الدراسات العقدية
٣







آراء أبي الحسن السبكي الاعتقادية

عرض ونقد في ضوء عقيدة السلف الصالح

تأليف
عجلان بن محمد العجلان





أصل هذا الكتاب

رسالة علمية تقدم بها الباحث إلى قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض يوم الثلاثاء ١٤٢٨/١٢/٢٣هـ.

وقد نال بها الباحث درجة الماجستير بتقدير ممتاز.

آراء أبي الحسن السبكي الاعتقادية

عرض ونقد في ضوء عقيدة السلف الصالح

ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٢٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العجلان، عجلان محمد إبراهيم

آراء أبي الحسن السبكي الاعتقادية: عرض ونقد في ضوء عقيدة السلف الصالح/ عجلان محمد إبراهيم العجلان- الرياض ١٤٢٩هـ

ص٥١٩؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٤-٣٩-٨٠٠١-٦٠٣-٩٧٨

١- السبكي، عبدالوهاب بن علي، ت٧٧١هـ ٢- العقيدة الإسلامية أ- العنوان

ديوي ٢٤٠ ١٤٢٩/٢٩٦٥

رقم الإيداع: ١٤٢٩/٢٩٦٥

ردمك: ٤-٣٩-٨٠٠١-٦٠٣-٩٧٨

ساعد على نشره ليباع بسعر التكلفة



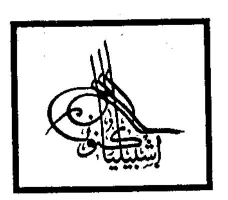
مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية

SULAIMAN BIN ABDUL AZIZ AL RAJHI CHARITABLE FOUNDATION

- جزاهم الله خيرا -

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م



دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨ – ٤٧٧٣٩٥٩ – ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠

E-mail: eshbelia@hotmail.com

المقـدمـة

إنَّ الحمدَ للَّهِ، نَحمدُه ونستعينُه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ باللَّهِ من شرورِ أنفسِنا، وسيئاتِ أعمالِنا مَن يهدِه اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومن يُضْلِلْ فلا هاديَ له، وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه.

أما بعد:

فإنّ علم العقيدة من أشرف العلوم وأجلِّها على الإطلاق؛ فالاشتغال بفهمه وصيانته من الدَخل والأهواء والبدع اشتغالٌ بأعلى المطالب، وأشرف المواهب، وقد أنعم الله عليّ بأنْ هيأ لي فرصة الالتحاق بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة وإكمال الدراسة فيه، ولمَّا كان من متطلباتها اختيار موضوع للبحث؛ فقد استخرت الله تعالى أن يكون موضوع البحث لمرحلة الماجستير:

آراء أبي الحسن السُّبْكي الاعتقادية

عرض ونقد في ضوء عقيدة السلف الصالح

وقد اخترت الموضوع للأسباب التالية:

أولاً: يعتبر أبو الحسن السُّبْكي من كبار المحققين للمذهب الشافعي، والمنظّرين لعقيدة الأشاعرة، ومصنفاته كثيرة جداً وأقل ما قيل فيها: إنها تزيد على مائة ونيف وعشرين كتاباً، وهذه المصنفات جاءت متنوعة في مختلف العلوم والفنون؛ ولذا فقد تُرجم للسُّبْكي في طبقات معظم الفنون؛ مما يؤكد دراسة عقيدته، وتمحيص هذه المصنفات، وعرض الآراء الاعتقادية فيها على

ميزان أهل السنة والجماعة هذا من جهة، ومن جهة أخرى الاستفادة التي يجنيها الباحث فيما يقف عليه من مسائل كثيرة في علوم شتى.

ثانياً: بيان منهج أهل السنة والجماعة، وردّ الاعتراضات والشبهات المثارة ضد منهجهم، والسُّبْكي ممن تناول بعض الأئمة الأعلام كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم -رحمهما الله- بل أفرد بعض مؤلفاته في الاعتقاد للردّ عليهما مما يؤكد أهمية البحث في آرائه ومناقشتها.

ثالثاً: انفراده بالتخريج والاستدلال على بعض المسائل الاعتقادية، كالقول بعموم رسالة النبي ﷺ للملائكة، وتسويغ التوسل والاستغاثة بالنبي ﷺ ببعض الشبهات المُجيزة لذلك: كشبهة المجاز العقلي، كما أنّ السُّبْكي يخالف جمهور الأشاعرة في بعض المسائل كقوله: بعدم عصيان تارك النظر، وقوله: بأنّ الأنبياء معصومون من الذنوب كبيرها وصغيرها، وغيرها من المسائل التي يُعوِّل فيها كثير ممن جاء بعد السُّبْكي على كلامه فيها؛ ولذا فتتأكد أهمية بحث هذه المسائل ونقدها وفق منهج السلف الصالح.

رابعاً: الأثر الذي تركه السُّبْكي فيمن بعده من المبتدعة، ونقلُ كثيرٍ منهم لآرائه والتذييل لكتاباته، كما هو الحال عند ابن حجر الهيتمي[1]،

---

(١) هو أحمد بن محمد بن حجر السعدي الهيتمي المكي، الشافعي مذهباً، الأشعري اعتقاداً، وهو من محققي الشافعية المتأخرين، له مصنفات عدة منها: الإعلام بقواطع الإسلام، الصواعق المحرقة لإخوان الشياطين أهل الضلال والبدع والزندقة، القول المختصر في علامات المهدي المنتظر، وغيرها، توفي سنة ٩٧٤ هـ.

انظر: شذرات الذهب لابن العماد (٨/٣٧٠)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (١/١٠٩).

ويوسف النبهاني[١]، ومحمد زاهد الكوثري[٢]، وغيرهم من أرباب البدع[٣]، واعتمادهم على كلامه كثيراً في تأييد بدعهم[٤].

---

(١) هو يوسف بن إسماعيل بن يوسف النبهاني، كان شديد العداء لمذهب أهل السنة والجماعة ولأعلام الإسلام، كابن تيمية وابن قيم الجوزية، وقد تلقى تعليمه بالأزهر بمصر، توفي سنة ١٣٥٠هـ، له كتب كثيرة منها: جامع كرامات الأولياء، المجموعة النبهانية في المدائح النبوية، شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق.

انظر: الأعلام للزركلي(٢١٨/٨)، معجم المؤلفين المعاصرين لمحمد خير رمضان(٨٢٨/٢).

(٢) هو محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري، جركسي الأصل، حنفي قبوري، له اشتغال بالأدب والسير، ولد ونشأ في قرية من أعمال دوزجة بشرقي الآستانة، وتوفي بالقاهرة سنة ١٣٧١هـ.

له تصانيف وتعليقات حشاها بالعداء لمذهب أهل السنة والجماعة ومنها: تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب ويعني بالخطيب صاحب تاريخ بغداد، التعليق على السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، وله نحو مئة مقالة جمعها السيد أحمد خيري في كتاب (مقالات الكوثري).

انظر: الأعلام (١٢٩/٦)، معجم المؤلفين لكحالة (٤/١٠).

(٣) كالرافضة الذين ينقلون كلام السبكي في التوسل والاستغاثة وغير ذلك مما يتفق فيه القبوريون! وتتوحد في تقريره شبهاتهم.

انظر: روافد الإيمان إلى عقائد الإسلام لنجم الدين الطبسي (ص٩٦، ٣٢، ٩٨)، التوسل لجعفر السبحاني (٤٣، ١٠٣).

(٤) ولعل هذا النقل يُبين مدى إعجاب الهيتمي بالسبكي وإحالته عليه؛ فبعد أن تكلم ابن حجر في شيخ الإسلام ابن تيمية وطعن فيه، وبيّن فساد أحواله -بزعمه!!- يقول في الفتاوى الحديثية (ص ١٥٦-١٥٧): "ومن أراد ذلك فعليه بمطالعة كلام الإمام المجتهد المتفق على إمامته وجلالته وبلوغه مرتبة الاجتهاد أبي الحسن السبكي".

وقد اعتمد ابن حجر الهيتمي على أبي الحسن السبكي في تقريره لبعض المسائل العقدية، واستند على شبهاته فيها. انظر: آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية لمحمد الشايع (ص٧٧).

سادساً: أن هذا الموضوع على الرغم من أهميته لم يُفرد فيه بحثٌ علمي -فيما اطلعت عليه-[1].

أهداف الموضوع:

تتلخص أهداف الموضوع فيما يلي:

أولاً: عرض أغلب آراء الأشعرية في المسائل العقدية مع نقدها وفق منهج أهل السنة والجماعة؛ وذلك من خلال عرض آراء أحد أعلامهم وهو أبو الحسن السُّبْكي، والذي يعتبر عمدةً عندهم.

ثانياً: رد شبهات مبتدعة العصر الذين يعوّلون في بدعهم على ما قرره أبو الحسن السُّبْكي من شبهات، وخصوصاً في توحيد العبادة، وحماية جناب التوحيد من ذلك.

ثالثاً: الانتصار لمذهب السلف الصالح، وخصوصاً شيخي الإسلام ابن تيمية "وابن القيم"، ودفع شُبه من تقوَّل عليهم وزعم أن ذلك مذهبهم.

رابعاً: الإسهام في تزويد المكتبة الإسلامية بجمعٍ لآراء عَلَمٍ من أعلام الأشاعرة، مع مناقشةِ آرائه في ضوء عقيدة السلف الصالح.

الدراسات السابقة:

لا توجد دراسةٌ علمية مستقلة في بيان عقيدة أبي الحسن السُّبْكي -فيما أعلم-، ويمكن تقسيم الدراسات السابقة التي لها ارتباطٌ بموضوع بحثنا إلى قسمين:

---

(١) قمت بمراجعة قوائم الرسائل الجامعية في عدد من المراكز العلمية والجامعات التي فيها نظائر للقسم للتأكد من عدم تسجيل الموضوع، وحصلت على إفادات خطية من جامعة أم القرى، والجامعة الإسلامية، وجامعة الملك سعود، وكليات البنات، بعدم تسجيل الموضوع.

أولاً: الردود العلمية على ما صنفه أبو الحسن السُّبْكي في بعض المسائل العقدية، وهي كما يلي:

• «الصارم المنكي في الرد على السُّبْكي» تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبدالهادي[1]، وهو في أصله ردّ على كتاب: «شفاء السقام في زيارة خير الأنام» للسُّبْكي، وقد التزم فيه مصنفه إيراد ما لا بد من إيراده من نصوص الشفاء ثم الرد عليها، بيد أن المنية اخترمته قبل أن يتم هذا الكتاب، فقد بقي في الكتاب المردود عليه خمسة أبواب.

• «الكشف المُبدى لتمويه أبي الحسن السُّبْكي تكملة الصارم المنكي» تأليف: الشيخ محمد بن حسين الفقيه[2]، وهو تكملة للرد الذي صنفه الإمام ابن عبد الهادي، وقام بتحقيقه باحثان لتقديمه أطروحة علمية لنيل درجة الماجستير من كلية الدعوة وأصول الدين في الجامعة الإسلامية هما: صالح بن علي المحسن، وأبو بكر بن سالم شهال. والمؤلف قد بدأ ردّه من حيث انتهى الإمام ابن عبدالهادي، ولم يتعرض المؤلف للكلام على الأحاديث التي استدل بها السُّبْكي، واكتفى بما فنّده ابن عبدالهادي في إبطالها، ويُلاحظ على

---

(١) هو محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة، أبو عبد الله سلفي المعتقد، من أعلام المحدثين، وأحد تلامذة شيخ الإسلام ابن تيمية، توفي سنة ٧٤٤هـ، من مؤلفاته: الصارم المنكي في الرد على السبكي، المحرر في الأحكام.

انظر: الدرر الكامنة لابن حجر(٣٣١/٣)، شذرات الذهب (١٤١/٦).

(٢) هو محمد بن حسين بن سليمان بن إبراهيم الفقيه، كانت ولادته ونشأته بدمنهور بمصر، ثم سافر للحج، وطاب له البقاء بجده فبقي بها إلى أن توفي سنة ١٣٥٥هـ.

انظر: ترجمته في تحقيق الكشف المبدي (ص١٩-٣٨).

الكتاب الاستطراد في بعض المواطن والتكرار أيضاً، والتَجَوُّز في الثناء على بعض المبتدعة، وقد كان تركيز المُصنّف في الردّ على الأصول التي خالف فيها أبو الحسن السُّبْكي، ولكنْ لم يكن منهجه في الردّ مُتناولاً لجميع الجزئيات التي تعرّض لها السُّبْكي في كتابه، وإنما كان تركيزه على الأصول.

ثانياً: عرض آراء السُّبْكي، أو منهجه في العلوم الشرعية واللغوية - غير العقدية- وهي كما يلي:

- تقي الدين السُّبْكي وأثره في الفقه والقضاء، للدكتور/ مغاوري السيد أحمد بخيت، وهي رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه.
- تقي الدين السُّبْكي وجهوده في النحو، مع تحقيق رسالته بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط، لنورة أمين يوسف البساطي، وهي رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير.
- آراء تقي الدين السُّبْكي النحوية والتصريفية، لسعيد بن خلف الدوسري، وهي رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير من قسم النحو بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقد كتب الباحث في بيان عقيدة السُّبْكي قرابة ثلاث صفحات فقط[١]، مبيّناً أنّ الكتابة في ذلك من أهم الصعوبات التي واجهته في بحثه[٢].

ومما يحسن التنبيه إليه أنّ ثمّة دراسة مقدّمة لجامعة الملك سعود بعنوان: (آراء السُّبْكي العقدية من خلال كتاب طبقات الشافعية الكبرى)، قدّمها الباحث إبراهيم أبو هادي، وهذه الدراسة تتعلق باستخلاص آراء تاج الدين

(١) انظر: آراء تقي الدين السبكي النحوية والتصريفية (ص٥١- ٥٣).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص٥).

عبد الوهاب بن علي السُّبْكي (الابن) من الطبقات وعرضها في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، وهي تقع في (٢٥٠) صفحة تقريباً، ولم يتعرض الباحث فيها لآراء أبي الحسن السُّبْكي؛ لأنه معنيٌّ بآراء ابنه فقط، إلا ما أشار إليه في مسألة واحدة وهي أنّ رأي تاج الدين يوافق رأي والده في عصمة الأنبياء من الصغائر والكبائر[(١)].

الموازنة بين الدراسات السابقة وموضوع الرسالة:

يتضح مما سبق أنّ الردود التي كانت من الإمام ابن عبد الهادي والشيخ محمد الفقيه -رحمهما الله- إنما كانت في الردّ على كتاب شفاء السقام للسُّبْكي، وأما بقية مصنفاته فلم تُتناول بالعرض والمناقشة، وهي بحاجة إلى ذلك، وقد عرض السُّبْكي لأغلب مسائل الاعتقاد في كتبه الأخرى كما سيأتي في خطة البحث.

وأمّا الدراسات التي كُتِبت في جمع آراء أبي الحسن السُّبْكي، أو بيان منهجه في العلوم الشرعية واللغوية -غير العقدية- فليس بخافٍ أنّ هذه الدراسات متعلقةٌ بفنونها، وإنْ تعرّض مصنفوها لعقيدة أبي الحسن السُّبْكي، فلا يعدو ذلك الإشارة إلى أنه أشعري المعتقد، وتأييد ذلك بالنقل عن أصحاب التراجم والطبقات[(٢)]، وأمّا ما يتعلق بالمسائل العقدية من خلال كتاب طبقات الشافعية فكما أشرت إلى أنه لم يعرض إلى آراء السُّبْكي مع وجودها في

(١) انظر: آراء السبكي العقيدة من خلال كتاب طبقات الشافعية لإبراهيم أبو هادي(ص ١٩٤).

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٢٠٠-٢٠١)، ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص٣٥٣).

الطبقات[1]، واقتصر على ما هو من صُلب بحثه وما عُني بدراسته، وهي الآراء العقدية لعبد الوهاب السُّبْكي من خلال كتابه: طبقات الشافعية الكبرى.

خطة البحث:

تشتمل خطة البحث على مقدمة وتمهيد وأربعة أبواب وخاتمة.

المقدّمة: وفيها ما يلي:

١. أهمية الموضوع، وأسباب اختياره.

٢. الدراسات السابقة.

٣. خطة البحث.

٤. منهج البحث.

التمهيد: بيان منهج السلف في تقرير العقيدة، والرد على المبتدعة.

الباب الأول: ترجمة أبي الحسن السُّبْكي، ومنهجه في تقرير العقيدة.

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بأبي الحسن السُّبْكي.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عصر السُّبْكي.

المبحث الثاني: حياته الشخصية.

المبحث الثالث: حياته العلمية.

الفصل الثاني: مصادر السُّبْكي ومنهجه في تقرير العقيدة.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مصادره في تلقي العقيدة.

المبحث الثاني: منهجه في تقرير العقيدة.

---

(١) قمت بجرد الطبقات فتحصل لي مسائل متنوعة ينقل فيها التاج عن والده.

الباب الثاني: آراؤه في الإيمان بالله -عرض ونقد-.

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: آراؤه **في توحيد الربوبية.**

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: دلائل توحيد الربوبية.

المبحث الثاني: الفطرة.

المبحث الثالث: إيمان المُقلّد.

الفصل الثاني: آراؤه **في توحيد الألوهية.**

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: معنى العبادة، وبيان أنواعها.

المبحث الثاني: مسائل التبرك، والتوسل، والاستغاثة.

المبحث الثالث: شد الرحال لزيارة قبر النبي ﷺ.

الفصل الثالث: آراؤه **في توحيد الأسماء والصفات.**

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأسماء والصفات إجمالاً.

المبحث الثاني: الأسماء، وبيان معانيها.

المبحث الثالث: الصفات وبيان معانيها.

الباب الثالث: آراؤه في بقية أركان الإيمان -عرض ونقد-.

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: آراؤه **في الإيمان بالكتب.**

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مفهوم الإيمان بالكتب وما يتضمنه.

المبحث الثاني: إعجاز القرآن.

الفصل الثاني: آراؤه في الإيمان بالرسل.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإيمان بالأنبياء والرسل إجمالاً.

المبحث الثاني: الإيمان بنبينا محمد ﷺ.

المبحث الثالث: فضل الصحابة رضي الله عنهم، وحكم تنقصهم.

الفصل الثالث: آراؤه في الإيمان باليوم الآخر.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الحياة البرزخية.

المبحث الثاني: الحياة الآخرة.

الفصل الرابع: آراؤه في الإيمان بالقضاء والقدر.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: معنى الإيمان بالقضاء والقدر، وما يتضمنه.

المبحث الثاني: أفعال العباد، وتعليل أفعال الله تعالى.

المبحث الثالث: التحسين والتقبيح.

الباب الرابع: آراؤه في مسائل الأسماء والأحكام —عرض ونقد—.

وفيه فصلان:

الفصل الأول: آراؤه في مسائل الإيمان.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الإيمان.

المبحث الثاني: زيادة الإيمان ونقصانه، والاستثناء فيه.

الفصل الثاني: آراؤه في مسائل الكفر والبدعة.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مسائل الكفر.

المبحث الثاني: مسائل البدعة.

الخاتمة: وتتضمن أهم نتائج البحث.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

أولاً: ما يتعلق بالمسائل ودراستها:

(أ) استقرأت الآراء الاعتقادية لأبي الحسن السُّبْكي من خلال كتبه ومصنفاته في المقام الأول، أو من ينقل عنه إن تيسر ذلك، وجمعت المادة العلمية، ورتبتها على موضوعات العقيدة، وفق ما رسمه السلف في كتبهم ومؤلفاتهم.

(ب) ذكرت رأي السبكي في المسألة موجزاً، ثم أوردت كلامه فيها بنصّه وتمامه -إن كان موجزاً-، أو أنقله بتصرف بما لا يُخل بمقصوده، مع الإحالة في الحاشية لبقية المواضع المتشابهة من كلامه.

(جـ) إنْ كانت المسألة مما وافق فيه السُّبْكي منهج السلف ذكرت ما يَدلُّ على ذلك من كلامهم، وبعض أدلتهم باختصار وإيجاز.

(د) وإن كانت المسألة مما خالف فيه السُّبْكي منهج السلف ذكرت ما يدل على ذلك مع نقده ومناقشته، بما يتفق مع تقريراته إجمالاً وتفصيلاً.

(هـ) في دراسة المسائل لم أعرض لاختلاف الطوائف وأقوال الفرق في المسألة المقصودة بالبحث، إلا إذا عرض لها السُّبْكي؛ أو اقتضى البحث الإشارة للمخالفين في المسألة.

ثانياً: ما يتعلق بالحواشي والتوثيق:

(أ) عزْوت الآيات إلى سورها، بذكر السورة ورقم الآية، وجعلت ذلك في متن البحث، خشية الإطالة بذكرها في الحاشية.

(ب) خَرَّجتُ الأحاديث النبوية في البحث، وذلك بعزوها لمصادرها: إنْ كانت في الصحيحين أو أحدهما، اكتفيت بذلك، وإلا اجتهدت في تخريجها من مصادرها، والحكم عليها من خلال كلام الأئمة.

(جـ) توثيق النقول المقتبسة بعزوها إلى مصادرها.

(د) التعريف بالأعلام غير الصحابة رضي الله عنهم، والأئمة الأربعة، وأصحاب الكتب الستة، ومَن وَرَدَ ذكره عرضاً في سياق أسانيد الأحاديث المُتكلّم عليها.

(هـ) عرّفتُ بالأماكن، والبلدان والطوائف، والفرق، والألفاظ الغريبة الواردة في البحث.

هذا خلاصة منهجي في كتابة هذه الرسالة.

ولا يخلو أي عمل علمي من مصاعب ومشاق يواجهها القائم عليه، إلا أن الاستعانة بالله عز وجل وتذكير النفس بأهمية البحث وسمو الهدف وحسن العاقبة تدفع إلى الصبر على المشقة وإلى الهمة لبلوغ الغاية، ولقد واجهت شيئاً من هذه، إلا أن الله أعان ويسر فله الحمد وله الشكر، ومن هذه الصعوبات:

■ جمع مخطوطات أبي الحسن السُّبْكي وتصويرها، من عدة مكتبات متفرقة في الأمصار[1]، وهي تتباين في مدى التعاون مع الباحثين، ولا شك أنّ ذلك يتطلب جَهْداً في تحصيل هذه المخطوطات وتصويرها.

■ الاختلاف في نسبة بعض مصنفات أبي الحسن السُّبْكي إليه، مما يتطلب تحقيق صحة النسبة إلى المؤلف من عدمه؛ لأنَّ بيت السُّبْكي معروفٌ بالعلم والتصنيف، فيحصل خلطٌ بَيّن في كتب التراجم والفهارس في نسبة المصنفات بين السُّبْكي وأبنائه، وللأسف فالدراسات التي كُتبت عن السُّبْكي أو أبنائه لم تولي هذا الأمر أي عناية.

وأخيراً: فقد بذلت في هذا البحث وسعي، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده وبتوفيقه وفضله، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي، واستغفر الله منه، وجزى الله خيراً من رأى فيه اختلافاً فأرشدني إليه لأصلحه، أو رأى خطأً فدّلني على تصويبه، أو صوّبه.

وأحمد الله وأشكره على توفيقِه ومِنّته بإنجاز هذا البحث وإتمامه، وإني لأدعو الله لوالدي الشيخ الدكتور/ محمد بن إبراهيم العجلان، الذي كان له ولا يزال دورٌ عظيمٌ في توجيهي وحثي على مواصلة العلم والتزود منه، وأشكر والدتي الكريمة على فضلها وإحسانها إلي، كما أشكر زوجتي المباركة التي كانت نِعْمَ المعين على التحصيل والطلب، وأسأل الله أن يجزيهم عنّي أحسن الجزاء، كما أشكر الشيخ الفاضل الأستاذ الدكتور/ يوسف بن محمد السعيد

---

(١) ومن تلك الدول التي قمت بتصوير تراث السبكي منها: سوريا، وتونس، ومصر، والإمارات، وبريطانيا، وإيطاليا.

المشرف السابق على الرسالة، الذي كان له الفضل في التوجيه والإرشاد عند شروعي في هذا البحث، فشكر الله له صنيعه وفضله، ثم أزجي شكري الوافر، وعظيم تقديري، لفضيلة شيخي المشرف على هذا البحث فضيلة الدكتور/ عبد الكريم بن محمد الحميدي، الذي غمرني بسعة صدره، وجميل خُلقه، وشديد حرصه -رغم توالي أعبائه، فجزاه الله خيراً على ما بذله من نُصح، وأسداه من معروف، وجعل ذلك في موازين حسناته.

وأُثني بالشكر لكل من صنع لي معروفاً فأعانني وأفادني بأي شيءٍ من المشايخ والزملاء سواء كان ذلك بفائدة علمية، أو إعارة كتاب، أو غير ذلك.

وأخيراً لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلةً في كلية أصول الدين، وقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة -على وجه الخصوص-، وذلك لمنحي هذه الفرصة لإعداد رسالتي هذه.

وأسأل الله تعالى أن يجعل أعمالنا صالحة، ولوجهه الكريم خالصة، وأن يوفقنا لما يرضيه، وأن يجنبنا سخطه ومعاصيه، وأن يعيذنا من فتنة القول والعمل، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تمهيد

بَيان مَنهج السَّلف في تقرير العقيدة، والرَّد على المُبتدعة إجمالاً

كان النّاس في عصر النبوة والخلافة الراشدة على هدي رسول الله ﷺ وأصحابه، وبقي الناس على ذلك في القرون المُفضّلة، إلى أن حدثت الفتن، ودخل في الإسلام من دخل من أهل الأمم الأخرى؛ بقصد الطعن في الإسلام والإساءة إليه، وأظهروا البدع، وَدَعوا إليها، وانتشرت مقولاتهم، وظهر لهم رؤساء يقتدون بهم؛ ولذا خشي أهل السّنة على عامة المسلمين أن يغتروا بشبههم فدوّنوا وكتبوا عقائدهم، وردّوا على أهل الباطل والمبتدعة، بما كشف عوَارَهم، وكفّ شرّهم.

وسنعرض بإيجاز في هذا التمهيد لمنهجهم في تقرير العقيدة، والرد على المبتدعة في ضوء ما يلي:

أولاً: منهج أهل السنة في تقرير العقيدة:

(أ) منهجهم في تلقي العقيدة:

[١] الاقتصار في التلقي على الكتاب والسنة، والاهتمام بهما والتسليم لنُصوصهما؛ فأهل السنة والجماعة أول ما يميزهم عن غيرهم هو منهاج التلقي لعلومهم، والمصدر الذي ينهلون منه عقائدهم وعبادتهم ومعاملاتهم وسلوكهم وأخلاقهم، فمصدر العلم والحق في سائر فروع المعرفة الشرعية عند أهل السنة والجماعة هو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فكل ما وافق الكتاب والسنة أثبتوه وما خالفهما أبطلوه، «ويعلمون أنّ أصدق الكلام كلام الله،

وخير الهدى هدى محمد ﷺ، ويؤثرون كلام الله على كلام غيره من كلام أصناف الناس ويقدّمون هدى محمد على هدى كل أحد، وبهذا سموا أهل الكتاب والسنة»(١)، ولا «يُنصّبون مقالةً ويجعلونها من أصول دينهم وجمل كلامهم إنْ لم تكن ثابتة فيما جاء به الرسول؛ بل يجعلون ما بُعث به الرسول من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه، وما تنازع فيه الناس من مسائل الصفات، والقدر، والوعيد، والأسماء، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وغير ذلك، يردونه إلى الله ورسوله»(٢).

[٢] ضابط أهل السنة والجماعة في فهم نصوص الوحيين، هو العمل بمقتضاهما وفق فهم السلف الصالح -رحمهم الله-؛ لأنهم الذين عاصروا الوحي وعاشوا وقت تنزله، وهم أعلم باللغة ومقاصد الشرع، كما قال ﷻ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، «فجعل التابعين لهم بإحسان مشاركين لهم فيما ذكر من الرضوان والجنة... فمن اتبع السابقين الأولين كان منهم، وهم خير الناس بعد الأنبياء، فإنّ أمة محمد خير أمة أخرجت للناس، وأولئك خير أمة محمد... ولهذا كان معرفة أقوالهم في العلم والدين وأعمالهم خيراً وأنفع من معرفة أقوال المتأخرين وأعمالهم في

---

(١) مجموع الفتاوى (١٥٧/٣).

(٢) المصدر السابق (٣٤٧/٣-٣٤٨).

جميع علوم الدين وأعماله... فإنهم أفضل ممن بعدهم كما دل عليه الكتاب والسنة فالاقتداء بهم خير من الاقتداء بمن بعدهم، ومعرفة إجماعهم ونزاعهم في العلم والدين خير وأنفع من معرفة ما يذكر من إجماع غيرهم ونزاعهم»[١].

[٣] إجماع السلف الصالح عندهم حجة شرعية ملزمة ؛ فأهل السنة والجماعة يعتقدون أنّ أعلم الخلق بدين الله بعد النبي ﷺ هم صحابته رضي الله عنهم والسلف الصالح فما أجمعوا عليه من أمر دينهم كان معصوماً لا يسع أحد أن يخرج عليه، فإجماعهم حجة شرعية ملزمة لمن بعدهم، «والإجماع هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين، وهم يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة مما له تعلق بالدين والإجماع الذي ينضبط هو ما كان عليه السلف الصالح إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة»[٢]، «وذلك أنّ إجماعهم لا يكون إلا معصوماً»[٣].

والحاصل أنّ منهج أهل السنة في التلقي: «مبني على اتباع كتاب الله وسنة نبيه وما اتفقت عليه الأمة فهذه الثلاثة هي أصول معصومة»[٤].

[ب] منهجهم في الاستدلال على مسائل الاعتقاد:

[١] أهل السنة يعملون ويستدلون بكل ما صح من الأدلة الشرعية دون التفريق بين المتواتر والآحاد: سواء في الأحكام أو العقائد، فهم يرون حجية الحديث إذا صح عن رسول الله ولو كان آحاداً.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/٢٣-٢٤).

(٢) المصدر السابق (٣/١٥٧).

(٣) المصدر السابق (١٣/٢٤).

(٤) المصدر السابق (٢٠/١٦٤).

يقول الإمام ابن عبد البر[١]: «ليس في الاعتقاد كله في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء منصوصاً في كتاب الله، أو صح عن رسول الله ﷺ، أو أجمعت عليه الأمة وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كله أو نحوه يسلم له ولا يُناظر فيه»[٢]، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «الصحيح أن خبر الواحد قد يفيد العلم إذا احتفت به قرائن تفيد العلم»[٣].

[٢] أهل السنة والجماعة يُراعون قواعد الاستدلال، فلا يضربون الأدلة الشرعية بعضها ببعض، بل يردون المتشابه إلى المحكم، والمجمل إلى المبين، ولا يعارضون القرآن والسنة بعقل أو رأي أو قياس ولا غير ذلك[٤].

[٣] أهل السنة والجماعة يقدّمون النقل -وهو الكتاب والسنة الصحيحة- على العقل وبيان ذلك: أنه إذا حصل ما يوهم التعارض بين العقل والنقل قدّموا النقل عملاً بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[الحجرات: ١][٥].

---

(١) هو يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي، أبو عمر، فقيه مالكي، توفي سنة ٤٦٣هـ.
من مصنفاته: التمهيد لِما في الموطأ من المعاني والأسانيد، الدرر في اختصار المغازي والسير، الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف، الاستيعاب، وغيرها.
انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/١٥٣)، شذرات الذهب (٣/٣١٤).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٦).

(٣) مجموع الفتاوى (١٨/٤٠)، وانظر: (٨/٤١، ٧٠)، (١٨/١٦ — ١٧) والمسودة في أصول الفقه لابن تيمية (ص٢٤١)، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص٥٠١)، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/٣٧١) وما بعدها.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/٢٧-٢٩).

(٥) للاستزادة في بيان هذا الأصل راجع: منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل وأثر المنهجين في العقيدة للدكتور/ جابر إدريس أمير.

[٤] أهل السُنة يَعملون بالمحكم ويؤمنون بالمتشابه، فما بلغهم وعلموه من الدين عملوا به، وما اشتبه عليهم علمه -كبعض نصوص الغيبيات والقدر- يُسلّمون به ويردون علمه إلى الله تعالى ولا يخوضون فيه[١]، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[آل عمران: ٧].

[٥] يتجنبون الألفاظ البدعية والمجملة؛ لاحتمالها للخطأ والصواب؛ «ويُفسرون الألفاظ المجملة التي تنازع فيها أهل التفرق والاختلاف، فما كان من معانيها موافقاً للكتاب والسنة أثبتوه، وما كان منها مخالفاً للكتاب والسنة أبطلوه»[٢].

[٦] يتجنبون التأويل في العقيدة والغيبيات -بغير دليل شرعي صريح- لأنه قول على الله بغير علم؛ ولأن مسائل العقيدة والغيبيات توقيفية لا مجال للرأي ولا للعقل فيها ولا تدرك بالعلوم الحسية[٣].

ومما سبق يتضح أنّ منهج أهل السنة والجماعة في تقرير الاعتقاد الصحيح تميّز بالتأصيل من نصوص الوحيين، والمأثور عن السلف الصالح، وانفرد عن مناهج الفرق والطوائف المخالفة بالوضوح وموافقة العقول والفِطَرْ المستقيمة.

---

(١) للاستزادة في توضيح هذا الأصل راجع: مسالك أهل السنة فيما أشكل من نصوص العقيدة للدكتور/ عبد الرزاق معاش (٢/١٢٩) وما بعدها.

(٢) مجموع الفتاوى (٣/٣٤٨)، و انظر: رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع للدكتور/ ناصر العقل (١/٤٠٠).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/٢٧-٢٩)، وللاستزادة في بيان منهج أهل السنة في الاستدلال على مسائل العقيدة، راجع: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة لعثمان علي حسن.

ثانياً: منهجهم في الرد على المبتدعة:

منهج أهل السنة والجماعة في الرد على أهل البدع مبنيٌّ على منهجهم في التلقي والاستدلال، فهم يستدلون بالكتاب والسنة على وجوب التمسك بالسنن والنهي عن البدع والمحدثات.

وقد انتهج أهل السنة والجماعة أسلوباً متميزاً ومُنصفاً في عرض مقالات أهل الأهواء والبدع ونقضها، وألّفوا المصنفات الكثيرة في ذلك، وردّوا في كتب العقائد على المبتدعة، كالرافضة[١]، والخوارج[٢]،

---

(١) الرافضة: سموا بذلك لرفضهم زيد بن علي، حينما توجه لقتال هشام بن عبد الملك وأنكر على أصحابه الطعن في أبي بكر وعمر، فرفضوه بقولهم: إنا نرفضك. فسموا بذلك، وقيل سموا بذلك لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر.
وهم يقولون: بأن الإمامة ركن من أركان الدين منصوص عليها، والأئمة معصومون، وأكثر الصحابة ضلوا بتركهم الاقتداء بعد النبي ﷺ إلى غير ذلك من الأقوال الفاسدة التي تولى الرد عليها علماء المسلمين وتصدوا للقائلين بها أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه "منهاج السنة النبوية" والشيخ محمد بن عبد الوهاب في كتابه "الرد على الرافضة"
انظر: مقالات الإسلاميين (١/٨٩) وما بعدها، الفرق بين الفرق (ص١٥)، البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان (ص٦٥).

(٢) الخوارج: اسم يطلق على من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت عليه جماعة المسلمين، وهم أول طوائف المبتدعة ظهوراً، وكان سبب خروجهم أنه لما اتفق من علي ومعاوية بصفين ما اتفق ولم يكن ذلك يقتضي تكفيراً ولا تفسيقاً وإنما هو كالاختلاف في سائر الفروع جر قتالاً لأمر أراده الله، أنكرت هذه الطائفة ما اتفق من التحكيم وغيره وكفرت الصحابة، ومن اعتقادهم التكفير بالذنب. ويسمون خوارج لخروجهم على إمام المسلمين علي رضي الله عنه، ويسمون حرورية لنزولهم أرضا يقال لها: حروراء وكانوا ثمانية آلاف نفس فأرسل إليهم علي رضي الله عنه ابن عباس رضي الله عنهما فناظرهم يوما كاملا فرجع منهم أربعة آلاف وبقي أربعة آلاف ومنهم ابن ملجم الذي قتل علياً، وقد افترقوا على فرق متعددة. انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (ص١٦٧-١٦٨)، الملل والنحل للشهرستاني (١/١١٤-١١٥)، عقائد الثلاث والسبعين فرقة لأبي محمد اليمني (ص١)، البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان (ص٦٥)، تلخيص البيان في ذكر فرق أهل الأديان للفخري (ص٤٨).

والجهمـــيـــة[١]، والـمـعـتـــزلـــة[٢] والأشـــاعـــرة[٣]،

(١) الجهمية: طائفة من المبتدعة ينسبون إلى الجهم بن صفوان السمرقندي، أحدثوا في الإسلام بدعاً منها: القول بنفي الأسماء والصفات عن الله تعالى، وأن العبد مجبور على فعله ولا قدرة له ولا اختيار، وأن الإيمان إنما هو المعرفة، ولا يزيد ولا ينقص، وغيرها.
انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (١/٢١٤)، الفرق بين الفرق للبغدادي (ص٢١١)، الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/٢٠٤)، الملل والنحل للشهرستاني (١/٨٦).

(٢) المعتزلة: هي فرقة من أشهر الفرق الكلامية، سُموا بذلك نسبة إلى واصل بن عطاء الذي اعتزل حلقة الإمام الحسن البصري رحمه الله وقال بالمنزلة بين المنزلتين في حكم مرتكب الكبيرة فسُمي هو وأتباعه (المعتزلة)، وهم فرق متعددة يجمعهم القول بالأصول الخمسة وهي: التوحيد، العدل، الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وهم من أكثر الفرق الكلامية غلوّاً في تقديم العقل على النقل، وقد أوصل البغدادي فرق المعتزلة إلى ثنتين وعشرين فرقة يكفر بعضها بعضاً!
انظر عن المعتزلة وفرقهم: مقالات الإسلاميين للأشعري (١/٢٣٥-٢٤٩)، (٢/٢٩٨-٣٣٨)، الفرق بين الفرق للبغدادي (ص٩٣)، البرهان (ص٤٩).
وللاستزادة راجع: المعتزلة وأصولهم الخمسة، وموقف أهل السُنة منها، لعواد المعتق.

(٣) الأشاعرة: هم طائفة من طوائف أهل الكلام، هي من الطوائف الكلامية التي تنسب إلى أبي الحسن الأشعري- في مذهبه الثاني بعد رجوعه عن الاعتزال-، وقد رجع في آخر حياته إلى مذهب أهل السنة- في الجملة- بخلاف أتباعه وتلاميذه الذين ظلوا على هذا الإنحراف وهم يخالفون أهل السنة في غالب أبواب الاعتقاد ومسائله، فهم في الصفات معطلةٌ نفاةٌ ما عدا سبع صفات يثبتها جماهيرهم، وهم مرجئة في الإيمان، وفي القدر يميلون للجبر.
انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/٩٤)، خبيئة الأكوان لصديق حسن خان (ص٥٠-٥٣)، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام للدكتور/ غالب عواجي (٣/١٢٠٥).
وللاستزادة راجع: موقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور/ عبد الرحمن المحمود.

والماتريدية[١] وغيرهم، في مقالاتهم المُبْتدعة في أصول الإيمان والعقيدة، وألّفوا كتباً مستقلة في ذلك[٢].

وقد اشتد نكير السلف الصالح على أهل الأهواء والبدع، ومن ذلك ما أخرجه الإمام الدارمي بسنده عن عمر بن يحيى قال: سمعت أبي يحدّث عن أبيه قال: «كنّا نَجْلِسُ على بَابِ عبد اللّهِ بن مَسْعُودٍ ﷺ قبل صَلاةِ الْغَدَاةِ فإذا خَرَجَ مَشَيْنَا معه إلى الْمَسْجِدِ فَجَاءَنَا أبو مُوسَى الأشْعَرِيُّ ﷺ فقال: أَخَرَجَ إِلَيْكُمْ أبو عبد الرحمن بَعْدُ؟ قُلْنَا: لا فَجَلَسَ مَعَنَا حتى خَرَجَ، فلمّا خَرَجَ قُمْنَا إليه جميعاً فقال له أبو مُوسَى: يا أَبَا عبد الرحمن إني رأيت في الْمَسْجِدِ آنفا أَمْرًا أَنْكَرْتُهُ، ولم أَرَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ إلا خَيْرًا، قال: فما هو؟ فقال: إنْ عِشْتَ فَسَتَرَاهُ، قال رأيت في الْمَسْجِدِ قَوْمًا حِلَقًا جُلُوسًا يَنْتَظِرُونَ الصَّلاةَ في كل حَلْقَةٍ رَجُلٌ وفي أَيْدِيهِمْ حصا فيقول: كَبِّرُوا مِائَةً فَيُكَبِّرُونَ مِائَةً، فيقول: هَلِّلُوا مِائَةً فَيُهَلِّلُونَ مِائَةً، وَيَقُولُ:

---

(١) الماتريدية: تنسب هذه الطائفة إلى محمد بن محمد بن محمود المعروف بأبي منصور الماتريدي، وهو من علماء الحنفية ومذهبهم يوافق مذهب الأشاعرة في كثيرٍ من مسائل الاعتقاد، إلا أنهم يخالفون في بعض المسائل، كإضافة صفة ثامنة في صفات الله تعالى، وهي صفة التكوين، وغير ذلك من المسائل التي اختلف فيها المذهبان، وقد جمع هذه الفروق عبدالوهاب السبكي في السيف المشهور.

انظر: التمهيد لأبي المعين النسفي (ص١٦) وما بعدها، السيف المشهور في عقيدة أبي منصور، لعبد الوهاب السبكي، فرق معاصرة للعواجي (١٢٢٧/٣).

وللاستزادة راجع: الماتريدية دراسة وتقويماً للدكتور/ أحمد عوض الله الحربي، الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات للشمس السلفي الأفغاني.

(٢) انظر على سبيل المثال: الرد على الجهمية والزنادقة، البدع والنهي عنها لابن وضاح، وإنكار الحوادث والبدع للطرطوشي، الاعتصام للإمام الشاطبي، وغيرها.

سَبِّحُوا مِائَةً فَيُسَبِّحُونَ مِائَةً، قال فَمَاذَا قُلْتَ لهم، قال: ما قلت لهم شيئاً انْتِظَارَ رَأْيِكَ أو انتظار أَمْرِكَ، قال: أَفَلا أَمَرْتَهُمْ أن يَعُدُّوا سَيِّئَاتِهِمْ وَضَمِنْتَ لهم أن لا يَضِيعَ من حَسَنَاتِهِمْ، ثُمَّ مَضَى وَمَضَيْنَا معه حتى أتى حَلْقَةً من تِلْكَ الْحِلَقِ فَوَقَفَ عليهم، فقال: ما هذا الذي أَرَاكُمْ تَصْنَعُونَ قالوا: يا أَبَا عبد الله حصا نَعُدُّ بِهِ التَّكْبِيرَ وَالتَّهْلِيلَ وَالتَّسْبِيحَ قال: فَعُدُّوا سَيِّئَاتِكُمْ فَأَنَا ضَامِنٌ أن لا يَضِيعَ من حَسَنَاتِكُمْ شَيْءٌ وَيْحَكُمْ يا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ما أَسْرَعَ هَلَكَتَكُمْ هَؤُلاءِ صَحَابَةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ مُتَوَافِرُونَ وَهَذِهِ ثِيَابُهُ لم تَبْلَ، وآنيته لم تُكْسَرْ، وَالَّذِي نَفْسِي بيده إنكم لعلى مِلَّةٍ هِيَ أهدي من مِلَّةِ مُحَمَّدٍ! أو مفتتحوا بَابِ ضَلالَةٍ، قالوا والله يا أَبَا عبد الرحمن ما أَرَدْنَا إلا الْخَيْرَ، قال: وَكَمْ من مُرِيدٍ لِلْخَيْرِ لَنْ يُصِيبَهُ إن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حدثنا أَنَّ قَوْمًا يقرؤون الْقُرْآنَ لا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، وأيم اللَّهِ ما أَدْرِي لَعَلَّ أَكْثَرَهُمْ مِنْكُمْ، ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ، فقال: عَمْرُو بن سَلَمَةَ رَأَيْنَا عَامَّةَ أُولَئِكَ الْحِلَقِ يُطَاعِنُونَا يوم النَّهْرَوَانِ مع الْخَوَارِجِ»[1].

وقد دأب السلف الصالح على إنكار البدع بشتى الوسائل، ويرون أنّ التحذير منها وردّها من أعظم الجهاد.

قال الإمام ابن تيمية: «ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة، فإنّ بيان حالهم، وتحذير الأمة منهم، واجبٌ باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد بن حنبل: الرجلُ يصوم ويصلى ويعتكف أحب إليك، أو يتكلم في أهل البدع؟، فقال: إذا قام وصلّى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين، هذا أفضل.

---

(١) أخرجه الدارمي في السنن، باب في كراهية أخذ الرأي، برقم: (٢٠٤).

فبيّن أن نفعَ هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله، إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته، ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجبٌ على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب، فإنّ هؤلاء إذا استولوا لم يُفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعاً وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداء»[١].

ويقول أيضاً: «وأعداء الدين نوعان الكفار والمنافقون وقد أمر الله نبيه بجهاد الطائفتين... فإذا كان أقوام منافقون يبتدعون بدعاً تخالف الكتاب ويُلبسونها على الناس، ولم تبين للناس فسد أمر الكتاب، وبُدّل الدين كما فسد دين أهل الكتاب قبلنا بما وقع فيه من التبديل الذي لم يُنكر على أهله، وإذا كان أقوام ليسوا منافقين لكنهم سمّاعون للمنافقين قد التبس عليهم أمرهم حتى ظنوا قولهم حقاً، وهو مخالف للكتاب وصاروا دعاة إلى بدع المنافقين... فلا بد أيضاً من بيان حال هؤلاء؛ بل الفتنة بحال هؤلاء أعظم، فإنّ فيهم إيماناً يوجب موالاتهم، وقد دخلوا في بدع من بدع المنافقين التي تُفسد الدين، فلا بد من التحذير من تلك البدع، وإن اقتضى ذلك ذكرهم وتعيينهم؛ بل ولو لم يكن قد تلقوا تلك البدعة عن منافق، لكن قالوها ظانين أنها هدى، وأنها خير، وأنها دين، ولم تكن كذلك؛ لوجب بيان حالها»[٢].

ومن أعظم الوسائل التي استخدمها أهل السنة والجماعة في ردّ شبهات أهل الزيغ والضلالة: التدوين والتصنيف؛ ولذا فإنّ من أهمّ العوامل التي كانت وراء

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/٢٣١-٢٣٢).

(٢) المصدر السابق (٢٨/٢٣٢-٢٣٣).

التدوين لكتب الاعتقاد هو ما سطره أهل البدع من رسائل وكتب وانتشرت بين الناس، فكان لزاماً على أهل السنة أن يسطروا عقائدهم حتى تنتشر ويبين للناس فساد ما كتبه أهل البدع يقول الإمام الدارمي[١] في مقدمة رده على بشر المريسي[٢]:

«ولولا ما بدأكم هذا المعارض بإذاعة ضلالات المريسي وبثها فيكم، ما اشتغلنا بذكر كلامه، مخافة أن يَعلق بعض كلامه بقلوب بعض الجهال؛ فيلقيهم في شك من خالقهم، وفي ضلال أو أن يدعوهم إلى تأويله المحال... فمن أجل ذلك كرهنا الخوض في هو إذاعة نقائصه حتى أذاعها المعارض فيكم وبثها بين أظهركم؛ فخشينا ألا يسعنا إلا الإنكار على من بثها ودعا الناس إليها منافحة عن الله وتثبيتا لصفاته العلى ولأسمائه الحسنى»[٣].

وقد ذكر شيخ الإسلام أنّ الإمام مالك إنما صنف الموطأ درءاً لشر الجهمية، ونقل عنه قوله: «جمعت هذا خوفاً من الجهمية أن يضلوا الناس لما ابتدعت الجهمية النفي والتعطيل»[٤].

---

(١) هو عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي، أبو سعيد، الإمام الحافظ، من مصنفاته: الرد على الجهمية، والرد على بشر المريسي، والمسند الكبير، توفي سنة ٢٨٠هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي(١٣/٣١٩)، طبقات الشافعية للسبكي (٢/٣٠٢).

(٢) هو بشر بن غياث بن أبي كريمة العدوي، مولاهم البغدادي المريسي، أبو عبدالرحمن، من رؤوس الجهمية في عصره وقد مَقَتَه أهل العلم، وكفّره جماعة منهم، له مصنفات عدة منها: التوحيد، الرد على الخوارج، كفر المشبهه، هلك سنة ٢١٨هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/١٩٩)، تاريخ بغداد (٢/٤٤).

(٣) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد علي المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد (ص ١٤٢-١٤٥).

(٤) التسعينية (١/١٥٩).

وقال شيخ الإسلام: «إن الذي أوجب لهم -أي السلف- جمع هذه الأحاديث وتبويبها ما أحدثت الجهمية من التكذيب بموجبها، وتعطيل صفات الرب المستلزمة لتعطيل ذاته، وتكذيب رسوله والسابقين الأولين والتابعين لهم بإحسان، وما صنّفوه من ذلك من الكتب، وبوَّبوه أبواباً مبتدعة يردون بها ما أنزل الله على رسوله، ويخالفون بها صرائح المعقول، وصحائح المنقول، وقد أوجب الله تعالى تبليغ ما بعث به رسله، وأمر ببيان العلم وذلك يكون بالمخاطبة تارة، وبالمكاتبة تارة أخرى، فإذا كان المبتدعون قد وضعوا الإلحاد في كتب، فإن لم يُكتب العلم الذي بعث الله به رسوله في كتب لم يظهر إلحاد ذلك، ولم يحصل تمام البيان والتبليغ»[١].

وقد كانت الأسئلة تَرد إلى علماء أهل السنة من الأقاليم والبلدان؛ لطلب الإجابة عن بعض الإشكالات أو الشبهات التي يدندن حولها أهل البدع؛ فيكتب العالم جوابًا عليها، ومن ذلك رسالة الإمام السجزي[٢] إلى أهل زبيد[٣] في الرد على من أنكر الحرف والصوت.

---

(١) التسعينية (٩٣٨/٣).

(٢) هو عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوايلي البكري، أبو نصر السجزي، الإمام العالم الحافظ، توفي سنة ٤٤٤هـ.

من مصنفاته: الإبانة الكبرى، ورسالة في الرد على من أنكر الحرف والصوت.

انظر: سير أعلام النبلاء (٦٥٤/١٧)، شذرات الذهب (٢٧١/٣).

(٣) زَبِيْد: مدينة مشهورة باليمن أُحدثت في أيام المأمون وينسب إليها إليها جمع من العلماء، وتبعد عن صنعاء أربعين فرسخاً تقريباً.

انظر: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق للحسني، تحفة النظار في غرائب الأمصار لابن بطوطة (٢٧٢/١).

ويقول اللالكائي[١] في مقدمة كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة: «وقد كان تكررت مسألة أهل العلم إياي عوداً وبدءاً في شرح اعتقاد مذاهب أهل الحديث قدّس الله أرواحهم وجعل ذكرنا لهم رحمة ومغفرة فأجبتهم إلى مسألتهم»[٢].

وقد يلتمس بعض الناس منه أن يؤلف كتاباً في الاعتقاد، ومن ذلك ما ذكره الإمام ابن أبي زمنين[٣] في مقدمة كتابه: أصول السنة، حيث قال: «أما بعد: فإنّ بعض أهل الرغبة في اتباع السنة سألني أن أكتب له أحاديث يشرف على مذاهب الأئمة في اتباع السنة والجماعة الذي يقتدي بهم وينتهي إلى رأيهم»[٤].

والحاصل أنّ الردّ على أهل الأهواء والبدع كان من أهم الأسباب التي دفعت علماء السلف للتدوين والتصنيف[٥].

---

(١) هو هبة الله بن الحسن بن منصور الرازي الطبري اللالكائي أبو القاسم محدث بغداد الإمام الحافظ، الفقيه الشافعي، من مصنفاته: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، وله رسالة في الكرامات، توفي سنة ٤١٨هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٤١٩)، شذرات الذهب (٣/٢١١).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/٢٦).

(٣) هو محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد الألبيري الأندلسي، أبو عبد الله، المعروف بابن أبي زمنين الإمام القدوة الزاهد، من مصنفاته: منتخب الأحكام، وأصول السنة، والوثائق، حياة القلوب، وغيرها، توفي سنة ٣٩٩هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/١٨٨)، شذرات الذهب (٣/١٥٦).

(٤) أصول السنة لابن زمنين (ص ٣٤).

(٥) انظر: منهج أهل السنة والجماعة في تدوين علم العقيدة إلى نهاية القرن الثالث الهجري للدكتور/ ناصر الحنيني (ص٥٠) وما بعدها.

وتفاوتت طرائق أهل السنة والجماعة في ردّ شبهات المبتدعة والإنكار عليهم، بحسب حال البدع وأصحابها؛ فالبدع المخالفة للسنة قد تكون في أمور دقيقة، وقد تكون في أصول عظيمة، ولذلك فأصحاب البدع متفاوتون قُرباً وبُعداً عن السنة[١]، والإنكار عليهم يكون كُلاً بحسبه، مع مراعاة العدل والإنصاف، والاحتكام للكتاب والسنة، في التعامل معهم، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «هذا وأنا في سعة صدر لمن يخالفني فإنه وإنْ تعدّى حدود الله في بتكفير أو تفسيق أو افتراء أو عصبية جاهلية فأنّا لا أتعدى حدود الله فيه؛ بل أضبط ما أقوله وأفعله وأزنه بميزان العدل وأجعله مؤتماً بالكتاب الذي أنزله الله وجعله هدى للناس حاكماً فيما اختلفوا فيه»[٢]، «وإذا اجتمع في الرجل الواحد خير وشر، وفجور وطاعة ومعصية، وسُنّة وبدعة، استحق من الموالاة والثواب بقدر ما فيه من الخير، واستحق من المعادات والعقاب بحسب ما فيه من الشر؛ فيجتمع في الشخص الواحد موجبات الإكرام والإهانة فيجتمع له من هذا وهذا»[٣].

وأهل السنة والجماعة لا يُعاملون المستتر ببدعته كما يُعاملون المُظهر لها، أو الداعي إليها، فالمُظهر للبدعة والداعي إليها يتعدى ضرره إلى غيره، فيجب كفّه، والإنكار عليه ومعاقبته بما يردعه عن ذلك من هجر وغيره، وأما المستتر ببدعته فيُنكر عليه سراً ويستر عليه، وغايته أن يكون بمنزلة المنافقين الذين كان النبي ﷺ يقبل علانيتهم، ويكل سرائرهم إلى الله[٤].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/٣٤٨).

(٢) المصدر السابق (٣/٢٤٥).

(٣) المصدر السابق (٢٨/٢٠٩).

(٤) انظر: المصدر السابق (٢٤/١٧٢، ١٧٥).

وقد يَعمد أهل السنة لهجر المبتدع على وجه التأديب، ولذا فقد قال بعض السلف أنّ الدعاة إلى البدع لا تقبل شهادتهم، ولا يُصلى خلفهم، ولا يؤخذ عنهم العلم، ولا يُناكحون، فهذه عقوبة لهم حتى ينتهوا وينكفوا عن باطلهم(١)، «وهذا الهجر يختلف باختلاف الهاجرين في قوتهم وضعفهم وقلتهم وكثرتهم، فإنّ المقصود به زجر المهجور وتأديبه، ورجوع العامة عن مثل حاله، فإن كان المصلحة في ذلك راجحة بحيث يفضي هجره إلى ضعف الشر وخفيته كان مشروعاً، وإن كان لا المهجور ولا غيره يرتدع بذلك بل يزيد الشر، والهاجر ضعيف بحيث يكون مفسدة ذلك راجحة على مصلحته، لم يشرع الهجر بل يكون التأليف لبعض الناس أنفع من الهجر، والهجر لبعض الناس أنفع من التأليف»(٢).

وأهل السنة والجماعة لا يمنعهم ذلك كله من الدعاء لأهل البدع بالهداية وطلب الرحمة والاستغفار، ما لم يعلم نفاقهم وكفرهم باطناً، وإذا اختلط أهل البدع بغيرهم عاملوا كلاً بما يستحق ولم يردّوا بدعةً ببدعةٍ أخرى، بل الأصل عصمة دم المسلم وماله وعرضه.

يقول شيخ الإسلام: «والصلاة لا تجوز على من علم نفاقه بنص القرآن فعلم أنّ ذلك بناء على الإيمان الظاهر والله يتولى السرائر، وقد كان النبي ﷺ يصلى عليهم، ويستغفر لهم حتى نهي عن ذلك، وعُلّل ذلك بالكفر؛ فكان ذلك دليلاً على أنّ كل من لم يُعلم أنه كافر بالباطن جازت الصلاة عليه

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٨/٢٠٣-٢٠٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/٢٠٦)، وانظر: المصدر نفسه (٢٨/٢١٢-٢١٣)، وللاستزادة راجع: هجر المبتدع للدكتور/ بكر أبو زيد.

والاستغفار له، وإن كانت فيه بدعة، وإن كان له ذنوب، وإذا ترك الإمام أو أهل العلم والدين الصلاةَ على بعض المتظاهرين ببدعة أو فجور؛ زجراً عنها، لم يكن ذلك مُحرِّماً للصلاة عليه، والاستغفار له»[1]، وذلك لِما رواه سَلَمَةَ بن الأكْوَع رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ أُتِيَ بِجَنَازَةٍ لِيُصَلِّيَ عليها فقال: (**هل عليه من دَيْنٍ؟**) قالوا: لا فَصَلَّى عليه، ثُمَّ أُتِيَ بِجَنَازَةٍ أُخْرَى فقال: (**هل عليه من دَيْنٍ؟**)، قالوا: نعم، قال: (**صَلُّوا على صَاحِبِكُمْ**) قال أبو قَتَادَةَ: عَلَيَّ دَيْنُهُ يا رَسُولَ اللَّهِ فَصَلَّى عليه[2][3].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/٢١٦-٢١٧).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الكفالة، بَاب من تَكَفَّلَ عن مَيِّتٍ دَيْنًا فَلَيْسَ له أَنْ يَرْجِع، برقم: (٢١٧).

(٣) للاستزادة في بيان منهج أهل السنة في الردّ على المبتدعة، انظر: موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع للدكتور/ إبراهيم بن عامر الرحيلي.

الباب الأول

ترجمة أبي الحسن السُّبْكي، ومنهجه في تقرير العقيدة

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بأبي الحسن السُّبْكي.

الفصل الثاني: مصادر السُّبْكي ومنهجه في تقرير العقيدة.



الفصل الأول

التعريف
بأبي الحسن السُّبْكي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبْحَث الأول: عصر السُّبْكي.

المبْحَث الثاني: حياته الشخصية.

المبْحَث الثالث: حياته العلمية.



المَبْحَث الأول
عصر السُّبْكي

لقد عاش السُّبْكي حياته التي امتدت من سنة ٦٨٣ هـ إلى ٧٥٦ هـ بمصر والشام في عهد دولة المماليك، وفيما يلي إلقاء الضوء على أهم المتغيرات في هذا العصر دون الدخول في تفصيل هذه المتغيرات والظروف والتي تبعدنا عن موضوع الرسالة، وذلك من خلال الحديث عن أحواله السياسية والاجتماعية والعلمية.

أولاً: الحالة السياسية:

عاش أبو الحسن السُّبْكي في مصر، ثمّ الشام أيام حكم المماليك لهما، حيث ولد سنة ٦٨٣هـ، في عهد المنصور سيف الدين قلاوون[١]، وتوفي في السلطنة الثانية للناصر حسن ابن محمد قلاوون[٢] وذلك في سنة ٧٥٦ هـ، ولقد

---

(١) سيف الدين قلاوون أصله من مماليك الملك الصالح نجم الدين أيوب، ومن مناقبه أن عدة مماليكه بلغت اثني عشر ألفاً، وله فتوحات بساحل البحر الرومي، منها: طرابلس وبيروت وصيدا وغير ذلك، وكانت مدة سلطنته إحدى عشرة سنة وشهرين ونصفاً، وتوفي سنة تسع وثمانين وستمائة.

انظر: تاريخ ابن الوردي (٢/٢٢٨)، تاريخ الخلفاء للسيوطي (٤٨٢)، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي لعبد الملك العاصمي (٤/٢٥).

(٢) هو حسن بن محمد قلاوون، السلطان الملك الناصر، ولي السلطنة بعد خلع أخيه الملك المظفر سيف الدين حاجي، في بكرة الثلاثاء رابع عشر شهر رمضان سنة ثمان وأربعين وسبعمائة، وتولى السلطنة ثلاث مرات! توفي سنة ٧٤١هـ.

انظر: الوافي بالوفيات (١٢/١٦٦)، النجوم الزاهرة (٨/٤١) وما بعدها، تاريخ الخلفاء (ص٥٠٠)، سمط النجوم العوالي (٤/٣٢).

عاصر السُّبْكي في هذه الفترة سلطنة عدد من المماليك[١]، فيما كان العالم الإسلامي لا يزال متأثراً بأحوال سياسية مضطربة مرّت به، ومن ذلك الهجمات الوحشية التي قام بها المغول، واجتاحوا العالم الإسلامي وعاثوا فيه الفساد، وأشاعوا فيه الرعب والخوف بين الناس، إبّان هجومهم على بغداد سنة ٦٥٦هـ، فطمسوا معالم الحياة بالقتل والنهب والسلب[٢]، ولم يكتفوا بذلك حتى سيّروا جيوشهم إلى بلاد الشام التي كانت خاضعة لبقايا سلاطين الدولة الأيوبية المتناحرة، الأمر الذي آذن بزوال الدولة الأيوبية وفتح المجال لظهور دولة المماليك: الذين كان لهم دور بارز في مقاومة جيوش المغول، وإلحاق الهزيمة بهم بقيادة السلطان قطز[٣] الذي قاد المسلمين لهزيمة المغول في

(١) وهم: المنصور قلاوون، الأشرف خليل بن قلاوون، الناصر محمد بن قلاوون (السلطنة الأولى)، العادل كتبغا، المنصور لاجين، الناصر محمد بن قلاوون (السلطنة الثانية)، المظفر بيبرس الجاشنكير، الناصر محمد بن قلاوون (السلطنة الثالثة)، المنصور أبو بكر بن محمد بن قلاوون، الأشرف كجك بن محمد بن قلاوون، الناصر أحمد بن محمد بن قلاوون، الصالح إسماعيل بن محمد بن قلاوون، الكامل شعبان بن محمد بن قلاوون، المظفر حاجي بن محمد بن قلاوون، الناصر حسن بن محمد بن قلاوون (السلطنة الأولى)، الصالح صالح بن محمد بن قلاوون، الناصر حسن بن محمد بن قلاوون (السلطنة الثانية).
انظر خطط المقريزي (٢/٢٣٨-٢٣٩)، البيت السبكي لمحمد صادق (ص٥٠-٥١).

(٢) انظر تفاصيل تلك المحنة في البداية والنهاية لابن كثير (١٧/٣٥٦).

(٣) هو قطز بن عبد الله المعزي، سيف الدين، ثالث ملوك الترك المماليك بمصر والشام، كان مملوكاً للمعز أيبك التركماني، نهض لقتال التتار فهزمهم وظفر بهم في عين جالوت بفلسطين، ودخل دمشق في موكب عظيم، وعزل من بقي من أولاد بني أيوب، قتل على يد أتابك وعسكره سنة ٦٥٨هـ.
انظر: وفيات الأعيان (١/٤٣٠)، الأعلام للزركلي (٥/٢٠١).

معركةٍ تاريخيةٍ حاسمة تسمّى معركة عين جالوت[١] ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الأنعام : ٤٥].

وبالرغم من هذه الهزيمة التي ألحقها قطز بالمغول، إلا أنهم استطاعوا أن يَلُموا أشتاتهم ويجمعوا ما بقي من جنودهم، ويلقوا بهم في عرض البلاد الشامية، ففي عام ٦٧٠هـ وصلوا إلى حمص وهناك التقوا بالمماليك بقيادة السلطان المنصور قلاوون، ودارت الدائرة على المغول فولّوا مُدبرين[٢].

يقول ابن الأثير في وصف أحداث ذلك العصر: «لقد بُلي الإسلام والمسلمون في هذه المدة بمصائب لم يُبتَل بها أحد من الأمم، منها: ظهور هؤلاء التتر -قبحهم الله- أقبلوا على المشرق ففعلوا الأفعال التي يستعظمها كل من سمع بها...، ومنها خروج الفرنجة -لعنهم الله- من المغرب إلى الشام وقصدهم ديار مصر وملكهم ثغر دمياط منها، وأشرفت على ديار مصر والشام وغيرها أن يملكها، لولا لطف الله تعالى ونصره عليهم»[٣].

وفي سنة ٦٩٠هـ فتح المماليك عكّا وألقى الله الرعب في قلوب الصليبيين الذين كانوا بمدن سواحل الشام، ولم يبق فيها أحد منهم، وطهر الله البلاد من دنسهم[٤].

وفي سنة ٧٠٢هـ هاجم المغول الشام بجموع عظيمة ووصلوا إلى حماة، فتصدى لهم المسلمون، وكان لشيخ الإسلام ابن تيمية دورٌ عظيم في تحفيز الهمم

(١) انظر: البداية والنهاية (١٧/٤٠٢) والنجوم الزاهرة (٧/٧٩).

(٢) انظر المختصر في أخبار البشر (٤/١٤).

(٣) انظر الكامل في التاريخ (٢/١٢٨).

(٤) انظر: البداية والنهاية (١٧/٦٣٢-٦٣٥) المختصر في أخبار البشر (٤/٢٥).

على الجهاد في سبيل الله، وخرج بنفسه ليشهد القتال، وحصلت معركة كبيرة تسمى معركة (شقحب) وهزم المغول فيها، وعمل السيف في رقاب التتر ليلاً ونهاراً وهربوا وفروا واعتصموا بالجبال والتلال ولم يسلم منهم إلا القليل[1].

وفي خلال هذه الفترة استطاع المماليك أن يطردوا بقايا الصليبيين من بلاد الشام بعد أن مكثوا فيها ما يزيد على مائة وثمانين سنة[2].

وبالرغم من هذه الانتصارات التي حققها المماليك على المغول والصليبيين إلا أن الصراع على السلطة بينهم كان شديداً[3].

---

(١) انظر: ذيول العبر في خبر من غبر للذهبي (٦/ ٢٠)، البداية والنهاية (١٨/ ٢٢-٣٠).

(٢) انظر: البداية والنهاية (١٧/ ٦١٦-٦١٨)، النجوم الزاهرة (٧/ ٣٢١-٣٢٢).

(٣) وليس أدل على ذلك من أن أحد سلاطينهم تولى السلطة ثلاث مرات، وهو السلطان محمد بن قلاوون فتولى السلطنة للمرة الأولى سنة ٦٩٤هـ ثم عزل، وتولى بعده السلطان المنصور لاجين سنة ٦٩٦هـ الذي ما لبث أن قتل سنة ٦٩٨هـ، وتولى السلطان محمد بن قلاوون السلطنة للمرة الثانية، وبقي فيها إلى سنة ٧٠٨هـ فعزل نفسه وهرب إلى الكرك، وفي سنة ٦٩٩هـ أغار المغول على الشام واستولوا على دمشق وغيرها من المدن إلا أنهم تركوها بعد ذلك، وقد تولى السلطة المظفر بيبرس الجاشنكير الذي بقي فيها أقل من عام واحد فرجع السلطان محمد الناصر إلى السلطنة للمرة الثالثة سنة ٧٠٩هـ وبقي فيها مدة طويلة حيث استمر سلطاناً على مصر والشام والحجاز واليمن إلى أن حضرته الوفاة سنة ٧٤١هـ وما أن انقضت فترة استقرار الملك هذه بموت السلطان محمد الناصر حتى عادت حالة الصراع على السلطة، ففي خلال تسع سنوات بعد وفاة السلطان محمد الناصر تولى السلطنة سبعة سلاطين من أبنائه، فقد تولى المنصور أبو بكر بن محمد الناصر السلطنة لعدة أشهر، ثم عزل فتولاها أخوه الأشرف علاء الدين الذي حكم عدة أشهر أيضاً ثم عزل، فتولى أخوه أحمد بن محمد الناصر سنة ٧٤٢هـ الذي ما لبث أن عزل، وتولى السلطنة أخوه عماد الدين بن محمد الناصر سنة ٧٤٣هـ وبقي فيها ثلاث سنوات ثم توفى فخلفه الكامل سيف الدين سنة ٧٤٦هـ لسنة واحدة ثم عزل، وتولى أخوه المظفر زين الدين سنة ٧٤٧هـ ثم ما لبث أن قتل في السنة التالية.

انظر: البداية والنهاية (١٧/ ٦٧٢ فما بعدها)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٨/ ٤١) وما بعدها.

من خلال هذا العرض يظهر لنا أن الحالة السياسية كانت غير مستقرة في ذلك العهد، حيث يتولى السلطان ثم يعزل أو يقتل بعد ذلك بفترة قصيرة، ويضاف إلى ذلك أن سلاطين المماليك كانوا يكثرون من تنصيب الولاة وعزلهم، ولاسيما في دمشق فيولون في كل وقت نائباً جديداً، وربما في كل شهر ثم يعزلونه، فعمّت حالة الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار، وزاد ذلك سوءاً انتشار الطاعون سنة ٧٤٩هـ الذي عمّ البلاد وقضى على كثيرٍ من العباد[1].

هكذا كانت أحوال الدولة الإسلامية في مصر والشام في تلك الفترة.

ومما سبق يتضح أن دولة المماليك استطاعت صدّ المغول الغزاة، وطرد بقايا الصليبيين من بلاد الشام، إلا أنّ الصراع على السلطة بين سلاطين المماليك أوهن دولتهم وأورثها الضعف والانحلال.

تلك هي أهم الأحداث السياسية التي عاشها العالم الإسلامي قُبيل مولد السُّبْكي والتي امتدت آثارها ونتائجها بعد مولده وأثناء حياته بل وبعد وفاته.

ثانيًا: الحالة الاجتماعية:

إنّ الأحداث السياسية السيئة التي مر بها العالم الإسلامي، وعاشها المسلمون سنوات طويلة، وما خلّفته على البلاد والعباد من قتل وتخريب وتدمير، يجعلنا نجزم أنّ الحياة الاجتماعية لا تقل سوءاً عن الحياة السياسية المضطربة، إذ لا يُمكن فصلها عن بعضها، وتجاهل التلازم بينها.

وقد كان النّاس آنذاك على ثلاث طبقات:

الطبقة الأولى: طبقة الأمراء أصحاب السلطة والنفوذ، والقوة والسيادة، والبذخ والترف.

---

(١) انظر: النجوم الزاهرة (١٠/٢٣٣).

وأمّا **الطبقة الثانية**: فهي طبقة العلماء والفقهاء، وهؤلاء العلماء تقلّب بعضهم في الوظائف والمناصب كأبي الحسن السُّبكي.

وأما **الطبقة الثالثة**: من المجتمع فهم السواد الأعظم من الناس، وهم أرباب الحرف والصنائع وغيرها.

وإلى جانب هذا التفاوت في الحياة الاجتماعية اجتاح العالم الإسلامي سنوات من الجفاف وانحباس المطر مما تسبب في الغلاء الفاحش في السلع و انتشار النهب والسلب. وبهذا العرض المجمل للحياة الاجتماعية التي عاش فيها السُّبْكي يتضح سوء الأحوال وكثرة الاضطراب في عصره[١]، إلا أنّ هذه الأحوال كان أثرها ضعيفاً بالنسبة للسُّبْكي؛ إذ أنه نشأ في بيت ميسور الحال، ولم يكن يتكلف لنفسه شيئاً وكان والده يقوم على أموره[٢]، وبعد ذلك تقلب السُّبْكي في وظائف عدة -كما سيأتي-، وقد كانت كافية لأن يعيش حياةً كريمة، كما هو حال أرباب الوظائف والمناصب في عصره.

ثالثًا: الحالة العلمية:

مما لا شك فيه أنّ الحياة بنواحيها المختلفة مترابطة تتأثر ويؤثر بعضها في بعض في غالب الأحيان، وقد رأينا سوء كل من الحالتين: السياسية والاجتماعية، ومن الطَبَعي أن تتأثر الناحية العلمية بهما، وخصوصاً الاضطراب السياسي الكبير الذي كان يشمل البلاد الإسلامية سواء من جهة الغزو الخارجي، أو من جهة النزاع الداخلي بين الأمراء والسلاطين، وتنافسهم على الحكم والسلطة -كما تقدم-.

---

(١) انظر في ذلك البداية والنهاية (١٧/ ٦٨٣) حسن المحاضرة (٢/ ٢٩٧-٢٩٩).

(٢) انظر: طبقات الشافعية لابن السبكي (١٠/ ١٤٥).

ولقد كان العالم الإسلامي قبل هجوم التتار والغزو الصليبي مصدر إشعاع علمي حيث اشتهرت عواصمه كبغداد والشام والقاهرة وغيرها بنهضة علمية قوية.

إلا أنّ الغزو المغولي الهمجي كان من أبرز مضاره على العالم الإسلامي عامة، وعلى العراق خاصة: أنْ قضى على كل معالم النهضة العلمية والحضارية التي كانت تتمتع بها عاصمة الخلافة آنذاك؛ فأُتلفت فيها أماكن التدريس، وفرّ كثير من العلماء إلى مصر والشام، وأُحرقت الكتب والمكتبات، وألقيت مئات الألوف منها في نهر دجلة الذي تحول لونه لكثرة ما ألقي فيه من الكتب[١].

وأمّا بلاد مصر والشام فقد سلمت من مثل هذا التخريب والانهيار العلمي، وبقيت عواصمها مراكز علمية تُخَرِّج الأجيال من تلك المدارس والمساجد التي كانت تغص بها دمشق والقاهرة إلا أنها لم تَسْلم من لوثة التعصب المذهبي لأئمة الفقه الأربعة المجتهدين، وعظم الصراع بين أتباع المذاهب، وصارت مدارس المذاهب الفقهية لا تستقبل إلا أبناء أتباعها، ولا يُسمح للتدريس فيها إلا لمن يأخذ برأي إمام المذهب، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه إلى الصراع العقدي؛ فقد قويت شوكة التصوف في ذلك الوقت، وصار عهد المماليك عهد ازدهار للصوفية سلوكاً، وللأشعرية معتقداً[٢]، فعمّت البلوى بهم وصارت لهم شوكة في تلك الأعصار[٣]، وأصبح لا يتولى التدريس إلا من كان أشعري العقيدة!

(١) انظر: البداية والنهاية لابن كثير (١٧/ ٣٥٦).

(٢) انظر: العقائد الدينية في مصر المملوكية بين الإسلام والتصوف للدكتور/ أحمد منصور (ص١٣٢) وما بعدها.

(٣) انظر: جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر ليوسف بن عبد الهادي «ابن المبرد» (ص٢٨٣).

قال ابن السُّبْكي: «ولمّا شغرت مشيخة دار الحديث[١] بوفاة الحافظ المزِّي[٢] عَيَّن هو الذهبيَّ[٣] لها، فوقع السعي فيها للشيخ شمس الدين ابن النقيب[٤] وتُكلِّم في حق الذهبي بأنه ليس بأشعري وأنّ المزِّي ما وليها إذ وليها إلا بعد أن كتب خطه وأشهد على نفسه بأنه أشعري العقيدة»[٥].

وقد كان السُّبْكي من كبار المتأثرين والمشاركين بهذا الصراع المذهبي فقد كان شافعياً ينتصر للمذهب الشافعي في الفروع، وفي الأصول لا يعدو رأي الأشعرية في الجملة -كما سيأتي- كما أنّه روَّج -عفا الله عنه- لبعض البدع والخرافات والأقوال الباطلة المخالفة لصريح الكتاب والسنة والتي سيأتي تفصيل ذكرها في مظانها.

---

(١) أنشأها الملك الأشرف مظفر الدين موسى بن العادل (٥٧٧-٦٣٥هـ)، وأملى بها تقي الدين ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) الحديث، وممن ولي التدريس بها محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، وولي دار الحديث هذه ثلاثاً وعشرين سنة جمال الدين يوسف بن الزكي المزي (ت ٧٤٢هـ)، وكان من شيوخها كذلك تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب السبكي (ت ٧٧١هـ) وغير هؤلاء كثير.

انظر: الدارس للنعيمي (١/١٥)، الحياة العلمية (ص ٧٩).

(٢) ستأتي ترجمته لاحقاً ضمن تلاميذ السبكي.

(٣) ستأتي ترجمته لاحقاً ضمن تلاميذ السبكي.

(٤) ستأتي ترجمته لاحقاً ضمن تلاميذ السبكي.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٢٠٠).

المبْحَث الثاني

حياته الشخصية

أولاً: اسمه ولقبه وكنيته[1]:

هو عليّ بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام بن

---

(١) انظر ترجمته في:

- المعجم المختص، للذهبي (ص١٦٦- ١٦٧).
- تذكرة الحفاظ للذهبي (١٥٠٠/٤).
- الوافي بالوفيات، للصفدي (١٦٦/٢١).
- أعيان العصر، للصفدي (٤١٧/٣).
- ذيل تذكرة الحفاظ، للحسيني (ص ٣٩).
- طبقات الشافعية الكبرى، لابنه عبد الوهاب (١٣٩/١٠- ٣٣٩).
- إعلام الأعلام بمناقب شيخ الإسلام قاضي القضاة علي السبكي، لابنه عبد الوهاب - وهو مخطوط-.
- معجم الشيوخ لتاج الدين عبدالوهاب السبكي، تخريج ابن سعد الصالحي الحنبلي (ص٢٧٧-٢٨٩).
- طبقات الشافعية، للإسنوي (٧٥/٢).
- البداية والنهاية، لابن كثير (٥٦٦/١٨).
- طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (٤٧/٣).
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني (١٣/٣).
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي (٣١٨/١٠).
- طبقات الشافعية، لأبي بكر بن هداية الله الحسيني (ص٢٣٠).
- ذيل تذكرة الحفاظ، للسيوطي (ص٣٥٢).

=

حامد بن يحيى ابن عمر بن عثمان بن علي بن مِسوَار بن سوَّار بن سُلَيم السُّبْكي، نسبةً إلى بلدة سُبك[١].

وقد أثبت نسبة السُّبْكية إلى الأنصار والد أبي الحسن السُّبْكي، وبعض من ترجم له[٢] إلا أنّ أبا الحسن السُّبْكي وولده عبد الوهاب لم يثبتا صحة هذه النسبة من عدمها خشية أن ينسبوا لقومٍ ليسوا منهم[٣].

=- طبقات الحفاظ، للسيوطي (ص ٥٢٥).

- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي (١/٣٢١-٣٢٨).

- طبقات المفسرين للداوودي (١/٤١٦).

- قضاة دمشق، والمسمى بالثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام، لشمس الدين ابن طولون (ص١٠١-١٠٢).

- مفتاح السعادة لطاش كبري زاده (٢/٢٢٦).

- الأعلام للزركلي (٥/١١٦).

- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٧/١٢٧).

- البيت السبكي لمحمد الصادق حسين (ص ٥٠).

(١) هي سبك العبيد، وتُعرف بسبك الحد (أي: الأحد)، والآن بسبك العويضات، وهي قرية بالمنوفية من أعمال الديار المصرية بالوجه البحري قال علي باشا في خططه: "وقد أطلع الله سعد هذه البلدة بين البلدان وانتشر ذكرها في جميع الأزمان بأن أوجد منها الإمام تقي الدين السبكي ".

الخطط التوفيقية لعلي باشا(١٢/٧)، وانظر: النجوم الزاهرة لابن تغري بردي(١٠/ ٣١٨)، معجم البلدان (١٠/٣١٨)، والقاموس المحيط للفيروز أبادي (ص١٢١٧)، البيت السبكي لمحمد الصادق (ص٨٧-٩٢).

(٢) كابن قاضي شهبة الدمشقي في طبقاته (٣/٤٨)، وأبو بكر الحسيني في طبقاته أيضاً (ص ٢٣٠).

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٩١-٩٣).

وقد كُنِّي علي السُّبْكي بأبي الحسن[١]، ولم يُشر أحد من المؤرخين إلى وجه تكنيته بأبي الحسن، مع كونه لم يُسمِّ أحدَ أبنائه بذلك، ولعل وَجه تكنيته قد جاء من كون اسمه علياً إذ أنّ النّاس تُكني من اسمه: علي بأبي الحسن؛ تبعاً لكنية علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ويلقب السُّبْكي بتقي الدين[٢]، وقد اتفقت كلمة المؤرخين على هذا اللقب، يقول الذهبي في معجمه: «العلامة الفقيه المحدِّث الحافظ فخر العلماء تقي الدين أبو الحسن السُّبْكي»[٣].

ثانيًا: مولده ونشأته:

اتفق المؤرخون على أنّ أبا لحسن السُّبْكي وُلِد بقرية سبك العبيد في مستهل شهر صفر سنة ٦٨٣[٤]، وتفقه في صغره على والده، وكان من الاشتغال بطلب العلم على جانب عظيم، بحيث يستغرق غالب ليله وجميع

---

(١) المعجم المختص (ص ١٦٦)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ١٥٠٧)، الوافي بالوفيات (١٦٦/٢١)، أعيان العصر (٣/ ٤١٧)، وذيل تذكرة الحفاظ للحسيني (ص ٣٩)، طبقات الشافعية الكبرى (١٠ / ١٣٩)، طبقات الشافعية للإسنوي (٢ / ٧٥)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣ / ٤٧)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١٣/٣) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (١٠/ ٣١٨) ، طبقات الشافعية لأبي بكر بن هداية الله الحسيني (ص٢٣٠)، ذيل تذكرة الحفاظ للسيوطي (ص ٣٥٢)، طبقات المفسرين للداوودي (٤١٦/١).

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) المعجم المختص للذهبي (ص ١٦٦).

(٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٤٤/١٠)، طبقات الحفاظ للسيوطي ص٥٢٦، ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني (ص ٣٩).

نهاره، واعتنى به والده غاية العناية ليفرغ للطلب، فكان يخرج من البيت صلاة الصبح فيشتغل على المشايخ إلى أن يعود قريب الظهر فيجد أهل البيت قد عملوا له طعاماً؛ فيأكله، ويعود إلى الاشتغال إلى الليل، وهكذا لا يعرف غير ذلك[١]، وكان يقول عن نفسه: «فإني نشأت غير مكلّف بشيء من جهة والدي»[٢].

ثم زوّجه والده بابنة عمه، وعمره خمس عشرة سنة، وألزمها أن لا تُحدّثه في شيءٍ من أمر نفسها، وصَحِبته مدة ثم إنّ والدَها بلغه أنها طالبته بشيء من أمر الدنيا، فطلبه وحلف عليه بالطلاق لِيُطلقها فطلقها وكان ذلك خوفاً أن يشتغل بشيء غير العلم[٣].

ثالثًا: أبناؤه:

[١] محمد:

وُلِد بالقاهرة سنة ٧٠٥ هـ ويكنى بأبي بكر، ولم أقف على شئ من أخباره سوى ما جاء في الطبقات الكبرى عرضاً أن والده كتب إليه النصيحة المشهورة سنة ٧١٠هـ، والتي مطلعها:

أبني لا تهمل نصيحتي التي أوصيك واسمع من مقالي ترشد[٤]

وقد توفي صغيراً قبل أن يكون له شأن.

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ١٤٤).

(٢) الدرر الكامنة (٤/ ٧٨).

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ١٤٥).

(٤) وقد نقل عبد الوهاب السبكي في طبقاته(١٠/ ١٧٧)، والصفدي في أعيان العصر(٣/ ٣٣٥)، وابن حجر في الدرر الكامنة (٣/ ١٣٩) بعض أبياتها، وطبعت كاملة بعناية نظام يعقوبي ضمن لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام (٨-٩) (ص ١٥).

[٢] أحمد:

وُلِد بالقاهرة سنة ٧١٩ هـ، ويُلقب ببهاء الدين، وقد حفظ القرآن صغيراً، وتلقى العلم عن أبيه وغيره من مشايخ مصر والشام، واشتغل بالتدريس والتأليف، وقد شُهِد له بالعلم والفضل.

قال عنه الذهبي: «الإمام العلامة المدرس... له فضائل وعلم جيد وفيه أدب وتقوى وساد وهو ابن عشرين سنة»(١).

وقال عنه الحافظ ابن حجر(٢): «وكانت له اليد الطولى في علوم اللسان العربي والمعاني والبيان(٣)... وكان أديباً فاضلاً متعبداً كثير الصدقة والحج والمجاورة سريع الدمعة»(٤).

وكان والده يجلّه ويعظّمه كثيراً، ومما قال فيه:

دُرُوس أحمدَ خيرٌ من دروس وذاك عندَ عليٍّ غاية الأمل(٥)

وله من المصنفات: شرح مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه، وعروس الأفراح

---

(١) المعجم المختص (ص ٢٩-٣٠).

(٢) هو أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر الكناني، العسقلاني، الشافعي، شهاب الدين، أبو الفضل، أحد أعلام المحدثين، من مؤلفاته: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تهذيب التهذيب، التلخيص الحبير، توفي سنة ٨٥٢هـ.
انظر: الضوء اللامع (٢/٣٦)، شذرات الذهب (٧/٢٧٠).

(٣) كتب الدكتور عبد الفتاح شاهين كتاباً بعنوان: البهاء السبكي وآراؤه البلاغية والنقدية أبان فيه تضلع أحمد السبكي بالبلاغة وفنونها وما أضافه لهذا العلم حتى صارت له اليد الطولى في ذلك.

(٤) الدرر الكامنة لابن حجر (١/٢٤٩).

(٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/١٩٠-١٩١).

شرح تلخيص المفتاح، وله تعليق على كتاب الحاوي في فقه الشافعية، توفي بمكة مجاوراً سنة ٧٧٣هـ[١].

[٣] حسين:

ولد بالقاهرة سنة ٧٢٢هـ وطلب العلم وتفقه على علماء عصره، وبرع في العروض، وولي التدريس بالشام، وقد توفي قبل وفاة والده بعام واحد سنة ٧٥٥ هـ[٢].

[٤] عبد الوهاب:

ولد بالقاهرة سنة ٧٢٧ هـ، وحظي بعناية والده وجده، وتأثر بوالده الذي قرأ عليه مالا يحصى كثرةً[٣]، واتصل بشيوخ عصره فقرأ على الحافظ المزي ولازم الذهبي وناب عن أبيه بعد وفاة أخيه الحسين ثم استقل بالقضاء بسؤال والده في شهر ربيع الأول سنة ٧٥٦هـ، وقد عُزل وأعيد للقضاء غير مرّة، وحصل له محنة شديدة، وسجن بالقلعة نحو ثمانين يوماً.

وقد كان عبد الوهاب -عفا الله عنه- شديد التعصب للأشعرية[٤]، شديد العداوة لمذهب أهل السنة والجماعة، وهذا ظاهرٌ في مصنفاته التي حشاها باللمز والتعريض بأهل السنة والجماعة وأئمتهم.

---

(١) انظر ترجمته في: المعجم المختص (ص٢٩-٣٠)، الدرر الكامنة (١/٢٤٩)، الوافي بالوفيات (٧/١٦١)، قضاة دمشق لابن طولون (ص ١٠٨).

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى(٩/٤١١-٤٢٥)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣/٢٥-٢٧) شذرات الذهب(٦/١٧٧-١٧٨)، الوفيات لأبي المعالي السلامي(٢/١٧٣).

(٣) كذا قال عبد الوهاب عن نفسه بعد ذكره لمسموعاته عن والده، انظر: معجم الشيوخ لتاج الدين عبد الوهاب السبكي تخريج ابن سعد الصالحي الحنبلي (ص ٢٨١).

(٤) انظر: على سبيل المثال كلام ابن السبكي في مسألة الكسب (ص٥١٥) من هذه الكتاب.

ومن هذه المصنفات: طبقات الشافعية الكبرى، الأشباه والنظائر في مذهب الإمام الشافعي، وشرح المنهاج في أصول الفقه للبيضاوي، وقد كان والده قد شرح منه قطعة يسيرة انتهى فيها إلى مسألة مقدمة الواجب؛ فأكمله ابنه عبد الوهاب.

توفي عشية يوم الثلاثاء في السابع من ذي الحجة ٧٧١هـ[1].

ولأبي الحسن السُّبْكي أربع بنات هنّ: ستيته، وستّ الخطباء، وخديجة، وساره، وكان حريصاً على تعليميهن كما الحال عند إخوانهن[2].

ويظهر مما سبق حرصَ السُّبْكي على تربية هؤلاء الأبناء، وتعليمهم وربطهم بعلماء ذلك العصر، حتى أصبح كل واحد منهم له شأنٌ وتميزٌ على أقرانه، يقول الشعراني[3] في كتابه: «تنبيه المغترين» عند حديثه عن أبناء كثير من الصالحين وأنهم لا يكونون على سَنَن آبائهم فقال: «وقد خولفت هذه القاعدة

---

(١) انظر ترجمته في: المعجم المختص (ص١٥٢)، طبقات الشافعية لابن شهبة(١٤٠/٣-١٤٣) الدرر الكامنة (٣٩/٣-٤١)، قضاة دمشق (ص١٠٥-١٠٦)، حسن المحاضرة للسيوطي (٣٢٨/١).

(٢) انظر الوفيات (٢ / ٣٤٧، ٣٦٢)، البيت السبكي (ص ٦٤- ٦٧).

(٣) هو عبد الوهاب بن أحمد الحنفي، نسبة إلى محمد ابن الحنفية، الشعراني، أبو محمد، كان رأساً في التصوف، ولد بمصر سنة ٨٩٨ هـ، ونشأ بساقية أبي شعرة (من قرى المنوفية) وإليها نسبته: (الشعراني، ويقال الشعراوي)، وتوفي في القاهرة سنة ٩٧٣ هـ

له تصانيف كثيرة منها: "الأجوبة المرضية عن أئمة الفقهاء والصوفية"، و"أدب القضاة"، و"إرشاد الطالبين إلى مراتب العلماء العالمين"، و"الأنوار القدسية في معرفة آداب العبودية"، و"تنبيه المغترين في آداب الدين"، وله "شرح على جمع الجوامع لابن السبكي".

انظر: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة لنجم الدين الغزي (١٧٦/٣) الأعلام (١٨٠/٤)، معجم المؤلفين (٢١٨/٦).

في بعض أولاد العلماء والصالحين، كأولاد الشيخ تقي الدين السُّبْكي، وأولاد الشيخ سراج الدين[١]، فجاء أولادهم في غاية الكمال»[٢].

رابعًا: وفاته:

ذكرَ عبد الوهاب أنّ والده بقي حتى آخر أيامه متصدياً للتصنيف والإفادة، مع غاية اتقاد الذهن والاستحضار التام، إلا أنّه «بالأخرة قد أعرض عن كثرة البحث والمناظرة، وأقبل على التلاوة والتأله والمراقبة»[٣].

وقد ابتدأ به الضعف في ذي القعدة سنة ٧٥٥هـ، واستمر عليلاً بدمشق؛ فتنازل عن القضاء لابنه عبد الوهاب، ومكث في دمشق نحو شهر حتى استقر

---

(١) عمر بن رسلان بن نصير الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعي، أبو حفص، سراج الدين، مجتهد حافظ للحديث، ولد في بلقينة (من غربية مصر)، وتعلم بالقاهرة، ولي قضاء الشام سنة ٧٦٩ هـ، وتوفي بالقاهرة في العاشر من ذي القعدة سنة ٨٠٥ هـ.

من مصنفاته: ترجمان شعب الإيمان، حاشية على الكشاف للزمخشري، العرف الشذي على جامع الترمذي في الحديث، زهر الربيع في فنون المعاني والبيان البديع.

وقد بلغ أبنائه مبلغاً عالياً في العلم والفضل، حتى لُقب ابنه صالح بشيخ الإسلام، وتصدر للإفتاء والقضاء بعد أخيه عبد الرحمن والذي كان يعد من علماء مصر بالحديث، وانتهت إليه رئاسة الفتوى بعد أبيه.

انظر: طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٥٤٢)، الضوء اللامع للسخاوي (٨٥/٦)، شذرات الذهب (٥١/٧)، الأعلام (٤٦/٥)، معجم المؤلفين (٢٨٤/٧).

وانظر في ترجمة ابنه عبد الرحمن الأعلام (٣٢٠/٣)، وفي ترجمة ابنه صالح الأعلام (١٩٤/٣).

(٢) تنبيه المغترين للشعراني(ص٢٢).

(٣) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ٢٠٣).

الأمر لولده، ثم سافر إلى الديار المصرية، وكان يذكر أنه لا يموت إلا بها، ووصل مصر مُتَضعفاً، فأقام بها دون العشرين يوماً، وفي ليلة الاثنين المُسفرة عن ثالث جمادى الآخرة سنة ٧٥٦هـ توفي أبو الحسن السُّبْكي وصُلي عليه من الغد[١]، ثم حمل الناس نعشه، وازدحم الخلق على جنازته؛ فكان أولهم على باب منزل وفاته، وآخرهم في المقبرة.

وقد سعى ولده أحمد أنْ يُدفن والده عند الإمام الشافعي فامتنع شيوخه من إجابة سؤاله؛ فدفن في مقبرة سعيد السعداء[٢] وقد توفي عن ثلاث وسبعين سنة، وأجمع من شاهد جنازته أنه لم ير أكثر جمعاً منها[٣].

وقد رثى أبا الحسن السُّبْكي جماعة من أهل عصره، يقول صلاح الدين الصفدي[٤] في رثائه:

أي طود من الشريعة مالا ... زعزعت ركنه المنون فزالا
أي ظل قد قلصته المنايا ... حين أعيا على الملوك انتقالا
أي بحر كم فاض بالعلم حتى ... كان منه بحر البسيطة آلا
أي حبر مضى وقد كان بحرا ... فاض للواردين عذباً زلالا
أي شمس قد كُوِّرت في ضريح ... ثم أبقت بدراً يضي وهلالا

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٣١٥)، أعيان العصر (٣ / ٤٢٣) طبقات المفسرين (١/٤١٩)، الوفيات (٢/ ١٨٥).

(٢) انظر: الدرر الكامنة (٣/١٤١).

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٣١٦).

(٤) ستأتي ترجمته ضمن تلاميذ السبكي

مات قاضي القضاة[١] من كان يرقى رتب الاجتهاد حالا فحالا[٢]

وممن رثاه أيضاً ابن نباتة[٣]، والبرهان القيراطي[٤]، وولداه أحمد وعبدالوهاب، وغيرهم[٥].

---

(١) قاضي القضاة بهذا المعنى الشامل العام لا يصلح إلا لله عز وجل فهو القاضي فوق كل قاضٍ، وإليه يرجع الحكم كله، وإن قيد بزمان أو مكان فهذا جائز، لكن الأفضل أن لا يفعل؛ لأنه قد يؤدي إلى الإعجاب بالنفس والغرور حتى لا يقبل الحق إذا خالف قوله، وإنما جاز هذا لأن قضاء الله لا يتقيد، فلا يكون فيه مشاركة لله عز وجل وذلك مثل قاضي قضاة العراق، أو قاضي قضاة الشام، أو قاضي قضاة عصره.
انظر: مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٣/٩٠).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٣٢٢-٣٢٣).

(٣) محمد بن محمد بن محمد بن الحسن، أبو بكر، جمال الدين، ابن نُباتة، شاعر عصره، ولد في القاهرة سنة ٦٨٦هـ، سكن الشام، ورجع إلى القاهرة سنة ٧٦١ هـ؛ فكان صاحب سر السلطان وتوفي بها سنة ٧٦٨ هـ.
انظر: شذرات الذهب (٦/٢١٢)، الأعلام (٧/٣٨)، معجم المؤلفين (١١/٢٧٣)

(٤) هو إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن عسكر الطائي، برهان الدين القيراطي، شاعر من أعيان القاهرة، اشتغل بالفقه والأدب، ولد سنة ٧٢٦ هـ، وجاور بمكة فتوفي فيها سنة ٧٨١هـ.
من مصنفاته ديوان شعر سمّاه مطلع النيرين، ومجموع أدب (الوشاح المفصل).
انظر: الدرر الكامنة (١/٣٢)، النجوم الزاهرة (١١/١٩٦)، الأعلام (١/٤٩)، معجم المؤلفين (١/٥٥).

(٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٣١٧)، أعيان العصر (٣/٤٤٧).

المبحث الثالث

حياته العلمية

أولاً: رحلاته العلمية:

دخل أبو الحسن السُّبْكي القاهرة مع والده الذي كان شديد الحرص على تعليمه، وتفقيهه على يد علماء عصره -رغم حداثة سنه-، فلقد أخذ به والده إلى ابن دقيق العيد[1]، فرأى الإمام ابن دقيق العيد أن يعود به والده إلى بلده إلى أن يصير فاضلاً فيعود به إلى القاهرة، فما عاد إليها إلا بعد وفاة ابن دقيق العيد رحمه الله، فأخذ يَدْرس على علمائها طيلة بقائه فيها، وطلب الحديث فسمع بالقاهرة، ورحل إلى الإسكندرية والحجاز، وارتحل السُّبْكي إلى الشام في طلب الحديث في سنة ٧٠٦ هـ، وناظر بها، وأقرّ له علماؤها، وعاد إلى القاهرة في سنة ٧٠٧ هـ مستوطناً مقبلاً على التصنيف والفتيا وتدريس الطلبة، وتخرّج على يديه فضلاء العصر.

ثمّ حجّ في سنة ٧١٦ هـ، وزار قبر المصطفى ﷺ[2] ثمّ عاد وألقى عصا

---

(١) هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، أبو الفتح، تقي الدين بن دقيق العيد، الشيخ الإمام الحافظ، توفي سنة ٧٠٢هـ، من مصنفاته: شرح العمدة، وكتاب الإلمام، كتاب الإمام في الأحكام، وغيرها.

انظر: تذكرة الحفاظ (١٤٨١/٤)، طبقات الشافعية الكبرى (٢٠٧/٩)، طبقات الحفاظ (ص ٥١٦).

(٢) ذكر ذلك ابنه عبد الوهاب في ترجمة والده المطوله في الطبقات وسيأتي في مبحث شد الرحال لمجرد زيارة قبر النبي ﷺ أنّ السبكي يرى استحباب ذلك!، بل وصنّف كتاباً في الرد على شيخ الإسلام ابن تيمية سمّاه شفاء السقام في زيارة خير الأنام خلط فيه السبكي الحق بالباطل وأتى فيه بالعجائب!

السفر واستقر بالقاهرة، والفتاوى ترد عليه من أقطار الأرض[١].

ثانيًا: شيوخه:

لقي أبو الحسن السُّبْكي كثيراً من علماء عصره وأخذ عن كل واحد منهم ما تميّز به؛ فصار له سهم في فنون شتى، وقد خرّج له الحافظ أبو الحسن بن أيبك الحسامي[٢] معجماً في عشرين جزءًا[٣] حوى الجمَّ الغفير والعدد الكثير من شيوخه، لكن هذا المعجم -على سعته- لم يستوعب شيوخه[٤]، وسأقتصر هنا على ذكر ترجمة موجزة لأبرز شيوخه؛ رغبة في الاختصار.

والده[٥]:

عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف السُّبْكي، يُكنّى بأبي محمد، ويلقب بزين الدين، كان مولده سنة ٦٥٩هـ أو نحوها قال حفيده عبد الوهاب: «كان

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/١٤٤- ١٦٧).

(٢) هو أحمد بن أيبك بن عبد الله الحسامي، الدمياطي، شهاب الدين أبو الحسين، محدث، مؤرخ، من مؤلفاته: رياض الطالبين إلى الأحاديث الأربعين، وذيل على ذيل الوفيات التي جمعها المنذري ثم الحسيني، وخرّج معجماً للسبكي ولغيره من شيوخه، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد، توفي بمصر في ١٨ رمضان سنة ٧٤٩ هـ

انظر: ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني (ص٥٤)، الدرر الكامنة (١/١١٦)، حسن المحاضرة (١/٣٥٨)، الأعلام (١/١٠٢).

(٣) لا يزال هذا المعجم محفوظاً بمكتبة آمد بديار بكر جنوب تركيا، واسمه التراجم الجليلة.

انظر نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا للدكتور رمضان ششن (٢/١٤).

(٤) ذيل تذكرة الحفاظ (ص ٥٥).

(٥) انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٨٩)، معجم شيوخ التاج السبكي (ص٢٥١)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/٣٤٨)، شذرات الذهب (٩/١١٠)، النجوم الزاهرة (٩/٣٠٧).

فقيهاً صالحاً ديناً كثير الذكر، وله نظم كثير غالبه زهد ومدح في النبي ﷺ»[١]، وتفقه بالقاهرة على علماء عصره، وحدَّث بالقاهرة، والمحلة[٢]، ومكة، والمدينة، وكان من أعيان نواب القاضي تقي الدين ابن دقيق العيد تولى قضاء المحلة بمصر، وأقام بها حتى وفاته سنة ٧٣٥هـ.

أبو حيان[٣]:

هو محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي، يكنى بأبي عبد الله، ولد سنة ٦٥٤هـ، كان إماماً في النحو والحديث والتفسير، وقد أخذ السُّبْكي عنه النحو، ومن مصنفاته المشهورة: (الارتشاف) و(التذكرة) و(شرح التسهيل) في اللغة، و(إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب) و (البحر المحيط) في التفسير توفي سنة ٧٤٥ هـ.

---

(١) طبقات الشافعية لابن السبكي (١٠/ ٩٠).

(٢) المحلة المقصودة هنا مدينة المحلة الكبرى قاعدة مركز المحلة الكبرى بمديرية الغربية بمصر، وهي من المدن المصرية القديمة، ولما فتح العرب مصر عرفت باسم محلة دقلا أو محلة شرقيون، وكان يوجد قديماً بمصر نحو ستين قرية باسم (محلة)، تتميز كل قرية منها بلقب أو بنسبة تعرف بها، وقد تغير أسماء بعضها فأصبح عددها الآن ٣١ قرية كلها مضافة إلى مميز لها باسم محلة كذا، ما عدا المحلة هذه فيقال لها المحلة بأداة التعريف لشهرتها، وقد غلب على هذه المدينة اسم المحلة بغير إضافة حتى صار لا يفهم عند الإطلاق إلا هي، ويقال لها اليوم المحلة الكبرى لتمييزها عن القرى الأخرى التي باسم محلة.

انظر: معجم البلدان(٥/ ٦٣)، رحلة ابن بطوطة (١/ ٤٦).

(٣) انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٢٧٦)، معجم شيوخ التاج السبكي (ص٤٧٢) طبقات الشافعية للأسنوي (١/ ٤٥٧)، شذرات الذهب (٦/ ١٤٥)، طبقات المفسرين للداودي (٢/ ٢٨٦)، الدرر الكامنة (٥/ ٧٠)، النجوم الزاهرة (١٠/ ١١١).

الباجي[(١)]:

هو علي بن محمد بن عبد الرحمن بن خطاب علاء الدين الباجي، يُكني بأبي الحسن، ويلقب بعلاء الدين، الفقيه الشافعي الأصولي النظار ولد سنة ٦٣١هـ، وكان أعلم أهل زمانه بالمذهب الأشعري، وبرع في الفنون، وأفتى ودرّس ورحل إلى مصر، وكان في جميع رحلاته يلقى العلماء ويجالس الفقهاء، وقد قرأ عليه السُّبْكي الأصلين وسائر المعقولات، فأُعجب الباجي بتلميذه وكان يعظّمه ويقول عنه: «إمام الأئمة»[(٢)] ومن مؤلفاته: (اختصار المحرّر في الفقه)، وله مختصر في الأصول يعرف: (بغاية السول) و(كشف الحقائق في المنطق)، و(الرد على اليهود والنصارى) وله مصنف في الفرائض، وآخر في الحساب، توفي سنة ٧١٤هـ.

سيف الدين البغدادي[(٣)]:

هو عيسى بن داود سيف الدين البغدادي ولد في حدود ٦٣٠ هـ كان منطقياً بارعاً، وتخرج وفاق الأقران وارتحل إلى القاهرة فأقام بالمدرسة الظاهرية وأخذ عنه السُّبْكي المنطق وعلم الجدل والمناظرة، وأملى عليه الموجز في المنطق شرحاً، توفي في جمادى الأولى سنة ٧٠٥ هـ، وله سبعون عاماً.

---

(١) انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ٣٣٩)، طبقات الشافعية للإسنوي (١/ ٢٨٦)، شذرات الذهب (٦/ ٣٤)، الوافي بالوفيات (٢/ ١٥٠).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ١٩٥).

(٣) انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣/ ٤٩)، الدرر الكامنة (٣/ ٢٨١)، معجم المؤلفين عمر كحالة(٨/ ٢٤).

تقي الدين ابن الصائغ[١] :

هو محمد بن أحمد بن عبد الخالق أبو عبد الله المعروف بالصائغ، ولد سنة ٦٣٦ هـ، كان شيخ عصره، وكان فقيهاً مشاركاً في فنون أخرى، عرف بالتواضع، وقد أخذ عنه السُّبْكي القراءات، توفي سنة ٧٢٥ هـ.

علم الدين العراقي[٢] :

هو عبد الكريم بن علي بن عمر، علم الدين العراقي الأنصاري، المعروف بالعَلَم العراقي وهو مصري وإنما قيل له العراقي؛ لأن أبا إسحاق العراقي شارح (المهذب) هو جده من جهة الأم، ولد سنة ٦٢٣ هـ، تميز في التفسير، وقد أخذه السُّبْكي عنه، قال الإسنوي[٣] : «كان عالماً فاضلاً في فنون كثيرة، خصوصاً التفسير»[٤].

ومن مصنفاته: (الإنصاف في مسائل الخلاف) وفيه نبّه على مواضع الاعتزال في الكشاف توفي سنة ٧٠٤هـ.

ثالثًا: تلاميذه:

بعد أن قضى السُّبْكي زمناً تتلمذ فيه على علماء عصره، وتلقى عنهم، وآنس من نفسه القدرة على أداء ما تعلّمه؛ بدأ في حلقات الدرس والتعليم

---

(١) انظر ترجمته في: طبقات الإسنوي (٢/١٤٧)، الوافي بالوفيات (٢/١٤٦)، طبقات القراء لابن الجزري (٢/٦٥).

(٢) انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٩٥)، طبقات الشافعية للإسنوي (٢/٢٣٥)، طبقات المفسرين للداودي (١/٣٤٠)، الدرر الكامنة (٣/١٣-١٤) مفتاح السعادة (٢/٣٦٣).

(٣) ستأتي ترجمته ضمن تلاميذ السبكي.

(٤) طبقات الإسنوي (٢/٢٣٥).

والتدريس في كبريات الجوامع والمدارس العلمية في عصره -كما سيأتي- فما لبث أن أصبح شيخاً كبيراً فاق كثيراً من أقرانه، واشتهر أمره، وظهر فضله وعلمه، فاجتمع حوله طلاب العلم وتلقوا عنه وخرَّج منهم شيوخاً فضلاء، لهم من الشهرة والمكانة العلمية ما فاقوا به شيخهم.

وكان من أبرز تلاميذه:

أبو الحجاج المزي[(١)]:

هو يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف القُضاعي، الشيخ جمال الدين أبو الحجاج المزي، محدِّث الشام، الإمام الحَبر الحافظ، ولد بحلب سنة ٦٥٤هـ، برع في التصريف واللغة وفن الحديث ومعرفة الرجال، يقول عنه الذهبي: «وإليه المنتهى في معرفة الرجال وطبقاتهم»[(٢)]، وله مصنفات كثيرة منها: (تهذيب الكمال)، و(الأطراف)، توفي سنة ٧٤٢هـ.

صلاح الدين الصفدي[(٣)]:

خليل بن أيبك بن عبد الله، صلاح الدين الصفدي، الأديب البليغ المتفنن، ولد بصفد بفلسطين سنة ٦٩٦هـ، وسمع الكثير وقرأ الحديث وأخذ عن السُّبْكي وغيره من علماء عصره، صنف نحواً من خمسين مصنفاً من

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٣٩٥)، طبقات الشافعية للإسنوي (٢/٤٦٤)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٥٢١)، البداية والنهاية (١٨/٤٢٧).

(٢) المعجم المختص(ص ٢٩٩).

(٣) انظر: المعجم المختص ص (٩١)، طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٥)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣/١١٩)، الدرر الكامنة (١/٢٤٣)، شذرات الذهب (٦/٢٠٠)، النجوم الزاهرة (١١/١٩).

أشهرها: (الوافي بالوفيات)، (أعيان العصر)، (ديوان الفصحاء) وغيرها، توفي سنة ٧٦٤ هـ.

الذهبي[١]:

هو محمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبد الله، شمس الدين الذهبي، الإمام الحافظ، لقب بمؤرخ الإسلام، وكان متقناً لعلم الحديث ورجاله، وعَرَف التاريخ وتراجم الناس، درّس في دمشق والإسكندرية والقاهرة وغيرها.

قال ابن السُّبْكي في طبقاته: «وأمّا أستاذنا أبو عبد الله فبصرٌ لا نظير له، وكنزٌ هو الملجأ إذا نزلت المعضلة، إمام الوجود حفظاً، وذهبُ العصر معنًى ولفظاً، وشيخ الجرح والتعديل، ورجل الرجال في كل سبيل، كأنما جمعت الأمة في صعيد واحد فَنَظرها ثم أخذ يخبر عنها إخبار من حَضَرها»[٢].

إلا أنّ ابن السُّبْكي ساءه إنصاف الذهبي لأهل السنة والجماعة وكشفه لعوار أهل الزيغ والضلالة فقال عنه: «وكان شيخنا، والحق أحق ما قيل، والصدق أولى ما آثره ذو السبيل، شديد الميل إلى آراء الحنابلة، كثير الإزراء بأهل السنة، الذين إذا حضروا كان أبو الحسن الأشعري[٣] فيهم مقدم القافلة؛

---

(١) انظر طبقات الشافعية الكبرى(٩/ ١٠٠)، طبقات الحفاظ (ص ٥٢١)، الدرر الكامنة (٣/ ٤٢٦)، البدر الطالع للشوكاني (٢/ ١١٠).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ١٠١).

(٣) هو علي بن إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن سالم الأشعري، أبو الحسن، إمام الأشاعرة، وإليه ينسبون، له مصنفات كثيرة منها اللمع والإبانة ومقالات الإسلاميين وغيرها مما رد فيه على الملاحدة وغيرهم من المعتزلة والرافضة والجهمية والخوارج وسائر أصناف المبتدعة، ولد سنة ٢٦٠ هـ وتوفي سنة ٣٢٤هـ.

انظر: طبقات الشافعية للسبكي(٣/ ٣٤٧ –٤٢٣)، شذرات الذهب (٢/ ٣٠٣).

فلذلك لا ينصفهم في التراجم، ولا يصفهم بخير إلا وقد رغم منه أنف الراغم»[١].

ولست هنا في معرض بيان وجوه تناقض ابن السُّبْكي! وحنقه على منهج شيخه في العدل والإنصاف والحكم على الرجال، لكنّي وددت الإشارة إلى تعصبه بما يغني عن كثير من العبارة[٢].

وقد صنّف الذهبي رحمه الله مصنفات عدة منها: (تذكرة الحفاظ)، (تاريخ الإسلام) (ميزان الاعتدال)، (تذهيب التهذيب)، (سير أعلام النبلاء)، (العلو) وغيرها، توفي سنة ٧٤٧ هـ.

الإسنوي[٣]:

هو عبد الرحيم بن الحسين بن علي القرشي الأموي الإسنوي يلقب بجمال الدين، الأصولي النحوي النظار المتكلم، ولد سنة ٧٠٤ هـ، وقدم القاهرة، وأخذ

---

(٤) طبقات الشافعية الكبرى (١٠٣/٩).

(٢) انظر كلام الإمام الشوكاني في ردّ تشنيع ابن السبكي بشيخه الذهبي حيث قال: " وقد أكثر التشنيع عليه تلميذه السبكي وذكره في مواضع من طبقاته للشافعية، ولم يأت بطائل بل غاية ما قاله انه كان إذا ترجم الظاهرية والحنابلة، أطال في تقريظهم وإذا ترجم غيرهم من شافعي أو حنفي لم يستوف ما يستحقه، وعندي أن هذا كما قال الأول: " وتلك شكاة ظاهر عنك عارها " فإن الرجل قد ملئ حباً للحديث، وغلب عليه فصار الناس عنده هم أهله، وأكثر محققيهم وأكابرهم هم من كان يطيل الثناء عليه إلا من غلب عليه التقليد وقطع عمره في اشتغالٍ بما لا يفيد ! " البدر الطالع (١١١/٢) وانظر: الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ للسخاوي (ص ١٠١).

(٣) انظر الدرر الكامنة (٣٥٤/٢)، شذرات الذهب (٢٢/٦)، البدر الطالع (٣٥٢/١)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (٩٢/٢).

الفقه عن السُّبْكي وغيره، انتهت إليه رئاسة الشافعية، من مصنفاته: (الأشباه والنظائر)، (الهداية إلى أوهام الكفاية)، (جواهر البحرين)، (طبقات الفقهاء)، (نهاية السول في شرح منهاج الأصول)، وغيرها توفي سنة ٧٧٢ هـ.

رابعًا: مناصبه العلمية:

تولى السُّبْكي التدريس في كبريات الجوامع والمدارس العلمية في عصره، فقد ولي بمصر تدريس المنصورية[١] وجامع الحاكم[٢] والهكارية[٣].

---

(١) بناها في زبيد السلطان المنصور قلاوون سنة ٦٤٨هـ، وقد رتّب بها دروساً للفقه على المذاهب الأربعة.

انظر: الخطط للمقريزي (٢/٣٧٩-٣٨٠)، حسن المحاضرة (٢/٢٦٤)، الحياة العلمية في القرنين السابع والثامن الهجريين للدكتور/ عبدالرحمن المزيني (ص ١٥٨).

(٢) ابتدأ في إنشائه الأمير العزيز بالله بن المعز لدين الله، ثم أكمله ابنه الحاكم بأمر الله سنة ٣٩٣هـ، وفي سنة ٧٠٣هـ أصلحه الأمير بيبرس الجاشنكير ورتب فيه دروساً أربعة في الفقه على المذاهب الأربعة ودرساً لإقراء الحديث النبوي وجعل لكل درس مدرساً وكثيرا من الطلبة فكان مدرس الشافعية بدر الدين ابن جماعة، ومدرس الحنابلة شرف الدين الجواني ومدرس الحديث سعد الدين مسعود الحارثي ومدرس النحو أثير الدين أبا حيان، ومدرس القراءات السبع نور الدين الشطنوفي، كما جعل فيه قراء لتعليم القرآن الكريم وقراء يتناوبون قراءة القرآن.

انظر خطط المقريزي (٢/٢٧٦-٢٧٨)، الحياة العلمية (ص ١٥٢).

(٣) وقفها الأمير شرف الدين عيسى ابن محمد ابن أبي القاسم الهكاري سنة ٦٦٦هـ، وقد تولى مشيخة هذه الدار والتدريس فيها عدد من المحدثين، منهم: علاء الدين أبو الحسن علي بن عثمان الحواري (ت ٨٣٠هـ).

انظر: الأنس الجليل (٢/٤٤)، وللإستزادة راجع الحياة العلمية (ص١١١).

قال الصلاح الصفدي: «ولقد كان عمله بالديار المصرية وجيهاً في الدولة الناصرية، يعرفه السلطان الأعظم الملك الناصر ويوليه المناصب الكبار، مثل تدريس المنصورية وجامع الحاكم، والهكارية»(١).

أمّا في الشام فقد ولي مع قضاءها مشيخة دار الحديث الأشرفية بعد وفاة الحافظ الكبير جمال الدين المزي، ودار الحديث هذه هي التي كان يدرس فيها الإمام محيي الدين النووي(٢).

وكان يخرج في الليل إلى إيوانها(٣)، ليتهجد ويمرّغ وجهه على البساط، الذي يجلس عليه النووي وقت الدرس، وقد أنشد السُّبْكي في ذلك:

وفي دار الحديث لطيف معنى ... على بسط لها أصبو وآوي
عسى أني أمس بحر وجهي ... مكاناً مسه قدم النواوي!(٤)(٥)

---

(١) أعيان العصر (٣/ ٤٢٦).

(٢) هو يحيى بن شرف بن مُري بن حسن بن حسين الحزامي النووي، أبو زكريا، المشهور بالنووي، من فقهاء الشافعية وأعلامهم، من مؤلفاته: المجموع شرح المهذب، شرح صحيح مسلم، الأذكار، توفي سنة ٦٧٦هـ.

انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ١٤٧٠)، طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٩٥)، طبقات الشافعية لابن شهبة (٢/ ١٥٣).

(٣) الإيوان الصُّفَّةُ العظيمة، وجمعه إيواناتٌ وأَواوينُ.

انظر: تهذيب اللغة (١٥/ ٣٩٢)، مختار الصحاح (ص١٤)، لسان العرب (١٣/ ٤٠).

(٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٩٦).

(٥) سيأتي معنا بإذن الله تعالى الكلام حول هذه المسألة في مبحث التبرك.

ثم ولي التدريس بالشامية البرانية[١] بعد وفاة مدرسها الإمام شمس الدين ابن النقيب، ودرّس كذلك بالمدرسة المسرورية[٢]، والغزالية[٣]، والعادلية الكبرى[٤]، والأتابكية[٥] وأضيفت إليه الخطابة بالجامع

---

(١) المدرسة الشامية البرانية، أنشأتها ست الشام ابنة نجم الدين أيوب بن شادي بن مروان أخت الملك الناصر صلاح الدين، وهي من أكبر المدارس وأعظمها وأكثرها فقهاء وأكثرها أوقافاً، وأول من درّس بها تقي الدين بن الصلاح ثم من بعده شمس الدين الأعرج ثم عادت إلى شمس الدين المقدسي.
انظر: الدارس في تاريخ المدارس للنعيمي (١/ ٢٠٨).

(٢) أنشأها الطواشي شمس الدين الخواص مسرور وكان من خدام الخلفاء المصريين وهو صاحب خان مسرور بالقاهرة، وقد درّس السبكي بها في أول سنة إحدى وخمسين وسبعمائة.
انظر: الدارس للنعيمي (١/ ٣٤٧-٣٥٠).

(٣) هي مدرسة داخل الجامع الأموي راجع الحياة العلمية (ص ٧٧).

(٤) تعد من أكبر المدارس الشافعية بدمشق، وتقع داخل المدينة إلى الشمال الغربي من الجامع الأموي. وقد بدأ بناءها نور الدين محمود سنة ٥٦٨هـ ولكنه توفي بعد أن وضع محرابها فقط ولمْ تَتَم، وظلت على حالها إلى زمن السلطان العادل، فشرع في إكمال بنائها وتوفي أيضاً قبل أن يُتمها، فتولى ابنه المعظم بناءها سنة ٦١١هـ وجعل بناءها متميزاً لا نظير له في بناء المدارس، وأوقف عليها الأوقاف ودفن والده فيها ونسبها إليه، وقد افتتح المعظم عيسى المدرسة رسمياً سنة ٦١٩هـ وألقى قاضي القضاة بالشام جمال الدين يونس بن بدران المصري أول درس بها، وحضر أعيان الشيوخ والقضاة والفقهاء، كما حضر الملك المعظم نفسه، ودارت المناقشات حول الدرس مع العلماء بإيوان المدرسة، وقد تولى التدريس في العادلية كبار العلماء والفقهاء، وظلت هذه المدرسة قائمة طوال العصرين الأيوبي والمملوكي.
انظر: الدارس (١/ ٢٧١)، الحياة العلمية (ص ٨٤).

(٥) أنشأ الأتابك شهاب الدين طغريل بحلب مدرستين عُرفتا باسم الأتابكية.

الأموي[1]، وباشرها مدة لطيفة[2]، وأنشد الحافظ الذهبي في ذلك:

ليهـن المنبـر الأمـوي لما ... علاه الحـاكم البحـر التقـي
شيوخ العصر أحفظهم جميعا ... وأخطبهم وأقضاهم علـي

وقال: ما صعد هذا المنبر بعد ابن عبد السلام[3] أعظم منه.

وجلس للتحديث بالكلاسة[4] بجوار الأموي[5]، فقرئ عليه جميع

انظر: الحياة العلمية للمزيني (ص١٠١-١٠٢).

(١) بني الجامع الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك (٨٦ – ٩٦هـ)، وكان أصل موضع هذا الجامع معبداً، حوله الخليفة إلى هذا الجامع وقد ظل منذ بنائه مناراً للعلم والمعرفة، ومدرسة جامعة لعلماء دمشق وطلابها، فيه تلقي الدروس العلمية من كل فن، وإليه يفد طلاب العلم من كل صوب، واستمر هذا الجامع في العهدين الأيوبي والمملوكي قبلة للعلماء والدارسين.

انظر: البداية والنهاية (١٢/ ٥٦٠) وما بعدها، الحياة العلمية في القرنين السابع والثامن (ص ٧٥-٧٧).

(٢) انظر: البداية والنهاية (١٨/ ٤١٠)، طبقات المفسرين (١/ ٤١٧)، قضاة الشام (ص ١٠٢).

(٣) هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي، أبو محمد، المشهور بالعز بن عبد السلام، لُقب بسلطان العلماء، أشعري شافعي، من مؤلفاته: ملحة الاعتقاد، قواعد الأحكام، التفسير، توفي سنة ٦٦٠هـ.
انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٢٠٩)، شذرات الذهب (٥/ ٣٠١).

(٤) وهي لصيقة بالجامع الأموي من جهة الشمال، عَمَرَها نور الدين الشهيد في سنة خمس وخمسين وخمسمائة، وأحرقت هي ومئذنة العروس في المحرم سنة سبعين وخمسمائة، وسميت بهذا الاسم لأنها كانت موضع عمل الكلس أيام بناء الجامع، وجعلت زيادة لمّا ضاق الجامع بالناس، وقد أمر صلاح الدين بن أيوب بتجديد عمارة الكلاسة في سنة خمس وسبعين وخمسمائة على يد الحاجب أبي الفتح.
انظر: الدارس (١/ ٣٤٠-٣٤٣).

(٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ١٦٩).

(مُعجَمِه) الذي خرّجه الحافظ أبو الحسين ابن أيبك الحسامي، وسمّعه عليه خلائق، منهم الحافظان الإمامان: المزي والذهبي[١].

توليه القضاء:

في سنة ٧٣٩ هـ ذُكر له أنّ قضاء الشام قد شغر بوفاة الإمام جلال الدين القزويني[٢]، وأراده السلطان على ولاية القضاء، فأبى، فما زال السلطان به إلى أن ألزمه بذلك، بعد ممانعة طويلة، فقبل الولاية، وكان توليه لها في ١٩ جمادى الآخرة[٣].

قال الإمام الذهبي في كتابه ذيل العبر عند ذكره لحوادث شهر رجب سنة ٧٣٩ هـ: «وفيه قدم العلامة شيخ الإسلام تقي الدين السُّبْكي على قضاء الشافعية بالشام، وفرح المسلمون به»[٤].

وباشر القضاء بهمة وصرامة، وعفة وديانة، غير ملتفت إلى الأكابر والملوك، ولا يحابي في الحق أحداً[٥].

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ١٥٠٧).

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن القزويني الشافعي، ولد بالموصل سنة ٦٦٦هـ ولي القضاء والخطابة بدمشق، وكان رجلاً فاضلاً متفنناً، توفي سنة ٧٣٩هـ.

من تصانيفه: الشذر المرجاني من شعر الارجاني، تلخيص مفتاح العلوم للسكاكي، الإيضاح في المعاني والبيان.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ١٥٨)، البداية والنهاية (١٨/ ٤١١)، قضاة دمشق (ص٨٧)، معجم المؤلفين (١/ ١٤٦)، الأعلام (٦/ ١٩٢).

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ١٦٨)، قضاة دمشق (ص ١٠٢).

(٤) ذيل العبر في خبر من غبر (٤/ ١١٢) وانظر: البداية والنهاية (١٨/ ٤١٠).

(٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ١٦٨، ٢٠٨)، طبقات المفسرين (١/ ٤١٧).

وولي الحكم بدمشق نحواً من سبع عشرة سنة، ثم نزل عن ذلك لولده عبد الوهاب(١).

خامساً: مُصنفاته:

صنّف السُّبْكي غالب مؤلفاته المشهورة، كالتفسير، وتكملة شرح المهذّب، وشرح المنهاج للنووي، وغير ذلك من مبسوط ومختصر إلى حوالي سنة ٧١٦ هـ، وفي هذه المدة أيضاً تكلَّف الرد على شيخ الإسلام الإمام العلاّمة ابن تيمية في مسألتي الطلاق والزيارة!.

ولقد تعددت مؤلفات السُّبْكي وبلغت من الكثرة حداً كبيراً، وأقل ما قيل فيها: إنها تزيد على مائة ونيف وعشرين كتاباً(٢)، وتفرّد ولده عبد الوهاب والبغدادي(٣) بذكر أغلبها(٤).

ويمكن تقسيم مؤلفاته على النحو التالي:

[١] ما هو ثابت ومقطوعٌ بنسبته إليه، وسأقتصر على ذكر أشهرها حسب فنونها ومواضيعها.

---

(١) انظر: البداية والنهاية (١٨/٥٦٦).

(٢) انظر: مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (٢/٢٢٨).

(٣) هو إسماعيل بن محمد الباباني البغدادي، عالم بالكتب ومؤلفيها، من مصنفاته: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، وهدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، توفي سنة ١٣٣٩هـ.
انظر: الأعلام (١/٣٢٦).

(٤) انظر: طبقات الشافعية لتاج الدين السبكي (١٠/٣٠٧)، أعيان العصر وأعوان النصر (٣/٤١٦-٤٥٥)، الوافي بالوفيات (٢١/١٦٦-١٧٥) كلاهما للصفدي، هدية العارفين للبغدادي (٥/٧٢٠).

[٢] ما هو مشكوك في نسبته إليه، وسأبين -بعون الله تعالى- صحة النسبة من عدمها؛ بالنظر إلى القرائن والدلائل التي تُرجح ذلك، وخصوصاً في المصنفات التي تحوي بعض المسائل العقدية، والتي هي مدار بحثنا كالسيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، والتُحْفَة في الكلام على أهل الصفة، وغيرها[١].

أولاً: ذكر عدد مصنفاته الثابت نسبتها إليه:

(أ) العقيدة:

[١] شفاء السقام في زيارة خير الأنام:

وفيه تبنى كِبَرَ الردِّ على شيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة شد الرحال لمجرد زيارة قبر النبي ﷺ، وكان قد سمّاه بـ«**شن الغارة على من أنكر السفر للزيارة**» فعدل عن هذه التسمية.

وقد طبع الكتاب عدة طبعات أشهرها بالمطبعة الأميرية الكبرى ببولاق، مصر، سنة ١٣١٨هـ، وقد ضُمِّنت مقدمةً لشفاء السقام وهي المسماة بـ «**تطهير الفؤاد من دنس الاعتقاد**»[٢].

وقد لقي هذا الكتاب قبولاً عند القبوريين[٣]، ونقلوا عنه كثيراً، وتشبثوا بما قد حشاه مؤلفه فيه من أحاديث واهيةٍ وموضوعة، وشبهاتٍ مردودة.

---

(١) مما يحسن التنبيه إليه أني سأقتصر بالنسبة لكتب السبكي المطبوعة على ما كتبه محققوها وذلك تلافياً للتكرار وسيكون جُهدي منصباً على صحة نسبة الكتب المخطوطة أو المشكوك في نسبتها للسبكي مع الإحالة -ما أمكن- لأماكن وجود هذه المخطوطات.

(٢) لمحمد بن بخيت المطيعي.

(٣) انظر في الثناء على هذا الكتاب: الوافي بالوفيات للصفدي (٢١ /١٦٧)، الجوهر المنظم في زيارة القبر الشريف النبوي المكرم لابن حجر الهيتمي (ص٣١)، العقائد الإسلامية للسيستياني وجماعة (٤/٣٩٠-٤٠١).

و تصدى لبيان زيف هذا الكتاب والرد عليه الإمام المحدِّث محمد بن عبد الهادي في كتابه «**الصارم المنكي في الرد على السُّبْكي**»، وقد طُبع عدة طبعات[1]، إلا أنّ ابن عبدالهادي توفي قبل إتمام كتابه؛ و أكمل الرد بعده الشيخ محمد بن حسين الفقيه، وسمّاه بـ «**الكشف المبدي لتمويه أبي الحسن السُّبْكي تكملة الصارم المنكي**»[2].

وانتصر للسُّبْكي جماعة، منهم: محمد بن علان[3] في كتاب سمّاه بـ«**المبرد المبكي في رد الصارم المنكي**»[4].

وكذا إبراهيم السمنودي[5] صنّف كتاباً سماه « **نصرة الإمام السُّبْكي برد الصارم المنكي**»[6].

---

(١) ومنها ما طُبع بعناية الشيخ إسماعيل الأنصاري، وطبع أيضاً بعناية عقيل المقطري.

(٢) وقد طبع بتحقيق الدكتور/ صالح المحسن، والدكتور/ أبو بكر شهال.

(٣) هو محمد بن علي بن محمد بن علان البكري الصديقي، العلوي الشافعي، مفسر متصوف، مشارك في عدة علوم، ولد بمكة، ونشأ وتوفي بها سنة ١٠٥٧ هـ. من تصانيفه: ضياء السبيل إلى معالم التنزيل في التفسير، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين في الحديث.
انظر: الأعلام (٦/٢٩٣).

(٤) ولم أقف على كتابه -مع إطالة البحث عنه-.

(٥) هو إبراهيم بن عثمان بن محمد العطار السمنودي المنصوري الأزهري، قبوري متعصب، توفي بعد سنة ١٣٢٦هـ، له كتب منها: سفينة العلوم، سيف أهل العدل، رسالة في الربا، سعادة الدارين في الرد على الفرقتين الوهابية ومقلدة الظاهرية.
انظر: الأعلام (١/٥٠)، معجم المؤلفين (١/٥٧).

(٦) تحصلت بحمد الله تعالى على نسخة نادرة من هذا الكتاب الذي طُبع طبعة وحيدة سنة ١٣١٩هـ على نفقة مؤلفه بمطبعة الجمهور بالقاهرة ولم يطبع بعدها -حسب علمي-، وقد حاول مؤلفه جاهداً البحث عن كتاب المبرد المبكي لابن علان فلم يجده. انظر: نصرة الإمام السبكي برد الصارم المنكي (ص٣).

وهذان الكتابان في عداد المفقود من الكُتب، ولعل عدم انتشارهما في الأمصار وتناقلها بين الناس مقارنةً بكتاب الصارم المنكي لابن عبد الهادي أمارة عدم القبول والله المستعان، يقول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾ [الرعد: ١٧].

وقد كتب محمد بن صالح بن صديق كمال[١] رسالةً سمّاها: «**رفع الخصام بين صاحب الصارم المنكي وصاحب شفاء السقام**»[٢]، وقد جانب الصواب في محاولته إنكار الخلاف بين السُّبْكي وابن عبد الهادي، وجَعْل الخلاف بينهما خلافاً صورياً، وأن مورد النزاع بينهما على أمر غير متصور، وهو أنَّ الذي أنكره الأئمة أن تشد الرحال لزيارة القبر دون الصلاة في المسجد مطلقاً، والحق أنّ الخلاف في هذه المسألة خلافٌ حقيقي، وسيأتي -بإذن الله تعالى- بيانه في مبحث شد الرحال[٣].

[٢] السيف المسلول على من سبّ الرسول:

وقد طُبع بتحقيق إياد بن أحمد الغوج، ثمّ طبع بتحقيق سليم الهلالي، وقد قامت الباحثة/ نور محمد مصيري، بتسجيله لتقديم تحقيقه أطروحة للدكتوراه، بكلية التربية للبنات بجده الأقسام الأدبية.

[٣] فتوى كل مولود يولد على الفطرة:

وهي مطبوعة ضمن فتاوى السُّبْكي[٤]، وطبع مستقلاً بتعليق محمد السيد أبو عِمَّة.

---

(١) لم أقف على ترجمته.

(٢) هي رسالة مخطوطة تقع في ١٤ ورقة، وهي محفوظة بمكتبة مكة المكرمة برقم: (٥٠/فتاوى).

(٣) انظر: (ص٢٥٢) من هذا الكتاب.

(٤) انظر: الفتاوى (٢/٣٦٠-٣٦٥).

[٤] سبب الانكفاف عن إقراء الكشاف:

عزاها للسُّبْكي ابنه عبد الوهاب في طبقاته[١]، ونقل شيئاً منها في مُعيد النعم ومُبيد النقم فقال: «لقد كان الشيخ الإمام يُقرئه [يعني الكشاف للزمخشري] فلمّا انتهى إلى كلامه في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾ [التكوير: ١٩] أعرض عنه صفحاً، وكتب ورقة حسنة سمّاها: [سبب الانكفاف عن إقراء الكشاف]»[٢].

وقد أوردها جلال الدين السيوطي[٣] كاملةً ضمن كتابه تُحفة الأديب في نُحاة مُغني اللبيب[٤].

[٥] الدلالة على عموم الرسالة:

وهي مطبوعة ضمن فتاوى السُّبْكي[٥].

[٦] مسألة فناء الأرواح:

وهي مطبوعة ضمن فتاوى السُّبْكي[٦].

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٣١٤).

(٢) مُعيد النعم ومُبيد النقم (ص٨٠-٨١).

(٣) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، المشهور بجلال الدين السيوطي، له تصانيف كثيرة في فنون شتى، ومنها: الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع، طبقات الحفاظ، شرح الصدور بأحوال الموتى والقبور وغيرها، توفي سنة ٩١١هـ.

انظر: الضوء اللامع (٤/٦٥-٧٠)، شذرات الذهب (٨/٥١).

(٤) انظر: تُحفة الأديب (١/٤٠٠-٤٠٢).

(٥) انظر: الفتاوى (٢/٥٩٤-٦٢٥).

(٦) انظر: المصدر السابق (٢/٦٣٦-٦٣٨).

[٧] مسألة في التقليد في أصول الدين:

وهي مطبوعة ضمن فتاوى السُّبْكي[١].

[٨] الاعتبار ببقاء الجنة والنار:

وفيه ردّ على الإمامين ابن تيمية وابن القيم -رحمهما الله تعالى- فيما نُسب إليهما خطأً من القول بفناء النار[٢]، وقد طبع بعناية الدكتور/ طه الدسوقي.

[٩] غيرة الإيمان الجلي في إيمان أبي بكر وعمر وعثمان وعلي:

وقد طُبعت ناقصةً ضمن فتاوى السُّبْكي[٣]، ولها نسخةٌ مخطوطة في ١١ لوحة[٤] محفوظةٌ (ببرلين) برقم (٣٨٠٧) بخط السُّبْكي نفسه.

(ب) التفسير:

[١] الدرُّ النظيم في تفسير القرآن العظيم.

ولم يكمله.

نسبه للسُّبْكي ابنه عبد الوهاب[٥] ونقل منه في طبقاته[٦]، وصلاح الدين الصفدي[٧]، ولا يزال مخطوطاً في مكتبة الأمبروزيانا بميلانو

---

(١) انظر: الفتاوى (٢/٣٦٥-٣٦٨).

(٢) سيأتي في مبحث الحياة الآخرة إبطال هذا الدعوى بإذن الله تعالى. انظر: (ص٤٩٣) من هذا الكتاب.

(٣) انظر: الفتاوى (٢/٥٦٩-٥٩٤).

(٤) هذا المخطوط المحفوظ بمكتبة برلين يوجد به سقط في منتصفه، وذلك بعد مقارنته بما طُبع منه في الفتاوى (٢/٥٨١-٥٨٨).

(٥) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٣٠٧).

(٦) انظر طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٢٧٦).

(٧) أعيان العصر (٣/٤٢٩).

بإيطاليا، برقم: (NF 675) (C 219)[١][٢].

[٢] التعظيم والمنة في: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾:

نسبه للسُّبْكي ابنه عبدالوهاب[٣] والصفدي[٤]، وغيرهما، وهو منشور ضمن فتاوى السُّبْكي[٥].

[٣] القول المحمود في تنزيه داود:

نسبه للسُّبْكي ابنه عبدالوهاب[٦]، والصفدي[٧]، وطبع ضمن فتاوى السُّبْكي[٨]، وطبع مع «مسند عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم ابن أبي العاصي الخليفة الأموي، ويليه المسارعة إلى المصارعة، وهي أحاديث واردة في حكم المصارعة، ويليه القول المحمود في تبرئة سيدنا داود لتقي الدين السُّبْكي، الهند ١٣١٤هـ»[٩].

[٤] القول الصحيح في تعيين الذبيح:

وقد طبع ضمن فتاوى السُّبْكي[١٠]، وله نسخة مخطوطة بمكتبة عارف

---

(١) تاريخ الأدب العربي (٦/٣٤٩).

(٢) حاولت جاهداً الحصول على صورة من هذا المخطوط، أو الاطلاع عليه، ولكن تعذّر ذلك إذ أنَّ المخطوط - وبحسب الإفادات الخطية من القائمين على المكتبة- في حالة لا يمكن الاطلاع عليه أو تصويره.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٣٠٨).

(٤) أعيان العصر (٣/٤٣٠).

(٥) انظر: الفتاوى (١/٣٨-٤١).

(٦) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٣١١).

(٧) أعيان العصر (٣/٤٣٣).

(٨) انظر: الفتاوى (١/١٠٣-١٠٤).

(٩) معجم المطبوعات (ص١٠٨٤).

(١٠) انظر: الفتاوى (١/١٠٢-١٠٣).

حكمت بالمدينة النبوية[١].

(جـ) الحديث:

[١] إبراز الحِكم من حديث (رُفِع القلم):

وهو مطبوع بتحقيق كيلاني محمد خليفة.

[٢] أجوبة سؤالات أرسلت لتقي الدين السُّبْكي من مصر:

وهي أسئلة حديثية[٢]، وقد أوردها عبد الوهاب السُّبْكي في طبقاته[٣].

[٣] أحاديث رفع اليدين:

وهي مطبوعة ضمن مجموعة الرسائل المنيرية[٤].

[٤] حديث (من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة).

وهي رسالةٌ مخطوطة محفوظة بالمكتبة البريطانية بلندن برقم: (OR9262/16)، وقد كتبت في زمن المؤلف.

(د) الفقه:

[١] الفتاوى:

وقد جمعها ابنه عبد الوهاب، وهي مطبوعة في مجلدين، وقد حوت مسائل فقهية اجتهد أبو الحسن السُّبْكي في بيانها، ولم تخلو فتاواه من تحريرات علمية في الفنون الأخرى[٥].

---

(١) محفوظ ضمن مجموع برقم: (٨٠/٢٧٢)، الرسالة رقم: (٣٤)، ويقع في لوحتين.

(٢) وقد أرسلها علاء الدين مغلطاي للسبكي للسؤال عن بعض الرجال في كتاب "تهذيب الكمال" للمزي.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٤٠٨-٤٢٩).

(٤) مجموعة الرسائل المنيرية (١/٢٥٣-٢٥٦).

(٥) انظر: مقدمة الفتاوى (١/٦).

[٢] تكملة المجموع في شرح المهذب:

بنى على ما كتبه النووي من باب الربا ووصل إلى أثناء التفليس في خمس مجلدات، وقد طُبع عدة طبعات مع المجموع للنووي.

[٣] الابتهاج في شرح منهاج الطالبين للنووي:

وصل فيه إلى أوائل الطلاق، وقد نسبه له ابنه عبد الوهاب[١]، والصفدي[٢]، ولا يزال مخطوطاً، وقد وقفت منه على مجلدين مجموع لوحاته ٣٧٥، وتوجد نسخة منه بمكتبة الجامعة الإسلامية برقم (٥٨)[٣].

[٤] الرقم الإبريزي في شرح مختصر التبريزي:

وممن نسبه للسُّبْكي ابنه عبد الوهاب[٤]، والصفدي[٥]، ولا يزال مخطوطاً، ويقع في ٢٤ لوحة، ويوجد نسخة منه بمكتبة الجامعة الإسلامية برقم (١٩٦).

[٥] كتاب التحقيق في مسألة التعليق:

وقد تكلّف فيه الرد على شيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة الطلاق.

و ممن نسبه للسُّبْكي عبد الوهاب[٦]، والصفدي[٧]، وهو مطبوع باسم «الدرة المضية في الرد على ابن تيمية».

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٣٠٧).

(٢) أعيان العصر (٣/٤٢٩).

(٣) وقد سُجل مؤخراً لتحقيقه في أطروحات علمية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٣٠٨).

(٥) أعيان العصر (٣/٤٣١).

(٦) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٣٠٨).

(٧) أعيان العصر (٣/٤٢٩).

[٦] رافع الشقاق في مسألة الطلاق:

ممن نسبه للسُّبْكي ابنه عبدالوهاب في طبقاته[١]، والصفدي في أعيان العصر[٢]، وقد طبع ضمن فتاوى السُّبْكي باسم: «نقد الاجتماع والافتراق في مسائل الأيمان والطلاق»[٣]، وهو مختصر عن الأول.

[٧] السهم الصائب في قبض دين الغائب:

نسبه للسُّبْكي ابنه عبد الوهاب[٤]، والصفدي[٥]، وقد طُبع في مجلة جامعة أم القرى بتحقيق د. خالد محمد العروسي.

[٨] فصل المقال في هدايا العمال:

نسبه للسُّبْكي ابنه عبد الوهاب[٦]، والصفدي[٧]، وقد طُبع مختصراً ضمن فتاوى السُّبْكي[٨].

[٩] المسائل الحلبية:

وهي التي سئل عنها من حلب، ويُسمى أيضاً: «قضاء الأرب في أسئلة حلب»، وقد طُبع الكتاب في مجلد بتحقيق محمد عالم الأفغاني، وأصله رسالةٌ علمية قدَّمها المحقق لنيل درجة الماجستير في الفقه وأصوله من جامعة أم القرى.

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٣٠٨).

(٢) أعيان العصر (٣/٤٣١).

(٣) انظر: فتاوى السبكي (٢/٣٠٣).

(٤) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٣٠٩).

(٥) أعيان العصر (٣/٤٣٢).

(٦) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٣٠٩).

(٧) أعيان العصر (٣/٤٣٢).

(٨) انظر: فتاوى السبكي (١/٢٠٣-٢٠٧)

(هـ) أصول الفقه:

[١] الإبهاج في شرح المنهاج:

عمل منه قطعة يسيرة فانتهى إلى مسألة مقدمة الواجب، ثمّ أعرض عنه؛ فأكمله ابنه عبد الوهاب[1]، وقدُطبع عدة طبعات، ومنها ما طبع بتحقيق الدكتور/ أحمد جمال الزمزمي، والدكتور/ نور الدين عبدالجبار صغيري، وأصلها رسالتان علميتان قُدِّمتا لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى.

[٢] ورد العَلَل في فهم العِلَل:

نسبه للسُّبْكي ابنه عبد الوهاب[2]، وصلاح الدين الصفدي[3]، وهو مخطوط بمكتبة عارف حكمت بالمدينة النبوية محفوظ ضمن مجموع برقم: (٢٧٢/ ٨٠)، الرسالة رقم (٣٥)، ويقع في لوحتين.

[٣] معنى قول الإمام المطلبي إذا صح الحديث فهو مذهبي:

وقد طُبع الكتاب بتحقيق علي بن نايف بقاعي.

(و) اللغة والنحو:

[١] أحكام كل وما عليه تدل.

وقد طُبع بتحقيق الدكتور/ حاتم الضامن.

[٢] نيل العلا بالعطف بلا.

وهو مطبوع ضمن الرسائل الكمالية، الكتاب الخامس.

[٣] الحلمُ والأناه في إعراب: ﴿غَيْرَ نَـٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾:

وهو مطبوع ضمن الرسائل الكمالية، الكتاب السادس.

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ٣٠٧).

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ٣١٢)، الابتهاج شرح المنهاج (٣/ ٤١).

(٣) أعيان العصر (٣/ ٤٣١).

[٤] الرفده في معنى وحده :

وهو مطبوع بتحقيق : عبد الإله نبهان ضمن مجلة التراث العربي ، وطُبع مستقلاً بتحقيق الدكتور / عبد الكريم الزبيدي.

(ز) الرقائق والأخلاق:

[١] طلب السلامة في ترك الإمامة :

وهو مخطوط في ست ورقات ، وهو محفوظ بمكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة النبوية ، برقم : (١٥٨/ ٨٠)، الرسالة الخامسة ، وهي منقولة من خط المؤلف نفسه.

[٢] رسالة في بر الوالدين :

نسبه للسُّبْكي ابنه عبد الوهاب[١] ، والصفدي[٢] ، وهو مخطوط في ثلاث لوحات محفوظة بالمكتبة الملكية (ببرلين) برقم (٥٥٩٩).

[٣] الافتقار في أهل الغار :

وهو مخطوط محفوظ ضمن مجموع بخط السُّبْكي نفسه بالمكتبة الخالدية بالقدس ، ورقمه (٤٤٣٦)، ويقع في ١٥ لوحة.

[٤] المحاورة والنشاط في المجاورة والرباط :

وهو مخطوط محفوظ ضمن مجموع بخط السُّبْكي نفسه بالمكتبة الخالدية بالقدس ، ورقمه (٤٤٣٦)، ويقع في ٣٢ لوحة.

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ٣١٥).

(٢) أعيان العصر (٣/ ٤٣٤).

ثانياً: ذكر المصنفات المُختلف في نسبتها إليه:

[١] **السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل:**

لـمَّا كان هذا الكتاب يحوي كثيراً من المسائل العقدية المهمة، ومعرفةُ رأي السُّبْكي في تلك المسائل ينبني على التحقيق في نسبته إليه، وقد تباينت آراء الباحثين حول صحة هذه النسبة؛ ولذا أحببت بَسْطَ الكلامِ حولَه، في ضوء ما يلي:

أولاً: نسخ الكتاب المخطوطة:

الكتاب له نسختان خطيتان:

الأولى: النسخة الخطية المحفوظة بالمكتبة الخالدية بمدينة القدس برقم: (٤٤٣٦)[١]، وتقع في ٢٥ لوحة، وهي من (٨١-١٠٥) ضمن مجموع بخط المؤلف نفسه، وقد وقفت على هذه النسخة الخطية النادرة وقمت بتصويرها بحمد الله تعالى.

الثانية: نسخة مخطوطة بعنوان: (الرد على نونية ابن قيم الجوزية)، وهي محفوظة ضمن الخزانة التيمورية برقم: (٣٥٨)، وهي منقولة من النسخة الأولى التي بخط المؤلف، وقد نُسخت سنة ١٣١٨هـ[٢].

ثانياً: موضوع الكتاب:

الكتاب في أصله ردٌّ على نونية العلاّمة ابن قيم الجوزية، ولكنَّ مؤلفه لم يستوف النونية كاملة، وإنما أورد مقتطفات منها للردّ عليها، وقد ظهر جلياً في

---

(١) عليها مطالعةٌ للشيخ محمد المظفَّري، وتملُّك للعلامة محمد بن يحيى الشهاوي الحنفي، كما كُتب على طرة المخطوطة.

(٢) انظر: فهرس الخزانة التيمورية (٤/٤٧).

أسلوب المصنف الضعفُ في الحجة والبيان، والتناقض الظاهر في عباراته[١]، وافتقاده لأصول المناظرة والجدل؛ ولذا فإن المعلّق عليه اعتذر عن ذلك بقوله: «والتقي السُّبْكي أوجز في رده مكتفياً بلفت النظر إلى كلمات الناظم الخطرة في الغالب بدون أن يناقشه فيها كثيراً»[٢].

ثالثًا: تحقيق نسبة الكتاب لأبي الحسن السبكي:

كتاب الرد على نونية ابن القيم والمسمّى: بالسيف الصقيل في الرَّد على ابن زفيل تتحقق نسبته لأبي الحسن السُّبْكي لِما يلي:

(أ) الكتاب مكتوبٌ بخط السُّبْكي نفسه، وذلك من خلال معرفتي بخطه جيداً، ومقارنته بالمخطوطات الأخرى، الثابت نسبتها إليه والمكتوبة بخطه، ومما يؤيد ذلك ما ذكره الزركلي[٣] في الأعلام عند ترجمته لأبي الحسن السُّبْكي حيث عدّ السيف الصقيل من مؤلفاته وقال: «رأيته بخطه في ٢٥ ورقة في المكتبة الخالدية بالقدس»[٤]، وهذه النسخة التي عَنَاها الزركلي هي التي بين أيدينا، وتقدمت الإشارة إليها.

كتابة المخطوط كانت في زمن مؤلفه سنة ٧٤٩هـ أي قبل وفاة السُّبْكي بسبع

---

(١) انظر أمثلة لذلك في دراسة الدكتور/ ناصر الحنيني لكتاب الكافية الشافية لابن القيم (١/١١٣-١٢٠).

(٢) السيف الصقيل مع تكملته (ص١١).

(٣) هو خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، أديب مؤرخ، ولد في بيروت، ونشأ بدمشق، من مؤلفاته: الأعلام، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ديوان شعري، توفي سنة ١٣٩٦هـ.
انظر: الأعلام (٨/٢٦٧).

(٤) الأعلام (٥/١١٦).

سنوات تقريباً، قال السُّبْكي: «شرعتُ فيه يوم السبت الرابع والعشرين من صفر سنة ٧٤٩، وفرغت منه يوم السبت مستهل شهر ربيع الأول من السنة»[١].

ويُلحظ أيضاً تردد السُّبْكي في إكمال الكتاب فقد ختم كتابه في يوم السبت مستهل شهر ربيع الأول سنة تسع وأربعين وسبع مائة، ثم استأنف الكتابة في نفس اليوم، وانتهى منه في ذلك اليوم! كما في المخطوط[٢].

(ب) نَسب الكتابَ للسُّبْكي الزبيديُ[٣] في «إتحاف السادة المتقين شرح إحياء علوم الدين»[٤]، ونقل منه في مواطن كثيرة من كتابه[٥]، وممن نسبه إليه الزركلي -كما تقدم-، وكذلك كارل بروكلمان في تاريخ الأدب العربي[٦].

(جـ) أسلوب ومنهج الكتابة الذي تميز به السُّبْكي لا يكاد يختلف في هذا الكتاب عن بقية كتبه، وهذا جليٌّ لمن أدام النظر فيها، وإنْ كان في هذا الكتاب قد جاوز مصنفُه القنطرةَ في النبز وكيل الشتائم!!.

---

(١) السيف الصقيل(ص٢١١).

(٢) مخطوط السيف الصقيل (ل١٠٤).

(٣) هو محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسينى الزبيدي، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، أشعري المعتقد، عالم باللغة والحديث، من تصانيفه: تاج العروس في شرح القاموس، الروض المعطار في نسب السادة آل جعفر الطيار، إتحاف السادة المتقين في شرح إحياء العلوم للغزالي، بلغة الغريب في مصطلح آثار الحبيب، وعقد الجواهر المنيفة في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة، توفى بالطاعون في مصر سنة ١٢٠٥هـ.

انظر: الأعلام (٧/٧٠)، معجم المؤلفين (١١/٢٨٢).

(٤) انظر: إتحاف السادة المتقين (٢ /١٠)، (٢/ ١٠٥).

(٥) انظر: على سبيل المثال المصدر السابق (٢ / ١٠-١٢)، (٢ / ١٠٥).

(٦) تاريخ الأدب العربي (٦/٣٥١).

رابعاً: المشككون في صحة نسبة الكتاب للسُّبْكي:

شكك بعض أهل العلم في ثبوت نسبة كتاب: السيف الصقيل للسُّبْكي كأبي المعالي الألوسي(١) في «غاية الأماني»(٢)، ووافقه بعض المعاصرين في ذلك(٣).

ولعلي أجمل أسباب تشكيكهم في نسبة الكتاب بما يلي:

[١] لم ينسب هذا الكتاب أحدٌ من المُترجمين المعاصرين لأبي الحسن السُّبْكي، مع استفاضتهم في ترجمته وتقصي مصنفاته كابنه عبد الوهاب في طبقات الشافعية الكبرى(٤)، أو ترجمته التي أفردها لوالده في كتابه: «إعلام الأعلام بمناقب شيخ الإسلام قاضي القضاة علي السُّبْكي»(٥)،

(١) هو محمود شكري بن عبد الله بن محمود الحسيني، الألوسي، البغدادي، جمال الدين، أبو المعالي، مؤرخ أديب لغوي، توفي في شوال ١٣٤٢هـ.
من تصانيفه الكثيرة: بلوغ الأرب في أحوال العرب، تاريخ بغداد، وغاية الأماني في الرد على النبهاني.
انظر الأعلام (١٧٢/٧)، معجم المؤلفين (١٦٩/١٢).

(٢) انظر: غاية الأماني في الرد على النبهاني (٥٥٩/١).

(٣) كالشيخ الدكتور بكر أبو زيد، والشمس الأفغاني.
انظر: التقريب لفقه ابن قيم الجوزية، للدكتور/ بكر أبو زيد (ص٣٠-٣١)، جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية للأفغاني (١٨٠٥/٣-١٨٠٦).
وقد ردّ على الشيخ بكر أبو زيد حسن السقاف؛ كي يثبت صحة نسبة الكتاب للسبكي، وخلط السقاف في كلامه الحق بالباطل! كعادة أصحاب الأهواء والبدع.
انظر: تعليقه على فتح المعين بنقد كتاب الأربعين للغماري (ص٧٠).

(٤) طبقات الشافعية الكبرى (١٣٩/١٠-٣٣٨).

(٥) كتاب إعلام الأعلام بمناقب شيخ الإسلام قاضي القضاة علي السبكي من جمع ولده عبد الوهاب، وهو مخطوط يقع في (٢٠٢صفحة).

وكذلك صلاح الدين الصفدي -أبرز تلاميذ السُّبْكي- في كتابيه «أعيان العصر»[١]، و«الوافي بالوفيات»[٢]، وهذان -أعني عبد الوهاب السُّبْكي وصلاح الدين الصفدي- هما أكثر من استوعب مصنفات أبي الحسن السُّبْكي، وأشمل من ترجم له.

[٢] أنّ هذا المصنف لو كان من مصنفات السُّبْكي لسارت به الركبان، وخصوصاً من المناوئين لابن القيم، ومنهج أهل السنة والجماعة، والواقع أنّ هذا الكتاب ليس له ذكر في مصنفات السابقين.

[٣] أنّ زفيلاً لا يُعرف في أسماء الرجال، وليس له ذكر في كتب التراجم والأعلام.

والجواب عن هذه الأمور بما يلي:

[١] إنَّ عدم نسبة هذا الكتاب لأبي الحسن السُّبْكي ممن ترجم له من معاصريه؛ يعود والله أعلم إلى أنّ المترجمين له ينقل بعضهم من بعض؛ فإهمال السابق لذكر الكتاب ينبني عليه إهمال اللاحق، كما أنّ عدم العلم بالشيء ليس علماً بالعدم، فلا يعني عدم ذكر الكتاب، عدم صحة نسبته له، والواقع أنه قد كتبه بخطه، وبيّن فيه المدة التي قضاها في كتابته.

وقد يقال: أن إهمال ذكر المترجمين لهذا الكتاب يرجع إلى أمور:

(أ) ما حشاه السُّبْكي في كتابه من قاموس الشتائم والمغالطات مع ضعف الحجة والبيان؛ فأُهمل ذِكْره!!.

(ب) معرفة المعاصرين للسُّبْكي تردده في الردِّ على ابن القيم يقول:

---

(١) انظر: أعيان العصر وأعوان النصر (٣/٤١٦-٤٥٥).

(٢) الوافي بالوفيات (٢١/١٦٦-١٧٥).

«ليتني ما شرعت في الكلام مع هذا ...»[١]، وقد تقدّمت الإشارة إلى تردد السُّبْكي في إكمال الكتاب.

(جـ) وقع بعد فراغ السُّبْكي من تصنيف كتابه، عقدُ مجلس للصلح بين السُّبْكي وابن القيم -رحمهما الله- وكان ذلك في عام ٧٥٠ هـ[٢]؛ فلعلَّ المترجمين له قد نظروا إلى هذا الجانب.

[٢] قولهم: بأنّ هذا المصنف لو كان من مصنفات السُّبْكي لسارت به الركبان، الجواب عنه بأن أرباب البدع المعاصرين قد فرحوا بهذا الكتاب فرحاً شديداً، وهوّلوا بما فيه من جعجعة بلا طحن، وصار حالهم كمن قيل فيه:

أخذوا الصحيفة فهي في أوهامهم ... كالكنز يأخذه الفقير المعدم
طاروا بها فرحاً وبين سطورها ... دهياء[٣] بارزة النواجذ صيلم[٤][٥]

وقد تبنى أحد رؤوس مبتدعة عصرنا، وهو محمد زاهد الكوثري التعليق عليه، وتكميله، وطُبع هذا الكتاب أكثر من طبعة!

ثم إنّ السُّبْكي له ما يزيد على المئة والخمسين مصنفاً كما ذكر الصفدي[٦]، والذي ذكره تاج الدين السُّبْكي والصفدي لا يتجاوز المائة

---

(١) السيف الصقيل (ص٢٩).

(٢) انظر: البداية والنهاية (١٨/١١٧).

(٣) الدَّهْياءُ هي الشَّدِيدَةُ مِن شَدائِدِ الدَّهْر.

انظر: تهذيب اللغة (٦/٢٠٥)، لسان العرب (١٤/٢٧٦)، تاج العروس (٣٨/٨١)

(٤) الصَّيْلَم الدّاهية، وأمْرٌ صَيْلَم أي الشديدٌ.

انظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سِيْده (٨/٣٣٥)، لسان العرب (١٢/٣٤٠).

(٥) ديوان مجد الإسلام، للشاعر أحمد محرم (ص٢١٣).

(٦) انظر: أعيان العصر وأعوان النصر (٣/٤٢٩).

والعشرين مصنفاً، فقد يكون الكتاب مما لم يذكر[1]، وليس عدم ذكرهما للسيف الصقيل دليلاً على أنه ليس من تصنيف أبي الحسن السُّبْكي.

[٣] قولهم: بأنّ زفيلاً لا يُعرف في أسماء الرجال، وليس له ذكر في كتب التراجم والأعلام، يقول الدكتور بكر أبو زيد: «لقد تصفحت الكثير من كتب التراجم والمعاجم، فلم أرَ هذا النبز لابن القيم ولا لغيره من أهل العلم، وقد سألت كثيراً من علماء الأمصار عن هذا النبز المذكور فلم أرَ من يُعيرني عليه جواباً، وفي حجّ عام ١٣٩٧هـ اجتمعت بالشيخ عبدالله بن الصديق الغُماري[2] -صاحب طنجة[3]- فسألته عن ذلك؛ فأفاد بأنه لّما خرج هذا الكتاب بهذا الاسم، صار استغرابه من عامة أهل العلم بمصر، وقال: فكنت ذات يوم في مكتبة الشيخ حسام الدين القدسي[4] بمصر أنا وأخي أبو الفيض أحمد

---

(١) للسبكي مصنفات ثابتة النسبة إليه كالصنيعة في ضمان الوديعة، وغيره، ومع ذلك لم يذكره التاج في عداد مؤلفات والده. انظر: فتاوى السبكي (١/٤٨).

(٢) عبد الله بن محمد بن الصديق، أبو الفضل الغُمَاري، عالم محدث أصولي، وُلد بطنجة، وتعلم في الأزهر، واستقر وتوفي بطنجة سنة ١٤١٣هـ.
له كتب منها: الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج للبيضاوي، تشيد المباني لما حوته الأجرومية من المعاني، الفتاوى (وهي مجموع لمقالاته وفتاواه التي كتبها بمصر).
انظر: معجم المؤلفين المعاصرين محمد خير رمضان (١/٤٠٨-٤٠٩).

(٣) طنجه: هي مدينة تاريخية قديمة، وتقع بالمغرب وتبدو آثار بناؤها بالحجارة القديمة ظاهرة، وتتميز بكونها نقطة التقاء بين البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي من جهة، و بين القارة الأوروبية و القارة الإفريقية من جهة أخرى.
انظر: معجم البلدان (٣/١٤٤)، (٤/٤٣).

(٤) لم أقف له على ترجمة، والذي يظهر لي أنّه أحد الناشرين المهتمين بإخراج كتب التراث، وله عناية بالمخطوطات وطباعتها، وقد ذكر الزركلي في الأعلام بعض المراسلات بينهما.
انظر: الأعلام (١/١٢٣)، (٢/١٩٨).

الغماري[١]، فجاء إلينا الكوثري فسأله أخي أحمد عن ذلك فقال الكوثري: إنّ (زفيلاً) اسم لجد ابن القيم من قبل أمه، وإنني أردت نبزه بذلك على عادة العرب حينما يريدون التحقير لشخص ينسبوه إلى جده لأمه، ومن ذلك: قول المشركين في حق النبي ﷺ: **(لقد أَمِرَ أَمْرُ ابن أبي كبشة)**[٢]...فسأله الشيخ أحمد: أين وجدت أنّ ذلك اسمٌ لجد ابن القيم لأمه؟ فلم يجُب»[٣].

---

(١) أحمد بن محمد بن الصديق بن أحمد، أبو الفيض الغماري، عرف بابن الصديق كأبيه، متفقه شافعي مغربي، من نزلاء طنجة، تعلم في الأزهر، واستقر وتوفي بالقاهرة سنة ١٣٨٠هـ.

له كتب منها: رياض التنزيه في فضل القرآن وحامليه، وإقامة الدليل في تحريم تمثيل الأنبياء والأولياء على المسارح، وتوجيه الأنظار لتوحيد المسلمين في الصوم والإفطار.

انظر: الأعلام (٢٥٣/١)، معجم المؤلفين المعاصرين محمد خير رمضان (٨٧/١)، مسامرة الصديق لبعض أحوال محمد بن صديق.

(٢) قطعة من حديث أبي سفيان الطويل وقصته مع هرقل عظيم الروم، وقد أخرج الحديث بطوله البخاري في صحيحه كتاب الوحي باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ برقم: (٧)، ومسلم في صحيحه كتاب الجهاد والسير باب كتاب النبي إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام برقم: (١٧٧).

وأبو كبشة: قيل أنه أحد أجداده ﷺ، وعادة العرب إذا انتقصت نسبت إلى جد غامض، وقد نقل ابن حجر في الفتح (٤٠/١) عن أبي الحسن النسّابة الجرجاني قوله بأنّ أبا كبشة هو جد وهب جد النبي ﷺ لأمه وهذا فيه نظر؛ لأنّ وهباً جد النبي ﷺ اسم أمه عاتكة بنت الأوقص بن مرة بن هلال، ولم يقل أحد من أهل النسب أنّ الأوقص يكنى أبا كبشة، وقيل هو جد عبد المطلب لأمه وفيه نظر أيضاً؛ لأن أم عبد المطلب سلمى بنت عمرو بن زيد الخزرجي، ولم يقل أحدٌ من أهل النسب إن عمرو بن زيد يكنى بأبي كبشة!.

(٣) التقريب لفقه ابن قيم الجوزية (ص٣١).

قلت: ولم يذكر أحدٌ ممن ترجم لابن القيم هذا النبز!، ولم يُعرف به[١]، إلا أنّ ذلك لا يعني أنّ الكوثري هو من انفرد به؛ فأول من ذكر ذلك الزبيدي في (إتحاف السادة المتقين) -كما تقدم-، والزبيدي قد كتب كتابه -كما في آخره- سنة ١٢٠١هـ[٢]، أي أنّ بينه وبين تأليف السُّبْكي لكتابه حوالي (٤٥٠سنة) فيُحتمل أنّ هذا العنوان من وضع المناوئين لابن القيم في الأعصار المتأخرة!، وعدم ذكر الكتاب بهذا العنوان لا يعني عدم نسبته للسُّبْكي.

والذي يترجح عندي أنّ عنونةَ الكتاب بالسيف الصقيل في الرد على ابن زفيل جاءت متأخرة، ولا وجود له على نسخة الكتاب المخطوطة، والذي جاء في أول صفحة من المخطوط: (كتاب فيه الكلام على قصيدة العلامة شمس الدين ابن القيم) وهي ليست بخط السُّبْكي، إنّما الذي بخطه في هذه الصفحة هو فقط ما وقع في منتصفها من قوله: «شرعتُ فيه يوم السبت الرابع والعشرين من صفر سنة ٧٤٩، وفرغت منه يوم السبت مستهل شهر ربيع الأول من السنة».

خامساً: مقارنة المخطوط بالمطبوع:

قمت بمقابلة المخطوط على النسخة المطبوعة بتعليق محمد زاهد الكوثري، وتبين لي أن الكوثري عَمِل على إخراج الكتاب، إلا أنّه لم يراعِ في هذا الإخراج الأمانة العلمية، والضوابط المنهجية للتحقيق.

ويمكن إجمال ما قام به الكوثري في إخراجه للكتاب، فيما يلي:

(أ) وضع عناوين للكتاب في المتن، ولم يشر إلى ذلك مما يوهم بأنها من وضع المصنف!.

---

(١) وذلك من خلال إدامة البحث في كتب التراجم وغيرها، وسؤال أهل الاختصاص.

(٢) انظر: إتحاف السادة المتقين (١٠/ ٥٧٢).

(ب) يقوم الكوثري بإكمال الأبيات الناقصة أحياناً.

(جـ) يضيف أحياناً ما يوضح مراد المصنف، ويشير إلى ذلك بوضعه بين معقوفتين.

(د) إصلاح اللحن في اللغة فعلى سبيل المثال، قول المصنف: «أنّ هؤلاء الطوائف الثلاثة الشافعية والمالكية والحنفية وموافقيهم من الحنابلة مسلمين!» وفي المطبوع: مسلمون![1]؛ لأنّ خبر إنَّ يكون مرفوعاً، وهو ما أثبته الكوثري، وهو الجادة عند عامة العرب، إلا أنّ منهم من ينصب الجزأين بإنّ وأخواتها، وجوازه مذهب الكوفيين[2].

ويستشهدون على ذلك بقول الراجز:

كأنّ أذنيه إذا تشوفا قادمةً أو قلماً محرفا[3]

(هـ) كثيراً ما يتصرف الكوثري بالمتن بزيادة كلمة أو حذفها، بل يتعدى ذلك أحياناً إلى قرابة نصف السطر، ومن ذلك حذفه عبارة للسُّبكي في قوله: «أجمع المسلمون على أن الله قادر على أن يعدم الخلق ثم يعيده وعلى أن إنكار ذلك كفر، [وهذا كان كفر قريش، وكلام هذا الناظم متضمن إنكار ذلك][4]»[5].

---

(١) السيف الصقيل (ص٢٠).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك (١/٢٢٩)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ص٥٥).

(٣) البيتان من الرجز لمحمد بن ذؤيب العماني.
انظر: معجم شواهد النحو الشعرية للدكتور / حنّا جميل حداد (ص٧٣٧، ٢١٧).

(٤) هذه العبارة ليست في نسخ السيف الصقيل المطبوعة بتحقيق الكوثري!، وهي في المخطوط (ل٨٥).

(٥) السيف الصقيل (طبعة مكتبة زهران) (ص ٣١)، وفي مطبعة السعادة (ص٢٩).

(و) يحذف الكوثري عبارات اللعن أو الشتم أحياناً، ومن الأمثلة على ذلك: قول السُّبْكي «ليتني ما شرعت في الكلام مع هذا الحمار»[١]، وقوله: «فما أراد هذا الكلب إلا أن يُقرر»[٢]، وقوله: «ما هذا إلا تيس»[٣]، وقوله «لعنه الله ولعنهم»[٤]الخ.

(ع) يقلب المعنى أحياناً! فعلى سبيل المثال: قال السُّبْكي: «هذه القصيدة الحسنا»[٥] جعلها في المطبوع «اللحنا!!»[٦].

[٢] التُحْفَة في الكلام على أهل الصُفَّة:

أولاً: نسخ الكتاب ومن نسبه للسُّبْكي:

وقفت على مخطوطة وحيدة للكتاب محفوظة بالمكتبة الملكية في برلين برقم (٣٤٧٨)، وتقع فيما يزيد على عشرين لوحاً، وقد نسب الكتاب للسُّبْكي البغدادي في هدية العارفين[٧]، وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي[٨].

ثانياً: موضوعه:

هذا الكتاب جاء جواباً لسؤال ورد للمصنف عن أهل الصفة وأحوالهم، وما ورد في فضلهم، ومن هم الفقراء الذين يسبقون الأغنياء إلى الجنة؟ وهل

---

(١) السيف الصقيل (ل ٨٤)، وقد حذفت من المطبوع (ص ٢٩) كلمة الحمار!

(٢) المصدر السابق (ل ٨٩)، وقد حذفت من المطبوع (ص٦٢) كلمة الكلب!.

(٣) المصدر السابق (ل ٩١)، وقد حذفت من المطبوع (ص٧٤) كلمة تيس!.

(٤) المصدر السابق (ل ٨٧)، وقد حُذفت من المطبوع (ص٣٨) واستعاض عنها الكوثري بعبارة: (وأطال في أقوالهم)!

(٥) المصدر السابق (ل ١٠٥).

(٦) السيف الصقيل (ص ٢١٠).

(٧) انظر: هدية العارفين (٥/ ٧٢٠).

(٨) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٦/ ٣٤٧).

تصح مزاعم المتصوفة في أوليائهم؟[1].

ثالثاً: تحقيق نسبة الكتاب للسُّبْكي:

بعد قراءة الكتاب وإدامة النظر فيه، ترجح عندي عدم صحة نسبة الكتاب للسُّبْكي، وظهر فيه جلياً أسلوب ابن تيمية في الكتابة، ثمّ تأكد لي هذا الأمر بعد وقوفي - بحمد الله تعالى - على هذه الرسالة وقد نُقل معظمها في فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية[2]، ونُقلت بتمامها في جامع الرسائل والمسائل له[3]؛ جواباً لسؤال ورد ابن تيمية عن أهل الصفة.

ومما يؤكد نفي نسبة هذه الرسالة للسُّبْكي وصحة نسبتها لشيخ الإسلام ابن تيمية ما يلي:

(أ) نسب هذا الكتاب لابن تيمية ابن عبد الهادي باسم «قاعدة في أهل الصفة، ومراتبهم وأحوالهم»[4].

(ب) لم ينسب أحدٌ ممن ترجم لأبي الحسن السُّبْكي من المعاصرين له هذا الكتاب، مع استفاضتهم في ترجمته وتقصي مصنفاته كما تقدّم.

(جـ) أن الورقة الأولى من المخطوط والتي في بدايتها ما يلي: «سئل شيخ الإسلام أبو الحسن السُّبْكي عن أهل الصفة... وما المراد بالولي وما الفقراء» قد كُتبت بخط مغاير لخط ناسخ الكتاب كله، ولعل هذا يعود إلى سقوط هذه الورقة أو بياض فيها -كما هو الحال في كثيرٍ من الكتب- فاجتهد الناسخ بتكميلها وأخطأ في النسبة، وتابعه في ذلك البغدادي وبروكلمان.

---

(١) انظر: التحفة في الكلام على أهل الصفة (ل٨)، مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية (١/٣٢-٣٣).

(٢) فتاوى ابن تيمية (١١/٣٧-٧١).

(٣) جامع الرسائل والمسائل (١/٣٢-٦٢).

(٤) العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (١/٥٥).

(د) أسلوب الكتابة الذي تميّز به شيخ الإسلام ابن تيمية، وَنَفسُه ظاهرٌ وجلي في هذا الكتاب.

(هـ) مخالفة بعض ما ورد في هذا الكتاب لآراء السُّبْكي العقدية في كتبه الأخرى، كالقول بأنّ توحيد الربوبية قد أقر به المشركون، وأن التوحيد الذي دعت إليه الرسل هو توحيد العبادة[1].

وكذا القول ببدعية السماع[2] عند الصوفية[3][4]، إلى غير ذلك من

---

(١) التحفة في الكلام أهل الصفة (ل١٤).

(٢) المصدر السابق (ل١٧).

(٣) الصوفية: فرقة ظهرت في القرن الثالث الهجري، وقد تنازع العلماء في سبب تسميتها بالصوفية ورجح شيخ الإسلام ابن تيمية أنها نسبة إلى الصوف، وهي فرقة دخيلة على الإسلام، كانت في البداية نزعات فردية تدعو إلى الزهد وشدة العبادة، ثم تطورت تلك النزعات حتى صارت طرقاً مميزة تُعرف باسم الصوفية.

انظر عن الصوفية: اعتقادات فرق المسلمين (ص١١٠)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (١١/٥-٧)، وللاستزادة انظر: الطرق الصوفية نشأتها وعقائدها وآثارها. د. عبد الله السهلي، موقف الإمام ابن تيمية من التصوف والصوفية لأحمد بن محمد بناني.

(٤) للسبكي أبياتٌ في جواب لسؤال ورده عن حكم السماع يقرر فيها ألاّ لوم على من هزه الوجد فصار في سكرة، ويثني على اللذة التي هو فيها!! فيقول:

واعلم بأن الرقص والدف الذي	عنه سألت وقلت في أصوات
فيه خلاف للأئمة قبلنا	سرج الهداية سادة السادات
لكنه لم تأت قط شريعة	طلبته أو جعلته في القربات
والعارف المشتاق إن هو هزه	وجد فقام يهيم في سكرات
لا لوم يلحقه ويحمد حاله	يا طيب ما يلقى من اللذات
إن نلت ذا يوما فقد نلت المنى	وغنيت فيه عن فتاوى الفاتي
هذا جواب علي السبكي ذي الـ	حجب العظيمة صاحب الحسرات

انظر: طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (١٠/١٨٢).

المسائل التي تخالف آراء السُّبْكي العقدية وبسطها في هذا المقام خروجٌ عن المقصود.

[٣] السيف المشهور في عقيدة أبي منصور:

أولاً: نسخ الكتاب، ومن نسبه للسُّبْكي:

لا يزال هذا الكتاب مخطوطاً، وله نسخة محفوظة في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة النبوية محفوظ ضمن المجاميع برقم (١٣)، الرسالة الأولى، وتقع في ٣١ لوحة.

وقد نسب هذا الكتاب لأبي الحسن السُّبْكي بروكلمان في تاريخ الأدب العربي[١]، باسم: «قصيدة عن الفروق بين أبي حنيفة والأشعري».

ثانياً: موضوعه:

ذكر فيه المصنف المسائل التي اختلف فيها الأشعرية والماتريدية، وقرر أنّ الخلاف فيها لا يُسوِّغ تبديع أحد الطرفين، ثمّ ذكر المسائل التي اختلف فيها قولُ الأشعرية.

ثالثاً: تحقيق نسبة الكتاب للسُّبْكي:

ويتضح أنّ هذا الكتاب قد نُسب خطأً لأبي الحسن السُّبْكي، **والصواب أنه من تأليف ابنه عبد الوهاب؛ لما يلي:**

[١] تصريح ابن السُّبْكي بتصنيفه لهذا الكتاب في غير موطن، فقد قال في كتابه منع الموانع: «وأمّا مسألة الاسم والمسمّى فمقررة في كتابنا: السيف

---

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٦/ ٣٤٩).

المشهور في شرح عقيدة الأستاذ أبي منصور»[١] وحينما تكلم عن المسائل والفروق العقدية بين أبي حنيفة والأشعري قال: «ولي قصيدة نونية جمعت فيها هذه المسائل وضممت إليها مسائل اختلفت الأشاعرة فيها»[٢].

[٢] جاء في بداية المخطوط: «يقول عبد الوهاب السُّبْكي غفر الله له..»[٣].

[٤] ذكر المصنف في نهاية الكتاب قصيدة له في بيان المسائل التي اختلف فيها أبو حنيفة والأشعري، وذكر فيها ابن السُّبْكي مذهب والده في امتناع الصغائر عن الأنبياء ومنها[٤]:

قالوا وتمتنع الصغائر من نبي ... للإله وعندنا قولان
والمنع مرويٌّ عن الأستاذ[٥] والـ ... قاضي عياض[٦] وهو ذو رجحان
وبه أقول وكان مذهب والدي ... دفعاً لرتبتهم عن النقصان

---

(١) منع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه لعبد الوهاب السبكي (ص٢٥٦).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٣/٣٧٨).

(٣) السيف المشهور في عقيدة أبي منصور (ل٩).

(٤) المصدر السابق (ل٢٩).

(٥) المرُاد به الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، وهو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفراييني، ويلقب بركن الدين، متكلم أصولي، أشعري شافعي، من مؤلفاته: جامع الخلي في أصول الدين والرد على الملحدين، وله رسالة في أصول الفقه توفي بنيسابور سنة ٤١٨هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٣٥٣)، طبقات الشافعية الكبرى (٤/٢٥٦).

(٦) هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرو، بن موسى بن عياض اليحصبي، أبو الفضل المشهور بالقاضي، من أئمة المالكية وعلمائهم، من مؤلفاته: إكمال المعلم بفوائد مسلم، الشفا بالتعريف بحقوق المصطفى، ترتيب المدارك وغيرها، توفى سنة ٥٤٤هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/٢١٢)، شذرات الذهب (٤/١٣٨).

[٤] تائية السُّبْكي في المعجزات:

(في مدح الرسول ﷺ، وبيان معجزاته)، أو هدية المسافر إلى النور السافر:

أولاً: نسخ الكتاب ومن نسبه للسُّبْكي:

هذا الكتاب له ثلاث نسخ خطية:

الأولى: محفوظة بالمتحف البريطاني برقم: (٣/٦١٦)[١].

الثانية: محفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم: (١١٢٢٨)[٢].

وهما منسوبتان لأبي الحسن علي السُّبْكي[٣].

والثالثة: نسخة دار الكتب الوطنية بتونس والمحفوظة فيها برقم: (١١٢٢٨).

وهي منسوبة لابنه بهاء الدين أحمد بن علي السُّبْكي[٤]، مع التصريح بأنه أنشدها بالمدينة النبوية في ربيع الآخر سنة ٧٧٣هـ.

ثانياً: موضوعها:

هذه القصيدة فيها سرد لمعظم معجزات النبي ﷺ.

---

(١) وتقع في ١٢ لوحة، وقد نسخت سنة ٩٧٩هـ.

(٢) يوجد صورة من المخطوطة المحفوظة بالظاهرية في مركز جمعة الماجد بدبي برقم (١٦٨٠)، وقد قمت بتصويرها من هناك.

(٣) انظر: كشف الظنون (١/ ١٨٠)، فهرس دار الكتب المصرية (٣/٤١، ١٩٧، ٣٠٨)، وفي فهرس الخديوية (٤/٢٦٧)، وفي فهرس خدا بخش (٢٣/٤٦)، وتاريخ الأدب العربي بروكلمان (٦/٣٤٩)، والفهرس الشامل/ السيرة (٢/٧٣١).

(٤) انظر: فهرس الخديوية (٧/١/١٧٩)، فهرس دار الكتب المصرية (٣/٤٣٠)، المتحف العراقي/ الأدب ٦٥٧، والفهرس الشامل/ السيرة (٢/٩٩١)، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٦/٢٧)، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة (٢/١٣).

ثالثاً: تحقيق نسبة الكتاب للسُّبْكي:

نَسبَ الكتاب لأبي الحسن السُّبْكي حاجي خليفة في كشف الظنون[١].

وجلال الدين المحلي[٢] في كتابه: «كنز الذخائر وهدية المسافر إلى النور السافر»[٣]، وهو شرح لتائية السُّبْكي[٤].

وأحمد بن عبد الكريم الترمانيني[٥]، الذي شرحها[٦] ونسبها لأبي الحسن

---

(١) انظر: كشف الظنون (١/١٨٠).

(٢) محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي، المصري، الشافعي، جلال الدين، مفسر أصولي، ولد بالقاهرة، ونشأ بها، وتوفي بها مستهل سنة ٨٦٤ هـ.

من تصانيفه: مختصر التنبيه للشيرازي في فروع الفقه الشافعي، شرح جمع الجوامع للسبكي في أصول الفقه، وتفسير القرآن بالاشتراك مع جلال الدين السيوطي فسمي: "تفسير الجلالين"

انظر: شذرات الذهب (٧/٣٠٣)، الأعلام (٥/٣٣٣)، معجم المؤلفين (٨/٣١١).

(٣) انظر: كنز الذخائر (ل٣).

(٤) ذُكر هذا الشرح في فهرس المكتبة المصرية (٣/١٩٧)، وله نسختان محفوظتان بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية.

الأولى: محفوظة برقم (٥٠٨٢ف)، وتقع في ١٥٤لوحة، وقد كتبها محمد الحسني الإدريسي في ذي القعدة سنة ١٠٢٩هـ.

الثانية: محفوظة برقم (٢٤٧خ)، وتقع في ٢٥٠ لوحة، وقد كتبها أبو النجاة النمراوي في ذي القعدة سنة ١٢٥٥هـ.

(٥) هو أحمد بن عبدالكريم الترمانيني الشافعي مذهباً، تعلم بالأزهر وتصدر للإفتاء والتدريس بحلب. له عدة مؤلفات منها: الهبات الربانية في المنطق، هداية الأنام في توريث ذوي الأرحام، شرح تائية السبكي توفي وقد جاوز الثمانين سنة ١٢٩٣هـ بحلب.

انظر: مقدمة شرح تائية السبكي للترمانيني بقلم تلميذه حماد البياتوني "مخطوط"(ل٣) ، الأعلام (١/١٥٥)، معجم المؤلفين (١/١٥٩).

(٦) وهو محفوظ بالمكتبة الظاهرية برقم: (٤٦٤٩)، ويقع في ٤٩٣ ورقة، ويوجد صورة منه في مركز جمعة الماجد بدبي محفوظة برقم: (١١٩٩).

علي السُّبْكي[١].

والذي يترجح لي هو أنّ هذه القصيدة لبهاء الدين أحمد بن علي السُّبْكي للأسباب التالية:

[١] نسبَ السخاوي[٢] القصيدة لبهاء الدين أحمد السُّبْكي، وصرَّح بسماعه ممن رواها عنه مباشرة، وذكر السخاوي أنّ بهاء الدين السُّبْكي أنشد بالحضرة النبوية وهو قائم مكشوف الرأس قصيدة نبوية أولها:

تـيقظ لـنفسٍ عـن هواهـا تولـت وبـادر ففـي التـأخير أعظـم خيبـة

ثمّ قال: (وهي بديعة سمعتها ممن رواها لنا عنه)[٣]، وأيضاً ذكر السخاوي في ترجمة جلال الدين المحلي أنه شرح تائية البهاء السُّبْكي[٤].

[٢] بيّن شارحها جلال الدين المحلي بأنه قد أملاها -من حفظه-، وأنه أُخبر بأنها من نظم الشيخ أبي الحسن السُّبْكي ثم قال: (فإن كان كذلك)[٥] وشرع في ترجمة أبي الحسن علي السُّبْكي، فهو في شكٍ من ذلك لكنه أجاب

---

(١) انظر: شرح الترمانيني (ل٢).

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي الأصل، شمس الدين أبو عبد الله الشافعي، فقيه محدث مؤرخ، أصله من سخا من قرى مصر، وولد بالقاهرة في ربيع الأول سنة ٨٣١هـ، من تآليفه الكثيرة: الضوء اللامع لاهل القرن التاسع، المقاصد الحسنة في الأحاديث الجارية على الألسنة، الأصل الأصيل في تحريم النظر في التوراة والإنجيل، والقناعة فيما تحسن إليه الحاجة من اشراط الساعة، وتوفي بالمدينة سنة ٩٠٢هـ.
انظر: شذرات الذهب (١٥/٨)، الأعلام (٦٧/٧)، معجم المؤلفين (١٠/١٥٠).

(٣) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (١/٢٢٤).

(٤) انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (١٧/٧).

(٥) كنز الذخائر (ل ٣).

من طلب منه شرحها ونسبها لأبي الحسن علي السُّبْكي ظناً لا يقيناً، وتابعه على ذلك الوهم الترمانيني في شرحه على التائية.

أنّ في بعض النسخ المنسوبة لأحمد السُّبْكي تصريحٌ بأنه أنشدها بالمدينة النبوية في ربيع الآخر سنة ٧٧٣هـ، ولاشك أنّ ذلك بعد وفاة والده أبي الحسن السُّبْكي بسبعة عشر عاماً.

[٣] عدم ذكر عبدالوهاب السُّبْكي في طبقات الشافعية الكبرى، والصفدي في أعيان العصر لهذه القصيدة ونسبتها للبهاء السُّبْكي؛ راجعٌ إلى أنها صُنِّفت سنة ٧٧٣هـ وكان ذلك بعد وفاتهما.

[٤] الصناعة الأدبية والبلاغية في هذه القصيدة متميزة، وهذا ما عُرف عن البهاء السُّبْكي، وأما والده فكان شعره دون ولده وهو كما يقول ابن حجر عنه: «وكان ينظم كثيراً وشعره وسط»[١].

سادساً: مذهبه:

لا شك أنَّ السُّبْكي من كبار أعلام المذهب الشافعي معرفة واطلاعاً وتحريراً وتدقيقاً، وقد زخرت كتب من جاء بعده بالنقل عنه[٢]، وتصانيفه شاهدة بذلك، «كشرح المنهاج» وتكملة «المجموع شرح المهذب»، حتى أنّ بعض أهل العلم فضّل هذه التكملة للمجموع على ما كتبه الإمام النووي نفسه![٣] وغير ذلك من تصانيفه الفقهية الكثيرة المحرّرة، وبه تخرّج جماعة من كبار أئمة المذهب كالإسنوي وابن النقيب والذهبي وغيرهم.

---

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٣/ ١٣٩).

(٢) كالزيلعي والزركشي والسيوطي وابن حجر الهيتمي وغيرهم كثير.

(٣) انظر: ذيل التقييد للفاسي (٢/ ١٩٩).

وللسُّبْكي إحاطة ومعرفة بكتب المذاهب الفقهية الأخرى[١]، يقول ابن حجر الهيتمي: «أهل كل مذهب أعرف بقواعد مذهبهم، فلا يسع غيرهم أن يشنع عليهم إلا بعد أن يطالع كتب فروعهم وفتاوى أئمتهم، فإذا أحاط بذلك ساغ له أن يشنع على من خالف قواعد مذهبه، كما وقع للسُّبْكي مع جماعة من الحنابلة والمالكية والحنفية في مواضع متعددة أنه يعترض عليهم بكلام أئمتهم، وذكر نصوصهم مع بيان أنهم خالفوها»[٢].

ولقد بلغ السُّبْكي مرتبة الاجتهاد يقول تلميذه ابن النقيب: «جلست بمكة بين طائفة من العلماء وقعدنا نقول: لو قدّر الله تعالى بعد الأئمة الأربعة في هذا الزمان مجتهداً عارفاً بمذاهبهم أجمعين، يركّب لنفسه مذهباً من الأربعة بعد اعتبار هذه المذاهب المختلفة كلها، لازدان الزمان به وانقاد الناس له، فاتفق رأينا أن هذه الرتبة لا تعدو الشيخ تقي الدين السُّبْكي ولا ينتهي لها سواه»[٣].

إلا أنّ الملاحِظ للسُّبْكي يجد أنه لا يخالف رأي الشافعية إلا نادراً[٤].

وقد سئل الحافظ ولي الدين أبو زرعة العراقي فقيل له: لـمَ بقي التقي السُّبْكي شافعياً مع أنه حاز من علوم الاجتهاد ما لم يحزه إمامه الشافعي؟ فقال: كان التقي قاضي القضاة، وابنه تاج الدين قاضياً بالشام، وبيده مع ذلك

---

(١) انظر: على سبيل المثال فتاوى السبكي (٢/٥٧٦).

(٢) الفتاوى الفقهية الكبرى لابن حجر الهيتمي (٣/ ٣٢٣).

(٣) حسن المحاضرة للسيوطي (١/٣٢١).

(٤) نقل ابنه عبد الوهاب في طبقاته شيئاً مما انتحله مذهباً، وهي في الغالب لا تعدو أن تكون موافقة لأحد الأوجه في المذهب. انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٢٢٦).

وظائف جُلّها موقوفٌ على الشافعية، فلو ادّعى الاجتهاد لسُلِب منه جميع ذلك؛ فهذا هو السبب في عدم إعلانهم باجتهادهم المطلق ونبذهم للمذاهب[1].

(١) نقلاً عن درُّ الغَمام الرقيق برسائل الشيخ السيد أحمد بن الصدِّيق، جمع عبد الله التليدي (ص٤٠).

الفصل الثاني

مصادر السُّبْكي ومنهجه في تقرير العقيدة

وفيه مبحثان:

المبْحَث الأول: مصادره في تلقي العقيدة.

المبْحَث الثاني: منهجه في تقرير العقيدة.

المبْحَث الأول

مصادره في تلقي العقيدة

[١] القرآن الكريم:

يعتمد السُّبْكي على القرآن الكريم باعتباره المصدر الأول للتشريع والأحكام.

يقول: «القرآن هو الإمام للجميع وأحكامه جارية عليهم في كل شيء»[١].

ويقول أيضاً: «والمتبع للقرآن لا يُغيّره، ولا يُغير لفظه، بل يتمسك به من غير زيادة ولا نقصان»[٢].

ويقول أيضاً: «والنصيحة لكتابه: بالإيمان به، والعمل بما فيه، وتحسين تلاوته، والتخشع عنده، والتعظيم له، وتَفهُّمه والتفقه فيه، والذب عنه من تأويل الغالين وطعن المُلحدين»[٣].

ويُقرّر السُّبْكي كثيراً من المسائل العقدية مُستدلاً بالقرآن الكريم، ويبيّن وجه الدلالة عليها في كثير من المواطن.

[٢] السنة النبوية:

بيّن السُّبْكي أنَّ السنة مصدرٌ ينبغي الأخذ بها[٤]، وأكّد السُّبْكي على ضرورة الوقوف عند ألفاظها ومعانيها، فقال: «الأحاديث الصحيحة يقف عند ألفاظها، ولا يزيد في معناها ولا ينقص»[٥].

---

(١) فتاوى السبكي (٢/٦٢٣).

(٢) السيف الصقيل (ص٦٣).

(٣) السيف المسلول (ص٥٢٣).

(٤) انظر: فتاوى السبكي (١/٢٢٠).

(٥) السيف الصقيل (ص٦٣).

وقال أيضًا: «الأولى عندي اتِّباع الحديث، وليفرض الإنسان نفسه بين يدي النبيّ ﷺ، وقد سمع ذلك منه، أيَسَعُه التأخُّر عن العمل به؟ لا والله، وكلّ واحدٍ مكلّفٌ بحسب فهمه»[١].

ومّما قاله السُّبْكي في نصيحته وقصيدته التي كتبها لولده محمد:

وخذ العلوم بهمة وتفطن	وقريحة سمحاء ذات توقد
واستنبط المكنون من أسرارها	وابحث عن المعنى الأَسّدِّ الأرشد
وعليك أرباب العلوم ولا تَكُنْ	في ضبطِ ما يُلقونه بمفند
وإذا أتتك مقالةً قد خالفت	نصَّ الكتابِ أو الحديثِ المسندِ
فاقْفُ الكتابَ ولا تَمل عنه وقف	متأدباً مع كل حبر أوحد[٢]

[٣] الإجماع:

يعتبر الإجماع من مصادر التلقي عند أبي الحسن السُّبْكي، ويرى أنّ انعقاد الإجماع مُلزمٌ للعمل به، يقول في ذلك: «وإذا تقرر الإجماع وجب اتباعه وحرمت مخالفته»[٣]، وقد حكى السُّبْكي الإجماع على بعض مسائل الاعتقاد، واحتجّ به على رأيه فيها، وكان استدلاله بالإجماع متحققاً في بعضها، ومجانباً للحق في بعضها الآخر -كما سيأتي-.

---

(١) معنى قول الإمام المطّلبي إذا صحّ الحديث فهو مذهبي (ص ١٠٧)، وانظر: المصدر نفسه (ص ١١٩-١٢١).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ١٧٨).

(٣) فتاوى السبكي (١/ ١٥٣).

[٤] أقوال الصحابة والتابعين:

يستدل أبو الحسن السُّبْكي بأقوال الصحابة والتابعين؛ لأنهم الذين عاصروا الوحي، وعاشوا وقت تنزله، وهم أعلم باللغة ومقاصد الشرع، وقد نقل الزبيدي عن أبي الحسن السُّبْكي قوله: «سائر الصحابة لا يصل أحد ممن بعدهم إلى مرتبتهم؛ لأنّ أكثر العلوم التي نحن نتبع وندأب فيها الليل والنهار حاصلة عندهم -أي عند الصحابة- بأصل الخلقة من اللغة والنحو والتصريف وأصول الفقه وما عندهم من العقول الراجحة وما أفاض الله عليها من نور النبوة العاصم من الخطأ في الفكر، يغني عن المنطق وغيره من العلوم العقلية، وما ألّف الله بين قلوبهم حتى صاروا بنعمته إخواناً، يغني عن الاستعداد في المناظرة والمجادلة فلم يكونوا يحتاجون في علمهم إلا إلى ما يسمعونه من النبي ﷺ من الكتاب والسنة فيفهمونه أحسن فهم ويحملونه على أحسن محمل وينزلونه منزلته، وليس بينهم من يماري فيه ولا يجادل ولا بدعة ولا ضلالة، ثم التابعون على منوالهم قريباً منهم، ثم أتباعهم وهم القرون الثلاثة التي شهد النبي ﷺ بأنها خير القرون بعده»[١].

وبيّن السُّبْكي أنّه يجب اتباع الأقرب للدليل حال اختلافهم، فقال: «ومن المعلوم أن الصحابة إذا اختلفوا وجب اتباع أشبههم قولاً بالكتاب والسنة»[٢].

وبهذا يتبين أنّ أباالحسن السُّبْكي وافق أهل السنة والجماعة في مصادر التلقي، كما قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ

---

(١) إتحاف السادة المتقين (١/ ١٧٧).

(٢) فتاوى السبكي (٢/٣٢٥).

مِنكُمْ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء : ٥٩].

إلا أنّ أبا الحسن السُّبْكي خالف منهج السلف في عدم قبول خبر الواحد في العقيدة فهو يرى -عفا الله عنه- أنّ خبر الآحاد لا يُحتج به في العقائد، وكذلك حكايته للإجماع في بعض مسائل الاعتقاد على غير وجهه -كما سيأتي-.

المبْحَث الثاني
منهجه في تقرير العقيدة

أولاً: موقفه من علم الكلام[(١)] **:**

ذكر أبو الحسن السُّبْكي أنّ الاشتغال بعلم الكلام مَزَلّةٌ عظيمة، وأنه ينبغي للعبد أن لا يشتغل إلا بما هو نافع ومفيد.

يقول: «فلا يشتغل من العلوم إلا بما ينفع وهو القرآن، والسنة، والفقه، وأصول الفقه، والنحو، ويأخذها عن شيخ سالم العقيدة، ويتجنب علم الكلام والحكمة اليونانية، والاجتماع بمن هو فاسد العقيدة أو النظر في كلامه، وليس على العقائد أضر من شيئين: علم الكلام والحكمة اليونانية، وهما في الحقيقة علم واحد، وهو العلم الإلهي، لكن اليونان طلبوه بمجرد عقولهم، والمتكلمون طلبوه بالعقل والنقل معاً»[(٢)].

وبيّن السُّبْكي أنّ النّاس افترقوا «ثلاث فرق:

إحداها: غلب عليها جانب العقل، وهم المعتزلة.

---

(١) هو ما أحدثه المتكلمون في أصول الدين من إثبات العقائد بالطرق التي ابتكروها، وقد ذكر المتأخرون عدة أقوال في سبب تسميته بعلم الكلام، منها: أنّ مبناه على الكلام في المناظرات، أو لأن العلماء بوبوا لهم بقولهم: الكلام في كذا، وقيل: لأنّ أهم قضية تتعلق بهذا العلم: مسألة كلام الله تعالى.

انظر: مقدّمة ابن خلدون (ص٤٤٧)، شرح المواقف للجرجاني (١/ ٦٦).

(٢) السيف الصقيل (ص١٣).

والثانية: غلب عليها جانب النقل وهم الحشوية(١).

والثالثة: ما غلب عليها أحدهما بل بقى الأمران مرعيين عندها على حد سواء وهم الأشعرية.

وجميع الفرق الثلاث في كلامها مخاطرة، إمّا خطأ في بعضه، وإما سقوط هيبة، والسالم من ذلك كله ما كان عليه الصحابة والتابعون وعموم الناس الباقون على الفطرة السليمة»(٢).

---

(١) نبز السبكي أهلَ السنة والجماعة بالحشوية تبعاً للمعطلة ، يقول السبكي في السيف الصقيل (ص١٦): «وأما الحشوية فهي طائفة رذيلة جُهّال ينتسبون إلى أحمد وأحمد مبرأ منهم، وسبب نسبتهم إليه أنه قام في دفع المعتزلة وثبت في المحنة رضي الله عنه ، نقلت عنه كليمات ما فهمها هؤلاء الجهال فاعتقدوا هذا الاعتقاد السيئ وصار المتأخر منهم يتبع المتقدم»، والمعطلة يَعْنُون بهذا النبز أنهم يحشون كتبهم بالأحاديث التي لا أصل لها، ومن له أدنى معرفة بالأحاديث والأسانيد، يعلم زيف هذه الدعوى، وحرص أهل السنة وعنايتهم بالاستدلال بالصحيح من الحديث والأثر، وقد يُراد بالحشوية المشبهة، وقد ذكر الإمام ابن القيم أنّ جهلة الجهمية يُلقبون أهل السنة بالحشوية؛ لأنهم بزعمهم حشو هذا الكون بإثبات الفوقية والاستواء لله تعالى، ومما قاله في نونيته:

ومن العجائب قولهم لمن اقتدى ... بالوحي من أثر ومن قرآن
حشوية يعنون حشواً في الوجود ... وفضله في أمة الإنسان
ويظن جاهلهم بأنهم حشوا ... رب العباد بداخل الأكوان

انظر: نونية ابن القيم (ص١٠٨)، الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم لابن الوزير (١/١٢٠).

وللاستزادة راجع مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها للدكتور/جابر إدريس(١٩١/٢) وما بعدها.

(٢) السيف الصقيل (ص١٣-١٥).

وقد نقل النبهاني رسالة السبكي النبوية للحضرة الشريفة ![1]، ومما جاء فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم إلى سيدنا رسول الله ﷺ يا رسول الله إني عبدٌ ضعيفٌ عاجز مسكين، وجميع ما حصل لي من خير الدنيا والآخرة أنت كنت سببه، وأنت وسيلتي إلى الله سبحانه، وإني نشأت على دين الإسلام سالماً عن الشبه والبدع والأهوية والأغراض والميل إلى جانب من الجوانب، لا أعرف غير أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله، ثم اشتغلت بالقرآن ثم بالفقه على مذهب الشافعي لا أعرف غير ذلك، ولم أسمع ولم يدخل في قلبي شيء غير ذلك لا من العقائد ولا من غيرها، ثم اشتغلت بنحو وأصول فقه وفرائض، ثم بعلم الحديث ذا تصويب فيه إليك، ثم نظرت في شيء من العلوم العقلية، واشتغلت بعلم الكلام على طريقة الأشعري؛ لأنها المشهورة في بلادنا التي رأيت عليها أهلي وقومي وبقيت أراها طريقة وُسْطى بين الحشو والاعتزال...»[2].

إلى أنْ قال: «أمسكتُ عن الكلام في العقائد من الجانبين: لأني في نفسي أنّ عقولنا تضعف عن إدراك سُبحات الحق جل جلاله، وأرى البقاء على الفطرة السليمة والاكتفاء بالإيمان بالله وملائكة وكتبه ورسله واليوم الآخر، وأن لا ينبه العوام لشيء آخر، ومن كان عالماً ينظر بما يتيسر له، والمعصوم من عصم الله...»[3].

---

(١) سيأتي لاحقاً الكلام على مسألة التوسل والاستغاثة بالنبي ﷺ (ص٢٢٣).

(٢) شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق (ص١٣٣-١٣٤).

(٣) المصدر السابق (ص١٣٤).

ومّما سبق نقله يتضح أنّ أبا الحسن السُّبْكي كان حريصاً على عدم الخوض في العقائد وعلم الكلام المذموم، ويرى أنّ السلامة هي البقاء على الفطرة السليمة والاكتفاء بالإيمان بالله وملائكة وكتبه ورسله واليوم الآخر.

النقد:

اتفق أهل العلم على ذم الكلام وأهله، وصُنِّفت في ذلك مُصنّفات[١]، ومن ذلك ما قاله أبو يوسف[٢]: «العلم بالكلام هو الجهل، والجهل بالكلام هو العلم»[٣]، وقال: «من طلب العلم بالكلام تزندق»[٤]، وقال الشافعي: «لئن يبتلى العبد بكل ما نهى الله عنه سوى الشرك خير له من أن يبتلى بالكلام»[٥]، وقال: «حُكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويُطاف بهم في العشائر والقبائل، ويُقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة، وأقبل على الكلام»[٦]، وقال: «ما ارتدى أحد

---

(١) ككتاب «ذمّ الكلام» لأبي عبد الرحمن السُلّمي، «أحاديث في ذم الكلام وأهله» منتخبة من رد السلمي على أهل الكلام، لأبي الفضل عبد الرحمن العجلي، «ذمّ الكلام وأهله» لأبي إسماعيل الهروي، «الغنية عن الكلام وأهله» للخطابي، وكتاب «تحريم النظر في كتب الكلام» لأبي محمد بن قدامة، وغيرها من الكتب.

(٢) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، الكوفي البغدادي، أبو يوسف، تلميذ أبي حنيفة وأول من نشر مذهبه كان فقيهاً عالماً، من مؤلفاته: الخراج، والفرائض، والآثار وغيرها، توفي سنة ١٨٢هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (٥٣٥/٨)، شذرات الذهب (٢٩٨/١).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (ص١٧).

(٤) المصدر السابق.

(٥) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم (١٢٦٤/٤).

(٦) شرح العقيدة الطحاوية (ص١٧).

بالكلام فأفلح»[١]، وقال أحمد: «لا يُفلح صاحب كلام أبداً، علماء الكلام زنادقة»[٢]، وقال: «لا يُفلح صاحب الكلام أبداً ولا يكاد أحدٌ نظر في الكلام إلا وفي قلبه دغل»[٣].

وقال البربهاري[٤]: «واعلم -رحمك الله- أنه ما كانت زندقة قط، ولا كفر، ولا شك، ولا بدعة، ولا ضلالة، ولا حيرة في الدين؛ إلا من الكلام وأصحاب الكلام والجدل والمراء والخصومة»[٥].

وقد وافق أبو الحسن السُّبْكي أهل السنة والجماعة في ذمّ الكلام وأهله، إلا أنّه وقع فيما حذّر منه.

فقد خاض -عفا الله عنه- في علم الكلام المذموم وسلك سبيل الأشاعرة المتكلمين، يقول العلامة ابن خويز منداد[٦]: «أهل الأهواء عند مالك وسائر

---

(١) الحجة في بيان المحجة للأصبهاني (١/٢٢٤).

(٢) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار للعمراني (١/١٣٠).

(٣) المصدر السابق، الانتصار في الرد على المعتزلة (١/١٣٠).

(٤) الحسن بن علي بن خلف البربهاري، أبو محمد، شيخ الحنابلة في وقته، كان شديد الانكار على أهل البدع، له مصنفات منها: شرح كتاب السنة، توفي سنة ٣٢٩هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/٩٠)، شذرات الذهب (٢/٣١٩).

(٥) شرح السنة للبربهاري (ص٨٦).
وانظر كلام العلماء في ذمّ الكلام وأهله في: جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٥)، تلبيس إبليس (ص١٠٢)، تحريم النظر في كتب الكلام (ص٤١)، شرح العقيدة الطحاوية (ص١٧)، أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم للقنوجي (١/٣٥٤).

(٦) هو محمد بن أحمد بن عبد الله خويز منداد العراقي، فقيه وأصولي، من تصانيفه: كتاب كبير في الخلاف، وكتاب في أصول الفقه، و اختيارات في الفقه، توفي سنة ٣٩٠هـ.
انظر: الوافي بالوفيات (٢/٥٢)، ومعجم المؤلفين (٨/٢٨٠).

أصحابنا هم أهل الكلام، فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعرياً كان أو غير أشعري، ولا تقبل له شهادة في الإسلام أبداً، ويُهجر ويُؤدب على بدعته، فإن تمادى عليها استتيب منها»[١].

بل إنّ السُّبْكي ناقض نفسه حينما ذمّ الكلام وأهله في مواطن، وفي مقام آخر بيّن أنّ الأشاعرة هم فحول المتكلمين!!، وأنه على مذهبهم.

يقول -عفا الله عنه-: «والفِرقة الأشعرية هم المتوسطون في ذلك، وهم الغالبون من الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة وسائر الناس، وأمّا المعتزلة فكانت لهم دولة في أوائل المائة الثالثة ساعدهم بعض الخلفاء ثم انخذلوا وكفى الله شرهم، وهاتان الطائفتان الأشعرية والمعتزلة هما المتقاومتان، وهما فحولة المتكلمين من أهل الإسلام، والأشعرية أعدلهما لأنها بنت أصولها على الكتاب والسنة والعقل الصحيح»[٢].

ويقول أيضاً -كما تقدّم النقل عنه- «واشتغلت بعلم الكلام على طريقة الأشعري؛ لأنها المشهورة في بلادنا التي رأيت عليها أهلي وقومي وبقيت أراها طريقة وُسْطى بين الحشو والاعتزال».

ومن أهم المسائل الكلامية التي خاض بها السُّبْكي، وسلك سبيل أهل الكلام من الأشعرية ومن وافقهم فيها:

* عدم قبول خبر الآحاد في المسائل الاعتقادية.

* تأويل بعض الصفات كالاستواء والعلو والرحمة وغيرها، والقول بأنّ إثبات الصفات يستلزم التجسيم، وتسلسل الحوادث.

---

(١) جامع بيان العلم (٢/ ٩٦).

(٢) السيف الصقيل (ص١٥-١٦).

* القول ببدعة الكلام النفسي.

* القول ببدعة الكسب، وموافقته للأشعرية في مسألة التحسين والتقبيح، والحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى.

* ميله لمذهب المرجئة في باب الإيمان[1].

والحاصل أنّ السُّبْكي –عفا الله عنه– قد وقع فيما نهى عنه، وحذّر منه، وهو علم الكلام المذموم وخاض فيه بغير هدى وبصيرة.

وأمّا ما ادّعاه السُّبْكي من أنّ «الفِرقة الأشعرية...هم الغالبون من الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة وسائر الناس»!

فيجاب عنه: بأن يقال: إنّ من الأمورِ المتقررة عند أهل الإسلام أنّ الميزانَ الذي يُعرف به الحقُّ من عدمه، ليس بالاعتِمادِ عَلى الكَثْرَة، والاحْتِجاج عَلى بُطْلانِ الشَّيْء بِقلَّة أهله؛ ولذا فإنّ الله ﷻ يقول في كتابه: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦].

فالكثرةُ على خِلافِ الحَقِّ لا تستوجِبُ العُدول عَنِ اتباعه، والاعتداد بكثرة الأتباع؛ فالحقُّ أحَقُّ بالاتِّباع، وإن قَلَّ أنْصارُهُ، كما قال تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ ۖ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ لَيَبْغِى بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [ص: ٢٤]، فأخْبَرَ الله عن أهلِ الحَقِّ أنهم قليلون، غيرَ أنَّ القلّةَ لا تَضرُّهُمْ.

---

(١) سيأتي بإذن الله تعالى بيان رأي السبكي في هذه المسائل وغيرها مما وافق فيه أهل الكلام المذموم في مظنته وبابه في هذا البحث.

وتأسيساً على ما سلف فأقول بأنّ المعتبر عند أهل السنة والجماعة هو موافقة الحق واتباعه، ولا عبرة بما ذكره السُّبْكي من أنّ الأشعرية هم الغالبون من الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة وسائر الناس، مع أنّا لا نسلم له بذلك إذ أنّ عوام الناس، ومن خلا مِن الأعراضِ والطرائق والشبهاتِ الكلامية، فضلاً عن الأئمة الأعلام، هم على الفطرة: وهي منهج أهل السنة والجماعة[1].

منهج السُّبْكي في الاستدلال:

* يجتهد السُّبْكي في جمع الأدلة وحشدها، ويستنبط الطرائق المؤيدة لقوله ولو لم يكن ذلك الدليل معروفاً، يقول لمن يعترض عليه بأنّ ذلك الطريق أو الدليل لم يذكره أحد من المتكلمين ولا من الفقهاء: «الشريعة كالبحر كل وقت يعطي جواهر وإذا صحّ دليلٌ لم يَضُره خفاؤه على كثير من النّاس مدة طويلة على أننا قد ذكرنا من كلام مالك رحمه الله ما يشهد له»[2]، ويقول أيضاً: «لا بدّ من البحث، والتنقير عن الأدلّة الشرعيّة حتى ينشرح الصدرُ للعمل بالدليل الذي يحصل عليه، فهو صعبٌ، وليس بالهيّن ...، ومع ذلك ينبغي الحرص عليه وطلبه»[3].

---

(١) أطال الإمام ابن عبدالهادي في كتابه جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (ص ١٩٦) وما بعدها، في سرد عددٍ كبيرٍ من الأئمة الأعلام من أهل السنة والجماعة الذين تصدّوا لمذهب الأشاعرة وبينوا بطلانه، فقال: «ونحن نذكر جماعةً ممن ورد عنهم مجانبة الأشاعرة، ومجانبة الأشعري وأصحابه من زمنه وإلى اليوم على طريق الاختصار».

(٢) فتاوى السبكي (٢/٥٨٦).

(٣) إذا صحّ الحديث فهو مذهبي (ص ١٠٩).

وقد تقدّم بيان المصادر التي يعتمد عليها السُّبْكي في التلقي ويستدل بها، ومما يستدلُّ ويستشهد السُّبْكي أقوال أهل اللغة، إذ أنه ينقل كلامهم محتجاً ومُسلِّماً به، يقول: «واعلم أنّ الجوهري[١] وغيره من المصنفين في اللغة إذا نقلوا نقلاً أخذناه مُسلّماً مقبولاً، وإذا تصرفوا وعلّلوا نظرنا في كلامهم كغيرهم من المصنفين»[٢].

كما أنّ السُّبْكي ينقل كثيراً من كلام الأئمة وممن يُكثر النقل عنه ويميل إلى أقواله وآرائه: القاضي عياض، فقد نقل عنه في مواطن كثيرة ومنها تفضيل الأنبياء، وكلامه في الإسراء، وغيرها[٣]، والقاضي حسين بن محمد المروذي[٤]، وقد أكثر النقل عنه في مبحث سبّ الصحابة[٥]، وغيرهم.

ولعلنا نعرض في هذا المبحث لأهم المعالم الرئيسة التي تُوضح منهج أبي الحسن في الاستدلال.

---

(١) هو إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر، إمام في اللغة، حاول الطيران ومات في سبيله، أصله من فاراب، ودخل العراق صغيراً، وسافر إلى الحجاز فطاف البادية، وعاد إلى خراسان، ثم أقام في نيسابور وتوفي بها سنة ٣٩٣هـ، أشهر كتبه: الصحاح، وله كتاب في العروض، ومقدمة في النحو.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٨٠)، الأعلام (١/ ٣١٣)، معجم المؤلفين (٢/ ٢٦٧).

(٢) إبراز الحكم من حديث رفع القلم (ص٣٧).

(٣) انظر على سبيل المثال: (ص٢١٥، ٣٨٣، ٤١٦) من هذا الكتاب.

(٤) هو القاضي حسين بن محمد المروذي، أبو علي، المعروف بالقاضي، صنّف في الأصول والفروع، ومن أشهر كتبه التعليقة الكبرى، والفتاوى، توفي بمرو الروذ سنة ٤٦٢هـ.

انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان (٢/ ١٣٤)، سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٦٢).

(٥) انظر: (ص٤٤٥) من هذا الكتاب.

أولاً: موقفه من التأويل:

يُقرر السُّبْكي أنّ التأويل لابدّ أن يكون مستنداً لدليلٍ يصرف اللفظ عن المعنى الظاهر إلى معنىً آخر، وذكر السُّبْكي أنّ من أوّل قوله ﷺ: **(وَأُرْسِلْتُ إلى الْخَلْقِ كَافَّةً)**[(١)] أنّ المراد أنه مُرسلٌ رحمةً للناس، قال: «هذا تفسير باطل؛ لأنّ فيه خروجاً عن موضوع اللفظ بلا دليل، ومخالفٌ لمقصود الحديث... فتفسير الإرسال هنا بالرحمة تحريف، وهو مما يشمئز له الطبع، فأحاشي السائل منه، ولا يَسلك مثل هذه التأويلات إلا حيث تكون أدلةٌ قويةٌ تلجئ إلى ذلك، وها هنا بالعكس الأدلة توافق الظاهر فأي ضرورة تدعو إلى هذه التعسفات»[(٢)].

النقد:

الأصل في النصوص حملها على الظاهر والحقيقة، ولا يُعدَل عن ذلك إلا بدليل، وهذا مقتضى ما يعتقده أهل السنة والجماعة من أن الله ﷻ خاطبنا بما نفهم؛ فليس كلام الله تعالى ألغازاً، وبناءً على هذا الأصل كان السلف -رحمهم الله- يُفسرون نصوص الوحيين على المعنى الظاهر لها، ولا يعدلون عن ظاهر كتاب الله وسنة رسوله ﷺ في حال من الأحوال، بوجه من الوجوه، حتى يقوم دليلٌ صحيح شرعي صارف عن الظاهر إلى المحتمل المرجوح[(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم الحديث (٥٢٤).

(٢) فتاوى السبكي (٢/٦١٥).

(٣) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري(٩/٦٥٩)، (١٠/٤٦٣)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي (٧/٤٦٨).

قال الإمام ابن عبد البر: «وحمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه ﷺ على الحقيقة أولى بذوي الدين والحق، لأنه يقص الحق، وقوله الحق، تبارك وتعالى علواً كبيراً»(١).

وقال شيخ الإسلام: «لم يكن في الصحابة من تأول شيئاً من نصوصه على خلاف ما دل عليه، لا فيما أخبر به الله عن أسمائه وصفاته، ولا فيما أخبر عما بعد الموت، وأن ما ظهر من هذا ما ظهر، إلا ممن هو عند الأمة من أهل النفاق»(٢).

وممن قرر هذا الأصل الإمام ابن القيم، بل قد عقد فصلاً كاملاً ـ في الصواعق المرسلة ـ بيَّن فيه أن تكليف العباد بفهم غير الظاهر من النصوص ينافي البيان والهدى، فقال: «الفصل الحادي عشر: في أن قصد المتكلم من المخاطب حمل كلامه على خلاف ظاهره وحقيقته ينافي قصد البيان والإرشاد والهدى، وأن القصدين متنافيان، وأن تركه بدون ذلك الخطاب خير له، وأقرب إلى الهدى... لو أراد الله ﷻ ورسوله ﷺ من كلامه خلاف حقيقته وظاهره الذي يفهمه المخاطب، لكان قد كلَّفه بأن يفهم مراده بما لا يدل عليه، بل بما يدل على نقيض مراده، وأراد منه فهم النفي بما يدل على غاية الإثبات، وفهم الشيء بما يدل على ضده»(٣).

وما ذهب إليه أبو الحسن السُّبْكي من أنّ التأويل لا يَسوغ إلا بدليل قوي، واعتباره اللجوء إليه بلا دليل تعسفٌ ومما تشمئز وتنفر منه الطباع، مناقضٌ

(١) التمهيد لِما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٥/ ١٦).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٥٢).

(٣) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (١/ ٣١٠-٣١١).

لفعله! إذ أنّه – عفا الله عنه – يلجأ لمثل هذه التعسفات بلا دليل! ومن ذلك تَأوُّله صفة الاستواء بالاستيلاء، وقال: «فالمقدم على هذا التأويل لم يرتكب محذوراً، ولا وصف الله تعالى بمالا يجوز عليه»[(١)]، وذكر بأنّ مراد من أوَّل هذا التأويل، وفسّر الاستواء بالاستيلاء، هو التنبيه على صرف اللفظ عن الظاهر الموهم للتشبيه، ويرى بأنه لو عبر عنه باللفظ الحقيقي لاختل المعنى[(٢)]، ولم يستدّل على هذا التأويل الفاسد بدليل قوي كما يزعم! بل كانت حجته على مذهبه بيتُ شعرٍ منسوب للشاعر النصراني الأخطل[(٣)]، كما سيأتي بيان ذلك[(٤)].

ثانياً: موقف السُّبْكي من أخبار الآحاد:

يرى أبو الحسن السُّبْكي أنّ خبر الآحاد لا يحتج به في العقائد، يقول –عفا الله عنه– «وليس من شرطه[(٥)] أن يكون قاطعاً أو متواتراً، بل متى كان حديث صحيح ولو ظاهراً وهو من رواية الآحاد جاز أن يعتمد عليه في ذلك، لأن ذلك

---

(١) السيف الصقيل (٩٨).

(٢) انظر: السيف الصقيل(٩٨).

(٣) هو غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة ابن عمرو، من بني تغلب، أبو مالك، المعروف بالأخطل شاعر نشأ على النصرانية، في أطراف الحيرة (بالعراق) واتصل بالامويين فكان شاعرهم، وتهاجى مع جرير والفرزدق، فتناقل الرواة شعره، له ديوان شعر مطبوع، توفي سنة ٩٠ هـ.

انظر: طبقات فحول الشعراء للجمحي (٢/٤٥١)، سير أعلام النبلاء (٤/٥٨٩)، الأعلام (٥/١٢٣).

(٤) انظر: (ص٣١٩).

(٥) أي الدليل الذي يصلح للاحتجاج به.

ليس من مسائل الاعتقاد التي يُشترط فيها القطع، على أنّا لسنا مكلفين بذلك والجزم فيه بأحد الطرفين لا علماً ولا ظناً»[١].

وفي هذا الكلام يتبين ردّ السُّبْكي لأخبار الآحاد في مسائل الاعتقاد، ويقول أيضاً عند قول النبي ﷺ: **(أبو بكر في الجنة وعمر في الجنة وعثمان في الجنة وعلي في الجنة إلى آخرهم)**[٢]: «وإن كان هذا الخبر ليس متواتراً لكنه مشهور مستفيض وعَضَده إجماع الأمة على إمامتهم، وعلو قدرهم، وتواتر مناقبهم أعظم التواتر الذي يفيد تزكيتهم؛ فبذلك نقطع بتزكيتهم على الإطلاق إلى مماتهم لا يختلجنا شكٌّ في ذلك»[٣].

فالعمل بخبر الواحد عند السُّبْكي لابد أنْ يستند إلى خبر متواتر، أو إلى إجماع صحيح، ولا يستقل خبر الواحد بالدلالة.

---

(١) السيف المسلول (ص ٤٩٥-٤٩٦).

(٢) جزء من حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: **(عشرة في الجنة النبي في الجنة وأبو بكر في الجنة وعمر في الجنة وعثمان في الجنة وعلي في الجنة وطلحة في الجنة والزبير بن العوام في الجنة وسعد بن مالك في الجنة وعبد الرحمن بن عوف في الجنة ولو شئت لسميت العاشر قال فقالوا من هو فسكت قال فقالوا من هو فقال هو سعيد بن زيد)** أخرجه أبو داود في السنن، كتاب السنة، باب في الخلفاء حديث رقم (٤٦٤٩)، وابن حبان في صحيحه، كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم بذكر أسمائهم رضي الله عنهم، ذكر إثبات الجنة لأبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه رقم الحديث (٧٠٠٢)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب مناقب الصحابة، باب ذكر أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه رقم الحديث (٨١٩٤)، والترمذي في السنن كتاب الدعوات عن رسول الله ﷺ، باب مناقب عبد الرحمن بن عوف س، رقم الحديث (٣٧٤٧).

(٣) غيرة الإيمان الجلي في إيمان أبي بكر وعمر وعثمان وعلي (ل٤).

النقد:

وافق أبو الحسن السُّبْكي المتكلمين في ردّ خبر الواحد في العقائد[(١)]، وقد تقدّم بيان أنّ منهج أهل السنة والجماعة قبول ما صحّ عن رسول الله ﷺ، وإن كان من خبر الآحاد[(٢)]، «ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أنّ خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً به أنه يوجب العلم، وهذا هو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه من أصحاب أبى حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، إلا فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام، أنكروا ذلك، ولكن كثيراً من أهل الكلام أو أكثرهم يوافقون الفقهاء وأهل الحديث والسلف على ذلك»[(٣)].

وقد جاءت الأدلة من الكتاب والسنة على قبول خبر الواحد متى صحّ سنده.

فمن القرآن الكريم:

قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَـٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

وجه الدلالة: أنّ الله علق وجوب التثبت على خبر الفاسق؛ فدل ذلك على أنّ غيره يقبل قوله[(٤)].

---

(١) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلاني (ص٤٤١) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٦٧٢، ٦٩٠)، البرهان في أصول الفقه للجويني (١/٣٨٨)، المستصفى للغزالي(١/١٤٥)

(٢) انظر: أحكام القرآن للشافعي (ص٣٢)، الرد على المنطقيين (ص٣٨)، مختصر الصواعق المرسلة للموصلي (ص٥٢٦) وما بعدها.

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/٣٥١).

(٤) انظر: فتح الباري (١٣/٢٣٤)، أخبار الآحاد في الحديث النبوي للدكتور/ عبد الله الجبرين (ص١١٦-١١٧).

وقوله ﷻ: ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [التوبة: ١٢٢].

وجه الدلالة: أنه يجب على المُنْذَرين قبول قولهم، وهم طائفة والطائفة العدد الذي لا ينتهي إلى حد التواتر[١].

ومن السنة:

اشتهر واستفاض بالنقل المتواتر إرسال النبي ﷺ آحاد الصحابة إلى الأمصار لدعوة الناس للإسلام، ومن ذلك ما ثبت عن ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا على الْيَمَنِ قال: **(إِنَّكَ تَقْدَمُ على قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ فَلْيَكُنْ أَوَّلَ ما تَدْعُوهُمْ إليه عِبَادَةُ اللَّهِ، فإذا عَرَفُوا اللَّهَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قد فَرَضَ عليهم خَمْسَ صَلَوَاتٍ في يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فإذا فَعَلُوا فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عليهم زَكَاةً من أَمْوَالِهِمْ وَتُرَدُّ على فُقَرَائِهِمْ، فإذا أَطَاعُوا بها فَخُذْ منهم وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ الناس)**[٢].

فلو لم يكن خبر هؤلاء الآحاد مما تقوم به الحجة، لم يكن في بعثه ﷺ لهم فائدة، ولما أمضى النبي ﷺ أحكامهم وأخبارهم، ولَما نفّذ أموراً بمقتضى كلامهم[٣].

---

(١) انظر: مختصر الصواعق (ص٥٥٠).

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري كتاب الزكاة، بَاب لا تُؤْخَذُ كَرَائِمُ أَمْوَالِ الناس في الصَّدَقَة، رقم الحديث: (١٣٨٩)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، رقم الحديث: (١٩).

(٣) انظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة للدكتور/ سليمان الغصن (ص١٩٢).

وقد اتفق أهل العلم على نقل أخبار الآحاد «وروايتها، وتخريجها في الصحاح والمسانيد، وتدوينها في الدواوين، وحكَم الحفاظ المتفقين عليها بالصحة، وعلى رواتها بالاتفاق والعدالة، فطرحها مخالف للإجماع خارج عن أهل الاتفاق، فلا يلتفت إليه»[(١)].

قال ابن حزم[(٢)]: «فصح بهذا إجماع الأمة كلها على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي ﷺ»[(٣)].

وقد حكى الإجماع على قبول أخبار الآحاد غير واحد من أهل العلم[(٤)].

وعليه فما ذهب إليه السُّبْكي من عدم الاحتجاج بخبر الواحد مخالف لما عليه جماهير أهل العلم.

ثالثاً: استدلال السُّبْكي بالإجماع وحكايته له:

استدّل السُّبْكي بالإجماع على بعض مسائل الاعتقاد، وقد وافق الحق أحياناً وجانبه أحياناً؛ إذ أنّه -عفا الله عنه- يحكي الإجماع على غير وجهه، ويدّعي تحققه بمجرد اتفاق طائفته عليه، وسيأتي ولعلي أسوق بعض الأمثلة على ذلك:

---

(١) الرد على ابن عقيل الحنبلي لابن قدامة (ص١٠٣).

(٢) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي اليزيدي، فقيه متكلم، له مؤلفات كثيرة، منها: الفصل في الملل والأهواء والنحل، والدرة فيما يجب اعتقاده، والمحلى، توفي سنة ٤٥٦هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٨٤)، شذرات الذهب (٣/ ٢٩٩).

(٣) الإحكام لابن حزم (١/ ١٠٨).

(٤) العدة في أصول الفقه لأبي يعلى (٣/ ٨٦٥)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبدالبر (١/ ٢).

[١] حكى إجماع السلف على جواز التبرك بالموتى من الصالحين والأنبياء والمرسلين[١].

[٢] حكايته الإجْمَاع على أَنَّ قبر النَّبيِّ ﷺ أَفْضَل البقاع[٢].

[٣] نقله الإجماع على استحباب التوسل بالنبي ﷺ بطلب الدعاء منه، أو التوسل بذاته أو جاهه[٣].

[٤] حكايته الإجماع على أنّ السفر لمجرد زيارة قبر النبي ﷺ مشروع ومندوب[٤].

ومن المعلوم أنّ منهج المتكلمين حكاية الإجماع بحسب ما يظنونه إجماعاً، والإجماع فيه غير متحقق؛ لأنّ من سلك طريقاً من الطرق لا يكاد يعرف غيره[٥]، بل قد يكون الإجماع مُنعقداً على خلاف ما ادّعوه، ومن ذلك ما تقدّم التمثيل به من كلام أبي الحسن السُّبْكي.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فهؤلاء تجد عمدتهم في كثير من الأمور المهمة في الدين إنما هو عما يظنونه من الإجماع، وهم لا يعرفون في ذلك أقوال السلف ألبتة، أو عرفوا بعضها ولم يعرفوا سائرها، فتارة يحكون الإجماع ولا يعلمون إلا قولهم وقول من ينازعهم من الطوائف المتأخرين، طائفة أو طائفتين أو ثلاث، وتارة عرفوا أقوال بعض السلف.

والأول كثير في أصول الدين وفروعه كما تجد كتب أهل الكلام مشحونة بذلك، يحكون إجماعاً ونزاعاً ولا يعرفون ما قال السلف في ذلك ألبتة، بل قد

---

(١) انظر: (ص٢١٣) من هذا الكتاب.

(٢) انظر: (ص٢١٥) من هذا الكتاب.

(٣) انظر: (ص٢٢٣) من هذا الكتاب.

(٤) انظر: (ص٢٥٥) من هذا الكتاب.

(٥) انظر: بيان تلبيس الجهمية تحقيق اللاحم (٥٩٢/٤).

يكون قول السلف خارجاً عن أقوالهم، كما تجد ذلك في مسائل أقوال الله وأفعاله وصفاته؛ مثل: مسألة القرآن، والرؤية، والقدر، وغير ذلك»[(١)].

تعصّب السُّبْكي المذهبي وعداوته للإمامين ابن تيمية وابن القيم -رحمهما الله-:

حمل التعصبُ المذهبي أبا الحسنِ السُّبْكي- عفا الله عنه- على القدح والنيل من بعض الأئمة الأعلام: كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم -رحمهما الله- وأفرد بعض مؤلفاته في الرّد عليهما، ووصمهم بالحشوية، والمبتدعة[(٢)]، وغير ذلك من الألفاظ الشنيعة، حتى اشتهر بعدائه الشديد لهما، وتحذيره منهما، بلا بيّنة ولا برهان، وتلّقف عنه كثيرٌ من أرباب البدع بعده، ما صدرَ عنه من دعاوى في حقهما، وشنع بها عليهما.

ولا شك أنّ «علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل السنة حشوية»[(٣)].

ويمكن تقسيم المسائل التي كان ينقم بها السُّبْكي -غفر الله له- على شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن القيم -رحمهما الله- إلى ضربين:

أولاً: مسائل أصول الدين (الاعتقاد)، وهي بحسب زعمه:

[١] القول بالجسمية والتركيب في ذات الله تعالى.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٥)، وانظر: درء التعارض (٨/ ٩٤، ٩٦)، التسعينية (٢/ ٤٨٩، ٦١٣، ٦٢٢) (٣/ ٨٣٧)، توضيح المقاصد لابن عيسى (٢/ ٣٩٩).

(٢) انظر: السيف الصقيل (ص١٦-١٧)، الدرة المضية في الرد على ابن تيمية (ص ١٥١، ١٥٢، ١٥٨، ١٦٠).

(٣) اعتقاد أهل السنة (١/ ١٧٩)، وانظر: الحجة في بيان المحجة (١/ ٢٢٠)، أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات والمحكمات والمتشابهات لمرعي الحنبلي (ص١١٥).

[٢] حلول الحوادث بذاته تعالى.

[٣] تسلسل الحوادث والقول بحوادث لا أول لها.

[٤] القول بتحريم شد الرحل لمجرد زيارة قبر النبي ﷺ.

[٥] القول بفناء النّار[١].

ثانياً: مسائل الفروع (الفقه)، ومن أهمها: القول بأنّ الطلاق الثلاث يقع طلقةً واحدة، وتعليق الطلاق على وجه اليمين بالكفّارة[٢].

وهذه المسائل التي شنّع بها السُّبْكي وغيره من المناوئين على الإمامين على أقسام:

* منها ما هو كذب وزور وبهتان منه عليهما، كنسبة القول بالجسمية والتركيب في ذات الله، وحلول الحوادث بذاته تعالى، وتسلسل الحوادث والقول بحوادث لا أول لها.

* ومنها ما قام الدليل الصحيح عليه كالقول بتحريم شد الرحال لمجرد زيارة قبر النبي ﷺ.

* ومنها ما اختلف أهل العلم في تحديد رأي الإمامين فيه، كالقول بفناء النار، مع اتفاقهم على أنهما لم يخرجا في جميع ما نُسب إليهما عن المأثور من أقوال السلف[٣].

---

(١) انظر: السيف الصقيل(ص١٧-١٨)، الدرة المضية في الرد على ابن تيمية (ص ١٥١-١٥٢)، الاعتبار ببقاء الجنّة والنّار.

(٢) انظر: الدرّة المضية للسبكي (ص١٥٢).

(٣) انظر: ذيل تاريخ الإسلام للذهبي ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية (ص٢٦٩)، غاية الأماني في الرد على النبهاني (١/٥٥٩)، جلاء العينين في محاكمة الأحمدين لنعمان الألوسي (ص ٤٢٧). وللاستزادة راجع: دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية للدكتور/عبد الله الغصن.

وقد ذكر السُّبْكي في مقدمة كتابه الدرة المضية في الردّ على ابن تيمية ما نصّه: «أمّا بعد فإنه لما أحدث ابن تيمية ما أحدث، في أصول العقائد، ونقض من دعائم الإسلام الأركان والمعاقد، بعد أن كان مستتراً بتبعية الكتاب والسنة مظهراً أنه داع إلى الحق، هادٍ إلى الجنة، فخرج عن الاتباع إلى الإبتداع، وشذّ عن جماعة المسلمين بمخالفة الإجماع، وقال بما يقتضي الجسمية والتركيب في الذات المقدس، وأن الافتقار إلى الجزء ليس بمحال، وقال بحلول الحوادث بذات الله تعالى، وأنّ القرآن محدث تكلّم الله به بعد أن لم يكن، وإنه يتكلّم ويسكت ويحدث في ذاته الإرادات بحسب المخلوقات، وتعدّى في ذلك إلى استلزام قدم العالم، والتزامه بالقول: بأنه لا أول للمخلوقات، فقال: بحوادث لا أول لها فأثبت الصفة القديمة حادثة، والمخلوق الحادث قديماً، ولم يجمع أحد هذين القولين في ملة من الملل، ولا نحلة من النحل، فلم يدخل في فرقة من الفرق الثلاثة والسبعين التي افترقت عليها الأمة، ولا وقفت به مع أمة من الأمم همّة، وكل ذلك وإن كان كفراً شنيعاً مما تقل جملته بالنسبة لما أحدث في الفروع»[١].

وقال أيضاً: «ثم جاء في أواخر المائة السابعة رجل له فضل ذكاء وإطلاع، ولم يجد شيخاً يهديه وهو على مذهبهم [يعني الحشوية]، وهو جسور متجرد لتقرير مذهبه، ويجد أموراً بعيدة فبجسارته يلتزمها، فقال: بقيام الحوادث بذات الرب سبحانه وتعالى، وأنّ الله سبحانه ما زال فاعلاً، وأنّ التسلسل ليس بمحال فيما مضى، كما هو فيما سيأتي، وشق العصا، وشوّش عقائد المسلمين وأغرى بينهم، ولم يقتصر ضرره على العقائد في علم الكلام، حتى تعدّى

(١) الدرّة المضية (ص ١٥١-١٥٢).

وقال: إن السفر لزيارة النبي ﷺ معصية، وقال: إنّ الطلاق الثلاث لا يقع، وأنّ من حلف بطلاق امرأته وحنث لا يقع عليه طلاق، واتفق العلماء على حبسه الحبس الطويل؛ فحبسه السلطان ومُنع من الكتابة في الحبس، وأن يُدخل إليه أحد بدواة، ومات في الحبس»[١].

وقد نظم السُّبْكي عن كتاب شيخ الإسلام منهاج السنة النبوية الذي ردّ فيه على الرافضة، فقال:

ولابن تيمية ردّ عليه وفَى ... بمقصد الرد واستيفاء أضربه
لكنه خلط الحق المبين بما ... يشوبه كدراً في صفو مشربه
يحاول الحشو أنّى كان فهو له ... حثيث سير بشرق أو بمغربه
يرى حوادث لا مبدا لأولها ... في الله سبحانه عما يُظنّ به[٢]

والسُّبْكي لم يُبيّن حقيقة كلام شيخ الإسلام في كثير من هذه المسائل غير ذكر الدعاوي المُجرّدة عن الدليل والبرهان، وعلّل ذلك بأنه لا فائدة من ذكرها والردّ عليها لأنّ ابن تيمية قد مات ولا فائدة من الردّ عليه!!

يقول في ذلك:

لو كان حياً يرى قولي ويفهمه ... رددت ما قال أقفو إثر سببه
كما رددت عليه في الطلاق وفي ... ترك الزيارة رداً غير مشتبه
وبعده لا أرى للرد فائدة ... هذا وجوهره مما أضن به
والردُّ يحسن في حالين واحدة ... لقطع خصم قوي في تغلبه
وحالة لانتفاع الناس حيث به ... هدى وربح لديهم في تكسبه

---

(١) السيف الصقيل (ص ١٧-١٩).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/١٧٦).

وليس للناس في علم الكلام هدى بـــل بدعـــة وضـــلال في تطلبـــه
ولـي يـد فيـه لـولا ضـعف سـامعه جعلـت نظـم بـسيطي في مهذبـه[(١)]

والحقُ أنّ السُّبْكي لا يستطيع مقاومة الأدلة من نصوص الوحيين، والحجج التي استدّل بها شيخ الإسلام على مذهبه، قال ابن الوردي[(٢)] في تاريخه عن شيخ الإسلام: «هو أكبر من أن ينبه مثلي على نعوته، فلو حلفت بين الركن والمقام، لحلفت: أنّي ما رأيت بعيني مثله، ولا رأى هو مثل نفسه في العلم، وكان فيه قلّة مداراة، وعدم تؤدة غالباً، ولم يكن من رجال الدول، ولا يسلك معهم تلك النواميس، وأعان أعداءه على نفسه بدخوله في مسائل كبار لا يحتملها عقول أبناء زماننا، ولا علومهم، كمسألة: التكفير في الحلف بالطلاق، ومسألة أنّ الطلاق بالثلاث لا يقع إلا بواحدة وأنّ الطلاق في الحيض لا يقع[(٣)]».

وقد انتصر كثير من أهل العلم لشيخ الإسلام ابن تيمية، ومنهم أبو المظفر السرمري[(٤)] في قصيدته التي وسمها: بالحمية الإسلامية في الانتصار لمذهب

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/١٧٦-١٧٧).

(٢) هو عمر بن مظفر بن عمر ابن أبي الفوارس، أبو حفص، زين الدين ابن الوردي، شاعر أديب ومؤرخ، من كتبه: ديوان شعر -فيه بعض نظمه ونثره-، وتتمة المختصر يعرف بتاريخ ابن الوردي، وشرح ألفية ابن مالك، توفي بحلب سنة ٧٤٩هـ.
انظر: شذرات الذهب (٦/١٦١)، الأعلام (٥/٦٧).

(٣) تاريخ ابن الوردي (٢/٢٧٨-٢٧٩).

(٤) هو يوسف بن محمد العبادي السرمري، أبو المظفر جمال الدين السرمري، نزيل دمشق، حافظ للحديث، من علماء الحنابلة، ولد بسامراء، وتفقه ببغداد، ورحل إلى دمشق فتوفي بها سنة ٧٧٦هـ.
له نحو مئة مصنف، منها: إحكام الذريعة إلى أحكام الشريعة، وكتاب الأربعين الصحيحة، غيث السحابة في فضل الصحابة.
انظر ترجمته في: شذرات الذهب (٦/٢٤٩)، الأعلام (٨/٢٥٠).

ابن تيمية ؛ رداً على دعاوى السُّبْكي التي لا تستند إلى دليل أو برهان.

وبكل حال فسيأتي بإذن الله تعالى بيان مسائل الاعتقاد التي أُخذت عليه من خصوم أهل السنة والجماعة -بحسب ما أورده السُّبْكي حيالها-، في موضعها من هذه الرسالة بما يُغني عن ذكرها هنا.

ومما ورد من كلام السُّبْكي عن الإمام ابن القيم: «الإنسان يضطر إلى الكلام مع الجهال والمبتدعين ؛ صيانةً لعقائد المسلمين وليت كلامي كان مع عالم أو مع زاهد أو متحفظ في دينه صيِّن في عرضه قاصد للحق، ولكنها بلوى، نسأل الله حسن عاقبتها»[1]، ويَصمه بالإلحاد والعياذ بالله فيقول: «فهو الملحد عليه لعنة الله، ما أوقحه، وما أكثر تجرأه؟!، أخزاه الله!!!»[2]، وغير ذلك من العبارات التي في نقلها تضييع للمداد والقِرطاس.

قال العلامة الألوسي: «والمقصود أنّ قدح مثل السُّبْكي بمثل الشيخ ابن تيمية كصرير باب، وطنين ذباب، ولولا التُقى لقلنا: لا يضر السحاب نبح الكلاب»[3].

ومع أنّ السُّبْكي قد تنّقص من شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم -كما تقدّم- إلا أنّه لم يجد بُداً من الاعتراف بالفضل والعلم لابن تيمية ؛ حين كتب الإمام الذهبي إلى السُّبْكي معاتباً له بسبب ما وقع منه في حق شيخ الإسلام ابن تيمية.

---

(١) السيف الصقيل (ص٢٢).

(٢) المصدر السابق (ص٤١).

(٣) غاية الأماني في الرد على النبهاني (١/ ٤٥٢).

فأجاب السُّبْكي الذهبيَّ ومن جُملة جوابه، قال: «وأما قول سيدي في الشيخ تقي الدين فالمملوك يتحققُ كبيرَ قدرِهِ، وزخارةَ بحره، وتوسعه في العلوم النقلية والعقلية، وفرط ذكائه واجتهاده، وبُلوغه في كلٍّ من ذلك المبلغَ الذي يتجاوز الوصف، والمملوك يقول ذلك دائماً وقدره في نفسي أكبر من ذلك وأجل، مع ما جمعه الله له من الزهادة، والورع، والديانة، ونصرة الحق، والقيام فيه لا لغرض سواه، وجريه على سَنَن السلف، وأخذه من ذلك بالمأخذ الأوفى، وغرابة مثله في هذا الزمان بل فيما مضى من أزمان»[(١)].

ولعلَّ أبا الحسن السُّبْكي قد ندم على ما بدر منه تجاه شيخ الإسلام ابن تيمية فقال ما قال في جوابه للذهبي، وأيضاً قد ذكر الإمام ابن كثير أنّ وقع مصالحة بين ابن القيم والسُّبْكي -رحمهما الله- سنة ٧٥٠ هـ[(٢)].

وأختم هذا المبحث ببعض النقول من خصوم شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه الإمام ابن القيم مما يبيّن فضلهما وعلمهما، وأنّ مقارنتهما بأبي الحسن السُّبْكي حطٌّ لمكانتهما؛ فمع فضل أبي الحسن السُّبْكي ومكانته الفقهية عند الشافعية، إلا أنّ البون بينه وبين شيخ الإسلام كبير.

يقول أحمد بن الصديق الغُماري: «وما ردّ به التقي السُّبْكي على ابن تيمية في هذه المسألة، لم أستفد منه شيئاً ما، لمّا قرأته منذ عشرين سنة إلاّ معرفةَ أنّ التقي السُّبْكي فضلاً عن ابنه التاج خلاف ما كنّا نَظنُ به وخلاف ما يهوّل به

---

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١/١٨٦)، وانظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/٣٩٢)، الردُّ الوافر على من زعم بأنّ ابن تيمية شيخ الإسلام كافر لابن ناصر الدين الدمشقي (ص٥٢)، شذرات الذهب (٦ /٨٣)

(٢) انظر: البداية والنهاية (١٨/١١٧).

ابنه عنه، فإنّي كتبت في تلك الساعة بآخر الرد كتابة. مَضْمَنُها: إن بين السُّبْكي وابن تيمية بوناً كبيراً في العلم وقوة الاستدلال وأن الثاني أعلم بمراحل»[1].

ولقد أنصف بهاء الدين أبو البقاء محمد بن عبد البر السُّبْكي[2]، حيث قال لبعض من ذَكَر له الكلام في ابن تيمية فقال: «والله يا فلان ما يبغض ابن تيمية إلا جاهل، أو صاحب هوى؛ فالجاهل لا يدري ما يقول، وصاحب الهوى يصدّه هواه عن الحق بعد معرفته به»[3].

ومما يدّل على مكانة شيخ الإسلام أنّ عبد الوهاب السُّبْكي -وهو من خصومه- كتب في ترجمة أبيه تقي الدين السُّبْكي وثناء الأئمة عليه، بأن الحافظ المزّي لم يكتب بخطه لفظة شيخ الإسلام إلا لأبيه وللشيخ تقي الدين ابن تيمية وللشيخ شمس الدين ابن أبي عمر[4]، فلولا أن ابن تيمية في غاية العلو في

---

(١) درُّ الغَمام الرقيق (ص٢٢٧).

وقد جمع الدكتور/ صادق سليم كلام الشيخ أحمد بن الصديق في ذم الأشاعرة والمتكلمين والفلاسفة، وضمنّها مقدمة في الرد على بعض محبيه ومُعظميه، وهي رسالةٌ لطيفةٌ في إلجام متمشعرة هذا العصر.

(٢) هو محمد بن عبد البر بن يحيى، بهاء الدين، أبو البقاء السبكي، فقيه شافعي، من العلماء بالعربية والتفسير. والأدب، ولي قضاء دمشق ثم قضاء طرابلس، وعاد إلى القاهرة، فولي قضاء العسكر ووكالة بيت المال والقضاء الكبير.ثم ولي قضاء دمشق.

من كتبه: مختصر المطلب في شرح الوسيط، وشرح الحاوي الصغير للقزويني، وقطعة من شرح مختصر ابن الحاجب، توفي سنة ٧٨٥هـ

انظر: شذرات الذهب (٦/٢٨٨)، الأعلام (٦/١٨٤).

(٣) نقله ابن ناصر الدين الدمشقي في الرد الوافر (ص٢٤).

(٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/١٩٥).

العلم والعمل ما قرن ابن السُّبْكي أباه معه في هذه المنقبة التي نقلها، ولو كان ابن تيمية مبتدعاً أو زنديقاً ما رضي أن يكون أبوه قريناً له[1].

---

(١) الشهادة الزكية لمرعي الكرمي (ص٨٥).

الباب الثاني

آراؤه في الإيمان بالله : عرض ونقد في تقرير العقيدة

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: آراؤه في توحيد الربوبية.

الفصل الثاني: آراؤه في توحيد الألوهية.

الفصل الثالث: آراؤه في توحيد الأسماء والصفات.



الفصل الأول

آراؤه في
توحيد الربوبية

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث:

المبْحَث الأول: دلائل توحيد الربوبية.

المبْحَث الثاني: الفِطْرة.

المبْحَث الثالث: إيمان المقلد.

تمهيد
معنى الرُّبوبية

الرَّب في اللغة:

الراء والباء يدّلان كما ذكر ابن فارس[1] على أصولٍ منها: إصلاح الشيء والقيام عليه، فالرَّب: المالك، والخالق، والصاحب. والرَّب: المصلح للشيء. يقال ربَّ فلانٌ ضيعته؛ إذا قام على إصلاحها، والله جل ثناؤه: الرَّب لأنه مصلح أحوال خلقه[2].

وربُّ كل شيء مالكه[3]، يقول ابن الأثير[4]: «الرَّب يُطلق في اللغة على المالك، والسيد، والمدبر، والمربي، والقيم والمنعم»[5].

ويُطلق الرَّب في الشرع ويُراد به عين معناه في اللغة.

---

(١) هو أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، أبو الحسين، ولد ٣٢٩هـ، أصله من قزوين، كان من أئمة اللغة، أشهر مصنفاته: معجم مقاييس اللغة، وله أيضاً المجمل في اللغة، وحلية الفقهاء، وفقه اللغة، وغيرها، توفي سنة ٣٩٥هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٠٣/١٧)، شذرات الذهب (٤٨٠/٤)، الأعلام (١٩٣/١).

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٢/ ٣٨١-٣٨٢)، الصحاح للجوهري (١٣٠/١-١٣٢)، لسان العرب لابن منظور (٤٠١/١-٤٠٣).

(٣) انظر: العين للفراهيدي (٢٥٧/٨)، الصحاح (١٣٠/١-١٣٢).

(٤) هو المبارك بن محمد بن عبد الكريم، أبو السعادات، مجد الدين، المشهور بابن الأثير، ولد سنة ٥٤٤هـ، سكن الموصل، وتوفي بها سنة ٦٠٦هـ.

صنف كتباً حسنة منها: النهاية في غريب الحديث، تفسير القرآن، جامع الأصول وغيرها.

انظر: سير أعلام النبلاء (٤٨٨/٢١)، شذرات الذهب (٢٢/٥).

(٥) النهاية في غريب الحديث (١/ ١٧٩)، وانظر اللسان (٤٠١/١).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «الرَّب سبحانه: هو المالك، المدبر، المعطي، المانع، الضار، النافع، الخافض، الرافع، المعز، المذل»(١).

ويقول ابن القيم: «الرَّب هو السيد، والمالك، والمنعم والمربي، والمصلح، والله تعالى هو الرَّب بهذه الاعتبارات كلها»(٢).

وأبو الحسن السُّبْكي أشار إلى بعض معاني الرَّب، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] فقال: «رب مصدر وصف به أو اسم فاعل حذفت ألفه كَبَار وبَرّ، ومعناه هنا: إما السيد وإما المالك أو المعبود أو المصلح»(٣).

وقال أيضاً: «وهذه الأوصاف التي أجريت على الله تعالى: من كونه رباً مالكاً للعالمين، لا تُخرج أحداً منهم يعني عن ملكوته وربوبيته منعِماً بالنعم كلها الظاهرة والباطنة الجليلة الدقيقة مالكاً للأمر كله في العاقبة يوم الثواب والعقاب»(٤).

ومن خلال ما سبق فإنَّ السُّبْكي يفسر معنى الرَّب بالسيد أو المالك أو المعبود أو المصلح أو المنعم(٥).

وجميع تفسيرات كلمة «الرَّب» ترجع إلى ثلاثة معان هي: المالك، والسيد

---

(١) مجموع الفتاوى (١/٩٢).

(٢) بدائع الفوائد (٢/١٣٢)، وانظر مدارج السالكين (١/ ٣٤-٣٥)، كلاهما لابن قيم الجوزية.

(٣) فتاوى السبكي (١/٩).

(٤) المصدر السابق (١/٩).

(٥) انظر: المصدر السابق (١/٩-١١، ٣٧، ٥٢، ١٠٨)، السيف الصقيل (ص٣١).

المطاع، والمصلح للشيء، وقد نقل ابن منظور[١] في ذلك عن ابن الأنباري[٢] قوله: «الرَّب ينقسم على ثلاثة أقسام: يكون الرَّب المالك، ويكون الرَّب السيد المطاع، قال الله تعالى ﴿ فَيَسْقِي رَبَّهُۥ خَمْرًا ﴾ [يوسف: ٤١] أي سيده، ويكون الرَّب المصلح، ربّ الشيء إذا أصلحه»[٣].

وينبغي التفطن إلى أنّ هذه المعاني الثلاثة لكلمة «الرَّب» هي المعاني الأساسية، وقد يوجد غيرها من المعاني الفرعية، غير أنها تعود إليها[٤].

ومما سبق فإنّ السُّبْكي لم يخرج في تفسيره لمعنى الرَّب عمَّا ذكره أهل اللغة والسلف فقد وافقهم في ذلك إلا أنه جعل من معانيه المعبود، ولاشك أن العبادة من لوازم الإقرار بالربوبية.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «والرَّب هو الذي يربى عبده فيعطيه خلقه ثم يهديه إلى جميع أحواله من العبادة وغيرها»[٥].

---

(١) هو محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري، أبو القاسم، المشهور بابن منظور الأفريقي، الأديب اللغوي الناظم، من مؤلفاته: لسان العرب، ومختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، توفي سنة ٧١١هـ.

انظر: شذرات الذهب (٦/٢٦)، الأعلام (٧/١٠٨)، معجم المؤلفين (١٢/٤٦).

(٢) هو الإمام الحافظ اللغوي ذو الفنون محمد بن القاسم بن بشار ابن الأنباري، أبو بكر، المقرئ النحوي، صنّف التصانيف الكثيرة، منها غريب الحديث وعجائب علوم القرآن والزاهر في اللغة وغيرها، توفي ليلة عيد النحر ببغداد سنة ٣٢٨هـ.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٥/٢٧٥-٢٧٩)، تذكرة الحفاظ (٣/٥٧)، الأعلام (٦/٣٣٤).

(٣) لسان العرب (١/٤٠٠-٤٠١).

(٤) انظر: جامع البيان للطبري (١/١٤٣)، الاستقامة لابن تيمية (١/١٧٩)، (٢/٢٩-٣٠).

(٥) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١/٢٢)، وانظر: (١٠/٢٨٤) من المصدر نفسه.

ولفظ (رَّبْ) لا يقال بغير الإضافة إلا لله عز وجل[١]، وقد بيّن السُّبْكي ذلك بقوله: «ولا يطلق من غير قيد إلا على الله تعالى»[٢].

قال ابن قتيبة[٣]: «لا يقال لمخلوق: هذا الرَّب معرفاً بالألف واللام كما يقال لله، إنما يقال هذا رب كذا، فيُعرَّف بالإضافة؛ لأن الله مالك كل شئ، فإذا قيل: الرَّب دلت الألف واللام على معنى العموم، وإذا قيل لمخلوق: رب كذا ورب كذا نسب إلى شئ خاص؛ لأنه لا يملك شيئاً غيره»[٤].

قال ابن الأثير: «الرَّب يطلق في اللغة على المالك والسيد والمدبر والمربي والقيم والمنعم، ولا يطلق غير مضاف إلا على الله تعالى، وإذا أطلق على غيره أضيف فيقال رب كذا»[٥]؛ وبهذا يتضح موافقة السُّبْكي لأهل اللغة، وما قرره علماء السلف في معنى الربوبية.

---

(١) انظر: العين للفراهيدي(٨/ ٢٥٦)، الصحاح(١/ ١٣٠)، والنهاية في غريب الحديث(١/ ١٧٩).

(٢) فتاوى السبكي (١/ ٩).

(٣) هو عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد، ولد في بغداد سنة ٢١٣هـ، كان من أئمة الأدب، ولي قضاء الدينور مدةً فنسب إليها، له مصنفات عديدة منها غريب القرآن، وغريب الحديث، وأدب الكاتب، وعيون الأخبار وغيرها، توفي في بغداد سنة ٢٧٦هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٩٦)، لسان الميزان لابن حجر (٣/ ٣٥٨)، ومعجم المؤلفين (٦/ ١٥٠).

(٤) تفسير غريب القرآن لابن قتيبة (ص٩)، وانظر: المصباح المنير للفيومي (١/ ٢١٤).

(٥) النهاية (١/ ١٧٩).

المبْحَث الأول
دلائلُ تَوْحيد الرُبوبية

بيّن السُّبْكي أن المؤمنين في استدلالهم ومعرفتهم بخالقهم على طبقتين:

الطبقة الأولى: طبقة العارفين:

وهم على «درجات أعلاها درجة الأنبياء ثم الذين يلونهم من الصدِّيقين ثم الذين يلونهم على درجاتهم، ولا يعلم تفاوتها ومقاديرها إلا الله تعالى»(١).

وهؤلاء الذين يحصل لهم النظر والاستدلال على ربوبيته سبحانه وتعالى على مراتب:

فمنهم ما كان على «طريقة المتكلمين: كالاستدلال بالجواهر(٢)، والأعراض(٣)، وحدوث العالم ونحوه، وأدلة هذا الصنف كثيرة أيضاً لا يحصيها إلا الله تعالى»(٤).

وقد ذكر السُّبْكي أنّ طريقة المتكلمين أدنى طرائق الاستدلال، فقال: «وأهل الاستدلال على مراتب لا يعلمها إلا الله تعالى أدناها ما كان على طريقة المتكلمين»(٥).

---

(١) فتاوى السبكي (٢/٣٦٧).

(٢) الجواهر: جمع جوهر وهو: المتحيز الذي يشار إليه إشارة حسية أنه هنا أو هناك.
انظر: تمهيد الأوائل وتلخيص الأوائل للباقلاني (ص٣٧)، والإرشاد للجويني (ص٣٩).

(٣) الأعراض: جمع عرض وهو مما اختلف فيه أرباب الكلام فقيل الذي لا يصح بقاؤه، ويفتقر إلى غيره ليقوم به، ويعرض في الجواهر والأجسام، وقيل: هو ما لا يبقى زمانين.
انظر: التمهيد للباقلاني (ص٣٨)، والإرشاد للجويني (ص٣٩)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٥/٢١٥-٢١٦)، والتعريفات للجرجاني (ص ١٤٨) المعجم الفلسفي لجميل صليبا (١/٦٨-٧١).

(٤) فتاوى السبكي (٢/٣٦٧).

(٥) المصدر السابق (٢/٣٦٧).

ومن هذه الطرق «**طريقة أهل الحديث**: من إثبات المعجزة أولاً وتصديق الرسول في كل ما أخبر به»[١]، وطريقة هؤلاء أحسن «وإنما كانت هذه الطريقة أحسن ؛ لأنها أقرب، والشكوك التي ترد عليها أقل واندفاعها أسهل»[٢].

«وكلتا هاتين الطائفتين أهل كلام ونظر وقدرة على التحرير والتقدير ودفع الشبهة بالتفصيل وأهل علم ومعرفة»[٣].

ثم ذكر السُّبْكي بعد ذلك **طريقة السلف**: الذين يستدلون «بدلائل الأنفس والآفاق، من غير تقييد بأوضاع الجدل، لا على طريقة المتكلمين ولا على طريقة أهل الحديث، بل بحسب ما يترتب في ذهنه من ملكوت السماوات والأرض، ودلالتها على صانعها، ويَعْرِف ذلك معرفةً محققة ويقدر على تقديرها بحسب ما تيسر له، وهذا أيضاً من أهل العلم والمعرفة وإن لم يكن على طريقة الجدليين بل طريقة هذا أنفع وأسلم»[٤].

وأخيراً **ما كان على طريقة العوام**: الذين يعرفون تلك الأدلة بالإجمال دون التفصيل فيرشدهم ذلك إلى الجزم والتصميم، ولكن لجهلهم بالتفاصيل لا يقدرون على التقدير ودفع الشبه، وهذا حال كثير من العوام فإنه قد يقرر في عقولهم بما شاهدوه من ملكوت السماوات والأرض ووحدانية الله ﷻ وصدق رسوله ﷺ في كل ما أخبر به بحيث لا يشكون في ذلك ولم يكلفوا بأكثر من ذلك، والحاصل عندهم يسمى اعتقاداً ويسمى علماً لقيام الدليل الإجمالي عليه، وإن سماه بعض الناس تقليداً فلا مشاحة في التسمية ، وإن نازع في

(١) فتاوى السبكي (٢/٣٦٧).

(٢) المصدر السابق (٢/٣٦٧).

(٣) المصدر السابق (٢/٣٦٧).

(٤) المصدر السابق (٢/٣٦٧).

الاكتفاء به لم يُلْتفت إليه لقيام الإجماع من زمن النبي ﷺ إلى اليوم على تقرير العوام على ذلك[١].

ثم قال السُّبْكي عمن كان ذلك حاله: «إن هذا ليس من العوام لاعتقاده الدليل الإجمالي بل هذا حال كثير من الأولياء الذين لم يمارسوا العلوم؛ ولهذا نرى كثيرا منهم يظهر عليه من الكرامات والخوارق ما لا يُرْتابُ فيه، ولو سألته عن تقرير دليل لم يعرفه»[٢].

فهؤلاء الأصناف كلهم من أهل المعرفة وهم من الطبقة العليا.

الطبقة الثانية:

وهم: «الذين لا دليل عندهم ألبته لا إجمالاً ولا تفصيلاً، بل عندهم عقيدة جازمة قد صمموا عليها وأخذوها عن آبائهم المؤمنين على ما نشئوا عليه من غير نظر أصلاً، وهذا في تصويره عُسْر، فإن الظاهر أنّ الإنسان إذا مضى عليه زمن لا بد أن ينظر ويصل إليه من الدلائل ما يحصل له به الالتحاق إلى الطبقة الأولى، فإن فُرض من ليس كذلك وأنه ليس عندهم إلا تصميم تقليدي فهذا هو الذي ينبغي أن يكون محل الخلاف فأبو هاشم[٣] يقول بكفره وطائفة من أهل السنة يقولون بإيمانه، ولكنه عاص بترك النظر، والصحيح من مذهب أهل السنة أنه ليس بعاص بل هو مطيع مؤمن؛ لأن الله تعالى لم يكلفه إلا

---

(١) انظر: فتاوى السبكي (٢/٣٦٧).

(٢) المصدر السابق (٢/٣٦٧).

(٣) هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي، أبو هاشم، المتكلم المشهور وأحد كبار المعتزلة، ومصنف الكتب على مذهبهم، وإليه تنسب الطائفة البهشمية، توفي سنة ٣٢١هـ.
انظر: طبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار ص (٢٩٠-٢٩٤)، وفيات الأعيان (٣/١٨٣-١٨٤)، سير أعلام النبلاء (١٥/٦٣).

الاعتقاد الجازم المطابق وقد حصل، وأما القيام بتقرير الأدلة ودفع الشبه فذلك فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين فحينئذ نقول القيام بتقرير الأدلة ودفع الشبه فرض كفاية ويكون بأحد طريقين إما طريقة المتكلمين والجدليين وإما طريقة السلف وهي الأنفع والأسلم»[(١)].

النقد:

من خلال ما سبق عرضه من كلام أبي الحسن السُّبْكي يتبين ما يلي:

أولاً: أن السُّبْكي يمتدح أهل الطبقة الأولى وهم أهل النظر والاستدلال، ويشيد بهم إجمالاً، ويرى أنهم على مراتب أدناها ما كان على طريقة المتكلمين: الذين يستدلون بالجواهر والأعراض وحدوث العالم وذكر أنهم أهل علم ومعرفة.

ولا أريد بسطَ الكلام عن طرق المتكلمين ونقدها[(٢)]، سيما وأنّ السُّبْكي أجمل في ذلك، وجعلها أدنى طرائق الاستدلال، ولعله يرى أن هذه الطريقة فضلاً عن كونها مُبتَدعة، لا تسلم من المعارضات.

ومما ينبغي أن يُعلم أنّ من أئمة الأشاعرة من ذمّ هذه الطريقة، وقدح فيها.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «والذامون لها نوعان: منهم من يذمها؛ لأنها بدعة في الإسلام، فإنّا نعلم أنّ النبي ﷺ لم يدع الناس بها ولا الصحابة؛

---

(١) فتاوى السبكي (٢/٣٦٨).

(٢) للوقوف على طرائق المتكلمين في استدلالهم على الربوبية، انظر: التمهيد للباقلاني (ص٤١)، والإرشاد للجويني (ص٣٩-٥٠)، والمواقف في علم الكلام للإيجي (ص٢٦٦)، وشرح المواقف في علم الكلام للإيجي (٨/٣-١٦) وانظر في نقد هذه الطرق: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٣/٨٣-٨٧)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (١٦/ ٢٦٧-٢٧٧)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة لعبد الرحمن المحمود (٣/٩٨٤-١٠٢٨)، وتوحيد الربوبية بين السلف ومخالفيهم من الفرق الإسلامية لسعيد العمري (٤١٣-٤٤٠).

لأنها طويلة مُخْطَرة كثيرة الممانعات والمعارضات، فصار السالك فيها كراكب البحر عند هيجانه، وهذه طريقة الأشعري في ذمه لها، والخطّابي[١] في كتابه شعار الدين[٢]، والغزالي[٣] في كتابه إلجام العوام[٤]، وغيرهم ممن لا يفصح ببطلانها، ومنهم من ذمّها؛ لأنها مشتملة على مقامات باطلة لا تحصل لمقصود بل تناقضه، وهذا قول أئمة الحديث وجمهور السلف»[٥].

وشيخ الإسلام كثيراً ما يؤكد على الفرق بين الطائفتين، ولعل السُّبْكي بذلك يكون موافقاً لأبي الحسن الأشعري والخطابي والغزالي وغيرهم، ممن يذمُّ طريقة المتكلمين وإن رأى صحتها بنفسها؛ لكن لما اشتملت عليه من طول وخطورة!! وأمّا السلف فينكرون صحتها بنفسها، ويعيبونها لاشتمالها على كلام باطل[٦].

---

(١) هو حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي الخطابي الشافعي، أبو سليمان، الإمام الحافظ اللغوي، من مصنفاته: معالم السنن، وغريب الحديث، والغنية عن الكلام وأهله، توفي سنة ٣٨٨هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/٢٣)، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣/٢٨٢).

(٢) نقل شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية كلام الخطّابي من كتابه شعار الدين، وأنّ الاستدلال بدليل الأعراض والجواهر بدعة محظورة. انظر: بيان تلبيس الجهمية تحقيق الهنيدي (١/٥٠١).

(٣) هو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الشافعي، المشهور بأبي حامد الغزالي، من كبار الأشاعرة وأئمتهم، له مصنفات كثيرة منها: إحياء علوم الدين، الاقتصاد في الاعتقاد، ميزان العلم، ولد بطوس بخراسان سنة ٤٥٠هـ، وتوفي بها سنة ٥٠٥هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/٣٢٢)، شذرات الذهب (٤/١٠).

(٤) انظر: كلام الغزالي وذّمه لطريقة المتكلمين في إلجام العوام عن علم الكلام (ص٨٣).

(٥) الصفدية لابن تيمية (ص ١٧٦)، وانظر: فتاوى ابن تيمية (٥/ ٥٤٣).

(٦) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيميه (١/٣٠٩)، فتاوى ابن تيمية (٥/٥٤٣).

الرد على طرق المتكلمين في استدلالهم إجمالاً:

[١] أنّ هذه الطريقة طريقة مُبْتَدَعةٌ، ولم تكن معروفة على عهد النبي ﷺ ولم يدع أحداً من أمته إلى الاستدلال بها، وقد اعترف كثيرٌ من المتكلمين بذلك(١).

[٢] أنّ السلف أجمعوا على ذمّ علم الكلام(٢)؛ وذلك لما اشتمل عليه من معان باطلة ولوازم فاسدة مخالفة للكتاب والسنة، وطريقة المتكلمين قائمة على علم الكلام المذموم.

[٣] أنّ مقدماتها ونتائجها غير مستقيمة؛ لأنها لا تسلم من الاعتراضات، و«من اعتمد عليها في أصول دينه فأحد الأمرين لازم له: إمّا أن يطلع على ضعفها، ويقابل بينها وبين أدلة القائلين بقدم العالم، فتتكافأ عنده الأدلة أو يرجح هذا تارة وهذا تارة كما هو حال طوائف منهم، وإمّا أن يلتزم لأجلها لوازم معلومة الفساد في الشرع والعقل، كما التزم جهمٌ(٣) لأجلها فناء الجنة

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/٣٩، ٣٠٩-٣١٠)، ومجموع الفتاوى (١٦/٢٦٧)، منهاج السنة النبوية (١/٤٢٥-٤٢٦)، صون المنطق والكلام للسيوطي (ص٩٦).

(٢) انظر: الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي (ص١٠٢-١٠٦) وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (ص١٧-١٨).

(٣) هو الجهم بن صفوان السمرقندي، أبو محرز، من موالي بني راسب، رأس الجهمية ومؤسسها، قتل على يد سلم بن أحوز المازني بمرو سنة ١٢٨هـ، وقد زرع شراً عظيماً فكان يقول بخلق القرآن، وأنه لا يقال أنّ الله لم يزل عالماً بالأشياء قبل أن تكون.. إلى غير ذلك من ضلالاته التي ابتدعها.

انظر: سير أعلام النبلاء (٦/٢٦)، شذرات الذهب (١/١٦٩).

والنار... والتزم طوائف من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم لأجلها نفي صفات الرَّب مطلقاً، أو نفي بعضها!»[١].

ثانياً: فرَّق السُّبْكي بين أهل الحديث والسلف، وبيّن أنّ طريقة أهل الحديث إثبات المعجزات وتصديق ما أخبر الرسول به، وطريقة السلف الاستدلال بدلائل الأنفس والآفاق، ولا يُسلَّم له بذلك إذ لا فرق بين الطائفتين؛ فإنّ السلف هم (أهل الحديث)، وهم العاملون بحديث رسول الله ﷺ ظاهراً وباطناً علماً وعملاً[٢]، وقد سمّى الإمام الصابوني[٣] وهو من المتقدمين كتابه بعقيدة السلف وأصحاب الحديث، والعطف هنا عطف تفسير؛ ولذا قال: «أصحاب الحديث حفظ الله أحياءهم ورحم الله أمواتهم»[٤] وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «مذهب السلف أهل الحديث والسنة والجماعة»[٥]، وكلا طريقتي الاستدلال «دليل المعجزة ودليل الأنفس والآفاق» يستدل بهما السلف على وجود الخالق..

فقد ذكر الإمام الخطابي دلالة المعجزات على ربوبية الله تعالى، فقال: «ولقد سلك بعض مشايخنا في هذا طريق الاستدلال بمقدمات النبوة ومعجزات الرسالة، لأنّ دلائلها مأخوذة من طريق الحس لمن شاهدها، ومن طريق

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/٣٩-٤١)، وانظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٣/٣٠٤).

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٤/٩٥).

(٣) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد الصابوني النيسابوري، أبو عثمان، الإمام الفقيه المحدث، من تصانيفه: الأربعين في الحديث، وعقيدة السلف وأصحاب الحديث، توفي سنة ٤٤٩هـ. انظر: طبقات الشافعية (٤/٢٧١)، وشذرات الذهب (٣/٢٨٢)، ومعجم المؤلفين (٢/٢٧٥).

(٤) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (ص١٦٠-١٦١).

(٥) درء تعارض العقل والنقل (١/٢٠٣).

استفاضة الخبر لمن غاب عنها، فلمّا ثبتت النبوة صارت أصلاً في وجوب قبول ما دعا إليه النبي ﷺ، وهذا النوع مقنع في الاستدلال لمن لا يتسع فهمه لاستدراك وجوه سائر الأدلة، ولم يتبين تعلق الأدلة بمدلولاتها، ولن يكلف الله نفساً إلا وسعها»[١].

وقد اعتبر شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - رحمهما الله تعالى - طريقة الاستدلال بمعجزات الأنبياء على ربوبية ووحدانية مُرسِلهم، من أصح الطرق وأقواها.

يقول ابن القيم رحمه الله معلقاً على كلام الخطابي: «وهذه الطريق من أقوى الطرق وأصحها وأدلها على الصانع، وصفاته، وأفعاله، وارتباط أدلة هذه الطريق بمدلولاتها أقوى من ارتباط الأدلة العقلية الصريحة بمدلولاتها فإنها جمعت بين الحس والعقل، ودلالتها ضرورية بنفسها؛ ولهذا يسميها الله سبحانه آيات بينات، وليس في طرق الأدلة أوثق ولا أقوى منها»[٢].

ومما سبق يتبين أنّ دلالة المعجزات من أقوى الأدلة التي يتفق معها العقل الصريح على إثبات ربوبية الله تعالى، ووحدانيته عند السلف؛ وذلك لما تنطوي عليه هذه المعجزات من أمور خارقة، لا يمكن أن يأتي بمثلها إلا الرسل، فهي طريقة شرعية؛ لأن الشرع جاء بها وأيد بها الرسالة، وهي طريقة عقلية؛ لأنّ العقل الصريح يعلم أنها شاهدةٌ بصدق الرسالة، وناطقةٌ بربوبية الله ووحدانيته، فهي طريقة شرعية وعقلية.

---

(١) نقلاً عن بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٥١) من كتاب شعار الدين للخطابي.

(٢) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (٣/ ١١٩٧)، وانظر: مجموع الفتاوى (١١/ ٣٧٧-٣٧٩) ودرء التعارض (٨/ ٣٥١-٣٥٢) وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٥١) لابن تيمية.

لكن ينبغي أن يُعلم أنّ كثيراً من أهل الكلام يظن أنه لا يُعرف نبوة الأنبياء إلا بالمعجزات! ولهم في ذلك طرائق متعددة، وهذا ولا شك خلطٌ وضلال، إذ أن هذه الطريقة من أعظم دلائل النبوة، ولكن لا تتوقف عليها[١].

أمّا بالنسبة لدليل الأنفس والآفاق، وهو الاستدلال على ربوبية الله ووحدانيته بدليل خلق الإنسان وما في الآفاق من أقطار السماوات والأرض والشمس والقمر والنجوم وغير ذلك من الآيات الكونية التي جعلها الله براهين دالة على ربوبية الله تعالى ووحدانيته فهو دليل شرعيٌ صحيح، وعقليٌ صريح، والآيات مستفيضةٌ في التفكر والنظر، يقول الله تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ [سورة فصلت:٥٣]، ويقول سبحانه: ﴿ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ [سورة الذاريات:٢١]، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على هذه الطريقة، وقد سلك سلف الأمة وأئمتها أهل العلم والإيمان في مختلف العصور طريقة القرآن الكريم في الاستدلال بهذه الطريقة على ربوبية الله عز وجل[٢].

ثالثاً: ذكر السُّبْكي أن طريقة العوام هي معرفة الأدلة بالإجمال دون التفصيل وسالكها لا يقدر على دفع الشبه، وأثنى عليهم، وذكر أن كثيراً من الأولياء هم من أهل هذه الطريقة[٣].

ولا يُسلَّم لأبي الحسن السُّبْكي ذلك؛ إذ أنّ كمال الولاية يجتمع فيها مع العمل العلم، ومن المعلوم بأنّ الولاية درجات أعلاها ما اجتمع فيه الأمران

---

(١) انظر: شرح العقيدة الأصفهانية (ص١٥٥)، وما بعدها.

(٢) انظر: كتاب التوحيد لابن منده (١/٢٠٧-٢٦٠)، والاعتقاد للبيهقي (ص٦-٩)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (١٦/٢٦٩-٢٧٠)، ومفتاح دار السعادة لابن القيم (١/١٨٧-١٩٦)، وإيقاظ الفكرة في مراجعة الفطرة للصنعاني (ص٣٣-٣٨).

(٣) انظر: فتاوى السبكي (٢/٣٦٧).

العلم والعمل، فإنّ الولاية تكون كاملة كما تكون ناقصة: «فالكاملة تكون للمؤمنين المتقين كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ۝ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٢-٦٤]... فالولاية لمن كان من الذين آمنوا وكانوا يتقون وهم أهل الوعد المذكور في الآيات الثلاث، وهي عبارة عن موافقة الولي الحميد في محابّه ومساخطه، ليس بكثرة صوم ولا صلاة ولا تملق ولا رياضة!»[١].

رابعاً: خالف السُّبْكي جمهور الأشاعرة القائلين بعصيان تارك النظر[٢]!! وبيّن أنه ليس بعاصٍ بل هو مطيع مؤمن؛ لأن الله لم يكلفه إلا الاعتقاد الجازم وقد حصل، وأن القيام بتقرير الأدلة ودفع الشبه إنما هو فرض كفاية، فمعرفة الله يمكن أن تقع ضرورةً، ويمكن أن تقع بالنظر، وبهذا نجد أنّ السُّبْكي يوافق في ذلك قول سلف الأمة وجماهير المسلمين[٣].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض ذكره لمن يوجب النظر والاستدلال على كل أحد حتى على العامة: «وأمّا جمهور الأمة فعلى خلاف ذلك؛ فإنّ ما وجب علمه إنما يجب على من يقدر على تحصيل العلم، وكثيرٌ من النّاس عاجزٌ عن العلم بهذه الدقائق، فكيف يكلف العلم بها؟ وأيضاً فالعلم قد يحصل بلا نظر خاص، بل بطرق أُخر: من اضطرار وكشف، وتقليد من يعلم أنه مصيب وغير ذلك»[٤].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص٥٠٦-٥٠٧).

(٢) انظر: الإرشاد للجويني (ص٢٩-٣١)، والمواقف في علم الكلام للإيجي (ص٢٨)، وشرح المقاصد للتفتازاني (١/٣٠١-٣٠٣) وشرح المواقف في علم الكلام للإيجي (١/٢٥٧-٢٦٠).

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٧/٣٥٤).

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٠/ ٢٠٢)، وانظر المصدر نفسه: (٣/٣١٢).

المبْحَث الثاني

الفِطْرَة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

حقيقة الفطرة

ذكر السُّبْكي أقوال العلماء في معنى الفطرة الواردة في حديث أبي هريرة ﷺ أنّ النبي ﷺ قال: (**ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يُمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء**[1] **هل تحسون فيها من جدعاء**)[2]، ثم يقول أبو هريرة: واقرؤوا إن شئتم قوله تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾[3] [سورة الروم: ٣٠].

يقول السُّبْكي بعد سياقه لألفاظ الحديث: «وأما معناه فللعلماء فيه أربعة أقوال:

---

(١) جمعاء أي لم يذهب من بدنها شيء سميت بذلك لاجتماع أعضائها، وسلامتها من النقص.
انظر: فتح الباري (٣/٢٥٠)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/٢٠٩).

(٢) الجدع القطع ومنه وإن كان عبداً مُجدَّع الأطراف أي: مقطّعها، وقوله هل تحسون فيها من جدعاء أي: سليمة، مقولاً في حقها ذلك، وفيه نوع التأكيد أي إن كل من نظر إليها قال ذلك لظهور سلامتها.
انظر: فتح الباري (٣/٢٥٠)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/٢٠٩).

(٣) الحديث أخرجه البخاري من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة مرفوعاً، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات، هل يصلى عليه، برقم (١٣٥٨، ١٣٥٩)، ومسلم من حديث سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة مرفوعاً، كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة برقم: (٢٦٥٨)، واللفظ له.

أحدها: وهو الذي نختاره وعليه أكثر العلماء: **أن المراد بالفطرة الطبع السليم المتهيء لقبول الدين**[(١)]، وذلك من باب إطلاق القابل على المقبول، فإن الفطرة هي الخِلقة يقال: فطره أي خلقه، وخِلقة الآدمي فردٌ من ذلك، وتهيؤها لقبول الدين وصفٌ لها، فهذه ثلاث مراتب وذلك المقبول -وهو الدين- أمر رابع؛ فاسم الفطرة أطلق غلبة فكأنه قال: كل مولود يولد مسلماً بالقوة لأن الدين وهو الإسلام حق مجاذب للعقل غير ناء عنه، وكل مولود خلق على قبول ذلك وجبلته وطبعه وما ركزه الله فيه من العقل لو ترك لاستمر على لزوم ذلك ولم يفارقه إلى غيره، وإنما يعدل عنه لآفة من آفات البشر والتقليد، كما يعدل ولد اليهودي وولد النصراني والمجوسي بتعليم آبائهم وتلقينهم الكفر لأولادهم فيتبعوهم ويعدلون بهم عن الطريق المستقيم الذي فطرهم الله عليه وأنعم عليهم به.

القول الثاني: أن معناه أن كل مولود يولد على معرفة الله تعالى، والإقرار به، فليس أحد يولد إلا وهو يقر بأن له صانعاً، وإن سمّاه بغير اسمه أو عبد معه غيره، وهذا القول بينه وبين الأول تقارب في شيء وتفاوت في شيء، والأول خير منه.

القول الثالث: أنّ الفطرة ما قضي عليهم من السعادة والشقاوة، وقالوا: الفطرة البداءة، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، ونُسِب هذا المذهب إلى ابن المبارك[(٢)]، وكان أحمد بن حنبل يقول به، ثم تركه

---

(١) انظر: ترجيحه لهذا القول في الابتهاج شرح المنهاج (ل ٢٣٧).

(٢) عبد الله بن المبارك الحنظلي، المروزي، أبو عبد الرحمن عالم، فقيه، الإمام المحدِّث المفسر، توفي بهيت في رمضان سنة ١٨١هـ، من تصانيفه الكثيرة: كتاب الزهد، السنن في الفقه، كتاب التفسير، التاريخ، والبر والصلة.

انظر: سير أعلام النبلاء (٣٧٨/٨)، شذرات الذهب (٢٩٥/١).

ومعناه: أن كل مولود ولد على ما يعلم الله أنه تصير خاتمة أمره إليه وذكروا حديثاً: (**إنّ بني آدم خلقوا طبقات: فمنهم من يولد مؤمناً ويحيا مؤمناً ويموت كافراً ومنهم من يولد كافراً ويحيا كافراً ويموت مؤمناً**)(١) وهذا الحديث انفرد به علي بن زيد بن جدعان وكان شعبة يتكلم فيه، وهذا القول مخالف للقول الثاني مخالفة ظاهرة، والثاني خير منه.

والقول الرابع: أنّ الفطرة الإسلام، ونُسب هذا القول إلى أبي هريرة رضي الله عنه، والزهري(٢) وعامة السلف في قوله تعالى: ﴿فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَا﴾ [الروم: ٣٠]، ومعنى الحديث على هذا: خُلِق الطفلُ سليماً من الكفر مؤمناً مسلماً على الميثاق(٣) الذي أخذه الله على ذرية آدم... فالطفل على الميثاق الأول، وله ميثاقٌ ثان وهو قبول الفرائض بعد وجوده وأهلية التكليف، فمتى مات قبل ذلك، مات على الميثاق الأول فدخل الجنة، ولا يُعتقد أن أصحاب

---

(١) أخرجه بطوله الترمذي في سننه (٤/٤٨٣) برقم (٢١٩١)، ومعمر بن راشد في الجامع (١١/٣٤٦- ٣٤٧)، والطيالسي في مسنده برقم (٢١٥٦)، والحميدي في المسند برقم (٧٥٢)، والإمام أحمد في المسند برقم (١١١٤٣)، وعبد بن حميد في المنتخب برقم (٨٦٤)، والحاكم في مستدركه برقم (٨٥٤٣)، من طريق علي بن زيد عن أبي نضرة عن أبي سعيد، وقال الحاكم: (والشيخان رضي الله عنهما لم يحتجا بعلي بن زيد)، والحديث معلول، لضعف علي بن زيد بن جدعان، وانفراده به، قال الحافظ ابن حجر (ضعيف) تقريب التهذيب (ص٤٠١).

(٢) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، أبو بكر، فقيه حافظ متفق على جلالته وإتقانه توفي سنة ١٢٥هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (٥/٣٢٦)، شذرات الذهب (١/١٦٢).

(٣) الميثاق الذي أخذه الله على ذرية آدم هو المذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدۡنَآۚ أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [سورة الأعراف: ١٧٢].
انظر: تفسير الطبري (١٠/٥٤٧-٥٦٤)، الدرء (٨/٤٨٧)، الروح لابن القيم (ص٢٢٨).

هذا القول يقولون: إنه يولد معتقداً الإسلام -هذا لا يقوله عاقل!-، وإنما أرادوا أن يجري عليه أحكام الإسلام الذي أقرّ به في الميثاق الأول، كما يجري حكم الإسلام على من أسلم حقيقة ثمّ نام أو مات غير أن بينهما فرقاً، وهو أنّ البالغ جميعٌ أحكام الإسلام جارية عليه، والصبي يجري عليه من أحكام أبويه كثير، ولا يجري عليه شيء من حكم الإسلام إذا كان بين كافرين، نعم قال أحمد: إذا مات أبوه وهو حمل، ثم ولد يكون مسلماً، وإنْ كانَ ابن كافِرَين، ويَرِدُ عليه قوله في الحديث: **(حتى يُعرب عنه لسانه)**[1].

وقال محمد بن الحسن: «هذا القول من النبي ﷺ كان قبل أن تنزل الفرائض وقبل الأمر بالجهاد، وهذا القول من محمد بن الحسن مردود؛ فإنَّ الحديث من رواية أبي هريرة، وأبو هريرة أسلم بعد فرض الجهاد بمدة وبعد نزول الفرائض، وقد ورد حديث صحيح يبين أنه بعد الجهاد، وهذا ما يتعلق بمعنى الحديث»[2].

فالسُّبْكي يرى بأنّ المراد بالفطرة الطبع السليم المهيأ لقبول الدين؛ فالولد يكون قابلاً ومهيئاً لقبول الإسلام، فلو تُرِك لاستمر على لزوم ذلك ولم يفارقه إلى غيره، وإنما يعدل عنه تقليداً لآبائه أو لآفةٍ من الآفات، ولو سلم منها لم

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه كتاب الجهاد باب البيات، رقم الحديث: (٩٣٨٦) عن معمر عمّن سمع الحسن، وأحمد في المسند برقم (١٤٨٠٥) قال: ثنا هاشم ثنا أبو جعفر عن الربيع بن أنس عن الحسن، وهو بهذا الإسناد ضعيف، لجهالة أحد الرواة عند عبد الرزاق، وضعف أبي جعفر -وهو عيسى بن أبي عيسى الرازي- مشهور بكنيته وفي روايته عن الربيع بن أنس اضطراب، وفي الإسناد أيضاً: عنعنة الحسن البصري.

انظر: الثقات لابن حبان (٤/٢٢٨)، التاريخ الأوسط (٢/٢٨٠)

(٢) كل مولود يولد على الفطرة للسبكي (١٦-٢١)، وانظر: فتاوى السبكي (٢/٣٦١-٣٦٢).

يعتقد غير الإسلام، ثمّ تمثّل بأولاد اليهود والنصارى والمجوس في اتباعهم لآبائهم، والميل لأديانهم، فيزولون بذلك عن الفطرة السليمة، والحجة المستقيمة، وقد احتج السُّبْكي على أنّ الفطرة هي الخلقة، فقال: «وذلك من باب إطلاق القابل على المقبول، فإن الفطرة هي الخِلقة يقال: فطره أي خلقه، وخِلقة الآدمي فردٌ من ذلك، وتهيؤها لقبول الدين وصفٌ لها، فهذه ثلاث مراتب وذلك المقبول -وهو الدين- أمر رابع؛ فاسم الفطرة أطلق غلبة فكأنه قال: كل مولود يولد مسلماً بالقوة»[1].

النقد:

الفطرة في اللغة:

الفَطْرُ: يطلق ويراد به عدة معان هي: الشقُّ، والابتداءُ، والاختراع، والخلق والإيجاد والإنشاء[2].

وأمّا في الشرع:

فقد اختلف أهل العلم في بيان حقيقة الفطرة على أقوال عدة على نحو ما ذكره أبو الحسن السُّبْكي، والقول الذي رجحه السُّبْكي بأنّ المراد بالفطرة: الطبع السليم المُهيّأ لقبول الدين، يوافقه عليه جماعةٌ من أهل العلم[3]، وقد استدلّ

---

(١) كل مولود يولد على الفطرة (١٦-١٧).

(٢) انظر: العين(٧/٤١٧-٤١٨)، تهذيب اللغة(١٣/٢٢٢-٢٢٥)، معجم مقاييس اللغة (٤/٥١٠)، لسان العرب (٥/٥٥-٥٩)، القاموس المحيط (ص٥٨٧)، تاج العروس. (١٣/٣٢٥-٣٣٢).

(٣) كالطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤/١٧-١٩)، وابن بطة في الإبانة الكبرى تحقيق د. عثمان الأثيوبي (٢/٧٢)، والخطابي في أعلام الحديث (١/٧١٦)، وابن الأثير في النهاية في غريب الحديث (٣/٤٥٧)، والقرطبي في تفسيره (١٤/٢٩)، والنووي في شرح صحيح مسلم (١٦/٢٠٨) وغيرهم.

عليه أصحابه بأدلة عديدة ليس هنا مقام بسطها ؛ إذ الذي يهمُنا هو ما استدل به السُّبْكي نفسُه، لا ما استدلّ به غيره[١].

وبالنظر لهذا القول يتبين أنه قولٌ مرجوح لِما يَرِد عليه من تعقبات، والتي منها :

* قوله بأنّ الفطرة هي الخلقة، تعريف للفطرة بمعناها اللغوي وإهمالٌ للمعنى الشرعي، ولا شك أنّ المعنى الشرعي مقدمٌ على المعنى اللغوي باتفاق العلماء، ولا ينافي ذلك ورود الفطرة في الكتاب والسنة في بعض المواضع مراداً بها المعنى اللغوي[٢].

* أنّ خَلق الطفل على حالٍ وقدرةٍ تُمكنه من معرفة ربّه عند بُلوغه، وقبوله للإسلام، لا يقتضي أن يكون حنيفاً ولا على الملة، كما قال تعالى في الحديث القدسي : (**إنّي خلقت عبادي حنفاء كلهم وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم**)[٣]، فالقبول ليس هو الإسلام ولا الملة ولا الحنيفية[٤].

* قولهم إنّ الفطرة هي التهيؤ لقبول الدين قولٌ فاسد، لأنّه ورد في الحديث تشبيه تغيير الفطرة بجدع البهيمة الجمعاء، ومعلومٌ أنّ الأبوين لم يغيرا قبول الابن، ولو تغير القبول وزال لم تقم عليه الحجة بإرسال الرسل وإنزال الكتب[٥].

---

(١) للوقوف على أدلة هذا القول، انظر : التمهيد (١٨/٦٩-٧١)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٤/٢٧-٢٩)، وللاستزادة راجع : الفطرة حقيقتها ومذاهب الناس فيها لعلي القرني (ص٧٣-٨٤).

(٢) انظر : فتح القدير للشوكاني (٤/٢٢٤).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النّار، برقم (٢٨٦٥).

(٤) انظر : الدرء لابن تيمية (٨/٣٨٥)، وشفاء العليل في مسائل القضاء والحكمة والتعليل لابن القيم (٢/ ٧٩٠).

(٥) انظر : شفاء العليل (٢/٧٩٠).

* أنّ مؤدّى هذا القول هو السلامة من الكفر والإيمان، ولو كان الأمر كذلك لم يكن في ذكر الفطرة مدح!، والله تعالى يقول: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠]، فأمره بلزوم فطرته التي فطر الناس عليها، دليلٌ على مدحه تعالى لها، وكذا إضافتها له سبحانه إضافة تشريف كما يقال: دين الله وبيته ونحو ذلك[١].

* إن أريد بهذا القول بأنّ الأطفال وُلِدوا، و«خلقوا خالين من المعرفة والإنكار، من غير أن تكون الفطرة تقتضي واحداً منهما، بل يكون القلب كاللوح الذي يقبل كتابة الإيمان وكتابة الكفر، وليس هو لأحدهما أقبل منه للآخر، وهذا الذي يُشعر به ظاهر الكلام فهذا قول فاسد!»[٢].

وقد ذكر شيخ الإسلام أنه إن كان المراد بهذا القول ما قاله طائفة من الناس، مِنْ أنّ المراد: أنهم ولدوا على الفطرة السليمة، التي لو تركت مع صحتها لاختارت المعرفة على الإنكار، والإيمان على الكفر، ولكن بما عرض من الفساد خرجت عن هذه الفطرة، فهذا القول قد يُقال: إنه لا يَرِد عليه ما يرد على ما قبله، فإنّ صاحبه يقول: في الفطرة قوة يميل بها إلى المعرفة والإيمان، كما في البدن السليم قوة يحب بها الأغذية النافعة، وبهذا كانت محمودة وذُمّ من أفسدها، لكن يُقال: فهذه الفطرة التي فيها القوة والقبول والاستعداد والصلاحية: هل هي كافية في حصول المعرفة، أو تقف المعرفة على أدلة يتعلمها من الخارج؟ فإن كانت المعرفة تقف على أدلة يتعلمها من الخارج، أمكن أن توجد تارة وتعدم أخرى، وحينئذ فلا يكون في هذه القوة إلا قبول المعرفة والإيمان إذا وجدت من يعلِّمُها أسباب ذلك، ومعلومٌ أنّ فيها قبول الإنكار والكفر إذا وجدت من يعلِّمُها أسباب ذلك،

---

(١) انظر: الدرء لابن تيمية (٨/٤٤٥)، شفاء العليل (٢/٧٨٤).

(٢) الدرء لابن تيمية (٨/٤٤٤).

وهو التهويد والتنصير والتمجيس، وحينئذ فلا فرق فيها بين المعرفة والإنكار والإيمان والكفر، إنما فيها قوةٌ قابلةٌ لكلٍ منهما واستعداد له، لكن يتوقف على المؤثر الفاعل الخارج. وهذا ما سبق بيان بطلانه وأنه ليس في ذلك مدحٌ للفطرة، وأمّا إن كان فيها قوة تقتضي المعرفة بنفسها، وإن لم يوجد من يعلمها أدلة المعرفة، لزم أن يكون المقتضي للمعرفة حاصلاً لكل مولود، وهو الإسلام والإيمان، لأنّ المقتضى التام يستلزم مقتضاه[١].

وبهذا يتبين ضعف ما ذهب إليه السُّبْكي في تفسيره لمعنى الفطرة بأنها الخلقة والطبع السليم المهيأ لقبول الدين.

والراجح في معنى الفطرة ما ذهب إليه جمهور السلف[٢] بأنّ تفسير الفطرة هو الإسلام؛ ودين الإسلام متضمن لمعرفة الله تعالى والإقرار به.

وأمّا الأدلة على تفسير الفطرة بالإسلام فكثيرة، وقد استوعبها غير واحدٍ من أهل العلم[٣]، ومنها:

[١] قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًاۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠]، المراد بالفطرة هنا الإسلام[٤]، وقد نقل ابن عبدالبر -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- إجماع أهل التأويل على ذلك[٥].

---

(١) انظر: درء التعارض (٨/٤٤٥-٤٤٧).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١٨/٤٩٣-٤٩٦)، التمهيد لابن عبدالبر (١٨/٧٧)، درء التعارض (٨/٣٥٩-٤٦٨)، مجموع الفتاوى (٤/٢٤٣-٢٤٩)، شفاء العليل(٢/٧٨١)، فتح القدير للشوكاني (٤/٢٢٤).

(٣) انظر: درء التعارض (٨/٣٦٧-٣٧٧)، شفاء العليل (٢/٧٧٥)، فتح الباري (٣/٢٤٨).

(٤) انظر: تفسير الطبري (١٨/٤٩٣-٤٩٦)، تفسير ابن كثير (٣/٤٣٣)، فتح القدير للشوكاني (٤/٢٢٤).

(٥) انظر: التمهيد لابن عبد البر (١٨/٧٢).

[٢] قوله ﷺ ((**خمسٌ من الفطرة**))[١] فذكر منها قصُّ الشارب والاختتان وهي من سُنن الإسلام.

[٣] حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: ((**كل مولد يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء**)) ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه اقرؤوا إن شئتم: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [سورة الروم: ٣٠][٢].

ودلالة هذا الحديث على أنّ الفطرة: الإسلام، من وجوه أهمها:

* الروايات المختلفة في الألفاظ والمتفقة المعاني، مما يجعل بعضها مفسراً لبعض، مثل: (**ما من مولود يولد إلا وهو على الملة**) وفي رواية أخرى: (**إلا على هذه الملة**)، وغيرها من الألفاظ التي تصرح بولادته **على** الملة، وعلى فطرة الإسلام[٣].

* قول أبي هريرة رضي الله عنه في آخر الحديث اقرؤوا إن شئتم: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [سورة الروم: ٣٠] مما يبين أنه فسّر الحديث بالآية، وقد أجمع العلماء على أن المراد بالفطرة في الآية الإسلام -كما سبق نقله-، ولاشك أنّ تفسير الراوي مقدمٌ على غيره، فهو أعلم بما سمع[٤].

* اقتصر الحديث على ذكر التغيير لملل الكفر دون ملة الإسلام، ولو كانت الفطرة شيئاً آخر غير الإسلام، لذُكِر ضمن جملة الأديان، ولقال: (أو

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب اللباس باب قص الشارب برقم (٥٥٥٠)، ومسلم في كتاب الطهارة باب خصال الفطرة برقم: (٢٥٧).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: درء التعارض (٨/٣٧١).

(٤) انظر: المصدر السابق (٨/٣٧٠).

يسلمانه!)، ولكنه لم يذكره، لأنه الدين الذي تتغير الفطرة بتحولها عنه، وليس بتحولها إليه[١].

[٤] الحديث القدسي (**إنّي خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم...**)[٢]، والحنيف: المستقيم الخالص، ولا استقامة أكثر من الإسلام[٣].

[٥] وُرُوْد كلمة (الفطرة) في الحديث مُطلقة معرفة بالألف واللام، دليلٌ على أنه لا يُراد بها إلا فطرة التوحيد والإسلام، وهي الفطرة الممدوحة[٤].

يقول الإمام ابن القيم: «ومما ينبغي أن يعلم أنه إذا قيل: ولد على الفطرة، أو على الإسلام، أو على هذه الملة، أو خلق حنيفاً، فليس المراد به أنه حين خرج من بطن أمه يعلم هذا الدين ويريده، فإنه الله يقول: ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾ [سورة النحل:٧٨]، ولكن فطرته موجبة مقتضية لدين الإسلام لمعرفته ومحبته، فنفس الفطرة تستلزم الإقرار بخالقه ومحبته وإخلاص الدين له، وموجبات الفطرة ومقتضياتها تحصل شيئاً بعد شيء، بحسب كمال الفطرة إذا سلمت من المعارض.

وليس المراد أيضاً مجرد قبول الفطرة لذلك.. بل المراد أن كل مولود فإنه يولد على محبته لفاطره، وإخلاصه له، وإقراره له بربوبيته، وإذعانه له بالعبودية، فلو خلي وعدم المعارض لم يعدل عن ذلك إلى غيره»[٥].

---

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر (٣/٢٥٠).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: التمهيد (١٨/٧٧)، الدرء (٨/٣٦٩)، شفاء العليل (٢/٧٨٢).

(٤) انظر: فتح الباري لابن حجر (٣/٢٤٩).

(٥) شفاء العليل (٢/٧٩٠).

المطلب الثاني

أطفال المشركين

ذكر السُّبْكي خلاف أهل العلم في مصير أطفال المشركين، الذين ماتوا قبل أن يُكلّفوا بالعمل، فقال: «اعلم أن للعلماء في أطفال المشركين أربعة أقوال:

أحدها: وهو يُرجى من فضل الله تعالى، أنهم في الجنة؛ لقوله تعالى: ﴿ مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [سورة الإسراء: ١٥]، ﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ ۚ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ [سورة الأنعام: ١٦٤]، ولما روى البخاري عن سمرة رضي الله عنه في حديث طويل رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم وفيها: **(والشيخ في أصل الشجرة إبراهيم عليه السلام، والصبيان حوله أولاد الناس)**[١].

وبهذا احتج النووي وقال: الصحيح الذي عليه المحققون أنهم من أهل الجنة[٢]، وكذا قال غير النووي أيضاً ووردت أحاديث أخرى مصرحة بأنهم في الجنة لكن في أسانيدها ضعف، وفي حديث البخاري كفاية مع ظاهر القرآن»[٣]، ويظهر أنّ هذا القول هو الذي يميل إليه السُّبْكي؛ لصحة أدلته وظهورها، كما قال: «وفي حديث البخاري كفاية مع ظاهر القرآن».

ثم ذكرَ السُّبْكي القول الثاني في مصير أطفال المشركين، وهو «أنهم في

---

(١) قطعة من حديث طويل، أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، برقم (١٣٢٠).

(٢) انظر كلام النووي في شرحه لصحيح مسلم (٢٠٨/١٦).

(٣) فتاوى السبكي (٣٦٢/٢).

النّار ؛ تبعاً لآبائهم كما تبع أولاد المؤمنين آباءهم في الجنة ، ونسب النووي هذا القول إلى الأكثرين ، وفي هذه النسبة نظر»[١] ، ثم ذكر السُّبْكي الحديث الذي احتجّ به النووي ، وهو حديث سلمة بن يزيد الجعفي قال : «ذهبت أنا وأخي إلى رسول الله ﷺ قلت : يا رسول الله ، إنّ أمنا كانت في الجاهلية تقري الضيف وتصل الرحم ، هل ينفعها عملها ذلك شيئاً ؟ قال : لا ، قال : فإنها وأدت أختاً لها في الجاهلية لم تبلغ الحنث ، فقال رسول الله ﷺ : (**الموءودة والوائدة في النار إلا أن تدرك الوائدة الإسلام**)[٢].

قال السُّبْكي : «وهو صحيح الإسناد لكن روي حديث ضعيف يدل على نسخه ، والنسخ ضعيف ، فإن لم يكن لهذا الحديث علة تحتاج إلى جواب آخر ، وقد قيل : إنه لعله ﷺ اطلع على أن تلك الموءودة بلغت سن التكليف وكفرت ، ولم يلتفت إلى قول السائل : (لم تبلغ الحنث) ؛ لجهله ، [أو][٣] يكون التكليف في ذلك الوقت منوطاً بالتمييز ، والسائل يجهله ، وليس ذلك من الأمور المحتاج إليها حتى يبينها له ، وعن عائشة ك أنها سألت النبي ﷺ عن أولاد المشركين أين هم؟ فقال : (**في النّار**)[٤] ، وفي إسناده ابن عقيل صاحب

---

(١) فتاوى السبكي (٢/٣٦٢).

(٢) أخرجه النسائي ، كتاب التفسير ، سور التكوير ، برقم (١١٦٤٩) ، والطبراني في المعجم الكبير برقم : (٦٣١٩) عن سلمة بن يزيد به.

(٣) في الفتاوى المطبوعة (و) ، ولعل المُثبت أنسب للسياق.

(٤) أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية من طريق يحيى بن المتوكل عن بهية مولاة القاسم عن عائشة رضي الله عنها برقم (١٥٤١) ، وقد ورد عن عائشة رضي الله عنها أنها سألت رسول الله ﷺ عن أولاد المشركين فقال : (**إن شئت أسمعتك تضاغيهم في النّار**) أخرجه أحمد في مسند عائشة ، برقم (٢٥٧٨٤) ، والطبراني في المعجم الأوسط برقم : (٢٠٤٥) قال الهيثمي في مجمع الزوائد(٧/٢١٧) : «وفيه أبو عقيل يحيى بن المتوكل ضعّفه جمهور الأئمة أحمد وغيره ويحيى بن معين».

بهية، ولا يحتج به، وأحاديث أخر من هذا الجنس، ولكن كلها ضعيفة»[١].

القول الثالث: التوقف:

«فكل من عُلِم منه أنه إن بلغه الكِبر آمن، أدخله الجنة، ومن عُلِم أنه إنْ بلغه الكِبر كفر، أدخله النار، ونسب ابن عبد البر هذا القول إلى الأكثر، وربما عبّروا عنه بأنهم في المشيئة، ومن حجتهم قوله ﷺ: **(الله أعلم بما كانوا عاملين)**[٢]، وهو دليل للتوقف»[٣].

«القول الرابع: أنهم وسائر الأطفال يمتحنون في الآخرة»[٤].

فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ في الهالك في الفترة والمعتوه والمولود، قال: يقول الهالك في الفترة: لم يأتني كتابٌ ولا رسول، ثم تلا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَـٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ ءَايَـٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ﴾ [سورة طه: ١٣٤]، ويقول المعتوه: رب لم تجعل لي عقلاً أعقل به خيراً ولا شراً، قال: ويقول المولود: رب لم أدرك العمل، قال: فترفع لهم نار، فيقال: رِدُوْها، ادخُلوها، قال: فيَرِدُها أو يدخلها من كان في علم الله سعيداً لو أدرك العمل، ويمسك عنها من كان في علم الله شقياً لو أدرك العمل، فيقول الله عز وجل: **(إياي عصيتم فكيف رُسلي لو أتتكم)**[٥].

---

(١) فتاوى السبكي (٢/٣٦٣).

(٢) الحديث متفق عليه، وقد أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، برقم (١٣١٧)، ومسلم، كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، رقم الحديث(٢٦٥٩).

(٣) فتاوى السبكي (٢/٣٦٣).

(٤) المصدر السابق.

(٥) سيأتي تفصيل الكلام على هذا الحديث (ص١٧٦).

واستبعد السُّبْكي أن يكون أطفال المشركين من أهل الأعراف، فقال: «وأمّا القول بأنهم في الأعراف فلا أعرفه، ولا أعرف حديثاً ورد به، ولا قاله أحد من العلماء فيما علمت»[١].

ثمّ ختم السُّبْكي رأيه في أطفال المشركين بقوله: «إنّما تكلمت في هذه المسألة جواباً وهي مما لا أحب الكلام فيه[٢]»؛ لأنه روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: «لا يزال أمر هذه الأمة مواتياً أو مُقارباً ما لم يتكلموا في الولدان والقدر»[٣].

النقد:

تحرير محل النزاع:

يُعدّ الخلاف في هذه المسألة مختصاً بمصير أطفال المشركين في الآخرة، وهم الذين ماتوا قبل أن يُكلّفوا بالعمل، وأمّا أطفال المؤمنين فلا خلاف بين العلماء المُعتبرين أنهم من أهل الجنة.

---

(١) فتاوى السبكي (٢/٣٦٤).

(٢) فتاوى السبكي (٢/٣٦٤-٣٦٥).

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير رقم: (١٢٧٦٤)، والأوسط رقم: (٤٠٨٦)، وابن حبان في صحيحه رقم: (٦٧٢٤)، والحاكم (١/٣٣)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٢/٤٠١) رقم: (٨٧٠)، والمروزي كما نقل ذلك عنه ابن القيم في أحكام أهل الذمة (٢/١٠٢) واللالكائي في السنة (٤/٦٣١ رقم ١١٢٧) وابن عبد البر في التمهيد (١٨/١٣١) وذكره الهيثمي في موارد الظمآن باب النهي عن الكلام في القدر والولدان، رقم الحديث (١٨٢٤)، من طرق عن جرير بن حازم عن أبي رجاء العطاردي عن ابن عباس به مرفوعا وموقوفا.

وصححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي والألباني في الصحيحة رقم: (١٥١٥) وقال الهيثمي في المجمع (٧/٢٠٢): رواه البزار والطبراني في الكبير والأوسط ورجال البزار رجال الصحيح.

قال ابن كثير[1] : «وليعلم أن هذا الخلاف مخصوص بأطفال المشركين فأما ولدان المؤمنين فلا خلاف بين العلماء كما حكاه القاضي أبو يعلى بن الفراء الحنبلي[2] عن الإمام أحمد أنه قال لا يختلف فيهم أنهم من أهل الجنة وهذا هو المشهور بين الناس وهو الذي نقطع به إن شاء الله عز وجل»[3].

وقال العلامة القرطبي : «وهذا إجماع من العلماء في أنّ أطفال المسلمين في الجنة ، ولم يُخالف في ذلك إلا فرقة من الجبرية[4] فجعلتهم في المشيئة»[5].

وقد تعددت أقوال العلماء في مصير أطفال المشركين ، وقد ذكر الحافظ ابن عبد البر ستة أقوال في المسألة[6] ، وأوصلها الإمامان ابن القيم ، وابن حجر

---

(١) هو إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي الشافعي ، عماد الدين أبو الفداء ، الإمام الحافظ ، والمحدث المؤرخ ، من مؤلفاته : تفسير القرآن العظيم ، البداية والنهاية ، اختصار علوم الحديث ، توفي سنة ٧٧٤هـ.
انظر : الدرر الكامنة (١/ ٤٤٥) ، شذرات الذهب (٦/ ٢٣١).

(٢) هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد البغدادي الحنبلي ، ابن الفراء المشهور بالقاضي أبي يعلى ، من مؤلفاته : مسائل الإيمان ، إبطال التأويلات ، المعتمد في أصول الدين ، وغيرها ، توفي سنة ٤٥٨هـ.
انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة لمحمد بن أبي يعلى (٢/ ١٩٣) ، سير أعلام النبلاء (١٨/ ٨٩) ، شذرات الذهب (٣/ ٣٠٦).

(٣) تفسير ابن كثير (٣/ ٣٥).

(٤) الجبرية اسم عام يجمع كل من ينفي حقيقة الفعل عن العبد ويضيفه إلى الله تعالى ، وهم أصناف متعددة ، يدخل فيهم الجهمية ، والضرارية ، والكلابية الأشعرية ومن وافقهم.
انظر : الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٨٥) ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص ١٠٣) ، البرهان (ص ٤٢).
وللاستزادة راجع : مقالات الجبرية لفيصل العنزي -رسالة ماجستير-.

(٥) تفسير القرطبي (١١/ ١٤٠)

(٦) انظر : التمهيد (١٨/ ٩٦-٩٧).

-رحمهما الله- إلى عشرة أقوال[١].

ولعلّي أعرض للأقوال التي ذكرها السُّبْكي وفق ترتيبه لها، وهي كما يلي:

القول الأول: أنّ أطفال المشركين في الجنة:

وهذا الذي يميل إليه السُّبْكي: أنّ أولاد المشركين في الجنة، وهو بذلك يوافق جماعة من العلماء القائلين بذلك، ومنهم البخاري[٢]، وابن حزم -الذي نسب هذا القول لجمهور الناس-[٣]، والنووي[٤]، وغيرهم[٥].

وقد استدلوا على مذهبهم بظاهر القرآن الكريم:

ومنها الآيات التي تقدّم استشهاد السُّبْكي بها، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾ [سورة الإسراء: ١٥]؛ فالمولود لا يتوجه إليه التكليف ولا يلزمه قول الرسول حتى يَبْلغ[٦].

وقوله ﷻ: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [سورة الأنعام: ١٦٤].

فهذه الآية تدل على أنّ أطفال المشركين لا يؤاخذون بشرك آبائهم.

ومما استدلّ به أرباب هذا القول، قول الله ﷻ: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ

(١) انظر: أحكام أهل الذمة (١٠٨٦/١٠)، فتح الباري (٢٤٦/٣).

(٢) انظر: فتح الباري (٢٤٥/٣).

(٣) انظر: الفصل (٧٣/٤).

(٤) انظر: شرح صحيح مسلم (٢٠٨/١٦).

(٥) عزاه ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣٠٣/٤)، ودرء التعارض(٤٣٥/٨)، وابن القيم في طريق الهجرتين (ص٥٧١)، وابن الوزير في إيثار الحق على الخلق (ص٣٧٣-٣٧٤) لجمع من أهل العلم.

(٦) انظر: شرح صحيح مسلم (٢٠٨/١٦).

﴿ٱلۡقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [سورة الأعراف: ١٧٢].

فأولاد المشركين ماتوا على هذا الميثاق، وهذا يعني أنهم ماتوا على الإسلام فهم من أهل الجنة[١].

وكذلك من السنة:

وقد تقدّم استدلال السُّبْكي بقصة رؤيا النبي ﷺ، وفيها: (**والشيخ في أصل الشجرة إبراهيم** عليه السلام، **والصبيان حوله أولاد الناس**)[٢]، وهذا يقتضي عمومه جميع النّاس، وقد وردت برواية أخرى في الصحيح، وفيها أنه قال: (**وأمّا الرجل الطويل الذي في الروضة فإنه إبراهيم** عليه السلام، **وأمّا الولدان الذين حوله فكل مولود مات على الفطرة**) قال: فقال بعض المسلمين: يا رسول الله، وأولاد المشركين، فقال رسول الله ﷺ: (**وأولاد المشركين**)[٣].

قال القاضي القضاعي[٤]: «وهذا اللفظ فيه الدلالة على ما قُلنا من وجهين:

أحدهما: إنّ النبي ﷺ أخبر أنّ أولاد المشركين من الولدان الذين هم حول إبراهيم عليه السلام.

والثاني: إنه أخبر أنهم ممن ولد على الفطرة، فإنه لّما فسر الولدان الذين هم حول إبراهيم قال: (**إنهم كل مولود مات على الفطرة**) فدخل أولاد المشركين

---

(١) انظر: التذكرة للقرطبي (٣/١٠٤٤).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب التعبير باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح حديث رقم (٦٦٤٠).

(٤) هو عقيل بن عطية القضاعي الطرطوشي، أبو طالب، من مصنفاته: تحرير المقال في موازنة الأعمال وحكم غير المكلفين في العقبى والمآل، وشرح مقامات الحريري، توفي سنة ٦٠٨هـ انظر ترجمته في: التكملة لكتاب الصلة لابن الآبار القضاعي (٤/٣٣)، تاريخ الإسلام للذهبي (٤٣/٢٩٩).

في ذلك العموم، فلمّا سئل رسول الله ﷺ عن أولاد المشركين، فقال: (وأولاد المشركين) دخلوا حينئذ في من ولد على الفطرة بالنص، فصح بهذا الحديث أنهم في الجنة، وأنهم ولدوا على الفطرة»[١].

ويُعترض على هذا القول:

بقول النبي ﷺ: **(إنّ الغلام الذي قتله الخضر طُبع كافراً، ولو عاش لأرهق أبويه طغياناً وكفرا)**[٢].

ولهذا قال النووي -وهو ممن يذهب إلى هذا القول-: «وأما غلام الخضر فيجب تأويله قطعاً»[٣].

وأمّا الأحاديث التي وردت بأنهم خدم الجنة فلا أصل لها، ولا تقوم بها حجة[٤].

ويمكن الجواب عن أدلة أرباب هذا القول، بأن يقال:

الآيات التي استدلوا بها تدلُّ على أن الله ﷻ لا يُعذّب أحداً حتى تقوم عليه الحجة، وقيام الحجة يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، فقد تقوم على الكفار في زمان دون زمان، وفي بقعة دون أخرى، كما أنها تقوم على شخص دون آخر؛ إما لعدم عقله وتمييزه، كالصغير والمجنون، وإما لعدم فهمه كالذي لا يفهم الخطاب[٥].

---

(١) تحرير المقال في موازنة الأعمال للقضاعي (٢/ ٧٢٤-٧٢٥).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين، حديث رقم (٢٦٦١)

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/ ٢٠٨).

(٤) انظر: الاعتقاد للبيهقي (ص١٦٦)، مجموع الفتاوى (٤/ ٢٧٩).

(٥) انظر: طريق الهجرتين (٦١١-٦١٢).

كما أنه جل شأنه لا يُعذّب أحداً بذنب غيره ما لم يكن له فيه نصيب ومشاركة، وليس في أدلتهم ما يدل على المنع من امتحانهم في الآخرة.

القول الثاني: **أنهم في النار:**

«وهذا قول جماعة من المتكلمين وأهل التفسير، وأحد الوجهين لأصحاب أحمد، وحكاه القاضي نصاً عن أحمد»[١]، وقد ذكر ابن تيمية أنّ نسبة ذلك للإمام أحمد غلطٌ[٢]، ونسبه النووي للأكثرين[٣]، وغلّطه السُّبْكي -كما تقدّم- مشيراً إلى أنّ في هذه النسبة نظراً!

وممن ذهب إلى هذا القول الأزارقة[٤] من الخوارج[٥]، وهو قولٌ مرجوح؛

---

(١) طريق الهجرتين (ص ٥٧٤).

(٣) قال في درء التعارض (٨/٣٩٨) مبيناً سبب الغلط: «ولم ينقل أحد قط عن أحمد أنه قال: هم في النار، ولكن طائفة من أتباعه كالقاضي أبي يعلى وغيره لما سمعوا جوابه بأنه قال: «الله أعلم بما كانوا عاملين» ظنوا أن هذا من تمام حديث مروي عن خديجة رضي الله عنها أنها سألت النبي ﷺ عن أولادها من غيره؟ فقال: **(هم في النار)** فقالت: بلا عمل؟ فقال: **(الله أعلم بما كانوا عاملين)** فظن هؤلاء أن أحمد أجاب بحديث خديجة، وهذا غلطٌ على أحمد، فإن حديث خديجة هذا حديث موضوع كذب لا يحتج بمثله أقل من صحب أحمد، فضلا عن الإمام أحمد».

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/ ٢٠٨).

(٤) أتباع أبي نافع راشد بن الأزرق ومن مذهبهم أن قتل من خالفهم جائز؛ لأنهم مشركون، وقالوا بكفر: علي بن أبي طالب، وطلحة، والزبير، وعائشة، وعبدالله بن عبّاس رضي الله عنهم جميعاً.
انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص٦٢)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص٤٦).

(٥) انظر: الفصل (٤/ ٧٢).

لضعف أدلته وإمكان الرد عليها[١].

وقد ذكر السُّبْكي أنّ الأحاديث التي احتج بها أصحاب هذا القول ضعيفة، إلا أنه ذكر حديث النبي ﷺ: **(الموءودة والوائدة في النار إلا أن تدرك الوائدة الإسلام)**[٢] وصحّح إسناده، ثم قال: «لعله ﷺ اطلع على أن تلك الموءودة بلغت سن التكليف وكفرت، ولم يلتفت إلى قول السائل: (لم تبلغ الحنث)؛ لجهله، أو يكون التكليف في ذلك الوقت منوطاً بالتمييز، والسائل يجهله، وليس ذلك من الأمور المحتاج إليها حتى يبينها للسائل»[٣].

قال ابن الوزير[٤] في العواصم بعد نقله كلام السُّبْكي: «وهذا الجواب مثل جواب المعتزلة في تأويلهم الأطفال بمن قد بلغ، لكنه أقوى لاختصاصه بشخص معين، وقد بالغت بالبحث عن صحة هذا الحديث حتى وجدت ما يمنع القطع بصحته، فسقط الاحتجاج به»[٥].

القول الثالث: التوقف:

عزاه ابن عبد البر للأكثرين[٦]، وأشار السُّبْكي إلى تقويته، فقال بعد ذكر دليله: وهو دليل للتوقف.

---

(١) انظر: أهل الفترة ومن في حكمهم لموفق شكري (٩٣-٩٧).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) فتاوى السبكي (٢/٣٦٣).

(٤) محمد بن إبراهيم بن علي بن الوزير اليماني، صنف في الرد على الزيدية العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القسم واختصره في الروض الباسم عن سنة أبي القسم وغيره، توفي بصنعاء في المحرم سنة ٨٤٠هـ

انظر ترجمته الضوء اللامع للسخاوي (٦/٢٧٢)، البدر الطالع للشوكاني (٢/٨١).

(٥) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم (٧/٢٥٠).

(٦) انظر: الاستذكار لابن عبدالبر (٣/١١٠).

قال السمعاني[١] في تفسيره: «ذراري الكفار فالأصح أن الأمر فيهم على التوقف على ما روى عن النبي أنه سئل عن أطفال المشركين فقال الله أعلم بما كانوا عاملين»[٢].

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ثلاث احتمالات في تفسير معنى الوقف فقال: «لكن الوقف قد يُفسر بثلاثة أمور:

أحدها: أنه لا يعلم حكمهم، فلا يتكلم فيهم بشيء، وهذا قول طائفة من المنتسبين إلى السنة، وقد يقال إن كلام أحمد يدل عليه.

والثاني: أنه يجوز أن يدخل جميعهم الجنة، ويجوز أن يدخل جميعهم النار، وهذا قول طائفة من المنتسبين إلى السنة من أهل الكلام وغيرهم من أصحاب أبي الحسن الأشعري وغيرهم.

والثالث: التفصيل، كما دل عليه قول النبي ﷺ: (**الله أعلم بما كانوا عاملين**)، فمن علم الله منه أنه إذا بلغ أطاع أدخله الجنة، ومن علم منه أنه يعصي أدخله النار.

ثم من هؤلاء من يقول: يجزيهم بمجرد علمه فيهم، كما يحكى عن أبي العلاء القشيري المالكي[٣]، والأكثرون يقولون: لا يجزي على علمه بما سيكون

---

(٦) عبد الكريم بن محمد بن المنصور، السمعاني، تاج الدين، أبو سعد، محدث نسابة مفسر، ولد بمرو في شعبان سنة ٥٠٦هـ، ورحل إلى بغداد ودمشق، وعاد إلى خراسان وعبر النهر، وحدث ببلخ وهراة، من تصانيفه الكثيرة: الأنساب، تاريخ مرو، طراز الذهب في أدب الطالب، والتذكرة والتبصرة. توفي بمرو في ربيع الاول سنة٥٦٢هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء(١٠٧/٢٢)، شذرات الذهب(٤/ ٢٠٥)، معجم المؤلفين(٦/ ٤).

(٢) تفسير السمعاني (٥/ ٢٧٣).

(٣) بكر بن محمد بن العلاء أبو الفضل القشيري الفقيه المالكي، من مصنفاته: الرد على المزني والأشربة، والرد على القدرية، والرد على الشافعي، توفي سنة ٣٤٤هـ
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٣٧)، الوافي بالوفيات (١٠/ ١٣٧).

حتى يكون فيمتحنهم يوم القيامة»[١].

القول الرابع: أنهم وسائر الأطفال يمتحنون في الآخرة:

وهذا القول منقول عن غير واحد من السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم[٢]، وقد نسبه أبو الحسن الأشعري لأهل السنة، وذكر أنه يذهب إليه فقال: «وأنّ الأطفال أمرهم إلى الله، إن شاء عذبهم، وإن شاء فعل بهم ما أراد... وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب»[٣]، وأقرّه ابن القيم عليه وانتصر له فيه[٤]، وهو اختيار ابن كثير في تفسيره، حيث قال: «وهذا القول يجمع بين الأدلة كلها، وقد صرحت به الأحاديث المتقدمة المتعاضدة الشاهد بعضها لبعض»[٥].

وممن رجّح هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية[٦]، وقال: «ولهذا لما تنازع الناس في أطفال الكفار، فطائفة جزمت بأنهم كلهم في النار، وطائفة جزمت بأنهم كلهم في الجنة، كان الصواب الذي دلت عليه الأحاديث الصحيحة، وهو قول أهل السنة: أنه لا يحكم فيهم كلهم بجنة ولا نار ... وقد جاء في آثار أخرى أنهم يمتحنون يوم القيامة، وجاءت بذلك أحاديث صحيحة عن النبي ﷺ فيمن لم تبلغه الدعوة في الدنيا كالمجنون والشيخ الكبير والأصم الذي أدركه الإسلام وهو

---

(١) درء التعارض (٨/٤٣٦).

(٢) انظر: درء التعارض (٨/ ٤٣٦-٤٣٧)، مجموع الفتاوى (٤/٢٧٧-٢٧٨).

(٣) مقالات الإسلاميين (ص٣٤٩- ٣٥٠).

(٤) انظر: طريق الهجرتين (ص ٥٩٢).

(٥) تفسير القرآن العظيم (٣/٣٣).

(٦) انظر: مجموع الفتاوى (٤/٢٤٦-٢٤٧).

أصم لا يسمع ما يقال، ومن مات في الفترة، وأن هؤلاء يؤمرون يوم القيامة، فإن أطاعوا دخلوا الجنة وإلا استحقوا العذاب، وكان هذا تصديقا لعموم قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾ [سورة الإسراء: ١٥]، وبذلك استدل أبو هريرة على أن أطفال الكفار لا يعذبون حتى يمتحنوا في الآخرة»[١].

ومما استدل به أصحاب هذا القول:

[١] قول النبي ﷺ **(كُل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء؟ قيل يا رسول الله: أفرأيت من يموت من أطفال المشركين وهو صغير؟ فقال: الله أعلم بما كانوا عاملين)**[٢].

[٢] ما ورد عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ في الهالك في الفترة والمعتوه والمولود، قال: يقول الهالك في الفترة: لم يأتني كتابٌ ولا رسول، ثم تلا قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ ﴾ [طه: ١٣٤]، ويقول المعتوه: رب لم تجعل لي عقلاً أعقل به خيراً ولا شراً، قال: ويقول المولود: رب لم أدرك العمل، قال: فترفع لهم نار، فيقال: رِدُوْها، ادخُلوها، قال: فيَرِدُها أو يدخلها من كان في علم الله سعيداً لو أدرك العمل، ويمسك عنها من كان في علم الله شقياً لو أدرك العمل، فيقول الله عز وجل: **(إياي عصيتم فكيف رُسلي لو أتتكم).**

---

(١) الصفدية (٢/٢٤٤-٢٤٥)، وانظر: جامع المسائل(٣/٢٣٣)، مجموع الفتاوى(٤/٣٠٣)، درء التعارض (٨/٤٠١-٤٠٢، ٤٣٧)، طريق الهجرتين (ص٥٩٢).

(٢) تقدّم تخريجه.

وهذا الحديث أخرجه ابن الجعد في مسنده[١]، وابن جرير[٢]، واللالكائي[٣]، وابن عبد البر[٤]، وقال عنه: «هذه الأحاديث من أحاديث الشيوخ، وفيها علل، وليست من أحاديث الأئمة الفقهاء، وهو أصل عظيم والقطع فيه بمثل هذه الأحاديث ضعف في العلم والنظر، مع أنه عارضها ما هو أقوى منها»[٥].

وقد أُعِلَّ هذا الحديث من جهة المتن والسند:

فأمّا المتن:

فقد قال الحليمي: «وليس هذا الحديث ثابت، وهو مخالف لأصول المسلمين؛ لأن الآخرة ليست بدار امتحان، فإن المعرفة بالله تعالىٰ فيها تكون ضرورة، ولا محنة مع الضرورة... لأنّ سائر الطاعات تقع للمعرفة، فإذا وقع الامتحان وقع ما وراءها، وإذا سقط الامتحان بها لم يثبت فيما وراءها... وأيضاً فإنّ دلائل الشرع قد استقرت على أنّ التخليد في النار لا يكون إلا على الشرك، وامتناع الصغار في الآخرة من دخول النار المؤججة ليس بشرك»[٦].

قال السُّبْكي مُعقباً على هذا الكلام: «وهذا الذي قاله الحليمي هو الظاهر، لكنّا لا نقطع به فليس يظهر دليل عقلي ولا سمعي على استحالة ذلك»[٧].

---

(١) انظر: مسند ابن الجعد (ص٣٠٠)، رقم الحديث (٢٠٣٨).

(٢) انظر: تفسير الطبري (٢١٩/١٦).

(٣) انظر: اعتقاد أهل السنة (٦٠٣/٤) برقم: (١٠٧٦).

(٤) انظر: التمهيد، باب ذكر الأخبار التي احتج بها من أوجب امتحانهم واختبارهم في الآخرة (١٢٧/١٨).

(٥) التمهيد (١٣٠/١٨).

(٦) المنهاج في شعب الإيمان (١٥٩/١).

(٧) فتاوى السبكي (٣٦٤/٢).

وأمّا من جهة السند:

وقد أُعِلَّ الحديث بأنّ فيه عطية العوفي وهو ضعيف مدلس شيعي، ومع ضعفه فقد عنعنه، و تفرد به، وأعل أيضاً بالوقف فقد «رواه أبو نعيم الملائي عن فضيل عن عطية عن أبي سعيد موقوفا»[1].

قال أبو الحسن السُّبْكي عنه: «رواه أبو سعيد الخدري عن النبي ﷺ ومن الناس من يوقفه على أبي سعيد، وروى معناه أيضاً من حديث أنس، ومن حديث معاذ بن جبل، ومن حديث الأسود بن سريع، ومن حديث أبي هريرة، وثوبان، كلهم عن النبي ﷺ، وذكر عبد الحق في العاقبة[2] حديث الأسود بن سريع في ذلك وصححه، ورواه أحمد بن حنبل رضي الله عنه في مُسنده من حديث الأسود، ومن حديث أبي هريرة[3] عن النبي ﷺ، وأسانيدها صالحة»[4].

والحديث قوّاه ابن القيم وأجاب عن علله بقوله: «ورواه أبو نعيم عن فضيل بن مرزوق فوقفه، فهذا وإن كان فيه عطية فهو ممن يعتبر بحديثه ويستشهد به وإن لم يكن حجة، وأما الوقف فقد تقدم نظيره من حديث أبي هريرة»[5].

ولعل القول الراجح والله أعلم أنّهم يمتحنون في الآخرة، لأنهم وردت أحاديث كثيرة بذلك، وإن كان بعضها في سندها مقال، إلا أنها بمجموع طرقها يمكن أن يُقَالَ بصحتها، أوحُسنها، ويشدُّ بعضها بعضاً.

---

(١) أحكام أهل الذمة لابن القيم (٢/١١٤٣-١١٤٤).

(٢) انظر: العاقبة في ذكر الموت (ص٣١٧).

(٣) انظر: مسند الإمام أحمد (٤/٢٤)، رقم الحديث (١٦٣٤٤)، (١٦٣٤٥).

(٤) فتاوى السبكي (٢/٣٦٣).

(٥) طريق الهجرتين (ص ٥٩١).

قال ابن كثير: «إنّ أحاديث هذا الباب منها ما هو صحيح كما قد نص على ذلك كثير من أئمة العلماء، ومنها ما هو حسن، ومنها ما هو ضعيف يتقوى بالصحيح والحسن، وإذا كانت أحاديث الباب الواحد متصلة متعاضدة على هذا النمط أفادت الحجة عند الناظر فيها»[١].

وقد ضعّف السُّبْكي القول بأنّ أطفال المشركين في الأعراف، موافقاً أئمة أهل السنة والجماعة، وممن ضعف هذا القول الإمام ابن القيم، فقال: «والقائلون بهذا إن أرادوا أن هذا المنزل مستقرهم أبداً فباطل، فإنه لا دار للقرار إلا الجنة أو النار، وإن أرادوا أنهم يكونون فيه مدة ثم يصيرون إلى دار القرار فهذا ليس بممتنع»[٢].

وأما ما ذكره السُّبْكي في عدم استحبابه للكلام في هذه المسألة ؛ لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: «لا يزال أمر هذه الأمة مواتياً أو مُقارباً ما لم يتكلموا في الولدان والقدر»[٣].

فالجواب عنه بأن يقال: النهي الذي جاء في الأثر إذا كان الكلام بلا علم، أو ضرب النصوص بعضها ببعض، كما ذُمّ من تكلم بالقدر بمثل ذلك ؛ «ولهذا لّما روى يحيى بن آدم لابن المبارك هذا الأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما...، وكأنّ قائلُ هذا يطلب من الناس أن يسكتوا مطلقاً، قال له ابن المبارك: أفيسكت الإنسان على الجهل؟ وقد صدق ابن المبارك، فقال له يحيى بن آدم: أفتأمرُ بالكلام؟ فسكت ابن المبارك، لأنّ أمره بالكلام مطلقاً يتضمن الإذن بالكلام الذي وقع من الناس، وفيه من الجهل والكذب ما يُنهى عنه.

(١) تفسير ابن كثير (٣/٣٣).

(٢) طريق الهجرتين (ص٥٨٤).

(٣) سبق تخريجه.

وتحقيق الأمر أنّ الكلام بالعلم الذي بينه الله ورسوله مأمور به، وهو الذي ينبغي للإنسان طلبه، وأما الكلام بلا علم فيذم، ومن تكلم بما يخالف الكتاب والسنة فقد تكلم بلا علم، وقد يتكلم بما يظنه علماً: إما برأي رآه، وإما بنقل بَلَغه، ويكون كلاماً بلا علم، وهذا قد يُعذر صاحبه تارة وإن لم يُتبع، وقد يُذم صاحبه إذا ظلم غيره ورد الحق الذي معه بغياً»(١).

والحاصل أنّ الخلاف في هذه المسألة، ليس مما يُثرّب فيه المخالف أو يُبَدّع، وكل قول من الأقوال المتقدمة له حظٌ من النظر(٢)، وله دليلٌ يعضده(٣).

---

(١) درء التعارض (٨/٤٠٧)، وانظر: الإبانة لابن بطة الكتاب الثاني (١/٢٤٦-٢٤٧)، طريق الهجرتين (ص٥٧٤)، تفسير ابن كثير (٣/٣٥).

(٢) باستثناء القول بأنّ أطفال المشركين في النار، فهو قول ضعيف -كما تقدم-.

(٣) للاستزادة في هذه المسألة انظر: الفصل (٤/٧٣-٧٩)، التمهيد (١٨/٥٧) وما بعدها، الحجة في بيان المحجة (٢/٣٩)، قطف الثمر (ص١٣٩)، العواصم والقواصم لابن الوزير(٧/٢٤٢) وما بعدها، أطفال الكفار في الآخرة للشوكاني، أهل الفترة ومن في حكمهم (ص٨٩-١٠١).

المبْحَث الثالث

إيمان المُقلّد

يرى السُّبْكي صحة إيمان المقلد ؛ فالعامِّي لو لم يعلم غَيْرَ أنه ُلا إلهَ إلاَّ اللَّه مُحَمدٌ رَسولُ اللَّهِ كَانَ مؤمناً وليس بِعَاصٍ، فما يَجِبُ الإِيمانُ بِهِ هو مَا يَعُمُّ وجُوبهُ لِجَمِيعِ الْمُكَلَّفِينَ كَالصَّلاةِ وَنَحْوِهَا، وما سوى ذلك فيَجِبُ عَلَى مَنْ احْتَاجَه أَوْ عَلِمَه بِدلِيله[1].

ويُرجِع السُّبْكي الخلافَ في صحةِ إيمان المُقلِّد إلى الكلام حول معنى التقليد ؛ **فـ«لفظ التقليد يطلق بمعنيين :**

أحدها : قبول قول الغير بغير حجة، وربما قيل العمل بقول الغير بغير حجة، وربما قيل قبول قول من لا يعلم بخبر من أين يقول؟.

المعنى الثاني للتقليد أنه : الاعتقاد الجازم لا [لموجب][2]، وربما قيل الاعتقاد الجازم المطابق لا [لموجب].

إن عرفت معنى التقليد فهو:

بالمعنى الأول : قد يكون ظناً، وقد يكون وهماً كما يرى في تقليد إمام في فرعٍ من الفروع، مع تجويز أن يكون الحق في خلافه، ولا شك أن هذا لا يكفي في الإيمان، وإذا وجد في كلام أحد من الأئمة أنّ التقليد لا يكفي في أصول الدين فالمراد منه هذا.

---

(١) انظر: فتاوى السبكي (٢/٥٩٤).

(٢) في الفتاوى والإبهاج : «لا الموجب»، ولعل العبارة الصحيحة التي يقتضيها المعنى : هي لا لموجب، أي لا لدليل أو سندٍ اقتضى ذلك الجزم، والله أعلم.

وأمّا بالمعنى الثاني: وهو الاعتقاد الجازم المطابق لا [لموجب]، فلم يقل أحد من علماء الإسلام إنه لا يكفي في الإيمان إلا أبو هاشم[(١)] من المعتزلة، وقد انفرد بذلك عن طائفته وسائر طوائف الإسلام من أهل السنة وغيرهم وخالف الأدلة السمعية والعقلية في ذلك فمن قال بأن إيمان المقلد لا يصح وأراد هذا المعنى لم نجد له موافقاً إلا أبا هاشم، فإياك أن تحمل كلام العلماء عليه، ومن قال: إنما إيمان المقلد لا يصح وأراد المعنى الأول وهو أن يكون تابعاً في ذلك لغيره من غير اعتقاد مصمم فكلامه صحيح بإجماع أهل الإسلام»[(٢)].

ويؤكد السُّبْكي على «أنه لا بد في الإيمان من اعتقاد جازم مصمم بحيث لا يتشكك، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [الزخرف: ٨٦] ... والعلم لا يطلق إلا على الجازم ولا يطلق على الظن ولا على الشك ولا على الوهم فكذلك لا يحصل الإيمان بشيء من الظن والشك، وإنما يحصل بالجزم لكن الجزم تارة يكون عن دليل أو علم ضروري ولا إشكال في صحة الإيمان بذلك. أما عن دليل فبلا خلاف، وأما عن العلم الضروري فهو المختار فإنه قد يحصل ذلك لبعض أهل العناية، ونازع فيه بعض المتكلمين فقال: إنه لا يحصل بالضرورة، وتارة يكون الجزم من غير ضرورةٍ، ولا دليلٍ خاص، كإيمان العوام أو كثير منهم فهو إيمان صحيح عند جميع العلماء خلافا لأبي هاشم ويسمى علماً في عرف كثير من الناس وإن كان بعض المتكلمين لا يسميه علماً»[(٣)].

---

(١) هو عبد السلام الجبائي، وقد تقدّم التعريف به، انظر: (ص١١٦) من هذه الرسالة.

(٢) فتاوى السبكي (٢/٣٦٥).

(٣) فتاوى السبكي (٢/٣٦٦).

وحاصل قول السُّبْكي في هذه المسألة جواز التقليد في أصول الدين، وصحة إيمان المقلد إذا صاحب إيمانه اعتقاد جازم[١].

النقد:

التقليد في اللغة: مصدر قَلَدَ، يُقَلِّدُ، تَقلِيداً.

يقول ابن فارس: «القاف واللام والدال أصلان صحيحان، يدل أحدهما على تعليق شيء على شيء وليّه به، والآخر على حظٍ ونصيب.

فالأول: التقليد: تقليد البدنة، وذلك أن يعلق عنقها شيء ليعلم أنها هدي...

والأصل الآخر: القِلد: الحظ من الماء»[٢].

ويطلق التقليد على معان عدة، منها: التعليق، واللزوم، والتحمل[٣].

وأمّا في الاصطلاح: فقد اختلفت عبارات أهل العلم في التعبير عنه، وقد ذكر السُّبْكي أقوال العلماء ومرَادهم به، وقد بنى على ذلك خلافهم في حكم التقليد في أصول الدين.

فالمعنى الأول للتقليد قد قال به جماعة من أهل العلم، وعبّروا عنه بقولهم: التقليد: قبول قول الغير بغير حجة[٤]، وقال بعضهم: هو العمل

---

(٣) انظر: فتاوى السبكي (٢/٣٦٥-٣٦٦، ٦٠٥).

(٢) معجم مقاييس اللغة (٥/١٩).

(٣) انظر: العين (٥/١١٧)، لسان العرب (٣/٣٦٥)، القاموس المحيط (ص٣٩٨)، تاج العروس (٩/٦٩).

(٤) انظر: البرهان في أصول الفقه للجويني (٢/٨٨٨)، المستصفى لأبي حامد الغزالي (٢/٣٨٧)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل لابن بدران (ص١٩٣).

بقول الغير بغير حجة[١]، وقيل هو: قبول قول من لا يعلم بخبر من أين يقول؟[٢].

وأمّا المعنى الثاني الذي ذكره السُّبْكي وهو الاعتقاد الجازم لا [الموجب]، وربما قيل الاعتقاد الجازم المطابق لا [الموجب][٣]، ولم أجد أحداً من أهل العلم قال به قبل السُّبْكي، وقد نقله السويدي[٤] في كتابه : العقد الثمين في بيان مسائل الدين[٥].

ويمكن القول بأنّ أبا الحسن السُّبْكي حرر محلّ النزاع في مسألة التقليد في أصول الدين، وجمع بين الأقوال التي قد يُوهم ظاهرها التعارض ؛ فالمانعون للتقليد مُستندهم في ذلك المنع هو تعريف التقليد: بأنه قبول قول الغير بغير حجة!.

يقول ابن الزاغوني[٦]، -وهو من المانعين للتقليد في أصول الدين- :

---

(١) انظر: الإحكام للآمدي (٤/٢٢٧)، إرشاد الفحول للشوكاني (١/٤٤٢).

(٢) انظر: البرهان (٢/٨٨٨).

(٣) انظر: الإبهاج شرح المنهاج (١/٣٠)، فتاوى السبكي (٢/٣٦٥).

(٤) علي بن محمد سعيد بن عبد الله السويدي البغدادي ، أبو المعالي، من علماء الحديث في العراق، مولده ببغداد ووفاته في دمشق سنة ١٢٣٧هـ .
من كتبه : العقد الثمين في بيان مسائل الدين، وشرح التعرف في الأصلين والتصوف، و رد على الامامية، و غيرها.

(٥) انظر: العقد الثمين للسويدي، تحقيق: صالح العيدان (ص ١٦١).

(٦) علي بن عبيد الله بن نصر بن السري، الزاغوني الحنبلي، أبو الحسن، فقيه أصولي، توفي في ١٧ محرم سنة ٥٢٧هـ.
من تصانيفه: غرر البيان في أصول الفقه، التلخيص في الفرائض، الإيضاح في أصول الدين.
انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/٦٠٥)، الأعلام (٤/٣١٠)، معجم المؤلفين (٤/٤٩).

«فأمّا الدلالة على إبطال القول بالتقليد فنقول لا شك ولا خفا أنّ من قلّد في أمرٍ فحقيقة التقليد فيه أنه قَبِل قول غيره من غير حجة، وهذا يبين أنه ليس على ثقة من نفسه فيما قلد فيه من جهة أنه يجوز أن يكون الأمر كذلك أو على خلافه»[١].

وقد أشار المعلمي[٢] إلى نحو ما أشار إليه السُّبْكي في حقيقة النزاع في التقليد، فقال: «والقائلون بأنه لا يكفي التقليد؛ إنما يعنون التقليد بمعناه الحقيقي؛ وهو: العمل بقول من ليس قوله إحدى الحجج بلا حجة، والقائلون بأنه يكفي التقليد؛ إنما عنوا به التقليد بمعناه المخترع؛ وهو: الاقتصار على النظر على طريقة السلف، بدون نظر في علم الكلام، وعلى هذا لا يكون هناك خلاف حقيقي في أن التقليد بمعناه الحقيقي لا يكفي في أصول الدين»[٣].

وبهذا يتضح ما بيّنه السُّبْكي في أنّ المانعين لجواز التقليد[٤] إنّما منعوه بالنظر إلى تعريف التقليد بأنه قبول قول الغير بغير حجة.

---

(١) الإيضاح في أصول الدين (ص ١٧٢)، وانظر: مختصر الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية لعلوي السقاف (ص٩١).

(٢) عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي، فقيه من العلماء، نسبته إلى بني المعلم من بلاد عتمة، باليمن، توفي سنة ١٣٨٦هـ، له تصانيف منها: طليعة التنكيل، وهو مقدمة كتابه التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل والأنوار الكاشفة، ورسائل في تحقيق بعض المسائل، ما زالت مخطوطة.

انظر: الأعلام (٣ /٣٤٢)، معجم المؤلفين المعاصرين (١ /٣٣٨-٣٣٩).

(٣) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله وتحقيق معنى التوحيد والشرك بالله للمعلمي(ص٧٥).

(٤) انظر: مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٤/ ٥١٤)، التوضيح عن توحيد الخلاق المنسوب لسليمان بن عبد الله ابن محمد بن عبد الوهاب (ص ٥٣).

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أنّ التقليد بهذا المعنى مذموم، فقال: «التقليد المذموم هو قبول قول الغير بغير حجة كالذين ذكر الله عنهم أنهم﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ﴾ [البقرة: ١٧٠] وقال تعالى: ﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠].

وقال تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴿٦٩﴾ فَهُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ يُهْرَعُونَ ﴾ [الصافات: ٦٩-٧٠]، ونظائر هذا في القرآن كثير»[1].

وأمّا على القول بأنّ التقليد هو الاعتقاد الجازم لا [الموجب]، فبذلك يزول سبب المنع وهو الشك والظن، والحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً، إذ أنّ أصول الإسلام ومبانيه العظام، لا بد لها من الاعتقاد الجازم القطعي، ولاشك أنّ من حصل له الاستدلال والنظر فهذا أكمل وأولى، لقوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سورة الزمر: ٩]، لكن من لم يقدر على تحصيل العلم، فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «أما المسائل الأصولية فكثير من المتكلمة، والفقهاء من أصحابنا، وغيرهم من يوجب النظر والاستدلال على كل أحد حتى العامة والنساء...، وأما جمهور الأمة فعلى خلاف ذلك، فإنّ ما وجب علمه إنما يجب على من يقدر على تحصيل العلم، وكثير من الناس عاجز عن العلم بهذه الدقائق فكيف يكلّف العلم بها؟، وأيضاً فالعلم قد يحصل بلا نظر خاص، بل بطرق أُخر: من اضطرار وكشف، وتقليد من يعلم أنه مصيب وغير ذلك»[2].

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٤/ ١٩٨)، وانظر: التسعينية (١/ ١٩٦).

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٠/ ٢٠٢)، وانظر: (٣/ ٣١٢)، درء التعارض (٧/ ٤٢٦).

وقال العلاّمة السفاريني[١] في تقرير مذهب أهل السنه في هذه المسألة: «والحق الذي لا محيد عنه، ولا انفكاك لأحد منه، صحة إيمان المقلد تقليداً جازماً صحيحاً وأنّ النظر والاستدلال ليسا بواجبين، وأنّ التقليد الصحيح محصل للعلم والمعرفة»[٢].

وقد رجح العلاّمة ابن عثيمين[٣] صحة التقليد في المسائل التي يُطلَب فيها الجزم، وأشار إلى أنّ القول بمنع التقليد في ذلك ضعيف[٤].

---

(٢) محمد بن أحمد بن سالم السفاريني، شمس الدين، محدث فقيه أصولي، مشارك في بعض العلوم، ولد بسفارين من قرى نابلس، ونشأ بها، ثم رحل إلى دمشق، وتوفي بمدينة نابلس في شوال سنة ١١٨٨هـ.

من تصانيفه الكثيرة: البحور الزاخرة في علوم الآخرة، لوامع الأنوار الالهية لشرح منظومة الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية، معارج الأنوار في سيرة النبي المختار، وله شعر.

انظر: الأعلام (١٤/٦)، معجم المؤلفين (٢٦٢/٨).

(٣) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية (٢٦٩/١).

(٤) هو محمد بن صالح العُثيمين، فقيه عالم معاصر، برع في فنون شتى، وكانت نشأته وحياته في مدينة عُنيزة بالمملكة العربية السعودية، وكان عضواً بهيئة كبار العلماء بالإضافة إلى قيامه بالتدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والجامع الكبير في عنيزة، توفي ودفن بمكة سنة ١٤٢١هـ.

له مصنفات نافعة منها: القول المفيد على كتاب التوحيد، شرح لُمعة الاعتقاد، شرح العقيدة السفارينية، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحُسنى، الشرح الممتع على زاد المستقنع، وغيرها.

انظر: معجم المؤلفين المعاصرين محمد خير رمضان (٦١٨/٢-٦٢١).

(٥) انظر: شرح العقيدة السفارينية لابن عثيمين (ص٣٠٨-٣٠٩).

واستدلّ على ذلك، بما يلي:

[١] أن الله أحال على سؤال أهل العلم في مسألة من مسائل الدين التي يجب فيها الجزم، فقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ [سورة النحل: ٤٣]، وسؤالهم للأخذ بقولهم، ومعلوم أن الإيمان بأن الرسل عليهم السلام رجال من العقيدة ومع ذلك أحالنا الله فيه إلى أهل العلم.

[٢] وقال تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ ۚ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [يونس: ٩٤]، ويسألهم ليرجع إليهم، وإذا كان الخطاب هذا للرسول ﷺ ولم يشك، فعامة الناس إذا شكوا في شيء من أمور الدين فإنهم يرجعون إلى الذين يقرؤون الكتاب (أهل العلم) ليأخذوا بما يقولون، وهذا عام يشمل مسائل العقيدة.

[٣] أننا لو ألزمنا العامي بمنع التقليد والتزام الأخذ بالاجتهاد لألزمناه بما لا يطيق، وقد قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقال تعالى: ﴿نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [المؤمنون: ٦٢]، **فالصواب والله أعلم**: أن ما يُطلب فيه الجزم يُكتفي فيه بالجزم، سواءٌ عن طريق الدليل أو عن طريق التقليد[١].

ولكن ينبغي أن يُعلم بأنّ المسائل التي يجب القطع واعتقادها اعتقاداً جازماً هي أصول الإسلام ومبانيه العظام، كأصول الإيمان، وأركان الإسلام، وما عُلم من دين الله تعالى بالضرورة، «فما أوجب الله فيه العلم واليقين وجب فيه

---

(١) انظر: شرح العقيدة السفارينية لابن عثيمين (ص٣١٢).

ما أوجبه الله من ذلك كقوله: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٨]، وقوله: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ﴾ [سورة محمد: ١٩]، وكذلك يجب الإيمان بما أوجب الله الإيمان به، وقد تقرر في الشريعة أن الوجوب معلق باستطاعة العبد قال تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [سورة التغابن: ١٦]، وقال ﷺ: **(إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم)** أخرجاه في الصحيحين[١]، فإذا كان كثيرٌ مما تنازعت فيه الأمة -من هذه المسائل الدقيقة- قد يكون عند كثير من الناس مشتبهاً لا يقدر فيه على دليل يفيده اليقين، لا شرعي ولا غيره لم يجب على مثل هذا في ذلك ما لا يقدر عليه وليس عليه أن يترك ما يقدر عليه من اعتقاد قوي غالب على ظنه لعجزه عن تمام اليقين؛ بل ذلك هو الذي يقدر عليه. لا سيما إذا كان مطابقاً للحق؛ فالاعتقاد المطابق للحق ينفع صاحبه ويثاب عليه ويسقط به الفرض إذا لم يقدر على أكثر منه»[٢].

وما يُدخله طوائف المتكلمين والمتفلسفة في أصول الدين كنفي الصفات والقدر، ومعرفة الله -عز وجل- والاستدلال على حدوث العالم بحدوث الأعرض ونحو ذلك مما أُدخل في أصول الدين! فلا شك أن ذلك من المحدثات في الدين[٣].

وللسمعاني كلامٌ نفيسٌ في بيان زلل المتكلمين المانعين للتقليد والموجبين للمعرفة والنظر على طريقتهم!

---

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في صحيحه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ وقول الله تعالى واجعلنا للمتقين إماماً، برقم (٦٨٥٨)، ومسلم، كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر برقم (١٣٣٧).

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٣/٣١٣-٣١٤).

(٣) انظر: المصدر السابق (٣/٢٩٥-٣٠٣).

يقول في ذلك: «وأمّا إيجاب معرفة الأصول على ما يقوله المتكلمون بعيدٌ جداً عن الصواب، ومتى أوجبنا ذلك، فمتى يوجد في العوام من يعرف ذلك؟ وتصدر عقيدته عنه؛ بل أكثر العوام لو عرضت عليهم تلك الدلائل لم يفهموها أصلاً فضلاً عن أن يصيروا أصحاب دلائل، ويقفوا على العقائد بالطرق البرهانية.

وإنّما غاية العامي هو أن يتلقى ما يريد أن يعتقده ويلقى به ربه من العلماء، ويتبعهم في ذلك ويُقلّدهم ثم يسلم عليها بقلب سليم طاهر عن الأدغال والأهواء ثم يعضُّ عليها بالنواجذ، فلا يحول ولا يزول ولو قُطِّع إرباً، فهنيئاً لهم السلامة والبعد عن الشبهات الداخلة على أهل الكلام والورطات التي تورطوا فيها حتى أدّت بهم إلى المهاوي والمهالك، ودخلت عليها الشبهات العظيمة وصاروا في الآخرة متحيرين...

وعلى أنّا لا ننكر من الدلائل العقلية بقدر ما يَنال المسلم به برد اليقين، ويزداد به ثقة فيما يعتقده وطمأنينة، وإنما ننكر إيجاب التوصل إلى العقائد في الأصول بالطريق الذي اعتقدوه وساموا جميع المسلمين سلوك طريقة؛ وزعموا أنه من لم يفعل ذلك فلم يعرف الله تعالى، ثم أدى بهم ذلك إلى تكفير العوام أجمع!...

ولعله لا يوجد في البلدة الواحدة التي تجمع المائة الألف والمائتين الألف ممن يقوموا بالشرائط التي يعتبرونها إلا الفذ الشارد والشاذ النادر، ولعله لا يبلغ عقد العشرة، فمتى يجد المسلم من قلبه أن يحكم بكفر هؤلاء الناس أجمع ويعتقد أنه لا عقيدة لهم في أصول الدين أصلاً، وأنهم أمثال البهائم والدواب المسخرة!»[1].

---

(1) قواطع الأدلة في الأصول للسمعاني (٢/ ٣٤٦-٣٤٧)

وما بيّنه أبو الحسن السُّبْكي في أنّ العاميَّ يكفيه أن يعلم أنه لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله حقٌ، وهو الذي عليه سلف الأمة.

يقول ابن حزم: «قال سائر أهل الإسلام كلُ من اعتقد بقلبه اعتقاداً لا يشك فيه وقال بلسانه لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإن كل ما جاء به حق وبرئ من كل دين سوى دين محمد ﷺ فإنه مسلم مؤمن ليس عليه غير ذلك... ونحن لا ننكر الاستدلال بل هو فعل حسن مندوب إليه محضوض عليه كل من أطاقه لأنه تزود من الخير وهو فرض على كل من لم تسكن نفسه إلى التصديق نعوذ بالله عز وجل من البلاء، وإنما ننكر كونه فرضا على كل أحد لا يصح إسلام أحد دونه، هذا هو الباطل المحض»[(١)].

وقد خالف السُّبْكي جمهور المتكلمين القائلين بمنع التقليد في أصول الدين[(٢)]، ولعلّ سبب ذلك علمه بما قد زلّ به القوم، وما يلزم على قولهم من لوازم فاسدة كالقول: بوجوب النظر، وعصيان تاركه! بل وكفره عند بعضهم!

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٣٥/٤).

(٢) جمهور المتكلمين يقولون بمنع التقليد في العقائد كما حكاه السمعاني عنهم، ورجحه الرازي، والآمدي، وابن الحاجب، انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبدالجبار (٦٠-٦٣)، الرسائل السعدية لابن الطهر الحلي (ص٤)، اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية لجمال الدين الحلي (ص٨٣) قواطع الأدلة في الأصول للسمعاني (٣٤٦/٢)، التمهيد في أصول الفقه للكلوذاني (٣٩٦/٤)، المحصول للرازي (١٢٥/٦)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢٢٣/٤)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٦٥٦/٣)، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (٥٨٣/٤)، الإبهاج شرح المنهاج (٢٧٣/٣-٢٧٤)، كلاهما لابن السبكي، إرشاد الفحول للشوكاني (ص٣٩٢)، مختصر الفوائد المكية للسقاف (ص٩١).

يقول الغزالي: «من أشد الناس غلواً وإسرافاً طائفةٌ من المتكلمين كفروا عوام المسلمين وزعموا أنّ من لا يعرف الكلام معرفتنا، ولم يعرف العقائد الشرعية بأدلتنا التي حررناها فهو كافر، فهؤلاء ضيقوا رحمة الله الواسعة على عباده أولاً، وجعلوا الجنة وقفاً على شرذمة يسيرة من المتكلمين!»[(١)].

وبهذا يتبين أنّ ما ذهب إليه السُّبْكي من القول بجواز التقليد في أصول الدين وصحة إيمان المقلد موافقٌ لما عليه أهل السنة والجماعة؛ إذ أنّ جمهور أهل السنة يقولون: بجواز التقليد في أصول الدين لمن عجز عن النظر والاستدلال، وصحة إيمانه إذا كان عن جزم ويقين، دون من قدر على النظر والاستدلال أو عرضت له شبهة تستوجبهما فإنه لا يجوز له ذلك ويكون آثماً بتقليده[(٢)].

---

(١) فيصل التفرقة ضمن مجموعة رسائل الغزالي (٣/١٤٠).

(٢) انظر: الفصل لابن حزم (٤/٣٥)، الفتاوى لابن تيميه (٢٠/٢٠٢)، فتح الباري (١٣/٣٦٦)، لوامع الأنوار البهية للسفاريني (١/٢٦٩) إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول (ص٣٩٣)، رفع الاشتباه عن معنى العبادة للمعلمي (ص ٧٥) حاشية الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية لعبدالرحمن بن قاسم (ص٤٨)، شرح العقيدة السفارينية لابن عثيمين (ص ٣١٢)، وللاستزادة: التقليد في باب العقائد وأحكامه للدكتور/ ناصر الجديع.

الفصل الثاني

آراؤه في توحيد الألوهية

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث:

المبْحَث الأول: معنى العبادة وبيان أنواعها.

المبْحَث الثاني: مسائل التبرك، والتوسل، والاستغاثة.

المبْحَث الثالث: شدُّ الرحال لزيارة قبر النبي ﷺ.



تمهيد

تعريف توحيد الألوهية

الألوهية: مصدر أله يأله ألوهةً وألوهية[1].

يقول ابن فارس: «الألف واللام والهاء أصل واحد، وهو التعبد فالإله الله تعالى، وسمي بذلك لأنه معبود، ويقال تأله الرجل إذا تعبد اشتقاقاً»[2].

وقد أُخْتُلف في لفظ (الإله) هل هو مُشتق أم مرتجل[3] على قولين، واختلف القائلون باشتقاقه في أصل مادته[4].

---

(1) انظر: معجم مقاييس اللغة (١/١٢٧)، مختار الصحاح للرازي (ص٢٢)، لسان العرب (١٣/٤٦٧)، تاج العروس (٩/٣٧٤)، القاموس المحيط (ص١٦٠٣).

(2) معجم مقاييس اللغة (١/١٢٧).

(3) المرتجل: وهو ما استعمل من أول الأمر علماً كأدد لرجل وسعاد لامرأة، ولم يعرف له استعمال في غير العَلمية، ولا معنى له في الأجناس، ومن قولهم: ارتجل الخطبة، أي اخترعها من غير تهيؤ لها من قبل، ووقوعه في الأعلام قليل، وأما المنقول فيقع غالباً وهو ما استعمل قبل العَلمية لغيرها ونقله إما من اسم إما لحدث كزيد وفضل أو لعين كأسد وثور وإما من وصف إما لفاعل كحارث وحسن أو لمفعول كمنصور وإما من فعل إما ماض كشمر أو مضارع كيزيد وإما من جملة إما فعلية، أو اسمية كزيد منطلق.
انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/١٢٤)، شرح الرضى لكافية ابن الحاجب (ق٢/ج١/٥٢٤-٢٢٥).

(4) انظر: لسان العرب (١٣/٤٦٩)، الجامع لأحكام القرآن (١/١٠٢)، بدائع الفوائد (١/٢٥)، تفسير ابن كثير (١/٢٠)، القاموس المحيط (ص١٦٠٣)، فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد للشيخ عبد الرحمن بن حسن (١/٧١-٧٢).

يقول السُّبْكي: «والله عَلَمٌ على المعبود مُرْتَجل، وقيل: مشتق ومادته من أله بمعنى فَزِع، أو عبد، أو تحير، أو سكن، وقيل: من لاه يليه إذا ارتفع، وقيل: من لاه يلوه إذا احتجب، وقيل: من وله أي طرب وهو ضعيف؛ فعلى الأول أصله أله حذفت الهمزة اعتباطاً، أو حذفت للنقل مع الإدغام، وأل فيه زائدة لازمة وشذ حذفها في قولهم: "لاه أبوك" وقيل: إنّ (أل) من نفس الكلمة، ورُدَّ بامتناع تنوينه لأنه حينئذ يكون وزنه فعالاً. وتفخيم لامه سنة إذا لم يقع ما قبله مكسوراً، وقيل أنه اسم أعجمي معرب أنه صفة»[(١)].

وبما سبق يتضح أن أبا الحسن السُّبْكي يرى بأن لفظ الجلالة -ﷲ- علمٌ على المعبود مُرْتَجل، خلافاً لمذهب كثير من العلماء القائلين بالاشتقاق[(٢)]، وإن اختلفوا في أصل الاشتقاق -كما نقله السُّبْكي عنه-.

والسُّبْكي يوافق جماعةً من العلماء القائلين بأنّ لفظ الجلالة ليس بمشتقٍ ألبته[(٣)]، وإنما قالوا بذلك: «لأنّ الاشتقاق يستلزم مادةً يُشتَق منها، واسمه تعالى قديم، والقديم لا مادة له؛ فيستحيل الاشتقاق، ولا ريب أنّه إن أريد بالاشتقاق هذا المعنى وأنه مستمد من أصل آخر فهو باطل، ولكن الذين

---

(١) فتاوى السبكي (١/ ٧).

(٢) انظر: لسان العرب (١٣/ ٤٦٩)، الجامع لأحكام القرآن (١/ ١٠٢)، بدائع الفوائد (١/ ٢٥)، تفسير ابن كثير (١/ ٢٠)، فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد للشيخ عبد الرحمن ابن حسن (١/ ٧١-٧٢).

(٣) نقله القرطبي عن جماعة من العلماء منهم الشافعي والخطابي وإمام الحرمين والغزالي وغيرهم.

انظر: تفسير القرطبي (١/ ١٠٣).

قالوا بالاشتقاق لم يريدوا هذا المعنى ولا ألمَّ بقلوبهم، وإنما أرادوا أنه دال على صفةٍ له تعالى، وهي الإلهية كسائر أسمائه الحسنى: كالعليم، والقدير، والغفور، والرحيم، والسميع، والبصير، فإنّ هذه الأسماء مشتقةٌ من مصادرها بلا ريب، وهي قديمة، والقديم لا مادة له فما كان جوابكم عن هذه الأسماء فهو جواب القائلين باشتقاق اسم الله، ثمّ الجواب عن الجميع أننا لا نعني بالاشتقاق إلا أنها ملاقية لمصادرها في اللفظ والمعنى، لا أنها متولدة منها تَولد الفرع من أصله... فالاشتقاق هنا ليس هو اشتقاق مادي وإنّما هو اشتقاق تلازم، سُمي المتضمن بالكسر مشتقاً، والمتضمن بالفتح مشتقاً منه، ولا محذور في اشتقاق أسماء الله تعالى بهذا المعنى»[1].

فالله ﷻ هو المتفرد بالعبادة وهو سبحانه وتعالى ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين[2].

وإذا تقرر ذلك فإن توحيد الألوهية هو إفراد الله ﷻ بجميع أنواع العبادة وإخلاص الدين لله وحده، فلا يجوز صرف أي نوع من أنواع العبادات إلا له تبارك وتعالى[3].

وتوحيد العبادة من أجله خلق الله الجن والإنس، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦]، ومن أجله أرسل الله الرسل

---

(١) بدائع الفوائد لابن القيم (٢٢-٢٣).

(٢) انظر: تفسير الطبري(١/ ١٢١)، مجموع الفتاوى لابن تيميه(١٠/ ٢٤٩)(١٣/ ٢٠١-٢٠٢).

(٣) انظر: منهاج السنة (٣ /٢٨٩-٢٩٠)، مدارج السالكين (٣/ ٥١٠)، تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد للصنعاني (ص٥٠)، فتح المجيد شرح كتاب التوحيد لعبد الرحمن بن حسن (١/ ١٢٣)، معارج القبول للحكمي (٢/ ٤٥٩)، القول المفيد على كتاب التوحيد لابن عثيمين (ص٩-١٠).

وأنزل الكتب، كما قال سبحانه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [سورة الأنبياء: ٢٥]، وهو أول دعوة الرسل وآخرها، كما قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [سورة الأنبياء: ٢٨].

المبْحَث الأول

معنى العبادة، وبيان أنواعها

وفيه مطالب:

المطلب الأول

معنى العبادة

يرى السُّبْكي بأنّ العبادة هي «أقصى غاية الخضوع والتّذلل، ومعناه بالتشديد عين معناه بالتخفيف ﴿عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[سورة الشعراء: ٢٢] ذلّلتهم، وعَبَدُت الله ذللت له، وفُسِّرت أيضا بالتوحيد، أو الطاعة، أو الدعاء»[١].

النقد:

ما ذكره السُّبْكي في معنى العبادة اللغوي حق، وقد وافق ما قرره اللغويون في ذلك، قال الزجاج[٢]: «ومعنى العبادة في اللغة الطاعة مع الخضوع، ومنه طريق معبّد إذا كان مذللاً بكثرة الوطء»[٣]، وقال الجوهري: «وأصل العبودية: الخضوع والذّل، والتعبيد: التذليل يُقال طريق مُعَبَّدٌ و التَّعبيدُ أيضا الاسْتِعْبادُ

---

(١) فتاوى السبكي (١/ ١٠).

(٢) هو إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل الزجاج، أبو إسحاق، نحوي لغوي مفسر، كان يعمل في صناعة الزجاج، له من الكتب: معاني القرآن، الاشتقاق، العروض، مختصر النحو. توفي سنة ٣١١هـ

انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٦٠)، الأعلام (١/ ٤٠)، معجم المؤلفين (١/ ٣٣).

(٣) لسان العرب (١٩/ ٢٧٣).

وهو اتخاذ الشخص عبداً... والعبادة الطاعة و التَّعَبُّدُ التنسُّك»[١]، وقال ابن فارس: «ومن هذا الباب: الطريق المُعبّد وهو المسلوك المذّلل»[٢].

ويصحُّ تفسير العبادة بشيء مما تشتمل عليه من أنواعها، كالدعاء أو التوحيد، أو نحو ذلك.

قال الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب[٣]: «العبادة هي التوحيد»[٤]، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [سورة الذاريات: ٥٦]، وعن النعمان بن بشير رضي الله عنه أنّ النبي ﷺ قال: (**الدعاء هو العبادة**)، ثمّ قرأ هذه الآية: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠][٥].

وأمّا تعريف العبادة شرعاً: فاختلفت عبارات العلماء في ذلك، فقد عرّفها طائفة بقولهم: هي «فعل المكلف على خلاف هوى نفسه تعظيماً لربه، وقيل

---

(١) مختار الصحاح (٤٠٨).

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤/٢٠٦).

(٣) هو محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي، الإمام المُجدّد، نشر دعوة التوحيد ومذهب السلف الصالح في الجزيرة العربية، وامتدت أثر دعوته للعالم بأسره، ولد ونشأ بالعيينة بنجد، واشتغل بطلب العلم من صغره.
له مصنفات عدة منها: كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد، كشف الشبهات، المسائل التي خالف فيها رسول الله ق أهل الجاهلية، وغيرها، توفي بالدرعية سنة ١٢٠٦هـ.
انظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم للشيخ عبدالرحمن بن عبداللطيف بن عبدالله آل الشيخ (١/١٦)، الأعلام (٦/٢٥٧).

(٤) فتح المجيد (١/١٠٩).

(٥) أخرجه أبوداود في سننه كتاب الصلاة باب الدعاء برقم: (١٤٧٩)، وابن ماجه في كتاب الدعاء، باب فضل الدعاء، برقم: (٣٨٢٨)، والطيالسي في المسند برقم: (٨٣٨)، والحاكم في مستدركه برقم: (١٨٠٢) وقال: «حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه برقم: (٣٠٨٦).

تعظيم الله وامتثال أوامره وقيل هي الأفعال الواقعة على نهاية ما يمكن من التذلل والخضوع»[١].

وعرّفها شيخ الإسلام ابن تيمية بأنها «اسمٌ جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة»[٢].

وبين بأنها غاية الذل مع غاية الحب لله تعالى[٣].

ويعرِّف العبادةَ ابن القيم بقوله: «العبادة تجمع أصلين غاية الحب بغاية الذل والخضوع»[٤].

وهذه التعريفات التي عُرِّفت بها العبادة مُتفقة، وذلك أنها تطلق، ويُراد بها أمران:

التَعَبُّد: فهي بمعنى التذلل لله ﷻ، بفعل أوامره واجتناب نواهيه محبة وتعظيماً، وبهذا عرِّفت بأنها غاية الحب مع غاية الذل.

المُتَعبَّد به: ولذلك عرِّفت بأنها اسمٌ جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه[٥].

ثمّ إنّ هذين المعنيين متلازمان؛ فلا يصحُّ وصف فعلٍ أو قولٍ بأنه عبادة، إلا إذا كان مما أُمِر به شرعاً، وصاحبَ أداءَه غاية الحب والذّل لله تعالى.

ومن خلال ما سبق يتبين بأن تعريف العبادة في اللغة والشرع متقارب ومتلازم؛ فالمعنى اللغوي للعبادة الذي ذكره أبو الحسن السُّبْكي لم يتغير في

---

(١) التعاريف للمناوي (١/٤٩٨).

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٠/١٤٩).

(٣) المصدر السابق (١٠/١٥٣)، منهاج السنة النبوية (٣/٢٩٠).

(٤) مدارج السالكين (١/٧٤).

(٥) انظر: القول المفيد لابن عثيمين (١/١٠).

الاستعمال الشرعي إلا أنّ الشرع زاد فيه معنى آخر وهو (الحب)، فإنّ «عبادة الله تتضمن كمال محبة الله، وكمال الذّل لله، فأصل الدين وقاعدته يتضمن أن يكون الله هو المعبود الذي تحبه القلوب وتخشاه ولا يكون لها إله سواه والإله ما تألهه القلوب بالمحبة والتعظيم والرجاء والخوف والإجلال والإعظام ونحو ذلك»(١).

المطلب الثاني

شروط العبادة وأنواعها

ذكر السُّبْكي أنّ عبادة الله ﷻ لابد لها من الإخلاص والمتابعة، كما قال: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعۡبُدُ مُخۡلِصٗا لَّهُۥ دِينِي﴾ [سورة الزمر: ١٤] فقد «أمر بالإخبار بأنه يختص الله وحده دون غيره بعبادته مخلصاً له دينه»(٢)؛ فالعمل «لا يُقبل حتى ينضم إليه الإخلاص، فإذا كان صالحاً مُخْلَصاً فيه كان مرضياً مقبولاً، قال الفضيل(٣): إنّ العمل لا يكون صالحاً إلا إذا كان صواباً خالصاً، والصواب أن يكون على السنة والخالص أن يكون لله»(٤).

وقال أيضاً: «وتجب طاعته ﷺ في جميع ما جاء به، وإتباعه وامتثال سنته، والاقتداء بهدْيه، والانقياد لحكمه، والتسليم ظاهراً وباطناً حتى لا

---

(١) فتاوى ابن تيمية (١١/٥٢٣-٥٢٤).

(٢) فتاوى السبكي (١/١٢).

(٣) هو الفضيل بن عياض بن مسعود التميمي اليربوعي، أبو علي، شيخ الحرم المكي، من أكابر العباد والمحدثين ولد في سمرقند، وسكن مكة وتوفي بها سنة ١٨٧هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٢١)، شذرات الذهب (١/٣١٧).

(٤) فتاوى السبكي (١/٧٦).

يكون في القلب حرجٌ من قضائه، وترك مخالفته في قولٍ أو فعل، ومحبته ولزوم سنته، لا يتجاوزها إلى بدعة، وأن يكون أحب إلينا من أنفسنا»[١].

وقد بيّن السُّبْكي أصول العبادة التي لابد أن ترتكز عليها، وهي المحبة، والخوف، والرجاء.

وعلّق أبو الحسن السُّبْكي على قول بعض السلف: «من عَبَد الله تعالى بالحب وحده فهو زنديق، ومن عبده بالخوف وحده فهو حروري، ومن عبده بالرجاء وحده فهو مرجئ، ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن»[٢].

فقال: «المؤمن لا بد له من الخوف والرجاء فالخوف يقبضه والرجاء يبسطه»[٣] وقال: «والخوف واجب قال الله تعالى: ﴿وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، وقال تعالى: ﴿نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨] والرجاء واجب؛ لأنه ضد اليأس، واليأس حرام قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧] وقال تعالى: ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]، ولأن في الرجاء التصديق بوعد الله فقد تظاهرت آيات الوعد على الأعمال الصالحة كما تظاهرت آيات الوعيد على الأعمال السيئة»[٤].

---

(١) السيف المسلول (ص٥٢١).

(٢) ذكره الغزالي في إحياء علوم الدين عن مكحول الدمشقي (٤/١٦٦)، ولم أقف له -بعد البحث- على إسناد، وانظر: فتاوى ابن تيمية (١٥/٢١)، بدائع الفوائد (٣/٥٢٢)، التخويف من النار لابن رجب (١٧).

(٣) فتاوى السبكي (٢/٥٥٥).

(٤) المصدر السابق (٢/٥٥٦).

وقد أشار السُّبْكي إلى خلاف أهل العلم في مسألة تغليب أحدهما على الآخر، فقال: «واختلف أهل العلم هل الأولى استواء الخوف والرجاء أو رجحان أحدهما؟

فقالت طائفة: الأَولى استواؤهما.

وقالت طائفة: الأَولى في زمن الصحة غلبة الخوف ليحجزه عن المعاصي، وفي حالة المرض غلبة الرجاء حذراً من القنوط وليموت وهو حسن الظن بالله، وبالجملة فلا بد له من الخوف والرجاء وهما جناحان كجناحي الطائر فكما أنّ الطائر لا يطير إلا بجناحيه كذلك المؤمن لا يستقيم أمره إلا بالخوف والرجاء...، والقائل بفضل رجحان أحدهما لا يعني به غلبته بحيث ينغمر جانب الرجاء [أو الخوف][1] بالكلية بل لا بد عند الجميع من ملاحظتهما واعتبارهما، وحضورهما في القلب في كل حال وهما حالان من أحوال القلب ناشئان عن معرفة اسمين من أسمائه وصفتين من صفاته تعالى فالخوف ينشأ من صفة القهر وما في معناه والرجاء ينشأ من صفة الرحمة وما في معناها»[2].

وأمّا المحبة فقد بيّن السُّبْكي المراد بقولهم: «من عبد الله بالمحبة فهو زنديق بأنّ معناه من لم يعبده خوفاً منه ولا رجاءً ولا لصفةٍ أخرى غيرَ المحبة، ولا شك أنه متى فُرِض بهذه المثابة انتفى اعتقاد الوجوب وصار كمن يعمل لمن يحبه عملاً لأجل محبته له، لا لاستحقاقه عليه ذلك العمل، ومن

---

(١) ساقطة من الأصل، والمعنى يتمُّ بها.

(٢) فتاوى السبكي (٢/٥٥٥-٥٥٦).

اعتقد هذا في حق الله تعالى فهو كافر، وإظهاره للإيمان بلسانه وبطاعاته الظاهرة فقط مثل إظهار الزنديق الإسلام بالشهادتين وإسراره الكفر فلهذا شبهه بالزنديق من جهة أن اعتقاده كفر وعمله عمل الإسلام... وأما هذا الشخص الذي جرد وصف المحبة وعبد الله بها وحدها، فقد ربا بجهله على هذا، واعتقد أن له منزلة عند الله رفعته عن حضيض العبودية وضآلتها وحقارة نفسه الخسيسة وذلتها إلى أوج المحبة كأنه آمن على نفسه وآخذ عهداً من ربه أنه من المقربين، فضلاً عن أصحاب اليمين؛ كلا بل هو في أسفل السافلين فالواجب على العبد سلوك الأدب مع الله، وتضاؤله بين يديه واحتقاره نفسه، واستصغاره إياها، والخوف من عذاب الله وعدم الأمن من مكر الله ورجاء فضل الله واستعانته به»[1].

وقد ذكر السُّبْكي بعض علامات المحبة فقال: «ومن علامات محبته كثرة ذكره وكثرة شوقه إلى لقائه، وتعظيمه وتوقيره عند ذكره، وإظهار الخشوع والانكماش مع سماع اسمه، ومحبته لمن أحب... فمن أحب شيئاً أحبّ من يُحِبّ: حبيبٌ إلى قلبي حبيب حبيبي[2]»[3].

ولا بد للعبد من الجمع بين هذه الأركان الثلاثة، لأن عبادة الله بالخوف وحده طريقة الخوارج؛ فهم لا يجمعون إليه الحب و الرجاء، و هذا يورث اليأس و القنوط من رحمة الله، وعبادة الله بالرجاء وحده طريقة

---

(١) فتاوى السبكي (٢/٥٥٩-٥٦٠).

(٢) عجز بيت للمتنبي صدره: (وإني وإن كان الدفين حبيبه...).

انظر: ديوان المتنبي بشرح عبد الرحمن البرقوقي (١/١٧٥).

(٣) السيف المسلول على من سبّ الرسول ﷺ (ص٥٢٢).

المرجئة[١] الذين وقعوا في الغرور والأماني الباطلة وترك العمل الصالح، وعبادة الله بالحب وحده طريقة غلاة الصوفية الذين يقولون: نعبد الله لا خوفاً من ناره، و لا طمعاً في جنته، و إنما حباً لذاته، وهذه طريقة فاسدة لها آثار وخيمة منها الأمن من مكر الله.

النقد:

العبادة لا بد فيها من الإخلاص لله تعالى ومتابعة الرسول ﷺ، وقد وافق السُّبْكي الحق في اشتراط هذين الأصلين في العبادة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية «ولابد في عبادته من أصلين:

أحدهما: إخلاص الدين له.

والثاني: موافقة أمره الذي بعث به رسله.

ولهذا كان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه يقول في دعائه: «اللهم اجعل عملي كله صالحاً واجعله لوجهك خالصاً ولا تجعل لأحد فيه شيئاً»[٢]، وقال الفضيل بن

---

(١) سميت المرجئة؛ بذلك لأنهم يؤخرون العمل عن الإيمان وهم ثلاثة أصناف:

الأول: القائلون بأن الإيمان مجرد ما في القلب.

الثاني: القائلون بأن الإيمان مجرد قول اللسان، وهذا قول الكرامية.

الثالث: القائلون بأن الإيمان هو تصديق القلب وقول اللسان.

انظر عن المرجئة: التبصير في الدين للاسفراييني (ص٩٧)، الفصل في الملل والأهواء والنحل(٤/ ٢٠٤)، الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٣٩)، مجموع الفتاوى (٧/ ١٩٥، ٥٤٣)، فتاوى السبكي(٢/ ٥٥٧- ٥٥٨)، تلخيص البيان في ذكر فرق أهل الأديان لعلي الفخري (ص١٧٨).

(٢) أخرج نحوه أبو محمد الأنصاري في طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، برقم: (٦٥٣)، وذكره المتقي الهندي في كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال برقم: (٥٠٤١).

عياض في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧]، قال: أخلصه وأصوبه، قالوا: يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إذا كان العمل خالصاً، ولم يكن صواباً لم يقبل، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل، حتى يكون خالصاً صواباً، والخالص أن يكون لله، والصواب أن يكون على السنة»[1].

وقد تعددت أنواع العبادة، ومن الصعوبة الإحاطة بها لكثرتها[2]، وما ذكره السُّبْكي هي أصول العبادة التي لابد أن ترتكز عليها، وهي المحبة، والخوف، والرجاء، فالمسلم يعبد ربه محبةً له، وخوفاً من عقابه، ورجاءً لثوابه، قال الله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧]؛ فابتغاء الوسيلة إليه: طلب القرب منه بالعبودية، وفي هذه الآية يبين الله تعالى مقامات الإيمان الثلاثة التي عليها بناؤه: الحب، والخوف، والرجاء[3].

وما استدل به السُّبْكي على وجوب هذه المقامات حقٌّ، وقد تظاهرت الأدلة عليها كما ذكر[4].

وقد قرن الله بين الخوف والرجاء لأجل تناسبهما وتلازمهما، كما قال سبحانه: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣/ ١٢٤)، وانظر: المصدر نفسه (١/ ٣٣٣)، مفتاح دار السعادة (١/ ٨٢)، إعلام الموقعين (٢/ ١٨١).

(٢) انظر: أدب الطلب ومنتهى الأرب للشوكاني (ص ٢١٩).

(٣) انظر: مدارج السالكين (٢/ ٣٥)، تيسير العزيز الحميد (ص٣٤٣)، فتح المجيد (٢/ ٥٩٧).

(٤) انظر: أعمال القلوب حقيقتها وأحكامها عند أهل السنة والجماعة للدكتور/ سهل العتيبي (١/ ٢٣٥).

[الزمر: ٩] قال ابن كثير: «أي في حال عبادته خائفٌ راج، ولا بد في العبادة من هذا وهذا، وأن يكون الخوف في مدة الحياة هو الغالب ولهذا قال تعالى: ﴿يَحْذَرُ ٱلْأَخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾ فإذا كان عند الاحتضار فليكن الرجاء هو الغالب عليه»[١]، وقال تعالى: ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] أي خوفاً من عقابه وطمعاً في ثوابه[٢]؛ «فالرجاء يستلزم الخوف، ولولا ذلك لكان أمناً والخوف يستلزم الرجاء ولولا ذلك لكان قنوطاً ويأساً، وكل أحدٍ إذا خفته هربت منه إلا الله تعالى فإنك إذا خفته هربت إليه، فالخائف هارب من ربه إلى ربه»[٣].

وقد عقد البخاري في صحيحه (باب الخوف والرجاء)، وساق فيه حديث أبي هريرة س قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**إنّ الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة فأمسك عنده تسعاً وتسعين رحمةً، وأرسل في خلقه كلهم رحمة واحدة فلو يعلم الكافر بكل الذي عند الله من الرحمة لم ييأس من الجنة، ولو يعلم المؤمن بكل الذي عند الله من العذاب لم يأمن من النار**)[٤]، وهذا الحديث «اشتمل على الوعد والوعيد المقتضيين للرجاء والخوف فمن علم أن من صفات الله تعالى الرحمة لمن أراد أن يرحمه والانتقام ممن أراد أن ينتقم منه لا

---

(١) تفسير ابن كثير (٤ /٤٧)، وانظر: تفسير السعدي (٧٢٠).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١٠/٢٥٠)، تفسير ابن كثير (٢ /٢٢٢)، تفسير السعدي (٧٢٠).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (ص٤٥٧).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب الرجاء مع الخوف، رقم الحديث: (٦١٠٤)، وأخرجه مسلم بنحوه كتاب التوبة، بابٌ في سعة رحمة الله تعالى، وأنها سبقت غضبه، برقم: (٢٧٥٥).

يأمن انتقامه من يرجو رحمته ولا ييأس من رحمته من يخاف انتقامه وذلك باعث على مجانبة السيئة ولو كانت صغيرة وملازمة الطاعة ولو كانت قليلة»[١].

وقد أجاد أبو الحسن السُّبْكي في توجيهه لكلام أهل العلم في مسألة تغليب الخوف على الرجاء، أو العكس، وأنه لا بد من اجتماعهما في العبد، فهما جناحان كجناحي الطائر، فكما أنّ الطائر لا يطير إلا بجناحيه كذلك المؤمن لا يستقيم أمره إلا بالخوف والرجاء...، والقائل بفضل رجحان أحدهما لا يعني به غلبته بحيث ينغمر جانب الرجاء أو الخوف بالكلية بل لا بد عند الجميع من ملاحظتهما واعتبارهما.

قلت: ولكلٍ من الأقوال المتقدمة ما يؤيده وينصره من الأدلة، فقول النبي ﷺ: **(لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله)**[٢] يؤيد القائلين بأن يكون الخوف في الصحة أكثر وفي المرض عكسه وأما عند الإشراف على الموت فاستحب قومٌ الاقتصار على الرجاء؛ لما يتضمنه من الافتقار إلى الله تعالى، ولأن المحذور من ترك الخوف قد تعذر فيتعين حُسن الظن بالله برجاء عفوه ومغفرته[٣]، **وقال آخرون:** لا يُهمل العبد جانب الخوف أصلاً بحيث يجزم بأنه آمن[٤]، ويؤيده

---

(١) فتح الباري (١١/٣٠٢).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الأمر بحسن الظن بالله تعالى عند الموت، رقم الحديث: (٢٨٧٧)، وأبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب ما يستحب من حسن الظن بالله عند الموت، برقم: (٣١١٣).

(٣) انظر: الآداب الشرعية لابن مفلح (٢/١)، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (٣٣٠)، فتح الباري (١١/٣٠٢).

(٤) انظر: فتح الباري لابن حجر (١١/٣٠٢).

حديث أنس ﵁ أن النبي ﷺ دخل على شاب وهو في الموت فقال له: **(كيف تجدك)**، فقال: أرجو الله وأخاف ذنوبي، فقال رسول الله ﷺ: **(لا يجتمعان في قلب عبد في هذا الموطن إلا أعطاه الله ما يرجو وآمنه مما يخاف)**(١).

يقول ابن تيمية: «وينبغي للمؤمن أن يكون خوفه ورجاؤه واحداً فأيهما غلب هلك صاحبه، ونص عليه الإمام أحمد؛ لأن من غلب خوفه وقع في نوع من اليأس، ومن غلب رجاؤه وقع في نوع من الأمن من مكر الله»(٢).

وقد أخرج البيهقي(٣) بسنده عن أبي علي الروذباري(٤) قال: «الخوف والرجاء هما كجناحي الطائر إذا استويا استواء الطير وتم طيرانه وإذا نقص واحد منهما وقع فيه النقص وإذا ذهبا جميعا صار الطائر في حد الموت، لذلك قيل: لو وزن خوف المؤمن ورجاءه لاعتدلا»(٥).

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الجنائز، برقم: (٩٨٣) وقال: حديث حسن غريب، وابن ماجه في كتاب الزهد باب ذكر الموت والاستعداد له، برقم: (٤٢٦١)، والبيهقي في الجامع لشعب الإيمان، بابٌ في الرجاء من الله، برقم (٩٧٠)، وحسنه الألباني في صحيح ابن ماجه رقم (٣٤٣٦).

(٢) الفتاوى الكبرى (٤/٤٤٣).

(٣) هو أحمد بن الحسين بن علي البيهقي الشافعي، أبو بكر، الإمام الحافظ العلاّمة، من فضلاء الأشاعرة، له مصنفات منها: الأسماء والصفات، والسنن الكبير، ودلائل النبوة وغيرها، توفي سنة ٤٥٨هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/١٦٣)، طبقات الشافعية للسبكي (٤/٨).

(٤) هو محمد بن أحمد بن القاسم، أبو علي الروذباري، من كبار الصوفية، له تصانيف في التصوف، أصله من بغداد وسكن مصر، توفي سنة ٣٢٢هـ
انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/٥٣٥)، شذرات الذهب (٢/٢٩٦).

(٥) الجامع لشعب الإيمان (٣/٢٤٥).

وقال الإمام ابن القيم: «القلب في سيره إلى الله ﷻ بمنزلة الطائر، فالمحبة رأسه، والخوف والرجاء جناحاه، فمتى سلم الرأس والجناحان فالطير جيد الطيران، ومتى قطع الرأس مات الطائر، ومتى فُقد الجناحان فهو عرضةٌ لكل صائدٍ وكاسر، ولكنّ السلف استحبوا أن يُقوّى في الصحة جناح الخوف على جناح الرجاء، وعند الخروج من الدنيا يُقوّى جناح الرجاء على جناح الخوف»[١].

وما ذكره السُّبْكي في أنّ المحبة لابد من ملازمتها لمقام الخوف والرجاء، إذ لكلِ دَعامة من هذه الدعائم عملٌ تؤديه.

قال شيخ الإسلام: «فالمحبة تُلقِي العبدَ في السير إلى محبوبه، وعلى قدر ضعفها وقوتها يكون سيره إليه، والخوفُ يمنعه أن يخرج عن طريق المحبوب، والرجاء يقوده فهذا أصلٌ عظيم، يجب على كل عبد أن يتنبه له، فإنه لا يحصل له العبودية بدونه»[٢].

وإذا غرست المحبة في قلب المؤمن وسقيت بماء الإخلاص ومتابعة الحبيب ﷺ أثمرت أنواع الثمار وآتت أكلها كل حين بإذن ربها، والمحبة لا تحد بحد أوضح منها؛ فالحدود لا تزيدها إلا خفاءً وجفاءً فحدها وجودها، ولا توصف المحبة بوصف أظهر من المحبة، وإنما يتكلم الناس في أسبابها، وموجباتها، وعلاماتها، وشواهدها، وثمراتها، وأحكامها، فحدودهم ورسومهم دارت على هذه الستة، وتنوعت بهم العبارات وكثرت الإشارات بحسب إدراك الشخص ومقامه وحاله وملكه للعبارة[٣].

---

(١) مدارج السالكين (١/٥١٧).

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١/٩٥).

(٣) انظر: مدارج السالكين (٣/٩).

وقد ذكر ابن القيم ثلاثين علامةً من علامات المحبة للمحبوب في مدارج السالكين[١] أشار السُّبْكي إلى بعضها بقوله: «ومن علامات محبته كثرة ذكره وكثرة شوقه إلى لقائه، وتعظيمه وتوقيره عند ذكره، وإظهار الخشوع والانكماش مع سماع اسمه، ومحبته لمن أحب».

قال ابن القيم: «أمّا سفر القلب في طلب المحبوب فهو الشوق إلى لقائه، وأمّا لهج اللسان بذكره فلا ريب أنّ من أحب شيئا أكثر من ذكره»[٢].

وقال أيضاً: «دوام ذكره على كل حال باللسان والقلب والعمل والحال فنصيبه من المحبة على قدر نصيبه من هذا الذكر»[٣].

ولا شك أنّ كثرة ذكر المحبوب تُعلق القلوب به، ولهذا أمر الله ﷻ بالذكر الكثير له تبارك وتعالى، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱذْكُرُوا ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١][٤].

ومما سبق يتضح موافقة أبو الحسن السُّبْكي لما قرره أهل العلم في أصول العبادة التي لابدَّ منها، وأنه لا بد للعبد من الجمع بين مقامات الخوف والرجاء والمحبة -كما تقدَّم-

---

(١) انظر: مدارج السالكين (٣/١١-١٦).

(٢) المصدر السابق (٣/١٥).

(٣) المصدر السابق (٣/١٧).

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١/٩٥).

المبْحَث الثاني

التبرك، والتوسل، والاستغاثة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

التبرك

يقرر السُّبْكي استحباب التبرك بالموتى من الصالحين، ومن باب أولى الأنبياء والمرسلون[١]، يقول في ذلك: «وأنّ المعلوم من الدين وسير السلف الصالحين التبرك ببعض الموتى من الصالحين؛ فكيف بالأنبياء والمرسلين، ومن ادعى أن قبور الأنبياء وغيرهم من أموات المسلمين سواء فقد أتى أمراً عظيماً نقطع ببطلانه وخطئه فيه، وفيه حطّ لرتبة النبي ﷺ إلى درجة من سواه من المسلمين»[٢].

ويقول: «وإن كنّا نستحبّ زيارة قبور الصالحين من حيث الجملة، ونرجو البركة بزيارتها أكثر ممّا يستحبّ زيارة مطلق القبور، وأمّا من يقطع ببركته كقبور الأنبياء، ومن شهد الشرع له بالجنة، كأبي بكر وعمر رضي الله عنهما فيستحبّ قصده، ثمّ هم في ذلك على مراتب؛ أعظمهم النبيّ ﷺ»[٣].

وقد ذكر السُّبْكي من أقسام زيارة القبور: «زيارتها للتبرّك بأهلها إذا كانوا من أهل الصلاح والخير»[٤].

---

(١) انظر: شفاء السقام (ص ١٣٨، ٩٧، ١٤٦).

(٢) المصدر السابق (ص١٣٨).

(٣) المصدر السابق (ص٩٧).

(٤) المصدر السابق (ص٩٢).

وقد نقل السُّبْكي عن أبي محمّد الشارِمساحيّ[(١)] قوله: «إنّ قصد الانتفاع بالميّتِ بدعة، إلاّ في زيارة قبر المصطفى وقبور المرسلين صلوات الله عليهم أجمعين».

ثمّ عقب عليه بقوله: «وهذا الذي استثناه من قبور الأنبياء والمرسلين صحيح، وأمّا حكمه في غيرهم بالبدعة ففيه نظر، ولا ضرورة بنا هنا إلى تحقيق الكلام فيه؛ لأنّ مقصودنا أنّ زيارة قبر النبيّ ﷺ وغيره من الأنبياء والمرسلين للتبرّك بهم مشروعة، وقد صرّح به»[(٢)].

وبالإضافة إلى تقرير السُّبْكي لمشروعية التبرك بالصالحين فقد كان يفعل ذلك، وقد نقل عنه ابنه عبد الوهاب أنه كان يخرج لإيوان دار الحديث التي كان يُدرِّس فيها الإمام محيي الدين النووي، في الليل؛ ليتهجد ويمرّغ وجهه على البساط، الذي يجلس عليه النووي وقت الدرس، وينشد قائلاً في ذلك:

وفي دار الحديث لطيف معنى ... على بسط لها أصبو وآوي
عسى أني أمس بحر وجهي ... مكاناً مسه قدم النواوي![(٣)]

---

(١) هو: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن، الشارمساحي نسبة إلى شارمساح -بكسر الراء- بلدة من إقليم الدقهلية بالديار المصرية، وقد ولد بها سنة ٥٨٩هـ، كان إماماً في مذهب مالك، رحل لبغداد سنة ٦٣٣هـ، من تصانيفه: نظم الدرر في اختصار المدونة، والفوائد في الفقه، توفي سنة ٦٦٩هـ.

انظر: الديباج المذهب (١/١٤٢)، حسن المحاضرة (١/٤٥٧)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف (ص٨٧)، معجم البلدان (٢/٣٠٨).

(٢) شفاء السقام (ص٩٢-٩٣).

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٩٦)، إعانة الطالبين للدمياطي (١/ ١٩).

وبهـذا يتبين أن السُّبْكي يجمع بين القول بمشروعية التبرك بالأنبياء والصالحين، وفعل ذلك!

وأمّا بركة الأماكن: فالسُّبْكي يرى فضيلة وبركة بعض الأماكن دون بعض فأشرف الأماكن هي مكة والمدينة وبيت المقدس يقول في الكلام عن فضل الثغور: «الثغور لا فضل فيها في نفسها إنما الإقامة فيها لأجل الرباط، بخلاف مكة والمدينة وبيت المقدس ففيها فضل في أنفسها»[1].

وكذلك يرى أفضيلة وبركة قبر النبي ﷺ، وشرفه على المساجد الثلاثة، يقول في ذلك: «أما المدفن الشريف فلا يشمله حكم المسجد بل هو أشرف من المسجد وأشرف من مسجد مكة وأشرف من كل البقاع كما حكي القاضي عياض الإجماع على ذلك[2]، أنّ الموضع الذي ضم أعضاء النبي ﷺ لا خلاف في كونه أفضل»[3].

«فإن قبر النبي يتنزل عليه من الرحمة والرضوان والملائكة، وله عند الله من المحبة له ولساكنه ما تقصر العقول عن إدراكه وليس لمكانٍ غيره، فكيف لا يكون أفضل الأمكنة... إذا عرفت ذلك فهذا المكان له شرف على جميع المساجد وعلى الكعبة»[4].

---

(١) المحاورة والنشاط في المجاورة والرباط (ل ١١٩).

(٢) نقل القاضي عياض الإجماع في كتابه الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٢١٥).

(٣) فتاوى السبكي (١/ ٢٧٨-٢٧٩).

(٤) المصدر السابق (١/ ٢٧٩-٢٨٠).

والسُّبْكي في إثباته لمشروعية التبرك بالموتى من الأنبياء والصالحين لا يُسوِّغ التمسح بالقبور وتقبيلها والسجود عليها ويرى أنّ ذلك بدعةٌ منكرة يفعلها بعض الجهال[١].

النقد:

التبرك: مصدر تبرَّك يتبرَّك تبركاً، وهو طلب البركة، والتبرك بالشيء طلب البركة بواسطته.

قال ابن فارس: «الباء والراء والكاف أصل واحد وهو ثبات الشيء ثم يتفرع فروعاً يقارب بعضها بعضاً»[٢].

يقال: «تبركتُ به: أي تيمّنت به»[٣]، «واليُمْن: البركة»[٤].

«ويقال فلان يُتيمن برأيه: أي يُتبرك به»[٥]، وقال ابن الأثير: «وقد تكرر ذكر اليُمْن في الحديث، وهو البركة، وضده الشؤم...»[٦].

ويظهر مما تقدم أن البركة واليُمْن لفظان مترادفان.

والتبرك في الشرع مستمدٌ من معناه اللغوي، وذلك بأن يقال هو: طلب البركة من الزيادة في الخير والأجر، وكلّ ما يحتاجه العبد في دينه ودنياه، بسبب ذات مباركة، أو زمان مبارك.

---

(١) انظر: شفاء السقام (ص١٣٩، ١٦٢).

(٢) مقاييس اللغة (١/ ٢٢٧).

(٣) لسان العرب (١٠/ ٣٩٦)، وانظر: القاموس المحيط (ص١٦١٠).

(٤) مختار الصحاح للرازي (ص ٧٤٤).

(٥) لسان العرب (١٣/ ٤٥٨).

(٦) النهاية لابن الأثير (٥/ ٣٠٢).

ومن عقيدة أهل السنة والجماعة أنّ البركة كلها من الله تعالى، فلا تُطلب إلا منه سبحانه وتعالى، ومن طلبها من غيره فقد أشرك بالله تعالى.

وقد دلّ الكتاب والسنة على أنّ الله ﷻ اختص بعض الأشياء من الأعيان والأقوال والأفعال بما شاء من الفضل والبركة فجعلها مباركة، ولكن لا يجوز التبرك بشيء من الأشياء إلا ما أذن الشرع به، وجعله سبباً لحصول البركة، وليس واهباً لها.

ومما سبق يتبين أن التبرك قد يكون مشروعاً، وقد يكون ممنوعاً، بحسب ما أبان الشرع به ونص عليه[1].

والسُّبْكي خالف منهج السلف في مسألة التبرك حيث استحب التبرك بالموتى من الصالحين والأنبياء والمرسلين، فقال: «وأنّ المعلوم من الدين وسير السلف الصالحين التبرك ببعض الموتى من الصالحين...».

والجواب عن هذه الدعوى، المطالبة بالدليل، فيقال له: «أوجد لنا دليلاً من الكتاب العزيز أو من سنة صحيحة، أو أثر صحابي، يدلُّ على ما قُلته، وإلا فكيف يكون هذا الشرك معلوماً من الدين وسير السلف، وهم كانوا أشد الناس وتباعداً عن الشرك»[2]، والواقع أنّ السُّبْكي لم يستدل على ما ذكر! بل مستنده قول أبي محمّد الشارِمساحيّ -المتقدم ذكره-، وفيه إجازة التبرك بالأنبياء، وزاد عليه السُّبْكي بالقول بمشروعية التبرك بالصالحين!، وهذا وإن ثبت عن أبي محمّد الشارِمساحيّ قوله بذلك، فهو لا يملك أن يكون مُشرِّعاً

---

(١) انظر: التبرك أنواعه وأحكامه د. ناصر الجديع (ص٢٠١) وما بعدها.

(٢) الكشف المبدي لتمويه أبي الحسن السبكي تكملة الصارم المنكي لمحمد الفقيه (ص ١٩٥).

ومُحدِثاً في دين الله ما ليس منه، بل جاء نهي الله تعالى ورسوله ﷺ عن ذلك، يقول الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [سورة المائدة: ٣]، ويقول جَلَّ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [سورة الشورى: ٢١]، ويقول الرسول ﷺ: **(من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد)**[(١)]، ومن تتبع الكتاب والسنة لم يجد فيهما أنّ القبور تُزار لطلب الخير من أهلها، بل يجد النهي عن الغلو بالصالحين، بل إن أول شرك على ظهر الأرض كان سببه ومنشؤه الغلو بالصالحين، ﴿قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِى وَٱتَّبَعُوا۟ مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥٓ إِلَّا خَسَارًا ﴿٢١﴾ وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا كُبَّارًا ﴿٢٢﴾ وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢١-٢٣].

قال غير واحد من السلف: «كان هؤلاء قوماً صالحين في قوم نوح عليه السلام؛ فلمّا ماتوا عكفوا على قبورهم، ثمّ صوروا تماثيلهم، ثمّ طال عليهم الأمد فعبدوهم»[(٢)]، فهؤلاء جمعوا بين فتنتين فتنة القبور وفتنة التماثيل، وهما الفتنتان اللتان أشار إليهما رسول الله ﷺ في حديث عائشة رضي الله عنها أنّ أم سلمة رضي الله عنها ذكرت لرسول الله ﷺ كنيسة رأتها بأرض الحبشة، يقال لها:

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، حديث رقم (٢٥٥٠)، وأخرجه مسلم، كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، حديث رقم (١٧١٨).

(٢) إغاثة اللهفان لابن القيم (١/ ١٨٤)، وانظر: تفسير البغوي (٤/ ٣٩٩)، مجموع الفتاوى (١٤/ ٣٦٣).

مارية فقال ﷺ: (**أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح، أو الرجل الصالح، بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله تعالى**)[١]، وقد سأل الرسول ﷺ ربه فقال: (**اللهم لا تجعل قبري وثناً**)[٢].

وأمّا ما ذكره السُّبْكي في أقسام زيارة القبور: زيارتها للتبرّك بأهلها إذا كانوا من أهل الصلاح والخير، فلا شك أنّ هذا القسم يحتملُ حقاً ويحتمل باطلاً.

فإن أراد حصول المنفعة للزائر بتذكر الآخرة عند زيارته للقبر، فهذا لا يختص بقبور المؤمنين، بل تحصل العظة أيضاً بزيارة قبور الكافرين، وهذه المنفعة إنما حصلت للزائر من الله ﷻ لا من صاحب القبر، فإنّ مَنْ لم يُرِدِ الله انتفاعه من زيارة القبور لم ينتفع بها ولو زار القبور في اليوم عشرين مرة!.

وإن أراد أنّ الزائر ينتفع بثواب الدعاء لهم، والترحم والسلام عليهم، فهذا صحيح، ولكن أي مدخل لصاحب القبر فيه؛ لأن المثيب على الدعاء هو الله ﷻ، وهذا لا يختص بالميت، حتى لو دعى للحي بظهر الغيب حصل له الثواب.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة حديث رقم (٤٢٣)، وأخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهى عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها والنهى عن اتخاذ القبور مساجد حديث رقم (٥٢٨).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ كتاب قصر الصلاة في السفر باب جامع الصلاة، برقم (٤١٤)، وابن أبي شيبة في المصنف برقم: (١١٨١٩)، وعبد الرزاق في مصنفه كتاب الصلاة باب الصلاة على القبور برقم: (١٥٨٧).

وإن أراد التبرك بصاحب القبر بمعنى أن الميت يعطيه خيراً من حصول علم، ورزق، وشفاء سقم، وتفريج كرب، ومغفرة ذنب، وغير ذلك مما يختص به الله تعالى، فهذا ولا شك شرك بالله ﷻ وهو منشأ ضلال المضلين!، وهو سبب نهي الرسول ﷺ عن زيارة القبور في أول الأمر، كما كان عليه أهل الجاهلية، فلمّا وقر الإيمان والتوحيد في قلوب أصحابه، أذن لهم بزيارتها، وما يفعله المبتدعة في زيارتهم للقبور، لا يريدون بها إلا حصول نفع أو دفع ضرٍ مما يختص به الله تعالى[١].

وإنْ كان أبو الحسن السُّبْكي لا يُسوِّغ التمسح بالقبور وتقبيلها والسجود عليها ويرى أنّ ذلك بدعةٌ منكرة يفعلها بعض الجهال، إلا أنه كان يخالف ذلك في أفعاله!!، كما تقدَّم في تعمد السُّبْكي لتمريغ وجهه في البساط الذي كان يجلس عليه النووي؛ فناقض قولُه فعلَه!!، وقد نصَّ جماعة من العلماء على النهي عن ذلك[٢].

فقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية: «اتفاق العلماء على أن من زار قبر النبي ﷺ، أو قبر غيره من الأنبياء والصالحين أنه لا يتمسح به، ولا يقبله»[٣].

---

(١) انظر: تكملة الصارم المنكي للفقيه (ص٦١-٦٢)، رسالة الشرك ومظاهره لمبارك الميلي (ص ٢١٣).

(٢) انظر الكتب الآتية: الشفا للقاضي عياض (٢/٢٠٦)، إحياء علوم الدين للغزالي (١/٢٥٩)، الحوادث والبدع للطرطوشي (ص٢٦٨)، المغني لابن قدامة (٣/٤٤٠-٤٤١)، الإيضاح في المناسك للنووي (ص١٦١)، المدخل لابن الحاج (١/٢٦٣)، الأمر بالإتباع والنهي عن الابتداع للسيوطي (ص١١٥)، وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى للسمهودي (٤/ ١٤٠٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٧/٧٩).

بل إنّ من الأشاعرة منْ منع ذلك، وجعله من عادات اليهود والنصارى، ومن ذلك قول الغزالي: «إنه عادة النصارى واليهود»[١].

وأمّا ما ذكره السُّبْكي في تفضيل البقاع الثلاثة مكة والمدينة وبيت المقدس فحقٌ ولا خلاف فيه[٢]، ولكن تفضيل السُّبْكي لقبر النبي على البقاع الثلاثة، ونقله لحكاية القاضي عياض الإجماع على ذلك[٣]؛ فمتعقبٌ ولا حجة عليه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما التربة التي دفن فيها النبي ﷺ فلا أعلم أحداً من الناس قال: إنها أفضل من المسجد الحرام أو المسجد النبوي أو المسجد الأقصى؛ إلا القاضي عياض، فذكر ذلك إجماعاً، وهو قولٌ لم يسبقه إليه أحد فيما علمناه، ولا حجة عليه بل بدن النبي ﷺ أفضل من المساجد، وأمّا ما منه خُلق أو ما فيه دُفن فلا يلزم إذا كان هو أفضل أن يكون ما منه خُلق أفضل؛ فإن أحداً لا يقول إنّ بدن عبد الله أبيه أفضل من أبدان الأنبياء فإن الله يخرج الحي من الميت والميت من الحي، ونوح نبي كريم وابنه الـمُغرق كافر، وإبراهيم خليل الرحمن وأبوه آزر كافر، والنصوص الدالة على تفضيل المساجد مطلقة لم يستثن منها قبور الأنبياء ولا قبور الصالحين ولو كان ما ذكره

---

(١) إحياء علوم الدين (١/٢٧١).

(٢) انظر: طرح التثريب في شرح التقريب للحسيني(٦/٤٨)، عمدة القاري للعيني(٧/٢٥١)، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (٤/٥٣٣).

(٣) وقد تابع القاضي عياض في حكاية هذا الإجماع غير واحد، ومنهم النووي في المجموع (٧/٢٨٦)، وابن الحاج في المدخل (١/٢٥٧)، والسخاوي في التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (١ /٢٠)، والحطاب الرعيني في مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (٤/٥٣٣)، وابن عابدين حاشيته (٤/٥٣)، والنفراوي في الفواكه الدواني (١/٤٢٢)، والنبهاني في شواهد الحق (ص ٨٥).

حقاً لكان مدفن كل نبي بل وكل صالح أفضل من المساجد التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه، وهذا قول مبتدع في الدين مخالف لأصول الإسلام»[١].

ولعلّ الذي حمل السُّبْكي على قوله بتفضيل قبر النبي ﷺ، هو اعتقاده أنّ تفضيل بدن النبي ﷺ يلزم منه القول بتفضيل قبره، وممن وقع بهذا الوَهِم ابن عقيل الحنبلي[٢] في كتابه الفنون حيث قال: «الكعبة أفضل من مجرد الحجرة، فأمّا والنبي ﷺ فيها فلا والله، ولا العرش، وحملته، ولا الجنة لأن بالحجرة جسداً لو وزن لرجح»[٣].

قال العلامة محمد العثيمين متعقباً كلام ابن عقيل: «والصواب: أنّ هذا القول مردود عليه، وأنه لا يوافق عليه، وأن الحجرة هي الحجرة ولكنها شرفت بمقام النبي ﷺ فيها في حياته وفي موته. وأما أن تكون إلى هذا الحد، ويقسم أنه لا تعادلها الكعبة، ولا العرش، ولا حملة العرش ولا الجنة فهذا وهم وخطأ، لا شك فيه»[٤].

وبهذا يتين خطأ السُّبْكي -عفا الله عنه- في تفضيل المدفن الشريف على الأماكن المقدسة الثلاثة.

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٧/٣٧-٣٨).

(٢) هو علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري، أبو الوفاء، يعرف بابن عقيل الحنبلي، عالم العراق وشيخ الحنابلة ببغداد في وقته، له تصانيف أعظمها: كتاب الفنون، ومن مصنفاته أيضاً: الفرق، والفصول في فقه الحنابلة، عشرة والرد على الأشاعرة وإثبات الحرف، توفي سنة ٥١٣هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/٤٤٣)، الأعلام (٤/٣١٣).

(٣) انظر كلامه في الفنون نقلاً عن الروض المربع للبهوتي (ص ٢٦٩).

(٤) الشرح الممتع على زاد المستقنع (٧/٢٦١).

المطلب الثاني

التوسل والاستغاثة

يقرر السُّبْكي -عفا الله عنه- مشروعية التوسل بالله تعالى أو أسمائه أو صفاته، أو بالأعمال الصالحة، أو بالأنبياء والصالحين!

يقول في ذلك: «والداعون على أقسام: منهم من لا يكون له عملٌ صالح أصلاً، ويتوسل إلى الله بفقره وذلته، أو يكون له أعمال يُعرض عنها ويتوسل بالفقر والذلة، وهو حسن، ومنهم من يقدِّم مع ذلك عملاً صالحاً كتقديم الصدقة بين يدي النجوى، ومنهم [من][1] يتوسل مع ذلك بالأنبياء والصالحين، ومنهم من يتوسل بالله، فيقول: أسألك بك، أو بأسمائه أو صفاته، وكل هذه الأقسام حسنة»[2].

ويرى الحسن السُّبْكي - عفا الله عنه- جواز التوسل بالنبي ﷺ على كل حال، يقول في ذلك: «التوسل بالنبي جائز في كل حال قبل خلقه، وبعد خلقه في مدة حياته في الدنيا، وبعد موته في مدة البرزخ وبعد البعث في عرصات القيامة والجنة».

ويقول أيضاً: «اعلم أنه يجوز، ويحسن التوسل والاستغاثة والتشفع بالنبي ﷺ إلى ربه، وجواز ذلك وحُسنه من الأمور المعلومة لكل ذي دين، المعروفة من فعل الأنبياء والمرسلين، وسير السلف الصالحين، والعلماء والعوام من المسلمين»[3].

---

(١) ليست في المخطوط وإضافتها لتوضيح المراد.

(٢) الافتقار في أهل الغار (٧١-٧٢).

(٣) شفاء السقام (ص١٧١).

ولم يقتصر السُّبْكي على تقرير هذه البدعة المُحدَثة! حتى شنّع على من يُنكرها ويُقرِّر مذهب السلف في التوسل، ومنهم الإمام العلاّمة شيخ الإسلام ابن تيمية.

يقول السُّبْكي في ذلك: «ولم ينكر أحد ذلك من أهل الأديان، ولا سُمع به في زمن من الأزمان، حتى جاء ابن تيمية فتكلم في ذلك بكلام يُلبّسُ فيه على الضعفاء الأغمار[1]، وابتدع ما لم يُسبق إليه في سائر الأعصار... وحسبك أنّ إنكار ابن تيمية للاستغاثة والتوسل قولٌ لم يقله عالمٌ قبله، وصار به بين أهل الإسلام مُثله»[2].

والسُّبْكي مع تقريره للتوسل والاستغاثة بالنبي ﷺ وتبديع مخالفيه في ذلك، يَلهج دائماً بالتوسل بالنبي ﷺ فيقول: «إن الله يعلم أن كل خير أنا فيه ومنّ عليَّ به فهو بسبب النبي ﷺ والتجائي إليه، واعتمادي في توسلي إلى الله في كل أموري عليه، فهو وسيلتي إلى الله في الدنيا والآخرة، وكم له علي من نعم باطنة وظاهرة»[3]، ومن نظمه في ذلك قوله:

بجاه رسول الله قد نلت كل ما أتى وسيأتي دائماً بأمان[4]

---

(١) الأَغْمارُ جمع غُمْر بالضم وهو الجاهل الغِرُّ الذي لم يُجَرِّب الأُمور.

انظر: النهاية في غريب الحديث(٣/٣٨٥)، لسان العرب(٥/٢٩)، تاج العروس (٣/٤٥٣).

(٢) شفاء السقام (ص١٧١).

(٣) فتاوى السبكي(١/٢٦٤-٢٦٥).

(٤) المصدر السابق (١/٦٨)، وانظر أيضاً المصدر نفسه: (٢/ ٤٤٨، ٥٦١)، السيف المسلول (ص١٠٤).

بل إنّ الأمر تعدّى ذلك إلى توسل السُّبْكي بغير النبي ﷺ من الأموات!![1].

وقد ذكر السُّبْكي في تفسير قول الله ﷻ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤].

«أنها دالةٌ على الحث على المجيء إلى الرسول ﷺ، والاستغفار عنده واستغفاره لهم، وذلك وإن كان ورد في حياته؛ فهي رتبة له ﷺ لا تنقطع بموته تعظيماً له»[2].

وقد بيّن السُّبْكي جواز التوسّل بالنبيّ ﷺ، وذكر أنواعه، وهي كما يلي:

---

(١) ومن ذلك ما حكاه ابنه بهاء الدين أبو حامد، ونقله من خطه أخوه عبدالوهاب – صاحب الطبقات– «قال لما عدت من الحجاز في المحرم سنة ست وخمسين وسبعمائة وجدته ضعيفاً فاستشارني في نزوله لولده سيدنا قاضي القضاة تاج الدين عن قضاء الشام، ووجدته كالجازم بأن ذلك سيقع، وقال لي سبب هذا: أني قبل أن أمرض بأيام أغلب ظني أنه قال خمسة أيام رحت إلى قبر الشيخ حماد خارج باب الصغير، وجلست عند قبره منفرداً ليس عندي أحد، وقلت له: يا سيدي الشيخ لي ثلاثة أولاد أحدهم قد راح إلى الله، والآخر في الحجاز ولا أدري حاله، والثالث هنا وأشتهي أن موضعي يكون له، قال: فلما كان بعد أيام أغلب ظني أنه قال: يومين أو ثلاثة جاءني الخالدي يشير إلى شخص كان فقيراً صالحاً يصحب الفقراء، فقال لي فلان يسلم عليك، ويقول لك: تقاطع عليه الدورة، تروح للشيخ حماد تطلب حاجتك منه ولا تقول له قال فقلت له: – على سبيل البسط– سلم عليه، وقل له: ألست تعلم أنه فقير بائس، وأنا كل أحد رآني ذاهبا إلى قبر الشيخ حماد، ولكن الشطارة أن تقول له: ايش هي حاجته، قال: فتوجه الخالدي إليه ثمّ عاد، وقال: يقول لك: لا تكن تعترض على الفقراء، الشيخ حماد يقول لك انقضت حاجتك التي هي كيت وكيت، قال: فقلت له أما الآن؛ فنعم، فإن هذا لم يشعر به أحد، قال: فقلت له سله: هل ذلك كشف أو منام، فعاد وقال: ليس ذلك إليك» طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٢١٦–٢١٧).

(٢) انظر: شفاء السقام (ص٨٦).

الأول: قبل خلقه ﷺ ، وقد زعم أنه اقتصر في الاستدلال على ذلك بما تبين له صحته![1]، وهو ما أخرجه الحاكم[2] وصححه أنه ﷺ قال: **(لَمَّا اقترف آدم عليه السلام الخطيئة قال: يا رب أسألك بحق محمد لما غفرت لي، فقال الله: يا آدم كيف عرفت محمداً ولم أخلقه؟ قال: يا رب لَمَّا خلقتني بيدك، ونفخت فيّ من روحك، رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوباً لا إله إلا الله محمد رسول الله، فعلمت أنك لم تضف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك، فقال الله: صدقت يا آدم إنه لأحب الخلق إليّ، إذ سألتني بحقه فقد غفرت لك، ولولا محمد ما خلقتك)**[3].

الثاني: التوسّل به ﷺ بعد خلقه، واستدل عليه السُّبْكي بالحديث الذي أخرجه النسائي والترمذي في سننهما عن عثمان بن حنيف رضي الله عنه «أنّ رجلاً ضريراً أتى النبي ﷺ فقال: ادع الله أن يعافيني، فقال: إن شئت دعوت وإن شئت صبرت وهو خير لك، قال: فادعه، وفي رواية: ليس لي قائد وقد شق عليّ، فأمره أن يتوضأ فيحسن وضوءه ويدعوا بهذا الدعاء: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد ﷺ نبي الرحمة، يا محمد إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي لتقضى لي اللهم شفّعه فيّ»، وصححه البيهقي وزاد: «فقام وقد

---

(١) انظر: شفاء السقام(ص١٧٢)

(٢) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي، أبو عبد الله، المعروف بابن البَيِّع الحاكم النيسابوري، إمام محدث، من مؤلفاته: المستدرك على الصحيحين، والمدخل إلى الصحيح، ومعرفة علوم الحديث، توفي سنة ٤٠٥هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٦٢)، شذرات الذهب (٣/ ١٧٦).

(٣) انظر: شفاء السقام (ص١٧٢-١٧٥)، وسيأتي تخريجه.

أبصر»، وفي رواية: «اللهم شفّعه فيّ وشفعني في نفسي»[١]. كما استدل السُّبْكي بالأحاديث المتواترة وفيها طلب الدعاء من النبي ﷺ في أحوال كثيرة كطلب الغيث وغير ذلك.

الثالث: التوسّل به ﷺ بعد موته، كما في حديث عثمان بن حنيف رضي الله عنه المُتقدّم إذ علّمه ابن حنيف لمن كان له حاجة عند عثمان بن عفان رضي الله عنه زمن إمارته، وعسر عليه قضاؤها منه، وفَعَله فقضاها منه، رواه الطبراني[٢] والبيهقي[٣].

وقد بيّن السُّبْكي معنى الاستغاثة بالنبي ﷺ وقرّر مشروعيتها بشبهة واهية هي شبهة الكسب والتسبب أو ما يُسمى بالمجاز العقلي، فقال: «هي طلب الغوث، وتارة بطلب الغوث من خالقه: وهو الله تعالى وحده، كقوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ [الأنفال: ٩]، وتارة يطلب ممن يصح إسناده إليه على سبيل الكسب، ومن هذا النوع الاستغاثة بالنبي ﷺ، وفي هذين القسمين تعدى الفعل تارة بنفسه كقوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾ [سورة الأنفال: ٩]، ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ ۖ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى

---

(١) انظر: شفاء السقام (ص١٧٥-١٧٧).

(٢) هو سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني، أبو القاسم، من حفاظ الحديث المكثرين من التصنيف فيه، من مصنفاته: المعاجم الثلاثة الكبير والأوسط والصغير، توفي سنة ٣٦٠هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ١١٩)، شذرات الذهب (٣/ ٣٠).

(٣) انظر: شفاء السقام (ص١٧٧-١٧٨).

ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ۖ قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۖ إِنَّهُۥ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ﴾ [القصص: ١٥]، وتارة بحرف الجر كما في كلام النحاة في المستغاث بـه، وفي كتاب سيبويه[1]: «فاستغاث بهم لينشروا له كليباً...»[2]، واستغيث بالله بمعنى طلب خلق الغوث منه؛ فالله تعالى مُستَغاث؛ فالغوث منه خلقاً وإيجاداً، والنبي ﷺ مستغاث والغوث منه تسبباً وكسباً، ولا فرق في هذا المعنى بين أن يستعمل الفعل متعدياً بنفسه أو لازماً أو تعدى بالباء، وقد تكون الاستغاثة بالنبي ﷺ على وجه آخر هو: أن يقال استغثت الله بالنبي ﷺ، كما تقول سألت الله بالنبي ﷺ فيرجع إلى النوع الأول من أنواع التوسل، ويصح قبل وجوده وبعد وجوده، وقد يحذف المفعول به، ويقال: استغثت بالنبي ﷺ بهذا المعنى فصار لفظ الاستغاثة بالنبي ﷺ له معنيان:

أحدهما: أن يكون مستغاثاً.

والثاني: أن يكون مستغاثاً به، والباء للاستعانة»[3].

ويقول أيضاً: «وبالجملة إطلاق لفظ الاستغاثة بالنسبة لمن يحصل منه غوث إما خلقاً وإيجاداً، وإمّا تسبباً وكسباً، أمر معلوم لا شك فيه لغةً وشرعاً»[4].

ويتوهم السُّبْكي أنّ المسلمين إذا توسلوا بالنبي ﷺ أو بغيره من الأنبياء والصالحين لم يعبدوهم، ولا أخرجهم ذلك عن توحيدهم لله تعالى، وأنه هو

---

(١) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، مولاهم، المشهور بسيبويه، إمام النحاة، ولد بشيراز سنة ١٤٧هـ وتوفي بها سنة ١٨٠هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (٨/٣٥١)، شذرات الذهب (١/٢٥٢).

(٢) كتاب سيبويه (٢/٢١٥).

(٣) شفاء السقام (ص ١٨٧-١٨٨).

(٤) المصدر السابق (ص ١٨٩).

المنفرد بالنفع والضرر، وأنّه يجوز قول القائل: أسأل الله تعالى برسوله؛ لأنه سائل لله تعالى لا لغيره[١].

النقد:

الوسيلة: ما يتقرب به إلى الغير، والجمع: الوسيل والوسائل.

والتوسيل والتوسل واحد، وسل فلان إلى ربه وسيلة، وتوسل إليه بوسيلة، أي تقرب إليه بعمل[٢].

يُقال: «الوسيلة والواسلة: المنزلة عند الملك، والدرجة والقربة، ووسل إلى الله توسيلاً: عمل عملاً تقرب به إليه، كتوسل والوَاسِل: الواجب، والراغب إلى الله تعالى»[٣].

«وتوسل إليه بوسيلة إذا تقرب إليه بعمل، وتوسل إليه بكذا: تقرب إليه بحرمة آصرة تعطفه عليه، والوسيلة: الوصلة والقربى، وجمعها الوسائل»[٤].

والاستغاثة: طلب الغوث والنصرة عند الضيق والشدة، «وغوث الرجل، و استغاث صاح واغوثاه»[٥].

قال ابن فارس: «الغين والواو والثاء: كلمة واحدة، وهي الغوث من الإغاثة، وهي الإعانة والنصرة عند الشدة»[٦].

---

(١) انظر: شفاء السقام (ص ٢٥٤).

(٢) انظر: العين (٧/٢٩٨)، معجم مقاييس اللغة (٦/١١٠)، مختار الصحاح (ص ٧٢١)، تاج العروس (٨/١٥٤).

(٣) القاموس المحيط (ص ١٣٧٩).

(٤) لسان العرب (١١/٧٢٤).

(٥) لسان العرب (٢/١٧٤).

(٦) مقاييس اللغة (٤/٤٠٠)، وانظر: القاموس المحيط (ص٢٢٢)، تاج العروس (٥/٣١٣).

والسُّبْكي لا يفرّق بين التوسل والاستغاثة بالنبي ﷺ فلا فرق بين أن يُسّمى ذلك تشفعاً أو توسلاً أو استغاثة[١]، يقول في ذلك: «فلا عليك في تسميته توسلاً، أو تشفعاً، أو تجوهاً[٢] أو استغاثة...»[٣]؛ ولذا سيكون الحديث عنهما في هذا المطلب عنهما مجتمعين، وإلا فثمة فرق ظاهرٌ بينها يعرفه من له علمٌ بلغة العرب؛ إذ أنّ التوسل هو سؤال الله تعالى والتقرب إليه بطاعته أو بدعاء رجل صالح أو بالتوسل بأسمائه وصفاته، وأمّا الاستغاثة فهي طلب الغوث من المستغاث به لا طلب الغوث من غيره، كما قال تعالى: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾[القصص: ١٥]، وأيضاً فإنّ مادة التوسل لا تتعدى إلا بالحرف، كقولك: توسلت بفلان إلى فلان، ومثله تشفعت به، وتوجهت به، وتصير الباء على هذا بمعنى السببية، وأمّا مادة الاستغاثة فإنها تتعدى بنفسها وبالحرف وكلاهما واحد، فنقول: استغاثه واستغاث به، وكلا المعنيين طلب الغوث من المستغاث به، فظهر الفرق بينهما[٤].

يقـول الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب[٥] موضحاً الفرق بين التوسل والاستغاثة: «وبينهمـا فرق عظيم أبعد مما بين المشرق والمغرب.. فالعامة الذين

---

(١) انظر: شفاء السقام (ص ٢٥٤، ١٧٣)

(٢) التجوه قول القائل: بجاه النبي ﷺ، انظر شفاء السقام (ص١٧٣، ١٨٧)

(٣) شفاء السقام (ص ١٨٤)

(٤) انظر: الكشف المبدي (ص٢٦٠، ٢٦٨).

(٥) هو عبد الله بن الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، فقيه حنبلي، ولد ونشأ في الدرعية، وتفقه على أبيه وعلماء عصره، له مصنفات منها: جواب أهل السنة النبوية، رسالة في الرد على اعتراضات بعض الشيعة والزيدية، والكلمات النافعة في المكفرات الواقعة، توفي سنة ١٢٤٤هـ. انظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم (٣٢/١)، الأعلام (١٣١/٤).

يتوسلون في أدعيتهم بالأنبياء والصالحين كقول أحدهم: أتوسل إليك بنبيك، أو بملائكتك، أو بالصالحين، أو بحق فلان وغير ذلك مما يقولونه في أدعيتهم يعلمون أنهم لا يستغيثون بهذه الأمور، ولا يسألونها وينادونها؛ فإن المستغيث بالشيء طالب منه وسائل له، والمتوسل به لا يدعو ولا يطلب منه، ولا يسأل وإنما يطلب به، وكل أحد يفرّق بين المدعو به وبين المدعو والمستغاث، ولا يعرف في لغة أحد من بني آدم أن من قال: أتوسل إليك برسولك أو أتوجه إليك برسولك؛ فقد استغاث به حقيقة، فإنهم يعلمون أن المستغاث به مسؤول مدعو، فيفرّقون بين المسؤول وبين المسؤول به»[1].

والتوسل منه ما هو مشروع، ومنه ما هو ممنوع:

فالمشروع هو: كل توسل ندبنا الله تعالى إليه في كتابه وحثنا عليه، وبينه لنا الرسول ﷺ، كالتوسل بأسماء الله تعالى وصفاته كما قال ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، أو التوسل بدعاء رجل صالح ومن ذلك ما رواه أنس رضي الله عنه «أنّ عمر بن الخطاب س كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبدالمطلب فقال: اللهم إنّا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنّا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا، قال: فيُسقون»[2]، أو توسل المؤمن بأعماله الصالحة، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٥٣]، ومن الأعمال الصالحة التي يشرع التوسل بها الإيمان بمحمد ﷺ ومحبته، وطاعته،

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (١/ ٧٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الاستسقاء، باب سؤال النّاس الإمام الاستسقاء، رقم الحديث (٣٧١).

والصلاة والسلام عليه، وبدعائه وشفاعته في حياته، مما هو من أفعاله، وأفعال العباد المأمور بها في حقه، وذلك مشروع باتفاق المسلمين[(١)].

وأمّا الممنوع فهو: التوسل بما لا يشرعه الله ﷻ ولا رسوله ﷺ ولا فعله سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، كالتوسل إلى الله تعالى بسؤال الأموات ودعائهم، أو طلب الدعاء من الأموات، أو التوسل إلى الله تعالى بذوات المخلوقين وجاههم[(٢)].

وتأسيسًا على ما سبق فَقول السُّبْكي باستحباب التوسل بالنبي ﷺ بمعنى طلب الدعاء منه بعد وفاته، أو السؤال بحقه وجاهه قول باطل؛ إذ هو بهذا المعنى توسل ممنوع لا يجوز، فلم يكن الصحابة والتابعون وأتباعهم يفعلونه ولو كان مشروعًا لسبقونا إليه، ولكانوا أولى الناس به، فإنهم عدلوا عن الاستسقاء به إلى الاستسقاء بعمه، ولم يعرف عن أحد منهم أنه توسل بجاه النبي ﷺ وحقه[(٣)].

والسُّبْكي -عفا الله عنه- يقرر أنّ التوسل بالنبي ﷺ جائز في كل حال قبل خلقه وبعد خلقه في مدة حياته في الدنيا وبعد موته في مدة البرزخ وبعد البعث في عرصات القيامة والجنة، وأنّ ذلك من الأمور المعلومة لكل ذي دين، المعروفة من فعل الأنبياء والمرسلين، وسير السلف الصالحين.

---

(١) انظر: الفتاوى الكبرى (٢/٤٢٢)، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص٢، ١٦) كلاهما لابن تيمية، فصل المقال وإرشاد الضال في توسل الجهال لأبي بكر خوقير (ص٦٩)، التوصل إلى حقيقة التوسل لمحمد نسيب الرفاعي (ص٢٢)، التوسل أنواعه وأحكامه لمحمد ناصر الدين الألباني (ص٢٧)

(٢) انظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص٢٧٩، ٢٨٧).

(٣) انظر: اللمعة في الأجوبة السبعة لابن تيمية (ص٣٦)، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص٢٧)، كشف ما ألقاه إبليس لعبد الرحمن بن حسن (ص٢١٥-٢١٦).

وما قرره أبو الحسن السُّبْكي في مسألة التوسل بالنبي باطل، وقد خلط فيه الحق بالباطل، وبيان ذلك، بأنْ يقال: إنّ التوسل بالنبي ﷺ يُراد به ثلاثة معان:

الأول: التوسل بطاعته ﷺ، فهذا فرض لا يتم الإيمان إلا به.

والثاني: التوسل بدعائه وشفاعته ﷺ، وهذا كان في حياته ويكون يوم القيامة إذ يتوسل الناس بشفاعته.

والثالث: التوسل به بمعنى الإقسام على الله ﷻ بذاته والسؤال بذاته، فهذا هو الذي لم يكن الصحابة يفعلونه في الاستسقاء ونحوه، لا في حياته ولا بعد مماته، لا عند قبره ولا غير قبره، ولا يعرف هذا في شيء من الأدعية المشهورة بينهم[١].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «لفظ التوسل بالشخص، والتوجه به، والسؤال به، فيه إجمال واشتراك غلط بسببه من لم يفهم... يراد به التسبب به لكونه داعياً وشافعاً مثلاً، أو لكون الداعي محباً له مطيعاً لأمره، مقتدياً به، فيكون التسبب إمّا لمحبة السائل له وإتباعه له، وإما بدعاء الوسيلة وشفاعته.

ويُراد به الإقسام به والتوسل بذاته، فلا يكون التوسل لا لشيء منه، ولا لشيء من السائل بل بذاته، أو بمجرد الإقسام به على الله، فهذا الثاني هو الذي كرهوه ونهوا عنه»[٢].

---

(١) انظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص٨٧).

(٢) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/٣١٩).

وما ادّعاه السُّبْكي في تشنيعه على شيخ الإسلام ابن تيمية أنه أتى بقولٍ في التوسل لم يُسبق إليه فهذه دعوى باطلة، إذ أنّ علماء الإسلام أجمعوا على خلاف ما ذهب إليه السُّبْكي، وفي هذا افتراءٌ ليس على ابن تيمية وحده، بل على علماء القرون السبعة المتقدمين على شيخ الإسلام في أنهم حرّموا ما أحل الله ورسوله!، وما ابن تيمية إلا متبع لسلف الأمة الأخيار، يقول عن نفسه: «المجيب -ولله الحمد- لم يقل قط في مسألة إلا بقول سبقه إليه العلماء، فإن كان يخطر له ويتوجه له فلا يقوله وينصره إلا إذا عرف أنه قد قاله بعض العلماء»[1]، ولعلي أذكر في هذا المقام بعض من خالف السُّبْكي في ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- فمن ذلك ما نقله فقهاء الحنفية عن أبي حنيفة: أنه يحرّم التوسل بحق فلان، أو بحق الأنبياء والرسل[2]، يقول ابن تيمية: «هذا هو الذي قال أبو حنيفة وأصحابه أنه لا يجوز ونهوا عنه، حيث قالوا لا يسأل بمخلوق ولا يقول أحد أسألك بحق أنبيائك قال أبو الحسين القدوري[3] في كتابه الكبير في الفقه المسمى بشرح الكرخي، في باب الكراهة: وقد ذكر هذا غير

---

(١) الرد على الإخنائي لابن تيمية (ص٤٥٨).

(٢) انظر: حاشية الدر المختار لابن عابدين (٢/٦٣٠)، شرح الإحياء للزبيدي (٢/٢٨٥).

(٣) أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر، أبو الحسين القدوري، فقيه حنفي، انتهت إليه رئاسة الحنفية في العراق، توفي في بغداد سنة ٤٢٨ هـ

وصنف المختصر المعروف باسمه القدوري في فقه الحنفية، ومن كتبه التجريد ويشتمل على الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٧/٥٧٤)، شذرات الذهب (٢/٢٣٣)، الأعلام (١/٢١٢)

واحد من أصحاب أبي حنيفة... قال القدوري: المسألة بخلقه لا تجوز لأنه لا حق للخلق على الخالق، فلا تجوز وفاقاً»[(١)(٢)].

والجواب عمّا ذكره السُّبْكي من الأدلة التي يَظن أنها تُسوّغ مذهبه في التوسل والاستغاثة بالنبي ﷺ بما يلي:

استدلال السُّبْكي بقول الله ﷻ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُوا۟ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤] على الحث على المجيء إلى الرسول ﷺ، والاستغفار عنده واستغفاره لهم في حياته؛ وبعد موته[(٣)].

ولاشك أنّ هذا الكلام ادّعاءٌ بلا دليل واستنتاج عليل؛ إذ لو كان ذلك مشروعاً للأمة، لأمر به النبي ﷺ أمته وحضهم عليه ورغبهم فيه، ولكان الصحابة ﵃ وتابعوهم بإحسان أرغب شئ فيه، وأسبق إليه، ولم ينقل عن أحد منهم قط أنه جاء إلى قبر النبي ﷺ ليستغفر له، ولا شكي إليه ولا سأله[(٤)].

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص٨٨).

(٢) للاستزادة في ردّ هذه الدعوى وبيان أنّ شيخ الإسلام ابن تيمية ما هو إلا مقرر لمذهب السلف في هذه المسألة، انظر: الكشف المبدي للفقيه (ص ٢٤٦)، هدم المنارة لمن صحح أحاديث التوسل والزيارة لعمرو سليم (ص١٥)، دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية عرض ونقد للدكتور/ عبد الله الغصن (ص٤٣١).

(٣) انظر: شفاء السقام (ص٨٦)

(٤) انظر: الصارم المنكي في الرد على السبكي (ص٣٢٠)، صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان للسهسواني (ص٣٦).

مناقشة ما استدل به السُّبْكي على قوله باستحباب التوسل بالنبي ﷺ قبل خلقه:

فقد استدل السُّبْكي بحديث توسل آدم عليه السلام بالنبي ﷺ حين وقعت منه الخطيئة ومغفرة الله له بسبب توسله، وصرّح أنه اقتصر في الاستدلال على ذلك بما يراه صحيحاً، وذلك بقوله: «يدل على ذلك آثار عن الأنبياء الماضين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، اقتصرنا منها على ما تبين له صحته»[(١)]، وذكر الحديث الذي أخرجه الحاكم[(٢)]، والبيهقي[(٣)]، والطبراني[(٤)]، من طرق عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن جده، عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً.

قال الحاكم بعد إخراجه له: «صحيح الإسناد وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم في هذا الكتاب»[(٥)].

وأخرجه الآجري[(٦)] من وجه آخر عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم به موقوفاً من قول عمر رضي الله عنه[(٧)].

---

(١) شفاء السقام (ص١٧٢).

(٢) انظر: المستدرك (٢/٦٧٢).

(٣) انظر: دلائل النبوة (٥/٤٨٩).

(٤) انظر: المعجم الصغير (٢/٨٢).

(٥) المستدرك (٢/٦٧٢) رقم الحديث (٤٢٢٨)

(٦) هو محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري البغدادي، أبو بكر، من أئمة أهل السنة والجماعة ومصنفيهم، من مصنفاته: الشريعة، والأربعون، وأخلاق العلماء وغيرها، توفي سنة ٣٦٠هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/١٣٣)، شذرات الذهب (٣/٣٥).

(٧) انظر: الشريعة (٣/١٤١٥) برقم: (٩٥٦).

وفيما سبق تصريحٌ من السُّبْكي نفسه بأن المعوَّل عنده: هو هذا الحديث، وأنه لا يصح في الباب سواه.

وعليه فإنّ دراستنا لهذا الحديث، وذكر أقوال العلماء وحكهم عليه، يغنينا عن البحث فيما سواه مما ليس بصحيح، ولم يُعوِّل عليه السُّبْكي.

والحديث معلول سنداً ومتناً:

فمن جهة السند:

[١] ضعف عبدالرحمن بن زيد بن أسلم - وهو الذي عليه مدار الحديث-[١]، وقد قال بضعفه كل من: الإمام أحمد بن حنبل والنسائي[٢]، والدارقطني[٣]، والعقيلي[٤]، والبيهقي.

وقال فيه البخاري: «ضعّفه عليٌّ[٥] جداً»[٦].

---

(١) انظر ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٣٣/٥)، والتاريخ الكبير للبخاري (٢٨٤/٥)، والمجروحين لابن حبان (٥٧/٢-٥٩)، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٢٦٩/٤)، وميزان الاعتدال للذهبي (٢٦٤/٢).

(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص (٦٨).

(٣) هو علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، أبو الحسن صاحب السنن، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال مع المعرفة وصحة الاعتقاد، توفي سنة ٣٨٥ هـ.
انظر: تذكرة الحفاظ (٩٩١/٣- ٩٩٥)، سير الأعلام النبلاء (٤٤٩/١٦).

(٤) محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، أبو جعفر، الحافظ الإمام صاحب كتاب الضعفاء الكبير، توفي سنة ٣٢٢هـ.
انظر: التذكرة ٨٣٣/٣- ٨٣٤؛ سير أعلام النبلاء (٢٣٦/١٥).

(٥) يعني علي بن عبدالله ابن جعفر المديني، الإمام الحافظ المحدث، أبو الحسن، توفي سنة ٢٣٤هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (٤١/١١-٦٠)، شذرات الذهب (٨١/٢).

(٦) التاريخ الكبير (٢٨٤/٥).

وقال ابن حبّان: «كان ممن يقلب الأخبار وهو لا يعلم حتى كثُر ذلك في روايته من رفع المراسيل، وإسناد الموقوف فاستحق الترك»[١].

بل قال الحاكم نفسه عنه: «وروي عن أبيه أحاديث موضوعة لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أنّ الحمل فيها عليه»[٢].

فكون الحاكم يتهم عبد الرحمن بن زيد بالوضع، ثم يصف روايته للحديث الذي استدل به السُّبْكي بالصحة هو الذي جعل ابن حجر العسقلاني يتعجب من صنيعه.

حيث يقول: «ومن عجيب ما وقع للحاكم أنه أخرج لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وقال بعد روايته: هذا صحيح الإسناد وأول حديث ذكرته لعبد الرحمن مع أنه قال في كتابه الذي جمعه عن الضعفاء: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه أحاديث موضوعة -ثم ذكر قول الحاكم السابق- قال: فكان هذا من عجائب ما وقع له من التساهل والغفلة»[٣].

[٢] جهالة من دون عبدالرحمن بن زيد، وقد أشار إلى ذلك الهيثمي[٤] حيث قال: «فيه من لم أعرفهم»[٥]، ومن هؤلاء عبدالله بن مسلم الفهري[٦].

---

(١) كتاب المجروحين (٢/٥٧).

(٢) المدخل إلى الصحيح ص (١٥٤).

(٣) النكت (١/٣١٧- ٣١٩)، وانظر: صيانة الإنسان (ص١٣٦).

(٤) هو علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، أبو الحسن، المصري، المحدث الحافظ، من مؤلفاته: مجمع الزوائد، وترتيب الثقات لابن حبان، وزوائد ابن ماجه على الكتب الستة، توفي سنة (٨٠٧هـ).

انظر: الضوء اللامع للبخاري (٥/٢٠٠)، الأعلام (٤/٢٦٦).

(٥) مجمع الزوائد (٨/٢٥٣).

(٦) انظر: ميزان الاعتدال (٢/٥٠٤)، ولسان الميزان (٣/٣٥٩-٣٦٠).

[٣] اضطراب عبد الرحمن، ومن دونه في إسناده، فتارة يروونه مرفوعاً، وتارة موقوفاً على عمر -[١].

وأمّا المتن فهو مخالف للقرآن الكريم في موضعين منه:

(أ) ظاهر الحديث ينص على أنّ مغفرة الخطيئة كانت بسبب توسل آدم عليه السلام بنبينا محمد، وفي ذلك مخالفة لصريح القرآن الكريم، إذ المغفرة كانت بسبب الكلمات التي تلقاها آدم عليه السلام من ربه قال عز وجل: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧]، وقد قيل: إن الكلمات هي ما ذكر في قوله تعالى: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣][٢].

(ب) أن الحديث جاء في آخره: «ولولا محمد ما خلقتك»، وهذا مخالف للقرآن الكريم في بيانه أن الحكمة من خلق الجن والإنس هي عبادة الله وحده، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦][٣].

وقد أعلّ الحديث بهذه العلل أو بعضها جماعة من المحدثين: كالبيهقي[٤]، وشيخ الإسلام ابن تيمية[٥]، والحافظ الذهبي[٦]، والإمام ابن

---

(١) انظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص١٧٥)، والتوسل للألباني (ص١٢٤).

(٢) انظر: الرد على البكري لابن تيمية (ص١٠)، التوسل للألباني (ص١٢٥)، التوصل للرفاعي (ص٢٢٤).

(٣) انظر: التوسل للألباني (ص١٢٥)، التوصل للرفاعي (ص٢٢٧).

(٤) انظر: دلائل النبوة (٥/٤٨٩).

(٥) انظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص١٦٧)، الرد على البكري (ص٥-١١، ٦٠).

(٦) انظر: ميزان الاعتدال (٢/٥٠٤).

عبدالهادي[١]، والحافظ الهيثمي[٢]، والحافظ ابن حجر العسقلاني[٣]، والعلامة الألباني[٤].

وأمّا تصحيح الحاكم لهذا الحديث ؛ فيجاب عنه بما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال: «رواية الحاكم لهذا الحديث مما أنكر عليه، فإنه نفسه قال في كتاب المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه أحاديث موضوعة، لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه...

وأمّا تصحيح الحاكم لمثل هذا الحديث وأمثاله، فهذا مما أنكره عليه أئمة العلم بالحديث، وقالوا: إنّ الحاكم يصحح أحاديث وهي موضوعة مكذوبة عند أهل المعرفة بالحديث... ولهذا كان أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم، وإن كان غالب ما يصححه فهو صحيح، لكن هو في المصححين بمنزلة الثقة الذي يكثر غلطه، وإن كان الصواب أغلب عليه، وليس فيمن يصحح الحديث أضعف من تصحيحه»[٥].

ومما سبق يتبين أنّ الحديث معلولٌ لا يصح الاحتجاج به، وكلام أهل العلم فيه دائر بين الحكم بوضعه أو ضعفه الشديد.

---

(١) انظر: الصارم المنكي (ص٤٣).

(٢) انظر: مجمع الزوائد (٢٥٣/٨).

(٣) انظر: لسان الميزان (٣٥٩/٣)، النكت على ابن الصلاح (١/ ٣٢٠-٣٢١).

(٤) انظر: التوسل (ص١١٥).

(٥) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص١٦٨-١٧٠).

مناقشة ما استدل به السُّبْكي على قوله باستحباب التوسل بالنبي ﷺ بعد خلقه، وفي مدة حياته:

استدل السُّبْكي بحديث الضرير[(١)] على استحباب التوسل بجاه النبي ﷺ وحقه في حياته.

ويُجاب عنه بما يلي:

[١] أن المراد بالتوسل به ﷺ في الحديث هو التوسل بدعائه، وذلك مشروع في حياته ﷺ؛ بخلاف التوسل بجاهه أو حقه أو ذاته فهو غير مشروع مطلقاً، ومما يؤيد كون التوسل المراد في الحديث التوسل بدعائه ﷺ قول الأعمى: ادع الله أن يعافيني، ووعده ﷺ بالدعاء مع بيان الأفضل له، ثم إصرار الأعمى على الدعاء، وقوله: اللّهم فشفعني فيه، وشفعه فيّ، كل ذلك يدل على أن المراد به التوسل بدعائه؛ لأن هذه الصيغة لا تحتمل غير ذلك[(٢)].

---

(١) أخرجه الترمذي كتاب الدعوات برقم: (٣٥٧٨)، والنسائي في السنن الكبرى كتاب عمل اليوم والليلة ذكر حديث عثمان بن حنيف برقم: (١٠٤٩٤)، وابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب ما جاء في صلاة الحاجة برقم: (١٣٨٥)، وأحمد في مسنده برقم: (١٧٢٤٠)، وابن خزيمة في الصحيح برقم: (١٢١٩)، والطبراني في الكبير برقم: (٨٣١١) والصغير برقم: (٥٠٨)، والحاكم برقم: (١١٨٠) من طرق عن عثمان بن حنيف - به.
قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح غريب"، وقال الحاكم: "هذا حديث حسن صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي.

(٢) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/٣١٨-٣١٩)، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص١١٥)، اللمعة في الأجوبة السبعة لابن تيمية (ص٤٨-٥٠)، تلخيص كتاب الاستغاثة لابن تيمية (ص١٢٩-١٣٠)، مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٤/٦٢٣)، صيانة الإنسان (ص١٢٥)، الصواعق المرسلة الشهابية لابن سحمان (ص١٦٢)، الضياء الشارق له أيضاً (ص٥٣٧)، كشف ما ألقاه إبليس لعبد الرحمن بن حسن (ص٢١٦)، الكشف المبدي للفقيه (ص٢٤٥)، التوصل للرفاعي (ص٢٣٦)، التوسل للألباني (ص٧٥).

[٢] لو كان المراد بالتوسل به ﷺ في الحديث التوسل بذاته أو جاهه، أو حقه، لا دعائه، لكان كل أعمى من الصحابة ي ومن بعدهم إلى هذا الزمان، يتوسلون إلى الله ﷻ بذات النبي ﷺ وجاهه وحقه عند الله، ولن يبقى بعد ذلك أعمى[١].

مناقشة الأدلة التي استدل بها السُّبْكي على قوله باستحباب التوسل بالنبي ﷺ بعد وفاته:

واستدل عليه بقصة عثمان بن حنيف رضي الله عنه، ونص القصة: «أن رجلاً كان يختلف إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه في حاجة له، فكان عثمان لا يلتفت إليه، ولا ينظر في حاجته، فلقي ابن حنيف فشكي ذلك إليه، فقال عثمان بن حنيف: إيتِ الميضأة فتوضأ ثم ائت المسجد فصل ركعتين، ثم قل: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبينا محمد ﷺ نبي الرحمة، يا محمد إني أتوجه بك إلى ربي فتقضي لي حاجتي، وتذكر حاجتك...».

والجواب عنها من وجوه:

[١] أنّ القصة أخرجها الطبراني[٢] والبيهقي[٣] من طريق شبيب بن سعيد، عن روح بن القاسم، عن أبي جعفر الخطمي، عن أبي أمامة سهل بن حنيف، عن عمه عثمان بن حنيف به.

والقصة بهذا الإسناد لا تثبت، بل هي معلولة بما يلي:

---

(١) انظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص٢٦٠)، تلخيص كتاب الاستغاثة (ص١٣٠).

(٢) انظر: المعجم الكبير برقم: (٨٣١٠)، والمعجم الصغير برقم: (٥٠٨).

(٣) انظر: دلائل النبوة (٦/١٦٧-١٦٨).

(أ) ضعف حفظ راويها شبيب بن سعيد[١] وتفرّده بها[٢].

(ب) اختلاف شبيب ؛ فإنه تارة يورد القصة في الحديث وتارة يهملها[٣].

(ج) مخالفة شبيب للثقات الذين رووا الحديث بدون ذكر هذه القصة[٤].

[٢] أنّ فعل عثمان بن حنيف رضي الله عنه لو ثبت عنه فهو معارض بفعل بقية الصحابة ي فإنهم لم يكونوا يتوسلون بالنبي ﷺ بعد وفاته لا بطلب الدعاء منه ولا بالتوسل بذاته أو جاهه، بل عدلوا عن التوسل به بعد وفاته إلى التوسل بعمه العباس رضي الله عنه ، ولو كان التوسل به ﷺ بعد وفاته بطلب الدعاء منه أو التوسل بذاته وجاهه مشروعاً ، لم يعدلوا عن التوسل به ﷺ[٥].

[٣] لو صحت هذه القصة لتسابق الناس إلى فعل ذلك ؛ لأنّ النفوس مولعةٌ بقضاء حوائجها فتتشبث بكل ما تقدر عليه[٦].

---

(١) انظر: التاريخ الكبير (٢٣٣/٤)، والجرح والتعديل (٣٥٩/٤)، والكامل لابن عدي (١٣٤٦/٤)، وميزان الاعتدال (٢٦٢/٢)، تهذيب الكمال (٣٦٠/١٢).

(٢) نص على تفرده في هذه الرواية الطبراني في الصغير (٣٠٧/١).

(٣) أخرجها البيهقي في دلائل النبوة (١٦٧/٦-١٦٨) بالوجهين، وأخرجها الحاكم في المستدرك (٥٢٦/١) وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص٥٨١) برقم: (٦٢٨) دون ذكر القصة وهي الرواية المحفوظة لموافقتها لرواية الأثبات.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٢٦٨/١)، التوسل للألباني (ص٩٥).

(٥) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٣١٨/٢)، صيانة الإنسان (ص٣٧٧)، الكشف المبدي (ص٢٦٧)، الصواعق المرسلة الشهابية (ص١٦٢)، التوسل للألباني (ص٩٢)، هدم المنارة لعمرو عبد المنعم (ص١١٤).

(٦) انظر : الضياء الشارق في رد شبهات المارق (ص٥٤٣).

استدلال السُّبْكي بالأحاديث التي فيها طلب الدعاء من النبي ق في أحوال كثيرة:

كطلب الغيث ودفع البلاء وغيره، فالجواب عنها بأن يقال: الاستدلال بهذه الأحاديث استدلالٌ بما هو خارج عن محل النزاع؛ إذ أنّ أهل السنة والجماعة متفقون على جواز طلب الدعاء من النبي ﷺ في حياته في تحصيل المنافع ودفع المضار -كما تقدم-.

تسويغ السُّبْكي للتوسل والاستغاثة المُبتدعة بشبهة المجاز العقلي:

تشبث أبو الحسن السُّبْكي بشبهة الكسب والتسبب، أو ما يُسمى بالمجاز العقلي[1].

والتي أشار إليها بقوله المتقدم:

«وأما الاستغاثة فهي: طلب الغوث، وتارة يطلب الغوث من خالقه: وهو الله تعالى وحده، كقوله تعالى: ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّى مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾ [سورة الأنفال: ٩]، وتارة يطلب ممن يصح إسناده إليه على سبيل الكسب، ومن هذا النوع الاستغاثة بالنبي، وفي هذين القسمين تعدى الفعل تارة بنفسه كقوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾، ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَـٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَـٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ۖ فَٱسْتَغَـٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ۖ قَالَ هَـٰذَا مِنْ عَمَلِ

---

(١) المراد بالمجاز العقلي هو إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له.

انظر: التعريفات (ص٢٠٣)، التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ص٦٣٧)، المعجم الفلسفي لصليبا (ص ٣٤٢).

ﭐلشَّيْطَٰنِ إِنَّهُۥ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ﴾ [القصص: ١٥]، وتارة بحرف الجر كما في كلام النحاة في المستغاث به، وفي كتاب سيبويه: «فاستغاث بهم لينشروا له كليباً...»، واستغيث بالله بمعنى طلب خلق الغوث منه؛ فالله تعالى مستغاث فالغوث منه خلقاً وإيجاداً، والنبي ﷺ مستغاث والغوث منه تسبباً وكسباً، ولا فرق في هذا المعنى بين أن يستعمل الفعل متعدياً بنفسه أو لازماً أو تعدى بالباء، وقد تكون الاستغاثة بالنبي ﷺ على وجه آخر هو: أن يقال استغثت الله بالنبي ﷺ، كما تقول سألت الله بالنبي ﷺ فيرجع إلى النوع الأول من أنواع التوسل، ويصح قبل وجوده وبعد وجوده، وقد يحذف المفعول به، ويقال: استغثت بالنبي ﷺ بهذا المعنى، فصار لفظ الاستغاثة بالنبي ﷺ له معنيان:

أحدهما: أن يكون مستغاثاً.

والثاني: أن يكون مستغاثاً به، والباء للاستعانة»[1].

وبقوله أيضاً: «وبالجملة إطلاق لفظ الاستغاثة بالنسبة لمن يحصل منه غوث أما خلقاً وإيجاداً وأما تسبباً وكسباً أمر معلوم لا شك فيه لغة وشرعاً»[2].

وما ذهب إليه بأنّ المسلمين إذا توسلوا بالنبي ﷺ أو بغيره من الأنبياء والصالحين لم يعبدوهم، ولا أخرجهم ذلك عن توحيدهم لله تعالى، وأنه هو المنفرد بالنفع والضرر، وأنّه يجوز قول القائل: أسأل الله تعالى برسوله؛ لأنه

---

(١) شفاء السقام (ص١٨٨).

(٢) المصدر السابق (ص ١٨٩).

سائل لله تعالى لا لغيره[1]، فهو مردود، وقد حملت هذه الشبهة السُّبْكي -عفا الله عنه- إلى القول بجواز صرف بعض العبادات لغير الله، وأنّ ذلك من قبيل الأخذ بالأسباب وليس من باب الشرك بالله، ولا يعدُّ ذلك عبادة لغير الله تعالى، والفاعل لذلك مسلمٌ موحد! فطلب الغوث والدعاء والاستعانة بالأنبياء والصالحين على سبيل الكسب والتسبب، ومن الله تعالى على سبيل الخلق والإيجاد، وقد وتبعه في هذه تقرير هذه الشبهة كثيرٌ من القبوريين بعده[2][3].

ولا شك أنّ ما تشبث به السُّبْكي ومقلدوه في هذه الشبهة باطلٌ ومردود، إذ أنّ من المعلوم بالدين بالضرورة أن العبادة لا يجوز صرفها لغير الله؛ وهذا محل اتفاق لا نزاع فيه؛ بل هذه الشبهة هي نظير ما قاله المشركون الأولون! عن أوليائهم الذين عبدوهم من دون الله، وقد حكى الله ﷻ ذلك في كتابه الكريم على لسانهم فقال ﷻ: ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ [سورة الزمر: ٣]، ويقول ﷻ: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ

---

(١) انظر: المصدر السابق (ص ٢٥٤)

(٢) كابن حجر الهيتمي وأحمد زيني دحلان ويوسف النبهاني وغيرهم.

(٣) انظر: الجوهر المنظم في زيارة القبر الشريف النبوي المكرم لابن حجر الهيتمي (ص ١١١)، شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق ليوسف النبهاني (ص١٠٦-١٠٨)، الدرر السنية لأحمد زيني دحلان (ص٦٨-٧٠)، محق التقوُّل في مسألة التوسل لمحمد زاهد الكوثري (٣-٢٢)، مفاهيم يجب أن تصحح لمحمد علوي مالكي (ص٢٨).

﴿وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]، فسمّاهم الله ﷻ مشركين، وهم يعتقدون أنّ هؤلاء الأولياء مجرد وسائط بينهم وبين الله ﷻ في قضاء حوائجهم، فدعاء الأحياء للأموات فيما لا يقدر عليه إلا الله ليس هو من باب التسبب، وإنما الذي جعله ذلك هم عباد الأصنام(١).

وأماّ ما ادّعاه بأن الاستغاثة هي: طلب الغوث من الخالق -وهو الله تعالى-، وتارة يطلب ممن يصح إسناده إليه على سبيل الكسب، ومن هذا النوع الاستغاثة بالنبي ﷺ، وفي هذين القسمين تعدى الفعل تارة بنفسه كقوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾، ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ﴾[سورة القصص: ١٥]، وتارة بحرف الجر كما في كلام النحاة في المستغاث به، واستشهاده بكلام سيبويه: «فاستغاث بهم لينشروا له كليباً»...، وأنّ المراد استغيث بالله بمعنى طلب خلق الغوث منه؛ فالله تعالى مستغاث فالغوث منه خلقاً وإيجاداً، والنبي ﷺ مستغاث والغوث منه تسبباً وكسباً.

ولا شك أنّ هذا الكلام باطلٌ من وجوه:

[١] أنّ الأدلة التي استدل بها على تسويغ طلب الإغاثة! حجة عليه لا له؛ فالاستغاثة الجائزة إنما تكون من الأحياء فيما يقدرون عليه، كما حصل أن استغاث الإسرائيلي موسى عليه السلام ليُخلصه من عدوه القبطي، فالاستغاثة بالأحياء لدفع الشدائد التي يقدرون على دفعها جائز، بخلاف الاستغاثة

---

(١) انظر: منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس للشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ (ص٢٩٠-٢٩٤، ٢٧٢-٢٧٤)، البيان المبدي لشناعة القول المجدي للشيخ سليمان بن سحمان (ص ٩٥)، صيانة الإنسان (ص٢٢٦-٢٢٧).

بالأموات فلا تجوز بحال[١].

[٢] أنّ الصحابة -رضي الله عنهم- كانوا يُبْتلون بأنواع البلاء، ولم يكن أحد منهم يأتي قبر الرسول ﷺ أو قبر غيره من الأنبياء لطلب الدعاء والتوسل به، فهذا مما عُلِم بالاضطرار من دين الإسلام وبالنقل المتواتر وبإجماع المسلمين أنه غير مشروع[٢].

[٣] أن ثمة فرقاً بين الباء في (استغثت به) والتي يكون المضاف بها مستغاثاً مَدْعُوّاً مسؤولاً مطلوباً منه، وبالاستغاثة المحضة من الإغاثة التي يكون المضاف بها مطلوباً به لا مطلوباً منه؛ فلفظ الاستغاثة في الكتاب والسنة وكلام العرب إنما هو مستعمل بمعنى الطلب من المستغاث به، وقول القائل استغثت به بمعنى طلبت منه الإغاثة لا بمعنى توسلت به فلا يجوز للإنسان الاستغاثة بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله[٣].

[٤] كون العبد له قدرة كسبية على بعض الأمور فذلك لا يخرجه عن مشيئة الله تعالى، فلا يستغاث به فيما لا يقدر عليه إلا الله كالإحياء والإماتة والرزق وغير ذلك من العبادات التي يُعدُّ صرفها لغير الله شرك[٤].

---

(١) انظر: تلخيص كتاب الاستغاثة والمعروف بالرد على البكري لابن تيمية (ص ٩٠، ٩٢، ١٢٤)، الرد على شبهات المستعينين بغير الله لابن عيسى(٦٥)، غاية الأماني في الرد على النبهاني للألوسي (١/ ٣٣٠).

(٢) انظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص ٢٧).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص٨٢-٨٣).

(٤) انظر: غاية الأماني في الرد على النبهاني للألوسي (١/ ٣٣٠).

[٥] القول بأن الاستغاثة وما شابهها من الأفعال الشركية على سبيل المجاز لا الحقيقة، قولٌ مردود إذ أنّه وعلى التسليم بوقوع المجاز[١] فإنّ حد المجاز العقلي لا ينطبق على دعاء الأموات، وندائهم، والاستغاثة بهم، إذا اعتبرنا حال الداعين واعتقادهم؛ فالإسناد الواقع في كلامهم إسنادٌ حقيقي! ليس بمجازي، ومن المُرجحات لذلك اعتقادهم التأثير والتصرف المطلق في الكون فيمن يدعونهم من دون الله[٢].

[٦] لو فتح هذا الباب من التأويل بشبهة المجاز العقلي لَما وجد الشرك والكفر، فقد يدَّعي أحدٌ الألوهية لغير الله، ويقول: الرسول خالق السماوات

---

(١) اختلف العلماء في وقوع المجاز في اللغة وعدمه، وهذا الخلاف جارٍ في المجاز العقلي، فقال قوم: بعدم وقوعه مطلقاً، وقال آخرون: بوقوعه مطلقاً، وفرق قوم فقالوا: بوقوعه في اللغة دون القرآن، وقد رجح شيخ الإسلام ابن تيمية عدم وقوع المجاز مطلقاً لا في القرآن ولا في اللغة وانتصر له العلامة ابن القيم ' بأكثر من خمسين وجهاً.

انظر: الإحكام للآمدي (١/٧٢-٧٩)، الإبهاج شرح المنهاج (١/٢٩٦-٢٩٩)، البرهان للزركشي(١/٥٤١)، والإحكام لابن حزم(٤/٤٣٧)، المسودة في أصول الفقه(ص١٤٧)، الإيمان لابن تيمية (ص٨١)، الإغريض في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض لأبي الحسن السبكي "مخطوط"، مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم (ص٢٧١)، إرشاد الفحول في علم الأصول (ص٥١)، المدخل لابن بدران (ص١٨٣)، وللاستزادة: منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز للشنقيطي، الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية للدكتور هادي الشجيري (ص١٨٥) وما بعدها.

(٢) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني (ص٢٧)، الواسطة بين الله وخلقه عند أهل السنة ومخالفيهم للمرابط الشنقيطي (ص٥٦٦)

والأرض، ويزعم أنّ مراده (رب الرسول) -بحذف المضاف-، وكذلك يكون معنى من قصد الأصنام وتَضرّع إليها: أنه يدعو الله الذي هو مالك الأصنام، ويتضرع إليه تعالى-بحذف المضاف-، و هلمَّ جرّاً.

وبهذا يتضح بطلان ما تمسك به السُّبْكي -عفا الله عنه- من شبهة المجاز العقلي(١).

والحاصل أنّ الأدلة التي ساقها السُّبْكي للاحتجاج بها على مذهبه في القول باستحباب التوسل بالنبي ﷺ بطلب الدعاء منه بعد وفاته أو التوسل بذاته وجاهه: إمّا أن تكون ضعيفة أو موضوعة أو لا تصح دليلاً على قوله.

وبذلك يظهر بطلان زعمه بما تواترت به الأخبار وقام عليه الإجماع؛ فإنّ الأخبار على خلافه، وكلُ ما استدل به فهو مردود، إما من جهة ثبوته، أو من جهة الدلالة، والمستَدِلُ عليه أن يبين صحة دليله ودلالته على قوله، وكلاهما غير متحقق فيما ساقه السُّبْكي من الأدلة.

وأمّا الإجماع فهو منعقدٌ على نقيض ما جاء به؛ فلم يعرف عن السلف الأوائل من الصحابة والتابعين وأتباعهم طلب الدعاء منه ﷺ بعد وفاته أو

---

(١) للاستزادة في ردّ هذه الشبهة انظر المصادر التالية:

الدرر السنية(٩/٢٧٤)(٩/٣٧٥، ٤٠٨، ٤١١)، التوضيح عن توحيد الخلاق(ص٣٠٥)، كشف ما ألقاه إبليس (ص٧٥-٧٦، ٢٧٠-٢٧٢)، منهاج التأسيس (ص٢٧١، ٢٩٥) (ص ٤١٠-٣٤١)، تحفة الطالب والجليس (ص٤٧-٥١)، تأسيس التقديس (ص٣٦)، كشف غياهب الظلام عن أوهام جلاء الأفهام للشيخ سليمان بن سحمان (٣٠٢-٣٠٦)، الصواعق المرسلة الشهابية (ص١٣٦-١٣٧)، صيانة الإنسان (ص٢٢٧، ٢٤٥)، جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية (٢/١٠٢١-١٠٤١).

التوسل بذاته وجاهه، ودعوى إجماعهم على خلاف ذلك تحتاج إلى دليل، ولا دليل يدل على ذلك[1].

والقول بإبطال دعوى السُّبْكي وقوله باستحباب التوسل بالنبي ﷺ يغنينا عن إبطال قوله باستحباب التوسل بالأنبياء والصالحين.

---

(١) انظر: صيانة الإنسان (ص٢٢٧).

المبْحَث الثالث

شد الرحال لزيارة قبر النبي ﷺ

خلط أبو الحسن السُّبْكي الحق بالباطل في هذه المسألة حيث ذكر أنّ شد الرحال لا يجوز إلا للبقاع الثلاثة الواردة في قول النبي ﷺ: **(لا تشدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى)**(١)، يقول في ذلك: «الثغور لا فضل فيها في نفسها إنّما الإقامة فيها؛ لأجل الرباط، بخلاف مكة والمدينة وبيت المقدس ففيها فضل في أنفسها...، ومرادنا بذلك الفضل الذي يشهد الشرع باعتباره وبنى عليه حكماً شرعياً هو شد الرحال إليها ولها، وغيرها فلا تشد الرحال لها لذاتها، وأمّا شد الرحال لها لزيارة أو جهاد أو علم فلا مانع منه»(٢)، إلا أنّه خالف الحق بانتصاره -عفا الله عنه- للقول باستحباب شد الرحال لمجرد زيارة قبر النبي ﷺ(٣)، ولم يكتف بتقرير هذه البدعة المحدثة، بل تكلّف الرد على أهل السنة والجماعة في هذه المسألة، وصنّف في ذلك كتاباً مستقلاً سمّاه بشفاء السقام في زيارة خير الأنام(٤)، وقد حشاه بأحاديث واهيةٍ وموضوعة، وشبهاتٍ مردودة.

---

(١) أخرجه البخاري كتاب التطوع، فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم الحديث: (١١٣٢)، ومسلم كتاب الحج، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، برقم: (١٣٩٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه به.

(٢) المحاورة والنشاط في المجاورة والرباط (١١٩).

(٣) انظر: فتاوى السبكي (١/ ٢٨٩)، و شفاء السقام في زيارة خير الأنام.

(٤) تقدم الكلام حول هذا الكتاب وما صنّفه أهل العلم في الرد عليه، انظر: (ص٧٢) من هذه الرسالة.

ويقرر السُّبْكي أنّ ذلك مما يدل عليه الكتاب، والسنة، وفعل الصحابة والتابعين، وإجماع الأمة، والقياس.

فأمّا دلالة الكتاب:

فيقول الله ﷻ: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُوا۟ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴾ [سورة النساء: ٦٤] قال السُّبْكي: «دلّت الآية على الحث على المجيء إلى الرسول ﷺ، والاستغفار عنده واستغفاره لهم، وذلك وإن كان ورد في حال الحياة؛ فهي رتبة له ﷺ لا تنقطع بموته تعظيماً له»[١].

ويقول أيضاً في الكلام على هذه الآية: «والآية وإن وردت في أقوام معيّنين في حالة الحياة، فتعمّ بعموم العلّة كلّ من وجد فيه ذلك الوصف في الحياة وبعد الموت، ولذلك فهم العلماء من الآية العموم في الحالتين، واستحبّوا لمن أتى إلى قبره ﷺ أن يتلو هذه الآية، ويستغفر الله تعالى»[٢]، ويرى السُّبْكي أنّ المجيء في الآية «صادقٌ على المجيء من قُرْب ومن بُعْد بسفر وبغير سفر، ولا يقال: إنّ ﴿ جَآءُوكَ ﴾ مطلق، والمطلق لا دلالة له على كلّ فرد، وإن كان صالحاً لها؛ لأنّا نقول: هو في سياق الشرط فيعمّ، فمن حصل منه الوصف المذكور وجد الله توّاباً رحيماً»[٣].

---

(١) شفاء السقام (ص٨٦).

(٢) المصدر السابق (ص٨٧).

(٣) المصدر السابق (ص١٠٧).

وأمّا دلالة السنة:

فقد قسّم السُّبْكي الأحاديث التي استدل بها لتقرير مذهبه على أبواب متعددة، وهي في مجملها تعود إلى ما يلي:

أولاً: الأحاديث الواردة في النص على فضل زيارة قبر النبي ﷺ.

ثانياً: الأحاديث والأخبار الدّالة على فضل الزيارة، وإن لم يكن فيه لفظ الزيارة.

وأمّا فعل الصحابة والتابعين:

فقد استدل عليه بفعل بلال بن أبي رباح رضي الله عنه، وذلك أن بلالاً رأى في منامه النبي ﷺ، وهو يقول له: ما هذه الجفوة يا بلال؟ أما آن لك أن تزورني يا بلال؟ فانتبه حزيناً وجلاً خائفاً، فركب راحلته وقصد المدينة فأتى قبر النبي ﷺ فجعل يبكي عنده ويمرغ وجهه عليه، وأقبل الحسن والحسين فجعل يضمهما ويقبلهما، فقالا له: يا بلال نشتهي نسمع أذانك الذي كنت تؤذن به لرسول الله ﷺ في المسجد؛ ففعل، فعلا سطح المسجد فوقف موقفه الذي كان يقف فيه، فلما أن قال: (الله أكبر الله أكبر) ارتجت المدينة فلما أن قال: (أشهد أن لا إله إلا الله) ازدادت رجتها فلما أن قال: (أشهد أن محمدا رسول الله) خرج العواتق[1] من خدورهن فقالوا: أَبُعِث رسول

---

(١) العواتق جمع عاتق وهي الجارية الشابة، وقيل العاتِقُ البكر التي لم تَبِنْ عن أهلها، وقيل هي التي بين التي أدركت وبين التي عَنَسَتْ، والعاتِقُ الجارية التي قد أدركت وبلغت فخُدِّرَتْ في بيت أهلها ولم تتزوج سمّيت بذلك لأنها عَتَقَتْ عن خدمة أبويها ولم يملكها زوج.

انظر: لسان العرب (١٠/٢٣٤) وتاج العروس (١/٦٤٧٠).

الله ﷺ؟ فما رؤي يوم أكثر باكياً ولا باكيةً بعد رسول الله ﷺ من ذلك اليوم[1].

وكذلك ما ورد عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله أنه كان يبعث بالرسول قاصداً من الشام إلى المدينة ليقرئ النبي ﷺ السلام ثم يرجع[2].

وأمّا دلالة الإجماع:

فيذكر السُّبْكي إطباق السلف والخلف على أن السفر لمجرد زيارة قبر النبي ﷺ مشروع ومندوب، ويؤكد ذلك بقوله: «إنّ الناس لم يزالوا في كلّ عام إذا قضوا الحجّ يتوجّهون إلى زيارته ﷺ، ومنهم من يفعل ذلك قبل الحجّ، هكذا شاهدناه، وشاهده من قبلنا، وحكاه العلماء عن الأعصار القديمة...، وذلك أمر لا يُرتاب فيه، وكلّهم يقصدون ذلك، ويعرِّجون إليه، وإن لم يكن طريقهم، ويقطعون فيه مسافة بعيدة، وينفقون فيه الأموال، ويبذلون فيه المهج، معتقدين أنّ ذلك قربة وطاعة، وإطباق هذا الجمع العظيم من مشارق الأرض ومغاربها على ممرّ السنين، وفيهم العلماء والصُلحاء وغيرهم يستحيل أن يكون خطأ، وكلّهم يفعلون ذلك على وجه التقرّب به إلى الله عز وجل، ومن تأخّر عنه من المسلمين فإنّما يتأخّر بعجز، أو تعويق المقادير، مع تأسّفه عليه، وودّه لو تيسّر له، ومن ادعى أنّ هذا الجمع العظيم مجمعون على خطأ، فهو المخطئ»[3].

---

(1) انظر: شفاء السقام (ص55-57).

(2) انظر: المصدر السابق (ص58).

(3) المصدر السابق (108-109).

وينقل السُّبْكي عن القاضي عياض قوله: «وزيارة قبره ﷺ سنة بين المسلمين مجمعٌ عليها، وفضيلةٌ مُرّغبٌ فيها»[١].

وأمّا دلالة القياس:

يقول السُّبْكي في توضيح ذلك: «وممّا يدلّ على ذلك القياس؛ وذلك على زيارة النبيّ ﷺ البقيع وشهداء أحد، وسنبيّن أنّ ذلك غير خاصّ به ﷺ بل مستحبّ لغيره، وإذا استحبّ زيارة قبر غيره ح فقبره أولى؛ لما له من الحقّ ووجوب التعظيم»[٢].

ويجيب السُّبْكي عن قول النبي ﷺ **(لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد...)** بأنّ المقصود في الاستثناء في الحديث: الاستثناء المُفرَّغ، يقول في ذلك: «فاعلم أن هذا الاستثناء مُفرَّغ، تقديره لا تشد الرحال إلى مسجد إلا إلى المساجد الثلاثة، أو لا تشد الرحال إلى مكان إلا إلى المساجد الثلاثة، ولابد من أحد هذين التقديرين، ليكون المستثنى مندرجاً تحت المستثنى منه، والتقدير الأول أولى»[٣]، ويقول أيضاً: «وقد التبس ذلك على بعض الناس فتوهم أن شد الرحال إلى الزيارة لمن في غير الثلاثة داخل في النهي وهو خطأ، لأن الاستثناء إنما يكون من جنس المستثنى منه فمعنى الحديث لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد أو إلى مكان من الأمكنة لأجل ذلك المكان إلا إلى ثلاثة مساجد، وشد الرحال إلى زيارة حي أو ميت ليس إلى المكان بل إلى من في ذلك المكان»[٤].

---

(١) شفاء السقام (ص ٦٨)، ونصُّ كلام القاضي عياض المنقول، في كتابه الشفا (٢/١٩٤).

(٢) المصدر السابق (ص ٩٠).

(٣) المصدر السابق (ص١٢٧).

(٤) المحاورة والنشاط في المجاورة والرباط (ل ١١٩-١٢٠) وانظر: نقل الحافظ ابن حجر لهذا الكلام في فتح الباري (٣/٦٦).

النقد:

شدُّ الرحال لمجرد زيارة قبر النبي ﷺ «مسألةٌ من المسائل التي طالت ذيولها، واشتهرت أصولها، وامتحن بسببها من امتحن»[١].

تحرير محل النزاع:

زيارة قبر النبي ﷺ بلا شد للرحل مشروعةٌ باتفاق أهل العلم إن كانت على الهيئة الشرعية[٢].

وأمّا الزيارة مع شد الرحال، فلا تخلو من حالين:

فإما أن تكون بقصد زيارة مسجد النبي ﷺ وزيارة قبره على السواء.

وإما أن تكون بقصد زيارة قبر النبي ﷺ فقط.

فالحالة الأولى مشروعة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والمجيب [يعني نفسه] قد عُرِفت كتبه، وفتاويه مشحونةٌ باستحباب زيارة القبور، وفي جميع مناسكه يذكر استحباب زيارة قبور أهل البقيع، وشهداء أُحد، ويذكر زيارة قبر النبي ﷺ»[٣].

---

(١) الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد للشوكاني (ص١٣٥).

(٢) الزيارة المشروعة هي التي ندب إليها الشرع الحكيم كزيارة القبور من أجل تذكر الآخرة، والسلام على أهلها، والدعاء لهم، وغير ذلك من المقاصد الشرعية، وأما غير المشروعة فهو قصد القبر للدعاء واتخاذه عيداً بالاجتماع عنده، والسفر إليه.

انظر: فتاوى شيخ الإسلام (٢٧/٣٠)، شفاء الصدور في زيارة المشاهد والقبور لمرعي الكرمي (ص١٥٧)، الرد على شبهات المستعينين بغير الله لابن عيسى(٦٧)، غاية الأماني للألوسي (١/١٧٨-١٨٣).

(٣) انظر: الرد على الإخنائي (ص١١٢-١١٣).

وأمّا الحالة الثانية:

فهي محل النزاع بين أهل السنة وخصومهم[١]، وقد اختلف فيها على قولين:

الأول: تحريم شد الرحال لمجرد زيارة قبر النبي ﷺ، وهو قول جمهور أهل العلم.

والثاني: جواز شد الرحال لمجرد زيارة قبر النبي ﷺ، وهو قولٌ لبعض أتباع الأئمة الأربعة[٢].

وأمّا القول بوجوب أو استحباب السفر لمجرد زيارة قبر النبي ﷺ فهو قولٌ حادث لم يَقل به أحدٌ من أئمة المسلمين المعتبرين[٣].

ومنشأ الخلاف فيها راجعٌ إلى تقدير المستثنى منه في قول النبي ﷺ: **(لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى)**[٤]، وذلك لأن الاستثناء الوارد في الحديث استثناء مفرغٌ لم يُذكر فيه المستثنى منه، ومن هنا اختلفت الأفهام في تقدير المستثنى منه، حيث قدره جماهير أهل العلم أنه عامٌ في جميع البقاع التي تقصد للتقرب والعبادة؛ فيكون

---

(١) انظر: الرد على الإخنائي (ص ١١٩، ١٥٢)، ومجموع الفتاوى (٣٤٢/٢٧)، والصارم المنكي (ص١٨).

(٢) انظر: الكافي في فقه أهل المدينة لابن عبدالبر (١/ ٤٥٤-٤٥٦)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد (٥٢٢/١-٥٢٣)، شرح الزرقاني على الموطأ (٣٢٠/١)، والمجموع شرح المهذب للنووي (٢٨٢/٨)، وفتح الباري (٦٥/٣)، والمغني للموفق ابن قدامة (١١٧/٣)، وشرح الزركشي على مختصر الخرقي (٢١١/٧)، والشهادة الزكية لمرعي الحنبلي(ص٩٠)، وكشاف القناع للبهوتي (١٢٠٠/٢)، ومطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى لمصطفى الرحيباني (٩٣١/١)، الدرر السنية (٣٩٧/٥).

(٣) انظر: الرد على الإخنائي (ص١١٨، ١٦٧).

(٤) تقدّم تخريجه.

التقدير: لا تشد الرحال إلى بقعة لقصد القربة إلا إلى ثلاثة المساجد، فيكون المستثنى منه عاماً في المساجد وغيرها، كالمشاهد والقبور، ومنها قبر النبي ﷺ.

وقدّره البعض بأنه خاصٌ بالمساجد؛ فيكون التقدير: لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد لقصد القربة إلا إلى ثلاثة المساجد الواردة في الحديث؛ وعليه فلا يدخل في النهي المشاهد والقبور.

وقد تقدّم اختيار السُّبْكي للتقدير الثاني حيث قال: «فاعلم أن هذا الاستثناء مفرّغ، تقديره لا تشد الرحال إلى مسجد إلا إلى المساجد الثلاثة، أو لا تشد الرحال إلى مكان إلا إلى المساجد الثلاثة، ولابد من أحد هذين التقديرين، ليكون المستثنى مندرجاً تحت المستثنى منه، والتقدير الأول أولى».

وقال أيضاً: «وقد التبس ذلك على بعض الناس فتوهم أن شد الرحال إلى الزيارة لمن في غير الثلاثة داخل في النهي وهو خطأ، لأن الاستثناء إنما يكون من جنس المستثنى منه فمعنى الحديث لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد أو إلى مكان من الأمكنة لأجل ذلك المكان إلا إلى ثلاثة مساجد، وشد الرحال إلى زيارة حي أو ميت ليس إلى المكان بل إلى من في ذلك المكان».

وهذان القولان -أعني القول بالتحريم والقول بالجواز- هما القولان المشهوران عن أهل العلم المتقدمين، وأما القول باستحباب شد الرحال لمجرد زيارة قبر النبي ﷺ -وهو الذي قرره السُّبْكي وانتصر له- فهو قول لم يقل به أحد من العلماء المتقدمين، وإنما قال به بعض المتأخرين[1].

---

(١) انظر: الرد على الإخنائي (ص١٠١، ١١٣، ١١٨)، الصارم المنكي (ص١٦٦-١٦٧)، الكشف المبدي للفقيه (ص١٨٠-١٨١)، تيسير العزيز الحميد (ص٢٤٢)، فتح المجيد (١/ ٤٣٣)، مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٤/ ٦٥٥)، النبذة الشريفة النفيسة للشيخ حمد بن معمر (ص١٦٩-١٧٠).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية «وأما السفر إلى مجرد زيارة القبور فما رأيت أحداً من علماء المسلمين قال إنه مستحب، وإنما تنازعوا: هل هو منهي عنه، أو مباح؟»[١].

ويقول أيضاً: «لم يقل أحد من علماء المسلمين إن السفر إلى ذلك واجب؛ بل ولا عرف عنهم القول بالاستحباب؛ بل السلف والقدماء على تحريم ذلك، والمتأخرون متنازعون: فأحد القولين أن ذلك جائز لا فضيلة فيه، والآخر أنه ينهى عنه»[٢].

وهذا ما يؤكده ابن عبد الهادي بقوله: «فدعوى من ادعى أن هذا قول الأئمة الأربعة أو جمهور أصحابهم أو جمهور علماء المسلمين فهو كذب بلا ريب وكذلك إن ادعى أن هذا قول عالم معروف من الأئمة المجتهدين، وإن قال إن هذا قول بعض المتأخرين أمكن أن يصدق في ذلك، وهو بعد أن يعرف صحة نقله نقل قولاً شاذاً مخالفاً لإجماع السلف، مخالفاً لنصوص الرسول ﷺ فكفى بقوله فساداً أن يكون قولاً مُبْتَدعاً في الإسلام مخالفاً للسنة والجماعة لما سنه الرسول ولما أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها»[٣].

وما ذهب إليه أبو الحسن السُّبْكي من استحباب شد الرحال لمجرد زيارة قبر النبي ﷺ وحكاية الإجماع على ذلك لا يصح لأمور:

---

(١) الرد على الإخنائي (ص١١٨).

(٢) المصدر السابق (١٦٧).

(٣) الصارم المنكي (ص ١٦٧).

أولاً: أن الأدلة الصحيحة جاءت بتحريم ذلك، والتحذير منه، ومنها:

قوله ﷺ: **(لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى)**[١].

ووجه الدلالة أن النبي ﷺ نهى عن شد الرحال لغير هذه المساجد الثلاثة بقصد التقرب والعبادة، وإذا كان النهي عن ذلك يتناول المساجد التي هي بيوت الله تعالى وأشرف بقاع الأرض، فكون النهي يتناول القبور والمشاهد من باب أولى[٢].

وما ذُكر في أن الاستثناء مفرّغ، وتقديره لا تشد الرحال إلى مسجد إلا إلى المساجد الثلاثة فلا يشمل ذلك المقابر والمشاهد! غير صحيح إذ أنّ قوله ﷺ: **(لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد)** صيغة خبر ومعناه النهي فيكون حراماً، ومن قال بأنه ليس بنهي وإنما معناه أنه لا يشرع وليس بواجب ولا مستحب بل مباح كالسفر في التجارة وغيرها، فيقال له: تلك الأسفار لا يقصد بها العبادة؛ بل يقصد بها مصلحة دنيوية مباحة والسفر إلى القبور إنما يقصد به العبادة، والعبادة إنما تكون بواجب أو مستحب فإذا حصل الاتفاق على أن السفر إلى القبور ليس بواجب ولا مستحب كان من فعله على وجه التعبد مبتدعاً مخالفاً للإجماع[٣].

---

(١) تقدَّم تخريجه.

(٢) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم(٢/١٨٣)، التوضيح عن توحيد الخلاق(ص٢٤٨، ٢٥٠)، مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٤/٦٤٨).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٢٧/٣٣٥).

ويؤيد ذلك ما رواه أصحاب السنن من إنكار بصرة الغفاري -رضي الله عنه- على أبي هريرة -رضي الله عنه- خروجه إلى الطور[1]، وقال له: «لو أدركتك قبل أن ترحل إليه ما رحلت إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: **(لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى)**[2] فجعل الطور

---

(١) هو جبلٌ أقسم الله عز وجل به في قوله سبحانه ﴿وَالطُّورِ﴾ وقد رفعه الله عز وجل فوق بني إسرائيل تخويفاً لهم كما قال سبحانه: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ۚ ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ فَعَفَوْنَا عَن ذَٰلِكَ ۚ وَآتَيْنَا مُوسَىٰ سُلْطَانًا مُّبِينًا ﴿١٥٣﴾ وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِيثَاقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمُ ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [سورة النساء: ١٥٣-١٥٤]، ﴿وَالطُّورِ﴾ بالسريانية هو الجبل، وأمّا موضعه فيقع في الضفة الشرقية من خليج السويس، في جنوب شبه جزيرة سيناء.

انظر: تفسير الطبري (٤٨/٢-٤٩)، معجم البلدان (٤٨/٤).

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الجمعة باب الساعة التي ترجى في يوم الجمعة برقم: (٤٩١) مختصراً دون ذكر الشاهد وأشار إليه بقوله: "وفي الحديث قصة طويلة"، وأخرجه النسائي كتاب الجمعة باب ذكر الساعة التي يستجاب فيها الدعاء يوم الجمعة برقم: (١٤٣٠)، ومالك في الموطأ كتاب الجمعة باب ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة برقم: (٢٤١)، وأحمد في مسنده برقم: (٢٣٨٩٩)، والحميدي في مسنده برقم: (٩٤٤)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (١٦٩/٢)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني برقم: (١٠٠١)، وابن حبان في باب صلاة الجمعة، ذكر البيان بأن في الجمعة ساعة يستجاب فيها برقم: (٢٧٧٢)، من طرق عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن أبي سلمة، عن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه به.

والحديث صحيح، وقد صححه جمع من أهل العلم، منهم الإمام الترمذي حيث قال بعد إخراجه له مختصراً "وهذا حديث حسن صحيح" (٣٦٢/٢)، كما صححه الحافظ ابن حجر في الإصابة (١/ ٤٤٩)، والألباني في إرواء الغليل (٢٣٠/٣)، (١٤٢/٤).

ممّا نُهي عن شد الرحال إليه، وفي ذلك دلالةٌ أنه يرى حمل الحديث على عمومه، ووافقه أبو هريرة رضي الله عنه.

[٢] قوله ﷺ: **(لا تجعلوا بيوتكم قبوراً، ولا تجعلوا قبري عيداً، وصلوا عليّ فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم)**[١].

ووجه الدلالة أن قبر النبي ﷺ أفضل قبر على وجه الأرض، وقد نهى أنْ يُتخذ قبره عيداً، والعيد كل ما يعتاد، وشد الرحال لقبره ﷺ وسيلة لاتخاذه عيداً، والوسائل لها أحكام المقاصد، ومما يدل على تناوله النهي عن شد الرحال لقبره ﷺ قوله: **(وصلّوا عليّ، فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم)**[٢].

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب المناسك، باب زيارة القبور، برقم: (٢٠٤٢)، وأحمد في المسند برقم: (٨٧٩٠)، والطبراني في الأوسط برقم: (٨٠٣٠)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٤١٦٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه به.

وقد حسّن الحديث شيخ الإسلام ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم فقال: "هذا إسناده حسن فإن رواته كلهم ثقات مشاهير، لكن عبد الله بن نافع الصائغ الفقيه المدني صاحب مالك فيه لين لا يقدح في حديثه.

قال يحيى بن معين: هو ثقة وحسبك بابن معين موثقاً، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم الرازي: ليس بالحافظ هو لين يعرف حفظه وينكر، فإن هذه العبارات منهم تنزل حديثه من مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحسن". انظر اقتضاء الصراط المستقيم: (١/١٧٠)، وقال الحافظ ابن عبد الهادي في الصارم المنكي (ص٣٠٨): «هو حديث حسن جيد الإسناد، وله شواهد كثيرة يرتقي بها لدرجة الصحة».

وممن صحح هذا الحديث العلامة الألباني في الجامع الصغير برقم (١٣١٨٢).

(٢) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/١٧٦، ١٧٢)، والصارم المنكي (ص٣٠٨)، فتح المنان تتمة منهاج التأسيس رد صلح الاخوان لمحمود شكري الألوسي (ص٤٦٨).

[٣] قوله ﷺ : **(قاتل الله اليهودَ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد)**[(١)].

ووجه الدلالة أن النهي عن اتخاذ القبور مساجد يتضمن الصلاة عليها أو إليها وتحري العبادة عندها وشد الرحال إلى القبور يفضي إلى اتخاذها مساجد[(٢)].

[٤] قول أبي هريرة رضي الله عنه -المتقدم- حين خرج إلى الطور، فلقي كعب الأحبار... وذكر حديثاً طويلاً، وفيه: فلقيت بصرة بن أبي بصرة الغفاري، فقال: من أين أقبلت؟ فقلت من الطور، فقال: لو أدركتك قبل أن تخرج إليه ما خرجت، سمعت رسول الله ﷺ يقول: **(لا تُعمل المطي إلا لثلاثة مساجد: إلى المسجد الحرام، وإلى مسجدي هذا، وإلى مسجد إيلياء أو بيت المقدس)**[(٣)].

ووجه الدلالة منه أن راوي الحديث فَهِم أنّ الطور وأمثاله من مقامات الأنبياء، داخلةٌ في عموم نهي النبي ﷺ، وأنه لا يجوز السفر إليها، وقد أقرّه أبو هريرة رضي الله عنه على فهمه فلم ينكر عليه ذلك.

ثانياً: ضعف الأدلة التي استدل بها السُّبْكي لتأييد مذهبه، وإمكان الرد عليها، وفيما يلي مناقشها ونقدها:

أما استدلاله بدلالة الكتاب:

فقد استدل بقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ٦٤].

---

(١) أخرجه البخاري كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة، برقم: (٤٢٦)، ومسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، رقم الحديث: (٥٣٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه به.

(٢) انظر: تحذير الساجد (ص٢١).

(٣) تقدم تخريجه.

ووجه الدلالة عنده -كما سبق- أن الآية دلت على الحث على المجيء إليه ﷺ والاستغفار عنده واستغفاره لمن جاء إليه، وأن هذا لا ينقطع بموته.

والجواب عن هذا الاستدلال:

أنّ الآية ليس فيها دلالة على ما ذكره، بل إن الآية تدل على خلاف قوله.

يقول العلامة ابن عبد الهادي: «فأما استدلاله بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ...﴾ الآية فالكلام فيها في مقامين:

أحدهما: عدم دلالتها على مطلوبه.

الثاني: بيان دلالتها على نقيضه.

وإنما يتبين الأمران بفهم الآية، وما أريد بها وسيقت له، وما فهمه منها أعلم الأمة بالقرآن ومعانيه، وهم سلف الأمة، ومن سلك سبيلهم، ولم يفهم منها أحد من السلف والخلف إلا المجيء إليه في حياته ليستغفر لهم... وهذه كانت عادة الصحابة معه ﷺ أنّ أحدهم متى صدر منه ما يقتضي التوبة جاء إليه فقال: يا رسول الله. فعلت كذا وكذا فاستغفر لي، وكان هذا فرقاً بينهم وبين المنافقين.

فلما استأثر الله ﷻ بنبيه ﷺ ونقله من بين أظهرهم إلى دار كرامته، لم يكن أحد منهم قط يأتي إلى قبره ويقول: يا رسول الله فعلت كذا وكذا فاستغفر لي، ومن نقل هذا عن أحد منهم فقد جاهر بالكذب والبهت، وافترى على الصحابة والتابعين وهم خير القرون على الإطلاق... وكيف أغفل هذا الأمر أئمة الإسلام وهداة الأنام... فلم يدعوا إليه، ولم يحضّوا عليه، ولم يرشدوا إليه، ولم يفعله أحد منهم ألبتة...

وهذا يبين أن هذا التأويل الذي تأول عليه المعترض هذه الآية تأويلٌ باطل قطعاً، ولو كان حقاً لسبقونا إليه علماً وعملاً وإرشاداً ونصيحةً، ولا يجوز إحداث تأويل في آية أو في سنة لم يكن على عهد السلف ولا عرفوه ولا بينوه للأمة...

وأما دلالة الآية على خلاف تأويله فهو أنه سبحانه صدرها بقوله: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ ﴾ [النساء: ٦٤] وهذا يدل على أن مجيئهم إليه ليستغفر لهم إذ ظلموا أنفسهم طاعة له، ولهذا ذمّ من تخلف عن هذه الطاعة، ولم يقل مسلم أن على من ظلم نفسه بعد موته أن يذهب إلى قبره ويسأله أن يستغفر له، ولو كان هذا طاعة له لكان خير القرون قد عصوا هذه الطاعة وعطّلوها وَوُفّق لها هؤلاء الغلاة العصاة»[(١)].

وأمّا استدلاله بدلالة السنة؛ فقد أطال السُّبْكي بذكر الأسانيد وتكرارها منه إلى مؤلفي الكتب كالطبراني والدارقطني وغيرهما، وحشد في كتابه شفاء السقام تعداد الطرق إليهم والرواية بالإجازات المركب بعضها على بعض، وذكر السماعات ونحو ذلك مما يكبر به حجم الكتاب! وليس إلى ذكره كبير حاجة، مع اختصاره في ذكر الأسانيد وحذفها في أماكن لا يليق حذفه فيها[(٢)].

وحاصل هذه الأدلة التي أسهب السُّبْكي بذكرها، وأفاض بتتبع طرقها، وتكلّف تصحيح أسانيدها، يرجع إلى دليلين إجماليين، سأكتفي بذكرهما والإجابة عنهما بما يغني عن الإطالة بمناقشة الأدلة التفصيلية، وهما:

---

(١) الصارم المنكي (ص٣١٧-٣١٨)، وانظر: صيانة الإنسان (ص٣٢-٤١)، فتح المنان لمحمود شكري الألوسي (ص٤٦٨) والكشف المبدي للفقيه (ص١٢٥-١٣٥)، وأوضح الإشارة للنجمي (ص٤٩٤).

(٢) انظر: الصارم المنكي (ص١٦).

[١] الأحاديث الواردة في النص على فضل زيارة قبر النبي ﷺ :

وقد ذكر فيها نحواً من خمسة عشر حديثاً مستدلاً بها على قوله باستحباب شد الرحال لمجرد زيارة قبر النبي ﷺ[١].

والجواب عنها من وجهين:

الوجه الأول: الكلام على هذه الأحاديث إجمالاً:

وذلك بأن يقال: إن هذه الأحاديث التي استدل بها السُّبْكي على استحباب شد الرحال لمجرد زيارة قبر النبي ﷺ لا يصح الاحتجاج بها لأمرين:

(أ) أن جُلّ هذه الأحاديث التي استدل بها السُّبْكي لا يصح منها شئ؛ فهي إمّا أن تكون ضعيفة أو موضوعة لا يصح الاستدلال بها[٢].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وليس في الأحاديث التي رويت بلفظ زيارة قبره ﷺ حديث صحيح عند أهل المعرفة»[٣].

---

(١) انظر: شفاء السقام (ص١-٤٠).

(٢) ممن نص على ذلك من أهل العلم: شيخ الإسلام ابن تيمية في الرد على الإخنائي (ص١١٠) وفي الرد على البكري (ص٥٥)، والحافظ ابن عبد الهادي في الصارم المنكي (ص٢١)، والشيخ سليمان بن عبد الله في تيسير العزيز الحميد (ص٢٤٤)، والشيخ عبد الرحمن بن حسن في فتح المجيد (١/٤٣٦)، والشيخ حمد بن معمر في النبذة الشريفة النفيسة في الرد على القبوريين (ص١٧٠)، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني في دفاع عن الحديث النبوي والسيرة في الرد على جهالات الدكتور البوطي في كتابه فقه السيرة (ص١٠٥) والسلسلة الضعيفة (١/١٢٠).

(٣) الرد على الإخنائي (ص٢٥٢)، وانظر: فتاوى ابن تيمية (٢٧/١٨٥).

ويقول أيضاً: «أحاديث زيارة قبره كلها ضعيفة، لا يعتمد على شيء منها في الدين، ولهذا لم يرو أهل الصحاح والسنن شيئا منها، وإنما يرويها من يروى الضعاف كالدارقطني والبزار[1] وغيرهما»[2].

ويؤكد ابن عبد الهادي -رحمه الله- ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- بعد تتبعه للأحاديث التي استدل بها السُّبْكي فيقول: «وجميع الأحاديث التي ذكرها المعترض في هذا الباب [وهو باب الأحاديث الواردة في الزيارة نصاً]، وزعم أنها بضعة عشر حديثاً ليس فيها حديث صحيح، بل كلها ضعيفة واهية، وقد بلغ الضعف ببعضها إلى أن حكم عليها الأئمة الحفاظ بالوضع»[3].

(ب) الأحاديث الواردة في زيارة قبر النبي ﷺ على فرض صحتها فإنّ غاية دلالتها إنما هو على مطلق الزيارة بدون سفر ولا شد للرحل؛ فالاستدلال بها ليس في محله، بل هو خارجٌ عن محل النزاع[4].

الوجه الثاني: الكلام على هذه الأحاديث تفصيلاً:

وذلك بتتبع هذه الأحاديث، والكلام على كل حديث منها بما يناسبه من حيث الرواية والدراية.

---

(١) هو أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، أبو بكر العتكي البصري المعروف بالبزار، الإمام الحافظ، ارتحل في شيخوخته ناشراً للحديث، من مؤلفاته: البحر الزخار المعروف بالمسند، وكتاب الصلاة على النبي ﷺ، وكتاب الأشربة وتحريم المسكر، توفي بالرملة سنة ٢٩٢هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/٥٥٤)، شذرات الذهب (٢/٢٠٩).

(٢) الفتاوى (١/٢٣٤).

(٣) الصارم المنكي (ص٢١).

(٤) انظر: الرد على الإخنائي (ص١١٠)، الصارم المنكي (ص٢٤١،٢١)، شفاء الصدور للكرمي (٢٨٤).

وقد أفرد الإمام ابن عبد الهادي كتابه القيّم: «الصارم المُنكي في الرد على السُّبْكي» لرد ما تشبث به السُّبْكي من أحاديث واهية في هذه المسألة، وتبعه في ذلك جماعة من أهل العلم؛ فصنفوا في ذلك مصنفات خاصة بما يغني عن الإطالة في الجواب عما ذكره السُّبْكي منها[1].

[٢] الأحاديث والأخبار الدالة على فضل الزيارة، وإن لم يكن فيها لفظ الزيارة:

وقد ذكر فيها ما جاء في فضل الصلاة والسلام على النبي ﷺ عند قبره، وفضيلة من يفعل ذلك بردّ النبي ﷺ عليه[2].

والجواب عمّا ذكر:

بأن يقال إنّ هذه الأحاديث لا تدل على ما ذهب إليه السُّبْكي من القول باستحباب شد الرحال لمجرد زيارة قبر النبي ﷺ، وذلك لأمرين:

(أ) أنّ هذه الأحاديث التي استدل بها السُّبْكي لا تخلو من مقال في سندها، وممن كشف عُوارها الإمام المحدِّث ابن عبد الهادي[3].

(ب) دلالة هذه الأحاديث على فضل الصلاة والسلام على النبي، وأنه لا فرق بين القريب والبعيد كما قال ﷺ: **(لا تجعلوا بيوتكم قبوراً، ولا تجعلوا قبري عيداً، وصلوا عليّ فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم)**[4]؛ فالأحاديث التي وردت بمطلق الزيارة والصلاة على النبي هي أحاديث عامة تخصصها الأحاديث

---

(١) ممن تتبع هذه الأحاديث بالتخريج والدراسة؛ الحافظ ابن عبد الهادي في الصارم المنكي (ص٢٠) وما بعدها، والشيخ أحمد النجمي في أوضح الإشارة (ص٢٢٥) وما بعدها، والشيخ عمرو سليم في هدم المنارة (ص٢٣٠)، وما بعدها.

(٢) انظر: شفاء السقام (ص٤١-٥٤).

(٣) انظر: الصارم المنكي (ص١٨٨-١٩٧).

(٤) سبق تخريجه.

الأخرى كالأحاديث الواردة في النهي عن زيارة النساء للقبور، والنهي عن زيارة القبور لمن ينوح عندها أو يقول هجراً، أو يتعبد عندها ويتخذها مساجد، كذلك تخصصها الأحاديث الواردة في النهي عن شد الرحال للقبور[١].

وأما استدلال السُّبْكي بفعل بلال رضي الله عنه، وعمر بن عبد العزيز -رحمه الله- فهو متعقب بكونه لم يصح عنهما، وبيان ذلك كما يلي:

أولاً: قصة بلال رضي الله عنه:

لا تصح لا من جهة الرواية ولا من جهة الدراية.

فمن جهة الراوية:

ذكر الإمام ابن عبدالهادي أنّ هذه القصة أخرجها الحاكم النيسابوري[٢] في الجزء الخامس من فوائده، ومن طريقه ابن عساكر[٣][٤] والذهبي[٥] عن محمد بن الفيض، عن إبراهيم بن محمد بن سليمان بن أبي الدرداء، عن أبيه، عن جده سليمان، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

---

(١) انظر: الرد على الإخنائي (ص١٨٧، ٢٥١، ٣٣٨، ٣٤٦).

(٢) هو محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي، الشهير بأبي أحمد الحاكم، من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه، من مؤلفاته: والأسامي والكنى، والفوائد وغيرها، توفي سنة ٣٧٨هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/٣٧٠)، شذرات الذهب (٣/٩٣).

(٣) تاريخ دمشق (٧/١٣٦-١٣٧).

(٤) هو علي بن الحسن بن هبة الله، أبو القاسم، ثقة الدين ابن عساكر الدمشقي، أشعري شافعي، صاحب المصنفات، من مؤلفاته: تاريخ دمشق الكبير، وتبيين كذب المفتري في ما نسب إلى أبي الحسن الأشعري، الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين، توفي سنة ٥٧١هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/١٨٧)، طبقات الشافعية الكبرى (٨/١٧٧)، شذرات الذهب (٤/٢٣٩).

(٥) سير أعلام النبلاء (١/٣٥٧-٣٥٨).

والقصة بهذا الإسناد لا تصح.

يقول الحافظ ابن عبد الهادي: «هو أثر غريب منكر، وإسناده مجهول، وفيه انقطاع، وقد تفرد به محمد بن الفيض الغساني عن إبراهيم بن محمد بن سليمان بن بلال عن أبيه عن جده.

وإبراهيم بن محمد هذا شيخ لا يعرف... بل هو مجهول... ولم يرو عنه غير محمد بن الفيض، روى عنه هذا الأثر المنكر...

ومحمد بن سليمان بن بلال -والد إبراهيم- شيخ قليل الحديث، لم يشتهر من حاله ما يوجب قبول أخباره...

وأما سليمان بن بلال فإنه رجل غير معروف، بل هو مجهول الحال، قليل الرواية لم يشتهر بحمل العلم ونقله، ولم يوثقه أحد فيما علمناه...

والحاصل أن مثل هذا الإسناد لا يصح الاعتماد عليه، ولا يرجع عند التنازع إليه عند أحد من أئمة هذا الشأن»[(١)].

وقد حكم بوضع القصة ونكارتها الحافظ الذهبي[(٢)]، والحافظ ابن حجر العسقلاني[(٣)]، والعلامة ابن عراق الكناني[(٤)(٥)] والعلامة علي

---

(١) الصارم المنكي (ص٢٣٧-٢٤١).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١/٣٥٨).

(٣) انظر: لسان الميزان (١/١٠٧-١٠٨).

(٤) هو علي بن محمد بن علي بن عراق الكناني، نور الدين، فقيه محدث، من مؤلفاته: تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، ونشر اللطائف في قطر الطائف، وله عقيدة مختصرة شرحها ابن حجر الهيتمي، توفي سنة ٩٦٣هـ.

انظر: النور السافر (١/١٧٤)، شذرات الذهب (٨/٣٣٧).

(٥) انظر: تنزيه الشريعة المرفوعة لابن عراق (٢/١١٨)، رقم الحديث: (١١٣).

القـاري[١][٢]، والعلامة محمد ناصر الدين الألباني[٣] -رحمهم الله جميعاً-.

وأما ما زعمه السُّبْكي من أنّ ابن عساكر قد رواها بسند جيد[٤]، فقد ردّ عليه ابن عبد الهادي بقوله: «قول المعترض: إنّ إسناده جيد خطأ منه»[٥].

وأمّا من جهة الدراية:

فقد قال الشيخ الألباني: بعد سرده لهذه الرواية «فهذه الرواية باطلة موضوعة، ولوائح الوضع عليها ظاهرة من وجوه عديدة»[٦].

ثم ذكر العلامة الألباني هذه الأوجه، والتي منها:

[١] يُفهم من هذه الرواية أنّ قبره ﷺ كان ظاهراً كسائر القبور التي في المقابر يمكن لكل أحد أن يأتيه، وهذا باطل بداهة عند كل من يعرف تاريخ دفن النبي ﷺ في حجرة عائشة رضي الله عنها، وبيتها الذي لا يجوز لأحد أن يدخله إلا بإذن منها.

[٢] قوله: «ويمرغ وجهه عليه» دليلٌ آخر على وضع هذه القصة وجهل

---

(١) انظر: المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (ص٢٥٧).

(٢) هو علي بن سلطان بن محمد، نور الدين الملا الهروي القاري، فقيه حنفي، ولد في هراة وسكن مكة وتوفي بها سنة ١٠١٤ هـ.

صنف كتبا كثيرة منها: تفسير القرآن، وشرح الشمائل، وشرح مشكاة المصابيح، شرح الرسالة القشيرية.

انظر: الأعلام (٥/١٢)، معجم المؤلفين (٧/١٠٠).

(٧) انظر: دفاع عن الحديث النبوي والسيرة للألباني (ص٩٥).

(٤) انظر: شفاء السقام (ص ٥٥).

(٥) الصارم المنكي (ص٢٣٧).

(٦) دفاع عن الحديث النبوي والسيرة للألباني (ص٩٥).

واضعها فإنه يصور لنا بلالاً ـ من أولئك الجهلة الذين لا يقفون عند حدود الشرع إذا رأوا القبور فيفعلون عندها ما لا يجوز من الشركيات والوثنيات!(١).

ثانياً: فعل عمر بن عبد العزيز -رحمه الله-:

أما إرسال عمر بن عبد العزيز لمن يقرئ الرسول ﷺ السلام فيجاب عنها بجوابين:

(أ) أن هذه القصة قد رويت عن عمر بن عبد العزيز من وجهين:

الأول: أنه كان يُرسل قاصداً للمدينة؛ ليقرئ النبي السلام:

وقد أخرج القصة على هذا الوجه البيهقي من طريق عبد الله بن يوسف الأصفهاني، عن إبراهيم بن فراس، عن محمد بن صالح الرازي، عن زياد بن يحيى، عن حاتم بن وردان، قال: «كان عمر بن عبد العزيز يوجه بالبريد قاصداً إلى المدينة ليقرئ عنه النبي السلام»(٢).

والقصة بهذا الإسناد لا تصح.

يقول الحافظ ابن عبد الهادي: «إن ما نقل عن عمر بن عبد العزيز من إبراده البريد من الشام قاصداً إلى المدينة لمجرد الزيارة، ليس بصحيح عنه؛ بل في إسناده عنه ضعف وانقطاع... وحاتم بن وردان شيخ من أهل البصرة لم يلق عمر بن عبد العزيز ولم يدركه فروايته عنه مرسلة غير متصلة»(٣).

الثاني: أنه كان يرسل السلام لرسول الله ﷺ مع بعض من قدم إليه من المدينة، إذا أراد الرجوع إليها:

---

(١) انظر: دفاع عن الحديث النبوي والسيرة للألباني (ص٩٥-٩٩).

(٢) شعب الإيمان للبيهقي (٣/٤٩١) رقم: (٤١٦٦).

(٣) الصارم المنكي (ص٢٤٤-٢٤٦).

وقد أخرج القصة على هذا الوجه البيهقي أيضاً من طريق أبي سعيد بن أبي عمرو، عن أبي عبد الله الصفار، عن ابن أبي الدنيا، عن إسحاق بن أبي حاتم المدائني، عن ابن أبي فديك، عن رباح بن بشير، عن يزيد بن أبي سعيد قال: «قدمت على عمر بن عبد العزيز إذ كان خليفة بالشام، فلما ودعته قال: إنّ لي إليك حاجة إذا أتيت المدينة سترى قبر النبي ﷺ فأقرئه مني السلام»[1].

قال العلامة ابن عبد الهادي: «هذا أجود ما روي عن عمر بن عبد العزيز في هذا الباب مع أن في ثبوته نظراً، فإنّ رباح بن بشير شيخ مجهول لم يرو عنه غير ابن أبي فديك.

ولو فرض أنه شيخ معروف ثقة، فليس في روايته ذكر إبراد البريد لمجرد الزيارة، وإنما فيها إرسال السلام مع بعض من قدم على عمر من أهل المدينة... ويزيد بن أبي سعيد قصد الرجوع إلى بلده المدينة، وانضم إلى ذلك قصد آخر، وليس هذا محل النزاع، وإنما الخلاف في شد الرحال وإعمال المطي إلى مجرد زيارة القبور»[2].

(ب) «أنه لو ثبت عن عمر بن العزيز أنه كان يبرد البريد من الشام قاصداً إلى المدينة لمجرد الزيارة والسلام، كان في فعله ذلك من جملة المجتهدين، ومن المعلوم أنه أمير المؤمنين، ومن كبار الأئمة المجتهدين؛ فإذا قال قولاً باجتهاده وفعل فعلاً برأيه فإن قام دليله وظهرت حجته تعين المصير إليه والاعتماد عليه، وإلا فهو ممن يحتج لقوله، ويستدل لفعله»[3].

---

(١) شعب الإيمان للبيهقي (٣/٤٩٢) رقم: (٤١٦٧).

(٢) الصارم المنكي (ص٢٤٥).

(٣) المصدر السابق (ص٢٤٦).

وأمّا دعوى أبو الحسن السُّبْكي إجماع أهل العلم وإطبَاقهم على مشروعية شد الرحال لمجرد زيارة قبر النبي ﷺ.

فالجواب عنه من وجهين:

[١] أنّ الإجماع منعقدٌ من أهل العلم على أن السفر إلى غير المساجد الثلاثة كزيارة القبور ليس مستحباً ولا قربة ولا طاعة، وإن اختلفوا في جوازه أو حرمته -كما سبق- فالقول باستحباب ذلك! وحكاية الإجماع عليه!! خرقٌ لإجماع علماء الأمة، وخروجٌ عن قولهم[١].

ودعوى أن هذا الخرق للإجماع إجماع! دعوىً بلا بينة؛ بل الحق خلاف ذلك؛ ولذا فيُطالب المُستدل بهذا القول ببيان الأدلة الدالة على انتشاره، وذيوعه بين الناس، وهو ما يُسمى عند الأصوليين بتصحيح الإجماع[٢].

[٢] مقصود من قال: باستحباب السفر لزيارة قبره ﷺ أو حَكَى الإجماع على ذلك -من المتقدمين- هو استحباب السفر إلى مسجده ﷺ للصلاة فيه ويتبع ذلك زيارة قبره ﷺ، ومما يدل على ذلك أنّ لفظ زيارة القبر، والسفر إليه، يتناول من يقصد المسجد، ومن لم يقصد إلا القبر، فالأول: مشروع، والثاني: ممنوع؛ فوجب حمل الكلام على المعنى المشروع، لاسيما وأنّ ذلك هو المعنى المعروف عندهم[٣].

---

(١) انظر: الرد على الإخنائي (ص١٠٢،١١٣،١١٨،١٤٤،١٦٧،٣٠١)، الصارم المنكي (ص٦١، ١٦٧)، كشف غياهب الظلام عن أوهام جلاء الأفهام (٢٤٣).

(٢) انظر: قوادح الاستدلال بالإجماع للدكتور / سعد بن ناصر الشثري (ص ٣٢٦).

(٣) انظر: الرد على الإخنائي (ص١٣٥)، والصارم المنكي (ص٣٤٣).

ويؤيد ذلك ما نقله السُّبْكي عن القاضي عياض في قوله: «وزيارة قبره ﷺ سنة بين المسلمين مجمعٌ عليها، وفضيلةٌ مُرّغبٌ فيها»، فهذا ما لا يخالف في مشروعيته واستحبابه أهل السنة والجماعة، ولا خلاف في استحباب ذلك على الوجه المشروع بينهم، وإنّما الخلاف في السفر لمجرد الزيارة -على ما سبق بيانه-، يقول ابن عبد الهادي: «والشيخ[1] لا يخالف هذا الإجماع؛ بل يوافقه ويحكيه في مواضع مع قوله بالنهي عن السفر لزيارة القبور[2]، كما ذهب إليه القاضي عياض ناقل هذا الإجماع، وينبغي للمعترض وأمثاله أن يعرفوا الفرق بين مواقع الإجماع، ومحال النزاع، ولا يخلطوا بعضها ببعض»[3].

ويقال أيضاً لمن يحتج بنقل القاضي عياض لهذا الإجماع بأنّ: «القاضي عياض مع مالك، وجمهور أصحابه يقولون: إن السفر إلى غير المساجد الثلاثة محرمٌ كقبور الأنبياء. فقول القاضي عياض: إن زيارة قبره سنة مجمع عليها، وفضيلة مرغب فيها، أراد به الزيارة الشرعية كما ذكره مالك وأصحابه من أنه يسافر إلى مسجده ثم يصلي عليه ويسلم عليه كما ذكروه في كتبهم»[4].

وأما استدلاله بدلالة القياس على ما ثبت في السنة الصحيحة من الأمر بزيارة القبور، وكذلك زيارة النبيّ ﷺ للبقيع وشهداء أحد، وأنّ ذلك غير خاصّ به بل مستحبّ لغيره، وإذا استحبّ زيارة قبر غيره فقبره أولى.

---

(١) يعني شيخ الإسلام ابن تيمية.

(٥) انظر: على سبيل المثال الرد على الإخنائي (ص ١٣١)، الفتاوى (٣٢٩/٢٧).

(٣) الصارم المنكي (ص ٢٥٤).

(٤) الرد على الإخنائي (ص٤٠٨).

فالجواب عنه بأن يقال:

[١] أنّ الذي ثبتت مشروعيته إنما هو زيارة القبور لتذكر الآخرة، والدعاء والترحم على أهلها، من غير سفر، ولا شد رحل، كما كان فعله عليه الصلاة والسلام، فإن جعلنا ذلك هو الأصل؛ فزيارة قبره مُقاسة على هذا الأصل، فلا يشرع لها شد الرحال؛ فالفرع تابعٌ للأصل، ولا يكون الفرع مختصاً بأشياء دون الأصل وإلا لاختل القياس[١].

[٢] هذا استدلال بالسنة لا بالقياس؛ ولذا فالسُّبْكي ذكر ذلك في مبحث الاستدلال بالسنة على مشروعية شد الرحال لمجرد زيارة قبر النبي[٢]، ولهذا فما قيل في الجواب عن الاستدلال بالأحاديث الواردة في الأمر بزيارة القبور يقال هنا؛ إذ الجواب عنهما واحد.

وبهذا يتبين حُرمة شد الرحال لمجرد زيارة قبر النبي ﷺ، وخطأ السُّبْكي -غفر الله له- في قوله باستحباب ذلك وضعف أدلته التي ساقها للاستدلال له.

---

(١) انظر: الكشف المبدي (ص١٥٣).

(٢) انظر: صيانة الإنسان (ص٥٤).



الفصل الثالث

آراؤه في

توحيد الأسماء والصفات

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث:

المبْحَث الأول: الأسماء والصفات إجمالاً.

المبْحَث الثاني: الأسماء وبيان معانيها.

المبْحَث الثالث: الصفات وبيان معانيها.



تمهيد

تعريف توحيد الأسماء والصفات

الأسماء: جمع اسم، والاسم «كلمة تدل على معنى: دلالة الإشارة، واشتقاقه من السمو»[1]، وهو اللفظ الدال على المسمى[2]، وأسماء الله كل ما دل على ذات الله مع صفات الكمال القائمة به كالعليم والقدير والحكيم والسميع والبصير[3].

والصفات: جمع صفة، والصفة: أصلها (وَصَفَ) حذفت الواو وعوض عنها بالتاء[4]، «الوَصْفُ تَنْعَت الشيء بما فيهِ وتُبالغ في وَصْفه»[5]، وصفات الله نعوت الكمال القائمة بذاته كالعلم والقدرة والحكمة والسمع والبصر[6].

والفرق بين الأسماء والصفات أن الصفة ما كان من الأسماء مخصصاً مفيداً[7]، وأسماء الله الحسنى تشتمل على الصفات[8]؛ فهي تدل على الذات مع دلالتها على صفات الكمال، وأما الصفات فإنها تدل على معنى قائم

---

(١) الفروق لأبي هلال العسكري (ص٢٥، ١٢) وانظر: لسان العرب (١٤/٤٠١)، القاموس المحيط (ص١٦٧٢).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٦/١٨٩، ١٩٢)، بدائع الفوائد (١/١٦).

(٣) انظر: التعريفات (ص٢٤)، فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء (٣/١٦٠).

(٤) انظر: لسان العرب (٩/٣٥٦)، القاموس المحيط (ص١١١١).

(٥) تاج العروس (١/١١٩١).

(٦) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء (٣/١٦٠).

(٧) انظر: الفروق (ص ٢٧).

(٨) انظر: السيف المسلول على من سب الرسول (ص ٥٠٨).

بالذات فقط، فالأسماء تدل على أمرين هما: المعنى والذات، والصفات تدل على أمر واحد هو المعنى فقط[١].

وعليه فتوحيد الأسماء والصفات: هو إفراد الله ﷻ بأسمائه الحسنى وصفاته العلى الواردة في الكتاب والسنة، والإيمان بها، وبمعانيها، وأحكامها[٢].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «الأصل في هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفته به رسله نفياً وإثباتاً؛ فيثبت لله ما أثبته لنفسه وينفى عنه ما نفاه عن نفسه، وقد عُلِمَ أنّ طريقة سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل ومن غير تحريف ولا تعطيل، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه مع إثبات ما أثبته من الصفات من غير إلحاد في أسماءه ولا في آياته...

فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات مع نفي مماثلة المخلوقات: إثباتاً بلا تشبيه، وتنزيهاً بلا تعطيل كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى: ١١]»[٣].

---

(١) انظر: بدائع الفوائد (١/١٦٢)، فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء (٣/١٦٠)، شرح العقيدة السفارينية لابن عثيمين (ص١٦٩) وللاستزادة: دفع إيهام التشبيه د. محمد السمهري (ص٣٧).

(٢) انظر: تيسير العزيز الحميد (ص٢٣)، فتح المجيد (١/٧٩)، القول السديد للسعدي (ص١٤)، معارج القبول (٢/٤٥٩)، القول المفيد (١/١٢)، موقف الطوائف من توحيد الأسماء والصفات د. محمد التميمي (ص٢١).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٣/٣).

المبْحَث الأول

الأسماء والصفات إجمالاً

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

آراء السُّبْكي في توحيد الأسماء والصفات إجمالاً

عرض السُّبْكي لبعض المسائل المتعلقة بتوحيد الأسماء والصفات ضمناً في ثنايا حديثه عن مواضيع متفرقة في بعض كتبه، ولعلّنا في هذا المبحث نحاول أن نقف على شئ منها؛ لمعرفة حقيقة موقفه من توحيد الأسماء والصفات إجمالاً، وسنذكر كل مسألة على حدة، ثم يكون نقدها مصاحباً لعرضها وفق منهج السلف الصالح:

أولاً: صفات الله ﷻ لا تشبه صفات المخلوقين كما أن ذاته لا تشبه ذواتهم:

يؤكد السُّبْكي ما تقرر عند أرباب الفطر السليمة أنّ ذات الله تعالى لا تشبه ذوات المخلوقين، وأنّ العقول قاصرةٌ عن إدارك حقيقة ذاته ﷻ، يقول في ذلك: «كل ما تصوره الذهن فالله بخلافه لو اجتمعت عقول العالمين كلها لم تبلغ معرفة حقيقة ذاته ولا كنه صفاته»[1] كما أنه يؤكد على عدم مشابهة صفات الباري ﷻ لصفات أحدٍ من خلقه، «فإن صفاته تعالى لا تشبه صفات البشر، وعلمه وسمعه وبصره مباينٌ لسمعهم وبصرهم وعلمهم، فتنزيه كثير من الجهال يحتاج إلى تنزيه، ومجامع التقديس أن تقدسه عن الشركاء والأضداد

(١) السيف الصقيل (ص١٦٩) وانظر: فتاوى السبكي (١/ ١٢٠).

والنظير والولد وإحاطة الأبصار والحاجة إلى غيره وغير ذلك مما يستحيل عليه»[١].

وأمّا مراده بتقديسِ الله ﷻ فيوضحه بقوله: «ومعنى تقديس الله تنزيهه من كل ما لا يليق بكماله سبحانه وتعالى؛ فننزهه عن كل وصف يدركه حس، أو يصوره خيالُ وهمٍ، أو يختلج به ضميره، وننزهه عن كل ما نسبه إليه المبطلون من الشركاء والأنداد والصاحبة والأولاد، وعن كل محال نسبه إليه أهل الضلال مما يشير إلى نقص أو يومئ إلى عيب»[٢].

ويرى السُّبْكي أنّ كمال المخلوقين يُنزه الله تعالى عنه، فليس يشابهه ﷻ أحدٌ من خلقه، وإن أكثر ما يتصور الناس من أوصاف الكمال هو كمالٌ لأنفسهم، وليست كصفاته ﷻ[٣].

ثانياً: تضمن الأسماء للصفات:

يوافق السُّبْكي أهل السنة والجماعة في أنّ أسماء الله الحسنى تشتمل على الصفات وتتضمنها[٤]، إلا أنه يرى أنّ الاشتراك بين أسماء الله تعالى، وأسماء بعض خلقه، هو من قبيل الاشتراك اللفظي فقط، ولا يعني ذلك مشابهة صفاته تعالى لصفات خلقه يقول في ذلك: «من أسماء الله تعالى ما يُسمّى به الخالق والمخلوق، وذلك من باب الاشتراك اللفظي، وليس بينهما قدرٌ مشترك، فكما أن ذاته لا تشبه الذوات كذلك صفاتهُ لا تشبهُ الصفات»[٥].

---

(١) الإبهاج في شرح المنهاج (١/ ١١).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٠).

(٣) الإبهاج في شرح المنهاج (١/ ١١).

(٤) انظر: السيف المسلول على من سب الرسول (ص ٥٠٨).

(٥) السيف المسلول على من سب الرسول (ص٥٠٨).

والمراد بالاشتراك اللفظي: أنّ اللفظ واحد ولكن المعاني والمدلولات التي يصدق عليها هذا اللفظ متباينة لا يجمع بينها معنى مشترك فالعين مثلاً تُطلق ويراد بها العين الباصرة، كما تُطلق على العين الجارية، وكذا المُشْتري يطلق على مُشْتري السلعة، ويطلق على الكوكب المُسمّى بالمُشْتري؛ فما سبق من أمثلة ليس بينها أي معنى مشترك إلا أنّ اللفظ واحد[١].

وما ذكره السُّبْكي في نفي القدر المشترك بين صفات الله وصفات خلقه، فمتعقبٌ بأنّ القدر المشترك بينهما، هو في أصل الصفة ومعناها اللغوي.

فإذا قيل بأنّ الله سميع، والمخلوق سميع، ومعنى السميع بالنسبة للمخلوق معروف ومفهومٌ لنا، فهل يقول قائلٌ: إنّ السميع بالنسبة لله جَلَّ جَلَالُهُ قد يكون له معنىً آخر بعيدٌ جداً كالبعد الذي بين معنى الكوكب والمبتاع للسلعة؟! لا شك أنّ هذا القول يؤدي إلى تعطيل أسماء الله وصفاته عن معانيها اللائقة به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ[٢].

يقول الإمام ابن القيم: «وهذا من أفسد الأقوال فإن كل عاقل يفرق بين لفظي العين ولفظ المشتري، ولفظ العين ونحوها، وبين لفظ السميع والبصير والحي والعليم والقدير، ويفهم المعنى من هذه الألفاظ عند إطلاقها دون تلك، فلو كانت مشتركة لم يفهم منها شيء عند الإطلاق»[٣].

---

(١) انظر: الإبهاج شرح المنهاج لابن السبكي (١/٢١٠)، التعريفات (ص ٢١٥)، المعجم الفلسفي لجميل صليبا (٢/٣٧٦).

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (ص٦٣)، موقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور عبدالرحمن المحمود (٣/١٠٧٢).

(٣) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (٤/١٥١٢-١٥١٣).

وقد بيّن شيخ الإسلام ابن تيمية أن التوافق بين أسماء الله وصفاته وأسماء المخلوقين وصفاتهم لا يجوز أن يكون من باب المشترك اللفظي، بل هو من باب المتواطئ[(١)] أو المشكّك[(٢)]، ويحكي هذا القول عن جماهير المسلمين.

يقول: «فإن مذهب عامة الناس بل عامة الخلائق من الصفاتية كالأشعرية والكرامية[(٣)] وغيرهم:

---

(١) المتواطئ: هو معنى كلي يُدل على أعيان متعددة، كدلالة اسم الإنسان على زيد وعمرو، أو هو الكلي الذي يكون حصول معناه وصدقه على أفراده الذهنية والخارجية بالسوية، كالإنسان والشمس، فالإنسان له أفراد في الخارج، والشمس لها أفراد في الذهن.
انظر: الإبهاج شرح المنهاج لابن السبكي (١/ ٢١٠)، التعريفات (ص ١٩٩)، معجم مقاليد العلوم للسيوطي (ص١١٩)، المعجم الفلسفي لجميل صليبا (٢/ ٣٣٤)، شرح المصطلحات الكلامية (ص٢٩٤).

(٢) المشكّك: ما يقع على مسميات بمعنى واحد؛ لكن بينهما اختلاف وتفاوت، كالوجود بالنسبة للخالق والمخلوق؛ لكون واجب الوجود أكمل من ممكن الوجود.
انظر: الإبهاج شرح المنهاج لابن السبكي (١/ ٢١٠)، التعريفات (ص ٢١٦)، معجم مقاليد العلوم (ص١١٩)، المعجم الفلسفي لجميل صليبا (٢/ ٣٧٨)، شرح المصطلحات الكلامية (ص٢٩٤).

(٣) الكرامية: هم أتباع أبي عبد الله محمد بن كرام السجستاني المتوفى سنة ٢٥٥هـ، لهم بدع كثيرة، منها: القول بالتجسيم والقول بالإرجاء حيث يزعمون أن الإيمان مجرد الإقرار باللسان فقط.
انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٢٢٣)، الفرق بين الفرق (ص٢١٥)، الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٠٨)، التبصير في الدين (ص٩٣)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص١٠١)، البرهان (ص٣٥).

أنّ الوجود [ليس][١] مقولاً بالاشتراك اللفظي فقط، وكذلك سائر أسماء الله التي سُمي بها، وقد يكون لخلقه اسم كذلك مثل: الحي والعليم والقدير؛ فان هذه ليست مقولةً بالاشتراك اللفظي فقط بل بالتواطىء وهي أيضاً مشككة فإن معانيها في حق الله تعالى أولى، وهي حقيقة فيهما، ومع ذلك فلا يقولون: إن ما يستحقه الله تعالى من هذه الأسماء إذا سمي بها مثل ما يستحقه غيره، ولا أنه في وجوده وحياته وعلمه وقدرته مثلاً لخلقه، ولا يقولون أيضا أن له أو لغيره في الخارج وجوداً غير حقيقتهم الموجودة في الخارج؛ بل اللفظ يدل على قدر مشترك [إذا][٢] أطلق وجرد عن الخصائص التي تميز أحدهما»[٣].

ومع أنّ القول بأنّ الاشتراك بين أسماء الله تعالى وأسماء بعض خلقه، ليس من قبيل الاشتراك اللفظي فقط، هو قول جماهير الصفاتية إلا أنّ السُّبْكي خالفهم بذلك -كما تقدم- موافقاً لبعض أعلام الأشاعرة المتأخرين الذين خاضوا في الفلسفة والمنطق كالشهرستاني[٤]،

---

(١) في المطبوع [وهو]، والسياق يقتضي المثبت، وقد أشار إلى هذا التصويب المُعلّق على الكتاب في حاشيته.

(٢) في المطبوع [إذ] ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) بيان تلبيس الجهمية (٢/٣٧٨).

(٤) محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني، أشعري متكلم، له مصنفات كثيرة منها: نهاية الإقدام في علم الكلام، الملل والنحل، مصارعة الفلاسفة، ولد في شهرستان سنة٤٦٧هـ توفي بها سنة ٥٤٨هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/٢٨٦)، شذرات الذهب (٤/١٤٩)، الأعلام(٦/٢١٥).

والرازي[١] والآمدي[٢] كما نقل ذلك عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية[٣]، وقد تبين لنا فساد هذا القول وما يؤدي إليه من تعطيل أسماء الله وصفاته عن معانيها اللائقة به ﷻ[٤].

ثالثاً: الثناء على الله بأسمائه وصفاته، والنفي المجمل للصفات:

يبيّن السُّبْكي مشروعية واستحباب دعاء الله تعالى بأسمائه وصفاته، وهذا ما يُعرف عند أهل السنة والجماعة بدعاء العبادة[٥]، يقول في ذلك: «يستحب للداعي إذا دعى بشيءٍ أن يختمه بالثناء على الله باسم من أسمائه وصفة من صفاته مناسبةٍ لما دعى به»[٦].

---

(١) هو محمد بن عمر بن الحسين الرازي، والمعروف بابن الخطيب الشافعي، من المحققين للمذهب الأشعري، من تصانيفه: المطالب العالية، والأربعين، والمحصل، وغيرها، توفي سنة ٦٠٦هـ.

انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان(٤/٢٤٨-٢٥٢)، سير أعلام النبلاء(٢١/٥٠٠-٥٠١).

(٢) علي بن محمد التغلبي، أبو الحسن، سيف الدين الآمدي، متكلم أصولي، من كبار أئمة الأشاعرة، أصله من آمد ولد بها سنة ٥٥١هـ، وتعلم في بغداد والشام، وانتقل إلى القاهرة، فدرّس فيها واشتهر، توفي بدمشق سنة ٦٣١هـ.

له مصنفات عدة منها: الإحكام في أصول الأحكام، منتهى السول، أبكار الافكار.

انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/٣٦٤)، شذرات الذهب (٥/١٤٤)

(٣) منهاج السنة (٢/٥٨١).

(٤) للاستزادة في دفع هذا القول ورده. انظر: منهاج السنة (٢/ ص ٥٨١ وما بعدها)، التدمرية لابن تيمية(ص٢٠)، وما بعدها، الصواعق المرسلة (٤/١٥١٢-١٥١٣) موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/١٠٧٠) وما بعدها).

(٥) انظر: جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام لابن القيم (ص١٥٥)، تيسير العزيز الحميد (ص١٤٦).

(٦) فتاوى السبكي (١/١٠٩).

كما يوافق السُّبْكي السلف الصالح بأنّ النقائص يكون نفيها عن الله تعالى على سبيل الإجمال يقول: «فالذي يظهر لي فيه اختيار الإجمال دون التفصيل أعني تفصيل الصفات التي يسبح عنها والتي يحمد عليها وما يكبر عنه لأني وجدت التسبيح والتحميد والتكبير في جميع المواضع التي وردت في القرآن والسنة كذلك مطلقة إلا في قوله عما يصفون و عما يشركون و أن يكون له ولد... وتلك النقائص أحقر وأذل من أن تحضر في القلب مع الرب وإنما تستحضر على وجه كلي لضرورة التسبيح عنها، وقد لا يُحتاج لاستحضارها لاستغراق القلب في عظمة الرب وتعاليه وجلاله؛ فلا يلتفت إلى تلك النقائص ألبته، وانظر إلى السنة لما فصلت في قوله سبحان الله عدد خلقه وزنة عرشه ورضا نفسه ومداد كلماته كيف نص على صفات التسبيح في نفسه وأشار إلى هذه المطالب الأربعة التي فيه»[1].

وما ذكره السُّبْكي في هذه المسألة حق، إذ أنّ الإجمال واضح وجلي في تسبيح الله تعالى، وهو تنزيه الله ﷻ عن النقائص والعيوب[2]، ولاشك أن الرسل ﷺ جاؤوا بالنفي المجمل والإثبات المفصل، وهذه الطريقة هي التي بعثهم الله ﷻ عليها، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى: ١١][3].

وقد يجئ النفي مُفصلاً كما أشار إليه السُّبْكي، ولا يكون ذلك إلا لسبب كما في نفي الصاحبة والولد عن الله ﷻ للرد على ما ادعاه النصارى في عيسى

---

(١) المصدر السابق (١/١٤٤-١٤٥).

(٢) انظر: التسبيح في الكتاب والسنة والرد على المفاهيم الخاطئة فيه للدكتور محمد إسحاق (١/٦٨-٧٨، ٢/١٢١).

(٣) انظر حول هذه القاعدة: منهاج السنة النبوية (٢/١٥٦-١٥٧، ١٨٥، ٥٦٢)، مجموع الفتاوى (٢/٤٧٨-٤٧٩)، (٦/٥١٥، ٣٧،٦٦) درء التعارض (٥/١٦٣)، (٦/٣٤٨)، التسعينية (١/١٧١)، التدمرية (ص٨)، الصواعق المرسلة (٣/١٠٠٩)، شرح العقيدة الطحاوية (١/٦٩)، شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين (١/١٤٥-١٤٦).

وأمه، واليهود في عُزَيْر؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [سورة التوبة: ٣٠]، أو لدفع توهم النقص في كمال الله ﷻ كما قال ﷻ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [سورة الأنبياء: ١٦]، فهذا إخبارٌ منه ﷻ بأنه لم يخلق السموات والأرض عبثاً ولا لعباً من غير فائدة كما يظنه بعض الكفرة والملحدين، فإن ذلك مناف لكمال عظمته وجلاله، ولهذا أعقب ذلك بقوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [سورة الأنبياء: ١٧][(١)].

وأمّا الإثبات المفصل للصفات التي أثبتها الله ﷻ لنفسه أو أثبتها له نبيه ﷺ من غير تكييف ولا تمثيل ومن غير تحريف ولا تعطيل فقد زلّ في ذلك السُّبْكي -عفا الله عنه- وجرى في هذا الباب على مذهب الأشعرية؛ بل وصنّف في الرد على نونية الإمام ابن القيم[(٢)]، وجاءت مآخذه جلّها على ابن القيم في هذا الباب.

وقد أوَّل السُّبْكي بعض صفات الله ﷻ كالنزول والمجئ والرضى والغضب من الصفات الاختيارية، وكذلك الوجه واليد والساق وغيرها من الصفات الخبرية والتي جاءت النصوص الصريحة من الكتاب والسنة بإثباتها، -كما سيأتي بيانه في مبحث الصفات وبيان معانيها-.

---

(١) انظر: تيسير الكريم الرحمن (ص٥٢٠، ٣٣٤)، شرح الواسطية لابن عثيمين (١/١٤٥)، النفي في باب صفات الله ﷻ بين أهل السنة والجماعة والمعطلة لأزرقي سعيداني (ص ١١٣-١١٩).

(٢) وهو: كتاب السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، وقد سبق تحقيق صحة ثبوت نسبته للسبكي. انظر (ص٨٢) من هذا الكتاب.

المطلب الثاني

شبهات السبكي في الصفات

والحامل للسبكي على مذهبه في الصفات شبهتان:

أولاً: إثبات الصفات الاختيارية يستلزم تسلسل الحوادث:

شبهته في ذلك: أنّ الحوادث لا تَحل بذاته ؛ فيمتنع عنده أن يقوم به نعتٌ أو حالٌ أو فعلٌ ليس بقديم، وهذه المسألة تُعرف: (بمسألة حلول الحوادث).

والحوادث جمع حادث، والمراد بها عند المتكلمين: المخلوقات، ويجرون ذلك على أفعال الله تعالى فيُسموها حوادث، ولا يفهمون من الفعل إلا المفعول، فلا فرق عندهم بين الفعل والمفعول؛ فصفة الخلق مثلاً هي عين المخلوق، وصفة الرزق هي عين المرزوق[1].

وبناءً على اصطلاحهم الفاسد أطلقوا على أفعال الله ﷻ، وصفاته الاختيارية حوادث! فلو اتصف الرب بها لقامت به الحوادث ؛ فهم لا يفهمون من نسبتها إلى الله ﷻ إلا نسبة المخلوقات إلى خالقها، ومن هنا كان من يثبت الصفات الاختيارية ؛ يكون عندهم قائلاً بحلول الحوادث في الذات[2].

ويستدل السُّبْكي بقول النبي ﷺ **(كان الله ولا شيء معه)**[3].

---

(١) انظر: الرد على المنطقيين (ص ٢٢٩)، درء التعارض (١/ ١٩٣).

(٢) انظر: الفتاوى (٦/ ٢٢٠).

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذه الرواية بعد ذكره روايتي (ولا شيء غيره)، ورواية (ولم يكن شيء قبله) وفي رواية لغير البخاري صحيحة: (كان الله ولا شيء معه)، وكذا قال عنها ابن حجر العسقلاني والعيني، قال الألباني: "رواية معه لم أجدها عند البخاري" ثم قال «وكلام الحافظ ابن حجر في شرحه للحديث يشعر بأن هذه الرواية (معه) لم يقف عليها».

انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٥٥١)، فتح الباري (٦/ ٢٨٩)، عمدة القاري (١٥/ ١٠٩)، شرح العقيدة الطحاوية بتخريج الألباني (ص١٣٩).

ووجه الدلالة من الحديث: -كما ذكر السُّبْكي- أنّ «الشيء يشمل الجسم والفعل والنوع والآحاد»[1]، ولمّا كان شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم -رحمهما الله- يثبتان صفات الأفعال لله ﷻ كانا -بحسب ما تقدم عند السُّبْكي- قائلَين بحلول الحوادث في ذات الله تعالى ولذا فقد شنّع عليهما السُّبْكي ونسب إليهما زوراً وبهتاناً القولَ بحوادث لا أول لها[2]؛ بل حمله

---

(١) السيف الصقيل (ص٨٦).

(٢) اكتفى السبكي بإلقاء تُهمة القول بالتسلسل وحوادث لا أول لها، وادّعاء أن ابن تيمية وابن القيم قالا بذلك، دون بيانٍ وتوضيحٍ لكلامهما في هذه المسألة!!، وعلل ذلك بأنّ ابن تيمية قد مات ولا يسمع قوله!!، وكان يسع السبكي -عفا الله عنه- ما وسع غيره في عدم الخوض في مسألةٍ قصُر فيها فهمه، وزلّ فيها قلمه، وهي من محارات العقول كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، ولاشك أنّ شيخ الإسلام خاض فيها مضطراً ليُبين خطأ وضلال مذهب الفلاسفة والمتكلمين حول إثبات الصانع وحدوث العالم، ولردِّ ما بُني على الدليل من إنكار الصفات وتأويلها.

وقد نظم السبكيُ قصيدةً في الكلام عن ابن تيمية وذكر فيها بعض الدعاوى التي لا بينة عليها، وممّا جاء في قصيدته:

يُخالط الحشو أنى كان فهو له ... حثيث سير بشرق أو بمغربه

يرى حوادث لا مبدا لأولها ... في الله سبحانه عما يظن به

لو كان حياً يرى قولي ويفهمه ... رددت ما قال أقفو إثر سبسبه

وقد نقل هذه الأبيات عبدالوهاب السبكي في طبقات الشافعية الكبرى عن والده (١٠/١٧٦).

وأمّا ابن القيم فقد قال السبكي عنه: "وقد صرّح بقبائح منها إمكان التسلسل" السيف الصقيل (ص٨٦).

وللاستزادة في رد هذه الدعوى انظر: قدم العالم وتسلسل الحوادث بين شيخ الإسلام ابن تيمية والفلاسفة لكاملة الكواري، دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية للدكتور/ عبدالله الغصن (ص٢١٣-٢٣٣)، موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من آراء الفلاسفة ومنهجه في عرضها للدكتور صالح الغامدي (ص٣٥٢ - ٣٦٧)، منهج شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير عقيدة التوحيد لإبراهيم البريكان (ص ٧٩٠-٨٠٠).

سوء فهمه إلى إخراج ابن تيمية من الفرق الثلاث والسبعين!!

يقول في ذلك: «لما أحدث ابن تيمية ما أحدث في أصول العقائد، ونقضَ من دعائم الإسلام الأركانَ والمعاقد بعد أن كان مستتراً بتبعية الكتاب والسنة مظهراً أنه داعٍ إلى الحق هادٍ إلى الجنة فخرج عن الإتباع إلى الابتداع، وشذ عن جماعة المسلمين بمخالفة الإجماع، وقال بما يقتضي الجسمية والتركيب في الذات المقدس، وأن الافتقار إلى الجزء ليس بمحال، وقال بحلول الحوادث بذات الله تعالى وأن القرآن مُحدث تكلم الله به بعد أن لم يكن، وأنه يتكلم ويسكت ويحدث في ذاته الإرادات بحسب المخلوقات، وتعدى في ذلك إلى استلزام قدم العالم (والتزامه) بالقول بأنه لا أول للمخلوقات فقال: بحوادث لا أول لها فأثبت الصفة القديمة حادثة، والمخلوق الحادث قديماً، ولم يجمع أحد هذين القولين في ملة من الملل ولا نحلة من النحل فلم يدخل في فرقة من الفرق الثلاثة والسبعين التي افترقت عليها الأمة ولا وقفت به مع أمة من الأمم همة»[1].

والجواب عمّا ذكر:

أن قوله ﷺ (لا شيء معه) محمولٌ على المعية المقارنة لله من أعيان المخلوقات والقائل به كافر بالله كما هو قول الفلاسفة[2]، ولهذا قال ابن حبان: «ولا شيء معه لأنه خالقها»[3].

---

(١) الدرة المضية في الرد على ابن تيمية (ص١٥١-١٥٢).

(٢) الفلاسفة: هم طائفة ينسبون إلى علم الفلسفة، والفلسفة كلمة يونانية مركبة من كلمتين "فيلا" أي: محب، و"سوفيا" أي: الحكمة، ومن آرائهم: القول بقدم العالم، وإنكار النبوات، وإنكار البعث الجسماني وغيرها.

انظر: الملل والنحل للشهرستاني(٢/٧٩٥)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين(ص١٤٥).

(٣) صحيح ابن حبان (١٤/٩).

أمّا نوع الفعل فلا شك أنه معه بمعنى تعاقب الفعل شيئاً بعد شيء ولهذا قال شيخ الإسلام كما قال: «وإن قدِّر أنَّ نَوْعها لم يزل معه فهذه المعية لم ينفها شرع ولا عقل بل هي من كماله»(١).

والإشكال الذي وقع فيه السُّبْكي وغيره، هو ما فهموه من أن قدم الشيء يلزم منه قدم فرد من أفراده.

ويقال أيضًا: لمن نسب لمثبتة صفات الأفعال القول بحلول الحوادث في ذات الله ﷻ لابد من فهم الفرق بين إثبات تلك الصفات لله ﷻ وتنزيه الله -أن يحل في ذاته شئٌ من مخلوقاته، وبين قول نفاتها بأنها مخلوقات له تعالى وأن الفعل هو المفعول! كما تقدم بيانه.

ويُرَدُّ عليهم بما جاء من أدلةٍ صريحةٍ في كتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ في إثبات صفات الأفعال لله ﷻ.

ثانياً: إثبات الصفات يستلزم التجسيم:

شبهته في ذلك: أن إثبات الصفات لله ﷻ يستلزم التجسيم؛ فـ«الصفات لا تقوم إلا بجسم متحيز، والأجسام متماثلة، فلو قامت به الصفات للزم أن يكون مماثلاً لسائر الأجسام، وهذا هو التشبيه»(٢).

يقول السُّبْكي: «إذا عرضت على خال من الأعراض كلها، من امرأةٍ أو صبيٍ أو أعجميٍ أو عربيٍ عامي، وعموم الناس هل يفهمون من الاستواء والقعود والنزول والمجئ والإتيان والوجه واليد والساق والقدم والجنب والعين والانتقال في الدرجات وغير ذلك مما قد ذكرته معنى الجسم، ويرسم ذلك في

---

(١) فتاوى ابن تيمية (١٨/ ٢٣٩).

(٢) التدمرية (ص١١٩).

نفسه أو لا؟ فإن قال: إنه لا يفهم منها إلا معنى الجسم فيكفيك إثماً عند الله إضلال مثل هؤلاء وحملهم على اعتقاد التجسيم الذي تزعم أنت بلسانك أنك لا تقول به[1]... وهذه الأشياء التي ذكرناها هي عند أهل اللغة أجزاء لا أوصاف، فهي صريحة في التركيب؛ والتركيب للأجسام. فذكرك لفظ الأوصاف تلبيس، وكلُ أهل اللغة لا يفهمون من الوجه والعين والجنب والقدم إلا الأجزاء؛ ولا يفهم من الاستواء بمعنى القعود إلا أنه هيئة وضع المتمكن في المكان، ولا من المجئ والإتيان والنزول إلا الحركة الخاصة بالجسم»[2].

والجواب عمّا ذكر:

بأن يقال:

[١] لفظ الجسم في أسماء الله وصفاته بدعة لم ينطق بها كتاب ولا سنة، ولا قالها أحد من سلف الأمة وأئمتها[3].

[٢] لفظ الجسم لفظ مجمل ومعناه في اللغة البدن، «ومن قال أنّ الله مثل بدن الإنسان فهو مفتر على الله؛ بل من قال الله يماثل شيئاً من المخلوقات فهو مفتر على الله، ومن قال: إنّ الله ليس بجسم وأراد بذلك أنه لا يماثله شيئاً من المخلوقات؛ فالمعنى صحيح وإن كان اللفظة بدعة، وأمّا من قال إنّ الله ليس بجسم، وأراد بذلك أنه لا يرى في الآخرة وأنه لم يتكلم بالقرآن العربي بل القرآن العربي مخلوق، أو هو تصنيف جبريل، ونحو ذلك، فهذا مُفتر على الله فيما نفاه، وهذا أصل ضلال الجهمية من المعتزلة ومن وافقهم على مذهبهم،

---

(١) يعني الإمام ابن القيم.

(٢) السيف الصقيل (ص١٦٦ - ١٦٨).

(٣) انظر: قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر (ص٤٦).

فإنهم يظهرون للناس التنزه، وحقيقة كلامهم التعطيل، فيقولون: نحن لا نجسم؛ بل نقول إنّ الله ليس بجسم ومرادهم بذلك نفي حقيقة أسمائه وصفاته»(١).

[٣] التجسيم إن كان لازماً لبعض الصفات التي ذكر فهو لازمٌ للصفات الأخرى التي أثبتها!، وبالعكس، أي إن لم يكن التجسيم لازماً للصفات التي أثبتها فكذلك لا يلزم في الصفات التي نفاها، وهكذا، فالقول في بعض الصفات كالقول في بعض(٢).

وأما زعمه بأنّ من خلا من الأعراض كالمرأةِ أو الصبيِ أو الأعجمي أو العربي العامي، أو عموم الناس لا يفهمون من إثبات الصفات إلا معنى الجسم، فهذه دعوى بلا بيّنة؛ بل إنّ الأدلة على خلاف ما ذكر.

فإذا سُئل أحدٌ من عامة النّاس، وقيل له: إذا وَصف الله نفسه بوصف، فما الظاهر المتبادر من ذلك الوصف؟ أظاهره المتبادر منه أنه عز وجل في غاية الكمال والجلال والتنزيه؟ أو ظاهره أنه يشبه صفات الخلق؟! فلا شك أنّ أيّ مؤمن يقول: كل وصف أُسند لله فهو جامع للكمال والجلال، ويقطع المؤمن بفطرته علائق أوهام المشابهة بين صفات الخالق والمخلوقين(٣)، ويشهد لذلك حديث الجارية حينما سألها النبي ﷺ **(أين الله؟)** قالت: في السماء(٤).

---

(١) قطف الثمر (ص٤٦-٤٧).

(٢) انظر: التدمرية (ص٣١، ١٢١)، شرح حديث النزول لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص١١٢-١١٣)، شرح العقيدة الطحاوية (ص٦٠).

(٣) انظر: العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير لمحمد الأمين الشنقيطي(٢/٥٧٨-٥٧٩).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته رقم الحديث (٥٣٧).

ولكنّ السُّبْكي -عفا الله عنه- يُعرض عن الكلام عن هذا الحديث بحجة أنّ الكلام فيه معروف ولا يقبله ذهن من خالفه[١]!! وتارةً يستدل على نفي بعض الصفات بدعوى أنّ أصحاب الفطر الخالية من الأعراض لا يفهمون منها إلا الجسمية والتركيب!

يقول أبو المظفر السرمري في ردّ دعاوى السُّبْكي والتي لا تستند إلى دليل أو برهان:

لو قلتَ قال كذا ثم الجواب كذا   لَبان مُخطئُ قولٍ من مُصَوِّبه
أجملت قولاً فأجملت الجواب   فصلتَ فصلتُ تبياناً لأغربه[٢]

وبذلك يتبين تناقض أبي الحسن السُّبْكي واضطراب كلامه.

---

(١) انظر كلام السبكي حول هذا الحديث وتكلف الكوثري لتوهينه رغم صحته، انتصاراً للسبكي ومذهبه! في السيف الصقيل (ص١٠٧-١٠٩).

(٢) الحمية الإسلامية في الانتصار لمذهب ابن تيمية للسرمري (ص٧١).

المبْحَث الثاني

الأسماء، وبيان معانيها

يُثبت السُّبْكي أسماء الله ﷻ الحسنى، وقد جاء ذكر بعض أسمائه تعالى عرضاً في مصنفات السُّبْكي، وعرض لشرح بعضها دون إطالةٍ أو تفصيل، وهي كما يلي:

[١] الإله - الله:

ولفظ الجلالة (الله) هو اسم الله الأعظم[١]، وقد ورد في القرآن الكريم قرابة (٢٦٣٥) مرة، وقد أورده جميع من ذكر الأسماء الحسنى بلا استثناء[٢]، والكلامُ على اشتقاق لفظ الإله ومعناه، مما تعددت فيه الأقوال حتى بلغت نحوَ عشرين قولاً[٣]، وقد تقدّم بيان رأي السُّبْكي في ذلك[٤].

---

(١) ذهب جمهور العلماء إلى القول بتعيين الاسم الأعظم استنباطاً من الأدلة الوادرة في ذلك، لكنهم اختلفوا في هذا التعيين إلى أقوال كثيرة، وقد أفاض الدكتور/عبدالله الدميجي في جمع الأقوال وتقصيها في كتابه: اسم الله الأعظم، انظر (ص١١١ وما بعدها)، وانظر: النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى للشيخ محمد الحمود (١/٥٥)، أسماء الله الحسنى للدكتور/ عبدالله الغصن (ص٩٠).

(٢) انظر: أسماء الله الحسنى دراسة في البنية والدلالة، للدكتور أحمد مختار عمر (ص ٤٢)، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى للتميمي (ص١٤٠).

(٣) انظر: القاموس المحيط (ص١٦٠٣).

(٤) انظر: (ص١٩٥) من هذا الكتاب.

[٢] الرَّحمن - الرَّحيم:

يرى السُّبْكي أنّ الرَّحمن والرَّحيم اسمان مأخوذان من صفة الرحمة[١]، وأمّا بالنسبة لدلالتهما فيقول في ذلك: «الرحمن الرحيم قيل دلالتهما واحدة، وقيل الرحمن أبلغ، والصحيح أنّ مبالغة رحمن من حيث الاعتلاء والغلبة كغضبان؛ ولذلك لا يتعدى، ومبالغة رحيم من حيث التكرار والوقوع بمحال الرحمة ولذلك تتعدى... وقيل رحمن الدنيا ورحيم الآخرة، وقيل رحمن الآخرة ورحيم الدنيا»[٢].

النقد:

ما ذهب إليه السُّبْكي في أسماء الله تعالى (الرّحمن والرّحيم) ودلالتهما حق، وقد ذكر ابن جرير الطبري -رحمه الله- أنّ الاختلاف في معنى الكلمتين: الرحمن والرحيم، وأنّ إحداهما تدل على أن ذلك في الدنيا والأخرى تدل على أنه في الآخرة، مما هو سائغٌ وصحيح، ولا وجه لقول قائلٍ أيهما أولى بالصحة؟ إذ أن التأويلين كليهما له وجه من الصحة.

وذلك أنّ المعنى الذي في تسمية الله بالرحمن، دونَ الذي في تسميته بالرحيم، وهو أنه بالتسمية بالرحمن موصوفٌ بعموم الرحمة جميعَ خلقه، وأنه بالتسمية بالرحيم موصوفٌ بخصوص الرحمة بعض خلقه، إما في كل الأحوال، وإما في بعض الأحوال.

---

(١) انظر: السيف الصقيل (ص١٨٧).

(٢) فتاوى السبكي (١/ ٨).

فإذا كان ذلك كذلك؛ فإن الخصوص الذي في وصفه ﷻ بالرحيم لا يستحيلُ عن معناه في الدنيا، أو في الآخرة أو فيهما جميعاً[١].

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي[٢]: «﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ اسمان دالان على أنه تعالى ذو الرحمة الواسعة العظيمة التي وسعت كل شيء وعمت كل حي وكتبها للمتقين المتبعين لأنبيائه ورسله فهؤلاء لهم الرحمة المطلقة ومن عداهم فلهم نصيب منها.

واعلم أن من القواعد المتفق عليها بين سلف الأمة وأئمتها الإيمان بأسماء الله وصفاته، وأحكام الصفات فيؤمنون مثلاً بأنه رحمن رحيم ذو الرحمة التي اتصف بها المتعلقة بالمرحوم فالنعم كلها أثر من آثار رحمته وهكذا في سائر الأسماء»[٣].

وسيأتي في مبحث الصفات أن السُّبْكي -عفا الله عنه- جانب الصواب في بيان تفسير الرحمة؛ فقد أوّلها وصرفها عن معناها اللغوي، وذكر أنّ المراد بها الإنعام وإرادة الخير، ولا شك أنه فسر الرحمة بغايتها ولوازمها لا بمعناها اللغوي المعلوم عند أهل اللغة.

---

(١) تفسير الطبري (١/١٢٦-١٢٧).

(٢) هو عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي التميمي، مفسر من علماء الحنابلة، ولد ونشأ وتوفي في عنيزة سنة ١٣٧٦هـ.

من مصنفاته: تيسير الكريم المنان في تفسير القرآن، والقواعد الحسان في تفسير القرآن، والأدلة القواطع والبراهين في إبطال أصول الملحدين، والتوضيح والبيان لشجرة الايمان، وتوضيح الكافية الشافية لابن القيم.

انظر: الأعلام (٣/٣٤٠)، معجم المؤلفين المعاصرين(١/٣٣٤-٣٣٧).

(٣) تفسير السعدي (ص٣٩).

[٣] القدُّوس:

قال السُّبْكي: «ومن أسمائه تعالى التي نطق بها القرآن: القدوس، وفيه لغتان ضم القاف وهي أشهر وكان سيبويه يقول بفتحها وأصل الكلمة من القدس بضم الدال وبسكونها وهو الطهارة، سمي جبريل روح القدس؛ لطهارته في تبليغ الوحي إلى الرسل، والأرض المقدسة المُطهرة، وبيت المقدس بيت الطهارة من الذنوب لتطهيره من الكفار بالمسلمين، وقال تعالى: ﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ أي: نقدسك إنْ جُعلت اللام زائدة أو نُقدِّس أنفسنا لك إن لم ترض زيادتها»[١].

ويؤكد السُّبْكي أنّ معنى القدوس ليس مقصوراً على الطهارة فحسب؛ بل إنه يحمل معنىً زائداً على ذلك، يقول «وأكثر الناس يعتقدون أن معنى القدوس الطاهر، ولا شك أنه يدل على ذلك، ولكنه ليس كل معناه. فإنّ بناء طاهر لازم، وقدوس مأخوذ من فعل متعد؛ فمعناه مُطَهِر بكسر الهاء أي أنه تعالى مقدس لنفسه بإخباره عنها التوحيد والإجلال والإكرام واستحالة النقائض عليه وعجز الأوهام عنه وخالق الأدلة على ذلك، ومقدس لخلقه عن اعتقادهم فيه ما لا يليق بذاته»[٢].

النقد:

جاءت الأدلة الصريحة بإثبات اسم (القدوس) لله-، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الحشر: ٢٣].

---

(١) الإبهاج في شرح المنهاج (١/ ١٠).

(٢) المصدر السابق (١/ ١١).

وما ذكره السُّبْكي في معنى القدوس، وأنّه المنزه عن جميع النقائص، موافقٌ لما ذكره أهل اللغة، ولما فسره به أهل السنة والجماعة[(١)].

قال ابن القيم: «فالقدوس المنزه من كل شر ونقص وعيب كما قال أهل التفسير: هو الطاهر من كل عيب المنزه عما لا يليق به، وهذا قول أهل اللغة وأصل الكلمة من الطهارة والنزاهة ومنه بيت المقدس لأنه مكان يتطهر فيه من الذنوب ومن أمَّه لا يريد إلا الصلاة فيه رجع من خطيئته كيوم ولدته أمه، ومنه سميت الجنة حظيرة القدس؛ لطهارتها من آفات الدنيا، ومنه سمي جبريل روح القدس لأنه طاهر من كل عيب، ومنه قول الملائكة ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك فقيل: المعنى ونقدس أنفسنا لك؛ فعدى باللام، وهذا ليس شيء، والصواب أن المعنى نقدسك وننزهك عما لا يليق بك هذا قول جمهور أهل التفسير»[(٢)].

[٤] المجيد:

يقول السُّبْكي: «اسم المجيد... نطق به القرآن والسنة وأجمعت الأمة عليه، والمجد معناه الشرف والعظمة والكثرة والارتفاع، سُمِّي تعالى بذلك؛ لكثرة جلاله وشرفه وعلوه بما يخرج عن طوق البشر»[(٣)].

النقد:

المجيد من أسماء الله تعالى وقد جاءت الأدلة بإثباته -كما ذكر السُّبْكي- ومن ذلك قوله: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [سورة البروج: ١٥].

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١/٥٠٥-٥٠٧)، المنهاج في شعب الإيمان للحليمي (١/١٩٧)، تفسير القرطبي (٩/٤٥)، فتح القدير (٥/٢٠٧)، تفسير السعدي (ص٨٥٤)، معارج القبول (١/١٢٥).

(٢) شفاء العليل (٢/٥١٠).

(٣) الإبهاج في شرح المنهاج (١/١٢).

وتفسير السُّبْكي لمعنى المجيد، موافقٌ لما ذكره أهل اللغة، وما فسره أهل السنة والجماعة[١].

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي: «والمجد هو عظمة الصفات وسعتها، فله صفات الكمال، وله من كل صفة كمال أكملها وأتمها، وأعمها»[٢]« والمجد عظمة الصفات وسعتها، فهو الحميد لكثرة صفاته الحميدة، المجيد لعظمتها وعظمة ملكه وسلطانه»[٣].

[٥] العظيم:

يقول السُّبْكي -رحمه الله-: « واسم العظيم نطق به القرآن والسنة وهو تعالى عظيم في ذاته وصفاته وقهره وسلطانه فكل عظيم بالنسبة إلى عظمته عدم محض»[٤].

النقد:

ورد ذكر هذا الاسم لله عز وجل في الكتاب والسنة -كما ذكر السُّبْكي- ومن ذلك ما ورد في ختام آية الكرسي حيث قال سبحانه: ﴿ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقد اتفق أهل السنة والجماعة على إثبات هذا الاسم لله تعالى وأنه العظيم في ذاته وصفاته وقهره وسلطانه كما ذكر السُّبْكي[٥].

---

(١) تفسير الطبري (١٢/٤٨٥)، تاج العروس (١/٢٢٦١)، لسان العرب (٣/٣٩٥)، جلاء الأفهام (ص٣٠٧)، التبيان في أقسام القرآن (ص٥٧)، القاموس المحيط (ص٤٠٦).

(٢) تفسير السعدي (ص٣٨٦).

(٣) توضيح الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية للسعدي (ص ١٨٣).

(٤) الإبهاج (١/١٢).

(٥) انظر: التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل لابن خزيمة (١/٦٣)، المنهاج في شعب الإيمان (١/١٩٥)، مجموع الفتاوى (١٦/٩٨)، تفسير السعدي (ص ١١٠)، توضيح الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (ص١٨٢).

[٦] الوهاب:

يقول السُّبْكي: «والوهاب من أسماء الله تعالى المنعم على العباد»[(١)]، ودليله قول الله ﷻ: ﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ ٱلْعَزِيزِ ٱلْوَهَّابِ﴾ [سورة ص: ٩].

النقد:

لاشك أنّ ما ذكره السُّبْكي في معناه حقٌ وموافق لما ذكره أهل اللغة وما فهمه السلف الصالح[(٢)].

قال الحافظ قوام السنة أبو القاسم الأصبهاني [(٣)] «ومن أسمائه الوهاب يهب العافية، ولا يقدر المخلوق أن يهبها، ويهب القوة ولا يقدر المخلوق أن يهبها»[(٤)].

[٧] الجميل:

ذكر السُّبْكي من أسماء الله ﷻ اسم الجميل، ولم يجزم بثبوته ونسبته إليه؛ حيث قال: «واسم الجميل لم يرد في القرآن ولا في حديث أبي هريرة لكنْ في الحديث إن الله جميل يحب الجمال وورد أيضا في بعض طرق أبي هريرة رضي الله عنه».

---

(١) فتاوى السبكي (١/١٠٨).

(٢) انظر: تفسير الطبري (٥/٢٢٨)، تاج العروس (١/١٠١٦)، لسان العرب (١/٨٠٣) توضيح الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (ص ١٩٢).

(٣) هو إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني الشافعي، أبو القسم التيمي، الحافظ الكبير، المعروف بقوام السنة، من مؤلفاته: الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، دلائل النبوة، سير السلف الصالحين وغيرها، توفي سنة ٥٣٥هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/٨٠)، شذرات الذهب (٤/١٠٥).

(٤) الحجة في بيان المحجة (١/١٥٦).

النقد:

تباينت وتعددت مناهج العلماء في تحديد ضوابط أسماء الله الحسنى[١]، «وذلك أن المسلمين في أسماء الله تعالى على طريقتين:

فكثير منهم يقول: إن أسماءه سمعية شرعية، فلا يسمى إلا بالأسماء التي جاءت بها الشريعة، فإن هذه عبادة، والعبادات مبناها على التوقيف والاتباع.

ومنهم من يقول: ما صح معناه في اللغة، وكان معناه ثابتاً له، لم يحرم تسميته به، فإن الشارع لم يحرم علينا ذلك فيكون عفواً.

والصواب القول الثالث، وهو أن يُفرق بين أن يدعى بالأسماء أو يخبر بها عنه؛ فإذا دعي لم يدع إلا بالأسماء الحسنى كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾ [سورة الأعراف: ١٨٠].

وأمّا الإخبار عنه فهو بحسب الحاجة فإذا احتيج في تفهيم الغير المراد إلى أن يترجم أسماؤه بغير العربية أو يعبر عنه باسم له معنى صحيح لم يكن ذلك محرماً»[٢].

وما أحسن ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في تحديد ضابط الأسماء الحسنى حيث قال: «الأسماء الحسنى المعروفة: هي التي يُدعى الله بها، وهي التي جاءت في الكتاب والسنة، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها»[٣].

وتأسيساً على ما سلف فاسم الجميل لم يرد في كتاب الله تعالى اسماً لله ولا وصفاً له، وإنما ثبت في السنة، -كما ذكر السُّبْكي- وذلك من حديث ابن

---

(١) انظر: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى للتميمي (ص٣٣-٣٩).

(٢) الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح (٣/٢٠٣).

(٣) شرح العقيدة الأصفهانية (ص٢٤).

مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: (لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كِبْر، قال رجل: إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً ونعله حسنة. قال: إن الله جميل يحب الجمال، الكبر بطر الحق وغمط الناس)[١]، وكذلك الطريق الذي عناه السُّبْكي: وهو ما رواه محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إنّ لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة: الله الرحمن الرحيم الإله الرب الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخالق البارئ المصور الحليم العليم السميع البصير الحي القيوم الواسع اللطيف الخبير الحنان المنان البديع الودود الغفور الشكور المجيد المبدىء المعيد النور الأول الآخر الظاهر الباطن الغفار الوهاب القادر الأحد الصمد الكافي الباقي الوكيل المجيد المغيث الدائم المتعال ذو الجلال والإكرام المولى النصير الحق المبين الباعث المجيب المحيي المميت الجميل الصادق الحفيظ الكبير القريب الرقيب الفتاح التواب القديم الوتر الفاطر الرزاق العلام العلي العظيم الغني المليك المقتدر الأكرم الرؤوف المدبر المالك القدير الهادي الشاكر الرفيع الشهيد الواحد ذو الطول ذو المعارج ذو الفضل الخلاق الكفيل الجليل الكريم)[٢] قال النووي: «واعلم أن هذا الاسم ورد في هذا الحديث الصحيح، ولكنه من أخبار الآحاد، وورد أيضاً في حديث الأسماء الحسنى وفي إسناده مقال. والمُختار جواز إطلاقه على الله تعالى، ومن العلماء من منعه»[٣].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه، برقم (٩١)

(٢) قال الحاكم: "هذا حديث محفوظ من حديث أيوب وهشام عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مختصراً دون ذكر الأسامي الزائدة فيها كلها في القرآن وعبد العزيز بن الحصين بن الترجمان ثقة وإن لم يخرجاه" المستدرك على الصحيحين (١/ ٦٣) رقم الحديث (٤٢).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (٢/ ٩٠).

قال القاضي أبو يعلى: «اعلم أنه غير ممتنع وصفه تعالى بالجمال، وأنّ ذلك صفة راجعة إلى الذات، لأنّ الجمال في معنى الحُسن»[١].

ولا شك بأنّ الله تبارك وتعالى هو الجميل بذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله[٢]، فلا يمكن مخلوقاً أن يعبر عن بعض جمال ذاته، حتى أن أهل الجنة مع ما هم فيه من النعيم المقيم واللذات والسرور والأفراح التي لا يقدر قدرها إذا رأوا ربهم تبارك وتعالى نسوا ما هم فيه من النعيم، وودوا لو تدوم هذه الحال، واكتسبوا من جماله ونوره جمالاً إلى جمالهم، وكانت قلوبهم في شوق دائم ونزوع إلى رؤية ربهم، ويفرحون بيوم المزيد فرحاً تكاد تطير له القلوب. وهو سبحانه الجميل في أسمائه ؛ فإنها كلها حسنى بل أحسن الأسماء على الإطلاق وأجملها، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [سورة الأعراف: ١٨٠].

وكذلك هو الجميل في أوصافه، وكذلك أفعاله، كما أن كل جمال في الدنيا والآخرة منه سبحانه ؛ فهو أحق بالجمال، وهو ليس كمثله شيء[٣].

قال ابن الأثير: «إن الله تعالى جميل» أي حسن الأفعال، كامل الأوصاف»[٤]، وقال ابن القيم في نونيته[٥]:

وهو الجميلُ على الحقيقةِ كيفَ لا ... وجمالُ سائرِ هذه الأكْوان

مِن بعضِ آثارِ الجميلِ فربُّها ... أَولى وأجدرُ عند ذي العِرفانِ

---

(١) إبطال التأويلات لأخبار الصفات للقاضي أبي يعلى الفرّاء (٢/٤٦٥)

(٢) انظر: توضيح الكافية الشافية (ص ١٨٢)، معارج القبول (١/٥١).

(٣) انظر: روضة المحبين لابن القيم (٤١٨، ٤١٩).

(٤) النهاية (١/٢٩٩).

(٥) النونية (ص١٤٦).

فجمالُـه بالـذاتِ والأوْصاف والـ أفعـالِ والأسمـاءِ بالبرُهـان
لا شـيء يـشبه ذاتـه وصـفاته سـبحانه عـن إفْـكِ ذي البُهْتـان

[٨] الصانع:

قال السُّبْكي: «واسم الصانع اشتهر على ألسنة المتكلمين... ولم يرد في الأسماء وقرئ في الشواذ ﴿صنْعَةُ الله﴾[1] بالنون فمن اكتفى في الأسماء بورود الفعل يكتفي بمثل ذلك»[2].

النقد:

ذكر هذا الاسم وأطلقه على الله ﷻ الحليمي[3] والبيهقي[4] واستدلوا عليه بصيغة المصدر في قول الله ﷻ: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]، وهذا الاستدلال أصرح من الاستدلال الذي نقله السُّبْكي لمن أطلق هذا الاسم على الله ﷻ.

إلا أنّه لا يصح تسمية الله به لعدم وروده في الكتاب والسنة، وقد تقدم بيان الضابط في أسماء الله الحسنى، وأنّ ثمة فرقاً بين تسميته تعالى وبين الإخبار عنه، ويقال أيضاً: «إن الصفة إذا كانت منقسمة إلى كمال ونقص، لم تدخل بمطلقها في أسمائه؛ بل يطلق عليه منها كمالها، وهذا كالمريد والفاعل والصانع فإن هذه الألفاظ لا تدخل في أسمائه، ولهذا غلط من سماه بالصانع عند

---

(١) القراءة المتواترة هي قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً﴾ [البقرة: ١٣٨] أمّا قراءة ﴿صنْعَةُ الله﴾ فهي قراءة شاذة كما ذكر السبكي.

(٢) الإبهاج شرح المنهاج (١/ ٤٧).

(٣) المنهاج في شعب الإيمان (١/ ١٩٤).

(٤) الأسماء والصفات (١/ ٥٩).

الإطلاق بل هو الفعال لما يريد فإن الإرادة والفعل والصنع منقسمة ولهذا إنما أطلق على نفسه من ذلك أكمله فعلا وخبراً»[1].

[9] بقية أسماء الله الحسنى:

ورد ذكر السُّبْكي لبعض أسماء الله ﷻ دون بيان لمعناها، ومنها:

السميع، والبصير[2]، والعليم[3]، والحكيم، والقادر، والقاهر[4]، والمهيمن[5]، «عالم الغيب والشهادة، الكبير، المتعال»[6]، «ومن أسمائه تعالى شديد العقاب والجبار والقهار والمُذل والمنتقم»[7] و«قد ثبت أنه حكيم رحيم»[8].

وبما سبق يتبين أن السُّبْكي على مذهب أهل السنة والجماعة في إثبات أسماء الله الحسنى باعتبارها أعلاماً، ولكن تبقى مخالفته -عفا الله عنه- في إثبات الصفات التي تضمنتها تلك الأسماء فما كان من الأسماء دالاً على الصفات التي يثبتها السُّبْكي فإنه يفسرها بما يتوافق مع معانيها اللغوية، وما كان من الأسماء دالاً على الصفات التي ينفيها ويرى أن معانيها مما يستحيل على الله فسرها بغاياتها ولوازمها لا بمعانيها اللغوية.

---

(1) بدائع الفوائد (1/ 169).

(2) انظر: فتاوى السبكي (1/64-65).

(3) انظر: فتاوى السبكي (1/69).

(4) انظر: إبراز الحكم من حديث رفع القلم (ص78).

(5) انظر: وصية تقي الدين السبكي لولده محمد، ضمن لقاء العشر الأواخر (ص16).

(6) الإبهاج شرح المنهاج (1/13).

(7) الاعتبار ببقاء الجنة والنار (ص81).

(8) المصدر السابق (ص83).

المبْحَث الثالث

الصفات وبيان معانيها

تقدّم الكلام عن مذهب أبي الحسن السُّبْكي -عفا الله عنه- في الأسماء والصفات إجمالاً، والشبهات التي حملته على مذهبه في الصفات، وفي هذا المبحث نعرض -بعون الله تعالى- لآرائه في الصفات التي ذكرها مفصلةً:

أولاً: صفة العلو:

يرى السُّبْكي -عفا الله عنه- أن الله تعالى منزه عن علو الذات! لتعاليه عن الجهة والمكان[1]، ويتساءل السُّبْكي قائلاً: «أين قال الله أو رسوله: إنه فوق سمواته؟... وأين قال ربنا: إنه بائن من خلقه، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ولا في ذاته شيء من مخلوقاته»[2].

ويتأول السُّبْكي الآيات والأحاديث الدالة على كون الله ﷻ في العلو وأنه ﷻ في السماء، بأنّ هذا العلو هو علو القدر والقهر لا علو الذات، فيقول: «والفوقية بمعنى القهر وعلو القدر متفق عليها، والجهة هي عين النزاع، ويلزم منها قدم الجهة»[3].

ويتكلفُ السُّبْكي ردَّ الأدلة المتضافرة على علو الذات، ومنها كون الأوامر، والقضاء، والأحكام نازلة من السماء وفي ذلك دلالةٌ على علو الذات لله ﷻ، يقول في ذلك: «ثم فكرت في كون القضاء والأوامر والأحكام نازلة

---

(١) انظر: السيف الصقيل (ص٤١، ١٠١)، فتاوى السبكي (١/١٢٠).

(٢) السيف الصقيل (ص٢٤)، وانظر: (ص٦٢، ١٥٩،١٩٩).

(٣) المصدر السابق (ص١٠١)، وانظر: (ص١٥٩).

من السماء فوقع لي أنها جهة العلو بالنسبة إلى العبد الذي هو مأمور ومقضي عليه ومحكوم عليه، والمناسبة في ذلك أن المأمور محله التسافل والذلة والخضوع، والأوامر الواردة عليه محلها العلو والاستعلاء والقهر، وذلك علو معنوي، والعلو المعنوي يناسبه العلو الحسي؛ فاقتضى ذلك أن تكون الأوامر تأتي من جهة العلو، والسماء محيطة بالمخلوقات من جميع الجهات ؛ فجعلت الأوامر منها والمأمور في الحضيض منها ليرى نفسه أبداً سافلاً رتبةً وصورةً تحت الأوامر لينقاد إليها، وذلك من لطف الله به حتى لا تتكبر نفسه فيهلك، فهذه حكمة الله في تخصيص السماء بمجيء الأوامر منها، وكان في الإمكان أن يجعلها من جهة أخرى، و[العله][1] لأجل ذلك خلق الله العالم على هذه الهيئة وخلق السموات بهذه الصفة وأسكنها ملائكته الذين هم سفراء بينه وبين خلقه وحملة أمره وأحكامه»[2].

وأمّا حديث الجارية حينما سألها النبي ﷺ أين الله؟ قالت: في السماء[3]، فالسُّبْكي - عفا الله عنه- يُعرض عن الكلام فيه بحجة أنّ الكلام فيه معروف ولا يقبله ذهن من خالفه[4] -كما تقدم-.

---

(١) في الأصل (لعل)، وهو تصحيف ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) فتاوى السبكي (١/ ١١٩).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) للوقوف على الكلام الذي زعم السبكي معرفته، ودعاوى المبتدعة ومطاعنهم في هذا الحديث، والرّد على مزاعهم في ذلك.

انظر: تكحيل العين بجواز السؤال عن الله بأينْ للدكتور/ صادق بن سليم.

النقد:

مادة «العين، واللام، والحرف المعتل، ياءً كان أو واواً أو ألفاً أصلٌ واحد يدل على السمو والارتفاع»[(١)].

ويطلق العلو في اللغة على علو الذات، وعلو القهر، وعلو القدر[(٢)].

«وقد أجمع المسلمون أن الله هو العلي الأعلى ونطق بذلك القرآن... والعلو من سائر وجوه العلو، لأن العلو صفة مدح، فثبت أن لله تعالى علو الذات وعلو الصفات وعلو القهر والغلبة»[(٣)]، والذي عليه سلف الأمة وأئمتها إثبات علو الذات لله تعالى[(٤)]، وهو قول عامة الصفاتية الأوائل، والكرامية، ومتقدمي الشيعة الإمامية[(٥)].

والقول بذلك هو مقتضى دلالة النقل، والفطرة، والعقل، والإجماع

---

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤/ ١١٢).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٣/ ١١٧)، معجم مقاييس اللغة(٤/ ١١٢)، تاج العروس(٣٩/ ٨٣)، لسان العرب (١٥/ ٨٣)، القاموس المحيط (ص١٦٩٤).

(٣) الحجة في بيان المحجة للأصبهاني (٢/ ١١٤).

(٤) انظر: خلق أفعال العباد للبخاري (٢/ ١٥)، العرش لابن أبي شيبة (ص٥١)، الصفات للدارقطني (ص١٢٠)، الإبانة لابن بطة، تحقيق د. يوسف الوابل (٣/ ١٣٦)، عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص١٧٥)، الحجة في بيان المحجة (٢/ ١١٤)، الانتصار للعمراني (٢/ ٦٠٧)، إثبات صفة العلو لابن قدامة (ص٤١)، جامع المسائل لشيخ الإسلام (٣/ ١٩٥)، العرشية لابن تيمية ضمن الفتاوى (٦/ ٥٤٥)، العرش للذهبي (٢/ ١٥٩)، علو الله على خلقه للدويش (ص١٤١).

(٥) انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٢٨٤)، مجموع الفتاوى (٢/ ٢٩٧)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ١٢٧)، (٢/ ١٤).

-كما تقدم-، وقد ذكر بعض أهل العلم أن أدلة ذلك تزيد على ألف دليل[١].

أولاً: دلالة النقل:

تواترت نصوص الكتاب والسنة على إثبات علو الذات لله تعالى، وقد ذكر العلامة ابن القيم -رحمه الله- أنواع الأدلة النقلية الدالة على علو الله فعدّ منها عشرين نوعاً، ومنها: التصريح بالاستواء، والفوقية بمن وبدونها، والعروج إليه، والصعود إليه، ورفع بعض المخلوقات إليه، والعلو المطلق، وتنزيل الكتاب منه، واختصاص بعض المخلوقات بكونها عنده، وأنه تعالى في السماء، ورفع الأيدي إليه، ونزوله كل ليلة إلى سماء الدنيا، والإشارة إليه حساً[٢].

وقسمٌ واحد من أقسام هذه الأدلة يكفي جواباً لما سأل عنه السُّبْكي بقوله المتقدم: «أين قال الله أو رسوله: إنه فوق سمواته؟» فكيف بها مجتمعة!.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فهذا كتاب الله من أوله إلى آخره، وسنة رسوله ﷺ من أولها إلى آخرها، ثم عامة كلام الصحابة والتابعين، ثم كلام سائر الأئمة، مملوء بما هو إما نص وإما ظاهر في أن الله تعالى هو العلي الأعلى، وهو فوق كل شيء... وأنه فوق السماء... ثم عن السلف في ذلك من الأقوال، ما لو جمع لبلغ مئين وألوفاً، ثم ليس في كتاب الله عز وجل، ولا في سنة رسوله ﷺ، ولا عن أحد من سلف الأمة، ولا من التابعين لهم بإحسان، ولا عن الأئمة الذين أدركوا زمن الأهواء والاختلاف حرف واحد يخالف ذلك، لا نصاً ولا ظاهراً»[٣].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/١٢١)، الصواعق المرسلة (٤/١٢٧٩).

(٢) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (١/ ٣٩٧) وما بعدها، شرح العقيدة الطحاوية (ص٣٨١-٣٨٦).

(٣) الحموية لابن تيمية (ص٢١٦-٢٣٢).

ثانياً: دلالة الفطرة:

فإن الله ﷻ فطر العباد كلهم على الإقرار بعلو الله الذاتي، وهي ضرورةٌ في نفوسهم لا يمكنهم الانفكاك عنها، والخلق كلهم باختلاف طوائفهم وتعدد مذاهبهم -عدا من اجتالته الشياطين منهم- إذا نابهم شيء اتجهوا بقلوبهم وأيديهم إلى جهة العلو اضطراراً، وليس اختياراً، ولا يستطيع أحد دفع ذلك[1].

ثالثاً: دلالة العقل:

إنّ من المعلوم ببداهة العقل أن الله تعالى كان ولا شيء معه، ثم خلق الخلق، فلمّا خلقهم: فلا يخلو أنْ يكون خلقهم في نفسه، أو خلقهم خارج نفسه، والأول باطل قطعاً باتفاق المسلمين؛ لأن الله تعالى منزه عن النقائص وأن يكون محلاً للأقذار -تعالى الله عن ذلك- فلزم أن يكون بائناً من خلقه، وأن يكونوا بائنين عنه.

وإذا لزمت المباينة فهي تقتضي ضرورةً أن يكون الله ﷻ في العلو أو في جهة غيرها، ومن المعلوم بالضرورة أنّ العلو أشرف بالذات من سائر الجهات فوجب اختصاص الرب ﷻ بأشرف الأمرين وهي جهة العلو[2].

---

(١) انظر: الرد على الجهمية للدارمي (ص٤٤-٤٥)، التوحيد لابن خزيمة (١/ ٢٥٤)، التمهيد لابن عبد البر(٧/ ١٣٤-١٣٥)، درء التعارض(٦/ ١٢)، مجموع الفتاوى(٥/ ٢٥٩-٢٦٠)، شرح الطحاوية (ص٣٩٠)، أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمتشابهات لمرعي الحنبلي (ص٨٦).

(٢) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد (ص٣٩)، درء التعارض (٦/ ١٤٣-١٤٦) (٧/ ٣-١٠)، مجموع الفتاوى (٥/ ١٥٢)، الصواعق المرسلة (٤/ ١٣٠٨)، شرح الطحاوية (ص٣٨٩-٣٩٠).

ومما سبق، فما قرره السُّبْكي من نفي علو الذات لله ﷻ مخالفٌ لدلالة النقل، والفطرة، والعقل.

وقول السُّبْكي بذلك مما تابع فيه متأخري الأشاعرة[١]، وشبهتهم في ذلك: أن إثبات علو الذات يلزم منه إثبات الجهة، والجهة مخلوقة، وهو سبحانه وتعالى كان قبل الجهات، فمن قال (عند السُّبْكي): بعلو الذات، فقد قال بأنه تعالى في جهة، وأنه كان مستغنياً عن الجهة ثم صار فيها، أو أن الجهة قديمة، ويلزم منه القول بقدم شئ من العالم.

وهذه الشبهة هي التي عبّر عنها السُّبْكي بقوله المتقدم «والفوقية بمعنى القهر وعلو القدر متفق عليها، والجهة هي عين النزاع، ويلزم منها قدم الجهة»[٢].

والجواب عن ذلك بأن يقال:

[١] أنّ لفظ الجهة إما أن يراد بها جهة مخلوقة أو جهة عدمية. فإن أريد بها جهة مخلوقة فلا شك في بطلان ذلك، فإن الله ليس في جهة بهذا المعنى؛ لأن الله تعالى ليس في شئ من مخلوقاته، ولا المخلوقات فيه ﷻ، بل الله ﷻ بائن عن المخلوقات كلها، وإن أريد بها جهة عدمية غير مخلوقة، وهي أن الله تعالى فوق هذا العالم ووراء هذا الكون فهذا المعنى صحيح؛ لأن وراء هذا الكون ليس جهة مخلوقة حتى تكون ظرفاً لله تعالى ولا يكون مظروفاً فيها، والقول بالجهة

---

(١) انظر: الإرشاد للجويني (ص٥٨)، الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص٢٤-٢٩)، قواعد العقائد له أيضاً (ص١٢٤)، المواقف للإيجي (ص٢٧١)، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للرازي (ص١٥٧-١٥٨)، غاية المرام للآمدي (ص١٨٠-١٨١).

(٢) السيف الصقيل (ص١٠١)، وانظر: (ص١٥٩).

بهذا المعنى -أي المعنى العدمي- هي مراد من أطلق الجهة على الله من السلف. وإذا تقرر كون المراد بالجهة أمراً عدمياً لا وجودياً لم يصح أن يقال: إن إثبات ذلك يستلزم أن يكون الله تعالى محتاجاً إليها(١).

[٢] لفظ الجهة فيه إجمال وهو لفظ اصطلاحي يُراد به معان متنوعة، ولم يرد في الكتاب ولا السنة، ولا جاء عن أحد من سلف الأمة وأئمتها فيه نفي ولا إثبات أصلاً، فالمعارضة به ليست معارضة بدلالة شرعية، فاللفظ الذي ورد في الكتاب والسنة أو الإجماع يجب القول بموجبه سواء فهمنا معناه أو لم نفهمه، وأما الذي لم يرد به دليل شرعي فلا يُنفى ولا يُثبت حتى يستفسر من المتكلم بذلك، فإن أثبت حقاً أثبتناه، وإن أثبت به باطلاً رددناه، وإن نفى باطلاً نفيناه، وإن نفى حقاً لم ننفه(٢).

[٣] لا يلزم من إثبات العلو إثبات الجهة، ولو سلمنا بأنه يلزم من إثبات العلو إثبات الجهة فلازم الحق حق وما استلزمته صريح الآيات والأحاديث، فهو حق بلا خلاف عند أهل السنة (٣).

وأمّا تأويل السُّبْكي -غفر الله له- لإنزال الأوامر والأحكام من السماء لأنها جهة العلو بالنسبة إلى العبد المأمور، والمناسبة في ذلك أن محله التسافل

(١) انظر: التدمرية (ص٦٦-٦٧)، مجموع الفتاوى (٣/٤١-٤٢) (٤/٥٨-٥٩) (٥/٢٦٢-٢٦٣) (٦/٣٨-٤٠)، درء التعارض (١/٢٥٣-٢٥٤)، التسعينية (١/١٩٢-١٩٤)، شرح الطحاوية (ص٢٦٦-٢٦٧).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥/٢٩٨-٣٠٠)، منهاج السنة النبوية (٢/٣٢٢)، التسعينية (١/١٨٨)، الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات لعبدالقادر صوفي (٣/٧٣-٧٨).

(٣) انظر: معارج القبول (١/٢٠٢-٢٠٣).

والذلة والخضوع، والأوامر الواردة عليه محلها العلو والاستعلاء والقهر، وذلك علو معنوي، والعلو المعنوي يناسبه العلو الحسي ؛ فاقتضى ذلك أن تكون الأوامر تأتي من جهة العلو فمتعقب بما يلي :

[١] أنّ القول بذلك تأويلٌ لا دليل عليه، ولو صحّ لم يكن فيه حجةٌ على نفي علو الذات عن الله ﷻ.

[٢] أن إثبات علو قدر الله وعلو قهره يستلزم إثبات علو ذاته، ويقال لهم: إما أن تثبتوا لله ﷻ العلو المطلق من كل وجه ذاتاً وقهراً وقدراً، وإمّا أن تنفوا عنه ذلك كله، فيلزمكم فيما أثبتموه نظير ما نفيتموه.

[٣] أن تأويل نصوص العلو بعلو القدر والقهر لو صُرِّح به في حق الله كان قبيحاً ؛ فإن ذلك إنما يقال في المتقاربين في المنزلة وأحدهما أفضل من الآخر، وأما إذا لم يتقاربا بوجه فلا يصح فيهما ذلك.

[٤] أن الآيات والأحاديث تواترت كلها على التصريح بعلو الله المطلق الذي يتضمن علو ذاته وقدره وقهره، ولم يرد فيها على كثرتها ما يفيد تقييد ذلك بعلو القهر والقدر ومنع دخول علو الذات فيها، فتقييدها بذلك وتأويلها به دون غيره تحكم لا دليل عليه.

[٥] أن العلو صفة كمال وضده السفل صفة نقص، ولو كان الله غير متصف بالعلو الذاتي الذي هو صفة كمال للزم أن يتصف بالسفل الذاتي وهو صفة نقص ؛ إذ القابل للشيء لا يخلو منه أو من ضده، وضد العلو السفل وهو مذموم بإطلاق[1].

---

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (ص١٩٦-٢٠٧).

ثانياً: صفة الاستواء:

تأول السُّبْكي - عفا الله عنه - صفة الاستواء بالاستيلاء، وقال: «فالمُقدم على هذا التأويل لم يرتكب محذوراً، ولا وصف الله تعالى بما لا يجوز عليه»[١]، وذكر أنّ مراد من أوَّل هذا التأويل، وفسّر الاستواء بالاستيلاء، هو التنبيه على صرف اللفظ عن الظاهر الموهم للتشبيه، ويرى بأنه لو عبر عنه باللفظ الحقيقي لاختل المعنى[٢]، وعلّل ورود لفظ الاستواء في القرآن الكريم دون لفظ الاستيلاء بأنّه من باب اطّراد المجاز![٣]، وذلك أنّ «أنّ لفظ استوى أعذب وأخصر، وليس هذا من الاطّراد الذي يجعله بعض الأصوليين من علامة الحقيقة، فإنّ ذلك هو الاطراد في جميع موارد الاستعمال، والذي حصل هنا اطراد استعمالها في آيات فأين أحدهما من الآخر؟!»[٤].

ويذكر السُّبْكي أيضاً من التعليلات لورود لفظ الاستواء دون الاستيلاء، الفرق بين اللفظين فيقول:

«والاستيلاء قد يكون بحق وقد يكون بباطل، والاستواء لا يكون إلا بحق، والاستواء صفة للمستوي في نفسه بالكمال والاعتدال، والاستيلاء صفة متعدية إلى غيره، فلا يصح أن يقال استولى حتى يقول على كذا، ويصح أن يقول استوى ويتم الكلام، فلو قال استولى لم يحصل المقصود»[٥].

---

(١) السيف الصقيل (ص٩٩).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص٩٨-٩٩).

(٣) المصدر السابق(ص٩٨).

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

واستدل السُّبْكي على مذهبه في صفة الاستواء بقول الشاعر:

قد استوى قيس على العراق   من غير سيف أودم مهراق[١]

ثم قال: «ولو أتى بالاستيلاء لم يكن له هذه الطلاوة والحُسن، والمراد بالاستواء كمال الملك وهو مراد القائلين بالاستيلاء، ولفظ الاستيلاء قاصر عن تأدية هذا المعنى، فالاستواء في اللغة له معنيان:

أحدهما استيلاء بحق وكمال فيفيد ثلاثة معان ولفظ الاستيلاء لا يفيد إلا معنى واحداً، فإذا قال المتكلم في تفسير الاستواء: الاستيلاء، مراده المعاني الثلاثة، وهو أمر يمكن في حق الله ﷻ، فالمُقدم على هذا التأويل لم يرتكب محذوراً ولا وصف الله تعالى بما لا يجوز عليه، والمفروض [أنّ] المنزه لا يقدم على التفسير بذلك لاحتمال أن يكون المراد خلافه وقصور أفهامنا عن وصف الحق ﷻ مع تنزيهه عن صفات الأجسام قطعاً.

والمعنى الثاني للاستيلاء في اللغة الجلوس والقعود، ومعناه مفهوم من صفات الأجسام لا يعقل منه في اللغة غير ذلك والله تعالى منزه عنها، ومن أطلق القعود وقال إنه لم يرد صفات الأجسام قال شيئاً لم تشهد به اللغة فيكون باطلاً وهو كالمقر بالتجسم المنكر له فيؤاخذ بإقراره ولا يفيد إنكاره، واعلم أن الله تعالى كامل الملك أزلا وأبداً، ولكن العرش وما تحته حادث، فإن قوله ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ لحدوث العرش لا لحدوث الاستواء»[٢].

---

(١) يُنسب هذا البيت للأخطل، ولا وجود له في ديوانه المطبوع، وممن نسبه إليه الزبيدي في تاج العروس (٣٨/٣٣١).

(٢) السيف الصقيل (ص٩٨-٩٩).

النقد:

الاستواء صفة فعلية ثابتة لله ﷻ، بدلالة الوحي وإجماع سلف الأمة.

وقد وردت في القرآن الكريم في آيات كثيرة، وهذه الآيات كلها تدل على استواء الله على عرشه كيف شاء بعد أن خلق السموات والأرض استواءً يليق بجلاله وعظمته، منها:

قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۖ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٣].

وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾ [الرعد: ٢].

و قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

كما جاءت السنة بإثبات هذه الصفة في أحاديث كثيرة منها:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: **(إنّ الله لمّا قضى الخلق كتب عنده في كتاب وهو عنده فوق عرشه إن رحمتي سبقت غضبي)**[1].

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه أيضاً وفيه أن رسول الله ﷺ قال: **(إنّ في الجنة مائة درجة أعدها الله للمجاهدين في سبيله كل درجتين ما بينهما كما بين السماء**

---

(١) أخرجه البخاري كتاب التوحيد، باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾، حديث رقم (٧٤٢٢)، ومسلم كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى، وأنها سبقت غضبه، حديث رقم: (٢٧٥١).

والأرض فإن سألتم الله فاسألوه الفردوس فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة وفوقه عرش الرحمن ومنه تفجرّ أنهار الجنة)[١].

قال الإمام ابن خزيمة[٢] مُعلقاً على هذا الحديث: «فالخبر يصرح أن عرش ربنا جل وعلا فوق جنته، وقد أعلمنا جل وعلا أنه مستوٍ على عرشه فخالقنا فوق عرشه الذي فوق جنته»[٣].

وقد أجمع السلف -رَحِمَهُم الله- على أن الله مستوٍ على عرشه، وأنه لا يخفى عليه شيءٌ من أعمالهم[٤].

ومن أشهر ما يروى في ذلك قول الإمام مالك رحمه الله وقد سأله رجلٌ عن قول الله عز وجل: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟ فقال مالك: استواؤه معقول، وكيفيته مجهولة، وسؤالك عن هذا بدعة وأراك رجل سوء[٥].

---

(١) أخرجه البخاري كتاب الجهاد، باب درجات المجاهدين في سبيل الله، حديث (٢٧٩٠).

(٢) هو محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي، أبو بكر النيسابوري الشافعي، الإمام الحافظ الحجة، من مصنفاته: كتاب التوحيد، و الصحيح، وغيرهما، توفي سنة ٣١١ هـ.
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء(١٤/٣٦٥-٣٨٢)، طبقات السبكي(٣/١٠٩-١١٠)

(٣) التوحيد لابن خزيمة (١/٢٤١)

(٤) انظر: خلق أفعال العباد للبخاري (٢/١٥)، العرش لابن أبي شيبة (ص٥١)، شرح السنة للبربهاري (ص٦٤)، الصفات للدارقطني (ص١٢٠)، الإبانة لابن بطة، تحقيق الوليد النصر (٣/١٣٦)، عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص١٧٥)، الحجة في بيان المحجة (٢/١١٤)، الانتصار للعمراني (٢/٦٠٧)، إثبات صفة العلو لابن قدامة (ص٥٨)، جامع المسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية(٣/١٩٥)، العرشية لابن تيمية ضمن الفتاوى (٦/٥٤٥)، العرش للذهبي (٢/١٥٩).

(٥) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/٣٩٨)، و في الرد على الجهمية للدارمي (ص٦٦)، التمهيد لابن عبدالبر (٧/١٥١)

وللسلف -رَحِمَهُم الله- في تفسير الاستواء أربع عبارات:

العلو، والارتفاع، والصعود، والاستقرار[١].

وأمّا ما ذهب إليه السُّبْكي من تأويل الاستواء بالاستيلاء، دفعاً للمعنى الظاهر الذي يوهم التشبيه! فمتعقب بما يلي:

[١] إن تأويل السُّبْكي للاستواء بالاستيلاء بزعم أنّ ذلك يستلزم التشبيه والتجسيم! باطلٌ، إذ أنّ المؤول لذلك فرّ من المعنى الذي يُظن عدم جوازه لله ﷻ ووقع فيما هو ممتنع عليه تبارك وتعالى -كما سيأتي بيانه-، وإذا كان التشبيه لازماً لصفة الاستواء فهو لازمٌ للتأويل بالاستيلاء! وبالعكس[٢]، أي إن لم يكن التجسيم لازماً للمعنى الذي ذكر، فكذلك لا يلزم في معنى الاستواء والذي ذكره أهل السنة والجماعة ونفاه السُّبْكي، وقد تقدم أنّ القول في بعض الصفات كالقول في بعض[٣].

[٢] البيت الذي استدل به السُّبْكي على مذهبه قد ذكر غير واحد من أهل العلم أنّه لم يثبت لأحدٍ ممن يُعدّ حجة عند أهل اللغة؛ بل إنّ الأئمة أنكروه، وقالوا: بأنه بيت مصنوع[٤]، ولو ثبت هذا البيت للأخطل لم يكن فيه حجة إذا كيف يعدل عن الأدلة من محكم التنزيل إلى بيت ينسب إلى شاعر نصراني! ولو

---

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية (٣٧/٢)، حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (٢٠/١٣)، شرح نونية ابن القيم لابن عيسى (٣٤/٢-٣٥)، معارج القبول (١٩٨/١)، التحفة المدنية في العقيدة السلفية لابن معمر (ص١٤٥) كشف الأوهام والالتباس عن تشبه بعض الأغبياء من الناس لسليمان بن سحمان (ص١٤٠)

(٢) انظر: روح المعاني لأبي الفضل الألوسي (٨٧/٣)

(٣) انظر: التدمرية (ص٣١، ١٢١)، شرح العقيدة الطحاوية (ص٦٠).

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٤٦/٥)، ومختصر الصواعق المرسلة (ص ٣٥٣)

استدل أهل السنة بخبر الآحاد الصحيح عن النبي ﷺ لقيل: بأنه خبر واحد ولا حجة فيه، وقد اتفق السلف على تصديقه وتلقيه بالقبول والعمل به! فكيف وهذا البيت قد قيل إنه موضوعٌ منسوب إلى الأخطل وليس هو في ديوانه[١].

[٣] الاستواء في اللغة لا يكون بمعنى الاستيلاء مطلقاً، وقد سئل الخليل بن أحمد[٢] هل وجدت في اللغة استوى بمعنى استولى؟ فقال: «هذا ما لا تعرفه العرب ولا هو جائز في لغتها»[٣].

[٤] يلزم من تأويل الاستواء بالاستيلاء نسبة الشريك لله ﷻ في خلقه، ويضاده في أمره -تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً-، فإن الاستيلاء في اللغة لا يكون إلا بعد المغالبة؛ فنسأل المتأولة: من هو المضاد لله تعالى حتى تمكن الله ﷻ من التغلب عليه والاستيلاء على ملكه؟، و قد سئل ابن الأعرابي[٤]

---

(١) انظر: معارج القبول (١/ ٣٥٩)

(٢) هو الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي الأزدي، أبو عبد الرحمن، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، وهو أستاذ سيبويه النحوي، ولد ومات في البصرة سنة ١٧٠هـ.
من مصنفاته: كتاب العين في اللغة، ومعاني الحروف، وكتاب العروض
انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء(٧/ ٤٢٩)، وفيات الأعيان(٢/ ٢٤٤)، الأعلام(٢/ ٣١٤).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ١٤٦).

(٤) هو محمد بن زياد بن الأعرابي الهاشمي مولاهم، أبو عبد الله، إمام اللغة، ولد بالكوفة سنة ١٥٠هـ، قال الذهبي: "له مصنفات كثيرة أدبية، وتاريخ القبائل، وكان صاحب سنة واتباع، مات بسامرا في سنة ٢٣١هـ".
انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٨٧)، وفيات الأعيان (٤/ ٣٠٦)، الأعلام (٦/ ١٣١).

وهو إمام أهل اللغة في زمانه فقال العرب لا تقول للرجل استولى على الشيء حتى يكون له فيه مضاد فأيهما غلب قيل استولى و الله سبحانه لا مغالب له [(١)].

[٥] ما ذكره السُّبْكي من الفرق بين اللفظين في قوله: بأن «الاستيلاء قد يكون بحق وقد يكون بباطل، والاستواء لا يكون إلا بحق، والاستواء صفة للمستوي في نفسه بالكمال والاعتدال، والاستيلاء صفة متعدية إلى غيره، فلا يصح أن يقال استولى حتى يقول على كذا، ويصح أن يقول استوى ويتم الكلام، فلو قال استولى لم يحصل المقصود»، فهذا الكلام يُعدّ حجة على قائله! إذ قرر بأنّ معنى الاستواء أليق بذات الله ﷻ من الاستيلاء، والتي يلزم منها لوازم فاسدة -كما تقدم- فلمَ يعدل السُّبْكي عن الصفة التي أثبتها ﷻ لنفسه ويؤولها بلفظٍ لم يرد فيه دليلٌ صحيح، ولا يوافق العقل الصريح.

[٦] من القواعد المقررة والتي أطبق عليها من يُعتد به من أهل العلم، هي أن النبي ﷺ لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة، ولا سيما في العقائد، ولو سلّمنا بما صرّح به السُّبْكي بأن لفظ الاستواء موهم للتشبيه!، فأوِّل وصُرِف إلى معنى الاستيلاء، ولو عبر عنه باللفظ الحقيقي لاختل المعنى -كما تقدم في كلامه-، فيقال بأن النبي ﷺ لم يؤول الاستواء بالاستيلاء، ولو كان ذلك هو المراد؛ لبادر النبي ﷺ إلى بيانه لأنه لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة[(٢)].

وبما تقدّم يتبين أنّ ما قرره السُّبْكي -غفر الله له- في مسألة الاستواء مما

---

(١) انظر: معارج القبول (١/٣٥٩)، مختصر العلو للألباني (ص٢٩).

(٢) منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات للشيخ محمد الأمين الشنقيطي (ص٣٦).

تابع فيه الأشاعرة[١] وهو مذهب المعتزلة[٢] والرافضة[٣]، وقد تقدم بيان بطلانه بدلالة الكتاب والسنة والإجماع.

ثالثًا: صفة الكلام:

ذهب السُّبْكي إلى أن «الكلام النفسي يُسمع!.... وأنّ التعلق قديم»[٤]، وأنكر أن يكون كلامه ﷻ بحرف وصوت، وذكر أنّ «العمدة ليس هو اللفظ، ولكن الكلام النفساني القديم بذات المتكلم وهو حكمه، واللفظ دليل عليه»[٥].

ويزعم أبو الحسن السُّبْكي أنْ ليس في محكم القرآن الكريم ولا الحديث أنّ كلام الله ﷻ حقيقة[٦].

ومع أنّ السُّبْكي يرى بأن كلام الله نفسيٌّ، وأنه بغير حرف ولا صوت؛ فقد جوّز سماع كلامه ﷻ -كما تقدّم-، ويرى أنه بهذا لا يعدُّ نافياً لصفة الكلام[٧].

---

(١) انظر: الإرشاد للجويني (ص٥٩)، الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص٢٩-٣١، المواقف للإيجي (ص٢٩٧)، غاية المرام للآمدي (ص١٨٠-١٨١)، شرح المقاصد للتفتازاني (٤/٤٧-٤٩)، شرح المواقف للجرجاني (٨/١٢٤)

(٢) شرح الأصول الخمسة (ص٢٢٦)، مقالات الإسلاميين (١/٢١١)

(٣) التوحيد لا بن بابويه القمي (ص٣١٥-٣١٨)، بحار الأنوار للمجلسي -قسم التوحيد- (١/٣٣١) المسلك في أصول الدين للحلي (ص٦٣) مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي (١/٧١).

(٤) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٢٩٤).

(٥) فتاوى السبكي (١/١٣٣) وانظر: السيف الصقيل (ص٢٣)، الإبهاج (١/٤٤).

(٦) انظر: السيف الصقيل (ص٧٣).

(٧) انظر: المصدر السابق.

وقد حاول السُّبْكي ردّ الأحاديث التي استدل بها أهل السنة والجماعة، على أنّ كلام الله ﷻ حقيقي وهو بحرف وصوت، ومن ذلك الحديث القدسي الذي أخرجه البخاري بسنده عن أبي سعيد الخدري س قال: قال النبي ﷺ يقول الله ﷻ يوم القيامة: (**يا آدم، يقول لبيك ربنا وسعديك، فينادى بصوت إنّ الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار**)[١].

يقول السُّبْكي في ردّ دلالة هذا الحديث: «اللفظ الذي في البخاري (**فيُنادى بصوت**) وهذا محتمل لأن يكون الدال مفتوحة والفعل لم يُسمَّ فاعله، وأن يكون مكسورة فيكون المنادي هو الله تعالى...، وإذا ثبت أن الدال مكسورة فلِمَ يقول إنّ الصوت منه؟ فقد يكون من بعض ملائكته أو من يشاء الله»[٢].

ويرى السُّبْكي بأنّ اللفظ يطلق على المصدر وهو فعل العبد، ويطلق على الملفوظ وكلاهما مخلوق، يقول في ذلك: «أمّا المصدر فمخلوق بلا شك وهو فعل العبد، وأما الملفوظ من فم العبد فهو الصوت الخارج منه، المخلوق لله تعالى، وقولنا له كلام الله كما يقال إذا قرأ المحدث (**إنّما الأعمال بالنيات**) هذا كلام النبي ﷺ، وإذا قرئ كتاب ملِك علينا نقول: هذا كتاب الملك))[٣].

ويرد السُّبْكي على ابن القيم حيث قال في نونيته:

أيصح في عقل وفي نقل نداء ... ليس مسموعاً لنا بأذان[٤]

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب أحاديث الأنبياء باب قصة يأجوج ومأجوج رقم الحديث (٣٣٤٨).

(٢) السيف الصقيل (ص٧٢).

(٣) المصدر السابق (ص٧٧-٧٨).

(٤) نونية ابن القيم (ص٣٩).

قال السُّبْكي: «أما العقل فلا مدخل له في ذلك، وأما النقل فقد قال ﷻ: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا﴾ [مريم: ٣]»[1].

النقد:

مذهب أهل السنة والجماعة أنّ الكلام صفة ذاتية لله تعالى باعتبار أصلها، فعلية باعتبار أفرادها، فالله ﷻ لم يزل متكلماً، إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وهو يتكلم بحرف وصوت، وكلامه مسموع[2].

وقد خلط الأشاعرة بين مذهب أهل السنة والجماعة ومذهب المعتزلة في مسألة كلام الله ﷻ؛ ففرقوا بين الكلام النفسي والكلام اللفظي؛ وقالوا: بأن الكلام النفسي غير مخلوق، وأما اللفظي فمخلوق، وهذا من التناقضات التي أرادوا بها أن يوفقوا فيها بين الوحي والعقل -بزعمهم-، فلم يتبعوا السنة المحضة، ولم يتبعوا الاعتزال المحض، بل خلطوا بين القولين، وولدوا بينهما قولاً ثالثاً هو خطأ عند الطرفين المختلفين.

وصفة الكلام ثابتة لله ﷻ بدلالة الكتاب والسنة، والإجماع، والعقل.

فمن الكتاب:

قول الله ﷻ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقوله ﷻ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وقوله ﷻ: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠].

---

(١) السيف الصقيل (ص٧٢-٧٣).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٢٩١-٢٩٢)، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص١٧٤، ١٨٦)، قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر لمحمد صديق حسن خان القنوجي (٧٤-٨٣).

وأمّا السُّنَّة:

فقوله ﷺ: (ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان)[١].

وقوله ﷺ: (يقول الله: يا آدم، فيقول: لبيك وسعديك، فينادي بصوت: إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار)[٢].

وأمّا الإجماع:

فقد أجمعت الأمة وأئمتها على إثبات صفة الكلام لله تعالى، ونقل إجماعهم غير واحد من أهل العلم[٣].

يقول ابن حزم: «أجمع أهل الإسلام على أن الله تعالى كلم موسى، وعلى أن القرآن كلام الله، وكذا غيره من الكتب المنزلة والصحف»[٤].

وأمّا العقل:

فإن الكلام صفة كمال، وضدها البكم والخرس صفة نقص، وهذه الصفة إن وجدت في المخلوق العاجز الضعيف كانت نقصاً بيناً، فكيف يصح إثباتها لمن له الكمال المطلق ﷻ؟ وكيف يعطي الله تعالى عبده الكمال، ويتصف بالنقص؟ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

---

(١) أخرجه البخاري كتاب التوحيد باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة برقم: (٧٠٧٤)، ومسلم كتاب الزكاة باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة برقم: (١٠١٦) من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه به.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) الأشعري في رسالته لأهل الثغر (ص٢١٤)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٢/٣٠٤)، والقنوجي في قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر (٧٤).

(٤) الفصل (٣/٤).

ولقد جاء القرآن الكريم بتقرير هذا المعقول أحسن تقرير، فقال ﷻ في العجل الذي اتخذه قوم موسى إلهاً يعبدونه من دون الله: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، وقال ﷻ: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ [سورة طه: ٨٩]؛ فعاب العجل بكونه قد سُلب صفة الكلام، وهذا دليلٌ على أنّ سلبها صفة نقص لا تليق بالإله المعبود، وما كان ليعيب إلههم الباطل، بما هو عيب فيه، تعالى وتقدس[١].

وأمّا القول بأنّ كلام الله نفسي وأنّ القرآن عبارة أو حكايةٌ عن كلام الله ﷻ، فيلزم منه أن يكون الأخرس متكلماً، ويلزم أيضاً أن لا يكون الذي في المصحف عند الإطلاق هو القرآن، ولا كلام الله، ولكن عبارة عنه ليست هي كلام الله، كما لو أشار أخرس إلى شخص بإشارة فهم بها مقصوده فكتب ذلك الشخص عبارته عن المعنى الذي أوحاه إليه ذلك الأخرس فالمكتوب هو عبارة ذلك الشخص عن ذلك المعنى، وهذا المثل مطابقٌ غاية المطابقة لما يقول به السُّبْكي وأسلافه من الأشاعرة! وإن كان الله ﷻ لا يسميه أحدٌ أخرس، لكن عندهم أن المَلَك فهم منه معنى قائماً بنفسه لم يسمع منه حرفاً ولا صوتاً؛ بل فهم معنى مجرداً ثم عبر عنه فهو الذي أحدث نظم القرآن وتأليفه العربي[٢].

وأهل السنة والجماعة يثبتون الكلام صفة قائمة بذات الله، ويقولون إنه لم يزل متكلماً ولا يزال، وأن كلامه تعالى متعلق بمشيئته واختياره، وأنه مسموع بالآذن حقيقة من غير توهم، وأنه بحرف وصوت، وأن القرآن الكريم من

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (ص١٧٥).

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (ص١٩٨).

كلامه سبحانه بحروفه ومعانيه، تكلم الله به على الحقيقة(١).

وبما سبق بيانه من الأدلة التي تثبت مذهب أهل السنة والجماعة في مسألة كلام الله تعالى، يتبين مخالفة السُّبْكي -عفا الله عنه- لهم فيما قرروه، وموافقته للأشاعرة في قولهم(٢).

وفيما يلي مناقشة كلامه، والرد عليه:

ما ذهب إليه من أنّ العمدة في الكلام ليس اللفظ، ولكن الكلام النفساني القديم بذات المتكلم وهو حكمه، واللفظ دليل عليه ؛ فكلام الله مشترك بين الكلام النفسي القديم واللفظ الحادث، فهو من قبيل المشترك اللفظي:

والجواب عن قوله من وجوه:

[١] أن حقيقة الكلام يتضمن اللفظ والمعنى، وإن كان مع القرينة يُراد به أحدهما ؛ فالكلام «اسمٌ عام لهما جميعاً يتناولهما عند الإطلاق ؛ وإن كان

---

(١) انظر: خلق أفعال العباد (٢/١٤٧، ١١٢، ٤٧)، الرد على الجهمية للدارمي (ص١٥٥-١٨٣)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/٢٢٧-٣١٢)، عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص١٦٥-١٧٥)، الحجة في بيان المحجة (١/٢٢٧-٢٣٠) (٢/١٨٧-٢١٣)، مجموع الفتاوى (٦/٥٢٧-٥٢٨) (١٢/٢٤٣-٢٤٤، ٥٨٤-٥٨٦)، التسعينية (٢/٤٣٢)، مختصر الصواعق (ص٤٦٥-٤٨٥)، شرح الطحاوية لابن أبي العز (ص١٧٢-٢٠٦)، لوامع الأنوار البهية (١/١٣٣-١٤٣)، معارج القبول (١/٢٤٧-٢٨٠).

(٢) انظر: الإنصاف للباقلاني (ص٢٦، ٨٤، ٦٧، ٣٦)، العقيدة النظامية للجويني (ص١٥٥-١٥٨)، الإرشاد له (ص١٠٥-١٣١)، الاقتصاد في الاعتقاد (ص٥٨)، محصل أفكار المتقدمين (ص١٧٢- ١٧٤، ١٨٤-١٨٦)، غاية المرام للآمدي (ص٨٨-١٢٠)، أبكار الأفكار له أيضاً (١/٢٦٥)، المواقف للإيجي (ص٢٩٣)، وشرحها للجرجاني (٨/١٠٣-١١٨)، تحفة المريد للباجوري (ص١١٢).

مع التقييد يراد به هذا تارة، وهذا تارة»[١].

يقول شيخ الإسلام: «عامة ما يوجد في الكتاب والسنة وكلام السلف والأئمة، بل وسائر الأمم عربهم وعجمهم من لفظ الكلام والقول، وهذا كلام فلان، أو كلام فلان؛ فإنه عند إطلاقه يتناول اللفظ والمعنى جميعاً، لشموله لهما، ليس حقيقة في اللفظ فقط -كما يقوله قوم-، ولا في المعنى فقط -كما يقوله قوم- ولا مشترك بينهما -كما يقوله قوم- ولا مشتركاً في كلام الآدميين وحقيقة في المعنى في كلام الله -كما يقوله قوم-»[٢].

[٢] أنّ ما اصطلح الأشاعرة على تسميته كلاماً نفسياً ليس كلاماً في اللغة ولا في الشرع، ويؤيد ذلك ما يلي:

(أ) انعقاد الإجماع على عدم كونه كلاماً؛ فإن الكلام «إنما يعرف في القرآن والسنة وسائر كلام العرب إذا كان لفظاً ومعنى، ولم يكن في مسمى الكلام نزاع بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وإنما حصل النزاع بين المتأخرين من علماء أهل البدع، ثم انتشر»[٣]. يقول العلامة السجزي: «الإجماع منعقد بين العقلاء على كون الكلام حرفاً وصوتاً، فلما نبغ ابن كلاب وأضرابه وحاولوا الرد على المعتزلة من طريق مجرد العقل، وهم لا يخبرون أصول السنة، ولا ما كان السلف عليه... وخرقوا الإجماع المنعقد بين الكافة: المسلم والكافر»[٤].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/٦٧)، وانظر: الرد على من أنكر الحرف والصوت للسجزي (ص٨٠-٨٢)، التسعينية (٢/٤٣٦)، مجموع الفتاوى (٦/٥٣٣) (٧/١٣٢-١٣٤).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/٤٥٦-٤٥٧).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص٢٠٢).

(٤) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص٨٠-٨٢).

(ب) أن هذا القول بدعة حادثة بعد انقضاء القرون المفضلة ؛ «فيمتنع أن يكون الكلام الذي هو أظهر صفات بني آدم... لم يعرفه أحد من الصحابة والتابعين وتابعيهم ، حتى جاء من قال فيه قولاً لم يسبقه أحد من المسلمين ، ولا غيرهم»[١].

وقد اعترف الشهرستاني -وهو من أئمة الأشاعرة- بأن الأشعري ابتدع قولاً ثالثاً بعد قول أهل السنة وقول المعتزلة ، فقال : «أبدع الأشعري قولاً ثالثاً وقضى بحدوث الحروف ، وهو خرق الإجماع ، وحكم بأن ما نقرأه كلام الله مجازاً لا حقيقة وهو عين الابتداع ، فهلا قال ورد السمع بأن ما نقرأه ونكتبه كلام الله تعالى دون أن يتعرض لكيفيته وحقيقته»[٢].

ويؤكد الرازي -وهو من أئمة الأشاعرة أيضاً- أن القول بالكلام النفساني مما انفرد به الأشاعرة ، فيقول : «... وذلك كلام النفس الذي لم يقل به أحد إلا أصحابنا»[٣].

بل إنّ أبا الحسن السُّبْكي يقول ذلك ، فقد نقل عبد الوهاب السُّبْكي عن والده قوله : «فلم يقل بإثبات كلام النفس لله إلا أصحابنا»[٤].

وهذا من المُفارقات العجيبة ! أنّ السُّبْكي يعلم أنّ بدعة الكلام النفسي ، لم يقل بها سوى أسلافه من الأشاعرة ، ومع ذلك فهو يعتقد أن كلام الله ﷻ نفسي ! !

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٣٣).

(٢) نهاية الإقدام (ص٣١٣).

(٣) المحصول (٤/ ٣١٨).

(٤) منع الموانع عن جمع الجوامع لعبد الوهاب السبكي (ص٣١٤).

(جـ) أن الأشاعرة المثبتين للكلام النفسي لم يتصوروا ماهيته، وإثبات الشيء فرع عن تصوره، وقد عجزوا عن بيانه بتعريف منضبط[(١)].

(د) أن الأدلة التي ساقها الأشاعرة على قولهم بأن حقيقة الكلام معنى قائم بالنفس لا يصح الاستدلال بها ؛ لكونها إما مطعوناً في ثبوتها، أو غير مُسَلَّم بدلالتها[(٢)].

ومن ذلك استدلال السُّبْكي -عفا الله عنه- واعتراضه على ابن القيم بقوله ﷻ: ﴿ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ﴾ [سورة مريم: ٣]، على أن النداء قد يكون غير مسموع ! فيقال له: أنّ النداء في لغة العرب لا يكون إلا صوتاً مسموعاً، يقول الراغب: «النداء رفع الصوت وظهوره»[(٣)].

فـ«النداء لا يكون إلا صوتاً مسموعاً، ولا يعقل في لغة العرب لفظ النداء بغير صوت مسموع لا حقيقةً ولا مجازاً»[(٤)].

وقد تقدم قوله ﷺ فيما يرويه عن ربه ﷻ: **(يقول الله : يا آدم، فيقول : لبيك وسعديك، فينادي بصوت : إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار)**[(٥)].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٢٩٦).

(٢) انظر: الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص٨١) وما بعدها، الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم لابن قدامة (ص٤١)، مجموع الفتاوى (٦/٢٩٦-٢٩٧)، الصواعق المرسلة (١/٣٤٤-٣٤٥)، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص١٩٩-٢٠٤)، بدعة الكلام النفسي للدكتور/ محمد الخميس (ص٣٦) وما بعدها، العقيدة السلفية في كلام رب البرية للجديع (ص٣٢٥-٤١٠).

(٣) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني(١/٤٨٦).

(٤) مجموع الفتاوى (١٢/١٣٠)، وانظر درء التعارض (٢/٩٣)، مجموع الفتاوى (٦/٥٣١).

(٥) تقدم تخريجه.

وأمّا المراد بالآية فالمقصود أنه «دعا ربه وسأله بنداء خفي يعني: وهو مستسر بدعائه ومسألته»[١]، وقد نقل الطبري عن قتادة قوله «أي سراً وإن الله يعلم القلب النقي ويسمع الصوت الخفي»[٢].

وأمّا تكلّف السُّبْكي لرد اللفظ الذي في البخاري (فينادى بصوت) ونقله لاحتمال أن تكون الدال مفتوحة والفعل لم يُسمَّ فاعله، وأن تكون مكسورة فيكون المنادي هو الله تعالى...، وإذا ثبت أن الدال مكسورة فلِمَ يقول: إنّ الصوت منه؟ فقد يكون من بعض ملائكته أو من يشاء الله.

فيجاب عنه بأنّ الآيات والأحاديث متضافرة في كلام الله الرب ﷻ مع ملائكته ورسله، وغيرهم يوم القيامة، -وقد تقدم ذكر بعضها-، وقد بوب البخاري أبواباً متعددة في صحيحه في إثبات صفة الكلام لله ﷻ وأن ذلك بصوت مسموع، وذكر فيها أحاديث كثيرة يبطل آحادها دعوى السُّبْكي فكيف بها مجتمعة؟!

ومنها ما جاء في كتاب التوحيد باب كَلام الرَّبِّ مع جبْريل ونداء اللّه الملائكة[٣]، وباب كلام الرب ﷻ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم[٤]، وباب قوله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ [سورة النساء: ١٦٤]، وباب كلام الرب مع أهل الجنة[٥] وغيرها.

---

(١) تفسير الطبري (١٥/ ٤٥٣).

(٢) المصدر السابق (١٥/ ٤٥٣).

(٣) صحيح البخاري (٦/ ٢٧٢١).

(٤) المصدر السابق (٦/ ٢٧٢٧).

(٥) المصدر السابق (٦/ ٢٧٣٢).

(هـ) أن حديث النفس لا يُسمّى كلاماً، فهو شيءٌ معدوم محض لا وجود له ولا عبرة به، فلا تتعلق به الأحكام؛ لأنه إن قُدر تصوره فهو من قبيل حديث النفس ووساوس القلب، فلا يحل به حرام ولا يحرم به حلال، ولا يدخل به المرء في الإسلام ولا يخرج به عن الإسلام إلى الكفر ولا يقع به الطلاق ولا العتاق، ولا تفسد به الصلاة بالاتفاق[1]. ولهذا يقول الزركشي[2] مقراً بذلك: «واعلم أنه لم يفرع أئمتنا على الكلام النفسي، ولا اعتبروه بمجرده في إثبات العقود، ولا في فسخها، ولم يوقعوا العتاق، والطلاق بالنية ؛ وإن صمم بقلبه؛ لأن النية غير المنوي، فلا يستلزم أحدهما الآخر...»[3].

[٣] أنّ القول بذلك يلزم منه لوازم باطلة، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم، ومن تلك اللوازم: تشبيه الله بالأخرس -كما تقدم بيانه-، والقول بنفي الحرف والصوت وأنه سبحانه يتكلم بمشيئته واختياره، وأنّ القرآن العربي ليس من كلام الله الذي تكلم به، وأنّ القرآن والتوراة والإنجيل كلها بمعنى واحد والاختلاف بينها بحسب التعبير عنها باللغات[4].

(١) انظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار للعمراني (٢/٥٨٩)، الإيمان لابن تيمية (ص١٣١-١٣٢)، مجموع الفتاوى (٧/١٣٧- ١٣٨)، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص٢٠١).

(٢) هو محمد بن بهادر بن عبد الله، بدر الدين، المشهور بالزركشي، أشعري شافعي، من مؤلفاته: البحر المحيط في أصول الفقه، والبرهان في علوم القرآن وغيرها، توفى سنة (٧٩٤هـ).

انظر: الدرر الكامنة (٤/١٧) ، وشذرات الذهب (٦/٣٣٥).

(٣) البحر المحيط (٢/٦٥).

(٤) انظر: درء التعارض (٢/١١٤-١١٥).

وأمّا ما ذكره السُّبْكي في مسألة اللفظ وأنه يطلق على المصدر وهو فعل العبد، ويطلق على الملفوظ وكلاهما مخلوق.

فيقال: بأنّ الكلام في ذلك من البدع الحادثة، وقد ظهرت بدعة اللفظية في زمن الإمام أحمد، وأول من نطق بها أبو علي الكرابيسي[١]، وقد اشتد نكير العلماء على من أحدث هذه البدعة.

قال الإمام الطبري: «وأما القول في ألفاظ العباد بالقرآن فلا أثر فيه نعلمه عن صحابي مضى ولا تابعي قضى إلا عمن في قوله الغناء والشفاء رحمة الله عليه ورضوانه، وفي اتباعه الرشد والهدى، ومن يقوم قوله لدينا مقام قول الأئمة الأولى أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل»[٢]، وقد عدَّ الإمام أحمد اللفظية من الجهمية، لأجل ألاّ يستتر خلف القول باللفظ من يعتقد أنّ القرآن مخلوق[٣].

قال ابن القيم: «والذي قصده أحمد أن اللفظ يراد به أمران:

أحدهما: الملفوظ نفسه وهو غير مقدور للعبد ولا فعل له.

والثاني: التلفظ به والأداء له وفعل العبد، فإطلاق الخلق على اللفظ قد يوهم المعنى الأول وهو خطأ، وإطلاق نفي الخلق عليه قد يوهم المعنى الثاني وهو خطأ، فمنع الاطلاقين»[٤].

---

(١) هو الحسين بن علي بن يزيد البغدادي، أبو علي الكرابيسي، صحب الشافعي، وقد حذر الإمام أحمد منه لأجل بدعته، توفي سنة ٢٤٨هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٧٩)، طبقات الشافعية الكبرى (٢/١١٧).

(٢) صريح السنة للطبري (١/٢٥-٢٦).

(٣) انظر: المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة للدكتور/ عبد الإله الأحمدي (١/٢٣٢-٢٥٢).

(٤) مختصر الصواعق المرسلة (ص٤٨٩).

والحاصل أنّ ما قرره السُّبْكي -غفر الله له- في مسألة كلام الله تعالى مما تابع فيه الأشاعرة، وهو مُعَارَض بدلالة الكتاب والسنة والإجماع والعقل.

رابعاً: صفة الرَّحمة:

يؤول السُّبْكي -عفا الله عنه- صفة الرحمة بالإنعام وإرادة الخير، يقول في ذلك: «ووصف الله تعالى بالرحمة مجاز عن إنعامه فيكون صفة فعل، وقيل إرادة الخير لمن أراد الله تعالى به ذلك فيكون صفة ذات»[١].

النقد:

الرَّحْمة من الصفات الثابتة بالكتاب والسنة والإجماع.

أمّا الكتاب:

فقد «كرر الله تعالى التمدح بالرحمة مراراً جَمّة أكثر من خمسمائة مرة من كتابه الكريم، منها باسمه الرحمن أكثر مائة وستين مرة، وباسمه الرحيم أكثر من مائتي مرة، وجمعهما للتأكيد مائة وست عشرة مرة»[٢]، ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة الأنعام: ٥٤]،

وقوله ﷻ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٨].

وأما السُّنَّة:

فقوله ﷺ: **(إنما يرحم الله من عباده الرحماء)**[٣].

---

(١) فتاوى السبكي (١/ ٨).

(٢) إيثار الحق على الخلق لابن الوزير (ص ١٣٢).

(٣) أخرجه البخاري كتاب التوحيد باب ما جاء في قول الله تعالى: "إن رحمة الله قريب من المحسنين" برقم: (٧٤٤٨)، ومسلم كتاب الجنائز باب البكاء على الميت برقم: (٩٢٣) من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه به.

وأمّا الإجماع:

(فقد أجمع المسلمون على حسن إطلاق الرحمة على الله، من غير قرينة تشعر بالتأويل، ولا تَوَقُّف على عبارة التنزيل)(١).

والرَّحمة المضافة إليه ﷻ نوعان:

أحدهما: رحمة مضافة إليه إضافة صفة إلى الموصوف بها، كقوله ﷻ: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [سورة الأعراف: ١٥٦].

وهذه الرحمة صفة ذاتية لازمة لله ﷻ بالنظر إلى أصلها، وهي صفة فعلية بالنظر إلى أفرادها.

وثانيهما: رحمة مضافة إليه إضافة مفعول إلى فاعله، ومخلوق إلى خالقه، كقوله ﷻ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَـٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾[الفرقان: ٤٨]، وقوله: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَـٰهَا مِنْهُ إِنَّهُۥ لَيَـُٔوسٌ كَفُورٌ﴾ [هود: ٩].

وهذه الرَّحمة ليست صفة لله تعالى، بل هي أثر رحمته التي هي صفته، وتسمية الأشاعرة هذا النوع صفة فعل غلط؛ لأن الله ﷻ لا يوصف بما خلقه منفصلاً عن ذاته(٢).

وتأسيساً على ما سلف فإن أهل السنة والجماعة يثبتون الرحمة صفة لله تعالى، كما أثبتها سبحانه لنفسه وأثبتها له رسوله ﷺ، وهي صفة كمال لائقةٌ بذاته كسائر صفاته العلى، لا يجوز لنا أن ننفيها أو نعطلها لأن ذلك من الإلحاد

---

(١) إيثار الحق على الخلق لابن الوزير (ص١٣٤).

(٢) انظر: بدائع الفوائد (٢/٤٠٨-٤٠٩)، الروضة الندية شرح الواسطية للشيخ زيد الفياض (ص ٩٣)، شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين (١/٢٥٧)، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للدكتور/عبدالله الغنيمان (٢/١٨٥).

في أسمائه، يقول الله ﷻ : ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وقد جانب السُّبْكي الحق بتأويل صفة الرحمة بالإنعام وإرادة الخير حيث فسّر الرحمة بغايتها ولوازمها لا بمعناها اللغوي المعلوم عند أهل اللغة، وقوله هذا مبنيٌ على قوله في صفات الله فما كان من الأسماء دالاً على الصفات التي يثبتها فسرها بما يتوافق مع معانيها اللغوية، وما كان من الأسماء دالاً على الصفات التي ينفيها ويرى أن معانيها مما يستحيل على الله فسرها بغاياتها ولوازمها لا بمعانيها اللغوية.

وما ذهب إليه السُّبْكي مجانبٌ للصواب، مخالف للحق من وجوه:

[١] أن تفسير أسماء الله بغاياتها دون معانيها تعطيل لها عن معانيها الثابتة لله تعالى واللائقة به «والذي عليه أئمة الصفاتية وجمهورهم أنّ الرحمة صفة لله ليست هي الإرادة كما قال إن السمع والبصر ليس نفس العلم»[١].

[٢] أن التفريق بين معاني أسماء الله ﷻ وتفسيراتها تفريقٌ بين المتماثلات؛ إذ الكل جاء إطلاقه على الله ﷻ وهو سبحانه ورسوله ﷺ أعلم بما يليق به وبما يستحيل عليه[٢].

[٣] لو كانت صفة الرحمة بالنسبة لله ﷻ مجازاً، ولغيره حقيقة لكان العكس أوجب وأولى، فهي صفة مدح وثناء، وكل صفة كمال فالله ﷻ أولى بها[٣].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/١٨٩).

(٢) انظر: التدمرية (ص٣١).

(٣) إيثار الحق على الخلق لابن المرتضى (ص١٣٥).

[٤] أنّ صفة الرحمة من صفات الكمال لله ﷻ، وقد أنكر الله على المشركين جحدهم اسماً من أسمائه تعالى، يقول ﷻ مبيناً حال المشركين: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَـٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَـٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ [الفرقان: ٦٠].

[٥] الرحمن من الأسماء التي دلت على كماله سبحانه وبحمده، وجحود معناه يستلزم جحوده؛ فالقول في الصفات كالقول في الذات[١].

[٦] أن تأويل السُّبْكي الرحمة بالإرادة أو الإنعام يلزمه فيه نظير ما فر منه، فإنه إنما تأول الرحمة لزعمه أن ظاهرها يقتضي التشبيه، فيقال له: كذلك الإرادة والإنعام، فإنهما مما يتصف به المخلوق فإن كان إثباتهما لا يقتضي التشبيه فكذلك الرحمة، وإن كان إثباتهما يقتضي ذلك لزم المحظور[٢].

خامساً: صفة الغضب:

يرى السُّبْكي أنّ الغضب من الله ﷻ ليس على ظاهره؛ بل المُراد به كما يقول: «إرادة الانتقام من العاصي، وقيل: إرادة صدور المعصية منه فيكون من صفات الذات، أو إحلال العقوبة فيكون من صفات الفعل»[٣].

النقد:

الغضب صفة ثابتة لله تعالى بدلالة الكتاب والسنة.

فمن الكتاب:

قول الله ﷻ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَوَلَّوْا۟ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ﴾ [الممتحنة: ١٣]، وقوله ﷻ: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ﴾ [النساء: ٩٣]، وقوله ﷻ: ﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ [طه: ٨١].

---

(١) انظر: التدمرية (ص٤٣)، فتح المجيد (١/٣٨٩).

(٢) انظر: التدمرية (ص٣١-٣٢)، الصواعق المرسلة (١/٢٣٤).

(٣) فتاوى السبكي (١/١١-١٢).

ومن السُّنَّة:

حديث الشفاعة المشهور، وفيه: (**إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله...**)[١].

وإثبات الغضب لله تعالى على ما يليق به ﷻ هو منهج أهل السنة والجماعة.

قال الإمام ابن أبي العز[٢]: «ومذهب السلف وسائر الأئمة إثبات صفة الغضب والرضى، والعداوة والولاية، والحب والبغض، ونحو ذلك من الصفات التي ورد بها الكتاب والسنة، ومنع التأويل الذي يصرفها عن حقائقها اللائقة بالله تعالى، كما يقولون مثل ذلك في السمع والبصر والكلام وسائر الصفات... ولا يقال: إنّ الرضى إرادة الإحسان، والغضب إرادة الانتقام، فإن هذا نفي للصفة»[٣].

وعليه فما قرره السُّبْكي -غفر الله له- من تأويل الغضب الوارد في النصوص بإرادة الانتقام أو بالانتقام نفسه مخالف لمذهب أهل السنة والجماعة،

---

(١) أخرجه البخاري كتاب الأنبياء باب "ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه" برقم: (٣٤٤٠)، ومسلم كتاب الإيمان باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها برقم: (٣٢٧) من حديث أبي هريرة ﷺ به.

(٢) هو علي بن علي بن محمد بن أبي العز الصالحي الدمشقي، أبو الحسن، صدر الدين، المعروف بابن أبي العز الحنفي، من مؤلفاته: شرح العقيدة الطحاوية، الاتباع، التنبيه على مشكلات الهداية، توفي سنة ٧٩٢هـ.

انظر: إنباء الغمر بأنباء العمر للحافظ ابن حجر (١/٤٠٨)، شذرات الذهب (٦/٣٢٦).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (ص٦٨٥)، وانظر: إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل لابن جماعة (ص٤١).

ومما وافق فيه الأشاعرة[١].

ويمكن الجواب عن قوله في صفة الغضب بالأوجه التي تقدَّم ذكرها، في الرد على قوله في صفة الرحمة، إذ الكلام فيهما واحد.

وبعد عرض آراء السُّبْكي -غفر الله له وعفا عنه- في صفات الله ونقدها؛ يتبين سلوكه مسلك الأشاعرة فيها، وفق ما قرره في مذهبه في الصفات إجمالاً ونقلته عنه في موضعه.

---

(١) انظر: مشكل الحديث لابن فورك (ص٤٨٥)، تأويل الأحاديث الموهمة للتشبيه للسيوطي (ص١٢٠).

الباب الثالث

آراؤه في بقية أركان الإيمان عرض ونقد

وفيه تمهيد وأربعة فصول:

الفصل الأول: آراؤه في الإيمان بالكتب.

الفصل الثاني: آراؤه في الإيمان بالرسل.

الفصل الثالث: آراؤه في الإيمان باليوم الآخر.

الفصل الرابع: آراؤه في الإيمان بالقضاء والقدر.



آراؤه في
الإيمان بالكتب

وفيه مبحثان:

المبْحَث الأول: مفهوم الإيمان بالكتب وما يتضمنه.

المبْحَث الثاني: إعجاز القرآن.



تمهيد

تعريف الكتب

الكُتب في اللغة:

جمع كتاب، بمعنى مكتوب.

يقول ابن فارس: «الكاف والتاء والباء أصل صحيح واحد يدل على جمع شيء إلى شيء، من ذلك الكتاب والكتابة، يقال: كتبت الكتاب أكتبه كتباً»[١]، و«الكِتابُ معروف، والجمع كُتُبٌ وكُتْبٌ، كَتَبَ الشيءَ يَكْتُبه كَتْباً، وكِتاباً وكِتابةً وكَتَّبَه خَطَّه»[٢].

والكتاب اسم جنس لكل كتاب أنزله الله عز وجل على رسله و أشهرها التوراة التي أنزلت على موسى موعظةً و تفصيلاً لكل شيء، و الإنجيل على عيسى فيه هدى و نور ومصدقاً لما بين يديه من التوراة و هدىً و موعظةً للمتقين، والزبور على داود الذي كان إذا قرأه أوبت معه الجبال و الطير، و القرآن المنزل على نبينا محمد ﷺ بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب و مهيمناً عليه[٣].

والمراد بالكتب هنا: هي التي أنزلها الله تعالى على رسله، رحمةً للخلق، وضمَّنها مصالح لهم، ليصلوا بها إلى سعادة الدنيا والآخرة[٤].

---

(١) معجم مقاييس اللغة (١٥٨/٥)، وانظر: تهذيب اللغة (٨٨/١٠)، لسان العرب (٦٩٨/١-٧٠٢)، القاموس المحيط (ص١٦٥).

(٢) لسان العرب (٦٩٨/١).

(٣) انظر: فتاوى ابن تيمية (٧٦/٨)، معارج القبول (٤٠٨/٢).

(٤) شفاء العليل (٢٦٢/١).

المبْحَث الأول

مفهوم الإيمان بالكتب وما يتضمنه

بَيّن السُّبْكي أنّ شريعة الإسلام ناسخة لجميع الشرائع، والقرآن الكريم ناسخٌ لجميع الكتب[(١)]؛ ولذا «لا يجوز النظر في شيء مما في أيدي المشركين ولا تلاوة شيء منها لأنها بأسرها منسوخة»[(٢)].

يقول: «لا يَحلُّ امتثال ما بيدهم من التوراة والإنجيل، ولا الوصية بكتابتها؛ لأنها مُبَدَّلة، ويجب إعدامها إذا قدرنا عليها تحت أيدينا»[(٣)]، وحَكى ذلك عن جماهير الفقهاء[(٤)].

وقد ضرب أمثلةً على الوقف على جهة محرَّمة، ومن ذلك الوقف على كتابة التوراة والإنجيل لأنها مُحرّفة ومُبَدَّلة[(٥)].

وذكر السُّبْكي أنَّ ثمة خلافاً في تحريف التوراة والإنجيل، هل هو باللفظ والمعنى أو بالمعنى فقط؟ وأنكر -رَحِمَهُ اللَّهُ- أن يكون تحريفها بالمعنى فقط، بل التحريف فيها واقعٌ عليهما جميعاً[(٦)].

---

(١) انظر: فتاوى السبكي (٢/٦٠١-٦٠٢)، المواهب الصمدية في المواريث الصفدية للسبكي (ل٤٣).

(٢) المواهب الصمدية (ل٤٢).

(٣) المصدر السابق (ل٤٢).

(٤) فتاوى السبكي (٢/٣٣٩، ٤٤٣).

(٥) انظر: الابتهاج شرح المنهاج للسبكي (ل١٣١).

(٦) انظر: المصدر السابق (ل١٣١).

وبيّن الفرقَ بين النسخ في التوراة والإنجيل، والنسخ في القرآن، فقال: «الذي في القرآن من المنسوخ بقي من حكمه: التعبد بتلاوته، وأنَّ لقارئه بكل حرف عشر حسنات، بخلاف التوراة والإنجيل، فإن نسخهما إبطال لأحكامهما بالكلية»[1].

والقرآن الكريم يجب على المسلم تجاهه الإيمان به، وتلاوته والعمل بأحكامه، وهذا هو معنى النصح الوارد في حديث تميم الداري رضي الله عنه أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: (**الدين النصيحة، قلنا لمن؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم**)[2].

قال السُّبْكي: «والنصيحة لكتابه: بالإيمان به، والعمل بما فيه، وتحسين تلاوته، والتخشع عنده، والتعظيم له، وَتَفهُّمه والتفقه فيه، والذب عنه من تأويل الغالين، وطعن المُلحدين»[3].

النقد:

الإيمان بالكتب ركنٌ من أركان الإيمان التي لا يصح إيمان العبد إلا بها، وما أنزل الله عز وجل من الكتب ينقسم إلى قسمين:

الأول: ما لم يرد تسميته في الكتاب والسنة -وهي أكثر الكتب- ويجب الإيمان بها إجمالاً.

الثاني: ما ورد تسميته في الكتاب والسنة، وهي:

[١] التوراة: المنزَّلة على موسى عليه السلام.

[٢] الإنجيل: المُنَزَّل على عيسى عليه السلام.

[٣] الزبور: المُنَزَّل على داوود عليه السلام.

---

(١) الابتهاج في شرح المنهاج (ل١٣١).

(٢) أخرجه مسلم كتاب الإيمان باب بيان أن الدين النصيحة حديث رقم (٩٦).

(٣) السيف المسلول (ص٥٢٣).

[٤] صحف إبراهيم عليه السلام.

[٥] صحف موسى عليه السلام.

[٦] القرآن الكريم المُنَزَّل على نبينا محمد ﷺ، وهو آخرها.

فهذه الكتب يجب الإيمان بها على وجه التعيين، ويزيد القرآن عليها، بعد نزوله بنسخه لها ووجوب تصديقه والعمل بما فيه(١) -كما تقدم نقله عن السُّبْكي-.

يقول العلامة ابن أبي العز: «وأمَّا الإيمان بالكتب المنزلة على المرسلين، فنؤمن بأن لله تعالى سوى ذلك كتباً أنزلها على أنبيائه، ولا يَعْرِف أسماءها وعددها إلا الله تعالى.

وأمَّا الإيمان بالقرآن، فالإقرار به، واتباع ما فيه، وذلك أمر زائد على الإيمان بغيره من الكتب...»(٢).

ولا شك أنّ مما يجب اعتقاده أنّ الكتب السابقة قد دخلها التحريف والتبديل، كما قال تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦]، وقال عز وجل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣]، ولذا فقد جاء القرآن الكريم ناسخاً للكتب السابقة.

---

(١) انظر: المنهاج في شعب الإيمان للحليمي(١/٣١٧-٣٢٥)، شعب الإيمان للبيهقي(١/٤٤٧) وما بعدها، شرح الطحاوية لابن أبي العز (ص٤٢٤-٤٢٥)، فتح الباري (١٢/١٧٢)، معارج القبول (٢/٦٧٥)، الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد للفوزان (ص٢٣١).

(٢) شرح الطحاوية (٢/٤٢٤-٤٢٥).

والفرق ظاهرٌ بين نسخ القرآن بالقرآن، وبين نسخ الكتب السابقة، -كما ذكر السُّبْكي- ؛ إذ أنّ الآيات المنسوخة في القرآن بقي حكمها، والتعبد بتلاوتها، والأجر المترتب على ذلك ؛ بخلاف الكتب السابقة، فإنّ نسخها إبطال لأحكامها بالكلية.

مسألة: تحريف الكتب السابقة، وحكم النظر فيها:

تَعرّض السُّبْكي إلى الكلام على تحريف الكتب السابقة، وحكم النظر فيها، وأشار إلى الخلاف في المراد بالتحريف الواقع على التوراة والإنجيل، وهل كان التحريف باللفظ والمعنى أو بالمعنى فقط؟ وأنكر أن يكون تحريفها بالمعنى فقط، بل التحريف فيها واقعٌ عليهما جميعاً -كما تقدَّم-، وإن كان كلا النوعين يُعد تحريفاً.

يقول الإمام ابن القيم: «والتحريف نوعان تحريف اللفظ وهو تبديله، وتحريف المعنى وهو صرف اللفظ عنه إلى غيره مع بقاء صورة اللفظ»[1].

وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة على أقوال:

أحدها: أنها بُدِّلت كلُّها:

قال الحافظ ابن حجر: «وهو مقتضى القول المحكي بجواز الامتهان، وهو إفراط، وينبغي حمل إطلاق من أطلقه على الأكثر، وإلا فهي مكابرة،

والآيات والأخبار كثيرة في أنه بقي منها أشياء كثيرة لم تبدل من ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾[الأعراف: ١٥٧]، ومن ذلك قصة رجم اليهوديين، وفيه وجود آية

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٣٥٨).

الرجم، ويؤيده قوله ﷻ: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣]»[١].

ثانيها: أنّ التبديل وقع ولكن في معظمها:

قال ابن حجر: «وأدلته كثيرة، وينبغي حمل الأول عليه»[٢].

ثالثها: وقع في اليسير من الألفاظ، ومعظمها باق على حاله:

ونصره شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية[٣]، يقول: «والصحيح القول الثالث: وهو أن في الأرض نسخاً صحيحة وبقيت إلى عهد النبي ﷺ، ونسخاً كثيرة محرفة، ومن قال أنه لم يحرف شيء من النسخ فقد قال ما لا يمكنه نفيه، ومن قال جميع النسخ بعد النبي ﷺ حُرِّفت فقد قال ما يُعلم أنه خطأ، والقرآن يأمرهم أن يحكموا بما أنزل الله في التوراة والإنجيل ويخبر أن فيهما حكمه وليس في القرآن خبر أنهم غيروا جميع النسخ»[٤].

رابعها: إنّما وقع التبديل والتغيير في المعاني لا في الألفاظ:

وهذا القول نصره البخاري في الصحيح فقال: «يُحَرِّفُونَ: يُزِيلُونَ وليسَ أَحَدٌ يُزِيلُ لَفْظَ كِتَابٍ من كُتُبِ اللَّهِ ﷻ وَلَكِنَّهُمْ يُحَرِّفُونَهُ: يَتَأَوَّلُونَهُ على غَيْرِ تَأْوِيله»[٥].

---

(١) فتح الباري (١٣/٥٢٣-٥٢٤).

(٢) المصدر السابق (١٣/٥٢٤).

(٣) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١/٣٥٦، ٣٦٧-٣٨١).

(٤) مجموع الفتاوى (١٣/١٠٤).

(٥) صحيح البخاري (٦/٢٧٤٥).

وقد نقل الحافظ ابن حجر عن شيخه ابن الملقن[١] أنّ الذي قاله البخاري هو أحد القولين في تفسير هذه الآية، ثم قال -أي ابن الملقن- «وقد صرَّح كثير من أصحابنا بأن اليهود والنصارى بدَّلوا التوراة والإنجيل، وفرعوا على ذلك جواز امتهان أوراقهما وهو يخالف ما قاله البخاري هنا»[٢].

وبما سبق يتبين أنّ تحريفهم للمعاني أمرٌ لا ينكر بل هو موجود عندهم بكثرة وإنما النزاع هل حرفت الألفاظ أو لا؟[٣].

وأمَّا النظر إلى شيء مما في أيدي المشركين أو تلاوته:

فقد ذكر السُّبْكي أنه لا يجوز النظر في شيء مما في أيدي المشركين، ولا تلاوة شيء منها لأنها بأسرها منسوخة، ومبدَّلة، ويجب إعدامها إذا قدرنا عليها، وحكى ذلك عن جماهير الفقهاء.

وقد نقل الحافظ ابن حجر عن الشيخ بدر الدين الزركشي قوله: «اغترَّ بعض المتأخرين بهذا يعني بما قال البخاري فقال: إنّ في تحريف التوراة خلافاً

---

(١) هو عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي، سراج الدين، المعروف بابن الملقن، من أكابر العلماء بالحديث والفقه وتاريخ الرجال، له مصنفات كثيرة منها: إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، والتذكرة في علوم الحديث، والإعلام بفوائد عمدة الأحكام، توفي في القاهرة سنة ٨٠٤هـ.

انظر: الضوء اللامع (٦/ ١٠٠)، شذرات الذهب (٧/ ٤٤).

(٢) فتح الباري (١٣/ ٥٢٣).

(٣) انظر: فتح الباري (١٣/ ٥٢٤)، وللاستزادة في هذه المسألة يمكن مراجعة الكتب التالية: إظهار الحق لرحمت الله الهندي، ومختصره للدكتور محمد ملكاوي، الكتب المقدسة بين الصحة والتحريف للدكتور يحيى ربيع، الكتب السماوية وشروط صحتها لعبدالوهاب طويلة، التحريف والتناقض في الأناجيل الأربعة للدكتورة سارة العبّادي.

هـل هـو في اللفـظ والمعنـى أو في المعنـى فقـط، ومـال إلى الثـاني ورأى جـواز مطالعتها، وهو قول باطلٌ، ولا خلاف أنهم حرّفوا وبدّلوا والاشتغال بنظرها وكتابتها لا يجوز بالإجماع، وقد غضب ﷺ حين رأى مع عمر صحيفة فيها شيء من التوراة وقال: **(لو كان موسى حياً ما وسعه إلا اتباعي)**[1] ولـولا أنه معصية ما غضب فيه»[2].

ثم عقّب الحافظ على هذا الكلام فقال: «إن ثبت الإجماع فلا كلام فيه، وقد قيده بالاشتغال بكتابتها ونظرها، فإنْ أراد من يتشاغل بذلك دون غيره فلا يحصل المطلوب لأنه يفهم أنه لو تشاغل بذلك مع تشاغله بغيره جاز، وإن أراد مطلق التشاغل، فهو محل النظر»[3].

ثمّ قال: «والذي يظهر أنّ كراهية ذلك للتنزيه لا للتحريم، والأولى في هذه المسألة التفرقة بين من لم يتمكن ويَصِرْ من الراسخين في الإيمان فلا يجوز له

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده برقم (١٥١٩٥)، والدارمي في السنن باب ما يتقى من تفسير حديث النبي ﷺ وقول غيره عند قوله ﷺ حديث رقم (٤٣٥)، والبيهقي في شعب الإيمان باب في الإيمان بالقرآن المنزل على نبينا محمد ﷺ وسائر الكتب المنزلة على الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين، ذكر حديث جمع القرآن حديث رقم (١٧٦)، وأبو يعلى في مسنده برقم (٢١٣٥) من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما.
وقد جمع طرق هذا الحديث غير واحد من من أهل العلم ومنهم الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٣/٥٢٥)، ثم قال: "وهذه جميع طرق هذا الحديث وهي وان لم يكن فيها ما يحتج به لكن مجموعها يقتضي أن لها أصلاً"
وحسنه الألباني في إرواء الغليل برقم (١٥٨٩)، وذكر له شواهد كثيرة في الإرواء (٦/٣٤).

(٢) فتح الباري (١٣/٥٢٣).

(٣) المصدر السابق (١٣/٥٢٥).

النظر في شيء من ذلك ؛ بخلاف الراسخ فيجوز له، ولاسيما عند الاحتياج إلى الرد على المخالف»[١].

وما ذهب إليه الحافظ هو رأي اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، وقد جاء في فتاوى اللجنة ما نصه: «الكتب السماوية السابقة وقع فيها كثير من التحريف والزيادة والنقص كما ذكر الله ذلك، فلا يجوز للمسلم أن يقدم على قراءتها والاطلاع عليها، إلا إذا كان من الراسخين في العلم ويريد بيان ما ورد فيها من التحريفات والتضارب بينها»[٢].

والسُّبْكي لم يستثن الراسخين في العلم الذين قد تتطلب مجادلتهم لأهل الكتاب، أن ينظروا في كتبهم لكشف عُوارِها، وبيان ضلالها، وهو بذلك يوافق جماعة من أهل العلم القائلين بحرمة النظر في كتب أهل الكتاب مطلقاً[٣].

ومما سبق فما ذكره السُّبْكي في تقريره لمفهوم الإيمان بالكتب، وبيانه لما يتضمنه موافق لما عليه أهل السنة والجماعة.

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٥٢٥).

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة (٣/ ٤٣٣-٤٣٤).

(٣) انظر: الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل لابن قدامة (٤/ ١٣٢)، الآداب الشرعية لابن مفلح (٢/ ١٠٠)، كشاف القناع (١/ ٥١٤)، شرح منتهى الإرادات (١/ ٢٥٤) كلاهما للبهوتي.

المبْحَث الثاني

إعجاز القرآن

المعجزة عند السُّبْكي هي الأمر الخارق للعادة، المقرون بالتحدي الدال على صدق الأنبياء[١].

وقد ذكر السُّبْكي عدداً من معجزات النبي ﷺ، وذكر أنَّ أعظمها معجزة القرآن الكريم، يقول مُبيناً ذلك: «ومن معجزاته ﷺ القرآن، وهو أعظم المعجزات، وهو مشتملٌ على أكثر من سبعين ألف معجزة، لأنَّ النبي ﷺ تحدَّى بسورة منه، وأقصر السور: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾[سورة الكوثر: ١]، فكل آية أو آيات منه بعددها معجزة.

ثم فيها نفسها معجزات من جهات حُسن تأليفه والتئام كلمه، وفصاحته، ووجوه إيجازه، وبلاغته الخارقةِ عادةَ العرب الفصحاء، وصورة نظمه العجيب، والأسلوب الغريب الذي حارت فيه عقولهم، وتدلَّهت[٢] دونه أحلامهم، وما انطوى عليه من الإخبار بالمغيبات، وما أنبأ به من أخبار القرون السالفة، والشرائع القديمة، مما كان لا يعلم منه القصةَ الواحدة إلا الفذُّ من آحاد أهل الكتاب الذي قطع عمره في تعلم ذلك، فيورده النبي ﷺ على وجهه، ويأتي به على نصه.

---

(١) انظر: فتاوى السبكي (١/١٠٦، ١١١)، (٢/٣٦٧).

(٢) التدله: ذهاب الفؤاد والعقل.

انظر: لسان العرب (١٣/٤٨٨).

فهذه أربعة أنواع من الإعجاز في ذلك العدد الكبير، فلا يعلم قدر ما في القرآن من المعجزات إلا الله تعالى»[١].

ولقد تحدّى الله ﷻ الثقلين الإنس والجن أن يأتوا بمثل هذا القرآن فقال تعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨٨].

بل تحدّاهم الله ﷻ أن يأتوا بعشر سور من مثله فقال تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [سورة هود: ١٣].

أو يأتوا بسورة واحدة من مثله كما في قوله تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [سورة يونس: ٣٨].

وقد استدَّل السُّبْكي بالآيات الثلاث المتقدمة، وبيَّن أنَّ الإعجاز من جهتين: إحداهما: من جهة فصاحة القرآن وبلاغته وبلوغه مبلغاً تقصر قوى الخلق عنه، والثانية: من جهة إتيانه من النبي ﷺ الأمي الذي لم يقرأ ولم يكتب[٢].

النقد:

المقصود بإعجاز القرآن: ارتقاؤه في البلاغة، وعجز البشر عن معارضته[٣].

والقول بإعجاز القرآن مما اتفق عليه المسلمون، وأقروا بكونه أظهر معجزات النبي ﷺ، وأبينها، وأعظمها، وأشرفها[٤].

---

(١) السيف المسلول (٥٠٩).

(٢) انظر فتاوى السبكي (١/١٧).

(٣) انظر: التعريفات (ص٣١)، الكليات (ص١٤٩)، مناهل العرفان للزرقاني (٢/٢٣).

(٤) انظر: الجواب الصحيح (٤/٧١-٨٠)، وللاستزادة يرجع إلى إعجاز القرآن عند شيخ الإسلام ابن تيمية للدكتور/ محمد العواجي.

وبما تقدم نقله من كلام السُّبْكي في هذه المسألة، يتبين ما يلي:

[١] أنَّ رأي السُّبْكي في تعريف المعجزة وشروطها، وتوقف معرفة صدق الرسالة عليها، فيه نظر، وسيأتي -بإذن الله تعالى- بيان بطلانه(١).

[٢] أنَّ ما قرره من إعجاز القرآن، ودلالته على نبوة محمد ﷺ هو محل إجماع أهل القبلة -وإنْ اختلفوا في وجه إعجازه-(٢).

وقد وردت النصوص بإثبات ذلك، وتقريره كما قال ﷻ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ ۚ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَـٰدِقِينَ﴾ [الطور: ٣٣-٣٤]، وكما تقدَّم في الآيات الثلاث التي استدل بها السُّبْكي.

يقول العلامة ابن القيم: «من المُحال أن يأتي واحد بكلام يفتعله، ويختلقه من تلقاء نفسه، ثم يُطالب أهل الأرض بأجمعهم أن يعارضوه في أيسر جزء منه يكون مقداره ثلاث آيات من عدة ألوف، ثم تعجز الخلائق عن ذلك»(٣).

قال ﷺ: **(ما من الأنبياء إلا أُعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إليَّ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة)**(٤).

---

(١) انظر: (ص٣٣٠) من هذه الرسالة.

(٢) انظر: الإيضاح في أصول الدين (ص٥٨٨-٥٩٠)، البرهان في علوم القرآن للزركشي (٢/٩٢-١٠٧)، الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (٢/٣١٤-٣٢٤).

(٣) بدائع الفوائد (٤/٩٤٥).

(٤) أخرجه البخاري كتاب فضائل القرآن باب كيف نزول الوحي وأول ما نزل برقم: (٤٩٨١)، ومسلم كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الملل، ونسخ الملل بملته، برقم: (٢٣٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه به.

يقول الحافظ ابن حجر في شرحه لهذا الحديث «قوله ﷺ : **(وإنّما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إليَّ)** أي: أن معجزتي التي تحديت بها، الوحي الذي أُنزل علي، وهو القرآن، لما اشتمل عليه من الإعجاز الواضح، وليس المراد حصر معجزاته فيه، ولا أنه لم يؤت من المعجزات ما أوتي من تقدّمه، بل المراد أنّه المعجزة العظمى التي اختص بها دون غيره»[(١)].

وفي تقرير هذه المعاني، وبيان دلالتها على نبوته ﷺ يقول الحافظ البيهقي: «من دلائل نبوته ﷺ أنه كان أمياً لا يخط كتاباً بيمينه، ولا يقرؤه، وُلِد في قوم أميِّين، ونشأ بين ظهرانيهم في بلد ليس بها عالم يَعرِفُ أخبار المتقدمين، وليس فيهم مُنجِّم يتعاطى علم الكوائن... وكل ذلك معلوم عند أهل بلده، مشهود عند ذوي المعرفة والخبرة بشأنه، يعرفه العالم والجاهل، والخاص والعام منهم، فجاءهم بأخبار التوراة والإنجيل والأمم الماضية، وقد [ذهبت][(٢)] معالم تلك الكتب، ودرست، وحُرِّفت عين مواضعها، ولم يبق من المتمسكين بها، وأهل المعرفة بصحيحها من سقيمها إلا القليل، ثم حاجَّ كل فريق من أهل الملل المخالفة له بما لو احتشد له حُذَّاق المتكلمين، وجهابذة المحصلين، لم يتهيأ لهم نقض شيء منه، فكان ذلك من أدل شيء على أنه أمر من عند الله عز وجل»[(٣)].

---

(١) فتح الباري (٩/٦).

(٢) في الأصل (كان ذهب) ولعل ما أُثبت أليق بالسياق.

(٣) الاعتقاد للبيهقي (ص٢٥٨).

[٣] أنّ ما قرره السُّبْكي من كون وجوه إعجاز القرآن لا يحصيه إلا الله ﷻ موافق لقول المحققين من أهل العلم(١).

ذكر السُّبْكي وجوه إعجاز القرآن مجملة التي ذكرها بعض أهل العلم في أربعة أشياء(٢)، ثم بيّن أنّ النظر عاجزٌ عن الإحاطة بجميع وجوه إعجاز القرآن العظيم، وأنّ ذلك مما لا يحصيه إلا الله ﷻ. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «كون القرآن معجزة ليس هو من جهة بلاغته وفصاحته فقط، أو نظمه وأسلوبه فقط، ولا من جهة إخباره بالغيب فقط، ولا من جهة صرف الدواعي عن معارضته فقط، ولا من جهة سلب قدرتهم على معارضته فقط، بل هو آية بينة معجزة من وجوه متعددة، من جهة اللفظ، ومن جهة النظم، ومن جهة البلاغة في دلالة اللفظ على المعنى، ومن جهة معانيه التي أخبر بها عن الله تعالى، وأسمائه وصفاته، وملائكته، وغير ذلك، ومن جهة معانيه التي أخبر بها عن الغيب الماضي، وعن الغيب المستقبل، ومن جهة ما أخبر به عن المعاد، ومن جهة ما بين فيه من الدلائل اليقينية، والأقيسة العقلية، التي هي الأمثال المضروبة...

وكل ما ذكره الناس من وجوه إعجاز القرآن هو حجة في إعجازه، ولا تناقض في ذلك، بل كل قوم تنبهوا لما تنبهوا له»(٣).

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي (٢/٩٢-١٠٧)، الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (٢/٣١٤-٣٢٤).

(٢) انظر: الشفا للقاضي عياض (١/٥٠٠)، فتح الباري (٩/٧)، الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام للقرطبي (١/٣٤٧)،

(٣) الجواب الصحيح (٥/٤٢٨-٤٢٩).

ويؤيد ما ذهب إليه السُّبْكي في أنّ أنواع إعجاز القرآن ليست محصورة في الأربع التي ذكرها، ما ذكره الإمام القرطبي في ذلك، حيث قال بعد بيانه لها: «ولا يظن ظان أن إعجاز القرآن إنما هو من هذه الوجوه الأربعة فقط بل وجوه إعجازه أكثر من أن يحصيها عدد أو يحيط بها أحد»[1].

وقد أكثر أهل العلم ممن صنف في إعجاز القرآن من ذكر أوجه إعجازه[2]، حتى عد السيوطي منها خمسة وثلاثين وجهاً[3].

---

(١) الإعلام بما في دين النصارى من الفساد (١/٣٤٧).

(٢) نظر: بيان إعجاز القرآن للخطابي (ص٢٤-٢٧) إعجاز القرآن للباقلاني (ص٣٣) وما بعدها، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن للزملكاني (ص٥٣-٥٦)، معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي (١/١٤) وما بعدها.

(٣) انظر: معترك الأقران (١/١٤) وما بعدها.



الفصل الثاني

آراؤه في
الإيمان بالرسل

وفيه ثلاثة مباحث:

المبْحَث الأول: الإيمان بالأنبياء والرسل إجمالاً.

المبْحَث الثاني: الإيمان بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

المبحث الثالث: فضل الصحابة رضي الله عنهم وحكم تنقصهم.



تمهيد

تعريف النبوة والرسالة، والفرق بينهما

النّبي: مأخوذٌ من النبأ: بمعنى الخبر، أو النَّبَاوَةِ والنَّبْوَة: بمعنى الرفعة والعلو والارتفاع(١).

والرسول: مأخوذٌ من الإرسال بمعنى التوجيه، أو الرَّسْلُ بمعنى التتابع(٢).

وقد اختُلِف في تعريف النبي والرسول، والتفريق بينهما على قولين:

أحدهما: أنهما بمعنى واحد، ولا فرق بينهما(٣).

ثانيهما: أنهما متغايران، وهو قول الجمهور(٤).

والذي يظهر أنّ أبا الحسن السُّبْكي يوافق الجمهور على قولهم في أن النبوة تغاير الرسالة حيث يقول في تفسير قول ﷻ: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِى ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [العنكبوت: ٩] «فصلاح العبد بصلاح قلبه وبدنه على

---

(١) انظر: العين (٨/٣٨٢)، تهذيب اللغة (١٥/٣٥٠)، معجم مقاييس اللغة (٥/٣٨٥)، لسان العرب (١٥/٣٠١)، تاج العروس (١/٤٤٣)، القاموس المحيط (ص١٧٢٣).

(٢) انظر: العين (٧/٢٤٠)، لسان العرب (١١/٢٨٣)، تاج العروس (٢٩/٧٢)، القاموس المحيط (ص١٣٠٠).

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص٥٦٧)، أعلام النبوة للماوردي (ص٤٩)، غاية المرام (ص٣١٧)، المواقف (ص٣٣٧).

(٤) انظر: أعلام الحديث للخطابي (١/٢٩٨)، والمنهاج للحليمي (١/٢٣٩)، والفصل لابن حزم (٥/١٧)، والنبوات لابن تيمية (ص٢٨١)، شرح العقيدة الطحاوية (ص١٥٥)، ولوامع الأنوار البهية (١/٤٩)، أضواء البيان (٥/٨٠٢).

قدر مقامه، وهي صفة ذاتية له بفضل الله تعالى عليه، وإتيانه إياها له، وما سواها من النبوة والرسالة وغيرهما ناشئ عنها»[١].

فاستخدامه ضمير المثنّى في قوله: (وغيرهما) دليلٌ على أنه يرى المغايرة بين النبوة والرسالة.

ويقول أيضًا: «بشريته زائدة على من سواه من البشر، مع ما زاده الله على ذلك من خواص النبوة والرسالة»[٢].

وعطف النبوة على الرسالة دليلٌ على المغايرة بينهما عند السُّبْكي.

وقد استدل الجمهور على قولهم بالمغايرة بين النبوة والرسالة بقوله ﷻ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [سورة الحج: ٥٢].

وهذه الآية «تبين أن ما اشتهر على ألسنة أهل العلم من أن النبي هو من أوحي إليه وحي ولم يؤمر بتبليغه، وأن الرسول هو النبي الذي أوحي إليه وأمر بتبليغ ما أوحي إليه غير صحيح؛ لأنّ قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾ يدل على أن كلاً منهما مرسل، وأنهما مع ذلك بينهما تغاير»[٣].

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية الفرق بينهما بقوله: «النبي هو الذي ينبئه الله، وهو ينبئ بما أنبأ الله به، فإن أرسل مع ذلك إلى من خالف أمر الله ليبلغه رسالة من الله إليه فهو رسول، وأمَّا إذا كان إنما يعمل بالشريعة قبله ولم يرسل هو إلى أحد يبلغه عن الله رسالة، فهو نبي وليس برسول...»[٤].

---

(١) فتاوى السبكي (١/ ٨٥).

(٢) السيف المسلول (ص ٤٦٦).

(٣) أضواء البيان (٥/ ٨٠٢).

(٤) النبوات (ص٢٨١)

وعليه فالنّبي والرسول بينهما عموم وخصوص مطلق، وكذا النبوة والرسالة، فالرسالة أعم من جهة نفسها؛ إذ النبوة داخلة في الرسالة، كما أنها أخص من جهة أهلها؛ إذ كل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً، والرسالة أفضل من النبوة، والرسول أفضل من النبي[1].

---

(١) انظر: الإيمان لابن تيمية (ص٦-٧)، شرح الطحاوية (ص١٥٥)، لوامع الأنوار البهية (١/٤٩-٥٠)، وللاستزادة يرجع إلى رسالة بعنوان: تنوير العقول في الفرق بين النبي والرسول لأبي نصر محمد الإمام.

المبْحَث الأول

آراؤه في الإيمان بالأنبياء والرسل إجمالاً.

ذكر السُّبْكي وجوب الإيمان بالأنبياء والرسل، وعرض لبيان بعض المسائل المتعلقة بالأنبياء والرسل وهي نبوة النساء، والمفاضلة بين الأنبياء، والكلام على عصمة الأنبياء.

وفيما يلي عرض لآرائه في ذلك، وبيانٌ لموافقتها أو مخالفتها لمنهج أهل السنة والجماعة.

أولاً: وجوب الإيمان بالأنبياء والرسل:

نقل السُّبْكي الإجماع على وجوب الإيمان بالرسل فقال: «وأجمع العلماء على أن من وحّد الله تعالى ولم يعترف بالرسل فهو كافرٌ غير عارفٍ بالله تعالى، فيجب تصديق النبي ﷺ في جميع ما جاء به بالقلب ونطق اللسان بذلك»(١).

وقد بيّن السُّبْكي أنّ الله ﷻ أيّد أنبياءه بالمعجزات(٢).

النقد:

الإيمان بالرسل أصلٌ من أصول الإيمان التي لا يصح إيمان العبد إلا بها، ولا شك أن من لم يؤمن بهم فهو كافر بالله تعالى -كما ذكر السُّبْكي-.

يقول الله ﷻ: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [سورة النساء: ١٣٦]، ومن كفر بالرسل وزعم الإيمان بالله تعالى فهو عند الله كافرٌ لا ينفعه إيمانه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ

---

(١) السيف المسلول (ص٥٢٠)، وانظر: فتاوى السبكي (٢/٦١٢).

(٢) انظر: فتاوى السبكي (١/١٠٦، ١١١)، (٢/٥٦٥، ٣٦٧-٥٦٦).

وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلاً ﴿١٥٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [سورة النساء: ١٥٠-١٥١].

والإيمان بالأنبياء والرسل يقتضي ما يلي:

[١] الإيمان بأن نبوتهم ورسالتهم حق من الله تعالى.

[٢] الإيمان بمن سمّاه الله تعالى منهم: كمحمد، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ونوح، وأمَّا من لم يُسمّه منهم فنؤمن به إجمالاً.

[٣] تصديق ما صح عنهم من أخبارهم.

[٤] العمل بشريعة من أرسل إلينا منهم، وهو خاتمهم محمد ﷺ المرسل إلى جميع الناس[١].

وقد بيّن الإمام محمد بن نصر المروزي[٢]: الإيمان بالرسل بقوله: «أن تؤمن بمن سمى الله في كتابه من رسله، وتؤمن بأن لله سواهم رسلاً، وأنبياء لا يعلم أسماءهم إلا الذي أرسلهم، وتؤمن بمحمد ﷺ، وإيمانك به غير إيمانك بسائر الرسل، إيمانك بسائر الرسل: إقرارك بهم، وإيمانك بمحمد ﷺ إقرارك به، وتصديقك إياه، واتباعك ما جاء به»[٣].

---

(١) انظر: تعظيم قدر الصلاة (١/٣٩٣)، المنهاج للحليمي (١/٢٣٧-٢٣٨)، شعب الإيمان للبيهقي (١/٣٧١)، فتح الباري (١/١١٨)، معارج القبول (٢/٦٧٧).

(٢) هو محمد بن نصر بن الحجاج المروزي، أبو عبد الله، من أئمة السلف وأعلامهم، من مؤلفاته: تعظيم قدر الصلاة، والإجماع، واختلاف الفقهاء، والإيمان وغيرها، توفي سنة ٢٩٤هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/٣٣)، شذرات الذهب (٢/٢١٦).

(٣) تعظيم قدر الصلاة (١/٣٩٣).

ومما سبق يتبيّن أنّ ما قرره السُّبْكي في وجوب الإيمان بالرسل موافق لما قرره أهل السنة والجماعة.

ثانياً: نبوة النساء:

اشترط جماعةٌ من أهل العلم في النبوة وحصولها، أن يكون من أُكرِم بها حراً ذكراً قوياً[1]، وعليه فلا تكون النبوة في النساء مطلقاً[2]، واستدلوا على قولهم بعدة أدلة -كما سيأتي- وقد نازع في أدلة المانعين بعضُ أهل العلم، وقالوا بنبوة بعض النساء: كمريم أم عيسى عليه السلام، وآسية زوجة فرعون، وأمّ موسى، وحواء، وهاجر، وسارة[3].

وقد ذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني خلافَ أرباب هذا القول في تحديد النبيّات فقال: «نُقل عن الأشعري أنّ في النساء عدةَ نبيات[4]، وحصرهن ابن

---

(١) انظر: الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية (ص٨٣)، وشرحها لوامع الأنوار البهية للسفاريني (٢/٢٦٥-٢٦٦).

(٢) انظر: الصفدية (ص١٣٠)، مجموع الفتاوى (٤/٣٩٦)، الأذكار للنووي (ص٢٧٥) طبقات الشافعية الكبرى (٢/٣٣٥).

(٣) انظر: الفصل في الملل (٥/١٧)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٤/٨٣)، فتاوى السبكي (١/٧٠)، قضاء الأرب في أسئلة حلب (ص ٢٣١-٢٣٢).

(٤) ذكر الإمام ابن كثير في تفسير القرآن العظيم (٢/٥١٤) أنّ أبا الحسن الأشعري يرى بأنّ النساء ليس فيهنّ نبية، وإنما فيهن صديقات، وهذا يُعارض ما نقله الإمام ابن حجر في هذا الموطن عن أبي الحسن الأشعري، ونقل عنه أيضاً في الفتح (٦/٤٤٧) أنّ من النساء من نبيء وهن ست حواء وسارة وأم موسى وهاجر وآسية ومريم، والصواب أنّ أباالحسن الأشعري يقول: بأنّ في النساء نبيّات، وليس فيهنّ رسول، كما هو مشهورٌ عنه، وقد نقل ذلك ابن فورك في مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري (ص١٧٤، ١٧٦)، وانظر ما نقله العيني عن أبي الحسن الأشعري في عمدة القاري (١٥/٣٠٩)، وفي تحفة الأحوذي (٥/٤٥٩)، لوامع الأنوار البهية (٢/٢٦٦).

حزم في ست: حواء وسارة وهاجر وأم موسى وآسية ومريم، وأسقط القرطبي سارة وهاجر، ونقله في التمهيد عن أكثر الفقهاء، وقال القرطبي الصحيح أنّ مريم نبيه، وقال عياض الجمهور على خلافه، ونقل النووي في الأذكار أنّ الإمام[١] نقل الإجماع على أن مريم ليست نبيه، وعن الحسن[٢] ليس في النساء نبيَّه ولا في الجن، وقال السُّبْكي الكبير[٣] لم يصح عندي في هذه المسألة شيء ونقله السهيلي[٤] في آخر الروض[٥] عن أكثر الفقهاء»[٦].

وقد عرض السُّبْكي لهذه المسألة في عدة مواطن من كتبه، فقد ذكر عند قوله ﷻ: ﴿ وَٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا وَجَعَلْنَٰهَا وَٱبْنَهَآ ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ٩١] أنه «قد يستأنس به في أن مريم [نبية]؛ لأنها ذكرت مع الأنبياء في سورة الأنبياء فيشبه أن تكون منهم، وهو اختيار جماعة، وقد مال خاطري إليه لهذه الإشارة، وإن كان المشهور خلافه فإنّا ما رأيناه في هذه السورة ذُكَرَ مع الأنبياء غيرَهم، وهذه قرينة يُستفاد منها ذلك، والله أعلم»[٧].

---

(١) يعني به أبا المعالي الجويني رحمه الله كما سيأتي حكايته للإجماع في المسألة.

(٢) يعني الحسن البصري، وهذا ما صرّح به ابن حجر في موضع آخر من الفتح، انظره في (٦/٤٧٣).

(٣) يعني أبا الحسن علي بن عبد الكافي السبكي.

(٤) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي، عالم باللغة والسير، من مؤلفاته: الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تفسير سورة يوسف، نتائج الفكر وغيرها، توفي سنة ٥٨١هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (٢١/١٥٧)، شذرات الذهب (٤/٢٧١).

(٥) الروض الأنف (٤/٤٢٨).

(٦) فتح الباري (٦/٤٧١).

(٧) فتاوى السبكي (١/٧٠)، وانظر: فيض القدير (٤/١٢٥).

وقال في الحلبيات: «ويشهد لنبوتها ذكرها في سورة الأنبياء معهم، وهو قرينة، وإن لم تكن نبيّة، فالأقرب أنها أفضل أيضاً، لذكرها في القرآن، وشهادته بصدِّيقيتها»(١)، وقال أيضاً: «وقد اختلف في نبوة نسوة غير مريم، كأم موسى، وآسية، وحواء، وسارة، ولم يصح عندنا في ذلك شيء»(٢).

وأمَّا قول النبي ﷺ: **(حسبك من نساء العالمين مريم ابنة عمران، وخديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد، وآسية امرأة فرعون)**(٣).

فقد بيّن السُّبْكي بطلان الاحتجاج بهذا الحديث على نبوة النساء بقوله: «فذكر منهن مريم، وخديجة، ولا شك أنّ خديجة ليست نبيّة فلا دلالة في الحديث على كون مريم نبيّة أو غير نبية»(٤).

النقد:

يعدُّ النزاع في مسألة نبوة النساء من الأمور الحادثة، والتي ظهرت في القرن الخامس تقريباً، كما ذكر ذلك الإمام ابن حزم، مُبيّناً أنّ هذه المسألة لم يحدث التنازع فيها إلا في عصره بقرطبة(٥).

---

(١) قضاء الأرب في أسئلة حلب (ص ٢٣١).

(٢) المصدر السابق (ص٢٣٢).

(٣) أخرجه الترمذي كتاب المناقب باب فضل خديجة رضي الله عنها برقم (٣٨٧٨) من حديث أنس رضي الله عنه به، وابن حبان في صحيحه كتاب مناقب الصحابة، ذكر خديجة بنت خويلد رقم الحديث (٧٠٠٣)، قال الحاكم في المستدرك (١٧٢/٣): هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا اللفظ رقم الحديث (٤٧٤٦)، وصححه الألباني في الجامع برقم (٥٤٥٤).

(٤) الحلبيات (ص٢٢٢).

(٥) انظر: الفصل في الملل (١٧/٥).

وبما تقدّم نقله عن السُّبْكي في المسألة يتبين بأنه يميل إلى القول بنبوة مريم عليها السلام ويتوقف في غيرها حيث لم يثبت عنده شيء في ذلك.

ولا شك بأنّ القول بنبوة مريم -عليها السلام- أو غيرها من النساء لا مُستند له، ولا دليل عليه؛ بل الأدلة على خلافه.

فمن الكتاب:

قول الله عز وجل: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ ۗ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۗ وَلَدَارُ ٱلْـَٔاخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ١٠٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة النحل: ٤٣]، وقوله عز وجل: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالاً نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۖ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧].

فهذه الآيات استدل بها القائلون على عدم صحة نبوة مريم وغيرها من النساء.

قال الإمام الطبري[1]: «يقول تعالى ذكره: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا﴾ يا محمد، ﴿مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً﴾ لا نساء ولا ملائكة»[2].

---

(١) هو محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر، المؤرخ المفسر، من أئمة السلف، له مصنفات منها: جامع البيان في تأويل آي القرآن، وتاريخ الأمم والملوك، وصريح السنة وغيرها، توفي سنة ٣١٠هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٧)، شذرات الذهب (٢/ ٢٦٠).

(٢) تفسير الطبري (١٣/ ٣٨٠).

وقال الشوكاني[(١)]: «وتدل الآية على أن الله سبحانه لم يبعث نبياً من النساء ولا من الجن وهذا يرد على من قال: إن في النساء أربع نبيات: حواء، وآسية، وأم موسى، ومريم، وقد كان بعثة الأنبياء من الرجال دون النساء أمراً معروفاً عند العرب»[(٢)].

ومن الأدلة على عدم نبوة مريم -عليها السلام- أن غاية ما انتهت إليه الصديقية، وهذا أعلى مقاماتها فدلَّ على أنها ليست بنبيّة[(٣)]، كما قال عز وجل: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ﴾ [المائدة: ٧٥].

ومن السنة:

عن أبي بكرة رضي الله عنه قال: لما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أن فارساً ملكوا ابنة كسرى قال: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»[(٤)].

فالنساء ليس منهن رسول ولا نبي؛ لأنهن لسن أهلاً لتحمل القيادة، وقد ورد هذا الحديث فيما لو اختار الناس امرأة فلن يُفلحوا، فكيف يمكن أن تكون مرسلة أو نبية[(٥)].

---

(١) هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم الصنعاني، عالم بفنون عدة، من مؤلفاته: التحف في مذاهب السلف، الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد، شرح الصدور في تحريم رفع القبور، فتح القدير، وغيرها، توفي سنة ١٢٥٠هـ.
انظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (٢/٢١٤)، الأعلام (٦/٢٩٨).

(٢) فتح القدير (٣/٦٠).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٤/٣٩٦)، تفسير ابن كثير (٢/٨٤).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الفتن، باب الفتنة التي تموج كموج البحر، رقم الحديث (٦٦٨٦).

(٥) انظر: شرح العقيدة السفارينية لابن عثيمين (ص٥٢٢).

ومن العقل:

النبوة لا تتناسب مع طبيعة المرأة، إذ أنّ المطلوب منها الحشمة والحجاب والبعد عن الاختلاط، والنبوة تتطلب التبليغ، ومخالطة الناس، وإمامتهم؛ ولذا فيمتنع نبوة المرأة بدلالة العقل[١].

ومن الإجماع:

نقل إمام الحرمين الجويني إجماع العلماء على أن مريم ليست نبية[٢]، وممن نقل الإجماع أيضاً شيخ الإسلام ابن تيمية وأنكر على أبي محمد ابن حزم رأيه في ذلك، فقال: «وبالجملة فهذا قول شاذ لم يسبق إليه أحد من السلف، وأبو محمد مع كثرة علمه وتبحره، وما يأتي به من الفوائد العظيمة، له من الأقوال المنكرة الشاذة ما يُعجب منه كما يُعجب مما يأتي من الأقوال الحسنة الفائقة، وهذا كقوله إن مريم نبية، وإن آسية نبية، وإنّ أم موسى نبية، وقد ذكر القاضي أبو بكر والقاضي أبو يعلى وأبو المعالي وغيرهم الإجماع على أنه ليس في النساء نبية»[٣].

وقد خالف عبد الوهاب السُّبْكي والده باشتراطه للذكورة في حصول النبوة، فقال: «نشترط الذكورة في الإمامة والقضاء فضلاً عن النبوة»[٤].

---

(١) انظر: شرح العقيدة السفارينية لابن عثيمين (ص٥٢٢).

(٢) انظر: الإرشاد للجويني (ص٣٥٩، ٢٦٩)، وقد نقله عنه غير واحد من أهل العلم كابن تيمية في الجواب الصحيح (١/٣٣١)، الصفدية (ص١٣٠) وغيرها، والنووي في الأذكار (ص٢٧٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/٣٩٦) وانظر: المصدر السابق (١٨/٢٦٦-٢٦٧)، الجواب الصحيح (١/٣٣١)، النبوات (ص١٩٣)، الصفدية (ص١٣٠).

(٤) طبقات الشافعية الكبرى (٢/٣٣٥).

وأمَّا استدلال السُّبْكي بقوله ﷻ: ﴿ وَٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا وَجَعَلْنَـٰهَا وَٱبْنَهَآ ءَايَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ٩١].

في أنه قد يستأنس به أن مريم نبية ؛ لأنها ذكرت مع الأنبياء في سورة الأنبياء فيشبه أن تكون منهم، فمتعقبٌ بما يلي:

أنّ ذكرها في سورة الأنبياء، ليس لأنها نبية بل ليتم ذكر ابنها عيسى، وهذا ما ذكره القرطبي -وهو ممن يُصحِّح نبوّتها- فقال: «وإنما ذكرها وليست من الأنبياء ليتم ذكر عيسى عليه السلام»(١).

وقد يقال بأنه: «يذكر تعالى قصة مريم وابنها عيسى عليهما السلام مقرونة بقصة زكريا وابنه يحيى عليهما السلام، فيذكر أولاً قصة زكريا، ثم يتبعها بقصة مريم لأن تلك مربوطة بهذه، فإنها إيجاد ولد من شيخ كبير قد طعن في السن، ومن امرأة عجوز عاقر لم تكن تلد في حال شبابها، ثم يذكر قصة مريم وهي أعجب فإنها إيجاد ولد من أنثى بلا ذكر»(٢).

أنّ الاسم الموصول (التي) لا يدُّل عطفه بالضرورة على كونه من جنسهم، كما أنه يحتمل أمراً آخر وهو أنّ تكون الواو ليست بعاطفة بل استئنافيه فيكون مرفوعاً على الابتداء لخبر محذوف، تقديره: وفيما يتلى عليكم التي أحصنت فرجها(٣)، وقد يكون منصوباً لفعل محذوف تقديره: اذكر(٤)، والحاصل أنّ العطف ليس لكون الموصول هنا من جنس ما قبله.

---

(١) تفسير القرطبي (٦/٣٣٨).

(٢) تفسير ابن كثير (٣/٢٠٣).

(٣) انظر: روح المعاني للألوسي (١٧/٨٨).

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري(٦/٣٩٦)، البحر المحيط لأبي حيان (٦/٣١٢)، فتح القدير (٣/٤٢٥).

وأمَّا الاستدلال بقول النبي ﷺ **(حسبك من نساء العالمين مريم ابنة عمران، وخديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد، وآسية امرأة فرعون)**[١].

فقد بيّن السُّبْكي بطلان الاحتجاج بهذا الحديث على نبوة النساء بأنّ خديجة رضي الله عنها ليست نبيّة فلا دلالة في الحديث على كون مريم نبية -كما تقدم-.

وقد استدل مثبتوا النبوة لبعض النساء بمثل قوله ﷺ: **(كَمُل من الرجال كثير، ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران، وآسية امرأة فرعون، وفضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام)**[٢].

وليس في الحديث ما يَدلُّ على نبوة النساء، إذ لا يلزم من لفظ الكمال ثبوت النبوة؛ لأنه يطلق لتمام الشيء وتناهيه في بابه فالمراد بالكمال هو بلوغ النهاية في جميع الفضائل التي للنساء[٣].

ثالثًا: المفاضلة بين الأنبياء:

تحدّث السُّبْكي عن مسألة التفضيل بين الأنبياء وذكر تأويلات العلماء في ذلك محتجاً بما ذكره القاضي عياض في الأحاديث الواردة في منع التفضيل كقوله ﷺ: **(ما ينبغي لعبدٍ أن يقول أنا خيرٌ من يونس بن متى)**[٤]، وقوله:

---

(١) تقدّم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري كتاب فضائل الصحابة باب فضل عائشة رضي الله عنها برقم (٣٥٥٨) واللفظ له، ومسلم في صحيحه كتاب فضائل الصحابة باب فضائل خديجة أم المؤمنين، رقم الحديث (٢٤٣١) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه به.

(٣) فتح الباري (٦/٤٤٧).

(٤) أخرجه البخاري كتاب التفسير، باب ﴿وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ برقم: (٤٣٥٤)، ومسلم، كتاب الفضائل باب ذكر يونس برقم: (٢٣٧٧) من حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما به.

(لا تفضلوا بين الأنبياء)[١]، وقوله: **(لا تخيّروني على موسى)**[٢]، وقوله: **(ولا أقول إنّ أحداً أفضل من يونس بن متى)**[٣]، وقوله: **(من قال أنا خير من يونس ابن متى فقد كذب)**[٤]، ولما قيل له: يا خير البرية قال: **(ذاك إبراهيم)**[٥].

وقد أجاب القاضي بأن للعلماءِ فيها تأويلات:

أحدها: أن نهيه عن التفضيل كان قبل أن يعلم أنه سيد ولد آدم.

قال السُّبْكي: «وهذا ضعيف، لأن النهي من رواية أبي هريرة، وهو متأخرٌ، والنبي ﷺ علم فضله على غيره قبل ذلك، ألا ترى إلى حديث الإسراء، فإن فيه جملة تدل على ذلك»[٦].

---

(١) أخرجه البخاري كتاب الخصومات، باب ما يذكر في الأشخاص والملازمة، برقم: (٢٤١٢)، ومسلم كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى ﷺ برقم: (٢٣٧٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه به.

(٢) أخرجه البخاري كتاب الخصومات، باب ما يذكر في الأشخاص والملازمة، برقم: (٢٢٨٠)، ومسلم كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى ﷺ برقم: (٢٣٧٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه به.

(٣) أخرجه البخاري كتاب الأنبياء، بَاب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾ برقم: (٣٢٣٣)، ومسلم كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى ﷺ برقم: (٢٣٧٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه به.

(٤) أخرجه البخاري كتاب التفسير، بَاب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾، برقم: (٤٥٢٧) من حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما به.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الفضائل بَاب من فَضَائِلِ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ برقم: (٢٣٦٩) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه به.

(٦) السيف المسلول (ص٥٠١).

الثاني: أنه قاله على سبيل التواضع، وهذا لا يسلم من الاعتراض.

الثالث: لا يفضل بينهم تفضيلاً يؤدِّي إلى تنقيص بعضهم.

الرابع: منع التفضيل في حق النبوة والرسالة، فإن الأنبياء فيها على حدٍّ واحد، إذ هي شيءٌ واحد لا يتفاضل، وإنما التفاضل في زيادة الأحوال والخصوص والكرامات والرتب، أما النبوة نفسها فلا تفاضل فيها، وإنما التفاضل بأمور أخرى، ولذلك منهم أولو العزم، ومنهم من رُفِع مكاناً علياً، ومن أوتي الحكم صبياً، ومنهم من كلم الله، ورفع بعضهم درجات.

الخامس: أن يكون (أنا) راجعاً إلى القائل نفسه، أي: لا يظن أحد وإن بلغ من الذكاء والعصمة والطهارة ما بلغ أنه خير من يونس بن متى لأجل ما حكى الله عنه، فإن درجته أفضل وأعلى، وتلك الأشياء لم تحطه عنها حبة خردلة ولا أدنى[1].

ثم عقّب السُّبْكي على هذه التأويلات الخمسة بجواب سادس، فقال: «المعنى: لا تفضلوا أنتم وإن كان الله ورسله -العالمون بحقائق الأحوال- يفضلون، لأن التفضيل يحتاج إلى توقيف، ومن فضل بلا علم فقد كذب أو زلّ، فالنهي للمخاطبين على سبيل التأديب، لما هو الغالب على حالهم من الجهل بمقدار الأنبياء، ولا يدخل في ذلك من فضل بعلم أو أخذ التفضيل من الكتاب والسنة»[2].

---

(١) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (١/٤٣٨-٤٤٣).

(٢) السيف المسلول (٥٠٠-٥٠٢).

النقد:

دلت النصوص الصريحة من الكتاب والسنة، على جواز المفاضلة بين الأنبياء والرسل، وأجمع العلماء على ذلك.

فمن الكتاب:

قوله ﷻ: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٣]، وقوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ [سورة الإسراء: ٥٥].

ومن السُّنَّة:

قوله ﷺ: **(أنا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يوم الْقِيَامَةِ، وَأَوَّلُ من يَنْشَقُّ عنه الْقَبْرُ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ، وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ)**[١]، وقوله ﷺ: **(قال فُضِّلْتُ على الأَنْبِيَاءِ بِستٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ طَهُوراً وَمَسْجِداً، وَأُرْسِلْتُ إلى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِيَ النَّبِيُّونَ)**[٢].

وأمَّا الإجماع:

فقد أجمع العلماء أن الرسل أفضل من الأنبياء، يقول ابن كثير: «ولا خلاف أنّ الرسل أفضل من بقية الأنبياء وأن أولى العزم منهم أفضل»[٣]، وأفضل الرسل نبينا محمد[٤] ﷺ، «فلا خلاف أنه أكرم البشر، وسيد ولد

(١) أخرجه مسلم كتاب الفضائل بَاب تَفْضِيلِ نَبِيِّنَا ﷺ على جَمِيعِ الخلائق رقم الحديث (٢٢٧٨).

(٢) أخرجه مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم الحديث (٥٢٤).

(٣) تفسير ابن كثير (٣/ ٥٠).

(٤) للعز بن عبدالسلام رسالةٌ لطيفة في تفضيل الرسول ح سمّاها: بداية السول في تفضيل الرسول ﷺ.

آدم، وأفضل الناس منزلة، عند الله، وأعلاهم درجة، وأقربهم زلفي، واعلم أن الأحاديث الواردة في ذلك كثيرة جداً»[١].

وأمَّا النصوص الواردة في السنة النبوية، والتي فيها النهي عن المفاضلة بين الأنبياء فقد ذكر السُّبْكي تأويلات أهل العلم لها، ونقل كلام القاضي عياض في ذلك، وحاصل هذه الأقوال يرجع إلى مذهبين:

الأول: أنّ النهي عن التفضيل منسوخ، وقد كان النهي قبل أن يُوحى إليه ﷺ بالتفضيل، وقبل أن يعلم أنه سيد ولد آدم، وهذا مذهبٌ ضعيف قال به بعض أهل العلم[٢].

والسُّبْكي قد ضعّف هذا القول، وعلّل ذلك بأنّ النهي عن التفضيل قد جاء من رواية أبي هريرة رضي الله عنه، وهو متأخرٌ في إسلامه، والنبي ﷺ علم فضله على غيره قبل ذلك.

الثاني: مذهب الجمع: وهو مذهب أكثر أهل العلم، واجتهدوا في توجيه أحاديث منع التفضيل والجمع بينها[٣].

ولا شك أنّ دفع التعارض الظاهري بين الأحاديث بالجمع بينها أولى؛ لأنّ

---

(١) الشفا (١/٣٢٣).

(٢) انظر: تفسير القرطبي (٣/٢٦٢)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٥/٣٨)، تفسير ابن كثير (١/٣٠٥).

(٣) انظر: شرح مشكل الآثار للطحاوي(٣/٥٧)، تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص١١٦)، دلائل النبوة للبيهقي (٥/٤٩١-٤٩٩)، المنهاج في شعب الإيمان (٢/١١٧-١٢١)، شرح صحيح مسلم (١٥/٣٨)، شرح الطحاوية (ص١٥٩)، فتح الباري (٦/٤٤٦)، لوامع الأنوار البهية (٢/٢٩٨).

إعمال الأدلة كلها أولى من إهمالها، أو إهمال بعضها[١]، ولاسيما أنّ القول بالنسخ ضعيف؛ للتعليل الذي ذكره السُّبْكي.

ولعل أولى الأقوال بالصحة حملُ نصوص النهي عن أن يكون التفضيل بينهم مؤدِّياً إلى تنقيص بعضهم أو ازدرائهم[٢]، وأمَّا ما ذكره السُّبْكي في أنّ التفضيل هو على وجه التوقيف، ولا يدخل في ذلك من فضّل بعلم أو أخذ التفضيل من الكتاب والسنة، فيرد عليه قول النبي ﷺ: **(ما ينبغي لعبدٍ أن يقول أنا خيرٌ من يونس بن متى)**[٣]، وقوله ﷺ: **(لا تخيّروني على موسى)**[٤]، وقوله: **(ولا أقول إنّ أحداً أفضل من يونس بن متى)**[٥]، وقوله ﷺ: **(من قال أنا خير من يونس بن متى فقد كذب)**[٦].

«ومن الباطل المُحال أنه يخبره الله تعالى بأنه فضل بعضهم على بعض، ثمّ ينهى هو ﷺ عن المفاضلة بينهم، فيخالف ربه تعالى، هذا مالا يظنه مسلم»[٧].

---

(١) انظر: اختلاف الحديث للشافعي (٣٩-٤٠)، روضة الناظر وجنة المناظر (ص٣٨٧)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي (٣/٤٧٠-٤٧٦)، تعارض أدلة التشريع وطرق التخلص منه للدكتور/ حمدي طه (ص٧٧).

(٢) اختار هذا القول الخطابي في معالم السنن (٤/٢٨٦)، والحليمي في المنهاج (٢/١١٧)، وشيخ الإسلام في منهاج السنة (٧/٢٥٦) والفتاوى (١٤/٤٣٦)، وابن أبي العز كما في شرحه على الطحاوية (ص١٥٩).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدّم تخريجه.

(٥) تقدّم تخريجه.

(٦) تقدّم تخريجه.

(٧) الدُرة فيما يجب اعتقاده لابن حزم (ص٢٢٥).

ويمكن الجمع بين هذه الأحاديث التي فيها النهي الصريح عن تفضيل النبي ﷺ على يونس عليه السلام، وبين النصوص الدالة على أنّ النبي ﷺ أفضل الأنبياء جميعاً، فيُقال: بأنّ التفضيل الذي يؤدي إلى انتقاص المفضول أو الإزراء به، يكون منهياً عنه حتى عند قيام الدليل على التفضيل؛ ولذا فالقول بأنّ النهي إنما هو على سبيل التنقص أو الازدراء أولى وأسلم من الاعتراضات.

رابعاً: عصمة الأنبياء:

يرى السُّبْكي عصمة الأنبياء من الذنوب صغيرها وكبيرها، عمدها وسهوها، قبل النبوة وبعدها[1].

يقول في ذلك: «الذي نختاره أنّ الأنبياء -عليهم السلام- معصومون من الكبائر والصغائر عمداً وسهواً»[2].

وحكى ابنه عبد الوهاب عن والده في تفسيره لسورة الزمر أنه «ذهب إلى امتناع المعاصي صغيرها وكبيرها، عمدها وسهوها، على الأنبياء -عليهم السلام- قبل النبوة وبعدها»[3].

ويصرّح أبو الحسن السُّبْكي بمخالفته للمتكلمين في رأيه بعصمة الأنبياء فيقول بعد نقله لاختيار القاضي عياض في المسألة: «وما اختاره القاضي عياض

---

(١) انظر شفاء السقام ص ٢٥٥، فتاوى السبكي (١/٦٩، ١٠٣، ١٠٦)، القول المحمود في تنزيه داوود ضمن فتاوى السبكي (١/١٠٣) السيف المسلول على من سب الرسول (١٠٧، ٤٩٩) الإبهاج في شرح المنهاج (٢/٢٦٣- ٢٦٤) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٢٩٥)، السيف المشهور في عقيدة أبي منصور (ل٢٦، ٢٩)، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لعبد الوهاب السبكي (٢/١٠١)، اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر للشعراني (ص ٣٠٥).

(٢) فتاوى السبكي (١/١٠٦).

(٣) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٢٩٥).

من عصمتهم من الصغائر كعصمتهم من الكبائر[١] هو الذي أعتقده وأدين به، وإن كان أكثر المتكلمين على خلافه»[٢] كما يرى أن قصص الأنبياء الواردة في الكتاب والسنة التي يوهم ظاهرها وقوع الذنوب منهم مؤولةٌ، بل هي في حق غيرهم ليست بذنوب، لكنهم أشفقوا منها، إذ لم تكن عن أمر الله تعالى، ولو صدر منهم شيء عند ذلك لذكروه في ذلك المقام[٣].

وفي سياق آخر يؤكد السُّبْكي اختصاص الأنبياء بتحريم بعض ما قد يحل لغيرهم لكمالهم وسلامتهم من العيوب المنفّرة؛ فيقول في كلامه عن خائنة الأعين: «ولكنّ الأنبياء لعلو منزلتهم لا يبطنون خلاف ما يظهرون فكان من خصائصهم تحريم ذلك، وهو حلال في حق غيرهم ولو كانت خائنة الأعين هي النظرة إلى ما لا يحل كانت حراماً في حق كل أحد، ولم تكن من الخصائص... وتنقسم الخيانة إلى حرام ومكروه وخلاف الأولى في حق غير الأنبياء. أما الأنبياء فلعلو مرتبتهم تكون حراماً في حقهم لأن الله لم يُحِجْهم إلى ذلك، فاستوت بواطنهم وظواهرهم»[٤].

ويؤكد عبد الوهاب السُّبْكي قول والده في نونيته التي نظمها في أصول الدين:

قالوا وتمتنع الصغائر من نبيـ ... ـي للإله وعندنا قولان

والمنع مرويّ عن الأستاذ والقاضي ... عياض وهو ذو رجحان

(١) انظر: كلامه في الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/٣٥٣-٣٩٦).

(٢) شفاء السقام (ص ٢٥٥).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص ٢٥٥).

(٤) فتاوى السبكي (١/١١٣-١١٤).

وبه أقول وكان مذهب والدي　　دفعاً لرتبتهم عن النقصان

والأشعري إمامنا لكننا　　في ذا نخالفه بكل لسان

ونقول نحن على طريقته ولـ　　ـكن صحبه في ذاك طائفتان

بل قال بعض الأشعرية إنهم　　برآء معصومون من نسيان(١)

النقد:

يُعدُّ الكلام في مسألة عصمة الأنبياء متشعباً إذ الخلاف جارٍ في كثيرٍ من فروعها وليس هنا مقام بسطها(٢)، سيما والسُّبْكي قد اكتفى بنصرة القول دون الاستدلال عليه؛ ولذا سأعرض مذهب أهل السنة والجماعة في العصمة موجزاً، مبيناً موافقة السُّبْكي للحق من عدمه، وفيما يلي بيان ذلك:

عصمة الأنبياء عند أهل السنة هي حفظ الله تعالى لأنبيائه ورسله من النقائص، وتخصيصهم بالكمالات النفسية، مع قدرتهم على الخير وضده(٣).

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى (٣/٣٨٧).

(٢) انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص ٤٠٢- ٤٠٦)، الشفا للقاضي عياض (٢/٢٥٧)، الفصل لابن حزم (٤/٢)، عصمة الأنبياء للرازي (ص ٢٦، وما بعدها)، الجامع لأحكام القرآن (١/٣٠٨-٣٠٩)، شرح النووي على صحيح مسلم (٣/٥٣- ٥)، مجموع الفتاوى (٤/٣١٩- ٣٢٠) (١٠/٢٨٩- ٢٩٣) (١٥/١٤٨) منهاج السنة (١/٤٧٠)، لوامع الأنوار البهية (٢/٣٠٣- ٣٠٥)، أضواء البيان (٤/٦٥٠)، وللاستزادة: عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام د. يوسف السعيد، رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ د. عماد الشربيني.

(٣) انظر: فتح الباري (١١/٥٠١-٥٠٢)، الكليات لأبي البقاء الكفوي (ص ٦٤٥)، التعريفات للجرجاني (ص ١٥٠)، عصمة غير الأنبياء د. يوسف السعيد (ص ٢١٩) رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ د. عماد الشربيني (ص ٢٥).

فقولهم: «حفظ الله لأنبيائه»، احترازٌ من قول القدرية[1] القائلين بأن العبد يخلق فعله، وقولهم: «مع قدرتهم على الخير وضده» احترازٌ من قول الجبرية القائلين بأن الله خالق أفعال العباد ولا اختيار لهم فيها.

وقد اختلف أهل السنة في زمن العصمة هل هي قبل النبوة وبعدها، أم مختصة بما بعد النبوة، والأكثر على الأول[2].

وأمَّا متعلق العصمة فقد أجمعوا على عصمتهم في التبليغ ودعوى الرسالة، وعصمتهم من كبائر الذنوب، وصغائر الخسة التي تزري بصاحبها كسرقة الحبة والحبتين، والتطفيف في الكيل ونحو ذلك[3].

واختلفوا فيما عداها من الصغائر والخطأ والنسيان والسهو، وجمهورهم على جوازها عليهم، مع كونهم لا يقرون على فعلها، ولا يصرون على

---

(١) القدرية سُموا بذلك لنفيهم القدر وهم طائفتان: منهم من ينفي العلم عن الله وهم القدرية الغلاة وقد انقرض هؤلاء، ومنهم من ينفي الإرادة عند الله وهم القدرية غير الغلاة من المعتزلة ومن وافقهم من الشيعة والإباضية وكلهم مجمعون على أن العبد يخلق فعل نفسه، وأن الله لا يخلق أفعال العباد.

انظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للملطي (ص ١٧٦)، الفرق بين الفرق (ص ٩٦)، الفصل(٣/ ٢٢)، الملل والنحل(١/ ٤٥) التبصير في الدين للإسفراييني(ص٦٤).

(٢) انظر: تفسير البغوي (٤/ ١٣٢)، الشفا (٢/ ٢٥٧)، تفسير آيات أشكلت لابن تيمية (١/ ١٨١-١٨٦، ٢٣٠).

(٣) انظر: الشفا (٢/ ٣١١، ٣٢٧)، أبكار الأفكار في أصول الدين للآمدي (٣/ ٧٧)، مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٨٩، ٢٩٠)، الجواب الصحيح (١/ ١٦٥)، تنزيه الأنبياء عمّا نسب إليهم حثالة الأغبياء لابن حمير (ص ٥٧)، إرشاد الفحول للشوكاني (ص٦٩)، لوامع الأنوار البهية (٢/ ٣٠٤).

عملها، بل لابد أن يتنبهوا لها، ويتوبوا منها[١].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «القول بأنّ الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر، هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف، حتى إنه قول أكثر أهل الكلام، كما ذكر أبو الحسن الآمدي[٢] أن هذا قول أكثر الأشعرية، وهو أيضاً قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء، بل هو لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول»[٣].

وأمَّا ما نقله عبدالوهاب السُّبْكي عن والده في أنّ العصمة قبل النبوة وبعدها؛ فهو موافقٌ لأحد قولي أهل السنة والجماعة -كما تقدم-.

وقوله بأنهم معصومون من كبائر الذنوب وصغائرها، عمدها وسهوها، فهو مخالف لمذهب أهل السنة والجماعة؛ بل وقد خالف فيه قول أكثر الأشعرية!

ولعل الحامل لمخالفة السُّبْكي لجمهور الأشعرية في ذلك هو عدم تفريقه بين الصغائر والكبائر، إذ أنَّ السُّبْكيَ يرى أنْ لا فرق بين الصغيرة والكبيرة فالكل كبائر، وينفي أبو الحسن السُّبْكي الصغائرَ مطلقاً![٤].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/٣٢٠)، لوامع الأنوار البهية (٢/٣٠٤)، شرح العقيدة السفارينية لابن عثيمين (ص ٥٧٣- ٥٧٤).

(٢) انظر: كلامه في الإحكام في أصول الأحكام (١/١٧٠) وفي أبكار الأفكار (٣/٧٧).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/٣١٩).

(٤) نقل هذا القول عن السبكي ابنه عبد الوهاب، ونسب عدم التفريق بين الصغائر والكبائر إلى أبي الحسن الأشعري وأبي إسحاق الإسفراييني.
انظر: جمع الجوامع في أصول الفقه (ص٧٠)، وطبقات الشافعية الكبرى (١٠/٢٣٤)

وأمَّا قول السُّبْكي بعصمة الأنبياء من الذنوب عمدها وسهوها فهو مخالفٌ لمذهب الطوائف المشهورة، وغايته أنه قول لبعض الرافضة[1]، والمتكلمين من المعتزلة والأشاعرة[2].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «إنّما نقل ذلك القول في العصر المتقدم عن الرافضة، ثم عن بعض المعتزلة، ثمّ وافقهم عليه طائفة من المتأخرين، وعامة ما ينقل عن جمهور العلماء أنهم غير معصومين عن الإقرار عن الصغائر، ولا يقرون عليها، ولا يقولون إنها لا تقع بحال، وأول من نقل عنهم من طوائف الأمة القول بالعصمة مطلقاً، وأعظمهم قولاً لذلك الرافضة؛ فإنهم يقولون بالعصمة حتى ما يقع على سبيل النسيان والسهو والتأويل»[3].

ولا شك أن دلائل القرآن والسنة متظاهرة على نقض هذا القول، وبيان بطلانه، وتأويل السُّبْكي لها غير مُعتبرٍ ولا ودليل عليه.

وقد انتقد الإمام ابن قتيبة هذا القول، وردَّ على أصحابه فقال: «يستوحش كثير من الناس من أن يلحقوا بالأنبياء ذنوباً، ويحملهم التنزيه لهم على مخالفة

---

(١) انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (٨/٧، ٢١)، الرسائل العشر للطوسي (ص٩٧-١٠٦)، مناهج اليقين في أصول الدين لابن المطهر الحلي (ص٤٢٥-٤٢٦)، تنزيه الأنبياء للمرتضى (ص١٥-١٦)، العصمة في النبوة والإمامة لعبدالرحيم الموسوي وجماعة (ص١٩ وما بعدها).

(٢) انظر: الفرق بين الفرق (٢١٠) الإحكام في أصول الأحكام (١/١٧٠)، مجموع الفتاوى (٢٠/٨٨)، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (٢/١٠١) البحر المحيط للزركشي (٣/٢٤١).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/٣٢٠).

كتاب الله جل ذكره، واستكراه التأويل، وعلى أن يلتمسوا لألفاظه المخارج البعيدة بالحيل الضعيفة»[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض رده عليهم: «نصوص الكتاب والسنة في هذا الباب كثيرة متظاهرة، والآثار في ذلك عن الصحابة والتابعين وعلماء المسلمين كثيرة. لكن المنازعون يتأولون هذه النصوص من جنس تأويلات الجهمية، والباطنية[٢]، كما فعل من صنف في هذا الباب، وتأويلاتهم تبين لمن تدبرها أنها فاسدة من باب تحريف الكلم عن مواضعه...»[٣].

وبكل حال فقد اتفق علماء المسلمين على أنه لا يكفر أحد من علماء المسلمين المنازعين في عصمة الأنبياء، والذين قالوا: إنه يجوز عليهم الصغائر والخطأ ولا يقرون على ذلك لم يكفر أحد منهم باتفاق المسلمين؛ فإنّ هؤلاء يقولون: إنهم معصومون من الإقرار على ذلك، ولو كُفر هؤلاء لزم تكفير كثير من الطوائف[٤].

(١) تأويل مشكل القرآن (ص٤٠٢).

(٢) الباطنية اسم عام لكل من يدعي أن للنصوص ظاهراً وباطناً، وهذا الاسم يدخل تحته طوائف كثيرة كغلاة الصوفية، وغلاة الرافضة، وغلاة الفلاسفة.

انظر: الفرق بين الفرق (ص٢٦٥)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص١١٩)، عقائد الثلاث والسبعين فرقة لليمني (٢/٤٧٧).

(٣) مجموع الفتاوى (١٠/٣١٣-٣١٤).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٣٥/١٠٠-١٠١).

المبْحَث الثاني

الإيمان بنبينا محمد ﷺ

عرض السُّبْكي لبعض المسائل المتعلقة بالإيمان بنبينا محمد ﷺ، فذكر منها: واجب المسلم تجاهه ﷺ، ومعجزاته، وخصائصه، وحكم سبِّه ﷺ، وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: واجب المسلم تجاهه ﷺ:

ذكر السُّبْكي أنه لا منة لأحدٍ علينا بعد الله ﷻ كما للنبي ﷺ، إذ به هدانا الله تبارك وتعالى إلى الصراط المستقيم، ووقانا من حرّ نار الجحيم.

قال ﷻ: ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [سورة التوبة: ١٢٨].

فلذلك -ولما له عند الله ﷻ من المرتبة العلية- أوجب علينا تعظيمه وتوقيره ونصرته ومحبته والأدب معه، فقال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۝٨ لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ [سورة الفتح: ٨-٩] وقال ﷻ: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ ﴾ [سورة التوبة: ٤٠] وقال تبارك وتعالى: ﴿ ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ [سورة الأحزاب: ٦] وقال تبارك وتعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ وَلَا تَجْهَرُوا۟ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ۝٢ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱمْتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰ ۚ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [الحجرات: ٢-٣]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ ۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥٦] وقال تعالى: ﴿ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ

﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

ومن تأمّل القرآن كله وجده طافحاً بتعظيم قدر النبي ﷺ، وإنّ الله تعالى أوجب على عباده -مع التصديق به وبرسالته- واجبات تجاهه:

ففي القلوب: التوقير والتعظيم والمحبة له.

وفي الألسنة: الصلاة عليه، والشهادة في الأذان والصلاة والخطبة.

وفي الجوارح: أن نقدمه ﷺ على أنفسنا، قال ﷺ: **(لا يؤمنْ أحدكم حتى أكون أحبّ إليه من ولده ووالده والناس أجمعين)**[1]، وقال عمرُ ﷺ: يا رسول الله، أنت أحب إلي من كل أحد إلا نفسي، فقال ﷺ: **(لا يا عمر، حتى أكون أحب إليك من نفسك)**، قال: أنت أحب إلي من نفسي، قال: **(فالآنْ)**[2].

وكذلك حرّم الله ﷻ علينا أموراً لتعظيم النبي ﷺ، فقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا۟ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓا۟ أَزْوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦٓ أَبَدًا ۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا﴾ [سورة الأحزاب: ٥٣] وقال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [سورة الأحزاب: ٥٧] وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ ۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب حُبُّ الرَّسُول ﷺ من الإيمَانِ، رقم الحديث (١٥)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب وجوب محبة الرَّسُولِ ﷺ، رقم الحديث (٤٤).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأيمان والنذور، بَاب كَيْفَ كانت يَمِينُ النبي ﷺ، رقم الحديث (٦٢٥٧).

[سورة التوبة: ٦١]، وحرّم ﷻ التقدم بين يدي الله ورسوله، فلا يحل لأحد أن يتقدم بقوله على النبي ﷺ، وحرّم التخلف عنه، فقال ﷻ: ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُواْ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ وَلَا يَرْغَبُواْ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾ [سورة التوبة: ١٢٠]، وحرّم نداءه من وراء الحجرات، ونسب من يفعل ذلك إلى عدم العقل.

ولا سبيل إلى استيعاب الآيات الدالة على ذلك، وما فيها من التصريح والإشارة إلى علو قدر النبي ﷺ ومرتبته، ووجوب المبالغة في حفظ الأدب معه، وكذلك الآيات التي فيها ثناء الله تعالى عليه وقسمه بحياته، ونداؤه بالرسول والنبي ولم يناده باسمه بخلاف غيره من الأنبياء ناداهم بأسمائهم، إلى غير ذلك.

فكان تعظيمنا له ﷺ، وبذلنا النفوس والمهج بين يديه، وتوقيرنا إياه ونصرتنا له، عبادة واجبة علينا؛ لامتثال أمر الله تعالى[١].

ويؤكد السُّبْكي على ما يجب تجاه النبي ﷺ بقوله: «وتجب طاعته ﷺ في جميع ما جاء به، واتباعه وامتثال سنته، والاقتداء بهدْيه، والانقياد لحكمه، والتسليم ظاهراً وباطناً حتى لا يكون في القلب حرجٌ من قضائه، وترك مخالفته في قولٍ أو فعل، ومحبته ولزوم سنته، لا يتجاوزها إلى بدعة، وأنْ يكون أحب إلينا من أنفسنا»[٢].

النقد:

جاءت النصوص الصريحة ببيان حقوق الرسول محمد ﷺ على أمته، وقد ذكر السُّبْكي رحمه الله شيئاً منها، وما ذكره فيما يجب تجاه النبي ﷺ،

---

(١) انظر: السيف المسلول (ص ١٠٩- ١١٢، ٤٣٩-٤٤٤)، شفاء السقام (ص٢٢٦).

(٢) السيف المسلول (ص٥٢١).

وحقوقه على أمته موافقٌ للأدلة الشرعية، وما قرره السلف الصالح في ذلك[١]، ويتضح مما تقدّم نقله عن السُّبْكي شدة تعظيمه للرسول ﷺ ونُفْرَته ممن لا يُعظّمه ولا يوقره؛ ولذا فقد طرح كتاب الكشاف للزمخشري[٢] لمّا قرأ تفسيره لقول الله ﷻ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ۝ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ۝ وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ﴾ [سورة التكوير: ١٩-٢٢].

حيث ذكر الزمخشري بأنّ الناسَ اختلفوا في هذا الرسول الكريم، من هو؟ فقال الأكثرون: جبريل، وقال بعضهم: محمد ﷺ، فاقتصر الزمخشري على القول الأول[٣]، ثم قال: «وناهيك بهذا دليلاً على جلالة مكان جبريل، وفضله على الملائكة، و مباينة منزلته لمنزلة أفضل الإنس محمد ﷺ إذا وازنت بين الذكرين حين قرن بينهما»[٤]؛ ولذا كتب السُّبْكي رسالته: "سبب

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢١/٢٥٠-٢٥٣)، تفسير أبي المظفر السمعاني (٢/١٨-١٩)، الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٩) وما بعدها، مجموع الفتاوى (٨/٣٦٦)، الصفدية (ص١٦٥)، زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم (١/٣٧-٣٨)، تفسير ابن كثير (٤/١٩٩)، الدر المنثور (١٣/ ٤٧٢)، أصول الإيمان ضمن مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب (٦/١٨٦)، تفسير السعدي (ص٨٥٨، ٧٩٢).

وللاستزادة راجع كتاب حقوق النبي ﷺ على أمته في ضوء الكتاب والسنة للدكتور/ محمد بن خليفة التميمي.

(٢) هو محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، أبو القاسم كبير المعتزلة، من مصنفاته: الكشاف في التفسير، والمفصل، أساس البلاغة، توفي سنة ٥٣٨ هـ

انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/١٥١)، وفيات الأعيان (٥/١٦٨).

(٣) انظر: الكشاف للزمخشري (٤/٧١١-٧١٣).

(٤) المصدر السابق (٤/ ٧١٣).

الانكفاف عن إقراء الكشاف"، ومما قاله السُّبْكي فيها: «فطرحت الكشاف من يدي، و أخرجته من خَلَدي، و نويت أن لا أقرأه، و لا أنظر فيه إن شاء الله تعالى...؛ و ذلك لأني أحب النبي ﷺ، و أُجِلُّه بحسب ما أوصى الله من محبته و إجلاله، و امتنعت من هذه الموازنة والمقايسة التي قالها الزمخشري: ذهب إلى أن الملائكة أفضل من البشر، كما تقول المعتزلة، أما كان هذا الرجل يستحي من النبي ﷺ أن يذكر هذه المقايسة بينه و بين جبريل بهذه العبارة؟»[١]، ثم قال: «وجمهور أهل السنة على أن الإنسان أفضل من الملائكة، و على أن محمداً ﷺ أفضل الخلق...، و جمهور المعتزلة على أن الملائكة أفضل.

وهذه المسألة مما لم يُكلفُ اللهَ العباد معرفتها، حتى لو أنّ إنساناً لم تخطر هذه المسألة بباله طول عمره ومات، لم يسأله الله عنها، فالسكوت عنها أسلم، والقول بأنّ محمداً سيد الخلق ينشرح الصدر له، وهو الذي نعتقده بأدلةٍ وفقنا الله لها، ولا نقول إنه يجب على كل أحد أن يعتقد ذلك؛ لأنّ علمه قد يقصر عنه، وإنما على أنْ يكفَّ لسانه وقلبه عن خلافه»[٢].

إلا أنّ السُّبْكي -عفا الله- خالف الحق وجانب الصواب في الغلو بالنبي ﷺ ورفعه فوق منزلة النبوة والرسالة، وذلك بإعطاء النبي ﷺ حقوقاً مُبتَدعة ليست بمشروعة مطلقاً، كالاستغاثة والتوسل به ﷺ بعد مماته، وشد الرحال إلى قبره، وغير ذلك مما سبق نقده وبيانه.

---

(١) سبب الانكفاف عن إقراء الكشاف ضمن تحفة الأديب (١/٤٠١).

(٢) سبب الانكفاف عن إقراء الكشاف ضمن تحفة الأديب (١/٤٠١-٤٠٢).

ولا شك أنّ ذلك من الجفاء الذي يؤذي النبي ﷺ ويخالف هديه وسنته، فتوقير النبي ﷺ وتعظيمه ومحبته يستلزم اتباعهُ وطاعتَهُ وعدمُ صرف شيءٍ من أنواع العبادات الواجبة لله ﷻ لأحد من خلقه ولو كان النبي ﷺ، فحقوق الله ﷻ لا يشاركه فيها أحدٌ من خلقه لا نبي مُرسل ولا مَلك مقرب، والنبي ﷺ له حقوقٌ على أمته لا يساويه فيها أحدٌ من الخلق.

قال الإمام ابن القيم في نونيته:

لله حــق لا يكــون لغــيره	ولعبــده حــقٌ همــا حقــان
لا تجعلــوا الحقــين حقــاً واحــداً	مــن غــير تمييــز ولا فرقــان[1]

ويقول أيضاً:

لكنمــا التعزيــر والتــوقير حـــ	ق للرســول بمقتــضى القــرآن
والحــب والإيمــان والتــصديق لا	يخــتص بــل حقــان مــشتركان
هــذي تفاصــيل الحقــوق ثلاثــة	لا تجهلوهــا يــا أولــي العــدوان[2]

ثانيًا: معجزاته ﷺ:

المعجزة عند السُّبْكي هي الأمر الخارق للعادة، المقرون بالتحدي الدال على صدق الأنبياء[3].

وبهذا يتبين أن للمعجزة عنده ثلاثة شروط:

أحدها: خرقها للعادة بأن تُحيل العادة وقوعها كتسبيح الحصا، ونبع الماء، وانشقاق القمر، والإسراء والمعراج وغيرها.

---

(١) القصيدة النونية (ص١٧٨).

(٢) المصدر السابق (ص١٧٨).

(٣) انظر: فتاوى السبكي (١/١٠٦، ١١١)، (٢/٣٦٧).

ثانيها: اقترانها بالتحدي وهو طلب المعارضة والمقابلة مع أمن معارضتها.

ثالثها: دلالتها على صدق المتحدي.

وقد ذكر السُّبْكي عدداً من معجزات النبي ﷺ، وقد تقدم الكلام على أعظمها وهي: معجزة القرآن الكريم[١]، وسأورد هنا بقية المعجزات التي أشار إليها السُّبْكي، ولم يستوعبها[٢].

فمنها: «تسبيح الحصا، ونبع الماء، وانشقاق القمر، وردّ العين بعد العور، وتكثير القليل، وإجابة الدعاء، والمعراج والإسراء، وكمال محاسنه في الخلق والخلق، ورأفته ورحمته بكافّة الخلق، والصلاة بالأنبياء، وسيادة ولد آدم، وردّ الشمس بمشاهدة العالم، وقلب الأعيان، وإبراء الأكمه في العيان، وغير ذلك من المعجزات، والآيات البينات، التي لا تعدّ ولا تحدّ»[٣].

وقد أفاض السُّبْكي في الكلام عن حادثة الإسراء، وذكر بعض المسائل المتعلقة بذلك[٤]، قال: «ومن معجزاته ﷺ وما أكرمه الله به: الإسراء، وقد

---

(١) انظر: (ص٢٦٨) من هذا الكتاب.

(٢) ذكر السبكي أن معجزاته ﷺ قد صُنِف فيها كتباً مطولةً، ولعله يعني بها دلائل النبوة لأبي بكر الفريابي أو البيهقي أو أبي نُعيم الأصبهاني، وغيرهم ممن صنّف في بيان معجزاته ودلائل نبوته، وبيّن السبكي أنه قصد الإشارة إلى شيءٍ من معجزاته مما يزيد المؤمن محبة واعتقاداً.

انظر كلامه في: السيف المسلول (ص٥١٩).

وقد نُسب إلى أبي الحسن السبكي تائيةٌ في بيان معجزات النبيﷺ، والتي تُسمى بهدية المسافر إلى النور السافر، وقد تقدم تفصيل الكلام حولها، وإنكار نسبتها له في (ص٩٨) من هذا الكتاب.

(٣) السيف المسلول (ص١٠٨)، وانظر: (ص٥١٠-٥١٩).

(٤) سأورد هذه المسائل في مظانّ دراستها ومواضعها من هذا الكتاب، انظر: (ص٤١٠) وما بعدها.

نطق القرآن به، وأجمع المسلمون على صحته ووقوعه، والحق الذي عليه جمهور المسلمين من السلف والخلف أنه إسراءٌ بالجسد والروح في اليقظة، ... وهو قول أكثر الفقهاء والمحدثين والمتكلمين والمفسرين.

وعن معاوية أنه إسراء بالروح، وأنه رؤيا منام، ورؤيا الأنبياء حقٌ، وأشار إلى هذا محمد بن إسحاق، ونُقل عن الحسن، ولكن المشهور عنه خلافه.

وقالت طائفة ثالثة: كان الإسراء إلى بيت المقدس بالجسد، وإلى السماء بالروح، والصحيح المشهور: الأول، وأمَّا الثاني فيقطع ببطلانه، لأنه لو كان كذلك لما أنكرته قريش، وَعَجبٌ إن صح ذلك عن معاوية!

وكذا من قال: أسريَ بجسده نائماً وقلبه حاضرٌ: قولٌ باطلٌ لِما ورد من صلاته بالأنبياء ونحو ذلك»[1].

وذكر السُّبْكي حديث الإسراء بطوله، والذي رواه أنس بن مالك رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قال: **(أُتِيتُ بِالْبُرَاقِ وهو دَابَّةٌ أَبْيَضُ طَوِيلٌ فَوْقَ الْحِمَارِ وَدُونَ الْبَغْلِ يَضَعُ حَافِرَهُ عِنْدَ مُنْتَهَى طَرْفِهِ قال فَرَكِبْتُهُ حتى أَتَيْتُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ قال فَرَبَطْتُهُ بِالْحَلْقَةِ التي يَرْبِطُ بِهِ الأنْبِيَاءُ، قال: ثُمَّ دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَصَلَّيْتُ فيه رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجْتُ فَجَاءَنِي جِبْرِيلُ** عليه السلام **بِإِنَاءٍ من خَمْرٍ وَإِنَاءٍ من لَبَنٍ، فَاخْتَرْتُ اللَّبَنَ فقال جِبْرِيلُ** عليه السلام**: اخْتَرْتَ الْفِطْرَةَ ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إلى السَّمَاءِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ فَقِيلَ: من أنت؟ قال جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قال: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وقد بُعِثَ إليه؟ قال: قد بُعِثَ إليه فَفُتِحَ لنا، فإذا أنا بِآدَمَ** عليه السلام**، فَرَحَّبَ بِي وَدَعَا لي بِخَيْرٍ، ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إلى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ** عليه السلام**، فَقِيلَ: من أنت قال جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قال مُحَمَّدٌ،**

---

(١) السيف المسلول (ص٤٩٠-٤٩٢).

قِيلَ: وقد بُعِثَ إليه؟ قال: قد بُعِثَ إليه، فَفُتِحَ لنا فإذا أنا بِابْنَيْ الْخَالَةِ عِيسَى بن مَرْيَمَ وَيَحْيَى بن زكريا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا، فَرَحَّبَا وَدَعَوَا لي بِخَيْرٍ، ثُمَّ عَرَجَ بِي إلى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ فَقِيلَ من أنت قال: جِبْرِيلُ، قِيلَ وَمَنْ مَعَكَ قال مُحَمَّدٌ ﷺ، قِيلَ: وقد بُعِثَ إليه، قال قد بُعِثَ إليه فَفُتِحَ لنا فإذا أنا بِيُوسُفَ ﷺ إذا هو قد أُعْطِيَ شَطْرَ الْحُسْنِ، فَرَحَّبَ وَدَعَا لي بِخَيْرٍ، ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إلى السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ عليه السلام قِيلَ من هذا قال: جِبْرِيلُ، قِيلَ وَمَنْ مَعَكَ؟ قال مُحَمَّدٌ، قال: وقد بُعِثَ إليه؟ قال: قد بُعِثَ إليه فَفُتِحَ لنا فإذا أنا بِإِدْرِيسَ عليه السلام فَرَحَّبَ وَدَعَا لي بِخَيْرٍ، قال الله عز وجل: ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾، ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إلى السَّمَاءِ الْخَامِسَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ، قِيلَ: من هذا؟ قال: جِبْرِيلُ قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قال: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وقد بُعِثَ إليه؟ قال: قد بُعِثَ إليه، فَفُتِحَ لنا فإذا أنا بِهَارُونَ عليه السلام، فَرَحَّبَ وَدَعَا لي بِخَيْرٍ، ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إلى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ عليه السلام، قِيلَ: من هذا؟ قال: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قال: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وقد بُعِثَ إليه؟ قال: قد بُعِثَ إليه، فَفُتِحَ لنا فإذا أنا بِمُوسَى عليه السلام، فَرَحَّبَ وَدَعَا لي بِخَيْرٍ، ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إلى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ فَقِيلَ: من هذا؟ قال: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ قال مُحَمَّدٌ ﷺ قِيلَ: وقد بُعِثَ إليه؟ قال: قد بُعِثَ إليه فَفُتِحَ لنا فإذا أنا بِإِبْرَاهِيمَ عليه السلام مُسْنِداً ظَهْرَهُ إلى الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ، وإذا هو يَدْخُلُهُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ لا يَعُودُونَ إليه، ثُمَّ ذَهَبَ بِي إلى السِّدْرَةِ الْمُنْتَهَى، وإذا وَرَقُهَا كَآذَانِ الْفِيلَةِ، وإذا ثَمَرُهَا كَالْقِلَالِ، قال: فلما غَشِيَهَا من أَمْرِ اللَّهِ ما غَشِيَ تَغَيَّرَتْ، فما أَحَدٌ من خَلْقِ اللَّهِ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْعَتَهَا من حُسْنِهَا، فَأَوْحَى الله إلي ما أَوْحَى فَفَرَضَ عَلَيَّ خَمْسِينَ صَلاةً في كل يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَنَزَلْتُ إلى مُوسَى عليه السلام فقال: ما فَرَضَ رَبُّكَ على أُمَّتِكَ؟ قلت: خَمْسِينَ صَلاةً، قال: ارْجِعْ إلى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ

التَّخْفِيفَ فإن أُمَّتَكَ لا يُطِيقُونَ ذلك، فَإِنِّي قد بَلَوْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَخَبَرْتُهُمْ، قال: فَرَجَعْتُ إلى رَبِّي فقلت: يا رَبِّ خَفِّفْ على أُمَّتِي فَحَطَّ عَنِّي خَمْساً، فَرَجَعْتُ إلى مُوسَى، فقلت: حَطَّ عَنِّي خَمْساً، قال: إِنَّ أُمَّتَكَ لا يُطِيقُونَ ذلك فَارْجِعْ إلى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ، قال: فلم أَزَلْ ارجع بين رَبِّي -تَبَارَكَ وَتعالى- وَبَيْنَ مُوسَى عليه السلام حتى قال: يا محمد إِنَّهُنَّ خَمْسُ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لِكُلِّ صلاةٍ عَشْرٌ، فَذَلِكَ خَمْسُونَ صَلاةً، وَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فلم يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ له حَسَنَةً، فَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ له عَشْراً، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فلم يَعْمَلْهَا لم تُكْتَبْ شيئاً، فَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ سَيِّئَةً وَاحِدَةً، قال: فَنَزَلْتُ حتى انْتَهَيْتُ إلى مُوسَى عليه السلام فَأَخْبَرْتُهُ، فقال: ارْجِعْ إلى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ فقال رسول اللَّهِ ﷺ فقلت: قد رَجَعْتُ إلى رَبِّي حتى اسْتَحْيَيْتُ منه»[(١)].

النقد:

المعجزة في اللغة: مأخوذة من العجز.

قال ابن فارس: «العين والجيم والزاء، أصلان صحيحان، يدل أحدهما على الضعف، والآخر على مؤخر الشيء.

فالأول: عَجَزَ عن الشيء يَعْجِزُ عجزاً، فهو عاجزٌ، أي ضعيف...

وأمَّا الأصل الآخر: فالعجز: مؤخر الشيء، والجمع أعجاز...»[(٢)].

---

(١) أخرجه مسلم كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفرض الصلوات، رقم الحديث (١٦٢) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه واللفظ له، وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب المعراج، رقم الحديث(٣٦٧٤) من من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه عن مالك بن صعصعة رضي الله عنه بنحوه.

(٢) معجم مقاييس اللغة (٤/٢٣٢-٢٣٣)، وانظر: تهذيب اللغة (١/٢١٩-٢٢١)، لسان العرب (٥/٣٦٩)، مختار الصحاح (ص١٧٤)، القاموس المحيط (ص٦٦٣).

وأمَّا في الاصطلاح:

فإن لفظ (المعجزة) لم يرد في ألفاظ الكتاب والسنة، وإنما الذي ورد إطلاق لفظ (الآية)، و(البرهان)، و(البينة)، كما قال ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨] وقال ﷻ: ﴿ٱسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ ۖ فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾ [القصص: ٣٢]، وقال ﷻ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [الحديد: ٢٥].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «هذه الألفاظ إذا سميت بها آيات الأنبياء، كانت أدل على المقصود من لفظ المعجزات، ولهذا لم يكن لفظ المعجزات موجوداً في الكتاب والسنة، وإنما فيه لفظ الآية، والبينة، والبرهان»[(١)].

والمتقدمون درجوا على تسمية المعجزات بالآيات، وأمَّا المتأخرون فقد أطلقوا لفظ المعجزة واستعملوه[(٢)]، واختلفوا في تعريف المعجزة وشروطها، وما ذكره السُّبْكي في ذلك موافق لما قرره جمهور المتكلمين[(٣)].

وأهل السنة والجماعة يرون أنّ المعجزة اسم عام لكل خارق للعادة، يجريه الله تعالى على من يشاء من رسله.

---

(١) الجواب الصحيح (٦٧/٤)، وانظر: النبوات (ص ٥٩).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٣١١/١١)، شرح الطحاوية (ص٧٤٦)، لوامع الأنوار البهية (٢٩٠/٢).

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص٥٦٨،٥٨٥)، الإرشاد (ص٢٦٠-٢٦٦)، التمهيد لقواعد التوحيد لأبي المعين النسفي (ص٢٣٦)، نهاية الإقدام في علم الكلام (ص٤١٧)، غاية المرام(ص٣٣٣)، المواقف(ص٣٣٩-٣٤٠)، وشرحها للجرجاني (٢٤٦/٨-٢٥٤)، شرح المصطلحات الكلامية (ص٣٣٣-٣٣٥)، وللاستزادة انظر: ميزان النبوة المعجزة لجمال الحسيني أبو فرحة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «اسم المعجزة يعم كل خارق للعادة في اللغة، وكذلك الكرامة في عرف الأئمة المتقدمين، كالإمام أحمد بن حنبل وغيره، ويسمونها الآيات، لكن كثيراً من المتأخرين يفرق في اللفظ بينهما، فيجعل المعجزة للنبي، والكرامة للولي، وجماعهما: الأمر الخارق للعادة»[١].

وما تابع عليه السُّبْكي جمهورَ المتكلمين في المعجزة وشروطها، مخالف للحق ومجانبٌ للصواب، لأمور منها:

أولاً: اشتراط خرق العادة، لا يصح لأن هذا لا يختص بالأنبياء وحدهم، فقد يشاركهم فيه غيرهم كالسحرة والكهان، إذ قد يأتوا بما هو خارق لعادة من شاهدهم ولا يقدر الحاضرون عليه، ثم إنّ العادات تتباين فقد يأتى الساحر بما ليس خارقاً لعادة السحرة أمثاله[٢].

ثانياً: اشتراط اقتران التحدي لا يصح لكون ذلك لم يقع في كثير من دلائل الأنبياء[٣].

ثالثاً: دلالة المعجزة على صدق المتحدي، يقال لهم: بأنّا لا نسلم لكم بذلك إذ أن دلائل النبوة لا تنحصر بالمعجزات[٤]، فصدق الأنبياء من وجوه متعددة منها: أنهم أخبروا الأمم بما سيكون من انتصارهم وخذلان أعدائهم، ومنها ما جاءت به الرسل من الشرائع والأخبار التي في غاية الإحكام والإتقان، ومنها تأييد الله لهم تأييداً مستمراً، وغير ذلك من الأحوال التي تبين

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/٣١١).

(٢) انظر: النبوات (ص٣٣، ٣١-٣٤، ٢٣٥).

(٣) انظر: الفصل (٥/٢-٧)، النبوات (ص٢٣٦، ١٨٠)

(٤) انظر: الجواب الصحيح (١/١٧٦)، درء التعارض (٩/٤٠).

أنهم أعلم الخلق وأنه لا يحصل مثل ذلك من كذاب جاهل[١]، ثمّ إنّ هناك من ادّعى النبوة كاذباً، وجرى على يديه بعض الخوارق، ولم يعارض، ومع ذلك عرف الناس كذبه، ولم يصدقوه كما في مسيلمة الكذاب[٢]، والأسود العنسي[٣]... وغيرهم[٤].

وأمَّا ما ذكره السُّبْكي في عدٍّ بعض معجزات النبي ﷺ والإشارة إليها دون استيعابها، فهو موافقٌ لما ذكره أهل العلم في ذلك[٥]، وسأفرد الكلام حول معجزة الإسراء والمعراج وفق ما ذكره السُّبْكي في ذلك.

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (ص١٤١-١٥٤)، الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد (ص٢٣٩-٢٤٤)

(٢) هو مسيلمة بن ثمامة بن كبير الحنفي الوائلي، أبو ثمامة، ادعى النبوة، وتلقب بالرحمن، فكان يقال له: رحمان اليمامة، هلك مقتولاً سنة ١٢هـ.

انظر: البداية والنهاية (٧/٢٥٦-٢٦٢)، الأعلام (٧/٢٢٦).

(٣) هو عبهلة بن كعب بن غوث العنسى، ذو الحمار، أسلم يوم أسلمت اليمن، ثم ارتد عن الإسلام، وادعى النبوة، هلك مقتولاً سنة ١١هـ.

انظر: البداية والنهاية (٩/٤٢٩-٤٣٦)، الأعلام (٥/١١١).

(٤) انظر: النبوات (ص١٨٠)، الجواب الصحيح (٤/٢٩٨-٣١٤،٣٠٠).

وللاستزادة في نقض منهج استدلال الأشاعرة بالمعجزة يرجع إلى بحث بعنوان: حقيقة المعجزة وشروطها عند الأشاعرة -دراسة نقدية- للدكتور/ عبدالله القرني(ص١٦-٣٢).

(٥) قال بعض العلماء: "معجزات نبينا ﷺ كثيرة لا تنحصر" وفي كلام بعضهم "أنه ﷺ أعطي ثلاثة آلاف معجزة غير القرآن". انظر: لوامع الأنوار البهية للسفاريني(٢/٢٩١).

وقد روى جماعة من المحدثين الأخبار في معجزات النبي ﷺ وعقدوا لها أبواباً في مصنفاتهم، ومنهم الإمام مسلم حيث عقد باباً في معجزات النبي ﷺ، وساق فيه شيئاً من ذلك، قال النووي: "هذه كلها معجزات ظاهرات، وجدت من رسول الله ﷺ في مواطن مختلفة، وعلى أحوال متغايرة، وبلغ مجموعها التواتر" صحيح مسلم بشرح النووي (٨/٣٩-٤٠).

معجزة الإسراء والمعراج:

أجمعت الأمة على وقوع حادثة الإسراء لنبينا محمد ﷺ[1]، وقد أنزل الله بشأنها سورةً تتلى إلى يوم القيامة وهي سورة الإسراء، يقول الله ﷻ في أولها: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [سورة الإسراء: ١]، قال القرطبي: «ثبت الإسراء في جميع مصنفات الحديث وروي عن الصحابة في كل أقطار الإسلام فهو من المتواتر بهذا الوجه وذكر النقاش ممن رواه عشرين صحابياً»[2].

وقد اختلف النّاس: هل كان الإسراء ببدنه عليه السلام وروحه أو بروحه فقط؟ على نحو الأقوال التي ذكرها السُّبْكي.

وجماهير السلف[3]، على القول الذي رجحه السُّبْكي بأنه أسري ببدنه وروحه ﷺ يقظةً لا مناماً، ولا ينكرون أن يكون رسول الله ﷺ رأى قبل

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٤٤٦/١٤) التفسير الكبير للرازي (١١٧/٢٠)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي الكلبي (ص٣٧٠)، تفسير ابن كثير (٢٦/٣) الدر المنثور (١٣٩/٩) فتح القدير (٢٠٦/٣)، تيسير الكريم الرحمن (ص ٤٥٣) التحرير والتنوير (٦/١٤)، أضواء البيان (٤٦٩/٣).

(٢) تفسير القرطبي (٢٠٥/١٠).

(٣) ذكر القاضي عياض في الشفا (٣٦٠/١-٣٦٢) أنه قولٌ ابن عباس، وجابر، وأنس، وحذيفة، وعمر، وأبي هريرة، ومالك بن صعصعة، وأبي حبة البدريّ، وابن مسعود، والضحاك، وسعيد بن جبير، وقتادة، وابن المسيب، وابن شهاب، وابن زيد، والحسن، وإبراهيم، ومسروق، ومجاهد، وعكرمة، وابن جريج، وهو دليل قول عائشة، وهو قول الطبري وأحمد بن حنبل وغيرهم.

وانظر: شرح العقيدة الطحاوية (ص٢٧٠)، معارج القبول (١٠٦٧/٣)

ذلك مناماً، ثم رآه بعد ذلك يقظةً؛ لأنه كان ﷺ لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح[١].

والأدلة جاءت بصحة هذا القول، وترجيحه على ما سواه من الأقوال الأخرى، ومنها ما يلي:

[١] قوله ﷻ: ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الإسراء: ١]؛ فالتسبيح إنما يكون عند الأمور العظام، فلو كان مناماً لم يكن فيه دلالة على نبوته، ولم يكن مستعظماً، ولَمَا بادرت كفار قريش إلى تكذيبه ولَمَا ارتدت جماعةٌ ممن كان قد أسلم[٢].

[٢] قوله تعالى: ﴿ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا ﴾، والعبد عبارةٌ عن مجموع الروح والجسد[٣].

[٣] قوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِى ٱلْقُرْءَانِ ۚ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَٰنًا كَبِيرًا ﴾ [الإسراء: ٦٠]، فهي رؤيا عين يقظة لا رؤيا منام، قال ابن عباس رضي الله عنه: «هي رؤيا عين أريها رسول الله ﷺ ليلة أسري به، والشجرة الملعونة هي شجرة الزقوم»[٤].

[٤] قوله تعالى: ﴿ مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ﴾ [النجم: ١٧]، والبصر من آلات الذات لا الروح وأيضا فإنه حمل على البراق وهو دابة بيضاء براقة لها لمعان

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٣/٢٦).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١٤/٤٤٦)، تفسير ابن كثير (٣/٢٦).

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٣/٢٦)، أضواء البيان (٣/٤٦٧).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب المعراج، رقم الحديث(٣٦٧٥).

وإنما يكون هذا للبدن لا للروح لأنها لا تحتاج في حركتها إلى مركب تركب عليه[(١)].

ومما ينبغي أن يُعرفَ الفرقُ بين أن يُقال: كان الإسراء مناماً، وبين أن يُقال كان بروحه دون جسده، إذ بينهما فرق عظيم، فمعاوية رضي الله عنه لم يقل إنّ الإسراء كان مناماً، وإنما قال: أُسري بروحه ولم يفقد جسده، وفرق ما بين الأمرين، إذ ما يراه النائم قد يكون أمثالاً مضروبة للمعلوم في الصورة المحسوسة فيرى كأنه قد عُرج به إلى السماء، وروحه لم تصعد ولم تذهب وإنما ملك الرؤيا ضرب له المثال، فما أراد أن الإسراء كان مناماً وإنما أراد أنّ الروح ذاتها أُسري بها ففارقت الجسد ثم عادت إليه ويجعل ذلك من خصائصه ﷺ فإن غيره لا تَنال روحَه الصعود الكامل إلى السماء إلا بعد الموت[(٢)].

وأمَّا المعراج فلم يذكر السُّبْكي في بيانه شيئاً سوى أنه عدّه من معجزاته ﷺ، والمعراج عند أهل السنة والجماعة «مفعال من العروج، أي الآلة التي يُعرج فيها أي يصعد، وهو بمنزلة السلم، لكن لا يعلم كيف هو، وحكمه كحكم غيره من المغيبات نؤمن به، ولا نشتغل بكيفيته»[(٣)].

ثالثاً: خصائصه ﷺ:

الخصائص: جمع خصيْصة، يقال: «خَصّه بالشيء يَخُصُّه خصّاً وخَصُوصِيَّة وخُصُوصِيَّة، والفتح أفصح، وخِصِّيصَى وخصّصَه، واختصه: أي أفرده دون غيره»[(٤)].

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١٤/٤٤٧)، أضواء البيان (٣/٤٦٩).

(٢) انظر: زاد المعاد (٣/٤٠)، شرح العقيدة الطحاوية (ص٢٧٠).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (ص٢٧٠).

(٤) لسان العرب (٧/٢٤)، وانظر: القاموس المحيط (ص٧٩٦).

ومن التعريف اللغوي يتضح المعنى الشرعي للخصائص النبوية: وهي الفضائل والأمور التي انفرد بها النبي ﷺ، وامتاز بها عن إخوانه الأنبياء، أو سائر البشر.

وهي ضربان:

الأول: خصائص تشريعية: وهي ما اختص به النبي ﷺ من التشريعات الإلهية.

والثاني: خصائص تفضيلية: وهي الفضائل والتشريفات التي كرَّمَ اللهُ بها نبيَّنا محمد ﷺ دون غيره[1].

وقد ذكر السُّبْكي أن خصائص النبي ﷺ التي أكرمه الله بها لا تنحصر، ولا يستطيع بشرٌ عدّها[2]، وأورد جملةً من خصائص نبينا ﷺ، ويمكن تقسيم ما أورده فيها إلى قسمين:

الأول: ما عدّه من خصائصه ﷺ وهو ثابت.

الثاني: ما عدّه من خصائصه ﷺ ولم يثبت.

وفيما يلي بيان ذلك:

القسم الأول: ما عدّه من خصائصه ﷺ وهو ثابت:

ذكر السُّبْكي عدداً كبيراً من خصائص النبي ﷺ ومنها أنه ﷺ: سيد الناس في الدنيا والآخرة[3]، وأنّ بيده لواءُ الحمدِ، وأنّ آدم عليه السلام ومَن دونه تحت لوائه، وأنه أوّلُ مَن تنشقُّ عنه الأرضُ إذا بُعثَ الأموات، وإمام الأنبياء

---

(١) انظر: خصائص المصطفى ﷺ بين الغلو والجفاء للصادق محمد (ص١٦-١٧).

(٢) انظر: قضاء الأرب (ص٢١٤).

(٣) انظر: السيف المسلول (٤٩٩).

وخطيبهم إذا خشعت للرحمن الأصوات، صاحب الصدرِ المشروح، المطهر من كل دنسٍ وعَيب، والمُبجَّلُ عن كل شك وريب، مِن أَنفَسِ القبائل وهو أنفسُها، وأرأسِ الشعوب وهو أرأسها، كاملاً في ذاته وصفاته، محفوظاً في حركاته وسكناته، معصوماً في جلواته وخلواته، مدعوّاً عند قومه بالأمين، مُقبلاً بقلبه وقالبه على عبادةِ ربِّ العالمين[1].

«هذا مع الخصال التي لا مَطمَعَ لبشرٍ في شيء منها، مِن فضيلة النبوة، والرسالة، والمحبة، والخلة، والاصطفاء، والإسراء، والرؤية، والقُرب، والدُنوّ، والوحي، والشفاعة، والوسيلة، والفضيلة، والدرجة الرفيعة، والمقام المحمود، والبراق، والمعراج، والبعث إلى الأحمر والأسود، والصلاة بالأنبياء، والشهادة بين الأنبياء والأمم، وسيادة ولد آدم، ولواء الحمد والسيادة، والنِذارة، والمكانة عند ذي العرش، والطاعة ثَمّ[2]، والإمامة، والهداية، ورحمة للعالمين، وإعطاء الرضا والسُؤل، والكَوثر، وسماع القول، وإتمام النعمة، والمغفرة لِما تقدَّم وما تأخّر، وشرح الصدر، ووضع الوزر، ورفع الذِكرْ، وعِزّة النصر، ونزول السكينة والتأييد بالملائكة، وإيتاء الكتاب والحكمة والسبع المثاني والقرآن العظيم، وتزكية الأمة، والدعاء إلى الله، وصلاة الله والملائكة، والحكمة بين الناس بما أراه الله، ووضع الإصرِ والأغلال عنهم، والقَسَم باسمه وعلى رسالته، وإجابة دعوته، ... والعصمة من الناس، ورؤيته

---

(١) انظر: السيف المسلول (١٠٦-١٠٧).

(٢) يرى المؤلف أنّ النبي ﷺ هو المعني بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ۝ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [سورة التكوير: ١٩-٢١]، وهذا خلاف قول الجمهور في أنّ الآيات نزلت في حق جبريل عليه السلام. انظر: تفسير القرآن العظيم (٤/ ٥١٢).

من خلفه كما يرى أمامه، وأنه لا ينام قلبه، وحِلُّ الغنائم لأمته وجعل الأرض كلّها لهم مسجداً وطهوراً.

إلى غير ذلك من صفات الكمال التي لا يُحيطُ بها إلا الله تعالى الذي آتاه إياها وفضّلهُ بها، لا إله غيره، مع ما أعدَّ له في الدار الآخرة من منازل الكرامة، ودرجات القُدس، ومراتب السعادة، والحسنى والزيادة، التي تقفُ دونها العقول، ويَحارُ دون أدائها الوهم»[(١)].

ومما سبق يتبين: أنّ الخصائص التي ذكرها السُّبْكي، والثابتة لنبينا ﷺ كثيرة، والكلام عليها مع بيان أدلتها مما يطول بسطه؛ ولذا سأكتفي بتفصيل ما فصّله السُّبْكي منها، والإحالة على مصنفات أهل العلم فيما أجمله وعدّه منها[(٢)].

أولاً: عُمُوم رسالة النبي ﷺ:

ذكر السُّبْكي أنّ رسول الله ﷺ قد بُعث إلى الإِنْسِ وَالْجِنِّ كَافة، وَأَنَّ رِسَالَتَهُ شَامِلَةٌ لِلثَّقَلَيْنِ، وَنَقَلَ الإِجْمَاعَ عَلَى ذلكِ، ويرى السُّبْكي أن رسالة النبي ق عامة ويدخل في هذ العموم الملائكة.

وبيّن أنّ الأدلة على ذلك متظافرةٌ من نصوص الكِتاب والسنة.

فأَمَّا الْكِتَابُ فَقد ذكر السُّبْكي آيَاتٍ كثيرة، ومِنْهَا:

قَوله ﷻ: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١].

---

(١) السيف المسلول (٤٤٩-٤٥٣).

(٢) انظر: غاية السول في خصائص الرسول لابن الملقن (ص٢٢٣)، الخصائص الكبرى للسيوطي (٢/٣١٤)، خصائص المصطفى بين الغلو والجفاء (ص٢٦-٦٥).

قال السُّبْكي: «وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُفَسِّرُونَ عَلَى دُخُولِ الْجِنِّ فِي ذَٰلِكَ فِي هَـٰذِهِ الآيَةِ»[١]، وقال أيضاً: «والعالم اسم لذوي العلم من الملائكة والثقلين»[٢].

وقوله ﷻ: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓاْ أَنصِتُواْ ۖ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْاْ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ﴿٢٩﴾ قَالُواْ يَـٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَـٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٠﴾ يَـٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣١﴾ وَمَن لَّا يُجِبْ دَاعِىَ ٱللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُۥ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءُ ۚ أُوْلَـٰٓئِكَ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة: ٢٩-٣٢].

قال السُّبْكي في تفسير هذه الآيات: «الْمُنْذِرُونَ هُمْ الْمُخَوِّفُونَ مِمَّا يَلْحَقُ بِمُخَالَفَتِهِ لَوْمٌ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَبْعُوثًا إِلَيْهِمْ لِمَا كَانَ الْقُرْآنُ الَّذِي أَتَى بِهِ لازِمًا لَهُمْ وَلا خَوَّفُوا بِهِ... فَأَمْرُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا بِإِجَابَتِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ دَاعٍ لَهُمْ وَهُوَ مَعْنَى بَعْثِهِ إِلَيْهِمْ»[٣]. وأمَّا قوله ﷻ: ﴿وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم﴾ فيوضحه السُّبْكي بقوله: «وَذَٰلِكَ يَقْتَضِي تَرْتِيبَ الْمغفرةِ عَلَى الإِيمَانِ بِهِ وَأَنَّ الإِيمَانَ بِهِ شَرْطٌ فِيهَا وَإِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِذَا تَعَلَّقَ حُكْم رِسَالَتِهِ بِهِمْ وَهُوَ مَعْنَى كَوْنِهِ مَبْعوثاً إِلَيْهِمْ»[٤] وقوله ﷻ: ﴿وَمَن لَّا يُجِبْ دَاعِىَ ٱللَّهِ﴾ فالمراد به بأنّ: «عَدَمَ إِعْجَازِهِمْ وَأَوْلِيَائهمْ وَكَونهمْ فِي ضَلالٍ مُرتبٌ عَلَى عَدَمِ إجَابَتِهِ، وَذَلِكَ أَدَلُّ دَلِيلٍ عَلَى بَعْثته إليهمْ»[٥].

---

(١) فتاوى السبكي (٢/٥٩٤)

(٢) المصدر السابق (١/٩).

(٣) فتاوى السبكي (٢/٥٩٥).

(٤) المصدر السابق (٢/٥٩٥).

(٥) المصدر السابق (٢/٥٩٥).

ومن السنة:

ما رواه أبو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (**فُضِّلْت عَلَى الأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ أُعْطِيت جَوَامِعَ الْكَلِمِ وَنُصِرْت بِالرُّعْبِ وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ وَجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِداً وَأُرْسِلْت إلى الْخَلْقِ كَافَّةً وَخُتِمَ بِي النَّبِيُّونَ**)[1].

وَمَحِلُّ الاسْتِدْلالِ: هو قَوْلُهُ صلى الله عليه وسلم (**وَأُرْسِلْت إلى الْخَلْقِ كَافَّةً**) وذلك يَشْمَلُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ، وَحَمْلُهُ عَلَى الإِنْسِ خَاصَّةً تَخْصِيصٌ بِغَيْرِ دَلِيلٍ فَلا يَجُوز[2].

وقد ثبت مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بن عبدالله رضي الله عنه قوله صلى الله عليه وسلم: (**أُعْطِيت خَمْساً لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي كَانَ كُلُّ نَبِيٍّ يُبْعَثُ إلى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْت إلى كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لأَحَدٍ قَبْلِي، وَجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ طَيِّبَةً طَهُورًا وَمَسْجِدًا فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَدْرَكَتْهُ الصَّلاةُ صَلَّى حَيْثُ كَانَ، وَنُصِرْت بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَأُعْطِيت الشَّفَاعَةَ**)[3].

قال السُّبْكي: «اخْتَلَفَ أَهْلُ الْغَرِيبِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ (أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ) فَقِيلَ: الْعَجَمُ وَالْعَرَبُ، وَقِيلَ: الْجِنُّ وَالإِنْسُ فَعَلَى هَذَا هُوَ صَرِيحٌ فِي الْمَقْصُودِ»[4].

وردّ السُّبْكي على من استدل بمثل قول الله عز وجل: ﴿ قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا كَآفَّةً

---

(١) أخرجه مُسْلم في صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم الحديث (٥٢٣).

(٢) فتاوى السبكي (٢/٥٩٧).

(٣) أخرجه مُسْلم في صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم الحديث (٥٢١).

(٤) فتاوى السبكي (٢/٥٩٨).

لِلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨] إلى غَيْرِ ذَلِكَ من الأدلة الظَاهرة فِي اخْتِصَاصِ رِسَالَتِهِ ﷺ بالإِنْسِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ **(وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إلى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْت إلى النَّاسِ عَامَّةً)**[(١)].

وقد ذكر السُّبْكي: أنّ دَعْوَى أَنَّ الأَدِلَّةَ الْمَذْكُورَةَ ظَاهرةٌ فِي اخْتِصَاصِ رِسَالَتِه ﷺ إلى الإِنْسِ مَمنُوعَة فالْغَرَضُ فِيها التَّعْمِيمُ، وأنّ الرسالة لجميع النَّاسِ وليس لبَعْضِهِمْ، ولا يَلْزَمُ مِنْ ذلك نَفْيُ الرِّسَالَةِ عَنْ غَيْرِهِمْ، وَقَدْ تقدّم أَنَّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ صَحَّ فِيهِ لَفْظَةُ الْخَلْقِ مَوْضِعَ النَّاسِ وَهِيَ أَعَمُّ[(٢)].

وأمّا عموم رسالته ﷺ للملائكة:

فاستدل عليه بقوله ﷻ: ﴿ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان: ١]، «والعالم اسم لذوي العلم من الملائكة والثقلين»[(٣)].

يقول موّضحاً وجه الاستدلال على إرسال النبي ﷺ للملائكة: «إنّ العام المخصوص حجة عند جمهور العلماء والأصوليين، ولو بطل الاستدلال بالعمومات المخصوصة لبطل الاستدلال بأكثر الأدلة فإن أكثر العمومات مخصوصة، وأيضاً فلو قيل لُمدعي خروج الملائكة [ممن][(٤)] أنذره النبي ق إما ليلة الإسراء وإمّا غيرها، ولا يلزم من الإنذار والرسالة إليهم في شيء خاص أن يكون بالشريعة كلها، والقول بالعموم في حقهم في مطلق الإنذار لا يكاد يقوم دليل على عدمه.

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب التيمم، رقم الحديث (٣٢٨).

(٢) انظر: فتاوى السبكي (٢/٦٠٢).

(٣) المصدر السابق (١/٩).

(٤) في الفتاوى المطبوعة (من) ولعل المُثبت أليق بالسياق.

وأيضاً من النّاس من يقول: إن الملائكة هم مؤمنو الجن السماوية فإذا ركب هذا مع القول بعموم الرسالة للجن الذي قام الإجماع عليه لزم عموم الرسالة لهم، لكنّ القول بأن الملائكة من الجن قول شاذ ـ والصحيح المشهور الذي عليه الجمهور: أن العالمين ثلاثة الإنس والجن والملائكة أضعاف الثقلين»[١].

يقول ابن حجر الهيتمي -وهو ممن تابع السُّبْكي على هذا القول-: «ومعنى إرساله للملائكة -وهم معصومون- أنهم كُلفوا بتعظيمه، والإيمان به وإشادة ذكره»[٢].

النقد:

من خصائص نبينا ﷺ أنّ الله أرسل كل نبي إلى قومه خاصة وأرسل نبينا ﷺ إلى الجنّ والإنس، فلكل نبيٍّ ثوابُ تبليغه إلى أمته، ولنبينا ﷺ ثوابُ التبليغ لكل من أُرسل إليه[٣]. قال الإمام الطبري في تفسير قوله ﷻ: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١] «﴿لِيَكُونَ﴾: محمدٌ لجميع الجن والإنس الذين بعثه الله إليهم داعياً إليه، ﴿نَذِيرًا﴾ يعني: منذراً يُنذرهم عقابه ويخوفهم عذابه إن لم يوحدوه، ولم يخلصوا له العبادة، ويخلعوا كل ما دونه من الآلهة والأوثان»[٤].

---

(١) فتاوى السبكي (٢/٦١٣).

(٢) المنح المكية شرح الهمزية (١/٤٣٥-٤٣٦).

(٣) انظر: بداية السُّول في تفضيل الرسول (ص٢٣-٢٤).

(٤) تفسير الطبري (١٧/٣٩٤).

ولا شك أنّ القول بعموم رسالته من الأمور المُتفق عليها[١]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والمقصود هنا: أنّ الذي يدين به المسلمون من أنّ محمداً ﷺ رسول إلى الثقلين الإنس والجن، أهل الكتاب وغيرهم، وأن من لم يؤمن به فهو كافر مستحق لعذاب الله مستحق للجهاد وهو مما أجمع أهل الإيمان بالله ورسوله عليه لأن الرسول ﷺ هو الذي جاء بذلك، وذكره الله في كتابه وبيّنه الرسول أيضاً في الحكمة المنزلة عليه من غير الكتاب، فإنه تعالى أُنزل عليه الكتاب والحكمة، ولم يبتدع المسلمون شيئا من ذلك من تلقاء أنفسهم»[٢].

ويقول ابن القيم: «فأما شريعتنا فأجمع المسلمون على أن محمداً بعث إلى الجن والإنس، وأنه يجب على الجن طاعته كما يجب على الإنس»[٣].

وقد أجاد السُّبْكي في بيان عموم رسالة النبي ﷺ واستوعب الأدلة في ذلك، وفق منهج أهل السُنة والجماعة[٤].

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١٧/ ٣٩٤)، الكشاف للزمخشري (٣/ ٢٦٨)، زاد المسير لابن الجوزي (٦/ ٧٢)، تفسير السمرقندي (٢/ ٥٢٨)، التفسير الكبير للرازي (٢٤/ ٤٠)، تفسير ابن عربي (٢/ ٨١)، تفسير القرطبي (١٣/ ٢)، تفسير البيضاوي (٤/ ٢٠٥)، تفسير النسفي (ص٧٩٤)، إيضاح الدلالة في عموم الرسالة لابن تيمية (ضمن مجموع الفتاوى) (١٩/ ٩)، تفسير ابن كثير (٣/ ٣٢٠)، اليواقيت والجواهر للشعراني (ص٣٧٥)، تفسير الثعالبي (٧/ ١٢٣).

(٢) الجواب الصحيح (١/ ١٢٦).

(٣) طريق الهجرتين (ص٦١٦-٦١٧).

(٤) انظر: المنهاج في شعب الإيمان (٢/ ٨٠)، تحرير المقال في موازنة الأعمال وحكم غير المكلفين في العقبى والمآل للقاضي القضاعي (٢/ ٧٥٩-٧٧٩)، إيضاح الدلالة في عموم الرسالة لابن تيمية(ضمن مجموع الفتاوى)(١٩/ ٩-٦٥)، فتاوى شيخ الإسلام(٤/ ٢٠٨)، الجواب الصحيح (١/ ١٦٤)، تفسير ابن كثير (٣/ ٣٢٠)، شرح العقيدة الطحاوية (ص١٦٧-١٧٠).

وأمّا قول السُّبْكي بعموم رسالته ﷺ للملائكة.

فقد اختلف العلماء في بعثة النبي ﷺ إلى الملائكة على قولين أحدهما: أنه لم يكن مبعوثاً إليهم، وهو قول جماهير أهل العلم(١).

والقول الثاني: أنه كان مبعوثاً إليهم وذهب إليه القاضي شرف الدين البارزي(٢)، ورجحه السيوطي في كتاب "الخصائص"(٣) وفي "الحبائك في أخبار الملائك"، وصنّف فيه مُؤلَّفاً سمّاه: "تزيين الأرائك في إرسال النبي ﷺ إلى الملائك"(٤)، ورجحه عبد الوهاب الشعراني في "اليواقيت والجواهر"(٥) وهذا القول الذي اختاره أبو الحسن السُّبْكي ونصره، قولٌ مرجوح.

---

(١) وبهذا القول جزم الحليمي والبيهقي ومحمود بن حمزة الكرماني، ونقل البرهان النسفي والفخر الرازي في تفسيريهما الإجماع عليه، وجزم به الحافظ زين الدين العراقي، وجلال الدين المحلى.
انظر: الحبائك في أخبار الملائك للسيوطي (ص٢٥٦)، فيض القدير للمناوي (١/ ٥٦٨)، السيرة الحلبية لعلي الحلبي (١/ ٣٧١)، لوامع الأنوار البهية (٢/ ٢٧٩)، روح المعاني للألوسي (١٥/ ١٧٣)، وللاستزادة راجع: المسائل العقدية في فيض القدير للدكتور/ عبد الرحمن التركي(ص٥٧٦-٥٧٨).

(٢) هو هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم الجهني الشافعي، شرف الدين ابن البارزي، قاضي حماه، انتهت إليه مشيخة المذهب الشافعي ببلاد الشام، توفي في وسط ذي القعدة سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة.
له تصانيف كثيرة منها: شرح الحاوي والتمييز وترتيب جامع الأصول، والمغنى، ومختصر التنبيه، والوفا في سرائر المصطفى ﷺ.
انظر: المعجم المختص (ص ٢٩١-٢٩٢)، طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ٣٨٧)، شذرات الذهب (٥/ ٣٨١).

(٣) انظر الخصائص (٢/ ٣١٩-٣٢١).

(٤) طُبع ضمن الحاوي لفتاوي السيوطي (٢/ ١٣٩-١٤٧).

(٥) انظر: اليواقيت (ص٣٧٥-٣٧٦).

ويمكن بيان غلط هذا القول بما يلي:

[١] خالف السُّبْكي جماهير المفسرين القائلين: بأنّ المراد بالعالمين في قوله ﷻ: ﴿ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان: ١] المراد بهم: الجنّ والإنس[١]، وقد نقل الإجماع على ذلك فخر الدين الرازي فقال: «أجمعنا أنه عليه السلام لم يكن رسولاً إلى الملائكة فوجب أن يكون رسولاً إلى الجن والإنس جميعاً»[٢].

[٢] النذارة في الآية هي للجن والإنس إذ أنّ الملائكة مقيمون على عبادة الله، وعلى توحيده وعلى تسبيحه، كما قال تعالى: ﴿ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [سورة التحريم: ٦]، وقال: ﴿ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٧] فهم عُبَّادْ الله المكرمون المقرّبون وقد عصمهم الله ﷻ عن الخطأ والزلل[٣]، ومن كانت هذه حاله فلا يصلح له الإنذار[٤].

[٣] أنَّ من الملائكة من أتى بالرسالة إلى محمد ﷺ وهو جبريل عليه السلام، وأمَرَهُ أن يُبَلِّغها للناس، ودخول الآمِرْ في مثل هذا في الأمر يحتاج إلى دليل[٥].

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١٧/ ٣٩٤)، تفسير الواحدي (٢/ ٧٧٣)، تفسير السمعاني (٤/ ٥)، تفسير البغوي (٣/ ٣٦٠)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (٤/ ١٩٩)، التفسير الكبير للرازي (٢٤/ ٤٠)، تفسير القرطبي (١٣/ ٢)، تفسير البيضاوي (٤/ ٢٠٥)، تفسير النسفي (ص٧٩٤)، تفسير ابن كثير (٣/ ٣٢٠)، تفسير الثعالبي (٧/ ١٢٣)، الدر المنثور (١١/ ١٣٤)، تفسير أبي السعود (٦/ ٢٠٠)، فتح القدير (٤/ ٦٠)، التحرير والتنوير لابن عاشور (١٩/ ٨)، أضواء البيان (٦/ ٢٨٩).

(٢) التفسير الكبير (٢٤/ ٤٠).

(٣) انظر: الحبائك (٢٥٢- ٢٥٤).

(٤) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ١٨٥)، وللاستزادة راجع معتقد فرق المسلمين واليهود والنصارى والفلاسفة والوثنين في الملائكة المقربين للدكتور/ محمد العقيل (ص١٠١-١٤١).

(٥) انظر: الوافي في اختصار شرح عقيدة أبي جعفر الطحاوي، للشيخ/ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ (ص٥٠).

[٤] الملائكة يستغفرون للمؤمنين، وهم أنصار الأنبياء، وهذا يدل على أنهم خارجون عن الاتباع؛ لأنهم لو كانوا تابعين لصارت النصرة متعينة بلا أمر(١).

ثانياً: رؤية الرسول ﷺ لربه:

ذكر السُّبْكي اختلاف السلف -رحمهم الله- في رؤيته ﷺ لربه ليلةَ الإسراء بعين رأسه، فقال: «واختلف السلف في رؤيته ﷺ لربه في تلك الليلة بعَينِ رأسه، فذهب إلى ذلك ابن عباس وجماعة من الصحابة ومن بعدهم، وأبو الحسن الأشعري، وأحمد بن حنبل، وممن حُكي ذلك عنه ابن مسعود، وأبو هريرة، وأبو ذرّ، والحسن، وقال سعيد بن جبير: لا أقول رآه ولا لم يره، وعن أحمد بن حنبل أنه قال: رآه بقلبه، وجَبُنَ عن القول برؤيته في الدنيا بالأبصار، وتابع هؤلاء على التوقف في ذلك طائفة»(٢).

وقد اختصر السُّبْكي كلام القاضي عياض في ذلك، ونقل عنه أنه قال: «والحق الذي لا امتراء فيه أنّ رؤيته تعالى في الدنيا جائزة عقلاً، ولكن وقوعها من الغيب الذي لا يعلمه إلا من علمه الله، ووجوبه لنبينا والقول بأنه رآه بعينه ليس فيه قاطع ولا نص، إذ المعوّل فيه على آيتي النجم(٣)، والتنازع فيهما مأثور، والاحتمال لهما ممكن، ولا أثر قاطع متواتر عن النبي ﷺ بذلك،

---

(١) انظر: الوافي في اختصار شرح عقيدة أبي جعفر الطحاوي، للشيخ/ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ (ص٥٠).

(٢) السيف المسلول (ص ٤٩٥)

(٣) والمقصود بآيتي النجم قوله تعالى في سورة النجم: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ﴾، وقوله فيها: ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ﴾.

فإن ورد حديث نص بين في الباب اعتقد ووجب المصير إليه»[١].

ثمّ عقب السُّبْكي عليه بقوله: «وليس من شرطه أن يكون قاطعاً أو متواتراً، بل متى كان حديث صحيح ولو ظاهراً وهو من رواية الآحاد جاز أن يعتمد عليه في ذلك، لأن ذلك ليس من مسائل الاعتقاد التي يُشترط فيها القطع، على أنّا لسنا مكلفين بذلك والجزم فيه بأحد الطرفين لا علماً ولا ظناً»[٢].

النقد:

يظهر مما سبق أنّ السُّبْكي يميل إلى رأي القاضي عياض في ذلك، وهو أنّ رؤيته ﷻ في الدنيا جائزة عقلاً، ولكنّ وقوعها من الغيب الذي لا يعلمه إلا من علّمه الله، ووجوبه لنبينا ﷺ والقول بأنه رآه بعينه ليس فيه قاطع ولا نص، ولا أثر قاطع متواتر عن النبي ﷺ بذلك، فإن ورد حديث نص بين في الباب اعتقد ووجب المصير إليه.

وقد رد في مسألة رؤية النبي ﷺ لربه أحاديث عن السلف على وجهين متعارضين في الظاهر:

(أ) نفي رؤية النبي ﷺ لربه:

وفيه أحاديث ومنها ما جاء عن مسروق؛ قال: «كنت متكئاً عند عائشة رضي الله عنها، فقالت: يا أبا عائشة، ثلاث من تكلم بواحدة منهن؛ فقد أعظم على الفرية، قلت: ما هنّ؟ قالت: من زعم أن محمداً ﷺ رأى ربه؛ فقد أعظم على الله الفرية. قال: وكنت متكئاً فجلست، فقلت: يا أم المؤمنين! أنظريني ولا تعجليني. ألم يقل الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ﴾ [التكوير: ٢٣]، ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ

---

(١) هذا ملخص ما قاله القاضي عياض في الشفا (١/٣٨١- ٣٨٨).

(٢) السيف المسلول (ص ٤٩٥-٤٩٦).

نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ ﴾ [النجم: ١٣] فقالت: أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله ﷺ، فقال: **(إنما هو جبريل، لم أره على صورته التي خلق عليها غير هاتين المرتين، رأيته منهبطاً من السماء ساداً عظم خلقه ما بين السماء إلى الأرض)**.

فقالت: أولم تسمع أن الله يقول: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [سورة الأنعام: ١٠٣]، أولم تسمع أن الله يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [سورة الشورى: ٥١]»[١].

وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ هل رأيت ربك؟ قال: **(نور أنى أراه)**[٢].

(ب) إثبات رؤية النبي ﷺ لربه:

ومن ذلك: ما ثبت عن عبدالله بن عباس رضي الله عنه، قال: ﴿مَا كَذَبَ ٱلۡفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ [سورة النجم: ١١]، ﴿وَلَقَدۡ رَءَاهُ نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ﴾ [سورة النجم: ١٣] قال: رآه بفؤاده مرتين، وفي رواية قال: رآه بقلبه[٣].

والذي يظهر أنه لا خلاف حقيقي بين الصحابة رضي الله عنهم في مسألة رؤية الرسول ﷺ لربه، وإنما هو خلاف لفظي، فابن عباس رضي الله عنه ورد عنه إثبات

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، بَاب مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ: ﴿وَلَقَدۡ رَءَاهُ نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ﴾، وَهَلْ رَأَى النبي ح رَبَّهُ لَيْلَةَ الإِسْرَاءِ، رقم الحديث (١٧٧) عن أبي ذر س به.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، بَاب في قَوْلِهِ عليه السَّلام (نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ) وفي قَوْلِهِ: (رأيت نُورًا)، رقم الحديث: (١٧٨) عن أبي ذر س به.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، بَاب مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ عز وجل: ﴿وَلَقَدۡ رَءَاهُ نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ﴾، وَهَلْ رَأَى النبي ﷺ رَبَّهُ ليلة الإِسْرَاءِ رقم الحديث (١٧٦).

رؤية الفؤاد، ولم يرو عنه أنه قال: رآه بعيني رأسه؛ فوجب حمل المطلق على المقيد، وعندئذ فلا خلاف في المسألة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأمَّا الرؤية فالذي ثبت في الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: رأى محمد ربه بفؤاده مرتين، وعائشة رضي الله عنها أنكرت الرؤية فمن الناس من جمع بينهما فقال عائشة رضي الله عنها أنكرت رؤية العين وابن عباس رضي الله عنهم أثبت رؤية الفؤاد. والألفاظ الثابتة عن ابن عباس رضي الله عنه هي مطلقة أو مقيدة بالفؤاد تارة، يقول: رأى محمد ربه، وتارة يقول رآه محمد، ولم يثبت عن ابن عباس لفظ صريح بأنه رآه بعينه

وكذلك الإمام أحمد تارة يطلق الرؤية، وتارة يقول: رآه بفؤاده، ولم يقل أحد أنه سمع أحمد يقول رآه بعينه، لكن طائفة من أصحابه سمعوا بعض كلامه المطلق ففهموا منه رؤية العين[1] كما سمع بعض الناس مطلق كلام ابن عباس ففهم منه رؤية العين»[2].

ويقول ابن حجر: «الجمع بين إثبات ابن عباس ونفي عائشة بأن يحمل نفيها على رؤية البصر وإثباته على رؤية القلب»[3].

ثالثاً: المقام المحمود:

ذكر السُّبْكي أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم تفرَّد واختصّ عن غيره من الأنبياء بالمقام المحمود، وأنه لا يدنو للشفاعة غيرُه صلى الله عليه وسلم[4].

---

(١) يقول أبو الحسن الزاغوني في الإيضاح في أصول الدين (ص٥٢٧): «فمشهور الروايات أنه رآه بعينه، وهو المعتمد عليه عند جماعة أصحابنا».

(٢) مجموع الفتاوى (٦/٥٠٩).

(٣) فتح الباري (٨/٦٠٨).

وللاستزادة في هذه المسألة راجع كتاب: رؤية الله تعالى وتحقيق الكلام فيها (ص١٣٨) وما بعدها، رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لربه للدكتور/ محمد بن خليفة التميمي.

(٤) انظر: السيف المسلول (٤٨٤، ٤٤٩، ٤٩٩)، شفاء السقام (ص٢٣٥).

وفسّر المقام المحمود بأنه الشفاعة العظمى التي اختصّ بها -عليه الصلاة والسلام-، وهي التي وردت في قوله ﷺ: **(أُعْطِيت خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي)**[١]، ومنها: الشَّفاعة، وعقد السُّبْكي فصلاً في بيان المقام المحمود ضمّنه كتابَه: شفاء السقام[٢]، وقد اختصر فيه كلام القاضي عياض في الشفا، والذي تكلّم فيه عن المقام المحمود، وذكر جُملة من الأحاديث في بيانه[٣].

النقد:

ثبت اختصاص نبينا محمدٍ ﷺ بالمقام المحمود بدلالة الكتاب والسنة وإجماع الأمة على ذلك، بقول الله ﷻ: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩].

وأمَّا تفسير المقام المحمود فقد «اختلف أهل التأويل في معنى ذلك المقام المحمود، فقال أكثر أهل العلم ذلك هو المقام الذي هو يقومه ﷺ يوم القيامة للشفاعة للناس ليريحهم ربهم من عظيم ما هم فيه من شدة ذلك اليوم»[٤].

قال مجاهد: «المقام المحمود شفاعة محمد ﷺ»[٥]، وقال قتادة: وأهل العلم يرون أن المقام المحمود الشفاعة يوم القيامة[٦]، وقد ساق اللالكائي جملةً مما رُوي عن النبي ﷺ والصحابة والسلف الصالح في أنّ المقام المحمود هو

---

(١) تقدّم تخريجه.

(٢) انظر شفاء السقام: (ص٢٦١-٢٦٢).

(٣) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (١/٤١٨-٤٣٣).

(٤) تفسير الطبري (١٥/٤٣).

(٥) تفسير مجاهد (١/٣٦٩).

(٦) انظر: التوحيد لابن خزيمة (٢/٦١٢).

الشفاعة[١]، وهذا الذي ذهب إليه السُّبْكي، وقال به جماهير أهل العلم[٢].

ويشهد لذلك ما ثبت عن عَبْدَ اللَّهِ بن عُمَرَ رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ **(ما يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ الناس حتى يَأْتِيَ يوم الْقِيَامَةِ ليس في وَجْهِهِ مُزْعَةُ لَحْمٍ وقال إِنَّ الشَّمْسَ تَدْنُو يوم الْقِيَامَةِ حتى يَبْلُغَ الْعَرَقُ نِصْفَ الأُذُنِ فَبَيْنَا هُمْ كَذَلِكَ اسْتَغَاثُوا بِآدَمَ ثُمَّ بِمُوسَى ثُمَّ بِمُحَمَّدٍ ﷺ وزاد عبد اللَّهِ حدثني اللَّيْثُ حدثني بن أبي جَعْفَرٍ فَيَشْفَعُ لِيُقْضَى بين الْخَلْقِ فَيَمْشِي حتى يَأْخُذَ بِحَلْقَةِ الْبَابِ فَيَوْمَئِذٍ يَبْعَثُهُ الله مَقَامًا مَحْمُودًا يَحْمَدُهُ أَهْلُ الْجَمْعِ كلهم)**[٣].

قال ابن دحية الكلبي[٤]: «وقد أجمع أهل العلم على أنّ المقام المحمود الذي وعده الله ﷻ به في كتابه في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ هو شفاعته لأمته، فتَنَالُ شفاعته ﷺ جميع من بالموقف من سكان الأرض»[٥].

---

(١) انظر: اعتقاد أهل السنة (٦/١١١٢-١١١٥).

(٢) انظر: صحيح البخاري (٦/٢٧٠٨)، تفسير البغوي (٣/١٣٠)، كتاب الإيمان من إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم للقاضي عياض (٢/٨٦٥)، التذكرة في أحوال الموتى والآخرة للقرطبي(٢/٦٠١)، تفسير ابن كثير (٣/٥٨)، تفسير السعدي (ص٤٦٥)، فتح المجيد (١/٣٦١)، القول المفيد (١/٣٤٨)، شرح العقيدة السفارينية (ص٥٣٤) كلاهما للعلامة محمد العثيمين.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، بَاب من سَأَلَ الناس تَكَثُّرًا، رقم الحديث (١٤٠٥).

(٤) هو عمر بن حسن بن علي الكلبي المغربي، مجد الدين، أبو الخطاب، من مصنفاته: السّول في خصائص الرسول ق ، توفي سنة ٦٣٣هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/٣٨٩)، تذكرة الحفاظ (٤/١٤٢٠).

(٥) نهاية السّول في خصائص الرسول ق لابن دحية الكلبي (ص٢١٨).

وبما سبق يتضح أنّ السُّبْكي وافق جماهير أهل العلم بتفسير المقام المحمود بالشفاعة العظمى يوم القيامة[١].

القسم الثاني: ما عدّه من خصائصه ﷺ ولم يثبت:

أولاً: اختصاصه ﷺ بأنه أول النبيين في الخلق والنبوة، وأنه مرسل لجميع الأنبياء وأممهم.

يقول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾ [آل عمران: ٨١].

ذكر السُّبْكي أن الرسول في هذه الآية «هو نبينا محمد ﷺ، وأنه ما من نبي إلا أخذ الله عليه الميثاق أنه إن بعث محمد ﷺ في زمانه لتؤمنن به ولتنصرنه ويوصي أمته بذلك؛ وفي ذلك من التنويه بالنبي ﷺ وتعظيم قدره العلي ما لا يخفى، وفيه مع ذلك أنه على تقدير مجيئه في زمانهم يكون مرسلاً إليهم فتكون نبوته ورسالته عامة لجميع الخلق من زمن آدم إلى يوم القيامة ويكون الأنبياء وأممهم كلهم من أمته ويكون قوله: (**بعثت إلى الناس كافة**)[٢] لا يختص به الناس من زمانه إلى يوم القيامة، بل يتناول من قبلهم أيضاً، ويتبين بذلك معنى قوله ﷺ: (**كنت نبياً وآدم بين الروح والجسد**)[٣]، وأن من فسره بعلم الله بأنه سيصير نبياً لم يصل إلى هذا المعنى لأن علم الله محيط بجميع الأشياء، ووصف النبي ﷺ بالنبوة في ذلك الوقت ينبغي أن يفهم منه أنه أمر

---

(١) سيأتي بإذن الله تعالى الكلام على أنواع الشفاعة في مبحث الحياة الآخرة.

(٢) قطعة من حديث تقدم تخريجه.

(٣) سيأتي تخريجه.

ثابت له في ذلك الوقت؛ ولهذا (**رأى اسمه مكتوباً على العرش محمد رسول الله**)[١]، فلا بد أن يكون ذلك معنى ثابتاً في ذلك الوقت، ولو كان المراد بذلك مجرد العلم بما سيصير في المستقبل لم يكن له خصوصية بأنه نبي وآدم بين الروح والجسد لأن جميع الأنبياء يعلم الله نبوتهم في ذلك الوقت وقبله فلا بد من خصوصية للنبي ﷺ لأجلها أخبر بهذا الخبر إعلاما لأمته ليعرفوا قدره عند الله فيحصل لهم الخير بذلك»[٢].

وقد أورد السُّبْكي اعتراضاً مفاده أنّ النبوة وصف لا بد أن يكون الموصوف به موجوداً وقد بلغ أربعين سنة أيضا، فكيف يوصف به قبل وجوده وقبل إرساله؟

قال السُّبْكي: «إن قلت: أريد أن أفهم ذلك القدر الزائد فإن النبوة وصف لا بد أن يكون الموصوف به موجودا وإنما يكون بعد بلوغ أربعين سنة أيضًا.

فكيف يوصف به قبل وجوده وقبل إرساله فإن صح ذلك فغيره كذلك.

---

(١) قطعة من حديث قصة توبة آدم عليه السلام، وقد تقدّم تخريجه.

وقد رواه الحاكم والبيهقي وابن عساكر في قصة توبة آدم من رواية عبد الرحمن ابن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده. قال البيهقي تفرد به عبد الرحمن وهو ضعيف، قال البخاري: ضعفه علي بن المديني جداً وتكلم فيه غير واحد. وهذا الحديث من أنكر وأضعف ما روي عبد الرحمن، وما تكلفه المصنف رحمه الله في معنى الآية من قبيل هذا الحديث ضعيف مثله لمن تأمله فإن بعثة النبي خ إلى الناس إنما هي بتوجه الخطاب التكليفي إليهم بكلامه وأمره وذلك لم يكن إلا من أول نزول القرآن عليه. ونبينا ﷺ أغني بمحامده التي أثني الله عليه بها عن هذه التكلفات، والله أعلم.

(٢) التعظيم والمنة في لتؤمنن به ولتنصرنه، ضمن فتاوى السبكي (١/٣٨-٣٩).

قلت: قد جاء أن الله خلق الأرواح قبل الأجساد، فقد تكون الإشارة بقوله: كنت نبياً إلى روحه الشريفة ﷺ وإلى حقيقته، والحقائق تقصر عقولنا عن معرفتها، وإنما يعلمها خالقها ومن أمده بنور إلهي، ثم إنّ تلك الحقائق يؤتي الله كل حقيقة منها ما يشاء في الوقت الذي يشاء، فحقيقة النبي ﷺ قد تكون من قبل خلق آدم آتاها الله ذلك الوصف بأن يكون خلقها متهيئة لذلك وأفاضه عليها من ذلك الوقت، فصار نبياً وكتب اسمه على العرش وأخبر عنه بالرسالة ليعلم ملائكته وغيرهم كرامته عنده فحقيقته موجودة من ذلك الوقت، فإن تأخر جسده الشريف المتصف بها واتصاف حقيقته بالأوصاف الشريفة المفاضة عليه من الحضرة الإلهية حاصل من ذلك الوقت، وإنما يتأخر البعث والتبليغ لتكامل جسده ﷺ الذي يحصل به التبليغ، وكل ماله من جهة الله تعالى ومن جهة تأهل ذاته الشريفة وحقيقته معجل لا تأخر فيه، وكذلك استنباؤه وإيتاؤه الكتاب والحكم والنبوة، وإنما المتأخر تكونه وتنقله إلى أن ظهر ﷺ وغيره، من أهل الكرامة.

ولا نمثل بالأنبياء بل بغيرهم قد يكون إفاضة الله تلك الكرامة عليه بعد وجوده بمدة كما يشاء، ولا شك أن كل ما يقع فالله تعالى عالم به من الأزل، ونحن نعلم علمه بذلك بالأدلة العقلية والشرعية ويعلم الناس منها ما يصل إليهم عند ظهوره لعلمهم نبوة النبي ﷺ حين نزل عليه القرآن في أول ما جاءه به جبريل صلوات الله وسلامه عليه، وهو فعل من أفعاله -من جملة معلوماته من آثار قدرته وإرادته واختياره في محل خاص يتصف بها... والنبي ﷺ خير الخلق فلا كمال لمخلوق أعظم من كماله ولا محل أشرف من محله يعرفنا بالخبر الصحيح

حصول ذلك الكمال من قبل خلق آدم لنبينا محمد ﷺ من ربه سبحانه وتعالى، وأنه أعطاه النبوة من ذلك الوقت ثم أخذ له المواثيق على الأنبياء وعلى أممهم ليعلموا أنه المقدّم عليهم وأنه نبيهم ورسولهم»[١].

النقد:

القول بأن نبينا محمد ﷺ أول النبيين في الخلق والنبوة، وأنه مرسل إلى جميع الأنبياء وأممهم السابقة، قولٌ باطلٌ ومردود، وقد ابتدعه غلاة المتصوفة ومن وافقهم[٢].

وما ذكره السُّبْكي -عفا الله عنه- لا يخرج عما قرروه، ويتبين بطلانه بما يلي:

أولاً: أن الأدلة متظافرةٌ على أن نبينا محمداً ﷺ كان آخر الأنبياء خلقاً، وآخرهم نبوة، كما قال ﷻ: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴾ [سورة الأحزاب: ٤٠].

ثانياً: بنى السُّبْكي ما قاله على التقدير والاحتمال، وفرَّع منها أموراً جعلها من المُسلَّمات!، ويظهر ذلك جلياً في مثل قوله: «إنه على تقدير مجيئه ﷺ في زمانهم... يكون الأمر مرسلاً إليهم» فمفهوم كلام السُّبْكي أنه إذا لم يأت النبي ﷺ في زمانهم لا يكون مرسلاً إليهم، وبهذا تبطُل حجته ويسقط قوله.

---

(١) التعظيم والمنة في لتؤمنن به ولتنصرنه، ضمن فتاوى السبكي (١/٣٩-٤٠).

(٢) انظر: الفتوحات الملكية لابن عربي (١/١٩٦)، (٣/٢٥)، الخصائص الكبرى للسيوطي (١/٧)، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد(١/٩٩)، اليواقيت والجواهر للشعراني (ص٣٣٥)، تاريخ النور السافر للعيدروسي (١/٨).

ثالثاً: استدل السُّبْكي بحديث: (**كنت نبياً وآدم بين الروح والجسد**) وكرر الاستدلال بلفظة (كنت) في أكثر من موضوع، والصواب ما في رواية ميسرة الفجر رضي الله عنه قال: (**قلت يا رَسُولَ اللَّهِ مَتَى كُتِبْتَ نَبِيًّا، قال: وَآدَمُ عليه السَّلاَمُ بين الرُّوحِ وَالْجَسَدِ**)[1]: ، ورواية (كُنْتُ) أخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه[2]، وأخرجه الترمذي في السنن[3]، والحاكم في المستدرك[4]، من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث أبي هريرة لا نعرفه إلا من هذا الوجه»[5].

والجواب عن هذا الحديث بأن يُقال:

هذا الحديث لا يَدُل على ما ذهب إليه السُّبْكي من تقدم نبينا محمد ﷺ على غيره من الأنبياء في الخَلْق والنبوة، وإنما غاية ما يدلّ عليه أنه ﷺ كتب نبياً وآدم لم تنفخ فيه الروح بعد، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «هؤلاء الضلال يتوهمون أن النبي ﷺ كان حينئذ موجوداً، وأنّ ذاته خلقت قبل الذوات، ويستشهدون على ذلك بأحاديث مفتراة... والمقصود هنا أن الله -كتبه نبياً بعد خلق آدم، قبل نفخ الروح فيه، وهو موافق لما أخرجاه في الصحيحين

---

(١) أخرجه أحمد في المسند رقم الحديث (٢٠٦١٥).

(٢) كتاب المغازي، باب ما جاء في مبعث النبي ﷺ، رقم الحديث (٣٦٥٥٣)، من طريق عفان عن وهيب عن خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق مرسلاً.

(٣) كتاب المناقب باب في فضل النبي ﷺ، برقم: (٣٦٠٩).

(٤) المستدرك (٢/٦٦٥)، رقم الحديث (٤٢١٠).

(٥) السنن (٥/٥٤٦).

من حديث ابن مسعود رضي الله عنه: **«إنّ خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك»**[1] إلى آخره، بين فيه خلق الجنين، وتنقله من حال إلى حال، فناسب هذا أنه بين خلق آدم ونفخ الروح فيه تكتب أحواله، ومن أعظمها كتابة سيد ولده»[2].

رابعاً: ما ذكره السُّبْكي في أنّ بعثة النبي ق لا تختص بالناس من زمانه إلى يوم القيامة، بل يتناول من قبلهم أيضاً[3]، باطلٌ، ولم يقل به أحدٌ من السلف، ويلزم عليه القول بأنّ جميع الأمم السابقة كفار حيث لم يؤمنوا به ﷺ، والمقصود بعموم رسالته: من كان في زمانه ومن جاء بعدهم إلى يوم القيامة[4].

ويقال أيضاً: «كيف يتأتى أن يرسل هؤلاء إلى أممهم ثمّ يكون رسولنا إليهم ونبياً عليهم؟

إنّ هذه وظيفة الرسول المَلكي جبريل الذي ينزل بالوحي عليهم، والقول الصحيح في هذا الباب أن يُقال: إنّ الرسول ﷺ لّما كان خاتم الرسل وجاء بالشريعة الكاملة التي لا كمال وراءها، كان جميع النّاس مأمورين بإتباعه، فلو بعث الرسل أحياء ما وسعهم إلا أن يؤمنوا به ويتبعوه»[5].

خامساً: وأمَّا الاعتراض الذي أورده السُّبْكي على ما قاله: «فإن النبوة وصف لا بد أن يكون الموصوف بها موجوداً...».

---

(١) أخرجه البخاري كتاب بدء الخلق باب ذكر الملائكة رقم الحديث: (٣٢٠٨)، ومسلم كتاب القدر باب كيفية خلق الآدمي برقم: (٢٦٤٣).

(٢) تلخيص كتاب الاستغاثة (ص٩-١٠).

(٣) انظر: التعظيم والمنة في لتؤمنن به ولتنصرنه، ضمن فتاوى السبكي (١/٣٨).

(٤) انظر: تعليق الدكتور/ محمد خليل هرّاس على كتاب الخصائص الكبرى للسيوطي(١/١٢).

(٥) المرجع السابق (١/١٥).

فيقال فيه: لا يُشترط للموصوف بالنبوة أن يكون موجوداً قبل زمان وجوده؛ لأنّه لا يترتب على وصف النبوة أحكام إلا بعد وجود النبي، وأمَّا السُّبْكي فقد رتب على هذا الوصف أحكاماً منها: إرسال النبي ﷺ إلى الأنبياء وأممهم قبل أن يوجد ﷺ، ولذا احتاج السُّبْكي إلى تكلف الإجابة عمّا قد يرد عليه في كيفية إرساله ﷺ إلي قوم مع تأخر وجوده ﷺ عنهم؟ فقال مرة: فقد تكون الإشارة بقوله: (كنت نبياً) إلى روحه الشريفة، أو إلى حقيقته ﷺ والحقائق تقصر عقولنا عن معرفتها، واستدل للأول بما ورد: «أنّ الله خلق الأرواح قبل الأجساد»، وهذا الحديث حكم عليه ابن حجر الهيتمي بأنه باطل لا أصل له[1]، وأورده جماعة من أهل العلم في الأحاديث الموضوعة[2].

وأمَّا الثاني: فقد أحال فيه إلى أمر تقصر العقول عن معرفته، وهي الحيدة! لمن عجز عن الإتيان بدليل سمعي وعقلي صحيح.

والسُّبْكي مقلد في هذا الفهم لابن عربي[3] الذي يقول في فتوحاته: «خلق الروح المدبرة روح محمد ﷺ ثم صدرت الحركات، فكان لها وجود في عالم

---

(١) الفتاوى الحديثية ص (١١٩).

(٢) الموضوعات لابن الجوزي (٣٠٠/١)، اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة لجلال الدين السيوطي (٣٤٩/١)، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني(ص٣٨٢).

(٣) هو محمد بن علي بن محمد الحاتمي الطائي، المعروف بابن عربي، رأس المتصوفة ويلقب عندهم بالشيخ الأكبر ومحيي الدين، له شطحات مشهورة، من مؤلفاته: الفتوحات المكية، مفاتيح الغيب، فصوص الحكم، تفسير ابن عربي، وغيرها.
انظر: سير أعلام النبلاء (٤٨/٢٣)، شذرات الذهب (١٩٠/٥).

الغيب دون عالم الشهادة»(١).

سادساً: قول السُّبْكي: «أخذ له المواثيق على الأنبياء وعلى أممهم ليعلموا أنه المقدّم عليهم وأنه نبيهم ورسولهم»(٢).

هذا التعبير فيه تنقص وحطٌّ من منزلة الأنبياء فالنبي ﷺ أخوهم والمُصدق لهم، ولا ينافي ذلك أنه لو بعث أحدهم من قبره أو لو بقي حياً إلى زمان مبعثه لوجب عليه أن يؤمن به وينصره(٣)، كما قال ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [سورة آل عمران: ٨١]، «ففي هذه الآية يخبر تعالى أنه أخذ ميثاق كل نبي بعثه من لدن آدم عليه السلام إلى عيسى عليه السلام لمهما آتى الله أحدهم من كتاب وحكمة وبلغ أي مبلغ ثم جاء رسول من بعده ليؤمنن به ولينصرنه ولا يمنعه ما هو فيه من العلم والنبوة من إتباع من بعث بعده ونصرته»(٤).

ثانياً: اختصاصه ﷺ بأنه خُلق من نور:

يقول السُّبْكي في ذلك: «لم يزل نوراً ينتقل في الأصلاب والجباه، من لدن آدم إلى أبيه عبد الله»(٥).

---

(١) الفتوحات المكية (١/ ١٩٦).

(٢) التعظيم والمنة في لتؤمنن به ولتنصرنه، ضمن فتاوى السبكي (١/ ٤٠).

(٣) انظر: تعليق الدكتور/ محمد خليل هرّاس على كتاب الخصائص الكبرى للسيوطي(١/ ١٤).

(٤) تفسير ابن كثير (١/ ٣٨٦).

(٥) السيف المسلول (ص١٠٦).

النقد:

يظهر مما سبق أنّ السُّبْكي -عفا الله عنه- حاد حيدة المتصوفة[1] الذين زعموا أنّ مادة خلق محمد ﷺ من النور!

ولا شك أنّ ذلك باطلٌ ومخالف لصريح القرآن الكريم، والسنة الصحيحة، وبيان ذلك فيما يلي:

أولاً: مقتضى حكمة الله تعالى أن يرسل إلى المنذرين من جنسهم:

قال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ۝٩٤ قُل لَّوْ كَانَ فِى ٱلْأَرْضِ مَلَٰٓئِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولًا﴾ [سورة الإسراء: ٩٤-٩٥].

قال ابن كثير في تأويل هذه الآية: «يقول تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ﴾ أي: أكثرهم﴿أَن يُؤْمِنُوٓا۟﴾ ويتابعوا الرسل؛ إلا استعجابهم من بعثة البشر رسلاً؛ كما قال تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ۗ قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ﴾ [سورة يونس: ٢] وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُۥ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَقَالُوٓا۟ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا فَكَفَرُوا۟ وَتَوَلَّوا۟ ۚ وَّٱسْتَغْنَى ٱللَّهُ ۚ وَٱللَّهُ غَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾ [سورة التغابن: ٦]...ثم قال تعالى منبهاً على لطفه ورحمته بعباده: أنه يبعث إليهم الرسول من جنسهم؛ ليفقهوا عنه ويفهموا منه؛ لتمكنهم من مخاطبته ومكالمته، ولو بعث إلى البشر رسولاً من

(١) انظر: الفتوحات المكية (١/١٦٩)، اليواقيت والجواهر للشعراني (ص٣٣٩)، المنح المكية (١/١٣٨-٢٢٩، ١٣٩)، العمدة شرح البردة (ص٢٨٩) كلاهما لابن حجر الهيتمي.

الملائكة لما استطاعوا موجهته ولا الأخذ عنه؛ كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [سورة آل عمران: ١٦٤]»(١).

ثانياً: أن محمداً ﷺ بشر من البشر، والقول بأنه مخلوقٌ من النور ينافي بشريته:

قال تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤] وعليه فهو ﷺ مثل موسى، وعيسى، وغيرهم من الرسل والأنبياء.

قال تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [سورة آل عمران: ٥٩]، ويقول: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًا﴾ [سورة الكهف: ١١٠] والبشر مخلوقون من التراب لا من النور كما قال ﷻ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾ [سورة الروم: ٢٠]، فهذا خبر عام في جميع البشر، فتخصيص نبينا محمد ﷺ بأنه خلق من نور يحتاج إلى مخصِّص، ولا مخصص(٢).

وقد شابه القول بأنّ محمداً ﷺ مخلوقٌ من النور قول الرافضة الذين فسروا قول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ﴾ قالوا: هي فاطمة رضي الله عنها ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ قالوا: هو الحسن رضي الله عنه ﴿ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ﴾ قالوا: هو الحسينس(٣).

(١) تفسير ابن كثير (٣/٦٨).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١١/٩٤-٩٥)، فتاوى اللجنة الدائمة (١/٤٤٨).

(٣) انظر الكافي (١/٢١٩).

ثالثاً: أنّ القول بذلك يفضي إلى بعض العقائد الفاسدة:

كاعتقاد أن النبي ﷺ مخلوق من نور الله تعالى، وأن العالم كله خلق من نوره، وأنه أول المخلوقات، وأن خلقه متقدم على العرش والقلم، وقد التزم جماعة من القائلين بذلك بهذه العقائد(١)، والحاصل أنّ القول بذلك مأخوذ من بعض الفلسفات القديمة، والنظريات الفاسدة(٢).

رابعاً: حكم سبّ الرّسول ﷺ:

صنّف السُّبْكي رسالة مستقلة في هذه المسألة، سمّاها: «السيف المسلول على من سبّ الرسول ﷺ»، واستوعب فيها الأدلة وأقوال أهل العلم في ذلك.

وبيّن خطأ من قال: أنّ السابّ إذا استحل السبّ كفر، وإن لم يستحل فلا يكفر، فقال: «وما حُكي عن بعض الفقهاء من أنه إذا لم يستحلّ لا يكفر: زلّة عظيمة، وخطأ صريح لا يثبت عن أحدٍ من العلماء المعتبرين، ولا يقوم عليه دليلٌ صحيح»(٣).

وقد أورد السُّبْكي الأدلة على ذلك من الكتاب والسنة والإجماع والقياس:

فمن الكتاب:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٧].

---

(١) انظر: الفتوحات المكية (١/١٦٩)، اليواقيت والجواهر (ص٣٣٩).

(٢) انظر: الجواب الصحيح (٣/٣٨٤)، التصوف الإسلامي في الأدب والأخلاق لزكي مبارك (١/٢١٠، ٢٧٩، ٢٠١)، مظاهر الانحرافات العقدية عند الصوفية لإدريس محمود إدريس (١/٣٩٣)، خصائص المصطفى بين الغلو والجفاء (ص٨٠-٩٣).

(٣) السيف المسلول (ص١٣٢).

وقوله ﷻ: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٦١].

وقوله تعالى: ﴿مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦١].

قال السُّبْكي: «فهذه الآيات كُلها تدل على كفره وقتله»[١].

ومن السنة:

استدل السُّبْكي بجملة من الأحاديث[٢]، ومنها لَمّا خطب النبي ﷺ في قضية الإفك، واسْتَعْذَرَ من عبد اللَّهِ بن أُبَيٍّ بن سَلُولَ فقال رسول اللّه ﷺ: (**من يَعْذُرُنِي من رَجُلٍ بَلَغَنِي أذَاهُ في أهْلِي...**)، فَقَامَ سَعْدُ بن مُعَاذٍ س فقال: يا رَسُولَ اللَّهِ أنا والله أَعْذُرُكَ منه، إن كان من الأوْسِ ضَرَبْنَا عُنُقَهُ، وَإِنْ كان من إِخْوَانِنَا من الْخَزْرَجِ أَمَرْتَنَا فَفَعَلْنَا فيه أَمْرَكَ[٣].

وجه الدلالة من هذا الحديث ذكره السُّبْكي بقوله: «فقول سعد بن معاذ هذا دليلٌ على أنّ قتل مؤذيه كان معلوماً عندهم، وأقره النبي ﷺ، ولم يُنكره، ولا قال له إنه لا يجوز قتله...»[٤].

---

(١) المصدر السابق (ص١٣٣).

(٢) انظر: السيف المسلول (ص١٣٤-١٥١).

(٣) قطعة من حديث الإفك الذي أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً، رقم الحديث: (٢٥١٨)، ومسلم، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك برقم (٢٧٧٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) السيف المسلول (ص ١٣٤).

وأمَّا الإجماع:

نقل السُّبْكي إجماع أهل العلم على كفر من سبّ النبي ﷺ[١]، يقول: «أما سب النبي ﷺ فالإجماع منعقد على أنه كفر والاستهزاء به كفر، قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَـٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ﴾ [سورة التوبة: ٦٥-٦٦]»[٢].

وأمَّا القياس:

فاستدل السُّبْكي بقياس قتل المرتد على قتل الساب وكفره، يقول: «فلأن المرتد ثبت قتله بالإجماع والنصوص المتظاهرة، ومنها قوله ﷺ: **(من بدّل دينه فاقتلوه)**[٣]، والساب مرتدّ مبّدل لدينه، فلك أن تدخله في عموم قوله: (من بدّل دينه)، فيكون ثابتاً بالنص، ولك أن تجعل السب مقيساً على الردة بطريق الأولى أفحش»[٤].

ويرى أبو الحسن السُّبْكي أنّ من سبّ الرسول لا يخلو من أحوال:

الأول: أن يُصر على سبّ الرسول ﷺ دون توبة، فهذا يقتل باتفاق أهل العلم[٥].

الثاني: أن يتوب من سبّه، فقد تردد السُّبْكي في الحكم بقتله، وقد مرّ السُّبْكي في هذه المسألة بعدة أطوار؛ ولذا فقد اختلف النقل عنه فيها، على أقوال:

---

(١) انظر: السيف المسلول (ص١١٩)، وما بعدها.

(٢) فتاوى السبكي (٢/٥٧٣).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، بَاب لا يُعَذَّبُ بِعَذَابِ اللَّهِ، رقم الحديث: (٢٨٥٤).

(٤) السيف المسلول (ص١٥١).

(٥) انظر: المصدر السابق (ص١٥٧، ١٥٥، ١٥٢).

الأول: القول بقتل السابّ بكل حال وعدم قبول توبته.

والمراد بعدم قبولها أن القتل لا يسقط عنه بالتوبة، وقد نصّ غير واحد من أئمة الشافعية على أنّ السُّبْكي اختار: أنّ السابّ إذا كان مشهوراً قبل سّبه بفساد العقيدة، ودلّت القرائن على سوء نيته وقصده، أنه يقتل، بخلاف من دلت القرائن على صدق سريرته، وأن ذلك وقع منه فلتة، فتقبل توبته ولا يُقتل[1].

قال ابن حجر الهيتمي: «وأمَّا ما قاله السُّبْكي من أنّ سابّ نبينا محمد ﷺ إذا كان مشهوراً قبل سبّه له بفساد عقيدته، وتوفرت القرائن على أنه سّبه قاصداً التنقيص يقتل، ولا تقبل له توبة، فهو مما انتحله مذهباً وارتضاه رأياً لنفسه معترفاً بأنه مع جملة مسائل أخرى خارج عن مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه كما صرح بذلك هو وكذا ابنه في طبقاته الكبرى[2]»[3].

الثاني: التوقف:

يقول السُّبْكي -في رسالة صنفها بخصوص هذه المسألة-: «وإن دلّت القرائن على أنه قال ذلك عن عَقْدٍ وبصيرة، وسوء طوية، ورَوية: فيقوى هنا عدم قبول توبتهِ بالإسلام، وأنه يقتل، لا سيما إذا دلت القرائن مع ذلك على أنه قصد التقية بالإسلام، ورفع السيف عنه، ولكنّا لا نقدر على الحكم بالقتل

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ٢٣٤)، ومعيد النعم (ص ٢٤)، الإعلام والاهتمام بجمع فتاوى شيخ الإسلام -أبي يحيى زكريا الأنصاري- (ص ٢٧٨- ٢٧٩)، والإعلام بقواطع الإسلام لابن حجر الهيتمي (ص٣٢٦).

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ٢٣٤).

(٣) الإعلام بقواطع الإسلام (ص٣٢٦).

عليه، **أمّا أولاً**: فلأنه خلاف المشهور عن الشافعي

وأمَّا ثانياً: فلما قدمناه في توبة المسلم، فكل ما دلَ على سقوط القتل هناك، أو على التوقف فيه فهو دالٌ على ذلك هنا»[(١)].

ثم قال: «وأمَّا من دلت قرائن حاله على خلاف ذلك من سوء عقيدة وتُقاةٍ بكلمة الشهادة فلا أتكلم فيه بشيء -إن شاء الله-، وأرى أن أتوقف فيه، فإن تقلَّده حاكمٌ كان حسابه عليه أو أجره له، وأنا أرضي بالسلامة، ولا ألقى الله بدم مسلم، ولا بإسقاط حق لله ولرسوله، إلا أن يتبين لي علم بعد ذلك يقتضي الجزم بقتله أو عدم قتله، فإني في كل وقت أترقب زيادة علم»[(٢)].

الثالث: القول بقبول توبته وعدم قتله:

بعد سبعة عشر عاماً من تصنيف الكتاب ألحق المصنف ورقة داخل الكتاب بعنوان: (تذييل ملحق) كتبه في شوال سنة ٧٥١هـ، تعليقاً على حادثة نصراني قذف رسول الله ﷺ قذفاً بشعاً فظيعاً، فلما أُخذ تلفظ بالشهادتين، وكان قبل ثلاث عشرة سنة قد وقع منه مثل ذلك لكن حيل بينه وبين المسلمين، فرأى الإمام قتله، وكتب في هذا التذييل رأيه المذكور في أن من دلت عليه قرائن السوء يقتل، ولا تقبل توبته[(٣)].

قال السُّبْكي: «يُقتل النصراني المذكور، كما قتل النبي ق كعب بن الأشرف، ويُطهّر الجناب الرفيع من ولوغ هذا الكلب»[(٤)]، واستشهد السُّبْكي

---

(١) السيف المسلول على من سبّ الرسول (ص٣٨٥).

(٢) السيف المسلول (ص٣٨٦).

(٣) انظر هذا التذييل في المصدر السابق (ص٣٩٠).

(٤) المصدر السابق (ص١١٣).

بقول الشاعر:

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم[١]

وبعد كتابة التذييل الملحق بأكثر من عشرين يوماً، وفي التاسع والعشرين من شهر شوال ٧٥١هـ كتب ورقة تكملة جزم فيها بالثبوت على رأيه بقبول توبة السابّ مطلقاً[٢]، وعلّل ذلك بتورعه عن قتل المسلم وملاقاة الله تعالى بدمه، وإذا «ثبت الإيمان لشخص، ولو تقدّم منه ما عسى أن يتقدّم فالنبي ﷺ به رؤوف رحيم بالنص القاطع، ومن رأفته به ورحمته محافظتنا على بقاء إيمانه، وعدم تعريضه للفتن»[٣].

وهذا القول هو الذي استقر عليه المصنف، لأنه آخر ما كتبه في هذه المسألة، والله أعلم[٤].

وقد عرض السُّبْكي لمسألةٍ تتعلق بما مضى، وهي أنّ قتل السابّ هل يكون للكفر أو للحد؟

وقد بيّن أنّ سبّ النّبيّ ﷺ ردّة وزيادة، وحجّته أنّ السّابّ كَفَر أوّلاً، فهو مرتدّ، وأنّه سبّ النّبيّ ﷺ فاجتمعت على قتله علّتان كلّ منهما توجب قتله[٥].

---

(١) هذا البيت للمتنبي، والمعنى "لا يسلم للشريف شرفه من أذى الحساد والمعاندين حتى يقتل أعداءه فإذا أراق دماءهم سلم شرفه لأنه يصير مهيبا فلا يتعرض له".
انظر: ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري (١٢٥/٤).

(٢) انظر: السيف المسلول (ص٣٩٦).

(٣) المصدر السابق (ص٣٩٦).

(٤) انظر: تحقيق إياد الغوج على السيف المسلول (ص٣٥-٣٨٦، ٣٨)، وأيضاً تحقيق سليم الهلالي (ص٣٧-٣٨).

(٥) انظر: السيف المسلول (ص١٥٥).

النقد:

السّبُّ هو الكلام الّذي يقصد به الانتقاد والاستخفاف، وهو ما يفهم منه السّبّ في عقول النّاس، على اختلاف اعتقاداتهم، كاللّعن والتّقبيح.

قال شيخ الإسلام: «ما يَعرف النّاس أنه سبّ فهو سبّ، وقد يختلف ذلك باختلاف الأحوال والاصطلاحات والعادات وكيفية الكلام ونحو ذلك، وما اشتبه فيه الأمر ألحق بنظيره وشبهه»(١).

وسبُّ النبي ﷺ كفر بالله تعالى، سواء استحل ذلك السابّ، أم لم يستحله(٢).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «إنّ سبّ الله أو سبّ رسوله كفر ظاهراً وباطناً، سواء كان السابّ يعتقد أن ذلك محرم، أو مستحلاً له، أو كان ذاهلاً عن اعتقاده، هذا مذهب الفقهاء وسائر أهل السنة القائلين بأن الإيمان قول وعمل»(٣).

وقد دلّ على ذلك الكتاب والسنة والإجماع والقياس -كما تقدّم-، وقد أجاد السُّبْكي في عرض المسألة بأدلتها، إلا أنّ قوله بقبول توبة السابّ مطلقاً مرجوحٌ بما يلي:

[١] جاءت الأدلة الصحيحة والصريحة بقتل السابّ، لأنّ ذلك حدّ من الحدود، كما رجّح ذلك السُّبْكي -فيما تقدّم-، والحدود لا تسقط بالتوبة، وإسقاطها يُفضي إلى تعطيلها(٤).

---

(١) الصارم المسلول (٣/١٠١٢)، وانظر: (٣/٩٩٢، ١٠٠٩).

(٢) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/٤٧٣)، الصارم المسلول (٣/٩٥٨).

(٣) الصارم المسلول (٣/٩٥٥).

(٤) انظر: الشفا (٢/٤٧٧- ٤٧٩)، مجموع الفتاوى(١٠/٣٧٤)، الصارم المسلول (٣/٦٢٠)، إعانة الطالبين للدمياطي(١/٢٢)، الإقناع للشربيني (٢/٥٤٣).

[٢] سبّ الرسول ﷺ كفر أكبر مضادٌ للإيمان، فحدّ فاعله القتل لا يسقط بالتوبة بعد القدرة على السابّ، كما قال ﷻ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا۟ عَلَيْهِمْ ۖ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة المائدة: ٣٤]. قال الإمام القرطبي في تفسير هذه الآية: «أما القصاص وحقوق الآدميين فلا تسقط، ومن تاب بعد القدرة فظاهر الآية أن التوبة لا تنفع، وتقام الحدود عليه، كما تقدم، وللشافعي قولٌ أنه يسقط كل حد بالتوبة، والصحيح من مذهبه أن ما تعلق به حق الآدمي قصاصاً كان أو غيره فإنه لا يسقط بالتوبة»[١]، وهذا فيما يتعلق بأحكام في الدنيا، وفي الآخرة أمره إلى الله ﷻ.

[٣] تعليل السُّبْكي قبول توبة السابّ وعدم قتله بأنّ الرسول ﷺ رؤوفٌ رحيمٌ بأمته، وأنّ شفقته تدعو إلى قبول توبة المرتد عليلٌ ومردودٌ، وذلك لأنّ الحدود لا ينبغي للحاكم الرأفة فيها، يقول الله ﷻ في حدّ الزنا: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة النور: ٢].

(١) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ١٥٨).

المبْحَث الثالث

فضل الصحابة وحكم تنقصهم[١]

عرض السُّبْكي لبعض المسائل المتعلقة بالصحابة رضي الله عنهم فذكر تعريف الصحابة، وبيَّن فضلهم، وحكم تنقصهم وسبِّهم، وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: تعريف الصحابة:

يرى السُّبْكي بأنّ الصحابي يطلق ويُراد به كل من رأى النبي ﷺ مسلماً، يقول في ذلك: «فاسم الصُحبة يَعُم كل من رأى النبي ﷺ تسليماً»[٢]، ويؤكد السُّبْكي على هذا القول وصحته بقوله: «والصحب جمع صاحب وهو كل من رأى النبي ﷺ مسلماً، وقيل من طالت مجالسته، والصحيح الأول»[٣].

النقد:

الصّحابة: جمع صحابي.

وهو في اللغة: مشتقّ من الصّحبة، والصّحبة تطلق على عدة معان، كلها تدور حول الملازمة والانقياد[٤].

---

(١) أوردت هذا المبحث بعد الكلام عن الإيمان نبينا محمد ق لأن من توقيره ق توقير أصحابه والإمساك عما شجر بينهم، كما ذكر ذلك السبكي، انظر: السيف المسلول (ص ٥٢٥).

(٢) غيرة الإيمان الجلي في إيمان أبي بكر وعمر وعثمان وعلي (ل٦)، فتاوى السبكي (٢/٥٧٤).

(٣) الإبهاج (١/١٥).

(٤) انظر: تهذيب اللغة (٤/١٥٤)، معجم مقاييس اللغة(٣/٣٣٥)، لسان العرب(١/٥١٩)، القاموس المحيط (ص١٣٤).

وأمّا في الاصطلاح:

فقد اختلف أهل العلم في حدِّ الصحابي، وتعددت تعريفاتهم له[١].

والمشهور عند المحدثين[٢] ما ذهب إليه السُّبْكي أنّ كل مسلم رأى رسول الله ﷺ فهو من الصحابة، قال البخاري في صحيحه: «من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه»[٣].

يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني «أصحّ ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي: من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام»[٤].

وبما سبق فما قرره السُّبْكي موافق لقول المحققين من أهل العلم، وإن كان التعبير باللُّقِي أولى من القول بالرؤية، ولكنّ مرادهم بالرؤية الملاقاة؛ إذ لو كان له بصر لرآه كما هو المستعمل في العرف، أو بناءً على الغالب، ومقصودهم بذلك مع زوال المانع من الرؤية وهو العمى[٥].

ثانياً: فضل الصحابة:

ذكر السُّبْكي جملة من الأحاديث الدالة على فضل الصحابة رضي الله عنهم، ومن ذلك قوله ﷺ: **(لا تسبوا أصحابي فلوا أنّ أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما**

---

(١) انظر تفاصيل الخلاف في تعريف الصحابي، والأقوال والأدلة في ذلك: الإحكام للآمدي (١٠٣/١)، الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص ٤٩)، مقدمة ابن الصلاح (ص٢٩١)، كشف الأسرار (٥٦٠/٢)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي (ص٣٤٣)، فتح المغيث للسخاوي (٨/٤)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١٢٢/٢).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٢٩١)، فتح المغيث للعراقي (ص٣٤٣).

(٣) صحيح البخاري (١٣٣٥/٣).

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني (٦/١).

(٥) انظر: فتح المغيث للعراقي (ص٣٤٣)، شرح نخبة الفكر للقاري (ص٥٧٨).

بلغ مد أحدهم ولا نصيفه)[١].

وقول النبي ﷺ: **(الله الله في أصحابي الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضا بعدي فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه)**[٢].

وقال ﷺ: **(أبو بكر في الجنة وعمر في الجنة وعثمان في الجنة وعلي في الجنة)**[٣].

فهذه الأحاديث وغيرها تدل على فضل الصحابة جميعاً، وعلى فضل آحادهم، وذلك تعظيماً لقدر صحبة النبي العظيم ﷺ[٤]، وقد أجمعت الأمة على إمامتهم وعلو قدرهم وتواتر مناقبهم، فبذلك نقطع بتزكيتهم على

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ لو كنت متخذاً خليلاً، حديث رقم: (٣٤٧٠)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة ﭫ برقم (٢٥٤٠).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده برقم (١٦٨٩٤)، والترمذي كتاب المناقب عن رسول الله ﷺ باب حديث رقم: (٣٨٦٢)، وقال: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه"، قال السبكي معقباً على كلام الترمذي "وقد رواه عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد محمد بن سعد العوفي كما رواه محمد بن يحيى الذهلي وعبد الرحمن بن زياد ذكره ابن حبان في الثقات وعبيدة بفتح العين بن أبي رائطة وثقه ابن معين وذكره ابن حبان في الثقات فرواة الحديث المذكور كلهم ثقات فيحسن الاحتجاج به" فتاوى السبكي (٢/٥٧٥).

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه ذكر إثبات الجنة لأبي عبيدة برقم: (٧٠٠٢)، والنسائي في السنن كتاب المناقب، فضل زيد بن عمرو، حديث رقم: (٨١٩٣)، ، وأبوداود كتاب السنة، باب في الخلفاء، حديث رقم: (٤٦٥٠).

(٤) انظر: فتاوى السبكي: (٢/٥٤٤)، (٢/٥٩٢)، منع الموانع لعبدالوهاب السبكي(ص٢٤٢).

الإطلاق إلى مماتهم لا يختلجنا شك في ذلك[1].

يقول: (سائر الصحابة لا يصل أحد ممن بعدهم إلى مرتبتهم ؛ لأنّ أكثر العلوم التي نحن نتبع وندأب فيها الليل والنهار حاصلةٌ عندهم بأصل الخلقة من اللغة والنحو والتصريف وأصول الفقه، وما عندهم من العقول الراجحة، وما أفاض الله عليها من نور النبوة العاصم من الخطأ في الفكر، يغني عن المنطق وغيره من العلوم العقلية، وما ألّف الله بين قلوبهم حتى صاروا بنعمته إخواناً، يغني عن الاستعداد في المناظرة والمجادلة فلم يكونوا يحتاجون في علمهم إلا إلى ما يسمعونه من النبي ﷺ من الكتاب والسنة فيفهمونه أحسن فهم ويحملونه على أحسن محمل وينزلونه منزلته، وليس بينهم من يماري فيه ولا يجادل ولا بدعة ولا ضلالة)[2].

وقد صنّف السُّبْكي رسالةً مستقلة في فضل الصحابة والذّب عنهم رضي الله عنهم سمّاها: «غيرة الإيمان الجلي في إيمان أبي بكر وعمر وعثمان وعلي»[3].

النقد:

صحابة النبي ﷺ لهم مكانة عظيمة ومنزلة كبيرة، فهم أفضل الناس بعد نبينا محمد ﷺ، اختارهم الله عز وجل لصحبة رسوله، وحمل دينه، وتبليغ شرعه، وشرّفهم -برؤية خاتم أنبيائه ورسله ﷺ، فكانوا مصابيح الدُجى وأعلام الهدى، وهم أفضل القرون بشهادة النبي ﷺ.

---

(١) انظر: غيرة الإيمان الجلي في إيمان أبي بكر وعمر وعثمان وعلي (ل٤)، فتاوى السبكي (٢/٥٤٤).

(٢) إتحاف السادة المتقين (١/ ١٧٧).

(٣) تقدّم الكلام عنها ضمن مصنفات السبكي، انظر (ص٥٨) من هذه الرسالة.

و قد تضافرت الأدلة على فضلهم، ومن ذلك:

قول الله ﷻ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح: ٢٩].

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: **(من كان مستناً فليستن بمن قد مات، أولئك أصحاب محمد ﷺ، كانوا خير هذه الأمة، أبرها قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ق، ونقل دينه، فتشبهوا بأخلاقهم وطرائقهم، فهم أصحاب محمد ﷺ كانوا على الهدى المستقيم)**[1].

قال الإمام الشافعي: «أثنى الله تبارك وتعالى على أصحاب رسول الله ق في القرآن والتوراة والإنجيل، وسبق لهم على لسان رسول الله ق من الفضل ما ليس لأحد بعدهم»[2]، ويقول الإمام أحمد بن حنبل: «من السنة الواضحة الثابتة البينة المعروفة ذكر محاسن أصحاب رسول الله ﷺ أجمعين، والكف

---

(١) أخرجه ابن عبد البر بسنده عن ابن مسعود رضي الله عنه في جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٧)، وذكره البغوي في شرح السنة عن ابن مسعود (١/٢١٤)، والخطيب التبريزي في مشكاة المصابيح(١/٦٧).

(٢) رسالة البغدادية للإمام الشافعي، نقلاً عن كتاب أعلام الموقعين لابن القيم (١/٨٠).

عن ذكر ما شجر بينهم، فمن سب أصحاب رسول الله ﷺ أو أحداً منهم أو انتقصه أو طعن عليه أو عرّض بعيبهم أو عاب أحداً منهم فهو مبتدع رافضي خبيث مخالف لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً، بل حبهم سنة، والدعاء لهم قربة، والاقتداء بهم وسيلة، والأخذ بآثارهم فضيلة»[1].

وما ذكره السُّبْكي في إجماع الأمة على فضل الصحابة رضي الله عنهم موافقٌ لِما قرره أهل السنة والجماعة في مصنفاتهم.[2]

ثالثاً: سبّ الصحابة:

يُمكن جمع كلام السُّبْكي في هذه المسألة، وتحرير مذهبه في بيان أحوال السابّ لصحابة رسول ﷺ في ضوء ما يلي:

* حكم سب الصحابة بغير تكفير.
* حكم سب الصحابة بالتكفير.
* حكم سب أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وبقية أمهات المؤمنين -رضي الله عنهن-.

---

(١) طبقات الحنابلة (١/ ٣٠).

وللاستزادة انظر: موقف الأئمة الأربعة وأعلام مذاهبهم من الرافضة للدكتور/ عبد الرازق عبد المجيد (١/ ٢٠٦-٢٢١).

(٢) انظر: العقيدة الطحاوية مع شرحها (ص٦٨٩)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(١/ ٧-٨)، شرح السنة للبربهاري (ص٦٨-٦٩)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١٢٣٧/٧)، عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٢٨٩)، الحجة في بيان المحجة (٢/ ٣١٩)، مجموع الفتاوى (١٥٢/٣-١٥٦)، لوامع الأنوار البهية (٢/ ٣٧٩-٣٨٠)، وللاستزادة: فضائل الصحابة للشيخ مقبل الوادعي ضمن إرشاد ذوي الفطن لإبعاد غلاة الرافضة من اليمن (ص٣٥١) وما بعدها.

حكم سب الصحابة بغير تكفير:

ولذلك حالتان:

الأولى: حكم سب جميع الصحابة، والثانية: حكم سب بعض الصحابة.

الحالة الأولى: سب جميع الصحابة بغير تكفير:

يرى السُّبْكي كُفر من طعن في الصحابة ﷺ، أو سبَّهم؛ لأنه مكذبٌ للآيات والأحاديث التي جاءت بمدحهم وبيان فضلهم، ولأنهم نقلة الدين؛ فالطعن فيهم طعن في الدين.

قال: «وينبني على هذا البحث سب بعض الصحابة فإن سب الجميع لا شك أنه كفر»[(١)].

الحالة الثانية: سب بعض الصحابة بغير تكفير:

ولذلك جهتان:

الجهة الأولى: سب بعضهم لكونهم صحابة:

وقد حكم السُّبْكي على فاعل ذلك بالكفر يقول في ذلك: «وهكذا إذا سبّ واحداً من الصحابة حيث هو صحابي لأن ذلك استخفاف بحق الصحبة ففيه تعرض إلى النبي ﷺ فلا شك في كفر الساب، وعلى هذا ينبغي أن يحمل قول الطحاوي وبغضهم كفر فإن بغض الصحابة بجملتهم لا شك أنه كفر»[(٢)].

وقال أيضاً: «ولا شك أنه لو أبغض واحداً منهما [أي أبو بكر وعمر] لأجل

---

(١) غيرة الإيمان الجلي (ل٧)، الفتاوى (٢/٥٧٥).

(٢) المصدر السابق (ل٧)، الفتاوى (٢/٥٧٥).

صحبته فهو كفر بل من دونهما في الصحبة إذا أبغضه لصحبته كان كافراً قطعاً»[(١)].

الجهة الثانية: سب بعضهم لأمر غير الصحبة:

قال أبو الحسن السُّبْكي «وأمَّا إذا سب صحابياً لا من حيث كونه صحابياً، بل لأمر خاص به، وكان ذلك الصحابي مثلاً ممن أسلم من قبل الفتح ونحن نتحقق فضيلته كالروافض الذين يسبون الشيخين... فقد ذكر القاضي حسين في كفر من سب الشيخين وجهين»[(٢)].

وقال أيضاً: «وأمَّا أصحابنا فقد قال القاضي حسين في تعليقه في باب اختلاف نية الإمام والمأموم: ومن سبّ النبي؟ يكفر بذلك ومن سبّ صحابياً فسق، وأمَّا من سبّ الشيخين أو [الختنين][(٣)]، ففيه وجهان: **أحدهما:** يكفر لأن الأمة اجتمعت على إمامتهم، **والثاني:** يفسق ولا يكفر»[(٤)].

وقال السُّبْكي في الحلبيات: «ومن سب الشيخين: وهما أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، ففي كفره وجهان لأصحابنا فإن لم نكفره فهو فاسق مردود الشهادة، ومن سبّ بقية الصحابة فهو فاسق مردود الشهادة، ولا يُغلَّط فيقال: شهادته مقبولة»[(٥)].

---

(١) المصدر السابق (ل٧)، الفتاوى (٢/ ٥٧٥).

(٢) غيرة الإيمان الجلي (ل٧)، الفتاوى (٢/ ٥٧٥).

(٣) في الفتاوى المطبوعة (الحسين)، ولعل المثبت هو الصواب؛ لاجتماع الأمة على إمامة الشيخين: (أبو بكر وعُمر) رضي الله عنهما والختنين: (عثمان وعلي) رضي الله عنهما، وقد ورد كلام القاضي حسين بلفظ (الختنين) في الصواعق المحرقة (١/ ١٣٩، ١٤٦).

(٤) فتاوى السبكي (٢/ ٥٧٧)، وانظر المصدر نفسه: (٢/ ٥٨٨-٥٨٩)، السيف المسلول (ص٤١٧-٤٢٦).

(٥) الحلبيات (ص٥٣٠).

وأبو الحسن السُّبْكي يعني بذلك غلط ما رجحه الإمام النووي من قبول شهادته(١).

والحاصل أنّ السُّبْكي يختار القول بتكفير السابّ، ويشهد لذلك الحادثة التي وقعت في زمن السُّبْكي، وحاصلها أنّ رجلاً رافضياً سبَّ ولعنَ أبا بكر وعمر وعثمان ومعاوية ويزيد؛ فحكم عليه السُّبْكي بأنْ يُغل ويسجن، ثم حكم عليه قاضٍ مالكي بالقتل فقُتل، فانشرح صدر السُّبْكي للقول بكفره وقتله، وشنّع على من قال: إنه قتل بغير حق! وردّ على مدعي ذلك برسالته غيرة الإيمان الجلي(٢)، وقد أنكر ابن حجر الهيتمي على السُّبْكي ذلك، وبيّن أنه خلاف مذهب الشافعية(٣)، وقال: «وبهذا تعلم أن جميع ما يأتي عن السُّبْكي إنما هو اختيار له مبني على غير قواعد الشافعية»(٤).

ويمكن حصر الأدلة التي استدل بها السُّبْكي على رأيه بكفر من فعل ذلك بما يلي:

[١] أن الرافضي يستحل ذلك وهو مُحرّم، ومن استحل محرماً كفر:

قال أبو الحسن السُّبْكي في فتاويه: «الدليل الثاني استحلاله لذلك بمقتضى اعترافه، ومن استحلّ ما حرمه الله فقد كفر، ولا شك أن لعنَتَهُ الصدّيق وسبّه مُحرّم قال ابن حزم: واللعن أشد السب وقد صح عن النبي ﷺ: (سباب

---

(١) انظر: روضة الطالبين روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي (١١/٢٤٠)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشربيني (٤/٤٣٦).

(٢) انظر تفاصيل الواقعة في: غيرة الإيمان الجلي (ل٤)، فتاوى السبكي (٢/٥٧٠- ٥٧١).

(٣) انظر: الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة لابن حجر الهيتمي (١/١٢٩).

(٤) الصواعق المحرقة (١/١٣١).

المؤمن فسوق)[١]، فسبُّ أبي بكر ﷺ فسق.

فإن قلت إنما يكون استحلال الحرام كفراً إذا كان تحريمه معلوماً بالدين بالضرورة، قلت: وتحريم سب الصديق معلومٌ من الدين بالضرورة بالنقل المتواتر على حسن إسلامه، وأفعاله الدالة على إيمانه، وأنه دام على ذلك إلى أن قبضه الله تعالى»[٢].

[٢] أنّ الطعن في الصحابة رضي الله عنهم طعنٌ في الدين، والطعن في الدين كفر:

قال السُّبْكي: «أن هذه الهيئة الإجماعية التي حصلت من هذا الرافضي، ومجاهرته ولعنه واستحلاله على رءوس الأشهاد وإصراره بالنسبة إلى أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، وهم أئمة الإسلام، والذين أقاموا الدين بعد النبي ﷺ، وما عُلم لهم من المناقب والمآثر، كالطعن في الدين والطعن في الدين كفر»، ويقول أيضاً: «وأمَّا الرافضي فإنه يبغض أبا بكر وعمر رضي الله عنهما لِمَا استقر في ذهنه بجهله، وما نشأ عليه من الفساد عن اعتقاده ظلمهما لعلي، وليس كذلك ولا عليٌّ يعتقد ذلك! فاعتقاد الرافضي ذلك يعود على الدين بنقص؛ لأن أبا بكر وعمر هما أصل بعد النبي ﷺ؟ فهذا مأخذ التكفير ببغض

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ ابن أبي شيبة في مصنفه كتاب الحج في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾، حديث رقم: (١٣٢٣٥، ١٣٢٤٠، ١٣٢٤٢)، وأبو بكر الشيباني في الآحاد والمثاني برقم: (١٠٨٧)، وأبي يعلى في مسنده برقم: (٦٠٥٢)، وابن الجعد في المسند برقم: (٢٧١٥)، والطيالسي في المسند برقم: (٢٥٨).

وأخرجه البخاري بلفظ: (سباب المسلم فسوق)، كتاب الإيمان، بَاب خَوْفِ الْمُؤْمِنِ من أَنْ يَحْبَطَ عَمَلُهُ وهو لا يَشْعُرُ، رقم الحديث: (٤٨)، ومسلم كتاب الإيمان، بَاب بَيَانِ قَوْلِ النبي ﷺ سِبَابِ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْر، رقم الحديث: (٦٤).

(٢) فتاوى السبكي(٢/٥٨٧).

الرافضة لهما وسبهم لهما»(١).

[٣] النقول عن العلماء في تكفير من فعل ذلك:

فمذهب الإمام أبي حنيفَة أن من أنكر خلافة الصديق س فهو كافر، وكذلك من أنكر خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهكذا بقية أعيان المذهب(٢).

[٤] قول النبي صلى الله عليه وسلم: (الله الله في أصحابي لا تسبوا أصحابي من أحبهم أحبني ومن أبغضهم أبغضني ومن آذاهم آذاني)(٣):

فهذا الحديث وإن كان في جُملة الصحابة، إلا أنّه معمول به في كل واحد من حيث الصحبة فالحكم واحد(٤).

[٥] أنّ لعنَ أبي بكر الصديق س معصية ويجب التوبة منها، وإلا فيعاقب اللاعن ولو بالقتل:

وعلّل السُّبْكي ذلك بقوله: «لأنه واجب لا يؤدي عنه غيره، وهذا مأخذ الشافعي في قتل تارك الصلاة أنه لأمر لا يؤديه عنه غيره فإذا جعل الشافعي الامتناع من الصلاة مجوزاً للقتل؛ فالامتناع من هذه التوبة المعلوم وجودها من الدين بالضرورة كذلك موجب للقتل كالصلاة، ولا فرق بينهما وتعظيم الصحابة من شعائر الدين»(٥).

---

(١) فتاوى السبكي (٢/٥٧٦).

(٢) انظر: المصدر السابق (٢/٥٨٨).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) انظر: فتاوى السبكي (٢/٥٩٢)

(٥) المصدر السابق (٢/ ٥٩٣).

حكم سب الصحابة بتكفيرهم:

ولذلك حالتان:

الحالة الأولى: تكفير جميع الصحابة، والحالة الثانية: تكفير بعضهم.

الحالة الأولى: تكفير جميع الصحابة:

وهذا لا شك في أنه كفر فإذا كان سب جميع الصحابة بما دون التكفير كفر فمن باب أولى بمن كفّرهم، ويجزم السُّبْكي بذلك بقوله: «كذلك نقطع بتكفير كلِّ قائلٍ قال قولاً يُتوصل به إلى تضليل الأمة، وتكفير جميع الصحابة، كقول الكاملية[1] من الرافضة بتكفير جميع الأمة بعد النبي ﷺ؛ لأنهم أبطلوا الشريعة بانقطاع نقلها، وإلى هذا والله أعلم أشار مالك في أحد قوليه يقتل من كفر الصحابة»[2].

والحالة الثانية: تكفير بعض الصحابة:

ولذلك جهتان:

الجهة الأولى: تكفيرهم لأجل الصحبة:

فهذا كفر لأنّ مجرد سبّهم لأجل الصحبة كفر، فتكفيرهم لأجلها كفر من باب أولى يقول: «احتج المكفرون للشيعة والخوارج بتكفيرهم لأعلام الصحابة رضي الله عنهم وتكذيب النبي ﷺ في قطعه لهم بالجنة، وهذا عندي

---

(١) الكاملية: هم أتباع رجل من الرافضة كان يعرف بأبي كامل، وهم يزعمون أن الصحابة كلهم كفروا لما فوضوا الخلافة إلى أبي بكر، وكفروا علياً بتركه حقه في الخلافة، وعدم محاربته لأبي بكر رضي الله عنه.

انظر: الفرق بين الفرق (ص٣٩)، الملل والنحل (١/١٧٤)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص٩١).

(٢) فتاوى السبكي (٢/٥٧٧-٥٧٨)، وقد نقله السبكي عن القاضي عياض في الشفا (٢/٦١٠-٦١١).

احتجاج صحيح»[١].

والجهة الثانية: تكفيرهم لأمر غير ذلك:

ذكر السُّبْكي: أنّ مسألة تكفير أبي بكر الصديق مع اعتقاد صحبته، «هذه لم يتكلم فيها أصحابنا في كتاب الشهادات ولا في كتاب الصلاة وهي مسألتنا، والذي أراه أنه موجب للكفر قطعاً عملاً بمقتضى الحديث المذكور»[٢].

ويعني به السُّبْكي قوله ﷺ **(من دعا رجلا بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه)**[٣]، وقوله ﷺ: **(أيما رجل قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما، إن كان كما قال وإلا رجعت عليه)**[٤].

قال السُّبْكي: «ونحن نتحقق أن أبا بكر رضي الله عنه مؤمن وليس عدواً لله، ويرجع على هذا القائل ما قاله بمقتضى نص الحديث فيحكم بكفره بالحديث الصحيح»[٥].

حكم سب أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وبقية أمهات المؤمنين -رضي الله عنهنّ-:

بيّن السُّبْكي أنّ الوقيعة في أم المؤمنين عائشة ك وبقية أمهات المؤمنين -رضي الله عنهنّ- مُوجب للقتل، قال: «وأمَّا الوقيعة في عائشة ك والعياذ بالله؛ فموجبة للقتل لأمرين:

(١) غيرة الإيمان الجلي في إيمان أبي بكر وعمر وعثمان وعلي (ل٤).

(٢) فتاوى السبكي(٢/٥٨٩).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم حديث رقم: (٦١)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه به.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال حديث رقم: (٥٧٥٣)، من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما به.

(٥) فتاوى السبكي (٢/٥٨٥).

أحدهما: أن القرآن يشهد ببراءتها فتكذيبه كفر، والوقيعة فيها تكذيب له.

والثاني: أنها فراش النبي ﷺ، والوقيعة فيها تنقيص له وتنقيصه كفر»[١].

ثمّ ذكر أنه «ينبني على المأخذين سائر زوجاته ﷺ إن عللّنا بالأول لم يقتل من وقع في غير عائشة رضي الله عنها، وإن عللنا بالثاني قُتل لأن الكل فراش النبي ﷺ، وهو الأصح على ما قاله بعض المالكية، وإنما لم يقتل النبي ﷺ قَذَفة عائشة لأنّ قذفهم كان قبل نزول القرآن فلم يكن تكذيباً للقرآن، ولأن ذلك حكم ثبت بعد نزول الآية فلم ينعطف حكمه على ما قبلها»[٢].

النقد:

السبّ: «هو الكلام الذي يقصد به الانتقاص والاستخفاف، وهو ما يفهم منه السب في عقول الناس على اختلاف اعتقاداتهم كاللعن والتقبيح ونحوه»[٣].

ويعتقد أهل السنة والجماعة أنّ سبّ الصحابة رضي الله عنهم، أو تجريحهم أو الطعن فيهم، أو الحط من شأنهم محرم بنصّ الكتاب والسنة والإجماع.

فمن الكتاب:

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾[الحجرات: ١٢]، «وأدنى أحوال السابّ لهم أن يكون مغتاباً»[٤].

---

(١) فتاوى السُّبْكي (٢/٥٩٢)، وانظر: (٢/٥٩٠)، السيف المسلول (ص٤٧-٤٢٠).

(٢) فتاوى السُّبْكي (٢/٥٩٢).

(٣) الصارم المسلول على شاتم الرسول (٣/١٠٤١).

(٤) المصدر السابق (٣/١٠٦٧).

وقوله سبحانه: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١]، والهمز واللمز: ازدراء الناس، وانتقاصهم بالقول والفعل[١].

وأدنى أحوال السابّ للصحابة: أن يكون مزدريا بهم، متنقصا لهم.

وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [سورة الأحزاب: ٥٨].

قال الحافظ ابن كثير في تفسيرها: «أي ينسبون إليهم ما هم براء منه لم يعملوه، ولم يفعلوه ﴿فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾، وهذا هو البُهت الكبير أن يحكى أو ينقل عن المؤمنين والمؤمنات ما لم يفعلوه على سبيل العيب والتنقص لهم، ومن أكثر من يدخل في هذا الوعيد الكفرة بالله ورسوله، ثم الرافضة الذين يتنقصون الصحابة ويعيبونهم بما برأهم الله منه، ويصفونهم بنقيض ما أخبر الله عنهم؛ فإن الله ﷻ قد أخبر أنه قد رضي عن المهاجرين والأنصار ومدحهم، وهؤلاء الجهلة الأغبياء يسبونهم وينتقصونهم ويذكرون عنهم ما لم يكن ولا فعلوه أبداً»[٢].

ومعلوم أن السبّ أحد أنواع الإيذاء، فمن سبّ الصحابة رضي الله عنهم فقد آذاهم، وآذى النبي ﷺ، واحتمل بهتاناً وإثماً مبيناً.

أما أدلة تحريم سبّ الصحابة من السنة، فمنها:

قوله ﷺ: **(لا تسبوا أصحابي فلوا أنّ أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه)**[٣].

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٤/٥٨٦).

(٢) تفسير ابن كثير (٣/٥٢٥).

(٣) تقدم تخريجه.

وقول النبي ﷺ: **(الله الله في أصحابي الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضا بعدي فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه)**[١].

فهذه الأحاديث واضحة الدلالة في النهي عن بغض الصحابة رضي الله عنهم وإيذائهم وسبهم.

وأمَّا الإجماع:

فقد أجمع أهل العلم على تحريم سبّهم أو الطعن فيهم إجماعاً قطعياً[٢].

قال العلاّمة الألوسيّ فيمن انتقص الصحابة رضي الله عنهم وطعن فيهم: «إن في ذلك إنكار ما قام الإجماع عليه قبل ظهور المخالف، من فضلهم، وشرفهم، ومصادمة المتواتر من الكتاب والسنة الدالين على أنّ لهم الزلفي عند ربهم»[٣].

ويقول أيضاً: «حرمة سب الصحابة رضي الله عنهم مما لا ينبغي أن ينتطح فيه كبشان، أو يتنازع فيه اثنان»[٤].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر: النهي عن سب الأصحاب وما فيه من الإثم والعقاب لمحمد بن عبد الواحد المقدسي (ص٢٥-٤٤)، الشفا (٦٥١/٢)، شرح صحيح مسلم للنووي (٩٣/١٦)، الصارم المسلول (١٠٦٧/٣)، رسالة في الرد على الرافضة للمقدسي (ص٤٤٨)، الصواعق المحرقة (٦٢٠/٢-٦٢١)، الرد على الرافضة للشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص١٨-١٩)، صب العذاب على من سب الأصحاب للألوسي (ص٤٧٠)، وللاستزادة انظر: اعتقاد أهل السنة في الصحابة رضي الله عنهم للدكتور محمد الوهيبي (ص٣٧) وما بعدها.

(٣) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية، لأبي الثناء للألوسي (ص ٤٩).

(٤) الأجوبة العراقية للألوسي (ص٤٩).

وقال الحافظ الذهبي: «فمن قال: المسلم بعد إيمانه كافر، فهو كافر بإجماع الأمة»[١].

ومّما تقدم نقله عن السُّبْكي يتبين أنه يرى كفر سابّ الصحابة في جميع الأحوال المتقدمة، وإباحة قتله، وقد حكى خلاف أهل العلم في كل حالٍ من أحوال السابّ المتقدمة ورجّح القول بتكفير سابّ الصحابة وأمهات المؤمنين في جميع الأحوال، وهو بذلك يوافق في ذلك جماعة من العلماء القائلين بذلك[٢]، ومنهم الإمام مالك في المشهور عنه، حيث يرى كفر من سبّ الصحابة رضي الله عنهم عملاً بقوله عز وجل: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴾ [سورة الفتح: ٢٩]، قال ابن كثير: «ومن هذه الآية انتزع الإمام مالك في رواية عنه بتكفير الروافض الذين يبغضون الصحابة رضي الله عنهم، قال: لأنهم يغيضونهم ومن غاض الصحابة رضي الله عنهم فهو كافر لهذه الآية ووافقه طائفة من العلماء رضي الله عنهم على ذلك»[٣].

---

(١) المنتقى منن منهاج الاعتدال للذهبي (ص٥٦٦).

(٢) انظر: العقيدة الطحاوية مع شرحها لابن أبي العز(ص ٦٨٩)، أصول السرخسي(٢/١٣٤)، تفسير القرطبي (١٦/٢٩٧)، الصارم المسلول (٣/١٠٦١)، اليمانيات المسلولة للكوراني (ص٢٩١).

(٣) تفسير ابن كثير (٤/٢١٩)، وللاستزادة: راجع منهج الإمام مالك في إثبات العقيدة (ص٤٤٥-٤٦٢).

قال الإمام أبو زرعة الرازي: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أن الرسول ق عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة»[١].

وقد ذهب فريق من علماء أهل السنة إلى أن من سب الصحابة رضي الله عنهم لا يكفر بل يفسق، ولا يُقتل بل يعزر ويؤدب[٢]، و استدلوا على مذهبهم بأدلة منها:

[١] ما ورد عن أبي بَرْزَةَ الأسلمي رضي الله عنه قال: «أَغْلَظَ رَجُلٌ لأبي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه قال فقال أبو بَرْزَةَ: أَلاَ أَضْرِبُ عُنُقَهُ، قال: فَانْتَهَرَهُ وقال: ما هي لأَحَدٍ بَعْدَ رسول ﷺ»[٣].

[٢] إن الله ﷻ ميّز بين مؤذي الله ورسوله، ومؤذي المؤمنين، فجعل الأول ملعوناً في الدنيا والآخرة، وقال في الثاني: ﴿ فَقَدِ ٱحْتَمَلُواْ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾

---

(١) أسنده إليه الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية (ص ٤٩)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٣٢/٣٨).

(٢) ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية عن جماعة من السلف ومنهم: الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، والإمام مالك في رواية، والإمام أحمد في رواية، وعاصم الأحول، وإسحاق بن راهويه، وعبد الملك بن حبيب، وابن المنذر، وإبراهيم النخعي -رحمهم الله جميعاً- وغيرهم.

انظر: الصارم المسلول (١٠٥٨/٣- ١٠٦١).

(٣) أخرجه النسائي كتاب المحاربة، باب الحكم فيمن سب النبي ﷺ، حديث رقم (٣٥٣٤)، والإمام أحمد بن حنبل في المسند حديث رقم (٥٤)، والحاكم في المستدرك، كتاب الحدود برقم (٨٠٤٦)، وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي برقم (٣٧٩٥).

[الأحزاب:٥٨]، ومطلق البهتان والإثم ليس بموجب للقتل، وإنما هو موجب للعقوبة، ولا يلزم من العقوبة جواز القتل[١].

[٣] مجرد سبّ الصحابة غير مستلزم للكفر والخروج من الملة[٢]؛ لقول النبي ﷺ **(لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث النفس بالنفس والثيب الزاني والمفارق لدينه التارك للجماعة)**[٣].

وبهذا يتضح أن حكم سابّ الصحابة من المسائل الخلافية عند أهل السنة والجماعة مع اتفاقهم على حرمة الفعل، اختلفوا في حكم الفاعل على قولين -كما تقدم-، واستدل كل منهم على مذهبه بأدلة معتبرة.

والراجح أنه لا يقطع بكفر من سبّ الصحابة لمجرد السبّ؛ لأنّ السبّ قد وقع في زمن النبي ﷺ، وبمسمع منه فلم يحكم بكفر السابّ، ولم يهدر دمه، وإنما اكتفى بالنهي عن ذلك بقوله: «لا تسبوا أصحابي، لا تسبوا أصحابي...»[٤]، فلو كان سابّ الصحابة كافراً لأمر رسول الله ﷺ بقتله، ولما اكتفى بمجرد النهي عن السبّ.

ولقد كان الإمام أحمد بن حنبل يتهم من يسبّ الصحابة في دينه، ولكنّه يجبن عن قتله، كما صرح بذلك[٥]، وهذا التورع من الإمام أحمد عن قتل

---

(١) انظر: الصارم المسلول (١٠٨٦/٣).

(٢) انظر: المصدر السابق (١٠٨٦/٣).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الديات، باب قول الله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ حديث رقم (٦٤٨٤).

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) انظر: الصارم المسلول (١٠٥٥-١٠٥٨).

السابّ يدلّ على عدم القطع بكفره ؛ إذ لو كان يقطع بكفر من سبّ الصحابة لما تردد في قتله، وهذا التورع من الإمام بالنسبة لمن أتى بمجرد السبّ : الذي هو بمعنى الشتم والتنقص. «أما من اقترن بسبّه دعوى أن علياً إله !، أو أنه كان هو النبي وإنما غلط جبريل في الرسالة فهذا لاشك في كفره بل لاشك في كفر من توقف في تكفيره»(١).

«وأمَّا من سبَّهم سباً لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم، مثل وصف بعضهم بالبخل أو الجبن أو قلة العلم أو عدم الزهد ونحو ذلك، فهذا هو الذي يستحق التأديب والتعزير ولا يحكم بكفره بمجرد ذلك وعلى هذا يحمل كلام من لم يكفرهم من العلماء، وأمَّا من لعن وقبح مطلقاً، فهذا محل الخلاف فيهم لتردد الأمر بين لعن الغيظ ولعن الاعتقاد، وأمَّا من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله ﷺ إلا نفراً قليلاً لا يبلغون بضعة عشر نفساً، أو أنهم فسَّقوا عامتهم فهذا لا ريب أيضاً في كفره، فإنه مكذب لما نصه القران في غير موضع : من الرضى عنهم والثناء عليهم، بل من يشك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين...

وبالجملة فمن أصناف السابّة من لا ريب في كفره، ومنهم من لا يحكم بكفره، ومنهم من يرتدد فيه»(٢).

والحاصل أنه لا خلاف بين أهل السنة في أن من نسب الصحابة ي إلى الكفر والارتداد فإنه كافر، ولا شكّ في كفره، بل إن من شك في كفره فهو كافر كما صرّح بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، وكذلك من سبّ أم المؤمنين

---

(١) المصدر السابق(٣/١١٠٨).

(٢) الصارم المسلول (٣/١١١٠-١١١٣).

عائشة ﵂ بقذفها ونسبتها إلى الفاحشة، فهذا لا خلاف في كفره بإجماع أهل السنة والجماعة.

وبما سبق يتضح موافقة السُّبْكي لمعتقد أهل السنة والجماعة في أصحاب رسول الله ﷺ وفضلهم ﵃.

الفصل الثالث

آراؤه في

الإيمان باليوم الآخر

وفيه تمهيد ومبحثان:

المبْحَث الأول: الحياة البرزخية.

المبْحَث الثاني: الحياة الآخرة.



تمهيد

تعريف اليوم الآخر

اليوم: مفرد أيام، وهو معروفٌ مقداره: من طلوع الشمس إلى غروبها، وقد يُراد به الوقت والحين نهاراً كان أو ليلاً[١].

يقول ابن فارس: «الياء والواو والميم كلمة واحدة، وهي اليوم الواحد من الأيام»[٢].

والآخِر: بكسر الخاء مقابل الأول[٣].

يقول ابن فارس: «الهمزة والخاء والراء أصل واحد صحيح، إليه ترجع فروعه، وهو خلاف التقدم»[٤].

والمراد باليوم الآخر هنا: يوم القيامة الذي يبعث الناس فيه للحساب والجزاء، ويدخل فيه كل ما كان مقدمة إليه كالحياة البرزخية، وأشراط الساعة[٥].

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (٤/٣٩٩٠)، لسان العرب (١٢/٦٤٩)، المصباح المنير للفيومي (٢/٦٨٣)، القاموس المحيط (ص ١٥١٤)، تاج العروس(٣٤/١٤٣).

(٢) معجم مقاييس اللغة (٦/١٥٩).

(٣) انظر: لسان العرب (٤/١١)، القاموس المحيط (ص٤٣٦)، الكليات لأبي البقاء الكفوي (ص٦٢).

(٤) معجم مقاييس اللغة (١/٧٠).

(٥) انظر: تعظيم قدر الصلاة (١/٣٩٣)، المنهاج في شعب الإيمان (١/٣٣٦)، مجموع الفتاوى (٣/١٤٥)، فتح الباري (١/١١٨)، معارج القبول (٢/٧٠٣).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية «ومن الإيمان باليوم الآخر: الإيمان بكل ما أخبر به النبي ﷺ مما يكون بعد الموت، فيؤمنون بفتنة القبر، وبعذاب القبر وبنعيمه»(١).

وُسمي بذلك: لأنه لا يوم بعده، فهو «آخر أيام الدنيا، أو آخر الأزمنة المحدودة»(٢).

والإيمان باليوم الآخر ركنٌ من أركان الإيمان التي لا يصح الإيمان إلا بها، والإيمان به يقتضي الإيمان بكل ما ورد من أخبار ذلك اليوم، وما يتعلق به كالموت، وأحوال البرزخ، والإيمان بمقدماته وهي أشراط الساعة، وما يكون فيه من النفخ في الصور، والبعث، والحشر، والحساب، والميزان، والحوض، والصراط، والجنة والنار(٣).

ولا يحصل الإيمان بالآخرة حتى يطمئن القلب إلى ما أخبر الله وصدّق به «فهذه الطمأنينة أصل أصول الإيمان التي قام عليه بناؤه، ثم يطمئن إلى خبره عما بعد الموت من أمور البرزخ وما بعدها من أحوال القيامة حتى كأنه يشاهد ذلك كله عيانا، وهذا حقيقة اليقين الذي وصف به سبحانه وتعالى أهل الإيمان حيث قال: ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ [سورة البقرة: ٤]، فلا يحصل الإيمان بالآخرة حتى يطمئن القلب إلى ما أخبر الله سبحانه به عنها، طمأنينته إلى الأمور التي لا يشك فيها ولا يرتاب، فهذا هو المؤمن حقا باليوم الآخر»(٤).

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/١٤٥).

(٢) فتح الباري (١/١١٨).

(٣) انظر: تعظيم قدر الصلاة (١/٣٩٣)، المنهاج في شعب الإيمان (١/٣٣٦)، مجموع الفتاوى (٣/١٤٥)، معارج القبول (٢/٧٠٣)، شرح العقيدة الوسطية لابن عثيمين (٢/١٠٥).

(٤) الروح لابن القيم (ص٢٢١).

المبْحَث الأول

الحياة البرزخية

عرض السُّبْكي لبعض المسائل التي تتعلق بالحياة البرزخية، ومنها عذاب القبر ونعيمه، وحقيقة الروح، وفيما يلي سياق كلامه فيها، ونقده وفق منهج أهل السنة والجماعة.

وفيه مطالب:

المطلب الأول

عذاب القبر ونعيمه

ذكر السُّبْكي جملة من الأحاديث في فتنة القبر وأهواله، ومن ذلك:

ما ثبت من حديث ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما مَرَّ النبي ﷺ على قَبْرَيْنِ فقال: **(إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وما يُعَذَّبَانِ من كَبِيرٍ ثُمَّ قال بَلَى أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَسْعَى بِالنَّمِيمَةِ وَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لا يَسْتَتِرُ من بَوْلِهِ قال ثُمَّ أَخَذَ عُودًا رَطْبًا فَكَسَرَهُ بِاثْنَتَيْنِ ثُمَّ غَرَزَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا على قَبْرٍ ثُمَّ قال: لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عنهما ما لم يَيْبَسَا)**(١).

وقد ساق أبو الحسن السُّبْكي بسنده إلى أبي داود الطيالسي قال: حدثنا أبو عوانة، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن زاذان، عن البراء بن

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب عَذَابِ الْقَبْرِ من الْغِيبَةِ وَالْبَوْلِ رقم الحديث (١٣١٢)، ومسلم، كتاب الطهارة، باب الدَّلِيلِ على نَجَاسَةِ الْبَوْلِ وَوُجُوبُ الاسْتِبْرَاءِ منه، برقم (٢٩٢)، واللفظ للبخاري.

عازب، قال أبو داود وحدّثناه عمرو بن ثاب، سمعه من المنهال بن عمرو، عن زاذان، عن البراء بن عازب رضي الله عنه، وحديث أبي عَوَانة، أَتَمُّهُما، قال البراء رضي الله عنه: خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة رجل من الأنصار فانتهينا إلى القبر ولما يلحد فجلس رسول الله ﷺ، وجلسنا حوله كأنما على رؤوسنا الطير، قال عمرو بن ثابت: وُقّعٌ، ولم يقله أبو عوانة[1]، فجعل يرفع بصره وينظر إلى السماء، ويخفض بصره وينظر إلى الأرض، ثمّ قال: **(أعوذ بالله من عذاب القبر)**. قالها مراراً ثم قال: **(إنّ العبد المؤمن إذا كان في قُبُلٍ من الآخرة، وانقطاع من الدنيا جاءه مَلَك فجلس عند رأسه، فيقول: اخرجي أيتها النفس المطمئنة إلى مغفرة من الله ورضوان فتخرج نفسه وتسيل كما يسيل قطر السقاء)**، قال عمرو في حديثه ولم يقله أبو عوانة: **(وإن كنتم ترون غير ذلك، وتنزل ملائكة من الجنة بيض الوجوه كأنّ وجوههم الشمس معهم أكفان من أكفان الجنة، وحنوط من حنوطها، فيجلسون منه مدّ البصر، فإذا قبضها المَلَك لم يدعوها في يده طرفة عين، فذلك قوله:** ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١])، قال: (فتخرج نفسه كأطيب ريح وجدت، فتعرج به الملائكة فلا يأتون على جُند بين السماء والأرض إلا قالوا: ما هذا الروح؟ فيُقال: فلان، بأحسن أسمائه حتى ينتهوا به إلى باب سماء الدنيا، فيفتح له ويشيعه من كل سماء مقربوها، حتى ينتهي بها إلى السماء السابعة، فيقول: اكتبوا كتابه في عليين: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ۝١٩ كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ ۝٢٠ يَشْهَدُهُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين: ١٩-٢١]، فيكتب كتابه في عليين، ثم يقال: ردوه إلى الأرض فإني

---

(١) فيكون السياق: (كأنّما على رءوسنا الطير وُقَّع) أو (كأنّما الطير على رءوسنا وُقَّع)، وهو كناية عن غاية السكون توقيراً للمجلس، وتعظيماً للنبي ﷺ.

وعدتهم أني منها خلقتهم وفيها نعيدهم ومنها نخرجهم تارة أخرى، فيُرد إلى الأرض، وتعاد روحه في جسده، فيأتيه ملكان شديدًا الانتهار فينتهرانه ويجلسانه، فيقولان: من ربك؟ وما دينك؟ فيقول: ربي الله وديني الإسلام فيقولان: فما تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هو رسول الله فيقولان وما يدريك؟ فيقول: جاءنا بالبينات من ربنا فآمنت به وصدقته) قال: (وذلك قوله: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧])، قال: (وينادي منادٍ من السماء أنْ قد صدق عبدي فألبسوه من الجنة، وأفرشوه منها، وأروه منزله منها، فيلبس من الجنة ويفرش منها، ويرى منزله منها، ويفسح له مد بصره، ويمثل له عمله في صورة رجل حسن الوجه طيب الريح حسن الثياب فيقول: أبشر بما أعد الله لك، أبشر برضوان الله وجنات فيها نعيم مقيم، فيقول: بشرك الله بخير، من أنت؟ فوجهك الوجه الذي جاء بالخير فيقول: هذا يومك الذي كنت توعد، والأمر الذي كنت توعد، أنا عملك الصالح، فوالله ما علمتك إلا كنت سريعاً في طاعة الله، بطيئا عن معصية الله فجزاك الله خيراً، فيقول: يا رب أقم الساعة كي أرجع إلى أهلي ومالي، قال: وإن كان فاجراً فكان في قُبل من الآخرة وانقطاع من الدنيا جاءه ملَك فجلس عند رأسه، فقال: اخرجي أيتها النفس الخبيثة أبشري بسخط الله وغضبه، فتنزل ملائكة سود الوجوه معهم مسوح[1]، فإذا قبضها المَلك قاموا فلم يدعوها في يده طرفة عين، قال: فتغرق في جسده فيستخرجها يقطع معها العروق

---

(١) المُسوح: جمع مِسْح، وهو كساء غليظ من الشعر.

انظر: تهذيب الأسماء (٣/٣١٥)، تاج العروس (٧/١٢٢).

والعصب كالسفود[١] الكبير الشعب في الصوف المبلول، فتؤخذ من المَلَك فتخرج كأنتن ريح وجدت فلا تمر على جندٍ فيما بين السماء والأرض إلا قالوا: ما هذا الروح الخبيث؟ فيقولون: هذا فلان بأسوأ أسمائه، حتى ينتهوا إلى سماء الدنيا فلا تفتح له، فيقول: ردّوه إلى الأرض إني وعدتهم أني منها خلقتهم وفيها نعيدهم ومنها نخرجهم تارة أخرى) قال: (فيرمى به من السماء) قال: (فتلا هذه الآية: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١]) قال: (ويُعاد إلى الأرض، وتعاد فيه روحه، ويأتيه ملكان شديدا الانتهار، فينتهرانه ويُجلسانه فيقولان: من ربك؟ وما دينك؟ فيقول: لا أدري، فيقولان: فما تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فلا يهتدي لاسمه فيقول: لا أدري سمعت الناس يقولون ذاك قال: فيقال: لا دريت فيضيق عليه قبره حتى تختلف أضلاعه، ويمثل له عمله في صورة رجل قبيح الوجه منتن الريح قبيح الثياب فيقول: أبشر بعذاب من الله وسخطه، فيقول: من أنت فوجهك الوجه الذي جاء بالشر؟ فيقول: أنا عملك الخبيث والله ما علمتك إلا كنت بطيئاً عن طاعة الله سريعاً إلى معصية الله)، قال عمرو في حديثه عن المنهال عن زاذان عن البراء عن النبي ﷺ: (فيقيض له مَلَكٌ أصمّ أبكمُ معه مرزبة لو ضُرب بها جبل صار تراباً، أو قال: رميماً، فيضربه بها ضربة يسمعها الخلائق إلا الثقلين، ثم تعاد فيه

---

(١) السُّفود -بضم السين وفتحها- هي حديدة ذات شعب معقفةٌ يُشوى اللحم بها، والمراد: بأنه إذا أحميت في النار ووضع فيها الصوف المبلول، فكيف يكون حالها؟ نسأل الله السلامة والعافية.

انظر: المحكم لابن سيده (٨/٤٥٨).

الروح فيضربه ضربة أخرى)[١].

وعن أنس بن مالك ﷺ عن النبي ﷺ قال: **(العبد إذا وُضع في قبره وتولى وذهب أصحابه، حتى إنه ليسمع قرع نعالهم، أتاه ملكان فأقعداه، فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل محمد، فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله، فيقال: انظر إلى مقعدك من النار، أبدلك الله به مقعداً من الجنة، قال النبي ﷺ: فيراهما جميعاً، وأما الكافر أو المنافق فيقول: لا أدري كنت أقول ما يقول الناس، فيقال لا دريت ولا تليت، ثم يضرب بمطرقة من حديد ضربة بين أذنيه فيصيح صيحة يسمعها من يليه إلا الثقلين)**[٢].

وعن أبي سعيد الخدري ﷺ أنّ رسول الله ﷺ قال: **(إذا وضعت الجنازة واحتملها الرجال على أعناقهم، فإن كانت صالحةً قالت: قدموني، وإن كانت غير صالحة، قالت: يا ويلها أين يذهبون بها؟ يسمع صوتها كل**

---

(١) أخرجه الطيالسي، حديث رقم: (٧٥٣)، قال السبكي في شفاء السقام (ص٢١٨) عن إسناد الطيالسي: " ورجال إسناده ثقات "، وجوّده في فتاواه (٦٣٨/٢)، منتقداً ابن حزم في تضعيفه لهذا الحديث، فقال: "وضعّفه ابن حزم بأن في سنده المنهال بن عمرو، وهذا التضعيف غير مقبول، فإنّ المنهال أخرج له البخاري ".

وأخرجه ابن أبي شيبة كتاب الجنائز، باب في عَذَابِ الْقَبْرِ (١٢٠٣٢)، وأحمد برقم: (١٨٥٥٧)، وأبو داود كتاب السنة بَاب في الْمَسْأَلَةِ في الْقَبْرِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ (٤٧٥٤، ٤٧٥٣) والحاكم كتاب العلم، فصل في توقير العالم برقم (٤١٤)، من طرق عن الأعمش به، وصححه الألباني في تحقيق مشكاة المصابيح للتبريزي، حديث رقم (١٦٣٠).

(٢) أخرجه البخاري بهذا اللفظ، كتاب الجنائز باب الميت يسمع خفق النعال حديث رقم (١٢٧٣)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت، حديث رقم (٢٨٧٠).

شيء إلا الإنسان، ولو سمعه صعق) [١].

قال السُّبْكي: «فانظر هذه الأحاديث الصحيحة التي لا مرية فيها وتأكيد الكلام بما لا يحتمل المجاز وهو قول يسمع صوتها كل شيء إلا الإنسان، ولولا هذا لأمكن أن يحمل على القول بلسان الحال، لكنْ بعد هذا لا يسوغ هذا الحمل...

وأمّا الإدراك فيدل له مع ذلك الأحاديث الواردة في عذاب القبر، وهي أحاديث صحيحة متفق عليها رواها البخاري ومسلم وغيرهما، وأجمع عليها وعلى مدلولها أهل السنة، والأحاديث في ذلك متواترة» [٢].

ونقل السُّبْكي إجماع أهل السنة على إثبات عذاب القبر، وحياة الموتى في قبورهم، ونقل ذلك عن غير واحدٍ من أهل العلم [٣]، ثمّ قال: «وقد عرف بهذا أنّ حياة جميع الموتى بأرواحهم وأجسامهم في قبورهم لا شك فيها، واستمرار العذاب أو النعيم بعد المسألة لا شك فيه» [٤].

وقد ذكر السُّبْكي أنّ عذاب القبر مستمر، وهذا مقتضى الأدلة الصريحة كما قال ﷻ: ﴿ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴾ [سورة غافر: ٤٦]، وثبت من حديث عبد اللّهِ بن عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللّهِ ﷺ قال: **(إِنَّ أَحَدَكُمْ إذا مَاتَ عُرِضَ عليه مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ إن كان من أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَإِنْ كان من أَهْلِ النَّارِ**

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز باب حمل الرجال الجنازة دون النساء، حديث رقم(١٢٥١).
(٢) شفاء السقام (ص ٢١٤).
(٣) انظر: المصدر السابق (ص٢١٨).
(٤) المصدر السابق (ص٢٢٢).

فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ فَيُقَالُ هذا مَقْعَدُكَ حتى يَبْعَثَكَ الله يوم الْقِيَامَةِ)[١] والشاهد قوله: (حتى يَبْعَثَكَ الله يوم الْقِيَامَةِ)[٢].

وبيّن ﷺ أنّ وقوع عذاب القبر ونعيمه على الروح والجسد، فقال: **(وأنّ عذاب القبر ونعيمه للجسد والروح جميعاً)**[٣].

النقد:

البرزخ لغةً: هو الحاجز بين الشيئين[٤]، وشرعاً: (هو ما بين الدنيا والآخرة)[٥] وقيل هو: (وقت الموت إلى البعث، فمن مات فقد دخل في البرزخ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [سورة المؤمنون: ١٠٠] أي: من أمامهم وبين أيديهم)[٦].

وعذاب القبر ونعيمه هو: ما يحصل للعبد في البرزخ من العذاب والنعيم، وقد نقل الحافظ السيوطي عن أهل العلم قولهم: «عذاب القبر هو عذاب البرزخ، أضيف إلى القبر لأنه الغالب، وإلا فكل ميت إذا أراد الله تعذيبه ناله ما أراد به قبر أو لم يقبر ... وكذا القول في النعيم»[٧].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب الميت يعرض عليه بالغداة والعشي، حديث رقم (١٣١٣).

(٢) انظر: شفاء السقام (ص٢٢١-٢٢٢).

(٣) شفاء السقام (ص٢١٠).

(٤) انظر: تهذيب اللغة (٧/٢٧١)، لسان العرب (٣/٨)، القاموس المحيط (ص ٣١٨)، تاج العروس (٧/٢٣٤).

(٥) الروح (ص٧٣).

(٦) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة للقرطبي (١/٤٧٧).

(٧) شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور للسيوطي (ص ١٨١)، وانظر: الروح (ص٥٨)، شرح العقيدة الطحاوية (ص٥٧٩)، شرح لمعة الاعتقاد للشيخ محمد بن عثيمين (ص ٦٨).

وقد ثبت عذاب القبر ونعيمه بدلالة الكتاب والسنة والإجماع.

فمن الكتاب:

قوله ﷻ: ﴿ وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [السجدة: ٢١]، وقد احتج بهذه الآية جماعة من السلف على عذاب القبر[(١)].

وقوله ﷻ: ﴿ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ [التوبة: ١٠١].

قال قتادة: «عذاب في القبر، وعذاب في النّار»[(٢)].

وقوله ﷻ: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ ۖ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [سورة الأنعام: ٩٣] فقول الملائكة: ﴿ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ ﴾ دليلٌ واضح على عذاب القبر ولو تأخر عنهم العذاب إلى انقضاء الدنيا لما صحّ أن يقال لهم: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ ﴾[(٣)].

ويقول: ﴿ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦].

«وهذه الآية أصلٌ كبير في استدلال أهل السنة على عذاب البرزخ في القبور»[(٤)].

---

(١) تفسير الطبري (١٨/ ٦٣١).

(٢) الدر المنثور(٧/ ٥٠٤).

(٣) انظر: الروح (ص٧٥).

(٤) تفسير ابن كثير (٤/ ٨٨).

وأما السُّنَّة:

فقد بلغت الأحاديث الدالةُ على عذاب القبر ونعيمه حدّ التواتر كما ذكر ذلك غير واحد من أهل العلم [١]، وقد تقدّم استدلال السُّبْكي بشيءٍ منها.

أما الإجماع:

فقد أجمعت الأمة وأئمتها على إثبات عذاب القبر ونعيمه [٢].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «مذهب سائر المسلمين، بل وسائر أهل الملل إثبات ...الثواب والعقاب في البرزخ، ما بين الموت إلى يوم القيامة هذا قول السلف قاطبةً وأهل السنة والجماعة، وإنما أنكر ذلك في البرزخ قليل من أهل البدع» [٣].

وما ذكره أبو الحسن السُّبْكي من وقوع عذاب القبر ونعيمه على الروح والجسد معاً، فهو موافقٌ لِما عليه أهل السنة والجماعة [٤].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «العذاب والنعيم على النفس والبدن جميعاً باتفاق أهل السنة والجماعة، تنعم النفس وتعذّب منفردة عن البدن، وتعذب

---

(١) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص١٠٥)، مجموع الفتاوى (٤/٢٨٥)، الروح (ص٥٢)، مفتاح دار السعادة لابن القيم (١/٤٣)، شرح العقيدة الطحاوية (ص٥٧٨)، لوامع الأنوار البهية (٢/٥).

(٢) انظر: اعتقاد أئمة الحديث لأبي بكر الإسماعيلي (ص ٦٩)، شرح صحيح مسلم (١٧/٢٠٠)، مجموع الفتاوى (٤/٢٦٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/٢٦٢).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٤/٢٦٢-٢٧٠، ٢٨٢-٢٩٩)، الروح (١/٢٨٢-٢٨٣)، أهوال القبور (ص ٧٨-٨٠)، شرح الطحاوية (٢/٥٧٩)، فتح الباري (٣/٢٣٥، ١١/٣٦٦)، شرح الصدور (ص ١٨١)، لوامع الأنوار البهية (٢/٢٤).

متصلة بالبدن، والبدن متصل بها، فيكون النعيم والعذاب عليهما في هذه الحال مجتمعين، كما يكون للروح منفردة عن البدن»[١].

ويَدُل على ذلك ما ورد من الأحاديث في إعادة روح المقبور إلى بدنه عند السؤال، واختلاف أضلاعه إذا لم يوفق للإجابة، وقد وردت من عدة طرق عن الصحابة رضي الله عنهم[٢].

المطلب الثاني

حقيقة الروح

بيّن السُّبْكي أنّ معرفة حقيقة الروح من الأمور المُشكلة، فقال: «استشكال معرفة الروح صحيح»[٣]، وذكر السُّبْكي أنّ الإنسانَ عبارةٌ عن جسد وروح، «فالجسد إذا مات، ولم تعد إليه الحياة، لا نقول بقيام شيء من الأعراض المشروطة بالحياة به، وإن عادت الحياة إليه صحّ اتصافه بالسماع وغيره من الأعراض، والنفس[٤] باقيةٌ بعد موت البدن عالمةً باتفاق المسلمين، حتى أن عائشة ﵂ لمّا أنكرت سماع أهل القليب أقرت بعلمها، وقالت: إنما قال: «إنهم الآن ليعلمون أنّ ما كنت أقول لهم حق»[٥]، بل غير المسلمين من الفلاسفة وغيرهم ممن يقول ببقاء النفوس، يقولون بالعلم بعد الموت ولم يخالف في بقاء النفوس إلا من لا يُعتد به»[٦].

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/٢٨٢).

(٢) انظر: إثبات عذاب القبر للبيهقي (ص٥٠-٥٣).

(٣) السيف الصقيل (ص١٨٢).

(٤) يعني بها الرُّوح.

(٥) أخرجه بهذا اللفظ البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب قتل أبي جهل، برقم: (٣٧٥٩)، ومسلم، كتاب الجنائز، باب الميت يُعذّب ببكاء أهله، رقم الحديث: (٩٣٢).

(٦) انظر: شفاء السقام (ص٢٢٩).

ثمّ قال عن الرُّوح: «وليس مُرادنا أنها واجبة البقاء كما قال به بعض أهل الزيغ والإلحاد، ولا أنها تبقى دائماً، وإن كانت ممكنة فإنه قد يُفنيها الله تعالى عند فناء العالم، ثمّ يُعيدها، وإنّما المراد أنها تبقى بعد موت البدن، ثم بعد ذلك إن فنيت أعيدت مع البدن يوم القيامة، وإن لم تفنَ أُعيد البدن ورجعت، وما دامت باقية تدرك المعقولات بلا إشكال»[(١)].

وأمّا مسألة فناء الأرواح فقد تردد أبو الحسن السُّبْكي بها كما ذكر تاج الدين السُّبْكي عن والده فقال: «وتردّد في فناء الروح عند قيام القيامة قال: والأظهر أنها لا تفنى أبداً»[(٢)].

وقد سُئل السُّبْكي عن فناء الأرواح فأجاب: «إن بقاءها مما ليس بواجب ولا مستحيل، سواء تكمَّلت أم لم تتكَمل، وأعني بالإمكان الإمكان العقلي، وأمّا المشرّعون فقد أطبقوا على أنها باقية بعد مفارقة البدن فإن ذلك ممكن كما قلناه وقد دلت الشرائع على وقوعه، ولا أعلم بين الشرائع خلافاً في ذلك»[(٣)].

«فهذا ما يجب اعتقاده، واستقر الشرائع والكتب المنزلة وآيات القرآن والأخبار المتكاثرة التي لا يمكن تأويلها ويقطع بالمراد منها ما يدل على بقاء النفوس بعد مفارقة البدن ولا يشك في ذلك أحد من أهل الإسلام لا عالم ولا عامي»[(٤)].

---

(١) انظر: شفاء السقام (ص٢٢٩-٢٣٠).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٢٩٥)، وانظر: جمع الجوامع (ص١٢٦).

(٣) فتاوى السبكي (٢/٦٣٧).

(٤) المصدر السابق (٢/٦٣٨).

وأما إدراك الروح للمحسوسات وسماعها وغير ذلك في حال تعلقها بالبدن، فقد ذكر السُّبْكي خلاف المتكلمين في ذلك، وقال: «ولم يقم دليلٌ على أن اتصالها بالبدن شرط في هذا الإدراك، بل الظاهر أنه ليس بشرط، كما أنه ليس بشرط في العلم بالمعقولات، ونحن يكيفينا بيان إمكان ذلك عقلاً، فإذا ورد به سمعٌ اتُبعْ، ولسنا في مقام إثباته بمجرد العقل... وقد أكثر الناس الكلام فيها من التصانيف وتباينت فيها أقوال الناس هل هي جسم، أو عرض، أو مجموعهما، أو جوهر فرد متحيز، أو جوهر مُجرّد غير متحيز، ولا يمكن قول سادس، وإنما الكلام في تعيين واحد من الخمسة»[١].

وحاصل قول السُّبْكي في حقيقة الروح التوقف:

يقول في ذلك: «ومن النّاس من توقف فيها، وهو أسلم، وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]، وأنه لم يأمره أن يبينها لهم، ومنهم من قال: إنها جسم وهؤلاء تنوعوا أنواعاً أمثلها قول من قال: إنها أجسامٌ لطيفة مشتبكة بالأجسام الكثيفة أجرى الله العادة بالحياة مع بقائها، وهو مذهب جمهور أهل السنة وإلى ذلك يشير قول الأشعري والباقلاني[٢] وإمام الحرمين وغيرهم، ويوافقهم قول كثير من قدماء الفلاسفة»[٣].

---

(١) شفاء السقام (ص ٢٣٠).

(٢) هو محمد الطيب بن محمد بن جعفر الباقلاني، أبو بكر، من أئمة الأشاعرة، من أشهر مصنفاته: إعجاز القرآن، تمهيد الأوائل و تلخيص الدلائل، كشف أسرار الباطنية، توفي سنة ٤٠٣هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٩٠)، شذرات الذهب (٣/ ١٦٨).

(٣) شفاء السقام (ص ٢٣٠).

النقد:

الرُّوحُ: مأخوذة من الريح، وهي بالضّمّ بمعنى النّفْس[١].

قال ابن فارس: «الراء والواو والحاء، أصل كبير مطرد يدل على سعة وفسحة واطراد، وأصل ذلك كله الرِّيح، وأصل الياء في الريح الواو وإنما قلبت ياء لكسرة ما قبلها، فالرُّوحُ رُوحُ الإنسانِ وإنّما هو مشتق من الريح وكذلك الباب كله»[٢].

ولفظ (الرُّوح) يُطلق في القرآن على عدة معان:

* الوحي الذي أنزله على رسوله ق، كما قال ﷻ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [سورة الشورى: ٥٢]، وعلى أنبيائه كما قال ﷻ: ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ أَنْ أَنذِرُوٓاْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ﴾ [النحل: ٢].

* القوة والثبات والنصرة التي يؤيد بها الله ﷻ من شاء من عباده، كما قال ﷻ: [سورة المجادلة: ٢٢].

* جبريل عليه السلام، كما قال ﷻ: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [سورة الشعراء: ١٩٣].

* الروح التي سأل عنها اليهود فأجيبوا بأنها من أمر الله، وقد قيل أنها الروح المذكورة في قوله ﷻ: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا ۖ لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبأ: ٣٨].

* المسيح عيسى ابن مريم عليه السلام ﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١].

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (٥/١٣٩)، تاج العروس (٦/٤٠٧).

(٢) معجم مقاييس اللغة (٢/٤٥٤).

وأمّا رُّوح الإنسان التي بها حياته -وهي مرادنا في هذا البحث- فلم تقع تسميتها في القرآن الكريم إلا بلفظ النفس[(١)].

قال ابن الأثير: «تكرر ذكر الرُّوحُ في الحديث كما تكرر في القرآن، ووردت فيه على معان، والغالب منها أن المراد بالروح الذي يقوم به الجسد وتكون به الحياة»[(٢)].

وقد اختلف النّاس في الخوض بحقيقة الروح، تبعاً لاختلافهم في المراد بالروح التي وقع السؤال عنها في قوله ﷻ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [سورة الإسراء: ٨٥][(٣)].

فمن فسّر الآية بروح الإنسان التي بها حياته، أمسك عن الكلام فيها، ومن فسّرها بغير ذلك، فقد سوّغ الكلام في حقيقتها[(٤)].

وقد تعددت مذاهب العلماء في بيان حقيقة الروح وماهيتها -كما ذكر ذلك السُّبْكي، يقول السفاريني مُبيناً ذلك بقوله: «اختلف الناس في حقيقة الروح؛ وهل هي النفس أو غيرها، وهل هي جزء من البدن، أو عرض من أعراضه، أو جسم مساكن له مودع فيه، أو جوهر مجرد؟

وقد تكلم الناس في هذه المسائل من سائر الطوائف، واضطربت فيها أقوالهم، وكثر فيها خطؤهم، ومن الناس من أمسك عن الكلام والخوض فيها

---

(١) انظر: الروح (١٥٣-١٥٤)، فتح الباري (٤٠٢/٨)، لوامع الأنوار البهية (٢/٢٩-٣١).

(٢) النهاية لابن الأثير (٢/٢٧٢).

(٣) انظر: تفسير ابن جرير (١٥/٧٥)، تفسير السمعاني (٣/٢٧٣)، تفسير البغوي(٣/١٣٤)، تفسير القرطبي (١٠/٣٢٣)، تفسير ابن كثير (٣/٦٤).

(٤) انظر: فتح الباري (١/٢٢٤)، (٨/٤٠٢-٤٠٤).

لقوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٨٥]، وهدى الله أتباع الرسول وسلف الأمة وأهل السنة لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

قال ابن القيم بعد ما ساق أقوال الناس في حقيقة الروح: «والصحيح أن الروح جسم مخالف بالماهية لهذا الجسم المحسوس، وهو جسم نوراني علوي خفيف حي متحرك، ينفذ في جوهر الأعضاء، ويسري فيها سريان الماء في الورْد، وسريان الدّهن في الزيتون، والنار في الفحم، فما دامت هذه الأعضاء صالحة لقبول الآثار الفائضة عليها من هذا الجسم اللطيف بقي هذا الجسم اللطيف متشابكاً بهذه الأعضاء، وأفادها هذه الآثار من الحس والحركة والإرادة، وإذا فسدت هذه الأعضاء بسبب استيلاء الأخلاط الغليظة عليها، وخرجت عن قبول تلك الآثار، فارق الروح البدن وانفصل إلى عالم الأرواح، قال: وهذا القول هو الصواب في المسألة، وهو الذي لا يصح غيره، وكل الأقوال سواه باطلة، وعليه دلّ الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وأدلة العقل والفطرة، وذكر له مائة دليل وخمسة عشر دليلاً، وأجاد وأفاد»(١).

والسُّبْكي يرى أنّ السلامة في التوقف عن الخوض والكلام في حقيقة الروح، وعند نظره في أقوال من تكلّم في حقيقتها، فأمثلُ الأقوالِ عنده القول: بأنها أجسام لطيفة مشتبكة بالأجسام الكثيفة أجرى الله العادة بالحياة

---

(١) لوامع الأنوار البهية (٢/ ٢٨-٢٩)، انظر كلام ابن القيم في كتابه الروح (ص١٧٨-١٧٩).

مع بقائها، وهذا الذي عليه مذهب جمهور أهل السنة والجماعة[1]، ومن وافقهم من المتكلمين[2] كما أشار السُّبْكي إلى ذلك، وقد أصاب في نسبة ذلك إليهم.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/١١٥-١١٦)، (١٧/٣٤٠-٣٤٢)، درء التعارض (٨/٥٢)، الروح (ص١٧٨) وما بعدها، شرح العقيدة الطحاوية (ص ٥٦٥)، الآيات البينات في عدم سماع الأموات للألوسي (ص٩١-٩٢).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين (ص٣٣٣-٣٣٧)، الإرشاد (ص٣١٨).

المبْحَث الثاني

الحياة الآخرة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

البعث

نقل السُّبْكي إجماع المسلمين على البعث، وأنّ من أنكر ذلك فقد كفر بالله ﷻ فقال: «أجمع المسلمون على أن الله قادر على أن يُعدم الخلق ثم يعيده، وعلى أنّ إنكار ذلك كفر، وجمهور المسلمين على أنّ الواقع ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [سورة الرحمن: ٢٦]، و﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [سورة القصص ٨٨]»[١].

ويقول أيضاً: «كما أنّ الآيات الدالة على البعث الجسماني لكثرتها يمتنع تأويلها، ومن أوّلها حكمنا بكفره بمقتضى العلم جُملة»[٢].

قال عبد الوهاب السُّبْكي: «سألت الشيخ الإمام ما الحنث العظيم؟ المشار إليه في قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ يُصِرُّونَ عَلَى ٱلْحِنثِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٤٦]، فقال: هو القسم على إنكار البعث المشار إليه في قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ ۙ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ۚ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٣٨]»[٣]، واستشهد السُّبْكي بقول الله ﷻ: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ

---

(١) السيف الصقيل (ص٣١-٣٢).

(٢) الاعتبار ببقاء الجنة والنّار (ص٤٦-٤٧).

(٣) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ٢٨٢).

خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾[الأنبياء: ١٠٤] في أنّ «الآية تقتضي أن جميع ما بدأ به الخلق يُعيده، وإنما يكون كذلك إذا أعدمه ثم أعاده بعينه، والله قادر على ذلك وقال تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[الروم: ٢٧]، وإنما كان أهون بالنسبة إلى الشاهد؛ لأن الإعادة في الشاهد فعل على مثال، وهو أهون من الابتداء؛ لأنه فعل على غير مثال، مع اشتراكهما في الإخراج من العدم إلى الوجود»(١).

النقد:

البعث في اللغة بمعنى: الإرسال، والإسراع، والنشر، والإحياء، ونحو ذلك من المعاني(٢).

يقول ابن فارس: «الباء والعين والثاء أصل واحد، وهو الإثارة»(٣)، «والبَعْث أيضاً: الإحياء من الله للموتى، ومنه قوله جلّ وعزّ: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٥٦]»(٤).

والبعث في الشرع: إحياء الأموات، وخروجهم من قبورهم ونحوها؛ للجزاء والقضاء يوم القيامة(٥).

والإيمان بالبعث واجبٌ، وقد دلّت عليه الأدلة النقلية والعقلية، وهو مقتضى الحكمة؛ حيث تقتضي أن يجعل الله لهذه الخليقة معاداً يجازيهم فيه على

---

(١) السيف الصقيل (ص٣٢).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٢/٢٠١)، لسان العرب (٢/١١٦)، القاموس المحيط (ص ٢١١).

(٣) معجم مقاييس اللغة (١/٢٦٦).

(٤) تهذيب اللغة (٢/٢٠١).

(٥) انظر: فتح الباري (١١/٣٩٣)، لوامع الأنوار البهية (٢/١٥٧)، شرح لمعة الاعتقاد للشيخ محمد بن عثيمين (ص٧١).

ما كلفهم به على ألسنة رسله[(١)].

وقد «أجمع أهل الملل عن آخرهم على جوازه ووقوعه»[(٢)]، ولم يشذ منهم إلا طوائف لا عبرة بهم[(٣)].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «معاد الأبدان متفق عليه عند المسلمين واليهود والنصارى»[(٤)].

ومن الأدلة النقلية على إثبات البعث والمعاد:

قوله: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥].

وقوله ﷻ: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ۝ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥-١٦].

وقوله ﷻ: ﴿ٱلتَّكَاثُرُ ۝ حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ ۝ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ۝ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ۝ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ۝ ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ١-٨].

وقوله ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ [الحج: ٦-٧].

---

(١) انظر: الإيمان لابن منده (٢/٩٧٢)، عقيدة السلف وأصحاب الحديث (ص٢٥٧)، الجامع لشعب الإيمان (٢/١١-١٧)، التذكرة (١/٤٧٧) شرح العقيدة الطحاوية (ص ٥٨٩)، معارج القبول (٢/٧٥١).

(٢) المواقف (ص ٣٧٢).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٤/٣١٤، ٢٦٢)، شرح العقيدة الطحاوية(ص٥٨٩)، لوامع الأنوار البهية (٢/١٥٧-١٥٩).

(٤) مجموع الفتاوى (٤/٢٨٤).

وفي حديث سؤال جبريل للنبي ﷺ قال: (**ما الإيمَانُ؟ قال: أنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَبِلِقَائِهِ وَرُسُلِهِ وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ**)[١].

ولا شك أنّ منكر البعث كافرٌ بالله العظيم، لإنكاره الآيات الصريحة المتضافرة في إثبات البعث؛ ولذا فما نقله السُّبْكي من إجماع المسلمين على إثبات البعث، وأنّ من أنكر ذلك فقد كفر بالله ﷻ موافق لمذهب أهل السنة والجماعة في ذلك[٢].

وقد استشهد السُّبْكي بأحد الأدلة العقلية النقلية، على إثبات البعث والمعاد، وهو قوله ﷻ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [سورة الروم: ٢٧].

فهذه الآية من قبيل الاستدلال بالبداءة على الإعادة، وذلك في قوله ﷻ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾، ومثله استدلال السُّبْكي بقوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [سورة الأنبياء: ١٠٤] وقد ذكر أنّ «الآية تقتضي أن جميع ما بدأ به الخلق يُعيده، وإنما يكون كذلك إذا أعدمه ثم أعاده بعينه، والله قادر على ذلك».

وهذا من قياس الأولى، فالمنكرون للبعث لا يُنازعون في أنّ الله ﷻ يخلق في الدنيا أناساً أمثالهم، وهذه النشأة هي نظير النشأة الأخرى التي أنكروها، فما مستند إنكارهم[٣]؟!

---

(١) قطعة من حديث أخرجه البخاري بهذا اللفظ كتاب الإيمان، بَاب سُؤَالِ جِبْرِيلَ النبي ﷺ، رقم الحديث: (٥٠) من حديث عن أبي هريرة رضي الله عنه به.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٤/٢٨٤)، شرح العقيدة الطحاوية(ص٥٨٩)، إيثار الحق على الخلق (ص٤٠٢)، لوامع الأنوار البهية (٢/١٥٧-١٥٩).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٧/٢٥١-٢٥٢)، إعلام الموقعين (١/١٤١).

وقوله: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧].

قال السُّبْكي: «وإنما كان أهون بالنسبة إلى الشاهد؛ لأن الإعادة في الشاهد فعل على مثال، وهو أهون من الابتداء؛ لأنه فعل على غير مثال، مع اشتراكهما في الإخراج من العدم إلى الوجود».

وبهذا يتضح موافقة أبي الحسن السُّبْكي لِما قرره أهل العلم في إثبات عقيدة البعث، والاستدلال عليها[١].

المطلب الثاني

الشفاعة

ذكر السُّبْكي «في الشفاعات الأخروية أنها خمسة أنواع، وكلها ثابتة لنبينا ﷺ وبعضها لا يدنو أحد إليه سواه، وفي بعضها يشاركه غيره، ويكون هو المتقدم فاختص بعموم الشفاعة، وببعض أنواعها، وأمّا الباقي فيصح نسبته إليه لمشاركته وتقدمه فيه، فالشفاعات كلها راجعة إلى شفاعته، وهو صاحب الشفاعة بالإطلاق»[٢].

وأمّا تفصيل هذه الشفاعات فقد بيّنها السُّبْكي كما يلي:

أولها: وهي الإراحة من طول الوقوف وتعجيل الحساب:

وهي «مختصة بنبينا محمد ﷺ، وهي الإراحة من طول الوقوف،

---

(١) انظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار(١/١٢٥)، مجموع الفتاوى(٩/٢٢٤)، شرح العقيدة الطحاوية (ص٥٨٩)، لوامع الأنوار البهية (٢/١٥٧-١٥٩)، أضواء البيان (٣/٢٧٠-٢٧٣)، وللاستزادة انظر: الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد (ص٥٦٠-٥٧٧).

(٢) شفاء السقام (ص٢٣٤)

وتعجيل الحساب، لا يدنو إليها غيره وهي الشفاعة العُظمى[١]، ولم يُنكرها أحد»[٢].

«الثانية: الشفاعة في إدخال قوم الجنة بغير حساب»[٣].

وقد ثبتت لنبينا ﷺ، وجاء ورودها في عدة أحاديث، ومنها ما رواه عبدالله بن عباس رضي الله عنهما أنّ النبي ﷺ قال: **(عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ فأجد النبي يَمُرُّ معه الأُمَّةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ معه النَّفَرُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ معه الْعَشَرَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ معه الْخَمْسَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ وَحْدَهُ، فَنَظَرْتُ فإذا سَوَادٌ كَثِيرٌ قلت: يا جِبْرِيلُ هَؤُلاءِ أُمَّتِي قال: لا، وَلَكِنْ انْظُرْ إلى الأُفُقِ فَنَظَرْتُ فإذا سَوَادٌ كَثِيرٌ، قال: هَؤُلاءِ أُمَّتُكَ وَهَؤُلاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا قُدَّامَهُمْ لا حِسَابَ عليهم ولا عَذَابَ، قلت: وَلِمَ؟ قال: كَانُوا لا يَكْتَوُونَ ولا يَسْتَرْقُونَ ولا يَتَطَيَّرُونَ وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ، فَقَامَ إليه عُكَّاشَةُ بن مِحْصَنٍ فقال: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي منهم، قال: اللهم اجْعَلْهُ منهم، ثُمَّ قام إليه رَجُلٌ آخَرُ قال: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي منهم، قال: سَبَقَكَ بها عُكَّاشَةُ)**[٤].

وكلا الشفاعتين الأولى والثانية خاصتان بالنبي ﷺ بغير شك[٥].

---

(١) وهي المقام المحمود، وقد تقدم بيانها. انظر (ص٣٤٧) من هذه الرسالة.

(٢) انظر: شفاء السقام (ص٢٣٤).

(٣) المصدر السابق.

(٤) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في الصحيح، كتاب الرقاق، باب يدخل الجنة سبعون ألفا بغير حساب، رقم الحديث (٦١٧٥)، وأخرج نحوه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، بَاب الدَّلِيلِ على دُخُولِ طَوَائِفَ من الْمُسْلِمِينَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ ولا عذاب، رقم الحديث (٢٢٠).

(٥) انظر: شفاء السقام (ص٢٣٧).

الشفاعة الثالثة: الشفاعة لقوم استوجبوا النار ألاّ يدخلوها:

فيشفع فيهم نبينا ﷺ ومن يشاء الله ﷻ، وقد ورد في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قوله ﷺ (**ثمّ يضرب الجسر على جهنم وتَحلُّ الشفاعة، فيقولون: اللهم سلم سلم**)[1]، «وظاهر هذا أنها شفاعة تَحلُّ بعد وضع الصراط بعد الشفاعتين الأوليين، وأنها في إجازة الصراط ويلزم من ذاك النجاة من النار، ولم يرد تصريح بذلك، ولا بكونها مختصة أو غير مختصة لكن سيأتي في الأحاديث أنّ النبي ﷺ يكون في ذلك اليوم أمام النبيين وصاحب شفاعتهم فكل ما يقع من شفاعتهم ينسب إليه بذلك فلا يخرج شيء عن شفاعته لا من أنواع الشفاعة ولا من الأشخاص المشفوع فيهم من ملته ومن غير ملته؛ لأنه إذا كان صاحب شفاعة الأنبياء والكل تحت لوائه فكل من شفعوا فيه فبسببه ﷺ تقدموا للشفاعة فيه وإجابة شفاعتهم إجابة له ﷺ فكل من يقع شفاعة النبيين فيه داخل تحت شفاعة نبينا ﷺ ومن شفع فيه المؤمنون كذلك بطريق الأولى فهو ح شفيع الشفعاء»[2].

«الشفاعة الرابعة: فيمن دخل النّار من المذنبين:

وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بإخراجهم من النّار بشفاعة نبينا ﷺ وسائر الأنبياء والملائكة، وإخوانهم من المؤمنين، ثمّ يُخرج الله تعالى كل من قال: لا إله إلا الله كما جاء في الحديث، ولا يبقى فيها إلا الكافرون»[3].

---

(١) قطعة من حديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم الحديث (١٨٣).

(٢) شفاء السقام (ص٢٣٨-٢٣٩).

(٣) المصدر السابق (ص٢٣٩).

فعن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّهُ قال: قِيلَ يا رَسُولَ اللَّهِ من أَسْعَدُ الناس بِشَفَاعَتِكَ يوم الْقِيَامَةِ؟ قال رسول اللَّهِ ﷺ **(لقد ظَنَنْتُ يا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لا يَسْأَلُنِي عن هذا الحديث أَحَدٌ أَوَّلُ مِنْكَ لِمَا رأيت من حِرْصِكَ على الحديث، أَسْعَدُ الناس بِشَفَاعَتِي يوم الْقِيَامَةِ من قال لا إِلَهَ إلا الله خَالِصًا من قَلْبِهِ أو نَفْسِهِ)**[١]، وعن أَنَس بن مَالِكٍ أَنَّ النبي ﷺ وَمُعاذٌ رَدِيفُهُ على الرَّحْلِ قال: **(يا مُعَاذَ بن جَبَلٍ قال: لَبَّيْكَ يا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، قال: يا مُعَاذُ قال: لَبَّيْكَ يا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ ثَلاثًا قال: ما من أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إلا الله وَأَنَّ مُحَمَّدًا رسول اللَّهِ صِدْقًا من قَلْبِهِ إلا حَرَّمَهُ الله على النَّارِ، قال: يا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلا أُخْبِرُ بِهِ الناس فَيَسْتَبْشِرُوا، قال: إِذًا يَتَّكِلُوا وَأَخْبَرَ بها مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأَثُّمًا)**[٢].

«وهذه الشفاعة والشفاعة الأولى: العظمى تواترت الأحاديث بهما، واختصاص النبي ﷺ بالعظمى كما سبق، وأمّا هذه فقد جاء فيها شفاعة الملائكة والأنبياء والمؤمنين وأنّ الله تعالى بعد ذلك يخرج برحمته من قال لا إله إلا الله»[٣].

وإذا ثبت ذلك فاختصاصه ﷺ بهذا النوع وإخراج أمته حتى لا يُبقى منهم أحد، هو الموافق لعموم قوله ﷺ **(شفاعتي لأهل الكبائر من**

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، رقم الحديث (٩٩).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا، رقم الحديث (١٢٨).

(٣) شفاء السقام (ص٢٣٩).

أمتي)[١]، وقوله ﷺ: (لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ يَدْعُو بها وَأُرِيدُ أَنْ أَخْتَبِئَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لأُمتي في الآخِرَةِ)[٢].

فهذه العمومات كلها متظافرة على عموم شفاعته لكل الأمة، وقد قال العلماء في قوله لكل نبي دعوة مستجابة أنه على يقين من إجابتها وباقي دعواته يرجوها فقد ظهر بهذا اختصاصه ﷺ بعموم هذه الشفاعة لكل أمته[٣].

«الشفاعة الخامسة: في زيادة الدرجات في الجنة لأهلها»[٤].

وقد ذكر السُّبْكي أنّ المعتزلة أثبتوا هذه الشفاعة[٥].

ثمّ قال: «هذا تفصيل الشفاعات الخمس، ومن تأمّلها وعرف عموم شفاعة النّبي ﷺ لها، واختصاصه بما اُخْتصَّ منها، وأمعن النظر في ذلك: عرف قدر رتبة هذا النبي الكريم ﷺ، وكلما أمعن في ذلك ازداد اعتقاداً»[٦].

---

(١) أخرجه أبو داود في السنن، كتاب السنة، باب في الشفاعة رقم الحديث (٤٧٣٩)، والترمذي في سننه كتاب صفة القيامة، رقم الحديث (٢٤٣٥) قال أبو عِيسَى الترمذي: «هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ من هذا الْوَجْهِ»، وابن حبان في صحيحه كتاب التاريخ، ذكر إثبات الشفاعة في القيامة لمن يكثر الكبائر في الدنيا، رقم الحديث (٦٤٦٨)، والحاكم في المستدرك برقم (٢٢٨) وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا اللفظ"، وقال ابن كثير في تفسيره (٤٨٧/١): " إسناد صحيح على شرط الشيخين"، وقد توسع الشيخ مقبل الوادعي في تخريجه والحكم عليه في كتابه: الشفاعة (ص٨٥) وما بعدها.

(٢) أخرجه البخاري كتاب الدعوات، بَاب لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، رقم الحديث: (٥٩٤٥).

(٣) انظر: شفاء السقام (ص٢٣٩-٢٤٠).

(٤) المصدر السابق (ص٢٤٠).

(٥) انظر: المصدر السابق (ص٢٤٠).

(٦) المصدر السابق (ص٢٤٠-٢٤١)

النقد:

الشفاعة لغة: مشتقة من الشفع، ضد الفرد، وخلاف الوتر.

قال ابن فارس: «الشين والفاء والعين، أصل صحيح يدل على مقارنة الشيئين، والشفع خلاف الوتر»[١].

يقال: شفع يشفع شفاعة، وتشفع أي: طلب، والمشفِّع: الذي يَقْبَل الشفاعة، والمشفَّع: الذي تُقْبل شفاعته[٢].

والشفاعة في الاصطلاح: التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة[٣].

وقيل أنّ الشفاعة: سؤال الخير للغير[٤].

والشفاعة ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع.

فأما الكتاب:

فيقول ﷻ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ويقول ﷻ: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

ويقول ﷻ: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦].

وأما السُّنَّة:

فقد بلغت أحاديث الشفاعة حدَّ التواتر، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «أحاديث الشفاعة كثيرة متواترة، منها في الصحيحين أحاديث متعددة، وفي

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٢٠١/٣).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٢٧٧/١)، لسان العرب (١٨٣/٨)، القاموس المحيط (ص ٩٤٧).

(٣) انظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض (٢٥٦/٢)، النهاية لابن الأثير (٤٨٥/٢)، شرح السفارينية لابن عثيمين (ص٤٨٥).

(٤) لوامع الأنوار البهية (٢٠٤/٢)

السنن والمسانيد مما يكثر عدده»[١]، وقد ذكر السُّبْكي شيئاً منها في كلامه المتقدِّم.

وأما الإجماع:

فقد أجمع سلف الأمة وأئمتها على إثبات الشفاعة[٢]، وخالفهم الخوارج والمعتزلة فزعموا أن الشفاعة إنما هي للمؤمنين خاصة في رفع بعض الدرجات[٣].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «أجمع المسلمون على أنّ النبي ﷺ يشفع للخلق يوم القيامة بعد أن يسأله الناس ذلك وبعد أن يأذن الله له في الشفاعة، ثم إن أهل السنة والجماعة متفقون على ما اتفق عليه الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين-، واستفاضت به السنن من أنه يشفع لأهل الكبائر من أمته ويشفع أيضا لعموم الخلق؛ فله شفاعات يختص بها لا يشركه فيها أحد، وشفاعات يشركه فيها غيره من الأنبياء والصالحين»[٤].

والشفاعة المثبتة: هي الشفاعة التي اجتمعت شروطها، وانتفت موانعها[٥]، فلابد لحصولها من تحقق ثلاثة أمور:

* إذن الله ﷻ للشافع أن يشفع.

* رضاه سبحانه وتعالى عن المشفوع له.

---

(١) مجموع الفتاوى (١/٣١٤).

(٢) انظر: الإبانة لأبي الحسن الأشعري (ص٢٤١)، شرح صحيح مسلم (٣/٣٥)، مجموع الفتاوى (١/١٤٨)، لوامع الأنوار البهية (٢/٢٠٨).

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص٦٨٨)، مقالات الإسلاميين (ص٤٧٤).

(٤) مجموع الفتاوى (١/٣١٣).

(٥) انظر: مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٤/٦٠٧)، تيسر العزيز الحميد (ص ١٨٨)، فتح المجيد (٢/٣٥٥)، وللاستزادة: الشفاعة للدكتور ناصر الجديع (ص٦٩-٨٢).

* لا يرضى ﷻ إلا عن أهل التوحيد.

يقول العلامة ابن القيم: «لا شفاعة إلا بإذنه، ولا يأذن إلا لمن رضي قوله وعمله، ولا يرضى من القول والعمل إلا توحيده واتباع رسوله»[1].

والشفاعة قسمان:

أحدها: الشفاعة العامة الثابتة للنبي ﷺ ولغيره كالملائكة والنبيين والصالحين.

وثانيهما: الشفاعة الخاصة بالنبي ﷺ، والتي لا يشاركه فيها أحد.

والشفاعة بقسميها أنواع، اختلف أهل العلم في عدّها تبعاً لاختلافهم في أدلتها من حيث الصحة ووجه الدلالة، وقد أوردها السُّبْكي في كلامه المتقدِّم، واستوعبها جماعة من أهل العلم في مصنفاتهم[2].

المطلب الثالث

فناء الجنة والنّار

صنّف السُّبْكي رسالةً مستقلة في هذه المسألة، ضمّنها الأدلة على بقاء الجنّة والنّار، وأطال في الاستدلال على ذلك من نصوص الكتاب والسنة[3].

---

(١) مدارج السالكين (١/٣٤١).

(٢) انظر: كتاب التوحيد لابن خزيمة(٢/٥٨٨)، عقيدة السلف وأصحاب الحديث(ص٢٥٨)، الشفا (١/٤١٨)، التذكرة في أحوال الموتى والآخرة (٢/٥٩٩)، شرح صحيح مسلم (٣/٣٥)، مجموع الفتاوى (٣/١٤٧)، شرح العقيدة الطحاوية (ص٢٨٢)، فتح الباري (١١/٤٢٦)، لوامع الأنوار البهية (٢/٢١١)، الشفاعة للوادعي (ص١٧)، وللاستزادة راجع: الشفاعة للدكتور ناصر الجديع (ص٣٨) وما بعدها.

(٣) انظر: الاعتبار ببقاء الجنة والنار (ص٥٦).

يقول: «فهذه الآيات التي استحضرنّاها في بقاء الجنّة والنّار وبدأنا بالنار؛ لأنّا وقفنا على تصنيف لبعض أهل العصر في فنائها، وقد ذكرنا نحوَ مائة آية، منها نحوٌ من ستين في النّار، ونحوٌ من أربعين في الجنة، وقد ذُكِر الخُلد، أو ما اشتق منه في أربع وثلاثين في النّار، وثمان وثلاثين في الجنة، وذكر التصريح بعدم الخروج أو معناه في أكثر من ثلاثين. وتضافر هذه الآيات ونظائرها يفيد القطع بإرادة حقيقتها ومعناها»[١].

ومن الآيات التي استدّل بها السُّبْكي على بقاء الجنة والنار:

الآيات التي جاءت بلفظ الخلود في الجنة أو النّار، كقوله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [سورة البقرة: ٨٢]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [سورة البقرة: ٣٩]، وقوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [سورة المائدة: ٣٧]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٦٢]، إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة التي لا تحتمل التأويل، ويجب القطع بها[٢].

ويظهر أنّ أباالحسن السُّبْكي أراد بتصنيفه لهذه الرسالة، الرّد على شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه الإمام ابن القيم – رحمهما الله – فيما نُسب إليهما من القول بفناء النّار.

يقول السُّبْكي عن كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد وقفت على

---

(١) انظر: الأدلة في الاعتبار ببقاء الجنة والنار (ص٣٤-٥٥).

(٢) الاعتبار ببقاء الجنة والنار (ص٤٦).

التصنيف المذكور، [وذكر][١] فيه ثلاثة أقوال في فناء الجنة والنار:

أحدها: أنهما تفنيان، وقال: أنه لم يقل به أحد من السلف.

والثاني: أنهما لا تفنيان.

والثالث: أنّ الجنّة تبقى، والنّار تفنّى، ومال إلى هذا واختاره، وقال: إنه قول السلف»[٢].

وبيّن اعتقاد المسلمين وإجماعهم على أنّ الجنّة والنّار لا تفنيان، فقال: «الجنّة والنّار لا تفنيان، وقد نقل أبو محمد ابن حزم الإجماع على ذلك[٣]، وأنّ من خالفه كافر بإجماع، ولا شك في ذلك، فإنه معلوم من الدين بالضرورة»[٤].

النقد:

أجمع أهل السنة والجماعة على القول ببقاء الجنة، ودوام نعيمها، وخلود أهلها، وخالف في ذلك الجهمية فقالوا بفنائها وأهلها[٥].

---

(١) في المطبوع "وذلك"، ولعلّ المثبت أنسب للسياق.

(٢) الاعتبار ببقاء الجنة والنار (ص٥٨).

وانظر كلام شيخ الإسلام وذكره الأقوال في المسألة في الرد على من قال بفناء الجنة والنار (ص٤١)، (ص٥٢) وما بعدها، وكذا كلام ابن القيم في حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح (٧٢٣/٢) وما بعدها.

(٣) يقول ابن حزم في الفصل (٨٣/٤): "اتفقت فرق الأمة كُلها على أنه لا فناء للجنة ولا لنعيمها، ولا للنّار ولا لعذابها"، وانظر: مراتب الإجماع (ص٤٠٨).

(٤) الاعتبار ببقاء الجنة والنار (ص٣٢-٣٣).

(٥) انظر: عقيدة السلف أصحاب الحديث(ص ٣٦٤)، مراتب الإجماع لابن حزم(ص ١٧٣)، الحجة في بيان المحجة (٢٦٣/٢)، بيان تلبيس الجهمية (٥٨١/١)، حادي الأرواح (٧١٨/٢)، شرح الطحاوية (ص٦١٤)، الوابل الطيب ورافع الكلم الطيب لابن القيم (ص٣٤)، قطف الثمر للقنوجي (ص١٢٨).

وأما النّار فقد اختلف الناس في بقائها، ودوام عذابها، وخلود أهلها على ثمانية أقوال[١]، أهمها قولان:

الأول: أنّ النّار كالجنة باقية لا تفنى، وأن الله تعالى يخرج منها من يشاء، ويبقى فيها الكفار بقاءً أبدياً لا انقضاء له.

والثاني: أن النّار تفنى، وأن الله تعالى يخرج منها من يشاء، ثم يبقيها ما يشاء، ثم يفنيها، فإنه جعل لها أمداً تنتهي إليه.

والحق أنّ النّار باقية لا تفنى، وهذا الذي عليه جمهور أهل السنة والجماعة[٢]، وقد حُكي الإجماع على ذلك[٣].

قال شيخ الإسلام: «وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها، وسائر أهل السنة والجماعة، على أن من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنى بالكلية، كالجنة والنار والعرش وغير ذلك، ولم يقل بفناء جميع المخلوقات إلا طائفة من أهل الكلام المبتدعين، كالجهم بن صفوان ومن وافقه من المعتزلة ونحوهم، وهذا قول باطل يخالف كتاب الله وسنة رسوله وإجماع سلف الأمة وأئمتها»[٤].

---

(١) انظر: حادي الأرواح (٢/٧٣٠)، شفاء العليل (٢/٧٢٢)، شرح الطحاوية(ص٦١٤)، فتح الباري (١١/٤٢١-٤٢٢)، لوامع الأنوار (٢/٢٣٤-٢٣٥).

(٢) انظر: عقيدة السلف أصحاب الحديث(ص٣٦٤)، الحجة في بيان المحجة (٢/٢٦٣)، التمهيد (٥/١١)، شرح الطحاوية (ص٦١٤)، لوامع الأنوار (٢/٢٣٠)، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب للشنقيطي (ص١٣٤)، مجموع فتاوى الشيخ محمد بن عثيمين (٢/١٩٣-١٩٥)، شرح لمعة الاعتقاد للشيخ محمد بن عثيمين (ص ٨٤).

(٣) انظر: الفصل (٤/٨٣)، بيان تلبيس الجهمية (١/٥٨١)، فتح الباري (١١/٤٢١)، رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار للصنعاني (ص ١١٦).

(٤) بيان تلبيس الجهمية (١/٥٨١).

وأدلة ذلك متضافرة من الكتاب والسنة:

فمن الكتاب:

تقدّم إيراد بعض الأدلة التي استشهد بها السُّبْكي، وهي الآيات التي جاءت بلفظ الخلود في الجنة أو النّار، ومن الأدلة على بقاء النار، وعدم فنائها قوله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ﴾ [سورة فاطر: ٣٦]، وقوله: ﴿وَتَرَىٰهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَٰشِعِينَ مِنَ ٱلذُّلِّ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ ۗ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ ٱلْخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ أَلَآ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ فِى عَذَابٍ مُّقِيمٍ﴾ [الشورى: ٤٥].

ومن السُّنَّة:

قوله ﷺ (**يؤتى بالموت كهيئة كبش أملح فينادي مناد يا أهل الجنة فيشرئبون وينظرون فيقول هل تعرفون هذا فيقولون نعم هذا الموت وكلهم قد رآه ثم ينادي يا أهل النار فيشرئبون وينظرون فيقول هل تعرفون هذا فيقولون نعم هذا الموت وكلهم قد رآه فيذبح ثم يقول يا أهل الجنة خلود فلا موت ويا أهل النار خلود فلا موت ثم قرأ:** ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ﴾ **وهؤلاء في غفلة أهل الدنيا** ﴿وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾)(١).

وأما ما نُسب لشيخ الإسلام ابن تيمية من القول بفناء النار، فقد اختُلِف في تحديد رأي شيخ الإسلام في ذلك، وصار النّاس فيه على ثلاثة مذاهب:

---

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ، كتاب التفسير، باب: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ﴾، حديث رقم: (٤٤٥٣)، ومسلم، كتاب الجنة، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفة، برقم: (٢٨٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري س به.

الأول: من ينفي عنه القول بفناء النار[١].

الثاني: من يقول بميله إلى القول بفناء النار دون جزمه به[٢].

الثالث: من يثبت قوله بفناء النار وخطؤوه، وهم على قسمين:

(أ) أثبتوا قوله بفناء النار، وخطأه في هذه المسألة، مع إقرارهم بفضل شيخ الإسلام، ونصرته لعقيدة السلف الصالح[٣]، يقول العلامة الألبانيّ: «والظن بمن هو دون ابن تيمية علماً وديناً أن لا يخالف سلف الأمة وأئمتها، ولِمَ لا وهو حامل راية الدعوة إلى أتباعهم، والسير على منهجهم والتحذير من مخالفتهم والخروج عن سبيلهم، كما لا يخفى ذلك على كل من اطلع على شيء من كتبه وتغذى بطرف من علمه»[٤].

(ب) أثبتوا قوله بفناء النار، وجعلوه حامل لواء هذه المسألة، واتخذوها غرضاً للنيل منه وتضليله، ومنهم أبو الحسن السُّبْكي -عفا الله عنه- في رسالته: «الاعتبار ببقاء الجنة والنار»، والتي هوّل بها خصوم أهل السنة[٥].

---

(١) انظر: كشف الأستار لإبطال إدعاء فناء النار المنسوب لشيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم للدكتور علي الحربي، دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية للدكتور عبد الله الغصن (ص ٦٠٨-٦٢٤).

(٢) انظر: لوامع الأنوار (٢/٢٣٥)، مقدمة الدكتور السمهري على الرد على من قال بفناء الجنة والنار (ص ١٨-٢٧).

(٣) انظر: رفع الأستار (ص ٦٤) وما بعدها، فتاوى ورسائل الشيخ عبد الرزاق عفيفي (ص٣٧٢)، مقدمة العلامة الألباني على رفع الأستار (ص٢١)، الإنكار على من لم يعتقد خلود وتأييد الكفار في النار لعبد الكريم الحميد (ص٥) وما بعدها.

(٤) مقدمة تحقيق الألباني لرفع الأستار (ص ١٥-١٦)

(٥) انظر: مقالات الكوثري (ص٤٣٧)، تكملة الرد على نونية ابن القيم للكوثري (ص١٩٤).

وسواء ثبت عن شيخ الإسلام القول بذلك أو الميل له أو عدمه، فليس عليه تثريب في ذلك؛ إذ الخلاف في المسألة مشهور مأثور[١]، ولا عبرة بجعجعة أهل البدع وتبديعهم لشيخ الإسلام، وتلميذه في هذه المسألة، وتهويلهم بردّ السُّبْكي عليه فيها[٢].

والمُنصف حتى وإن كان ليس على مذهب أهل السنة والجماعة، يعلم البون بين ما كتبه وصنفه شيخ الإسلام في المسألة، وما تكلّفه السُّبْكي من الردّ عليه فيها.

يقول أحمد بن الصديق الغُماري: «وما ردّ به التقي السُّبْكي على ابن تيمية في هذه المسألة، لم أستفد منه شيئاً ما، لمّا قرأته منذ عشرين سنة إلاّ معرفةَ أنّ التقي السُّبْكي فضلاً عن ابنه التاج خلاف ما كنّا نَظنُ به وخلاف ما يهوّل به ابنه عنه، فإنّي كتبت في تلك الساعة بآخر الرد كتابة. مَضْمنُها: إن بين السُّبْكي وابن تيمية بوناً كبيراً في العلم وقوة الاستدلال وأن الثاني أعلم بمراحل»[٣].

ويمكن إجمال أهم المآخذ على رسالة السُّبْكي (الاعتبار ببقاء الجنة والنّار) بما يلي:

---

(١) انظر: جلاء العينين (ص ٤٢٧).

(٢) انظر: مقالات الكوثري (ص٤٣٧)، تكملة الرد على نونية ابن القيم للكوثري (ص١٩٤).

(٣) درُّ الغَمام الرقيق (ص٢٢٧).

وقد جمع الدكتور/ صادق سليم كلام الشيخ أحمد بن الصديق في ذم الأشاعرة والمتكلمين والفلاسفة، وضمنّها مقدمة في الرد على بعض محبيه ومُعظميه، وهي رسالةٌ لطيفةٌ في إلجام متصوفة العصر.

[١] أشار السُّبْكي إلى أنّ شيخ الإسلام ابن تيمية يختار القول بفناء النار، وأنه ينسبه للسلف[١]، وهذا غير مُسلَّم، لأمرين:

(أ) أنّ شيخ الإسلام لا يوجد له نصٌّ قاطع في المسألة؛ ولهذا قال الإمام ابن القيم «وكنتُ سألت عنها شيخ الإسلام قدس الله روحه فقال لي هذه مسألةٌ عظيمة كبيرة، ولم يُجب فيها بشيء، فمضى على ذلك زمن، حتى رأيت في تفسير عبد بن حميد الكُشي بعض تلك الآثار التي ذكرت فأرسلت إليه الكتاب وهو في محبسه الآخِر وعَلَّمْتُ على ذلك الموضع وقلت للرسول: قل له: إنّ هذا الموضع يشكل عليه ولا يدري ما هو؟ فكتب فيها مصنفه المشهور رحمة الله عليه»[٢]، وهو يعني كتاب شيخ الإسلام (الرد على من قال بفناء الجنة والنار)، وقد ذكر محقق الكتاب أنّ ما زعمه السُّبْكي من أن القول بفناء النار، هو اختيار ابن تيمية، غير مُسلّم، فإنّ هذا الاختيار لا يوجد في هذه الرسالة ولا غيرها من كتبه[٣]، وقد جمع بعض المعاصرين جُملة من كلام شيخ الإسلام التي يُصرِّح فيها بأبدية النّار[٤].

(ب) ما ذكره السُّبْكي من أنّ شيخ الإسلام عزا القول بفناء النّار للسلف، غير صحيح، فشيخ الإسلام حكى قولين للسلف في ذلك، فقال:

---

(١) انظر: الاعتبار ببقاء الجنة والنار (ص ٥٨).

(٢) شفاء العليل (١/ ٧٢١).

(٣) انظر: مقدمة الدكتور السمهري على كتاب الرد على من قال بفناء الجنة والنار (ص ٢٠)، كشف الأستار للدكتور علي الحربي (ص٥٩).

(٤) جمع جُملة منها الدكتور علي الحربي في رسالته كشف الأستار (ص ٥٨-٧١)، والدكتور عبد الله الغصن في دعاوى المناوئين (ص ٦١٢-٦١٦).

«وأما القول بفناء النار، ففيها قولان معروفان عن السلف والخلف»[(١)].

[٢] في هذه الرسالة يُلاحظ قارئها التعريض بشيخ الإسلام والتطاول عليه![(٢)]، وكأنّ ابن تيمية هو أول من تكلم في المسألة، والحال أنه مسبوق إلى ذلك، وقد نُقل هذا القول عن جماعة من الصحابة والتابعين[(٣)]، وقد ذكر الرازي القائلين بذلك، وساق في تفسيره أدلة القائلين بفناء النار من القرآن والمعقول[(٤)].

[٣] عنون السُّبْكي رسالته بالاعتبار ببقاء الجنة والنار، وهي في حقيقتها ردٌّ على شيخ الإسلام ابن تيمية، فهو يُشعر بأنّ ابن تيمية يعتقد بفنائهما جميعاً، كما هو مذهب الجهمية والمعتزلة، وليس الأمر كذلك، وإنما وقع الاختلاف في تحديد موقفه من فناء النّار -كما تقدّم-.

[٤] استوعب أبو الحسن السُّبْكي أدلة من قال بفناء النار، وأجاب عنها فأجاد[(٥)]، قال ابن حجر العسقلاني: «وقد مال بعض المتأخرين إلى هذا القول السابع[(٦)] ونصره بعدة أوجه من جهة النظر، وهو مذهب رديء مردود على

---

(١) انظر: الرد على من قال بفناء الجنة والنار (ص ٥٢).

(٢) انظر على سبيل المثال: الاعتبار (ص٦٠، ٨٥، ٨٧).

(٣) انظر: هذه الروايات في الرد على من قال بفناء النار (ص٥٣)، فتح الباري (٤٢٢/١١).

وانظر في الحكم عليها: رفع الأستار للصنعاني، وتحقيق الألباني عليه (ص٦٥) وما بعدها، تنبيه المحتار على عدم صحة القول بفناء النار عن الصحابة الأخيار لسليمان العلوان.

(٤) التفسير الكبير للفخر الرازي (٥١/١٨).

(٥) انظر: الاعتبار ببقاء الجنة والنار (ص٦١) وما بعدها.

(٦) وهو القول بفناء النار، وزوال عذابها، وخروج أهلها منها.

قائله، وقد أطنب السُّبْكي الكبير في بيان وهائه فأجاد»[١]، إلا أنه مما يؤخذ على السُّبْكي -عفا الله عنه- إيراد هذه الأدلة على شيخ الإسلام، وهي خارجةٌ عن محل النزاع؛ فشيخ الإسلام ابن تيمية لم يكن جاهلاً بها، وحاشاه أن ينكر ثبوتها ودلالتها على البقاء، وعليه فإنّ حشد هذه الأدلة مع اتحاد دلالتها في خلود الكفار بالنّار، لا يضيف لابن تيمية شيئاً غاب عنه، بل هو تجاهل من السُّبْكي لمعرفة شيخ الإسلام بها، واستدلال بما هو خارج محل النزاع[٢]، وقد تقدّم من كلام الغماري ما يؤيد ذلك.

والحاصل أنّ أباالحسن السُّبْكي قد وافق مذهب أهل السنة والجماعة في مسألة بقاء الجنة والنّار، وأمّا ما نَسبه لشيخ الإسلام ابن تيمية في المسألة من القول بفناء النّار، فإنْ ثبت عنه القول بذلك، فهو قولٌ مرجوح وخاطئ، وليس بِدعاً من القول، فالخلاف في هذه المسألة جارٍ قبله -كما تقدّم- والمجتهد فيها دائر بين الأجر والأجرين[٣].

---

(١) فتح الباري (١١/ ٤٢٢).

(٢) انظر: مقدمة الدكتور السمهري على كتاب الرد على من قال بفناء الجنة والنار (ص١٩-٢٠).

(٣) انظر: جلاء العينين (ص ٤٢٧).

الفصل الرابع

آراؤه في

الإيمان بالقضاء والقدر

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث:

المبْحَث الأول: معنى الإيمان بالقضاء والقدر وما يتضمنه.

المبْحَث الثاني: أفعال العباد، وتعليل أفعال الله تعالى.

المبحث الثالث: التحسين والتقبيح.



تمهيد

تعريف القضاء والقدر والفرق بينهما

القضاء في اللغة: هو الحُكم والصُنع والحَتْم، وكلُّها تَرجع إلى معنى واحد وهو انقطاع الشيء وتمامه، ومنه القضاء المقرون بالقدر(١).

قال ابن فارس: «القاف والضاد والحرف المعتل أصل صحيح يدل على إحكام أمر وإتقانه وإنفاذه لجهته قال الله تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [سورة فصلت: ١٢] أي أحكم خلقهن»(٢).

والقدر في اللغة: هو القضاء والحكم ومبلغ الشيء(٣).

قال ابن فارس: «القاف والدال والراء أصل صحيح، يدل على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته»(٤).

والمراد بالقضاء والقدر في الشرع: علم الله بالأشياء قبل وقوعها، وكتابته لها في اللوح المحفوظ، ومشيئته سبحانه لوقوعها، وخلقه عز وجل لها(٥).

---

(١) انظر: تهذيب اللغة(٩/١٦٩)، لسان العرب (١٥/١٨٦)، القاموس المحيط (ص ١٧٠٧)، تاج العروس (٣٩/٣١١).

(٢) مقاييس اللغة (٥/٩٩).

(٣) انظر: تهذيب اللغة (٩/٣٧)، لسان العرب (٥/٧٤)، القاموس المحيط (ص٥٩١).

(٤) معجم مقاييس اللغة (٥/٦٢).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٣/١٤٨-١٤٩)، شفاء العليل (١/١٣٣)، فتح الباري(١/١١٨)، لوائح الأنوار السَنيّة ولواقح الأفكار السُنيّة للسفاريني (٢/١١٨) فتاوى ابن عثيمين (٢/١٥٠-١٥٥)، القضاء والقدر للدكتور عبدالرحمن المحمود في ضوء الكتاب والسنة (ص٣٩).

وقد اختلف أهل العلم في القضاء والقدر هل هما بمعنى واحد أم متغايران، واختلف القائلون بالتّغاير في التمييز بينهما[1].

(١) انظر: الفروق في اللغة (ص٣٢٨)، الأربعين في أصول الدين للغزالي (ص٢٤)، المفردات للراغب الأصفهاني(ص٤٠٧)، النهاية في غريب الأثر(٤/٧٨)، فتح الباري(١١/١٤٩)، عمدة القاري للعيني (٢٣/١٤٥)، وللاستزادة: القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة (ص٤٠-٤٤).

المبْحَث الأول

معنى الإيمان بالقضاء والقدر وما يتضمنه

الإيمان بالقضاء والقدر من أركان الإيمان التي لا يصح إيمان العبد إلا بها، وهو يتضمن أربع مراتب، وفيما يلي عرضٌ لكلام السُّبْكي حولها.

المرتبة الأولى: العلم:

يقول السُّبْكي في تقرير هذه المرتبة: «ولا شك أنّ كل ما يقع فالله تعالى عالم به من الأزل، ونحن نعلم علمه بذلك بالأدلة العقلية والشرعية»[١]، ويقول أيضاً: «علم الله محيط بجميع الأشياء»[٢].

المرتبة الثانية: الكتابة:

ذكرَ أبو الحسن السُّبْكي أنّ كلَّ ما قدّره الله ﷻ في هذا الكون مكتوبٌ في اللوح المحفوظ، وذلك عند شرحه لقول النبي ﷺ: **(إِنَّ أَوَّلَ ما خَلَقَ الله الْقَلَمَ فقال له اكْتُبْ قال رَبِّ وَمَاذَا أَكْتُبُ قال اكْتُبْ مَقَادِيرَ كل شَيْءٍ حتى تَقُومَ السَّاعَةُ)**[٣].

قال: «فأفعال العباد كلها؛ حسنها وسيئها يجري به ذلك القلم، ويكتبه حقيقة، وثواب الطاعات وعقاب السيئات يكتبه حقيقة، وقد خلق لذلك،

---

(١) فتاوى السبكي (١/ ٤٠).

(٢) فتاوى السبكي (١/ ٣٨).

(٣) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده برقم: (٥٧٧)، وأبو داود بهذا اللفظ، كتاب السنة، باب في القدر، رقم الحديث (٤٧٠٠)، والترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب: ومن سورة ن، رقم الحديث (٣٣١٩)، من حديث عبادة بن الصامت -رضي الله عنه- به، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٣٣).

وأمر بكتبه وصار موضوعا على اللوح المحفوظ ليكتب ذلك فيه جارياً به إلى أن تقوم الساعة»[١].

المرتبة الثالثة: المشيئة:

ذكر السُّبْكي في قوله ﷻ: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ۖ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا۟ فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَٰلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾ [سورة الفتح: ٢٧] أنّ فيها «ذكر المشيئة مع تعلق علمه القديم»[٢]؛ فالمشيئة متعلقة بالعلم[٣].

المرتبة الرابعة: الخلق:

قال أبو الحسن السُّبْكي في تقرير هذه المرتبة: «والله سبحانه هو خالق أفعال العباد»[٤]، وقال أيضاً: «إنّ أفعال العباد كُلهم من الملائكة والإنس والجن مخلوقة لله تعالى»[٥].

وقد ذكر عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥] أنّ قوله تعالى: ﴿ نَعْبُدُ ﴾ ردٌّ على الجبرية، وفي ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ ردٌّ على القدرية»[٦].

---

(١) إبراز الحكم من حديث رفع القلم (ص٥٣).

(٢) فتاوى السبكي (١/ ٦١).

(٣) انظر: فتاوى السبكي (١/ ٦٢).

(٤) السيف الصقيل (ص٢٧)، وانظر: المصدر نفسه (ص٦٦).

(٥) حديث من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة "مخطوط" (ل ٢٢٤).

(٦) فتاوى السبكي (١/ ١٠).

النقد:

الإيمان بالقضاء والقدر يتضمن الإيمان بأمور أربعة:

الأول: الإيمان بأن الله تعالى عالمٌ بكلّ شيء جملة وتفصيلاً، سواء كان ذلك مِمّا يتعلّق بأفعاله أو بأفعال عباده.

الثاني: الإيمان بأنّ الله كتب مقادير كل شئ في اللوح المحفوظ.

وفي هذين الأمرين يقول الله ﷻ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [سورة الحج: ٧٠]

وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السّماوات والأرض بخمسين ألف سنة**)(١).

الثالث: الإيمان بأنّ جميع الكائنات لا تكون إلا بمشيئة الله تعالى، سواء كانت مما يتعلّق بفعله أم مما يتعلّق بفعل المخلوقين.

قال الله ﷻ فيما **يتعلّق بفعله:** ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [سورة القصص: ٦٨]، وقال ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[سورة آل عمران: ٦] وقال ﷻ فيما **يتعلّق بفعل المخلوقين:** ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَٰتَلُوكُمْ﴾ [سورة النساء: ٩٠]، وقال ﷻ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾[سورة الأنعام: ١٣٧].

الرابع: الإيمان بأنّ جميع الكائنات مخلوقة لله تعالى بذواتها، وصفاتها، وحركاتها.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب احتجاج آدم وموسى عليهما السلام، برقم: (٢٦٥٣).

قال الله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقال: ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴾ [الفرقان: ٢][1].

وما ذكره السُّبكي في قوله: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ وأنّ فيها ردٌّ على الجبرية والقدرية حقٌّ.

فقد بيّن أنه لا مستمسك لأحد الفريقين في هذه الآية، إذ أنّ الطائفتين كلتيهما قد حادت عن الحق، وأخذت ببعض الأدلة وتركت بعضها، فصار حالهم كحال من قال الله تعالى فيهم: ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة: ٨٥].

يقول الفخر الرازي في تفسيره: «اضطربت الجبرية والقدرية في هذه الآية: أمّا الجبرية فقالوا: لو كان العبد مستقلاً بالفعل لما كان للاستعانة على الفعل فائدة.

وأما القدرية فقالوا الاستعانة إنما تحسن لو كان العبد متمكناً من أصل الفعل، فتبطل الإعانة من الغير، أما إذا لم يقدر على الفعل لم تكن للاستعانة فائدة»[2].

ولهذا فإنّ أباالحسن السُّبْكي أشار إلى أنّ الدليل الذي استدل به الجبرية فيه ردٌّ على القدرية، والعكس بالعكس؛ فقوله تعالى: ﴿ نَعْبُدُ ﴾ ردٌّ على الجبرية من جهة أنّ النّاس مأمورون بالعبادة ومكّلفون بها، ولذا فقد جعل الله لهم مشيئة واختياراً.

---

(١) انظر: الإبانة لابن بطة، الكتاب الثاني: القدر (٢/ ٢٧٣) وما بعدها، مجموع الفتاوى (١٤٨/٣-١٤٩)، شفاء العليل (١/ ١٣٣-٢٢٧)، معارج القبول (٣/ ٩٢٠-٩٤٠)، مجموع فتاوى ابن عثيمين (٢/ ١٥٠-١٥٥).

(٢) التفسير الكبير (١/ ٢٠٤)، وانظر: روح المعاني للألوسي (١/ ٨٧).

ومن المعلوم أنّ مذهب الجبرية هو نفيُ حقيقة الفعل عن العبد، وإضافته لله تعالى، فالعبد كالريشة في مهب الريح لا اختيار له في أفعاله[١].

والنّاس يستعينون بالله على هذه العبادة، فيقولون: ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾، وفي ذلك ردٌّ على القدرية القائلين: بأنّ العبد يخلق فعل نفسه، وأن الله لا يخلق أفعال العباد[٢].

وأبو الحسن السُّبْكي يُنكر قول هاتين الطائفتين جميعاً، إلا أنه -عفا الله عنه- جرى في مسألة أفعال العباد على مذهب الأشاعرة القائلين بالكسب -كما سيأتي بيانه في المبحث التالي-.

وبما سبق نقله عن أبي الحسن السُّبْكي في مراتب الإيمان بالقضاء والقدر، يتبين أنّه موافق -في الجُملة- لقول أهل السنة والجماعة.

---

(١) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٨٥)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص ١٠٣).

(٢) انظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للملطي (ص ١٧٦)، الفرق بين الفرق (ص ٩٤)، الفصل (٣/ ٢٢)، الملل والنحل (١/ ٤٥) التبصير في الدين للإسفراييني (ص٦٤).

المبْحَث الثاني

أفعال العباد، وتعليل أفعال الله تعالى

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

أفعال العباد

ذهب السُّبْكي إلى قول الأشاعرة بالكسب، وردَّ على الإمام ابن القيم فيما يتعلق بأفعال العباد، فقال: «وكون العبد ليس بخالق حق، وكونه ليس بفاعل باطل، والفاعل من قام به الفعل، والفعل قائم بذات العبد، والخالق من أوجد الفعل ولا يوجده إلا الله، وقوله: كتحرك الرجفان جهل منه فإنه لم يفرق بين الجبر ومذهب الأشعري»[1].

النقد:

أهل السّنّة والجماعة يعتقدون بأنّ أفعال العباد كلّها من طاعة ومعصية، وخير وشرّ، مخلوقة لله تعالى، وأنّ العباد لهم قدرة على أفعالهم، وهم فاعلون لها على الحقيقة، وهي قائمة بهم، ومنسوبة إليهم، ومن ثمَّ فإنّهم يستحقّون عليها المدح والذّمّ والثّواب والعقاب، يقول الله ﷻ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٧-١٠][2].

---

(١) السيف الصقيل (ص٢٧-٢٩).

(٢) انظر: خلق أفعال العباد (٢/٦٦) وما بعدها، عقيدة السّلف أصحاب الحديث (ص٢٧٩)، شرح السنة للبغوي (١/١٤٢-١٤٤)، الانتصار في الرّدّ على المعتزلة القدرية الأشرار للعمراني (١/١٦٨) وما بعدها، منهاج السنة النبوية (١/٤٥٩)، مجموع الفتاوى (٨/١١٧-١١٨، ٤٨٧-٤٨٨)، شرح الطحاوية (ص٣٢١)، لوامع الأنوار البهية (١/٢٩١).

وتُعدُّ مسألة أفعال العباد -أصل الخلاف في القدر- وقد وافق أبو الحسن السُّبْكي أهل السنة والجماعة من وجه، وخالفهم من وجه آخر، إذ أنّ أفعال العباد لها تعلقان:

أحدهما: بالله، فهذا القدر وافق فيه السُّبْكي أهل السنة والجماعة على أن الله خالق أفعال العباد -كما تقدّم-.

الثاني: بالعبد، وقد خالف أبو الحسن السُّبْكي الحق في مسألة تعلق الأفعال بالعباد، وجرى في ذلك على عقيدة الأشاعرة القائلين بالكسب، وعدم تأثير قدرة العبد في فعله، فالعبدُ يُنسب إليه الفعل كسباً فقط، ففعله هو فعل الله، وكسب للعبد.

وقد خالف الأشاعرة مذهب أهل السّنّة والجماعة في مسألة أفعال العباد، وأحدثوا نظريّة الكسب، واضطربت أقوالهم في بيان حقيقته، واختلفت عباراتهم فيه اختلافاً كثيراً[(١)]؛ بل اعترف عبد الوهاب السُّبْكي بعجز الأشعرية عن بيان حقيقة الكسب، وأنّ تحقيقه محال!.

يقول في ذلك: «فإن سئلنا عن التعبير عن هذا الكسب بتعريف جامع مانع قلنا: لا سبيل لنا إلى ذلك، والسلام»[(٢)].

وقال أيضاً: «ومن أصحابنا من أخذ يحقق الكسب فوقع في مُعْضل أرب لا قِبَلَ له به»[(٣)]، وقال أيضاً: «والحاصل أن بين القدر والجبر واسطة وهي الكسب

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين(٢/ ٢٢١)، تمهيد الأوائل (ص٣٤٢)، نهاية الإقدام (ص٧٨)، الإرشاد (ص١٨٨) المواقف (ص٣١١)، غاية المرام (ص٢٢٣)، أبكار الأفكار (٢/ ٨)، درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح للطوفي(ص١٦٦)، إتحاف المريد بشرح جوهرة التوحيد للقاني(ص١٥٢)، الإنسان مُسيَّر أم مُخير؟ للدكتور/ محمد سعيد البوطي(ص٥٨).

(٢) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (١/ ٤٦٢).

(٣) المصدر السابق (١/ ٤٦٢).

الذي نقول بإثباته وتحقيقه محال على الكتب الكلامية من كتب أصحابنا فلا تظنن هذا المكان يتكفل لك بتقرير الكسب الذي هو أصعب ما عند الأشاعرة»[١].

وهذا يبين تعصب ابن السُّبْكي -عفا الله عنه- لمذهبٍ لا يقدر على تفسيره!

وقد لخص بعض متأخريهم أقوالهم في بيان حقيقة الكسب بقوله: «هو الاقتران العادي بين القدرة المحدثة والفعل، فإن الله سبحانه أجرى العادة بخلق الفعل عند قدرة العبد وإرادته لا بهما»[٢]؛ فالعبد ليس له أثر في فعله، ولكنّ الفعل يحدث بالاقتران بين القدرة المحدثة والفعل[٣]، وضرب بعضهم مثالاً لتوضيح عقيدة الكسب بالحجر الكبير الذي يعجز الرجل عن حمله، ويقدر الآخر على حمله منفردا، فإذا اجتمعا على حمله، كان الحمل بأقواهما، ولا يخرج الضعيف عن كونه حاملاً للحجر، فكذلك العبد لا يقدر على الانفراد بفعله، ولو أراد الله الانفراد بإحداث ما هو كسب للعبد لقدر عليه، ولا يخرج العبد المُكتسب من كونه فاعلاً، وإن وجد الفعل بقدرة الله تعالى[٤].

---

(١) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (١/٤٦١).

(٢) شفاء العليل (١/٣٦٨)، وانظر: غاية المرام (ص٢٢٣).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين (٢/٢٢١)، تمهيد الأوائل (ص٣٤٢)، الإرشاد (ص١٨٨) المواقف (ص٣١١)، غاية المرام (ص٢٢٣)، أبكار الأفكار (٢/٨)، تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للباجوري إتحاف المريد بشرح جوهرة التوحيد للقاني (ص١٥٢)، الإنسان مُسيَّر أم مُخير؟ (ص٥٨).

(٤) نظر: أصول الدين للبغدادي (ص١٣٣-١٣٤).

ويمكن بيان بطلان عقيدة الكسب عند الأشاعرة بما يلي:

[١] أنّ الأدلة متضافرة على أنّ العباد لهم قدرة على أفعالهم؛ ولذا فهي تنسب إليهم، ويستحقون لأجلها المدح والذّمّ، والثّواب والعقاب.

[٢] لم يُعرف القول بعقيدة الكسب إلا عند الأشعري ومن وافقه، وقد حاول بعضهم الاعتذار عن هذه النظرية وتسويغها بحجة أنها مذهب السلف الصالح! وأنّ الأشعري لم يكن إلا ناطقاً باسمهم!![١]، والحق خلاف ذلك فالقول بالكسب مما أتى به أبو الحسن الأشعري وأحدثه[٢].

[٣] أنّ القول بالكسب بهذا المعنى قول متناقض؛ إذ القائل به لا يستطيع أن يوجد فرقاً بين الفعل الذي نفاه عن العبد، والكسب الذي أثبته له، ولهذا فإن حقيقته القول بالجبر[٣].

[٤] أنّ القول بالكسب غير معقول للأفهام؛ إذ لا حقيقة له ولا حاصل تحته، ولذا شنع أعداء الأشاعرة به عليهم، وعدّه بعض الأشاعرة عقدة تورّط فيها أصحاب الأشعري[٤]؛ ولذا فقد صاروا محل تندر وسخرية لأجل ذلك![٥].

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣/٣٨٦)، الإنسان مُسيَّر أم مُخير؟ (ص٦٦)، القضاء والقدر في الإسلام للدسوقي(٢/٣٣٤-٣٣٧).

(٢) انظر: فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية للزركان (ص٥٢٤-٥٢٥).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٨/١١٩، ٣٨٧، ٤٠٣-٤٠٧)، منهاج السنة (٣/٢٠٩).

(٤) انظر: منهاج السنة (٣/١٠٩)، شفاء العليل (١/٣٦٧-٣٧٠).

(٥) لإثباتهم كسباً لا حقيقة له! ولذا فقد فقيل:

مما يقال ولا حقيقة تحته ... معقولة تدنو إلى الأفهام
الكسب عند الأشعري ... والحال عند البهشمي وطفرة النظام

انظر منهاج السنة النبوية (١/٤٥٩).

[١] أنّ القول بالكسب مبنيٌّ على أصول باطلة، ومنها: القولُ بأنّ الفعل هو المفعول والخلق هو المخلوق؛ فلمّا اعتقدوا أنّ أفعال العباد مخلوقة مفعولة لله، قالوا: هي فعله، ويظهر تأثير هذا الأصل في مسألة أفعال العباد عند إيراد هذا السؤال عليهم: هل أفعال العباد فعل العبد؟ وقد تخبطوا في الإجابة، فمنهم من قال: هي كسبه لا فعله، ولم يفرّقوا بين الكسب والفعل بفرق محقق، ومنهم من قال: بل هي فعل بين فاعلين، إلى غير ذلك من الإجابات البعيدة[١].

[٦] أنّ أعلام الأشاعرة اضطربت أقوالهم في الكسب، واعترف بعضهم بالعجز تحديد ضابطه -كما تقدّم ذلك عن ابن السُّبْكي-[٢]؛ ولذا فقد قال الفخر الرازي -وهو من الأشاعرة- بعد أن أورد بعض الإشكالات على نظرية الكسب: «وعند هذا التحقيق يظهر أن الكسب اسمٌ بلا مسمى»[٣]، ومن الأشاعرة من سعى إلى النّهوض بالمذهب الأشعري من عثرته وتوجيه قول إمامه بما لا يوافقه عليه أصحابه الأشاعرة فضلاً عن غيرهم[٤].

وبهذا يتضح أنّ ما وافق فيه السُّبْكي الأشاعرة بالقول بنظرية الكسب باطلٌ ومردود[٥].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢/١١٩).

(٢) انظر: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (١/٤٦١-٤٦٢).

(٣) محصل أفكار المتقدمين (ص١٩٩).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٨/١٢٨-١٢٩)، شفاء العليل (١/٣٦٩).

(٥) للاستزادة في نقض هذه النظرية وبيان عوارها راجع (نظرية الكسب عند الأشاعرة) للدكتور/ سالم القرني.

المطلب الثاني

تعليل أفعال الله تعالى

نفى أبو الحسن السُّبْكي تأثير الأسباب في مسبباتها «لأنّ الحادث لا يؤثر في القديم»[١]، «وعلى هذا ينبني كون العبد مُوجداً لفعل نفسه بإقدار الله تعالى له، وخَلْقِه له ما يقتضي تأثيرَه في الفعل، من غير أن يكون العبد مُؤثِّراً بذاته، وبصفة ذاتية، فأصحابنا ينكرون ذلك[٢]، ويقولون: الصادر عنه فعل الله تعالى، والمعتزلة لا يتحاشون من القول بتأثيره بذاته أو بصفة[٣]، وشذوذٌ منّا توسطوا فقالوا بمثل ما قالوا به هنا في الحكم بالسببية[٤]، ويلزمهم ما لزمهم»[٥].

وتبعاً للقول بذلك فقد حاول السُّبْكي دفع التعارض والتناقض بين المتكلمين والفقهاء في مسألة تعليل أفعال الله تعالى.

---

(١) الإبهاج شرح المنهاج (١/ ٦٤).

(٢) يعني بهم الأشاعرة، لأنه ليس للعبد عندهم قدرة تأثر في الأفعال، بل الله تعالى أجرى عادته بأن يوجد في العبد قدرة واختياراً، —وهذا الفعل— مخلوقٌ لله تعلى إبداعاً وإحداثاً، ومكسوبٌ للعبد، وقد تقدّم بيان بطلان مذهب الأشاعرة في الكسب.

(٣) وذلك مبني على مذهب المعتزلة في أنّ العبد يخلق فعل نفسه على سبيل الاستقلال، وعليه فلم يتحاشوا من القول بالتأثير فالعبد يوجد فعل نفسه، ويؤثر بذاته في إيجاده. انظر: إتحاف المريد بشرح جوهرة التوحيد للقاني (ص١٥٣).

(٤) أي: وشذوذ من الأشاعرة توسطوا فقالوا بمثل ما قالوا به في الحكم بالسببية، وهو أن السبب لا يؤثر بذاته، بل بجعل الشارع إياه مؤثراً وموجباً، فكذا قالوا في مسألة إيجاد العبد لفعل نفسه، أن قدرة العبد لا تؤثر بذاتها، لكن بجعل الله تعالى إياها مؤثرة. انظر: إتحاف المريد بشرح جوهرة التوحيد للقاني (ص١٥٢-١٥٥).

(٥) الإبهاج شرح المنهاج (١/ ٦٥-٦٦).

يقول في ذلك: «اشتهر عن المتكلمين أنّ أحكام الله تعالى لا تُعلّل، واشتهر عن الفقهاء التعليل، وأنّ العلة بمعنى الباعث، ويتوهم كثير منهم أنها باعثة للشرع على الحكم؛ فيتناقض كلام الفقهاء وكلام المتكلمين، وهذا التوهم باطل، ولا تناقض بين الكلامين، وذلك لأنّ العلة باعثة على فعل المُكلّف»(١).

وضرب لذلك مثالاً، فقال: «مثاله: حفظ النفوس، فإنه علة باعثة على القصاص، الذي هو فعل المُكلف المحكوم به من جهة الشرع، [فحكم الشرع](٢) لا علة له ولا باعث عليه؛ لأنه قادر أن يحفظ النفوس بغير ذلك، وإنما يتعلق أمره بحفظ النفوس، وهو مقصود في نفسه، وبالقصاص لأنه وسيلة إليه، وكلاهما مقصود للشارع... وأجرى الله العادة أن القصاص سببٌ للحفظ»(٣).

النقد:

ما نفاه السُّبْكي من تأثير الأسباب في مسبباتها، مبنيٌّ على عقيدة الأشاعرة، في عدم التلازم بين الأسباب والمسببات، أو العلة والمعلول، يقول الغزالي: «الاقتران بين ما يعتقد في العادة سبباً، وبين ما يعتقد مسببًا، ليس ضرورياً عندنا»(٤)، بل ليس هناك علاقة تسببية بين السبب والنتيجة «بل كل شيئين ليس هذا ذاك، ولا ذاك هذا، ولا إثبات أحدهما متضمناً لإثبات الآخر ولا نفيه متضمنًا لنفي الآخر»(٥).

---

(١) ورد العلل في فهم العلل (ل ٧١).

(٢) ليست في المخطوط، وهي مُثبتة من الإبهاج شرح المنهاج (٤١/٣).

(٣) ورد العلل في فهم العلل (ل ٧١).

(٤) تهافت الفلاسفة (ص٢٣٩).

(٥) المصدر السابق، وانظر: انظر الإرشاد (ص ١٧٣)، نهاية الأقدام في علم الكلام (ص ٥٤)، البحر المحيط للزركشي (٩/٢)، قراءة في علم الكلام (الغائية عند الأشاعرة) لنوران الجزيري (ص٩٦-٩٧).

وهذا الكلام هو كلام الأشاعرة -الذين اقتفوا آثار الجهمية في إنكار الأسباب-، فإنهم أنكروا أن يكون للأسباب أي تأثير على المسببات، وقالوا: إنه ليس في النار قوة الإحراق، ولا في السكين قوة القطع، قالوا: ولكن الله يخلق المسببات عند وجود هذه الأسباب لا بها، فعند وجود النار يخلق الله الإحراق بلا تأثير من النار، وعند وجود السكين يخلق الله القطع بلا تأثير من السكين، وهكذا، ويقولون: إن الله قد أجرى العادة بخلق المسببات عند وجود هذه الأسباب.

ويوّضح شيخ الإسلام حقيقة القول بنفي تأثير الأسباب في مسبباتها ولوازمه؛ فالأشاعرة القائلين بذلك، عندهم أنّ الله يشاء: «تنعيم أقوام وتعذيب آخرين، لا بسبب ولا لحكمة، وليس في بعض المخلوقات قوى ولا طبائع كان بها الحادث، ولا فيها حكمة لأجلها كان الحادث، ولا أمر بشيء لمعنى، ولا نهى عنه لمعنى، ولا اصطفى أحداً من الملائكة والنبيين لمعنى فيه، ولا أباح الطيبات وحرّم الخبائث لمعنى أوجب كون هذا طيباً وهذا خبيثاً، ولا أمرَ بقطع يد السارق لحفظ أموال الناس، ولا أمرَ بعقوبة قطاع الطريق المعتدين لدفع ظلم العباد بعضهم عن بعض، ولا أنزلَ المطر لشرب الحيوان ولإنبات النبات، وهكذا يقولون في سائر ما خلقه، لكن يقولون: إنه إذا وجد مع شيء منفعة أو مضرة فإنه خلق هذا مع هذا لا لأجله ولا به، وكذلك وجده المأمور مقارناً لهذا لا به ولا لأجله، والاقتران أجرى به العادة من غير حكمة ولا سبب، ولهذا لم تكن الأعمال عندهم إلا مجرد علامات محضة وأمارات لأجل ما جرت به العادة من الاقتران لا لحكمة ولا لسبب»[1].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٣/١٩٦-١٩٧).

ولا شك أنّ نفي تأثير الأسباب في المُسببات باطلٌ من وجوه:

[١] إنكارُ تأثير الأسباب في المُسببات إنكار للأدلة من الكتاب والسنة التي جاءت بإثباتها كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۚ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة الأعراف: ٥٧] وقوله ﷻ: ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [سورة المائدة: ١٦]، وغير ذلك من الأدلة المتضافرة.

[٢] أراد الأشاعرة طرد عقيدتهم في الجبر وأنه لا فاعل إلا الله؛ فجحدوا ما في خلق الله وشرعه، من الأسباب والحكم والعلل، قال شيخ الإسلام: «ومن قال: إنّ قدرة العبد وغيرها من الأسباب التي خلق الله بها المخلوقات ليست أسبابًا، أو أن وجودها كعدمها، وليس هناك إلا مجرد اقتران عادي، كاقتران الدليل بالمدلول فقد جحد ما في خلق الله وشرعه من الأسباب والحكم والعلل، ولم يجعل في العين قوة تمتاز بها عن الخد تبصر بها»[١].

[٣] عقيدة العادة عند الأشاعرة داعية لإساءة الظن بالتوحيد، وتسليطًا لأعداء الرسل على ما جاءوا به؛ فضعفاء العقول «إذا سمعوا أن النّار لا تُحرق، والماء لا يُغرق، والخبز لا يُشبع، والسيف لا يَقطع، ولا تأثير لشيء من ذلك البتّة، ولا هو سبب لهذا الأثر، وليس فيه قوة، وإنما الخالق المختار يشاء حصول كل أثر من هذه الآثار عند ملاقاة كذا لكذا! قالت: هذا هو التوحيد، وإفراد الرب بالخلق والتأثير، ولم يَدرِ هذا القائل أن هذا إساءة الظن

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣٧/٨).

بالتوحيد، وتسليط لأعداء الرسل على ما جاءوا به كما تراه عياناً في كتبهم ينفرون به الناس عن الإيمان»[(١)].

وأمّا مسألة تعليل أفعال الله تعالى فقد نفاها الأشاعرة، وأنكروا الحكمة والتعليل، وقالوا: بأنّ الله تعالى خلق المخلوقات، وأمر المأمورات، لا لعلة ولا لداعٍ ولا باعث، بل فعل ذلك لمحض المشيئة، وصرف الإرادة[(٢)].

ولا شك أنّ ذلك باطلٌ بالأدلة المتضافرة على أنه - حكيمٌ لا يفعل شيئاً عبثاً؛ بل أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة، وقد دل كلامه تعالى وكلام رسوله ﷺ على هذا في مواضع لا تكاد تحصى، ولا سبيل إلى استيعاب أفرادها، وقد ذكر الإمام ابن القيم ' اثنين وعشرين نوعاً، واستدل على كل نوع ببعض الأدلة عليه[(٣)].

قال العلامة الصنعاني[(٤)]: «علّل سبحانه وتعالى أفعاله في كتابه العزيز في قدر ألف آية: تارة بحرف العلة، وتارة بتعليق الحُكم على الوصف المناسب

---

(١) شفاء العليل(٢/٥٣٥)، وللاستزادة انظر: عقيدة العادة عند الأشاعرة لجابر السميري.

(٢) انظر: الإرشاد (ص٢٠٦) وما بعدها، ونهاية الأقدام (ص٣٩٧)، ومحصل أفكار المتقدمين (ص٢٠٥)، المواقف (ص٣٣١)، وشرحها (٨/٢٢٤)، شرح المقاصد (٤/٢٩٦)، غاية المرام (ص٢٢٤)، تحفة المريد (ص٩٦). الفصل (٣/١٧٤)، الحكمة والتعليل في أفعال الله لمحمد المدخلي (ص٦٢).

(٣) انظر: شفاء العليل (٢/٥٣٧) وما بعدها.

(٤) هو محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني، أبو إبراهيم، المعروف كأسلافه بالأمير، وتفرد برئاسة العلم في صنعاء، نشأ وتوفي بصنعاء سنة ١١٨٢هـ.

وصنّف عدداً من المصنفات، تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد، إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة، سبل السلام شرح بلوغ المرام.

انظر ترجمته في: البدر الطالع للشوكاني (٢/١٣٣)، الأعلام

للعلية، وحكى تعالى عن ملائكته السؤال عن وجه الحكمة في وجه خلق آدم، وقرر ذلك، وأجاب بما يُفيد إثبات الحكمة في وجه خلق آدم وقرر ذلك، وأجاب بما يُفيد إثبات الحكمة فقال: ﴿أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة: ٣٠]، ولم يَقل أفعلُ مالا حكمة فيه ولا باعث عليه»[١].

وقد «أجمع المسلمون على أن الله تعالى موصوف بالحكمة لكن تنازعوا في تفسير ذلك، فقالت طائفة الحكمة ترجع إلى علمه بأفعال العباد وإيقاعها على الوجه الذي أراده ولم يثبتوا إلا العلم والإرادة والقدرة، وقال الجمهور من أهل السنة وغيرهم: بل هو حكيم في خلقه وأمره والحكمة ليست مطلق المشيئة إذ لو كان كذلك لكن كل مريد حكيماً، ومعلوم أنّ الإرادة تنقسم إلى محمودة ومذمومة بل الحكمة تتضمن ما في خلقه وأمره من العواقب المحمودة والغايات المحبوبة، والقول بإثبات هذه الحكمة ليس هو قول المعتزلة ومن وافقهم من الشيعة فقط؛ بل هو قول جماهير طوائف المسلمين من أهل التفسير والفقه والحديث والتصوف والكلام وغيرهم»[٢].

والحاصل أنّ إثبات حكمة الله تعالى من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة، وقد تكرر النص على ذلك في كتاب الله تعالى تكراراً كثيراً، وخلاف الأشاعرة في ذلك، وتأويلهم له باطلٌ ومردودٌ[٣].

---

(١) إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة للصنعاني (ص١٤١).

(٢) منهاج السنة النبوية (١/ ١٤١).

(٣) انظر رسالة أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة، والتعليل لابن تيمية ضمن مجموع فتاواه (٨/ ٨١)، شفاء العليل (٢/ ٥٣٧) وما بعدها، مفتاح دار السعادة (٢/ ٤٣-٤٤)، القضاء والقدر للمحمود (ص٢٤٢).

وللاستزادة انظر: الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى، لمحمد بن ربيع المدخلي.

المبْحَث الثالث

التحسين والتقبيح

يرى أبو الحسن السُّبْكي أنّ التحسين والتقبيح شرعيان، وذلك عند بيانه لمذهب المعتزلة في الحسن والقبح، يقول: «وأصل هذا أن صفة الحسن والقبح عندهم بالعقل وعندنا بالشرع»[1]، ويؤكد ذلك عند تعليقه على كلام الرازي والذي يبين فيه معنى الفقه: «قولنا الشرعية احترازٌ عن العلم بالأحكام العقلية، كالتماثل والاختلاف والعلم بقبح الظلم وحسن الصدق عند من يقول بكونهما عقليين»[2]، فيقول السُّبْكي معلقاً على ذلك: «وكلام الإمام هذا صحيح، ومعناه أن الحسن والقبح لا يدركان بالعقل عندنا، فلا يحترز عنهما، وأما عند المعتزلة فيدركان بالعقل، وهما حكمان عقليان يحترز عنهما»[3].

ويقول أيضاً في تقسيم الفعل: «قُسِّم الفعل إلى ما نُهي شرعاً وهو القبيح، وما لم ينه عنه شرعاً وهو الحسن، ومنه يعرف الحسن والقبيح والتحسين والتقبيح»[4].

النقد:

تستعمل كلمة الحَسَن والقبيح في اللغة للدلالة على معنى جمالي في الأشياء المحسوسة، فيقال: هذا حسن المنظر، وذلك قبيح الصورة، قال الله

---

(١) الإبهاج شرح المنهاج (١/ ٦٢).

(٢) المحصول (١/ ٩٢).

(٣) الإبهاج شرح المنهاج (١/ ٣٤).

(٤) المصدر السابق (١/ ٦١)

تعالى: ﴿ وَأَتْبَعْنَٰهُمْ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ هُم مِّنَ ٱلْمَقْبُوحِينَ ﴾ [سورة القصص: ٤٢]؛ كما استعملت اللفظتان أيضاً للدلالة على أحكام خُلقية، فيقال هذا فعلٌ حسن، وهذا فعلٌ قبيح[١].

قال ابن فارس: «القاف والباء والحاء كلمة واحدة تدل على خلاف الحسن وهو القبح»[٢].

وقبل الشروع في بيان اختلاف النّاس في التحسين والتقبيح، وهل هما عقليّان أم شرعيّان، يحسن بنا تحرير محل النزاع في المسألة:

فالحُسن والقبح يُطلق على ثلاثة معان:

الأول: ملاءمة الشيء للطبع أو منافرته له، وقد يُعبر عنهما بالمصلحة والمفسدة، مثل قتل زيد مصلحة لأعدائه ومفسدة لأوليائه.

الثاني: صفة الكمال والنقص، وذلك كحسن العلم وقبح الجهل.

الثالث: تعلق المدح والذم عاجلاً والثواب والعقاب آجلاً، وذلك كحسن الطاعة وقبح المعصية.

ولا نزاع بين الطوائف في أن الأولين مأخذهما العقل، وإنما النزاع في الثالث[٣].

يقول الرازي في ذلك:

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (٤/ ٤٨)، لسان العرب (١٣/ ١١٤) (٢/ ٥٥٢)، القاموس المحيط (ص ٣٠٠، ١٥٣٥)، تاج العروس(٧/ ٣٥).

(٢) مقاييس اللغة (٥/ ٤٧).

(٣) انظر: المواقف (ص٣٢٣-٣٢٤)، درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (ص٨١-٨٢).

«الحُسن والقبح قد يعنى بهما كون الشيء ملائماً للطبع أو منافراً، وبهذا التفسير لا نزاع في كونهما عقليين، وقد يراد بهما كون الشيء صفة كمال أو صفة نقص كقولنا العلم حسن والجهل قبيح ولا نزاع أيضا في كونهما عقليين بهذا التفسير، وإنما النزاع في كون الفعل متعلق الذم عاجلا، وعقابه آجلا فعندنا أن ذلك لا يثبت إلا بالشرع»(١).

وهذا ما يوضحه ابن السُّبْكي بقوله: «والحسن والقبح بمعنى ملاءمة الطبع ومنافرته، وصفة الكمال والنقص عقلي، وبمعنى ترتب الذم عاجلاً والعقاب آجلاً شرعي»(٢).

ويمكن إجمال أهم الأقوال في المسألة بما يلي:

القول الأول: إثبات الحسن والقبح العقليين، بمعنى أن العقل يدرك الحسن والقبح فهو الحاكم بحسن الأشياء وقبحها، وهذا مذهب المعتزلة ومن قال بقولهم من الرافضة والزيدية(٣) وغيرهم(٤).

---

(١) المحصول في علم الأصول (١/١٦٠).

(٢) جمع الجوامع في أصول الفقه (ص ١٣)، وانظر تحرير شيخ الإسلام ابن تيمية لمحل النزاع في المسألة في مجموع الفتاوى (٨/٣٠٩-٣١٠).

(٣) الزيدية: فرقة من الشيعة، وهم المنسوبون إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- وهم فرق: الجارودية، والسليمانية، والصالحية، والبترية، وهذه يجمعها القول بإمامة زيد بن علي في أيام خروجه في زمن هشام بن عبد الملك.

انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص٢٢-٢٣)، والملل والنحل للشهرستاني (١/١٥٤- ١٦٢).

(٤) انظر: المغني للقاضي عبد الجبار (٦/القسم الأول ص٢٦-٣٤)، والمعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري (١/٣٢٧-٣٢٨).

وقد بيّن كثير من أهل العلم تهافت هذا القول وضلاله[١].

القول الثاني: نفي الحسن والقبح العقليين، وهو رد فعلٍ غالٍ لقول المعتزلة السابق وقالوا: بأن العقل لا يدرك الحسن والقبح قبل ورود السمع، وإنما الحسن ما قيل فيه افعل والقبيح ما قيل فيه لا تفعل ولم يجعلوا أحكام الشرع معللة، وهذا يوافق مذهبهم في التعليل[٢]، وسيأتي بيان بطلان هذا المذهب.

وهدى الله أهل السّنّة والجماعة لِمَا اختلفوا فيه من الحقّ بإذنه فقالوا:

أنّ التحسين والتقبيح شرعيّان وعقليّان، والأفعال من حيث هي قد يدرك العقل حسنها وقبحها قبل ورود الشّرع وقد لا يُدرك ذلك، إلا أنّ الثّواب والعقاب في الجميع معلّق على ورود الشّرع[٣].

ويوضح ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية مبيناً مذهب أهل الحق في ذلك فيقسم الأفعال المتعلقة بالخطاب إلى ثلاثة أنواع:

«**أحدها**: أن يكون الفعل مشتملاً على مصلحة أو مفسدة، و لو لم يرد الشرع بذلك كما يعلم أن العدل مشتمل على مصلحة العالم، و الظلم يشتمل على فسادهم فهذا النوع هو حسن أو قبيح و قد يعلم بالعقل و الشرع

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٨/٩٠-٩٣، ٤٢٨، ٤٣١)، درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح للطوفي (ص٨٤) وما بعدها، آراء المعتزلة الأصولية -دراسة وتقويماً- (ص١٨١) وما بعدها.

(٢) انظر: الإرشاد (ص ٢٢٨) وما بعدها، والمحصل (ص ٢٠٢-٢٠٣)، والمواقف (٣٢٣-٣٢٧)، وشرحها (٨/٢٠١)، نهاية الأقدام في علم الكلام (ص٣٧٠) وما بعدها.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٨/٩٠-٩٣، ٤٢٨، ٤٣١) (٣/١١٤-١١٦)، الرد على المنطقيين (ص٤٢٠-٤٢٤)، منهاج السنة (٢/٤١)، مفتاح دار السعادة (٢/٣٧-٤٧)، مدارج السالكين (١/٢٣١-٢٣٤)، إيقاظ الفكرة (١/٤٥٧)، لوامع الأنوار البهية (١/٢٨٤).

قبح ذلك، لا أنه ثبت للفعل صفة لم تكن لكن لا يلزم من حصول هذا القبح أن يكون فاعله معاقبا في الآخرة إذا لم يرد شرع بذلك، و هذا مما غلط فيه غلاة القائلين بالتحسين و التقبيح فإنهم قالوا: إن العباد يعاقبون على أفعالهم القبيحة و لو لم يبعث إليهم رسولاً، و هذا خلاف النص، قال تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾ [سورة الإسراء: ١٥]... و النصوص الدالة على أن الله لا يعذب إلا بعد الرسالة كثيرة ترد على من قال من أهل التحسين والتقبيح أن الخلق يعذبون في الأرض بدون رسول أرسل إليهم.

النوع الثاني: أن الشارع إذا أمر بشيء صار حسناً و إذا نهى عن شيء صار قبيحاً واكتسب الفعل صفة الحسن و القبح بخطاب الشارع.

والنوع الثالث: أن يأمر الشارع بشيء ليمتحن العبد هل يطيعه أم يعصيه، و لا يكون المراد فعل المأمور به، كما أمر إبراهيم بذبح ابنه فلمّا أسلما و تله للجبين حصل المقصود ففداه بالذبح، وكذلك حديث أبرصٍ و أقرعٍ و أعمى؛ لما بعث الله إليهم من سألهم الصدقة، فلما أجاب الأعمى قال الملك: أمسك عليك مالك فإنما ابتليتم فَرُضي عنك و سُخِط على صاحبيك؛ فالحكمة منشؤها من نفس الأمر لا من نفس المأمور به.

وهذا النوع والذي قبله لم يفهمه المعتزلة، وزعمت أنّ الحسن و القبح لا يكون إلا لما هو متصف بذلك بدون أمر الشارع، والأشعرية ادّعوا أن جميع الشريعة من قِسْم الامتحان، و أنّ الأفعال ليست لها صفة لا قبل الشرع و لا بالشرع، و أما الحكماء و الجمهور فأثبتوا الأقسام الثلاثة وهو الصواب»[1].

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٨/٤٣٤-٤٣٦)، وانظر: مدارج السالكين (١/٢٣١-٢٣٤).

وأبو الحسن السُّبْكي لا يخرج في هذه المسألة عن جُملة الأشاعرة في أنه لا يجب على الله تعالى شئٌ من قبل العقل، ولا يجب على العباد شئٌ قبل ورود السمع، فالعقل لا يدل على حسن شئ، ولا على قبحه قبل ورود الشرع، وإنما يتلقى التحسين والتقبيح من موارد الشرع وموجب السمع، ولو عكس الشرع فحسَّن ما قبحه، وقبَّح ما حسنه لم يكن ممتنعاً.

وهذا المذهب باطلٌ من وجوه:

[١] أنّ قولهم في ذلك حادثٌ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية «وهذا الأصل من الأصول المبتدعة في الإسلام، لم يقل أحد من سلف الأمة وأئمتها أن العقل لا يحسن ولا يقبح، أو أنه لا يعلم بالعقل حسن فعل ولا قبحه، بل النزاع في ذلك حادث في حدوث المائة الثالثة»[١].

[٢] أنّ القول بأنّ التّحسين والتّقبيح شرعيّان لا عقليّان يلزم منه أن تكون الأفعال كلّها سواء في نفس الأمر، وأنّها غير منقسمة في ذواتها إلى حسن وقبيح، ومصلحة ومفسدة، فلا فرق بين السّجود للرّحمن والسّجود للشّيطان، ولا بين الصّدق والكذب، ولا بين العدل والظّلم سوى في الأمر والنّهي، وهو من أبطل الباطل[٢].

[٣] حاول الأشاعرة تسويغ مذهبهم وترويجه، بالاستدلال عليه بالآيات التي تَدُلُ على نفي ترتب الثواب والعقاب على مجرد التحسين والتقبيح

---

(١) التسعينية (٣/٩٠٨)

(٢) انظر: مدارج السالكين (١/٢٣٠).

العقليين قبل ورود الشرع[١]، لكنّهم غفلوا عن جانبٍ آخر، وهو أنّ هذه الأدلة لم تنفِ اشتمال الأفعال على حسن وقبح ذاتيين، بل إن دلالتها ظاهرة على أن أفعالهم قبل مجيء الرسل قبيحة تستوجب العذاب، ولا مانع من إنزاله بساحتهم إلا عدم إرسال الرسل قطعاً لحجة الخلق على الله ﷻ، يقول الإمام ابن القيم: «وتحقيق الحق في هذا الأصل العظيم أن القبح ثابت في نفسه، وأنه لا يعذب الله عليه إلا بعد إقامة الحجة بالرسالة»[٢].

---

(١) كقول الحق تبارك وتعالى: ﴿ رُسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ [سورة النساء: ١٦٥] وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ ﴾ [سورة طه: ١٣٤]، انظر: أدلة الأشعرية على مذهبهم ونقضها في مفتاح دار السعادة (٢/ ٢٥) وما بعدها، الرد على المنطقيين (ص ٤٢٠-٤٢١)، التسعينية (٣/٩٠٩).

(٢) مفتاح دار السعادة (٢/٧).

الباب الرابع

آراؤه في مسائل الأسماء والأحكام

عرض ونقد

وفيه فصلان:

الفصل الأول: آراؤه في مسائل الإيمان.

الفصل الثاني: آراؤه في مسائل الكفر والبدعة.

الفصل الأول

آراؤه في مسائل الإيمان

وفيه مبحثان:

المبْحَث الأول: تعريف الإيمان.

المبْحَث الثاني: زيادة الإيمان ونقصانه والاستثناء فيه.

تمهيد

التعريف بمسائل الأسماء والأحكام

المراد بالأسماء: أسماء المُكلفين في المدح مثل: المؤمن والمسلم والمتقي، وفي الذم مثل الكافر والفاسق والمنافق.

والمراد بالأحكام: أحكام أصحاب هذه الأسماء في الدنيا والآخرة، من الثواب والعقاب[١].

يقول الحافظ ابن رجب رحمه الله: «وهذه المسائل أعني مسائل الإسلام والإيمان، والكفر والنفاق مسائل عظيمة جداً، فإنّ الله عز وجل علّق بهذه الأسماء السعادة والشقاوة، واستحقاق الجنة والنار، والاختلاف في مسمياتها أول اختلاف وقع في هذه الأمة...، وقد صنّف العلماء قديماً وحديثاً في هذه المسائل تصانيف متعددة، وممن صنّف في الإيمان من أئمة السلف: الإمام أحمد[٢]، وأبو عبيد القاسم بن سلاّم[٣]، وأبو بكر بن أبي شيبة[٤]، ومحمد بن أسلم

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/٣٨)، شرح المقاصد (٢/٢٤٦).

(٢) انظر: تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين (١/٣/٢٢٦)، وقد أخرج الخلال في كتاب السنة جُملة من مرويات الإمام أحمد في مسائل الإيمان، انظر: السنة (٣/٥٦٢) وما بعدها.

(٣) هو القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي الأزدي، المشهور بأبي عبيد، من أئمة الحديث والفقه، من مؤلفاته: غريب الحديث، أدب القاضي، الإيمان ومعالمه وسننه واستكماله ودرجاته- وهو الذي عناه الحافظ ابن رجب رحمه الله - توفي أبو عبيد في مكة المكرمة سنة ٢٢٤هـ.
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٠/٤٩٠)، شذرات الذهب (٢/٥٤).

(٤) هو عبد الله بن محمد بن إبراهيم أبي شيبة العبسي، مولاهم، المشهور بابن أبي شيبة، من حُفاظ الحديث وأعلام السلف، من مؤلفاته: المصنف، والإيمان - وهو الذي عناه الحافظ ابن رجب رحمه الله توفي سنة ٢٣٥هـ.
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١١/١٢٢)، شذرات الذهب (٢/٨٥).

الطوسي[١]، وكثرت فيه التصانيف بعدهم من جميع الطوائف»[٢].

قال شيخ الإسلام: «اعلم أنّ مسائل التكفير والتفسيق هي من مسائل الأسماء والأحكام التي يتعلق بها الوعد والوعيد في الدار الآخرة، وتتعلق بها الموالاة والمعاداة والقتل والعصمة في الدار الدنيا؛ فإنّ الله سبحانه أوجب الجنة للمؤمنين وحرّم الجنة على الكافرين، وهذا من الأحكام الكلية في كل وقت ومكان»[٣].

---

(١) هو محمد بن أسلم بن سالم بن يزيد، أبو الحسن، الكندي، الخرساني، الطوسي، مولاهم، كان رحمه الله من حفاظ الحديث، وكان شديد الإنكار على أهل البدع، من مصنفاته: المسند، والرد على الجهمية، والإيمان والأعمال في الرد على الكرامية — ولعله الكتاب الذي عناه الحافظ ابن رجب رحمه الله، توفي محمد بن أسلم بنيسابور سنة ٢٤٢هـ.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٢/١٩٥)، شذرات الذهب (٢/١٠٠).

(٢) جامع العلوم والحكم (١/٣٠).

(٣) مجموع الفتاوى (١٢/٤٦٨).

المبْحَث الأول

تعريف الإيمان

الإيمان في اللغة:

نقل السبكي قولين عن اللُغويين في معنى الإيمان:

«**أحدهما**: وهو المشهور أنْ تُصدّق....

والثاني: أن تُؤَمن نفسك من العذاب»[١].

وأمّا في الشرع:

فإن أبا الحسن السبكي يُصرّح بمخالفته لجماهير الأشاعرة في مسألة الإيمان ويرى بأنّ الصواب والحق فيما يظن أنه مذهب السلف، فيقول: «ومذهب الأشعري وأكثر أصحابه أنّ الإيمان هو التصديق، واختلف جوابه في معنى التصديق هل هو المعرفة أو هو قول النفس على تحقيقٍ ومن ضرورته المعرفة؛ وهو الذي ارتضاه القاضي ابن الباقلاني.

ومذهب السلف أنّ الإيمان معرفة بالجَنانْ، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان، وأنه يزيد وينقص، وأنه لا ينتفي بانتفاء الأعمال، ومذهب السلف في هذا هو الحق»[٢].

وأمّا دخول الأعمال في مُسمى الإيمان، فيرى السبكي بأنّ الأعمال أجزاء داخلة في مفهوم الإيمان، لكن لا يلزم من عدمها عدم الإيمان، وقد أورد رحمه الله السؤال التالي:

---

(١) فتاوى السبكي (١/ ٥٤).

(٢) السيف المسلول (ص٤١٢).

«هل الأعمال داخلة في مُسمى الإيمان أو خارجة عنه؟»[1].

وأجاب بقوله: «ظاهر الحديث المذكور أنها خارجة عنه، وقد اشتهر على ألسنة السلف دخول الأعمال وها هنا احتمالات أربعة:

أحدها: أن تجعل الأعمال من مُسمّى الإيمان داخلةٌ في مفهومه دخول الأجزاء المقوّمة، حتى يلزم من عدمها عدمه، وهذا مذهب المعتزلة، لم يَقلْ به السلف؛ بل قالوا خلافه.

والثاني: أن تجعل أجزاء داخلة في مفهومه، لكن لا يلزم من عدمها عدمه، فإنّ الأجزاء على قسمين: منها ما لا يلزم من عدمه عدم الذات، كالشعر، واليد، والرجل للإنسان، والأغصان للشجرة، فاسم الشجرة صادق على الأصل وحده، وعليه مع الأغصان ولا يزول بزوال الأغصان، وهذا هو الذي يدل له كلام السلف، وقولهم الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، فلم يجتمع هذان الكلامان إلا على هذا المعنى، ومن هنا قال الناس: شعب الإيمان، جعلوا الأعمال للإيمان كالشعب للشجرة، وقد مثّل الله الكلمة الطيبة بالشجرة الطيبة وهو أصدق شاهد لذلك.

الثالث: أن تجعل الآثار آثاراً خارجة عن الإيمان لكنها منه وبسببه، وإذا أطلق عليها فبالمجاز من باب إطلاق اسم السبب على المسبب وهو قريب لكن الذي قبله أقرب إلى كلام السلف وظواهر الأحاديث.

الرابع: أن يقال أنها خارجة بالكلية لا تطلق عليها حقيقة ولا مجازاً، وهذا باطل لا يمكن القول به.

---

(١) فتاوى السبكي (١/ ٥٤).

والمختار القول الثاني[١]، وتحقيقه: أنّ اسم الإيمان موضوع شرعاً للمعنى الكلي المشترك بين الاعتقاد والقول والعمل، والاعتقاد والقول دون العمل، والاعتقاد وحده بشرط القول، فإذا عُدِم العمل لم يُعدَم الإيمان، وإذا عُدِم القول لم يُعدَم الإيمان، ولكن عدم شرطه فيعدم لعدم شرطه، وإذا عُدِم الاعتقاد عُدِم الجميع؛ لأنه الأصل»[٢].

النقد:

الإيمان في اللغة له معنيان:

أولاً: الأمن: أي: إعطاء الأمن والأمان والطمأنينة؛ الذي هو ضد الخوف.

قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ﴾ [قريش: ٤].

ومنه اسم الله - تبارك وتعالى - (الْمُؤْمِن)؛ لأنه ﷻ يؤمن خلقه فلا يظلمهم[٣].

ثانياً: التصديق، وهو ضد التكذيب[٤]: قال ابن فارس: «الهمزة والميم والنون أصلان متقاربان، أحدهما الأمانة التي هي ضد الخيانة ومعناها سكون القلب، والآخر التصديق»[٥].

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١/ ١٣٠).

(٢) فتاوى السبكي (١/ ٥٤-٥٥).

(٣) انظر: تفسير الطبري (٢٢/ ٥٥٢)، تفسير البغوي (٤/ ٣٢٦)، تفسير ابن كثير (٤/ ٣٦٧)، فتح القدير (٥/ ٢٠٩).

(٤) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (١٥/ ٣٦٨)، لسان العرب لابن منظور (١٣/ ٢١-٢٧)، القاموس المحيط للفيروز آبادي (ص١٥١٨)، تاج العروس (٣٤/ ١٨٦).

(٥) مقاييس اللغة (١/ ١٣٣).

وقد قرّر شيخ الإسلام أنّ الإيمان بمعنى الإقرار، لا مجرد التصديق؛ لأنّ الإيمان يتضمن أمرين:

أحدهما: الإخبار.

والثاني: إنشاء الالتزام.

والتصديق إنما يتضمن الأول دون الثاني، بخلاف الإقرار فإنه يتضمنهما جميعاً[(١)].

ولهذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «معلوم أن الإيمان هو الإقرار لا مجرد التصديق، والإقرار يتضمن قول القلب الذي هو التصديق، وعمل القلب الذي هو الانقياد»[(٢)].

فتفسير الإيمان في اللغة بالتصديق قاصرٌ، والأولى تفسيره بالإقرار لِما تقدّم، إذا احتجّ أحدٌ بكلام أهل اللغة في ردّ تفسير الإيمان بالإقرار، فيقال له بأنّ: «الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عُرِف تفسيرها وما أريد بها من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم؛ ولهذا قال الفقهاء: الأسماء ثلاثة أنواع نوع يُعرف حده بالشرع كالصلاة والزكاة، ونوع يُعرف حده باللغة كالشمس والقمر ونوع يُعرف حده بالعرف كلفظ القبض ولفظ المعروف في قوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩] ونحو ذلك... واسم الإيمان والإسلام والنفاق والكفر هي أعظم من هذا كلّه، فالنبي ﷺ قد بين المراد بهذه الألفاظ بياناً لا يحتاج معه إلى الاستدلال على ذلك بالاشتقاق وشواهد استعمال العرب ونحو ذلك؛ فلهذا يجب الرجوع في

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/٥٣٠-٥٣١).

(٢) المصدر السابق (٧/٦٣٨).

مُسميّات هذه الأسماء إلى بيان الله ورسوله فإنه شاف كاف ؛ بل معاني هذه الأسماء معلومة من حيث الجملة للخاصة والعامة»[١].

وقد عدّ شيخ الإسلام جملة من الأوجه الدّالة على أنّ لفظ الإيمان ليس مرادفاً للتصديق لفظاً ومعنىً، ومنها:

[١] أنه يُقال للمخبر عند تصديقه: صدقه، ولا يقال: آمنه، وآمن به ؛ بل يقال: آمن له كما قال: ﴿ فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ ﴾[العنكبوت: ٢٦]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ ﴾ [يونس: ٨٣]، وقال الله تعالى على لسان فرعون: ﴿ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ﴾ [طه: ٧١].

[٢] أنّ الإيمان ليس مرادفاً للفظ التصديق في المعنى فانّ كل مخبر عن مشاهدة أو غيب يقال له في اللغة صدقت، كما يقال كذبت، فمن قال السماء فوقنا، قيل له: صدق، كما يقال كذب، وأما لفظ الإيمان فلا يستعمل إلا في الخبر عن غائب ؛ ولذا فلا يوجد في الكلام لمن أخبر عن مشاهدة الشمس أو غروبها، أنه يقال: آمنّاه، كما يقال: صدّقناه، ولهذا المحدثون والشهود ونحوهم يقال صدقناهم، ولا يقال: آمنّا لهم.

[٣] أنّ لفظ الإيمان في اللغة لم يُقَابل بالتكذيب كلفظ التصديق فإنه من المعلوم في اللغة أنّ كل مخبر يقال له صدقت أو كذبت، ويقال صدّقناه أو كذبناه، ولا يقال لكل مخبر آمنّا له أو كذبناه، فالمعروف في مقابلة الإيمان لفظ الكفر يقال: هو مؤمن أو كافر، والكفر لا يختص بالتكذيب، بل لو قال أنا أعلم أنك صادق لكن لا أتبعك بل أعاديك وأبغضك وأخالفك ولا أوافقك

---

(١) الإيمان (ص٢٧١-٢٧٢).

لكان كفره أعظم[١].

وأمّا ما ذكره السبكي في معنى الإيمان الشرعي، من كونه:

«معرفة بالجَنانْ، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان، وأنه يزيد وينقص، وأنه لا ينتفي بانتفاء الأعمال، ومذهب السلف في هذا هو الحق».

فيقال: بأنّه موافقٌ لمذهب السلف من وجه، ومُخالف له من وجه آخر، وبيان ذلك أنّ أهل السنة والجماعة يرون أنّ معنى الإيمان اعتقاد القلب، وقول اللسان، وعمل الجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية[٢].

والأدلة على ذلك متضافرة من الكتاب والسنة والإجماع.

فمن أدلة القرآن الكريم على أنّ من الإيمان اعتقاد القلب:

قوله ﷻ: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ﴾ [المائدة: ٤١].

---

(١) انظر: الإيمان (ص٢٧٥-٢٧٨)، وللاستزادة انظر: شرح العقيدة الواسطية (٢/٢٣٠)، أصول الدين عند أبي حنيفة للدكتور/ محمد الخميس (ص٣٦٣-٣٦٥)، حقيقة الإيمان عند أهل السنة والجماعة لمحمد عبد الهادي (ص٩-٢٤).

(٢) انظر: الإيمان لابن أبي شيبة (ص٥٠)، الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام (ص٩-١٠)، الإيمان للعدني (ص٩٦، ٧٩)، الإيمان لابن مندة (١/٣٢٨)، الشريعة (٢/٦١١)، الإبانة الكبرى تحقيق نعسان (٢/٧٦٠)، السنة للخلال (ص٥٨٩)، الشريعة للآجري (٢/٥٥٧)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤/٨٣٠)، عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٢٦٤)، مسائل الإيمان لأبي يعلى (ص١٥٢)، الحجة في بيان المحجة (١/٤٠٣)، كتاب الإيمان من إكمال المعلم للقاضي عياض(١/٢٦٦)، الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٢٩٣-٢٩٥)، شرح الطحاوية (ص٤٥٩)، وللاستزادة راجع: أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان لعبد العزيز المبدل (٣/١١١٩-١١٢٧).

ومن أدلة الكتاب على أنّ من الإيمان قول اللسان:

قوله ﷻ: ﴿ قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٨٤].

ومن أدلة الكتاب على أنّ من الإيمان عمل الجوارح والأركان:

قوله ﷻ: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي صلاتكم إلى بيت المقدس[(١)].

ومن السُّنَّة:

قوله ﷺ: **(الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان)**[(٢)].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «فهذه الشعب تتفرع من أعمال القلب، وأعمال اللسان، وأعمال البدن»[(٣)].

وأمّا الإجماع:

فقد أجمع سلف الأمة وأئمتها على أن الإيمان اعتقاد وقول وعمل[(٤)].

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢/ ٦٥١)، تفسير البغوي (١/ ١٢٣-١٢٤)، تفسير ابن كثير (١/ ١٩٧).

(٢) أخرجه البخاري كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان، برقم: (٩)، ومسلم -واللفظ له- كتاب الإيمان، باب عدد شعب الإيمان، رقم الحديث: (٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه به.

(٣) فتح الباري (١/ ٥٢).

(٤) انظر: الإيمان لا بن تيمية (ص٢٩٣-٢٩٥).

يقول الإمام الشافعي رحمه الله: «وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركناهم: أنّ الإيمان قول وعمل ونية لا يجزئ واحد من الثلاثة بالآخر»(١).

وقال محمد بن الحسين الآجري: «اعلموا - رحمنا الله وإياكم - أن الذي عليه علماء المسلمين أن الإيمان واجب على جميع الخلق، وهو تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح، ثم اعلموا أنه لا تجزئ المعرفة بالقلب والتصديق، إلا أن يكون معه الإيمان باللسان نطقاً ولا تجزئ معرفة بالقلب ونطق اللسان حتى يكون عمل بالجوارح، فإذا كملت فيه هذه الخصال الثلاث كان مؤمناً، دلّ على ذلك القرآن والسنة قول علماء المسلمين»(٢).

وأمّا ما ذكره السبكي من أنّ الإيمان «لا ينتفي بانتفاء الأعمال» وأنه «لا يلزم من عدمها عدم الإيمان» فهو مُتعقبٌ بما يلي:

أولاً: تواترت الأدلة على أنّ الإيمان اعتقاد وقول وعمل، وهذا ما صرّح به السبكي في بيانه لحقيقة الإيمان، والقول بأنّ الإيمان لا ينتفي بانتفاء الأعمال غير صحيح؛ إذ أنّ الأدلة متضافرة وصريحة في دخول الأعمال في مسمى الإيمان - كما تقدّم -(٣).

وقد كان السلف «ينكرون قول من يقول إن الإيمان قول بلا عمل ويقولون لا إيمان إلا بعمل ولا عمل إلا بإيمان»(٤).

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٥/٨٨٦)، وانظر: الإيمان لابن تيمية (ص١٩٧).

(٢) الشريعة (٢/٦١١).

(٣) للاستزادة في الوقوف على أدلة دخول الأعمال في مسمّى الإيمان راجع: الإيمان حقيقته وآثاره للدكتور/ محمد العجلان (ص ٢٧-٣٠)، التبيان لعلاقة العمل بمسمّى الإيمان لعلي سوف (ص٧٣-٨٣)، قواعد في بيان حقيقة الإيمان عند أهل السنة والجماعة لعادل الشيخاني (ص١٣٦-١٤٥).

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤/٨٤٨).

ثانياً: قول السبكي «لا ينتفي بانتفاء الأعمال» أل في (الأعمال) تفيد الاستغراق، والتي تعمّ جميع أفراد الأعمال[١] ولا شك بأنّ تركَ جنس العمل أي: ترك العمل مطلقاً كفر بالله تعالى، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد تبين أنّ الدين لا بد فيه من قول وعمل، وأنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله بقلبه أو بقلبه ولسانه ولم يؤد واجباً ظاهراً، ولا صلاةً ولا زكاةً ولا صياماً ولا غير ذلك من الواجبات»[٢].

وقال أيضا: «وإنما قال الأئمة بكُفر هذا؛ لأن هذا فرضُ ما لا يقع، فيمتنع أن يكون الرجل لا يفعل شيئا مما أمر به من الصلاة والزكاة والحج، ويفعل ما يقدر عليه من المحرمات، مثل الصلاة بلا وضوء إلى غير القبلة ونكاح الأمهات، وهو مع ذلك مؤمن في الباطن، بل لا يفعل ذلك إلا لعدم الإيمان الذي في قلبه»[٣].

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله: «من أمحل المحُال أن يقوم بقلب العبد إيمان جازم لا يتقاضاه فعل طاعة ولا ترك معصية»[٤].

ثالثاً: أنّ القول بأنّ الإيمان «لا ينتفي بانتفاء الأعمال» يلزم منه لوازم باطلة منها:

(أ) أنّ من صدّق بقلبه ونطق بلسانه ولم يعمل بجوارحه، فلم يُصل ولم يَصُمْ ولم يُزكِ فهو مؤمن، لبقاء أصل التصديق بقلبه، وهذا باطل[٥].

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام (ص١٥١).

(٢) مجموع الفتاوى (٦٢١/٧).

(٣) مجموع الفتاوى (٢١٨/٧).

(٤) الصلاة وحكم تاركها لابن القيم (ص٦١).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٥٨٣/٧)، فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم (٢٤٥/١).

(ب) أن من آمن بقلبه ولسانه ثم أتى ناقضاً من نواقض الإسلام العملية فإنه لا يكفر! وهذا مناقضٌ لِمَا قرره السبكي من أنّ «التكفير حُكم شرعي سببه جحد الربوبية أو الوحدانية أو الرسالة، أو قول، أو فعل، حَكَم الشارع بأنه كُفر»[(١)] ولقوله أيضاً: «يُحكم على من سجد للصنم أو ألقى المصحف في القاذورات بالكُفر، وإن لم يجحد بقلبه لقيام الإجماع على تكفير فاعل ذلك»[(٢)].

رابعاً: ينبغي التفريق بين ترك جنس العمل - وهي المسألة التي تقدّم بيانها- وبين ترك آحاد العمل وأفراده، فمن الأعمال الظاهرة ما يكون تركُه كفراً أكبر مخرجاً من الملة[(٣)]، ومنها ما يَنْقص الإيمانُ بسببه ولكن لا يُذهب أصلَه، وأهل السنة والجماعة متفقون على أن مرتكبَ الكبيرة لا يكفر كفراً يُخرج من الملة بالكلية، بل هو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، وحكمه في الدنيا حكم بقية المسلمين، وفي الآخرة أمره إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له[(٤)].

وهذا الفارق بين أهل السنة والجماعة وبين المعتزلة والخوارج القائلين: بأنّ ما أُمِرَ به وُجُوبًا فيدخل في مُسمى الإيمان بِمُفْرَده، وما نُهِيَ عنه تحريماً فيدخل في

(١) فتاوى السبكي (٢/٥٨٦).

(٢) المصدر السابق (٢/٥٨٥).

(٣) انظر: نواقض الإيمان القولية والعملية للدكتور/ عبدالعزيز آل عبداللطيف (ص٢٦١) وما بعدها.

(٤) انظر: شرح السنة للبربهاري (ص٧٣)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/١٦٢)، عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٢٧٦)، الدرة لابن حزم (ص٣٤٠)، شرح السنة للبغوي (١/١٠٣)، مجموع الفتاوى (٣/١٥١، ٣٧٤) (٤/٣٠٧)، شرح الطحاوية (ص٥٢٤).

مسمَّى الإيمان بمفرده ؛ بمعنى أنَّ كلَّ واجبٍ يدخل في مُسمى الإيمان على حِدَهْ، فيكون جزءاً وركناً في الإيمان، وكُلّ محرمٍ في الانتهاء عنه يدخل في مسمى الإيمان بمفرده ؛ وبناءً على ذلك قالوا: إذا تَرَكَ العبد واجباً فإنه يكفر، وإذا فعل محرماً من الكبائر فإنه يكفر ؛ لأنَّ جزء الإيمان وركن الإيمان ذَهَبْ، فالعمل جزءٌ واحد، إذا فُقِدَ بعضه فُقِدَ جميعه[1].

واختلف الخوارج والمعتزلة في تسمية من استحق النّار في الدنيا، وحُكمه في الآخرة.

فالخوارج يُسَمَّونه كافراً، والمعتزلة يقولون هو في منزلة بين المنزلتين لا يقال مؤمن ولا يقال كافر، مع اتفاقهم أنه في النار مخلدٌ فيها ؛ لانتفاء الإيمان في حقه[2].

والحاصل أنّ عدم التفريق بين مذهب أهل السنة والجماعة ومذهب المعتزلة والخوارج في علاقة العمل بمُسمى الإيمان جعل السبكي – عفا الله- يحيد عن الحق في هذه المسألة.

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص٦٦٦)، مقالات الإسلاميين (١/١٦٨)، الدليل والبرهان ليوسف الوارجلاني الإباضي (ص١٠٢، ١١٨-١١٩)، الملل والنحل (١/١١٥)، البرهان للسكسكي(ص١٩)، مشارق أنوار العقول للسالمي الإباضي (ص٥٠٤-٥١٠).

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص٦٩٧، ٧٠١، ٧١٢)، الدليل والبرهان للوارجلاني (ص١٠٢، ١١٨-١١٩) المنية والأمل (ص٦) التنبيه والرد (ص١٥٥)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص١٠٨) مشارق أنوار العقول للسالمي (ص٥٠٤-٥١٠)، البعد الحضاري للعقيدة الإباضية للدكتور/ فرحات الجعبيري(ص٥٠٨).

المبْحَث الثاني
زيادة الإيمان ونقصانه والاستثناء فيه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول
زيادة الإيمان ونقصانه

يرى أبو الحسن السبكي بأنَّ الإيمان يزيد وينقص، وقد تقدّم ذكر ذلك عنه عند قوله: «ومذهب السلف أنَّ الإيمان معرفة بالجَنانْ، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان، وأنّه يزيد وينقص»[(١)]، ويقول أيضاً: «والمعرفة يتفاوت الناس فيها تفاوتاً كثيراً...، وأعلى الخلق معرفة: النبي ﷺ، ثم الأنبياء، والملائكة على مراتبهم، وأدنى المراتب: الواجب الذي لا بد منه في النجاة من النار، وفي عصمة الدم، وبين ذلك وسائط كثيرة منها واجب ومنها ما ليس بواجب، وكل ذلك داخل في اسم الإيمان»[(٢)].

وقد صرّح تاج الدين السبكي باختيار والده القول بزيادة الإيمان ونقصانه[(٣)].

النقد:

يعتقد أهل السنة والجماعة أنّ الإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعات وينقص

---

(١) السيف المسلول (ص٤١٢)، وانظر: فتاوى السبكي (١/٥٤-٥٥).

(٢) فتاوى السبكي (١/٥٧)، وانظر: إتحاف السادة المتقين (٢/٢٨٠).

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١/١٣٣).

بالمعاصي[١]، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة.

فمن الكتاب:

قال الله ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

وقال ﷻ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢].

وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَـٰنًا مَّعَ إِيمَـٰنِهِمْ ۗ وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الفتح: ٤].

وكُل الآيات الدالة على قول السلف في هذا الباب جاءت بلفظ الزيادة، ولم يرد لفظ النقصان فيها، ومع هذا فهي أدلة عند السلف على الزيادة والنقصان، ذلك لأن كل نص عندهم جاء بلفظ الزيادة فهو يدل عليها وعلى النقصان، لأن الزيادة لا تكون إلا عن نقص، ولأن الزيادة تستلزم النقص فإن ما قبل الزيادة قبل النقص بالضرورة، وقد نبه على وجود التلازم بين الزيادة والنقص جماعة من أهل العلم[٢].

---

(١) انظر: السنة لعبد الله بن أحمد (٣١٠/١)، الإيمان لأبي عبيد (ص٧٢)، الإيمان للعدني (ص٩٤)، شرح السنة للبربهاري (ص٦٧)، الإبانة الكبرى لابن بطه تحقيق نعسان (٨٦١/٢)، الإيمان لابن منده (٣٤١/١)، الشريعة (٦٠٣/٢)، عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٢٦٤)، مسائل الإيمان لأبي يعلى (ص٣٩٥)، مجموع الفتاوى (٥٠٥/٧)، شرح الطحاوية (ص٤٦٦)، لوامع الأنوار البهية (٤١١/١)، وللاستزادة: زيادة الإيمان ونقصانه للدكتور/ عبد الرزاق العباد (ص٤٩) وما بعدها.

(٢) السنة للخلال (٥٨٨/٣)، شعب الإيمان (٦٠/١)، الفصل لابن حزم (١٩٧/٣)، شرح مسلم (١٤٦/١)، فتح الباري (٤٧/١).

ومن السُّنة:

وردت أحاديث كثيرة تَدُلّ على زيادة الإيمان ونقصانه، ومنها قول النبي ﷺ: **(يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير، ويخرج من النّار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن برة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير)**[١].

ويوضح الإمام النووي رحمه الله المُراد بهذا الحديث بأنّه على ما تقدَّم وتقرر من زيادة الإيمان ونقصانه[٢].

وأما الإجماع:

فقد أجمع أهل السنة والجماعة على زيادة الإيمان ونقصانه، وحكاه غير واحد منهم[٣].

يقول الإمام البخاري رحمه الله: «لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحداً منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص»[٤].

وقد اضطرب الأشاعرة في هذه المسألة، وذلك مبني على اختلافهم في تعلُّق الأعمال بالإيمان.

فقال بعضهم: بأن التصديق لا يقبل الزيادة ولا النقصان، ومن ثم منعوا ذلك في الإيمان.

---

(١) أخرجه البخاري كتاب الإيمان باب زيادة الإيمان نقصانه، برقم: (٤٤)، ومسلم كتاب الإيمان باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، برقم: (١٩٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه به.

(٢) انظر: شرح مسلم للنووي (٢/٩١).

(٣) انظر: شرح أصول أهل السنة (٥/١٠٣٦)، شرح السنة للبغوي (١/٣٨-٣٩)، التمهيد (٩/٢٣٨) مجموع الفتاوى (٧/٦٧٢)، مدارج السالكين (١/٤٢١).

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/١٧٣-١٧٤).

وقال آخرون: التصديق يزيد وينقص، وعليه فالقول بزيادة الإيمان ونقصانه لا تعلق له عندهم في دخول العمل في مسمى الإيمان.

وقال بعضهم : بأنّ التصديق الذي هو أصل الإيمان لا يزيد ولا ينقص، والزيادة والنقصان إنما تكون في الأعمال التي هي ثمراته، فالزيادة والنقصان فيه ليست بحسب ذاته ولكن بحسب متعلقة.

والحاصل أنّ جمهور الأشعرية على أنَّ: الإيمان يزيد وينقص، ولهم في ذلك طرائق شتى[(١)].

والذي يَهُمنا هنا: بيان رأي أبي الحسن السبكي في ذلك، ويمكن معرفة ذلك من خلال تتبع كلماته، حيث يقول رحمه الله: «والمعرفة يتفاوت الناس فيها تفاوتاً كثيراً»[(٢)] كما أنّ الزيادة والنقصان إنما تكون في الأعمال التي هي «أجزاءٌ داخلةٌ في مفهومه، لكن لا يلزم من عدمها عدمه»[(٣)].

وبناءً على ما سبق فقد وافق أبو الحسن السبكي أهل السنة والجماعة في زيادة الإيمان ونقصانه، وخالفهم في تَعلق العمل بالإيمان — كما تقدّم-.

فالسبكي يُخرِّج الزيادة والنقصان على مذهب جمهور الأشاعرة لا على مذهب أهل السنة، فتارة يُعلِّقها بالمعرفة، وتارة يُعلقها بالأعمال التي هي ثمرات الإيمان لا أصله.

---

(١) انظر: الإرشاد (ص٣٣٥)، المواقف (ص٣٨٨)، وشرحها (٣٦٠/٨) وما بعدها، طبقات الشافعية الكبرى(١٣١/١-١٣٥)، شرح المقاصد (٢٦١/٢)، تحفة المريد (ص٧٢-٧٥).

(٢) فتاوى السبكي (٥٧/١).

(٣) المصدر السابق (٥٥/١).

المطلب الثاني

الاستثناء في الإيمان

ذكر السبكي رحمه الله أنّ السؤال عن إيمان العبد يختلف باختلاف حال السائل:

فإذا كان السائل «لم يَعْرِض عنده ما يوجب الشك فيما سأل عنه من ذلك فلا وجه لسؤاله، فإن انضم إلى ذلك حصول إيذاء المسئول بأن يكون بحضرة من يتوهم أن السائل إنما سأل عن ذلك لشك في إيمان المسئول ويكون السائل ممن يعتبر قدحه فلا توقف إذاً في تحريم هذا السؤال إن لم يكن سبب شرعي يقتضيه، وجاء عن إبراهيم النخعي[1] أنه قال: إذا قيل لك أمؤمن أنت؟ فقل: أنا لا أشك في الإيمان، وسؤالك إياي بدعة، وكذلك قال الأوزاعي[2] وغيره إن السؤال عن هذا بدعة، فأما إذا حصل تردد واشتباه فلا بأس بالسؤال وكذا إن عرض ما يقتضي ذلك شرعاً»[3].

وأشار السبكي إلى الخلاف في الاستثناء في الإيمان وأنّ «النّاس فيه على ثلاثة مذاهب منهم: من يوجبه ويمنع القطع بقوله: أنا مؤمن، ومنهم من يمنعه

---

(١) هو: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبوعمران النخعي، من أهل الكوفة، ومن أكابر التابعين، مات مختفياً من الحجاج سنة ٩٦هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (٤/٥٢٠)، شذرات الذهب (١/١١١).

(٢) هو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي، أبو عمرو، إمام الديار الشامية في الفقه والزهد، ولد في بعلبك، ونشأ في البقاع، وسكن بيروت وتوفي بها سنة ١٥٧هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (٧/١٠٧)، شذرات الذهب (١/٢٤١).

(٣) فتاوى السبكي (١/٥٩-٦٠).

ويوجب القطع، ومنهم من يُجوز الأمرين، **وهو الصحيح**»[١]، وذكر أنه «قول أكثر السلف من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم، والشافعية، والمالكية، والحنابلة، ومن المتكلمين، الأشعرية...»[٢].

وقد بيّن رحمه الله أنّ الخلاف في هذه المسألة لا يترتب عليه تكفير ولا تبديع[٣].

والحاصل أنّ أبا الحسن السبكي يرى جواز القطع بالإيمان والاستثناء فيه، وبيّن رحمه الله أنّ الكلام في المسألة مبنيٌّ على أمور، ومستمدٌّ من مسائل:

أولاً: تحقيق معنى الإيمان:

وقد ذكر السبكي أنّ من معاني الإيمان: «أن تُؤَمن نفسك من العذاب، والباء للاستعانة أو السببية؛ فالإيمان جعل النفس آمنة بسبب اعتقاد هذه الأمور الخمسة[٤]، وعلى هذا القول يظهر جواز الاستثناء؛ لأنَّ الأمن من عذاب الله مشروط بمشيئة الله بلا إشكال، وتخريج الاستثناء على هذا القول لم أجده منقولاً، وإنما ذكرته وهذا القول في اللغة لم يذكره الأكثرون»[٥].

---

(١) فتاوى السبكي (١/٥٤).

(٢) المصدر السابق (١/٥٣).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/٥٣).

(٤) وقد وردت في قول الرسول ﷺ: **(أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَبِلِقَائِهِ وَرُسُلِهِ وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ)**، وقد أخرجه البخاري كتاب الإيمان، بَاب سُؤَالِ جِبْرِيلَ النبي ﷺ رقم الحديث (٥٠)، ومسلم، كتاب الإيمان، بَاب بَيَانِ الإيمان والإسلام والإحسان، رقم الحديث (٩).

(٥) فتاوى السبكي (١/٥٤).

ثانياً: دخول الأعمال في الإيمان:

وبيان ذلك، إذا: «قلنا الأعمال داخلة في مسمى الإيمان كان دخول الاستثناء جائزاً لأن المؤمن غير جازم بكمال الأعمال عنده، وبهذا يشعر كلام كثير من السلف وأنهم إذا استثنوا فإنما استثنوا لذلك»[١].

ثالثاً: الاستثناء في الإيمان للجهل بالعاقبة:

قال السبكي: «أنّ الإيمان إنما ينفع في الآخرة إذا مات عليه، فمن مات كافراً لم ينفعه إيمانه المتقدم، وهل نقول إنه لم يكن إيماناً؛ لأن من شرط الإيمان أن لا يعقبه كفر، أو كان إيماناً ولكن بطل فيما بعد لطريان ما يحبطه، أو كان الحكم بكونه إيماناً صحيحاً موقوفاً على الخاتمة كما يتوقف الحكم بصحة الصلاة والصوم على تمامها لأنهما عبادة واحدة يرتبط أولها بآخرها فيفسد أولها بفساد آخرها فخرج من كلام العلماء ثلاثة أقوال في ذلك:

والأول: قول الأشعري.

والثاني: ظاهر القرآن يدل له حيث حكم بأن المرتد يحبط عمله إذا مات كافراً.

والثالث: اقتضاه كلام بعضهم.

وعلى كل من الأقوال يصح الاستثناء للجهل بالعاقبة التي هي شرط إما في الأصل، وإما في التدين، وإما في النفع، ويكون الاستثناء راجعاً إلى أصل الإيمان ولا يحتاج أن يقول إن الأعمال داخلة فيه، ويلزم على هذا حصول الشك فيه، ويرد ما أورده المخالف من التشنيع وتسميتهم الطائفة المشيئية بالمتشككة لكن هذا شك لا حيلة للعبد فيه فإنه راجع إلى الخاتمة التي لا يعلمها

---

(١) فتاوى السبكي (١/ ٥٥).

إلا الله، وليس شكاً في اعتقاده الحاصل الآن، نعم هو شك في كونه نافعاً وصحيحاً ويُسمى عند الله إيماناً، وإن كان صاحبه جازماً بأنه قد أتى بما في قدرته من ذلك من غير تفريط ولا تقصير ولا ارتياب عنده فيه»[١].

رابعاً: تعلّق التصديق بالمصدّق به:

قال السبكي: «إنْ سلمنّا أنّ الإيمان: التصديق وحده من غير إضافة الأعمال إليه، ولا الأمن من العذاب بسببه، ولا اشتراط الخاتمة في مسمّاه، فنقول: التصديق يتعلق بالمصدَّق به وهو الخمسة المذكورة في الحديث الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ويشترط معرفة المصدَّق بها، فلا بد في التصديق من المعرفة، ويشهد لذلك ما رواه البغوي أبو القاسم من حديث يوسف بن عطية عن ثابت عن أنس قال: بينّا رسول الله ﷺ يمشي استقبله شابٌ من الأنصار فقال له النبي ﷺ: **(كيف أصبحت يا حارث؟)** قال: أصبحت مؤمناً بالله حقاً قال: **(انظر ما تقول، فإنّ لكل قول حقيقة)**، قال: يا رسول الله عزفت نفسي عن الدنيا فأسهرت ليلي وأظمأت نهاري وكأنّي بعرش ربي عز وجل بارزاً، وكأني أنظر إلى أهل الجنة يتزاورون فيها، وكأني أنظر إلى أهل النار يتعاوون فيها، قال: **(أبصرت فالزم، عبدٌ نوّر الله الإيمان في قلبه)**، فقال: يا رسول الله ادع الله لي بالشهادة فدعا له رسول الله ﷺ)»[٢].

ثمّ قال السبكي: «وهذا الحديث تذكره الصوفية كثيراً، وهو مشهور عندهم

(١) فتاوى السبكي (١/٥٥-٥٦).

(٢) المصدر السابق (١/٥٦-٥٧).

وإنْ كان في سنده ضعف من جهة يوسف بن عطية[1].

وهو شاهد لأمرين:

أحدهما: جواز إطلاق أنا مؤمن من غير استثناء.

والثاني: الإشارة إلى ما قلناه من أن هذا الإطلاق يشترط فيه المعرفة، والمعرفة يتفاوت الناس فيها تفاوتاً كثيراً»[2].

ثمّ ذكر السبكي جملة من العبادات والمقامات التي تدخل في مسمى الإيمان ويتفاوت الناس بها، وقال: «فالخائف ما من مقام ينتهي إليه إلا ويخاف أن يكون فيه على خطر، وينخلع قلبه من الهيبة فيفزع إلى المشيئة ويقول حسبي إن

---

(١) ورد هذا الحديث بعدة أسانيد لا يصح منها شئ، فقد أخرجه عبد بن حميد في المنتخب برقم: (٤٤٥)، وأخرجه الطبراني في الكبير رقم الحديث: (٣٣٦٧)، ، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٧٩/٥٤) من طريق زيد بن الحباب ثنا ابن لهيعة عن خالد بن يزيد السكسكي عن سعيد بن أبي هلال عن محمد بن أبي الجهم عن الحارث بن مالك فذكره، وهذا الطريق فيه ابن لهيعة، وهو ضعيف كما ذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل(١٤٧/٥) وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (١٤٤/٤)، وأخرجه المروزي في تعظيم قدر الصلاة رقم الحديث: (٣٦٢)، والعقيلي في الضعفاء (٤٥٥/٤)، وقال: "ليس لهذا الحديث إسناد يثبت"، والبيهقي برقم: (١٠٥٩١)، من طرق عن يوسف بن عطية عن قتادة عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ لقي الحارث يوماً فقال.. فذكره، وأخرجه ابن المبارك في الزهد باب الهرب من الخطايا والذنوب برقم (٣١٤) عن معمر عن صالح بن مسمار أن النبي ﷺ قال يا حارث.. فذكره، وهذا الطريق فيه يوسف بن عطية وهو ضعيف – كما ذكر السبكي-، وقال عنه الهيثمي في الزوائد (٥٧/١): «يوسف بن عطية لا يحتج به»، وأمّا طريق ابن المبارك فإنه مرسل. وللحديث طرق أخرى مرسلة ذكرها ابن حجر في الإصابة (٢٨٩/١-٢٩٠) وذكر أنها لا تخلو من مقال.

(٢) فتاوى السبكي (٥٧/١).

كنت أديت الواجب وسواه رجلان أحدهما: أقامه مقام البسط وانشراح الصدر باليقين فيطلق، والآخر غافل عن الحالين اكتفى بظاهر العلم فيكتفى منه بالإطلاق أيضاً وعلى هذه الأحوال الثلاثة يحمل اختلاف السلف في ذلك، وكل قصد الخير وتكلّم على حسب حاله...

ومن قال من العلماء بوجوب الاستثناء غلب عليه حال استحضار تلك الأمور المانعة من الجزم، ومن منعه غلب عليه وجوب الجزم بالتصديق، وانغمرت تلك الأمور المقابلة له في قلبه، ومن جوز الأمرين نظر إلى الطرفين وليس أحد منهم شاكاً فيها هو حاصل الآن ولا مقصراً فيما وجب عليه»[1].

خامساً: الاستثناء للشك في القبول:

ذكر السبكي عن بعض الناس قولهم: «إنّ الاستثناء للشك في القبول وهل يُلْتفت على أنّ الإيمان هل يوصف بالقبول وعدمه؟ أو بالصحة وعدمها؟ أمّا القبول فالظاهر أنه متى حصل الإيمان والوفاة عليه قبل قطعاً، وكذا الصحة إذا اتفق التصديق المطابق ومات عليه فهو صحيح قطعاً، وإنما يكون فساده إذا صدق تصديقاً غير مطابق والعياذ بالله»[2].

سادساً: الاستثناء لا يجوز يكون شكاً في أصل التصديق:

قال السبكي: «جميع ما ذكرناه حملت إن فيه على ما وضعت له في اللغة من دخولها على المحتمل الذي يقال إنه الشك، وقد عرفناك تخريج الشك فيها على وجه لا يقتضي كفراً ولا شكاً في الإيمان، أما إذا قصد بها جاهل شكاً في

(١) فتاوى السبكي (١/٥٧-٥٨).

(٢) المصدر السابق (١/٥٨).

أصل التصديق الواجب عليه لا بوجه من الوجوه التي ذكرناها فذلك باطل وكفر وضلال»[1].

سابعاً: دخول إنْ على الشرط والجزاء شريطة استقلالهما:

قال السبكي: «إن تدخل على شرط وجزاء، ولا بد أن يكونا مستقلين، كقولك: إن جئتني أكرمتك، ولك أن تقدم الجزاء، وحينئذ يكون هو عين الجزاء...كقولك: أنا مؤمن إن شاء الله، ووضع اللسان يقتضي الاستقبال كما قلناه، فيكون معناه: أنا مؤمن في المستقبل، كما: أنا مؤمن في الحال، لكنّ الناس لم يفهموا منها ذلك، ولم يضعوا هذا الكلام إلا للاحتراز من القطع بالإيمان في الحال، فالمراد بقولهم: أنا مؤمن في الحال، ولكنه لما تطرق إليه التردد بالاعتبارات التي ذكرناها صار له ارتباط بالمستقبل؛ فجاز تعليقه بالمستقبل والحاضر، لا يجوز تعليقه إلا على هذا الوجه، أما الحاضر المقطوع به من جميع وجوهه، فلا يتصور تعليقه، فلا يقال: أنا إنسان إن شاء الله، ولا اعتبار بقول المرازقة[2] فإنهم مبتدعة جهال ضلال في ذلك ولتعليق الحال بالمشيئة وجه يمكن الحمل عليه بالنسبة إلى اللغة، وهو أن يكون المعنى إن كان الله شاء فأنا مؤمن فهو جائز بالاعتبارات التي قلناها، ولكنا ذكرنا لفظ كان تصحيحاً للتعليق

---

(١) فتاوى السبكي (١/٥٨).

(٢) المرازقة هم: أتباع أبي عمرو عثمان بن مرزوق- الذين يستثنون في كل شي فيقول أحدهم: صليت إن شاء الله، وهكذا، وكانوا يستثنون في الإيمان وتدرج أمرهم حتى امتنعوا عن القطع في أي شيء.

انظر: جواب شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى لما سُئل عن بدعة المرازقة (٧/٦٨٠)، وانظر أيضاً: المجموع(٣/٢٩٠)، (٧/٤٣٢).

بحسب اللغة ليصير بمعنى الثبوت في المستقبل حتى يكون الشرط مستقبلاً، والجزاء يكون محذوفاً يدل عليه هذا المذكور، كما تقول: إن أكرمتني غداً فأنا الآن محسن إليك، فلا بدع في إكرامك لي؛ لأني مُحسن إليك الآن».

ثامناً: التبرك بالمشيئة:

قال السبكي: «خرّجوا إن شاء الله هاهنا على معنى آخر غير الشك وهو التبرك أو التأدب لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىۡءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ [الكهف: ٢٣]، ولقوله: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧]»(١).

النقد:

المراد بالاستثناء في الإيمان: تعليق الإيمان بمشيئة الله تعالى، بأن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، ونحوها من العبارات التي تشعر بعدم القطع(٢).

وهذه المسألة إنما حدث الخوض فيها بسبب الإرجاء الذي ظهر في الأمة بفعل أهل الأهواء، ولهذا عدّ السلف سؤال الرجل عن إيمانه بدعة، وفصلوا في جوابه(٣) على النحو الذي ذكره السبكي(٤).

وقد كره السلف الصالح سؤال الناس عن إيمانهم، وعدّوه بدعة «أحدثها المرجئة ليحتجوا بها لقولهم، فإن الرجل يعلم من نفسه أنه ليس بكافر، بل يجد قلبه مصدقا بما جاء به الرسول، فيقول: أنا مؤمن فيثبت أن الإيمان هو

---

(١) فتاوى السبكي (١/ ٥٩).

(٢) انظر: الإيمان لشيخ الإسلام (ص٤١٠)، الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٥٥١).

(٣) انظر: السنة للخلال (٣/ ٦٠١)، الشريعة (٢/ ٦٥٦)، الإبانة تحقيق نعسان (٢/ ٨٧٧)، مجموع الفتاوى (٧/ ٤٤٨).

(٤) انظر: فتاوى السبكي (١/ ٥٩- ٦٠).

التصديق، لأنك تجزم بأنك مؤمن، ولا تجزم بأنك فعلت كل ما أُمرت به، فلما علم السلف مقصدهم صاروا يكرهون الجواب أو يفصلون في الجواب؛ وهذا لأن لفظ الإيمان فيه إطلاق وتقييد، فكانوا يجيبون بالإيمان المقيد الذي لا يستلزم أنه شاهد فيه لنفسه بالكمال»[1].

ومما رُوي عن السلف في ذلك، ما يلي:

[١] ما رواه الآجري بسنده «عن أبي عبدالله يقول سمعت سفيان بن عيينة إذا سئل أمؤمن أنت؟ إن شاء لم يجبه، وإن شاء قال: سؤالك إياي بدعة ولا أشك في إيماني»[2].

[٢] ما رواه اللالكائي بسنده «عن ابن سيرين قال: سؤال الرجل أخاه أمؤمن أنت؟ محنة بدعة كما يمتحن الخوارج»[3].

[٣] ما رواه الآجري بسنده «عن إبراهيم قال: سؤال الرجلُ الرجلَ: أمؤمن أنت؟ بدعة»[4].

[٤] ما رواه الخلال بسنده «عن أبي عبدالله سُئل عن الرجل يقال له: أمؤمن أنت؟ قال: سؤاله إياك بدعة»[5].

[٥] ما رواه الخلال بسنده «عن روح بن عباد قال: كتب رجل إلى الأوزاعي: أمؤمن أنت حقا؟ فكتب إليه: أكتبت تسألني أمؤمن أنت حقا؟

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/٤٤٨-٤٤٩).

(٢) الشريعة (٢/٦٦٠).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٥/٩٨٨).

(٤) الشريعة (٢/٦٧٠-٦٧١).

(٥) السنة (٣/٦٠١).

فالمسألة في هذا بدعة، والكلام فيه جدل لم يشرحه لنا سلفنا ولم نُكلفه في ديننا»[١].

وقد اختلف الناس في مسألة الاستثناء في الإيمان على أقوال، أُجملها فيما يلي:

القول الأول: تحريم الاستثناء في الإيمان:

وذهب إلى هذا القول الجهمية[٢]، والمرجئة[٣]، والماتريدية[٤]، والإمام أبوحنيفة رحمه الله وطائفة من أصحابه[٥]، وغيرهم.

واستدلوا بأدلة منها:

أولاً: أن الاستثناء شك في أصل الإيمان، لأنّ الإيمان شيء واحد هو التصديق، والشك في أصل الإيمان كفر[٦]، وهؤلاء يسمون أهل السنة والجماعة الشّكّاكة، لأنهم يستثنون في الإيمان.

ثانياً: قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ [الأنفال: ٤]، فقد حكم تعالى عليهم بكونهم مؤمنين حقاً، فكان قول: (إن شاء الله) يوجب الشك فيما قطع الله عليه بالحصول وذلك لا يجوز[٧].

---

(١) السنة (٣/٥٦٨).

(٢) انظر: الإيمان لابن تيمية (ص٤١٠).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص٤١٠).

(٤) انظر: التوحيد للماتريدي (ص٣٨٨)، تأويلات أهل السنة (ص٢٦٥)، بحر الكلام (ص٤٠).

(٥) انظر: أصول الدين للغزنوي الحنفي (ص٢٦٣).

(٦) انظر: المصدر السابق.

(٧) انظر: التفسير الكبير (١٥/١٠٠).

القول الثاني: إيجاب الاستثناء في الإيمان:

وذهب إلى هذا القول متأخروا الكلابية[1]، وجمهور الأشاعرة[2]، ونسبه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إلى كثير من أتباع الأئمة الأربعة[3]، ووافقهم في ذلك القاضي عبد الجبار المعتزلي[4].

ولهم في ذلك مأخذان:

[١] أن الإيمان هو ما مات الإنسان عليه، فالإنسان إنما يكون مؤمناً وكافراً بحسب الوفاة، وهذا أمرٌ غيبي غير معلوم، فلا يجوز الجزم به.

وهذا مأخذ كثير من المتأخرين من الكلابية وغيرهم، لكن هذا المأخذ لم يعلم أن أحداً من السلف علل به، وإنما كانوا يُعللون بالمأخذ الثاني، وهو:

[٢] أن الإيمان المطلق يتضمن فعل جميع المأمورات، وترك جميع المحظورات، وهذا لا يجزم به الإنسان من نفسه، ولو جزم لكان قد زكى نفسه، وشهد لنفسه بأنه من المتقين الأبرار، وشهادته لنفسه بالإيمان كشهادته لنفسه بالجنة، وهذا المأخذ وافقوا فيه السلف[5].

---

(١) انظر: الإيمان لابن تيمية (ص٤١١).

(٢) انظر: انظر: أصول الدين للبغدادي (٢٥٣)، الإرشاد (ص٣٣٦)، شرح المقاصد في علم الكلام (٢/٢٦٣-٢٦٤)، المسامرة بشرح المسايرة لابن الشريف (ص ٢٨٣)، إتحاف السادة المتقين (٢/٢٨٢).

(٣) انظر: الإيمان لابن تيمية (ص٤١١).

(٤) شرح الأصول الخمسة (ص٧٢٨).

(٥) انظر: الإيمان لابن تيمية (ص٤١٠-٤١١).

القول الثالث: جواز الاستثناء في الإيمان:

وهو قول أهل السنة والجماعة[١]، ومن وافقهم من الأشعرية[٢]، وهو أعدل الأقوال وأصحها، فإنّ الاستثناء له وجه صحيح، وتركه له وجه صحيح، والمعتبر في ذلك إرادة المستثني وما قام بقلبه.

فإن أراد باستثنائه الشك في إيمانه، مُنع من الاستثناء بغير خلاف.

وإن أراد باستثنائه عدم تحصيله الإيمان المطلق، أو خوفاً من تزكية نفسه، جاز له الاستثناء[٣].

وقد جمع شيخ الإسلام مآخذ السلف في الاستثناء فقال: «فإذا كان مقصوده أني لا أعلم أني قائم بكل ما أوجب الله عليَّ، وأنه يقبل أعمالي، ليس مقصوده الشك فيما في قلبه، فهذا استثناؤه حسن، وقصده أن لا يزكى نفسه، وأن لا يقطع بأنه عمل عملا كماً أُمر فقُبل منه، والذنوب كثيرة والنفاق مخوف على عامة الناس»[٤].

---

(١) انظر: السنة لعبد الله بن الإمام أحمد (١/٣٠٧)، الإبانة (٢/٨٦٢) تحقيق نعسان، الشريعة (٢/٦٥٦)، السنة للخلال (٣/٥٩٣- ٦٠٢)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٥/٩٧٦)، الإيمان لابن تيمية (ص٤١٩)، شرح الطحاوية (ص٤٩٨)، لوامع الأنوار البهية (١/٤٣٥)، الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/٥٥٤).

(٢) انظر: فتاوى السبكي (١/٥٣)، اليواقيت والجواهر (ص٥٠٨)، لوائح الأنوار السنية للسفاريني (٢/٣٤٤).

(٣) انظر: انظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار(٣/٧٨٤)، الإيمان لابن تيمية (ص٤١٩)، شرح الطحاوية (ص٤٩٨)، لوامع الأنوار البهية (١/٤٣٥)، الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/٥٥٥).

وللاستزادة راجع/ زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه للبدر (ص٤٦١) وما بعدها.

(٤) مجموع الفتاوى (١٣/٤١).

وقال أيضاً: «فإن الاستثناء له وجه صحيح، فمن قال أنا مؤمن إن شاء الله وهو يعتقد أن الإيمان فعل جميع الواجبات ويخاف أن لا يكون قائماً بها فقد أحسن، ولهذا كان الصحابة يخافون النفاق على أنفسهم، قال ابن أبي مليكة رحمه الله: «أدركت ثلاثين من أصحاب محمد كلهم يخاف النفاق على نفسه»(١)، ومن اعتقد أنّ المؤمن المطلق هو الذي يستحق الجنّة فاستثنى خوفاً من سوء الخاتمة فقد أصاب، وهذا معنى ما يروى عن ابن مسعود أنه قيل له عن رجل: أنت مؤمن؟ فقال: نعم، فقيل له: أنت من أهل الجنة؟ فقال: أرجو، فقال: هلا وكل الأولى كما وكل الثانية، ومن استثنى خوفا من تزكية نفسه أو مدحها أو تعليق الأمور بمشيئة الله فقد أحسن، ومن جزم بما يعلمه أيضا في نفسه من التصديق فهو مصيب»(٢).

وقد وافق أبو الحسن السبكي رحمه الله الحق في جواز الاستثناء في الإيمان، إلا أنه يؤخذ عليه ما يلي:

[١] عزوه ذلك إلى المتكلمين من الكلابية والأشاعرة، والصواب أنه قول لبعضهم؛ إذ جمهورهم على القول بوجوبه - كما سبق -.

[٢] تعليله جواز الاستثناء بالموافاة، وهذا التعليل فيه نظر.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «أمّا مذهب السلف أصحاب الحديث... فكانوا يستثنون في الإيمان، وهذا متواتر عنهم، لكن ليس في هؤلاء

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقاً، كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، برقم: (٣٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/٦٨١-٦٨٢).

من قال: أنا أستثني لأجل الموافاة، وأن الإيمان إنما هو اسم لِمَا يوافي به العبد ربه، بل صرح أئمة هؤلاء بأن الاستثناء إنما هو لأن الإيمان يتضمن فعل الواجبات، فلا يشهدون لأنفسهم بذلك، كما لا يشهدون لها بالبر والتقوى؛ فإن ذلك مما لا يعلمونه وهو تزكية لأنفسهم بلا علم... وأمّا الموفاة فما علمت أحداً من السلف علل بها الاستثناء، ولكن كثير من المتأخرين يعلل بها من أصحاب الحديث من أصحاب أحمد ومالك والشافعي وغيرهم، كما يعلل بها نظارهم كأبي الحسن الأشعري وأكثر أصحابه، لكن ليس هذا قول سلف أصحاب الحديث»[١].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/٤٣٨-٤٣٩).



الفصل الثاني

آراؤه في مسائل الكفر والبدعة

وفيه مبحثان:

المَبْحَث الأول: مسائل الكفر.

المَبْحَث الثاني: مسائل البدعة.



المبْحَث الأول

مسائل الكفر

أولاً: تعريف الكفر وبيانه:

بيّن السبكي أنّ الكفر: «حكمٌ شرعي سببه جحد الربوبية، أو الوحدانية، أو الرسالة، **أو قول أو فعل** حكم الشارع بأنه كفر، وإن لم يكن جحداً»[١].

ثمّ بيّن رحمه الله أنّ الكفر كفران:

[١] كفر للجهل و الجحود.

[٢] كفر مع المعرفة و التصديق ووجود ما يعارضهما ويضادهما[٢].

ويرى أبو الحسن السبكي أنّ الكفر يكون بالفعل كما يكون في القول والاعتقاد، يقول رحمه الله: «يُحكم على من سجد للصنم أو ألقى المصحف في القاذورات بالكُفر، وإن لم يجحد بقلبه لقيام الإجماع على تكفير فاعل ذلك»[٣].

ويقول أيضاً: «الساحر إن تكلم بما هو كفر أو اعتقده قتل إجماعاً»[٤].

وقد بيّن السبكي مراتب الكفر، فقال:

---

(١) فتاوى السبكي (٢/٥٨٦).

(٢) انظر: السيف المسلول (ص٤١٤).

(٣) فتاوى السبكي (٢/٥٨٥).

(٤) المصدر السابق (٢/٣٢٥).

«مراتب الكفر ثلاثة:

أحدها: الكفر الأصلي، وصاحبه يتدين به ومفطور عليه.

وثانيها: الرجوع إليه بعد الإسلام، وهو أقبح، ولهذا لم يقبل منه إلا الإسلام بخلاف الأول حيث كان فيه الجزية والاسترقاق والمَنّ والفداء.

وثالثها: السبّ، وهو أقبح الثلاثة، فإنه لا يُتَدين به، وفيه إزراء بأنبياء الله ورسله، وإلقاء الشبهة في القلوب الضعيفة، فلذلك كانت جريمته أقبح الجرائم، ولا تعرض عليه التوبة، بخلاف القسم الثاني؛ لأنّ في الثاني قد يكون فيه له شبهةٌ فَتُحلُّ عنه، والسبُّ لا شبهة فيه، وإذا لم يكن عرض التوبة عليه واجباً ولا مستحباً فلا يمتنع الإعراض عنه حتى يقتل تطهيراً للأرض [منه][1]، فإن أسلم عصم نفسه، فهذا ما ظهر في سبب الإعراض مع القول بقبول التوبة»[2].

النقد:

الكفر لغة: التغطية والستر والظلام، وكل شيء غَطّى شيئاً فقد كفره[3].

يقول ابن فارس: «الكاف والفاء والراء أصل صحيح يدل على معنى واحد، وهو الستر والتغطية... والكفر: ضد الإيمان، سمي بذلك تغطية الحق»[4].

---

(١) في الأصل: (عته)، وهو تحريف، والمثبت من حواشي الشرواني (٣/٨٩).

(٢) السيف المسلول (ص١٨٠-١٨١).

(٣) انظر: تهذيب اللغة (١٠/١١٢)، لسان العرب (٥/١٤٤-١٤٧)، القاموس المحيط (ص٦٠٥)، تاج العروس (١٤/٥٤).

(٤) معجم مقاييس اللغة (٥/١٩١).

وأمّا في الشرع: نقيض الإيمان، وهو كل اعتقاد أو قول أو فعل حَكَمَ الشرع بأنه كفر [١].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «الكفر عدم الإيمان باتفاق المسلمين» [٢].

ويمكن القول بنحو ما جاء عن أبي الحسن السبكي في تعريفه، فيقال: الكفر شرعاً: «جحد الربوبية، وجحد نبوة نبي من الأنبياء صحت نبوته في القرآن، أو جحد شيء مما أتى به رسول الله ﷺ مما صح عند جاحده بنقل الكافة أو عمل شيء قام البرهان بأن العمل به كفر» [٣].

وقد تعددت تعريفات أهل العلم للكفر، وتنوعت، ومدار هذه التعريفات على أمرين:

فمن أهل العلم من عرّف الكفر بنقيضه، ومنهم من عرّفه بقيام سببه أو مثاله، وكل ذلك سائغ عند أهل الفن [٤]، وقد جمع تعاريف أهل العلم للكفر غير واحد من المحققين المعاصرين [٥].

---

(١) انظر: تعظيم قدر الصلاة (ص٢/٥١٣)، درء التعارض (١/٢٤٢)، مجموع الفتاوى (٣/٣١٥) (٧/٦٣٩) (١٢/٣٣٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٠/٨٦).

(٣) الفصل (٣/٢١١)، وانظر: الشفا (٢/٦٠٤).

(٤) ذكر المناطقة أنواع المعرّفات، وهي سبعة: الحد التام، والحد الناقص، والرسم التام، والرسم الناقص، واللفظي، والقسمة، والمثال.

انظر: آداب البحث والمناظرة (ص٥٦-٥٨)، علم المنطق للدكتور/ أحمد السيد رمضان (ص١٦٦-١٧٥).

(٥) انظر: نواقض الإيمان القولية والعملية للدكتور/ عبدالعزيز آل عبداللطيف (ص٣٦-٣٩)، التكفير وضوابطه للدكتور/ إبراهيم الرحيلي (ص٥٥-٥٩).

وقد وافق السبكي أهل السنة والجماعة بأن الكفر يكون بالاعتقاد، أو القول، أو العمل، أو بهما جميعاً، وأنّ الكفر بالقول والعمل يقع بمجرده، دون اشتراط اقترانه بالجحود أو عدم الانقياد، أو كونهما علامة أو دليلاً عليهما[1].

وما ذكره السبكي في مراتب الكفر حق، ولا إشكال لكن تحديد هذه المراتب مما جرى فيه الاختلاف بين أهل السنة مع اتفاهم على تكفير من قام به ما يوجب ذلك قال العلاّمة ابن أبي العز الحنفي: «أهل السنة اختلفوا خلافاً لفظياً لا يترتب عليه فساد وهو أنه هل يكون الكفر على مراتب: كفراً دون كفر، كما اختلفوا هل يكون الإيمان على مراتب: إيماناً دون إيمان»[2].

ثانياً: تورع السبكي من التكفير بغير حق:

يتكرر كثيراً في كلام أبي الحسن السبكي التورع عن تكفير المسلمين بغير حق، يقول في ذلك: «ولا أكفر أحداً معيناً من أهل القبلة بلساني، ولا بقلبي إلا أن يعتقد مشاقة الرسول، فهذا ضابط التكفير عندي»[3].

ويقول أيضاً: «الآيات الدالة على البعث الجسماني؛ لكثرتها يمتنع تأويلها، ومن أولها حكمنا بكفره بمقتضى العلم جملة، وإن كنت لا أطلق

---

(١) انظر: تعظيم قدر الصلاة (٢/٥١٧-٥١٨)، شرح السنة للبربهاري (ص٧٣-٧٤)، مجموع الفتاوى (٧/٢٢٠، ٥٥٦-٥٥٨)، الصارم المسلول (٣/٩٥٥-٩٧٦)، الدرر السنية (١٠/١٤٩) وما بعدها.

وللاستزادة راجع: التوسط والاقتصاد في أن الكفر يكون بالقول أو الفعل أو الاعتقاد، لعلوي السقاف.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (ص٤٤٤-٤٤٥).

(٣) الاعتبار ببقاء الجنة والنار (ص٨٥).

لساني بتكفير أحد معين»[١].

وقد بيّن سبب استعظامه للتكفير بقوله: «ونستعظم القول بالتكفير، لأنه يحتاج إلى أمرين عزيزين:

أحدهما: تحرير المعتقد، وهو صعب من جهة الاطلاع على ما في القلب، وتخليصه عما يشوبه وتحريره، ويكاد الشخص يصعب عليه تحرير اعتقاد نفسه، فضلا عن غيره.

الأمر الثاني: الحكم بأن ذلك كفر، وهو صعب من جهة صعوبة علم الكلام، ومأخذه، وتميز الحق فيه من غيره، وإنما يحصل ذلك لرجل جمع صحة الذهن ورياضة النفس واعتدال المزاج، والتهذب بعلوم النظر، والامتلاء من العلوم الشرعية، وعدم الميل والهوى، وبعد هذين الأمرين يمكن القول بالتكفير أو عدمه»[٢].

وقد ذكر الشعراني أنه رأى بخط شهاب الدين الأذرعي[٣]، سؤالاً قدّمه إلى تقي الدين السبكي، وصورته: «ما يقول سيدنا ومولانا شيخ الإسلام في تكفير أهل الأهواء والبدع؟

---

(١) الاعتبار ببقاء الجنة والنار (ص٤٧).

(٢) قضاء الأرب (ص٥٢٤).

(٣) هو أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد الواحد، أبو العباس، شهاب الدين الأذرعي: فقيه شافعي، ولد بأذرعات الشام، وتفقه بالقاهرة، وولي نيابة القضاء بحلب، وعاد إلى القاهرة سنة ٧٧٢ هـ، ثم استقر في حلب إلى أن توفي ٧٨٣هـ، وقد راسل أبا الحسن السبكي بالمسائل (الحلبيات)، وله من المصنفات الفتاوى، وجمع التوسط والفتح، بين الروضة والشرح، وشرح المنهاج في شرحين غنية المحتاج، وقوت المحتاج.
انظر ترجمته في: الدرر الكامنة (١/ ١٤٥)، شذرات الذهب (٦/ ٢٧٨).

فكتب إليه: اعلم يا أخي -وفقني الله وإياك- أنّ الإقدام على تكفير المؤمنين عسر جداً، وكل من في قلبه إيمان يستعظم القول بتكفير أهل الأهواء والبدع، مع قولهم: (لا إله إلا الله محمد رسول الله)، فإن التكفير أمر هائل عظيم الخطر، ومن كفّر إنساناً فكأنه أخبر عن ذلك الإنسان بأنّ عاقبته في الآخرة العقوبة الدائمة أبد الآبدين، وأنه في الدنيا مباح الدم والمال لا يُمكّن من نكاح مسلمة، ولا يجري عليه أحكام المسلمين لا في حياته ولا بعد مماته، والخطأ في قتل مسلم أرجح في الإثم من ترك قتل ألف كافر»[1].

وقد أطال السبكي في تعظيم التكفير وبيان خطره في جوابه على الأذرعي، وفي كثير من كتبه[2].

النقد:

مسائل التكفير من المسائل العظيمة التي زلت فيها أقدام، وضلت فيها أفهام، وطاشت فيها أقلام، فالتكفير حكم شرعي، لا يسوغ إطلاقه إلا بشروطه الشرعية -كما سيأتي، والحكم بالتكفير بمحض العقل ومجرد الرأي من القول على الله بغير علم[3].

وقد جاءت النصوص بالتحذير من التكفير بغير حق، وضرورة التثبت والتبين عند إطلاق الأحكام.

---

(١) اليواقيت والجواهر (ص٥٣٠).

(٢) انظر: السيف الصقيل (ص٢٠، ١٦٩، ١٦٩)، قضاء الأرب (ص٥٢٣-٥٢٦)، السيف المسلول (ص٣٨٦، ٣٩٦).

(٣) انظر: الشفا للقاضي عياض (١٠٦٥/٢)، درء التعارض (٢٤٢/١)، منهاج السنة (٢٤٤/٥)، مختصر الصواعق المرسلة (٤٢١/٢)، العواصم من القواصم (١٧٨/٤).

قال الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ ۚ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [سورة النساء: ٩٤].

ففي هذه الآية نهى الله ﷻ عباده المؤمنين أن ينفوا مسمى الإيمان عمّن أظهره، ويتبينوا في إطلاق الأحكام على الآخرين [١].

وقد ثبت أَنَّ رَسُولَ اللّهِ ﷺ قال: (**أَيُّمَا رَجُلٍ قال لأخِيهِ يا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بها أَحَدُهُمَا**)[٢].

وقال ﷺ: (**من دعا رجلاً بالكفر، أو قال: عدو الله، وليس كذلك إلا حار عليه**)[٣].

وقد اختلف أهل العلم في حكم من تلفظ بإحدى هاتين اللفظتين على أقوال كثيرة[٤].

يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني: «والتحقيق أنّ الحديث سيق لزجر المسلم عن أن يقول ذلك لأخيه المسلم... وقيل: معناه رجعت عليه نقيصته لأخيه ومعصية تكفيره، وهذا لا بأس به، وقيل: يُخشى عليه أن يؤول به ذلك إلى الكفر كما قيل: المعاصي بريد الكفر فيخاف على من أدامها وأصر عليها سوء الخاتمة.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٣٥١/٧)، تفسير ابن كثير (٥٥١/١)، تفسير السعدي (ص١٩٤).

(٢) تقدّم تخريجه.

(٣) تقدّم تخريجه.

(٤) انظر: شرح صحيح مسلم (٤٩/٢)، فتح الباري (٤٦٦/١٠).

وأرجح من الجميع أنّ من قال ذلك لمن يعرف منه الإسلام ولم يقم له شبهة في زعمه أنه كافر، فإنه يكفر بذلك..

فمعنى الحديث: فقد رجع عليه تكفيره، فالراجع التكفير لا الكفر فكأنه كفر نفسه؛ لكونه كفّر من هو مثله، ومن لا يكفره إلا كافر يعتقد بطلان دين الإسلام»[١].

«والحق هو: أنّ كل من ثبت له عقد الإسلام فإنه لا يزول عنه، إلا بنص، أو إجماع، وأما بالدعوى والافتراء فلا، فوجب أن لا يُكّفر أحدٌ بقول قاله إلا بأن يخالف ما قد صحّ عنده أن الله تعالى قاله، أو أن رسول الله ﷺ قاله؛ فيستجيز خلاف الله تعالى وخلاف رسوله عليه الصلاة والسلام»[٢].

وقد قرر كثير من الفقهاء ذلك، وأكّدوا على أهمية الاحتياط في الحكم على المعين عند بيانهم للأحكام المترتبة على الردة[٣].

وبما سبق يتضح موافقة ما قرره أبو الحسن السبكي للحق -نظرياً- في التحذير من التكفير بغير حق، والتورع في ذلك، إلا أنّ ذلك التورع عنده -عفا الله عنه- لا يعدو أنّ يكون كلاماً نظرياً يتلاشى عند التطبيق.

---

(١) فتح الباري (١٠/٤٦٦).

(٢) الفصل (٣/٢٤٨).

(٣) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني(٧/١٣٤)، حاشية ابن عابدين (٦/٣٥٤)، جامع الأمهات لابن الحاجب (ص٥١٢)، الذخيرة للقرافي (١٢/١٣)، مواهب الجليل (٨/٣٧٠)، الأحكام السلطانية للماوردي (ص٥٥)، روضة الطالبين (٧/٢٨٣)، المغني لابن قدامة (١٢/٢٦٤)، المقنع والشرح الكبير (٢٧/١٠٧)، الفروع لابن مفلح (١٠/١٨٦)، الإقناع لطالب الانتفاع للحجاوي (٤/٢٨٥)، كشاف القناع للبهوتي (٥/٣٠٧٦).

ولعلي أنقل ما يؤكد ذلك من بعض مقولات أبي الحسن السبكي في السيف الصقيل مما أثبته الكوثري في تحقيقه، وأيضاً مما أسقطه حياءً من بشاعته، وخيانةً للأمانة العلمية التي يتشدق بها هو وأضرابه من قبورية هذا العصر!

يقول السبكي عن الإمام ابن القيم: «فهو الملحد عليه لعنة الله، ما أوقحه، وما أكثر تجرأه؟!، أخزاه الله!»[١].

ويقول أيضاً: «أجمع المسلمون على أن الله قادر على أن يعدم الخلق ثم يعيده وعلى أن إنكار ذلك كفر، [وهذا كان كفر قريش، وكلام هذا الناظم متضمن إنكار ذلك][٢]»[٣].

ويقول أيضاً عن شيخ الإسلام ابن تيمية في الدرة المضية في الرد على ابن تيمية:

«لمّا أحدث ابن تيمية ما أحدث في أصول العقائد، ونقض دعائم الإسلام الأركان والمعاقد، بعد أن كان مستتراً بتبعية الكتاب والسنة... فلم يدخل في فرقة من الفرق الثلاث والسبعين التي افترقت عليها الأمة»[٤].

وما ذكره أبو الحسن السبكي في حق الإمامين شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم -رحمهما الله- باطل، وهي من الدعاوى التي لا تستند على بينة، وكذلك هي خلاف المنهج الشرعي الذي ذكره دون أن يعمل به، والمطالع

---

(١) السيف الصقيل (ص٤١).

(٢) هذه العبارة ليست في نسخ السيف الصقيل المطبوعة بتحقيق الكوثري!، وهي في المخطوط (ل٨٥).

(٣) السيف الصقيل (طبعة مكتبة زهران) (ص ٣١)، وفي مطبعة السعادة (ص٢٩).

(٤) الدرة المضية (ص١٥١-١٥٢).

لكتب الإمامين لا يجد فيها حرفاً واحداً يعرضان فيه لذات السبكي، أولتبديعه فضلاً عن تكفيره -مع معاصرتهما له-، وظهور العداء منه لهما، وهذا هو منهج السلف الصالح -رحمهم الله تعالى-.

قال شيخ الإسلام «فلهذا كان أهل العلم والسنة لا يكفرون من خالفهم، وإن كان ذلك المخالف يكفرهم؛ لأنّ الكفر حكم شرعي، فليس للإنسان أن يعاقب بمثله، كمن كذب عليك وزنى بأهلك، ليس لك أن تكذب عليه وتزني بأهله، لأن الكذب والزنا حرام لحق الله تعالى»[1].

وبهذا يتين أنّ السبكي -عفا الله عنه- يتورع من إطلاق القول بالتكفير بغير حق من الناحية النظرية، بيد أنّ الأمر يختلف عند التطبيق كما تقدّم.

ثالثاً: ضوابط التكفير وموانعه:

ذكر أبو الحسن السبكي بعض الضوابط للحكم بتكفير طائفة أو شخص معين، وكذلك الموانع التي تصرف وتمنع من إطلاق الحكم بالكفر، ويمكن إجمالها فيما يلي:

[١] تحري الدقة والاحتياط عند إطلاق الأحكام.

[٢] الاستقصاء في معرفة الخطأ بسائر صنوف وجوهه.

[٣] الاطلاع على حقائق التأويل، وشرائطه، ومعرفة الألفاظ المحتملة للتأويل وغير المحتملة.

[٤] معرفة الحاكم لدقائق الأمور في علم التوحيد.

[٥] لا يقع الكفر على أحد بعينه إلا بإقراره أو بوجود البينة.

---

(١) الرد على البكري (ص٢٥٩).

يقول في بيان ذلك: «إنّ تلك المسائل التي يحكم فيها بالتكفير لهؤلاء المبتدعة في غاية الدقة والغموض؛ لكثرة شعبها ودقة مداركها، واختلاف قرائنها، وتفاوت دواعي أهلها، ويحتاج من يحيط بالحق فيها إلى الاستقصاء في معرفة الخطأ بسائر صنوف وجوهه، وإلى الاطلاع على حقائق التأويل، وشرائطه في الأماكن، ومعرفة الألفاظ المحتملة للتأويل وغير المحتملة، وذلك يستدعي معرفة جميع طرق أهل اللسان من سائر قبائل العرب في حقائقها ومجازاتها واستعاراتها، ومعرفة دقائق الأمور في علم التوحيد إلى غير ذلك، مما هو متعذر جداً على غالب العلماء فضلاً عن غيرهم»[1].

وقد بيّن في ضوابط التكفير أنّ الحكم بالكفر يختلف بين إطلاقه على شخص بعينه، وبين الحكم العام على فرقة أو طائفة، يقول في ذلك: «ثم ذلك إمّا في شخص خاص وشرطه مع ذلك اعتراف الشخص به، وهيهات يحصل ذلك، وأمّا البينة في ذلك فصعبٌ قبولها؛ لأنها تحتاج في الفهم إلى ما قدمناه، فإن حصل ذلك، أو حصل إقرار عمل بمقتضاه.

وإمّا في فرقه، فإنما يقال ذلك من حيث العلم الجُملي، وإما على ناس بأعيانهم فلا سبيل إلى ذلك إلا بإقرار أو بينة، ولا يكفي أن يقال هذا من تلك الفرقة...، وإن كنا نحكم من حيث الجملة على من اعتقد ذلك الاعتقاد أنه كافر، والشأن في تشخيصه على أن التكفير صعب بكل حال، ولا ينكر إذا حصل شرطه»[2].

و قد جاء في آخر جواب السبكي للأذرعي ما نصه: «فالأدب من كل مؤمن أن لا يكفر أحداً من أهل الأهواء والبدع، لا سيما وغالب أهل الأهواء

---

(١) اليواقيت والجواهر (ص٥٣١).

(٢) قضاء الأرب (ص٥٢٤).

إنما هم عوام مقلدون لبعضهم بعضاً، لا يعرفون دليلاً يُناقض اعتقادهم، اللهم إلا أن يخالفوا النصوص الصريحة التي لا [تحتمل][1] التأويل عناداً وجحداً، فللعلماء في ذلك النظر»[2].

النقد:

لابد في التكفير وحصوله من أمرين مهمين:

أحدهما: دلالة الكتاب أو السنة على أن هذا القول أو الفعل موجب للكفر.

وهذا الأمر هو الذي عناه السبكي باشتراط معرفة الحاكم لدقائق الأمور في علم التوحيد، وعلمه بما يوجب الكفر على ما تقتضيه دلالة الكتاب والسنة، واستقصائه ومعرفته للخطأ بسائر صنوف وجوهه، وقد قرر كثير من الفقهاء أنّ من شرائط القاضي أن يكون عالماً بالأحكام الشرعية [3].

الثاني: انطباق هذا الحكم على القائل المعين أو الفاعل المعين، بحيث تتم شروط التكفير في حقه، وتنتفي الموانع، ومن أهمها ما يلي:

[١] أن يكون المرء عالماً بمخالفته التي أوجبت أن يكون كافراً؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ

---

(١) في الأصل (يحتمل) وهو تصحيف، ولعل المثبت أصوب.

(٢) اليواقيت والجواهر (ص٥٣١).

(٣) بدائع الصنائع (٥/٧)، المبسوط للسرخسي(٦٢/١٦)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم الحنفي (٢٨٩/٦)، الفواكه الدواني شرح رسالة أبي زيد القيرواني للنفراوي (٢١٩/٢)، الحاوي الكبير (٥١/١٦)، الأحكام السلطانية (ص٦٦) كلاهما للماوردي، إعانة الطالبين للدمياطي (٣٠٢/٣)، المغني (١٢/١٤)، شرح منتهى الإرادات (٤٩٢/٣) منار السبيل في شرح الدليل لابن ضويان (١٠٩٩).

مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾ [سورة النساء: ١١٥]، وقوله ﷻ: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [سورة التوبة: ١١٥].

وهذا ما عبّر عنه السبكي بقوله: «فلا سبيل إلى ذلك إلا بإقرار أو بينة»[١].

ولهذا قال أهل العلم: لا يكفر جاحد الفرائض إذا كان حديث عهد بإسلام حتى يُبَيَّنَ له[٢].

[٢] ذكر السبكي بعض الموانع التي تمنع من التكفير، وليس مقصوده في ذلك الاستقصاء، وإنما التمثيل دون الحصر، ومن ذلك: التأويل

والمقصود بالتأويل هنا: التلبس والوقوع في الكفر من غير قصد لذلك أو تعمد المخالفة بسبب القصور في فهم الأدلة الشرعية، فالتكفير لا يكون في حق المتأول إلا بتحقق تعمد المخالفة وارتفاع الجهالة.

قال ﷻ: ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥].

فلا أن يكون الحاكم مطلعاً على حقائق التأويل، وشرائطه، ومعرفة الألفاظ المحتملة للتأويل وغير المحتملة.

وضابط التأويل المعتبر الإعذار به شرعاً، والمانع من قيام الكفر بصاحبه: ما كان تأويلاً سائغاً بخلاف ما هو دون ذلك، وهذا يختلف باختلاف ظهور

---

(١) قضاء الأرب (ص٥٢٤).

(٢) انظر: القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى لابن عثيمين (ص٨٨-٨٩).

المسائل، وصراحة أدلتها، وورود الشبهة عليها، وسلامة قصد المتأول، وامتلاكه آلة النظر[١].

ولهذا فلم يكفر الإمام أحمد بن حنبل كل من دعا إلى القول بخلق القرآن بعينه، مع قوله: بكفر من يقول بخلق القرآن، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالإمام أحمد ترحم عليهم[٢]، واستغفر لهم؛ لعلمه بأنه لم يبين لهم أنهم مكذبون للرسول، ولا جاحدون لما جاء به، ولكن تأولوا فأخطأوا، وقلدوا من قال ذلك لهم»[٣].

[٣] أشار السبكي إلى أنّ الحكم بالكفر يختلف بين إطلاقه على شخص بعينه، وبين الحكم العام على فرقة أو طائفة[٤]، وهذا هو منهج أهل السنة والجماعة، إذ أنّ التكفير المطلق لفرقة أو طائفة قام بها وصف الكفر؛ لوجود سببه من قول أو فعل أو اعتقاد، لا يستلزم تكفير أفراد هذه الطوائف، حتى تُستوفى شروط التكفير في حق المعين وتنتف موانعه.

---

(١) انظر: الحجة في بيان المحجة (٢/٥١٠-٥١١)، الشفا (٢/٦١٩-٦٢٠)، الدرة لابن حزم (ص٤١٤)، منهاج السنة (٥/٢٣٩-٢٤٠)، مجموع الفتاوى (٣/٢٣١)، العواصم من القواصم لابن الوزير (٣/١٧٦-١٧٧) الإتحاف في الرد على الصحاف للشيخ عبداللطيف آل الشيخ (ص٢٩).

وللاستزادة راجع: ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة للدكتور/ عبد الله القرني (ص٢٤١) وما بعدها، التكفير وضوابطه للرحيلي (ص٢٨٨) وما بعدها.

(٢) يعني الخلفاء الذين تأثروا بمقالة الجهمية الذين زعموا القول بخلق القرآن، ونصروه.

(٣) مجموع الفتاوى (٢٣/٣٤٩).

(٤) انظر: قضاء الأرب (ص٥٢٤).

قال شيخ الإسلام: «التكفير المطلق مثل الوعيد المطلق لا يستلزم تكفير الشخص المُعيّن حتى تقوم عليه الحجة التي تُكّفر تاركها»[١].

ويقول أيضاً: «مع أنّ أحمد لم يكفر أعيان الجهمية، ولا كل من قال إنه جهمي كفّره، ولا كل من وافق الجهمية في بعض بدعهم، بل صلى خلف الجهمية الذين دعوا إلى قولهم وامتحنوا الناس، وعاقبوا من لم يوافقهم بالعقوبات الغليظة، لم يكفرهم أحمد وأمثاله، بل كان يعتقد إيمانهم، وإمامتهم، ويدعو لهم، ويرى الائتمام بهم في الصلوات خلفهم، والحج والغزو معهم، والمنع من الخروج عليهم، ما يراه لأمثالهم من الأئمة، وينكر ما أحدثوا من القول الباطل الذي هو كفر عظيم، وإن لم يعلموا هم أنه كفر، وكان ينكره ويجاهدهم على رده بحسب الإمكان؛ فيجمع بين طاعة الله ورسوله في إظهار السنة والدين، وإنكار بدع الجهمية الملحدين، وبين رعاية حقوق المؤمنين من الأئمة والأمة، وإن كانوا جهالاً مبتدعين وظلمة فاسقين»[٢].

وبما سبق يتضح موافقة السبكي لمنهج أهل السنة والجماعة فيما ذكره من ضوابط التكفير، مع إغفاله لبعض الموانع للتكفير كالجهل والخطأ والإكراه، إلا أنه لم يُورد هذه الموانع على سبيل الحصر وإنما اكتفى بالإشارة والتمثيل فقط.

رابعاً: اعتبار المقاصد في التكفير:

ذهب أبو الحسن السُّبْكي إلى أنّ بناء الأحكام يكون على الأمور الظاهرة، يقول: «نحن متعبدون ببناء الأحكام على أسبابها الظاهرة، ولم يكن النبي

(١) الاستقامة (١/ ١٦٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٠٧-٥٠٨).

ﷺ يبني الأحكام على الأمور الباطنة، وإن جاء بها الوحي، بل على الأسباب التي نصبها في الشريعة، ألا ترى إلى المنافقين مع إعلام الله بحالهم لم يقتلهم لعدم قيام البينة أو الإقرار اللذين نصبهما حجة شرعية، وإن كان قد علّل ترك قتلهم بغير ذلك مثل قوله ﷺ **(لا يتحدث الناس أنّ محمداً يقتل أصحابه)**[1]»[2].

النقد:

ما ذهب إليه السبكي في أنّ بناء الأحكام يكون على الأمور الظاهرة، فيقال فيه:

الحُكم بالكفر يتناول الظاهر والباطن للتلازم بينهما، لكن مع توفر الشروط وانتفاء الموانع، ومسألة التلازم بين الظاهر والباطن فرع عن القول بأن الإيمان اعتقاد وقول وعمل[3].

قال ابن القيم: «فالناس إمّا مؤمن ظاهراً وباطناً، وإما كافر ظاهراً وباطناً، أو مؤمن ظاهراً كافر باطناً، أو كافر ظاهراً مؤمن باطناً»[4].

ولهذا فإنّ الاعتقادات والأقوال والأعمال الكفرية على أحوال[5]:

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قوله ﷻ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾، رقم الحديث: (٤٦٢٢)، ومسلم في الصحيح، كتاب البر والصلة، باب نصر الأخ ظالماً أومظلوماً، رقم الحديث: (٢٥٨٤).

(٢) السيف المسلول (ص٣٢٠).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٧/٥٨٢، ٦١٦)، شرح الأصفهانية (ص٢٣٢-٢٣٣).

(٤) اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٣٠).

(٥) **انظر: ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة للقرني (ص٢١١) وما بعدها.**

الحالة الأولى: الكفر الباطن:

كأعمال المنافقين التي هي في الظاهر طاعات، لكنهم كفار في الباطن لعدم إخلاصهم لله تعالى فيها، والنبي ﷺ كان يعرف بعض المنافقين بأعيانهم، وكان يعاملهم معاملة المسلمين، مع أنه مؤيد بالوحي. وهذا يدل على إجراء الأحكام على الظاهر، وأنه الأصل المعتبر في الحكم على الناس.

يقول الإمام الشاطبي[1]: «إن أصل الحكم بالظاهر مقطوع به في الأحكام خصوصاً، وبالنسبة إلى الاعتقاد في الغير عموماً، فإن سيد البشر ﷺ مع إعلامه بالوحي يُجري الأمور على ظواهرها في المنافقين وغيرهم، وإن علم بواطن أحوالهم، ولم يكن ذلك بمخرجه عن جريان الظواهر على ما جرت عليه.

ولا يقال: إنما كان ذلك من قبيل ما قال: (خوفاً من أن يقول الناس: أن محمداً يقتل أصحابه)؛ فالعلة أمر آخر لا ما زعمت، فإذا عدم ما علل به فلا حرج.

لأنّا نقول: هذا من أدل الدليل على ما تقرر، لأن فتح هذا الباب يؤدي إلى أن لا يحفظ ترتيب الظواهر، فإن من وجب عليه القتل بسبب ظاهر فالعذر فيه ظاهر واضح، ومن طلب قتله بغير سبب ظاهر بل بمجرد أمر غيبي ربما شوش الخواطر وران على الظواهر، وقد فهم من الشرع سد هذا الباب جملة.

---

(١) هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، أبو إسحاق، الشهير بالشاطبي، أصولي حافظ، من أئمة المالكية، توفي سنة ٧٩٠هـ، من مصنفاته: الموافقات في أصول الفقه، وأصول النحو، والاعتصام، وغيرها.

انظر: الأعلام (١/٧٥)، معجم المؤلفين (١/١٨٨).

ألا ترى إلى باب الدعاوي المستند إلى أنّ البينة على المدعي واليمين على من أنكر، ولم يستثن من ذلك أحد، حتى أن رسول الله ﷺ احتاج إلى البينة في بعض ما أنكر فيه مما كان اشتراه، فقال من يشهد لي؟ حتى شهد له خزيمة بن ثابت رضي الله عنه، فجعلها الله شهادتين، فما ظنك بآحاد الأمة، فلو ادعى أكذب الناس على أصلح الناس لكانت البينة على المدعي واليمين على من أنكر، وهذا من ذلك، والنمط واحد، فالاعتبارات الغيبية مهملة بحسب الأوامر والنواهي الشرعية»[1].

الحالة الثانية: الدلالة القطعية للظاهر على الباطن:

كسب الله تعالى ورسوله ﷺ ودينه، وإهانة المصحف ونحو ذلك؛ فإن هذه الأعمال لا تحتمل إلا الكفر فلا ينظر إلى قصد من عملها ولا إلى نيته ولا إلى قرائن أحواله.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن سب الله أو سب رسوله كفر ظاهراً وباطناً سواء كان الساب يعتقد أن ذلك محرم، أو كان مستحلاً له، أو كان ذاهلاً عن اعتقاده. هذا مذهب الفقهاء وسائر أهل السنة القائلين بأن الإيمان قول وعمل»[2].

ويقول أيضاً: «لو أخذ يلقي المصحف في الحش، ويقول أشهد أن ما فيه كلام الله، أو جعل يقتل نبياً من الأنبياء، ويقول أشهد أنه رسول الله، ونحو ذلك من الأفعال التي تنافي إيمان القلب، فإذا قال أنا مؤمن بقلبي مع هذه الحال كان كاذباً فيما أظهره من القول»[3].

---

(١) الموافقات للشاطبي (٢/٢٧١).

(٢) الصارم المسلول (٣/٩٥٥).

(٣) مجموع الفتاوى(٧/٦١٦)، وانظر: شرح الأصفهانية(ص١٤٢)، أعلام الموقعين(٣/١٠٧).

والحكم بالكفر هنا إنما هو للفعل لا للفاعل، إذ لا يلزم من الحكم بكفر الفعل تكفير الفاعل؛ لكون تكفيره يتوقف على وجود الشروط وانتقاء الموانع.

الحالة الثالثة: الاحتمال في الفعل الظاهر (ما يحتمل الكفر وعدمه):

وذلك بأن يكون الفعل داخلاً في عموم المخالفة، لكن لا يكون قاطعاً في الدلالة على أنه كفر حتى يُستفصل عن قصد فاعله، ومن الأمثلة على ذلك:

السجود لغير الله، وإفشاء سر المسلمين لعدوهم ونحو ذلك؛ فإن هذه الأعمال تحتمل الكفر وعدمه، فالمعتبر فيها قصد من عملها ونيته وقرائن أحواله.

فالسجود لغير الله يحتمل أن يكون عبادة وقربة، فهو حينئذ كفر، ويحتمل أن يكون تعظيماً وتحية، فهو حينئذ معصية؛ ولهذا لم يحكم النبي ﷺ بكفر معاذ رضي الله عنه بمجرد سجوده له، وإنما استفصل منه[1].

ففي الحديث عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال: لَمّا قدم معاذ من الشام سجد للنبي ﷺ قال: (ما هذا يا معاذ؟) قال: أتيت الشام فوافيتهم يسجدون لأساقفتهم وبطارقتهم، فوددت في نفسي أن نفعل ذلك بك، فقال النبي ﷺ: **(لا فلا تفعلوا، فإني لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لغير الله لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها)**[2].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/٣٦٠).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب حق الزوج على المرأة، رقم الحديث: (١٨٥٣)، وعبد الرزاق في مصنفه برقم: (٢٠٥٩٦)، والإمام أحمد في المسند برقم: (١٩٤٠٣)، وابن حبان في صحيحه، باب معاشرة الزوجين، ذكر استحباب الاجتهاد للمرأة في قضاء حقوق زوجها بترك الامتناع عليه فيما أحب، برقم: (٤١٧١)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب القسم والنشوز، باب ما جاء في بيان حقه عليها، رقم الحديث: (١٤٤٨٨)، عن عبد الله بن أبي أوفى > به.

قال الهيثمي في المجمع (٤/٣٠٩): «رجاله رجال الصحيح».

وكذا إفشاء سر المسلمين لعدوهم يحتمل الموالاة والإعانة، وهو حينئذ كفر، ويحتمل إرادة مصلحة دنيوية، وهو حينئذ معصية؛ ولهذا لم يحكم النبي ﷺ بكفر حاطب بن أبي بلتعة -رضي الله عنه- بمجرد مكاتبته لقريش بأمر مسير الرسول ﷺ والمسلمين إليهم لفتح مكة، وإنما استفصل منه[1].

ففي الحديث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال له: «**ما هذا يا حاطب؟** قال: لا تعجَل عليَّ يا رسول الله، إني كنت امرءاً من قريش، ولم أكن من أنفسهم، وكان معك من المهاجرين لهم قرابات يحمون بها أهليهم وأموالهم بمكة، فأحببت إذ فاتني من النسب فيهم أن أصنع إليهم يداً يحمون قرابتي، وما فعلت ذلك كفراً ولا ارتداداً عن ديني فقال رسول الله: **إنه صَدَقكم**، فقال عمر: دعني يا رسول الله فأضرب عنقه، فقال: **إنه شهد بدراً وما يدريك لعل الله عز وجل اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**»[2].

الحالة الرابعة: الاحتمال في القصد:

فالحكم يفترق بين الحكم على الفعل، والحكم على الفاعل، فقد يكون الفعل كفراً بالأدلة الشرعية على ذلك، لكن لا يكون القصد بالفعل مطابقاً للفعل.

---

(١) انظر: الأم (٤/٢٥٠)، وللاستزادة راجع: مناط الكفر بموالاة الكفار للدكتور/ عبدالله القرني.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾، برقم: (٤٦٠٨)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أهل بدر وقصة حاطب برقم: (٢٤٩٤).

ومتعلق هذه الحالة هو ما كان مناط التكليف فيه بالحجة الرسالية على التفصيل، سواء كان ذلك من الأمور الاعتقادية أو العملية.

فلا يعذر بالجهل أو التأول هنا من أتى بما ينافي مقتضى العلم بمفهوم الشهادتين، كمن اعتقد وجود شريك مع الله تعالى، أو اعتقد أنه يسوغ له الخروج عن حكم الشريعة، ونحو ذلك مما يكون الإيمان به هو مقتضى العلم بمدلول الشهادتين.

وأما من جهل ما تكون نصوص الكتاب والسنة هي الطريق للعلم به، أو حصل له فيه شبهة فإنه لا يكفر بمجرد جهله له أو انكاره، إذا كان له فيه شبهة معتبرة، وهذا هو ما ينطبق عليه القول في هذه الحالة، بناء على اعتبار الاحتمال في القصد.

وحقيقة الأمر أن من لم تبلغه الحجة الرسالية ببعض الأمور قد يكذب بها أو يستحلها، فلا يكفر، لأنه لم يتحقق فيه الرد للشريعة، الذي لايكون إلاّ بعد قيام الحجة عليه فيما خالف فيه، ومن أدلة هذا الأصل: أنّ النبي ﷺ قال: **(كان رجل يسرف على نفسه، فلما حضره الموت قال لبنيه: إذا أنا مت فأحرقوني ثم اطحنوني ثم ذروني في الريح، فو الله لئن قدر الله عليّ ليعذبني عذاباً ما عذبه أحداً، فلمّا مات فُعل به ذلك، فأمر الله الأرض فقال: اجمعي ما فيك منه ففعلت، فإذا هو قائم، فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: يا رب خشيتك، فغفر له)**[1].

(١) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء رقم الحديث: (٣٢٩٤)، وأخرجه مسلم كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله، رقم الحديث: (٢٧٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه به.

المبْحَث الثاني

مسائل البدعة

أولاً : تعريف البدعة :

يرى أبو الحسن السبكي أنّ البدعة يراد بها عند الإطلاق : «لفظٌ موضوعٌ في الشرع للحادث المذموم لا يجوز إطلاقه على غير ذلك»(١).

وقال أيضاً البدعة هي التي : «لم تعرف في زمن النبي ﷺ ، ولا في زمن أصحابه ، ولا عن أحد من علماء السلف»(٢).

وقد بيّن أنّ ما كان من هدي الخلفاء الراشدين فليس ببدعة(٣).

النقد :

البدعة في اللغة:

مأخوذة من البَدع وهو الاختراع على غير مثال سابق(٤)، ومنه قوله تعالى : ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [البقرة : ١١٧].

قال ابن فارس : «الباء والدال والعين أصلان : أحدهما : ابتداء الشيء وصنعه لا عن مثال ، والآخر : الانقطاع والكلال»(٥).

---

(١) فتاوى السبكي (٢/١٠٨).

(٢) المصدر السابق (٢/٥٤٩).

(٣) انظر : المصدر السابق (٢/١٠٧ ، ١٥٨).

(٤) انظر : تهذيب اللغة (٢/١٤٢)، لسان العرب (٨/٦)، القاموس المحيط (ص٩٠٦).

(٥) مقاييس اللغة (١/٢٠٩).

والمعنيان مترابطان ؛ إذ الانقطاع والكلال الذي يحصل ابتداء لشيء خارج عما اعتيد عليه من المسير[١].

وأمّا في الشرع:

فقد اختلفت عبارات النّاس ، تبعاً لاختلاف تصورهم لماهية البدعة التي جاء النهي عنها[٢]، ومن هذه التعريفات الجامعة لحقيقة البدعة في الشرع تعريف الإمام الشاطبي ، حيث عرّفها بقوله : «البدعة طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشريعة ، يُقصد بالسلوك عليها ما يُقصد بالطريقة الشرعية»[٣].

فقد تضمن هذا التعريف ضوابط البدعة ، وهي :

الأول: الإحداث والاختراع.

الثاني: التَعبد بها.

الثالث: لا تستند إلى أصل شرعي يَدُلّ عليها[٤].

---

(١) انظر: النهاية لابن الأثير (١/١٠٧-١٠٨).

(٢) انظر: الحوادث والبدع للطرطوشي (ص١٠٨)، الباعث على إنكار الحوادث والبدع لأبي شامة (ص١٩)، مجموع الفتاوى (٣/١٩٥) (٤/١٠٧) (١٨/٢٤٦) (٢١/٣١٧)، الاعتصام للشاطبي (١/٣٧)، جامع العلوم والحكم (ص٢٦٦)، الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع للسيوطي (ص٨١).

(٣) الاعتصام (١/٣٧).

(٤) انظر: جامع العلوم والحكم (ص٢٦٦)، فتح الباري (١٣/٢٥٤).

وللاستزادة في بيان حقيقة البدعة اللغوية والشرعية: راجع حقيقة البدعة وأحكامها للدكتور/سعيد الغامدي (١/٢٤٢) وما بعدها، والبدعة تحديدها وموقف الإسلام منها للدكتور/ عزت علي عطية (ص١٥٧) وما بعدها.

وقد جاءت بعض التعريفات متفقةً في بعض ما جاء عن أبي الحسن السبكي، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «البدعة في الدين هي ما لم يشرعه الله ورسوله، وهو ما لم يأمر به أمر إيجاب ولا استحباب، فأمّا ما أمر به أمر إيجاب أو استحباب وعلم الأمر به بالأدلة الشرعية فهو من الدين الذي شرعه الله... وسواء كان هذا مفعولاً على عهد النبي أو لم يكن»[١].

ويقول أيضاً: «البدعة ما لم يشرعه الله من الدين فكل من دان بشيء لم يشرعه الله فذاك بدعة، وإن كان متأولاً فيه»[٢].

وبهذا يتضح موافقة السبكي في تعريفه للبدعة لِما قرره أهل العلم في ذلك، إلا أنه يلحظ على تعريفاته للبدعة إغفاله لضابط المضاهاة والتعبد لله ﷻ بالبدعة.

ثانياً: التحذير من الابتداع في الدين:

حذّر أبو الحسن السبكي من الابتداع في الدين بقوله: «ليس لنا أن ننصب زواجر لم يأذن بها الشرع، ونحن نتبع للشرع، حيث قال: اقتلوا قتلنا، وحيث لم نجد نصاً توقفنا، ولا نُنصب سياسات واستصلاحات من أنفسنا»[٣].

ويقول: «ومن ابتدع عبادة، فعليه إثم ابتداعه؛ لأنه أدخل في الدين ما ليس منه، وإثم فعله؛ لأنه تقرب بما يعتقد أنه ليس من الدين، وأمّا من قلده من العوام، فإن كان ذلك مما يسوغ فيه التقليد كالفروع، وفعله معتقداً أنه

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/١٠٧- ١٠٨).

(٢) الاستقامة (١/٤٢).

(٣) السيف المسلول (ص ٢٠٩).

عبادة شرعية، فلا إثم عليه، وإن كان ما لا يسوغ فيه التقليد، كأصول الدين، فعليه الإثم»[١].

النقد:

الابتداع إحداث في الدين، وقول على الله بغير علم وشرع في الدين بما لم يأذن به الله، والمبتدع يحمل وزره ووزر من تبعه في بدعته؛ ولذا فقد جاء التحذير منها في الكتاب والسنة وإجماع السلف الصالح.

فمن الكتاب:

قوله سبحانه وتعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [سورة المائدة: ٣].

قوله ﷻ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الأعراف: ٣٣].

وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [سورة الأنعام: ١٥٣].

ومن السنة:

قول النبي ﷺ قال: **(من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد)**[٢].

وقوله ﷺ: **(يُجاء برجال من أمتي، فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: يا رب أصيحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك فأقول كما قال العبد الصالح:** ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ

---

(١) شفاء السقام (ص ١٥٩)، وانظر فتاوى السبكي (١/ ٢١٢، ١٨٥).

(٢) تقدّم تخريجه.

وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [سورة المائدة:١١٧]، فيقال: إن هؤلاء لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم»[١].

وقد ثبت من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه قوله: (صلّى بنا رسول الله ﷺ ذات يوم ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب فقال قائل: يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع فماذا تعهد إلينا؟ فقال: (**أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبداً حبشياً فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**)[٢].

وأمّا الإجماع:

أجمع السلف الصالح تحريم الابتداع في الدين، والتحذير من ذلك، وتضافرت أقوالهم في ذلك[٣].

---

(١) أخرجه البخاري كتاب التفسير، باب ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ حديث رقم: (٤٣٤٩) واللفظ له، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب فَنَاءِ الدُّنْيَا وَبَيَانِ الْحَشْرِ يوم الْقِيَامَة، رقم الحديث: ٢٨٦٠) من حديث عبداله بن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في لزوم السنة حديث رقم: (٤٦٠٧)، وابن حبان في صحيحه، باب ما جاء في الابتداء بحمد الله تعالى، ذكر وصف الفرقة الناجية من بين الفرق التي تفترق عليها أمة المصطفى ق برقم: (٥)، والحاكم في المستدرك (١/١٧٦) برقم: (٣٣٢)، وصححه الألباني في صحيح الجامع حديث رقم: (٢٥٤٩).

(٣) انظر: الشريعة للآجري(١/٢٧٥)، الحجة في بيان المحجة (١/٣٩٥)، الباعث على إنكار البدع (ص١١) وما بعدها، تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل لابن تيمية (٢/٥٧٧-٥٨٢)، إيثار الحق على الخلق(ص٨٧).

وقد أشار السبكي إلى بعض البدع المُحدثة في بعض الأوقات، كبدعة الاحتفال بليلة الإسراء[١]، وبدعة صلاة الرغائب، وأول جمعة من رجب[٢]، وحذّر منها.

وبما تقدّم يتضح موافقة أبي الحسن السبكي لمنهج أهل السنة والجماعة في التحذير من البدع، ومَغبة الوقوع فيها، إلا أنه بالرغم من ذلك، فقد وقع - عفا الله عنه- فيما حذّر منه، كما يتضح لقارئ هذا البحث، وكان لتمذهبه بعقيدة الأشاعرة، وتأثره بكتب المتكلمين وعلمائهم أثرٌ في ذلك.

ثالثاً: أقسام البدعة:

استحسن أبو الحسن السبكي رأي الإمام الشافعي في تقسيم البدعة إلى قسمين، وصوَّبه: فقال: «وما أحسن وأصوَّب كلام الشافعي رضي الله عنه حيث قال: المحدثات ضربان:

أحدهما: ما أُحدث مما يخالف كتاباً، أو سنة، أو أثراً أو إجماعاً فهذه البدعة ضلالة.

والثاني: ما أُحدث من الخير لا خلاف فيه لواحد من هذا، وهذه محدثة غير مذمومة، وقد قال عمر رضي الله عنه في قيام رمضان: (نعمت البدعة هذه)[٣] «تَعين أنها محدثة لم تكن، [وإن][٤] كانت [فليس][٥] فيها ردّ؛ لما مضى هذا

---

(١) انظر: السيف المسلول (ص ٤٩٠-٤٩٢).

(٢) انظر: إشراق المصابيح في صلاة التراويح، ضمن فتاوى السبكي (١/ ١٥٩).

(٣) أخرجه البخاري كتاب صلاة التراويح باب فضل من قام رمضان، برقم: (١٩٠٦)، بلفظ: (نِعْمَ الْبِدْعَةُ هذه).

(٤) في المطبوع من الفتاوى (وإذا) وما أثبت من المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٢٠٦).

(٥) في المطبوع من الفتاوى (ليس) وما أثبت من المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٢٠٦).

كلام الشافعي[١] فانظر كيف تحرز في كلامه عن لفظ البدعة ولم يرد على لفظ المحدثة وتأول قول عمر رضي الله عنه على ذلك»[٢].

النقد:

الابتداع في الدين أمر مذموم شرعا بلا استثناء، إذ البدع كُلها ضلال، والقول بتقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة قولٌ غير مستقيم شرعاً، وقد تقدّم التحذير من البدع بأسرها، ونقل إجماع سلف الأمة ذم البدع وأهلها.

قال الإمام مالك: «من أحدث في هذه الأمة شيئاً لم يكن عليه سلفها فقد زعم أن رسول الله ﷺ خان الرسالة؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾، فما لم يكن يومئذ ديناً، فلا يكون اليوم ديناً»[٣].

قال الحافظ ابن رجب: «فقوله ﷺ: **(كُل بدعة ضلالة)**[٤] من جوامع الكلم، لا يخرج عنه شيء، وهو أصل عظيم من أصول الدين»[٥].

وقد ذكر الشوكاني عند قوله ﷺ: **(من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد)**[٦]، قال: «هذا الحديث من قواعد الدين؛ لأنه يندرج تحته من

(١) كلام الشافعي أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (١/٢٠٦) برقم: (٢٥٣)، وأخرج نحوه أبو نعيم في حلية الأولياء (٩/١١٣).

(٢) فتاوى السبكي (٢/١٠٧-١٠٨).

(٣) ذكره الشاطبي عن الإمام مالك في الاعتصام (٢/١٨).

(٤) تقدّم تخريجه.

(٥) جامع العلوم والحكم (ص٢٦٦).

(٦) تقدّم تخريجه.

الأحكام ما لا يأتي عليه الحصر، وما أصرَحَهُ وأدلّه على **إبطال ما ذهب إليه الفقهاء من تقسيم البدع إلى أقسام، وتخصيص الرد ببعضها**، بدون مخصص من عقل ولا نقل»[١].

وما استحسنه السبكي وصوَّبه من رأي الإمام الشافعي في تقسيم البدعة إلى قسمين، فيُجاب عنه بما يلي:

أولاً: أنّ المراد بالبدعة في قول الإمام الشافعي المتقدم البدعة بمعناها اللغوي لا بمعناها الشرعي، ويدل لذلك سياقه لقول عمر رضي الله عنه المُتقدم، وذلك أنّ صلاة التراويح سنة، وليست ببدعة، بدليل ما روته عائشة رضي الله عنها: أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم صلّى ذات ليلة في المسجد، فصلى بصلاته ناس، ثم صلى من القابلة فكثر الناس، ثم اجتمع من الليلة الثالثة، أو الرابعة، فلم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما أصبح، قال: **(قد رأيت الذي صنعتم، ولم يمنعني من الخروج إليكم إلا أني خشيت أن تُفرض عليكم، وذلك في رمضان)**[٢].

فبيّن رسول الله صلى الله عليه وسلم العلة التي من أجلها ترك الجماعة في صلاة التراويح، وهي خشية فَرْضِها عليهم؛ ولذلك لّما انقطع الوحي رأى عمر رضي الله عنه أنّ العلة قد زالت، والحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً، أعاد صلاة التراويح جماعة، فالذي فعله عمر رضي الله عنه عين السنة[٣].

---

(١) نيل الأوطار (٢/٦٩).

(٢) أخرجه البخاري كتاب التهجد، باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة الليل والنوافل، رقم الحديث: (١٠٧٧)، ومسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب التَّرْغيب في قِيَامِ رَمَضَانَ وهو التَّراويح، رقم الحديث: (٧٦١).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٢٢/٢٣٤)، الاعتصام (١/١٩٤).

وقد نقل أبو الحسن السبكي أنّ أبا حنيفة سُئل عن التراويح وما فعله عمر رضي الله عنه فقال: «التراويح سنة مؤكدة ولم يخرجه عمر من تلقاء نفسه، ولم يكن فيه مبتدعاً ولم يأمر به إلا عن أصل لديه وعهد من لدن رسول الله ﷺ، ولقد سَنّ عمر هذا وجمع الناس على أبي بن كعب، وصلاها جماعة متواترون منهم عثمان وعلي وابن مسعود وطلحة والعباس وابنه والزبير ومعاذ وأُبي وغيرهم من المهاجرين والأنصار -رضي الله عنهم أجمعين- وما رد عليه واحد منهم بل ساعدوه ووافقوه وأمروا بذلك»[١].

والحاصل أنّ المراد بالبدعة في قول عمر رضي الله عنه البدعة بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الشرعي، وصحّ إطلاق لفظ البدعة عليها بالمعنى اللغوي إذ ليس لها مثال سابق[٢].

ثانياً: الإمام الشافعي لا يقول بتقسيم البدعة بالمعنى الشرعي إلى قسمين حسنة وسيئة؛ إذ ذلك معارض لأصوله، ومنها إنكاره الاستحسان الذي لا يستند إلى دليل شرعي، وقد اشتهرت مقولته: «من استحسن فقد شرع»[٣]، ومما سطره في رسالته قوله: «ليس لأحد دون رسول الله ﷺ أن يقول إلا بالاستدلال... ولا يقول بما استحسن؛ فإن القول بما استحسن شيء يحدثه لا

---

(١) إشراق المصابيح في صلاة التراويح، ضمن فتاوى السبكي (١/ ١٥٦).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٧١) (٢٢/ ٢٢٤، ٢٣٤)، اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٥٨٩-٥٩٠)، الاعتصام (١/ ١٩٥)، جامع العلوم والحكم (٢/ ١٢٨)، وللاستزادة راجع: إشراقة الشُرعة في الحكم على تقسيم البدعة لأسامة القصاص (ص٣٥-٣٩).

(٣) نقله عنه الشاطبي في الاعتصام (٢/ ١٣٧، ١٤٧).

على مثال سابق»[١]، فالمراد بالبدعة في قول الإمام الشافعي المتقدم البدعة بمعناها اللغوي لا بمعناها الشرعي.

ويؤكد ذلك الحافظ ابن رجب بقوله: «مراد الشافعي رضي الله عنه ما ذكرناه قبل، أن أصل البدعة المذمومة ما ليس لها أصل في الشريعة ترجع إليه، وهي البدعة في إطلاق الشرع، وأما البدعة المحمودة فما وافق السنة يعني ما كان لها أصل من السنة ترجع إليه، وإنما هي بدعة لغة لا شرعاً لموافقتها السنة»[٢].

ثالثاً: القول بتحسين بعض البدع الشرعية يفتح الباب للناس أن يستحسنوا ما يشاؤون ويستقبحوا ما يريدون، كما يلزم من هذا التقسيم لوازم فاسدة، كاتهام الدين بالنقص، وفتح المجال للمتلاعبين لإدخال ما ليس من الدين فيه، أو إنقاصٍ شيء من الدين، وغير ذلك [٣].

وتأسيساً على ما سلف فإنّ تقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة سائغٌ لغةً ممنوع شرعاً.

---

(١) الرسالة للشافعي (ص٢٥).

(٢) جامع العلوم والحكم (ص٢٦٧).

(٣) انظر: وكل بدعة ضلالة لمحمد الريسوني (ص٤٧)، حقيقة البدعة وأحكامها للغامدي (١٣٨/٢) وما بعدها.



الخَاتِمَة

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، وتَبلغ الغايات، وتُرفع الدرجات، والصلاة والسلام على المبعوث بأكمل الرسالات، محمد بن عبدالله عليه وعلى آله وصحبه أتمّ الصلاة وأزكى التسليم، وبعد:

فقد حاولت في هذا البحث جمع شَتات الآراء الاعتقادية لأبي الحسن السُّبْكي، وعرضها على ميزان أهل السنة والجماعة، ولا أدعي فيه الكمال والإحاطة، ولكنْ حسبي أنّي بذلت فيه جَهدي ومُكنتي، فإن أصبت فهو من الله وفضله وتوفيقه، فله الحمد والشُكر، وإن أخطأت فأستغفر الله وأتوب إليه.

ويمكن إجمال أهم نتائج البحث، وتوصياته فيما يلي:

[١] يتضح تمشعر أبي الحسن السُّبْكي من خلال موافقته للأشعرية في كثير من مسائل الاعتقاد، وكذا تصريحه بذلك، وكان للأحوال الاجتماعية، والعلمية، والظروف السياسية أثرٌ في نشأته وتمذهبه العقدي.

[٢] يظهر جلياً من خلال عرض بعض آراء السُّبْكي الاعتقادية مقاربته لمنهج أهل السنة والجماعة في الجانب النظري، ومن ذلك تورعه عن الخوض في علم الكلام، والحكم على المعيّن، إلا أنّ الأمر يختلف عند التطبيق، فقد وقع السُّبْكي -عفا الله عنه- فيما حذّر منه، وخاض في علم الكلام المذموم، ووقع في عرض شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه الإمام ابن القيم، وجاوز القنطرة في اللعن والشتم، والتعريض بكفر الإمام ابن القيم!!، ويستبين ذلك لمن قرأ كتابيه: الدرّة المضية في الرّد على ابن تيمية، والسيف الصقيل في الرّد على ابن زفيل.

[٣] ذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى نفي نسبة كتاب السيف الصقيل عن أبي الحسن السُّبْكي، وقد تقدَّم إثبات صحة نسبة الكتاب إليه من واقع الدلائل والشواهد التي تؤيد ذلك.

[٤] تناقض أبي الحسن السُّبْكي في بعض المسائل العقدية، واضطراب كلامه في مسائل أخرى كإثبات بعض الصفات لله تعالى وتأويلها، وشدّ الرحال للقبور، والتبرك بها.

[٥] أظهر أبو الحسن السُّبْكي -عفا الله عنه- بعض الشبهات التي تشبث بها المبتدعة بعده كشبهة المجاز العقلي، والكسب والتسبب، لتسويغ التوسل والاستغاثة بالأموات.

[٦] ردود أبي الحسن السُّبْكي -عفا الله عنه- على شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه الإمام ابن القيم -رحمهما الله- في مسائل الاعتقاد، لا تستند لصحيح المنقول ولا صريح المعقول، وقد تكلّف السُّبْكي مشقة الردّ عليها، وعثر السُّبْكي في ذلك، ولم تُفِد تلك المصنفات قارئها سوى التسليم بأنّ "بين السُّبْكي وابن تيمية بوناً كبيراً في العلم وقوة الاستدلال، وأنّ الثاني أعلم بمراحل"[١].

[٧] سلك السُّبْكي سبيل الأشعرية من أهل الكلام، ووافقهم في كثير من مسائل الاعتقاد، ومن ذلك:

* في مصادر تلقي العقيدة ومنهج الاستدلال بها، وافق المتكلمين في عدم قبول خبر الآحاد في المسائل الاعتقادية.

---

(١) درُّ الغَمام الرقيق (ص٢٢٧).

* وافق الأشعرية والمتكلمين في تأويل بعض الصفات كالاستواء والعلو والرحمة وغيرها، والقول بأنّ إثبات الصفات يستلزم التجسيم، وحلول الحوادث.

* في مسألة كلام الله تعالى قال ببدعة الكلام النفسي موافقاً للأشعرية في ذلك.

* موافقته للأشعرية في قولهم ببدعة الكسب، وفي مسألة التحسين والتقبيح، والحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى.

* ميله لمذهب المرجئة في باب الإيمان.

[٨] خالف أبو الحسن السُّبْكي الأشاعرة في بعض المسائل الاعتقادية - مع موافقته لهم في كثير منها-، ومن ذلك:

* صحة إيمان المُقلِّد، وقد بيّن السُّبْكي أنّ تارك النظر ليس بعاصٍ بل هو مطيع مؤمن؛ لأن الله لم يكلفه إلا الاعتقاد الجازم وقد حصل.

* أنّ الأنبياء معصومون من الذنوب كبيرها وصغيرها، وقوله بذلك راجعٌ إلى عدم تفريقه بين الصغيرة والكبيرة فالكل كبائر.

وأمّا التوصيات التي يمكن التأكيد عليها من خلال هذا البحث فتتمثل في أمرين:

[١] التوصية بدراسة الآراء الاعتقادية لأعلام المذاهب الفقهية، ونقدها وفق منهج أهل السنة والجماعة.

[٢] إفراد بعض الدراسات في نقد الشبهات التي يدندن حولها أهل الأهواء والبدع، كشبهة المجاز العقلي، وغيرها مما تفرّق نقده في مصنّفات أهل العلم.

وفي الختام أسأل الباري سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يغفر لي ما وقع فيه من خطأ أو زلل، إنه جواد كريم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين.

الفهـــــارس

وتشمل:

[١] فهرس المصادر والمراجع.

[٢] فهرس الموضوعات.



المصادر والمراجع[1]

أولاً: كتب أبي الحسن علي بن عبدالكافي السبكي أو ما نُسب إليه:

١- الابتهاج في شرح منهاج الطالبين للنووي، مخطوط محفوظ بمكتبة الجامعة الإسلامية برقم (٥٨).

٢- إبراز الحِكَم من حديث رُفِعَ القلم، تحقيق كيلاني محمد خليفة، دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

٣- الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، بالاشتراك مع ابنه عبدالوهاب بن علي السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ.

٤- الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، بالاشتراك مع ابنه عبدالوهاب بن علي السبكي، تحقيق الدكتور أحمد جمال الزمزمي، والدكتور نور الدين عبدالجبار صغيري، طبعة دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بالإمارات، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ.

٥- أحاديث رفع اليدين، وهي مطبوعة ضمن مجموعة الرسائل المنيرية.

٦- أحكام كُلّ وما عليه تدلّ، تحقيق د. حاتم الصالح الضامن، دار البشائر، دمشق، سورية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ

٧- الاعتبار ببقاء الجنة والنار، تحقيق د. طه الدسوقي حبيشي، مطبعة الفجر الجديد.

٨- الإغريض في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض، مخطوط محفوظ بمكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة النبوية، ضمن مجموعة عارف حكمت، برقم: (١٥٨/ ٨٠)، الرسالة: (٩).

---

(١) يُلحظ أنه في حال إغفال رقم الطبعة، أو تاريخها، أو دار النشر، فهذا يعني أنّ الكتاب ليس عليه شيءٌ منها، كما أنّ التكرار في بعض الكتب- إن وُجد فهو مما دعت إليه الحاجة في البحث، والعزو غالباً لما أوردته في هذا الفهرس أولاً.

٩- الافتقار في أهل الغار، وهو مخطوط محفوظ ضمن مجموع بخط السبكي نفسه بالمكتبة الخالدية بالقدس، ورقمه (٤٤٣٦).

١٠- تائية السبكي في المعجزات، مخطوطة محفوظة بالمتحف البريطاني برقم: (٣/٦١٦)، ودار الكتب الوطنية بتونس برقم: (١١٢٢٨).

١١- التُحفة في الكلام أهل الصفة، مخطوط محفوظ بالمكتبة الملكية في برلين برقم (٣٤٧٨).

١٢- التعظيم والمنة في: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾ ضمن فتاوى السبكي.

١٣- التقليد في أصول الدين، وهي مطبوعة ضمن فتاوى السبكي.

١٤- تكملة المجموع في شرح المهذب، طبعة دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ.

١٥- حديث (من قرأ آية الكُرسي دبر كل صلاة)، مخطوط، محفوظ في المكتبة البريطانية، برقم: (16/9262OR).

١٦- الحلم والأناه في إعراب: ﴿غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾، مطبوع ضمن الرسائل الكمالية، الكتاب السادس، طبعة المكتبة المعارف، الطائف.

١٧- الدرّة المضية في الرد على ابن تيمية، مطبوع ضمن مجموع رسائل في الرد على ابن تيمية.

١٨- الدلالة على عموم الرسالة، وهي مطبوعة ضمن فتاوى السبكي.

١٩- رسالة في بر الوالدين، مخطوط في ثلاث لوحات محفوظة بالمكتبة الملكية (ببرلين) برقم (٥٥٩٩).

٢٠- رسالة في ير الوالدين، مطبوع ضمن سلسلة لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام، بعناية نظام يعقوبي، طبعة دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٢١- الرفده في معنى وحده، تحقيق عبدالإله نبهان، مطبوع ضمن مجلة التراث العربي.

٢٢- الرقم الإبريزي في شرح مختصر التبريزي، مخطوط محفوظ بمكتبة الجامعة الإسلامية برقم (١٩٦).

٢٣- سبب الانكفاف عن إقراء الكشاف، طُبع ضمن تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب للسيوطي.

٢٤- السهم الصائب في قبض دين الغائب، تحقيق د. خالد محمد العروسي، وقد طُبع في مجلة جامعة أم القرى.

٢٥- السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، ومعه تكملة الرد على نونية ابن القيم، لمحمد زاهد بن حسن الكوثري، مطبعة السعادة بمصر.

٢٦- السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، مخطوط محفوظ بالمكتبة الخالدية بمدينة القدس برقم: (٤٤٣٦).

٢٧- السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، ومعه تكملة الرد على نونية ابن القيم، لمحمد زاهد بن حسن الكوثري، مكتبة زهران.

٢٨- السيف المسلول على من سب الرسول ﷺ، تحقيق: إياد أحمد الغوج، طبعة دار الفتح، عَمّان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ.

٢٩- السيف المسلول على من سب الرسول ﷺ، لعلي بن عبدالكافي السبكي، تحقيق سليم بن عيد الهلالي، طبعة دار ابن حزم، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

٣٠- شفاء السقام في زيارة خير الأنام، طبعة دار كنز السعادة بمصر.

٣١- شفاء السقام في زيارة خير الأنام، طبعة (اسلامي كتب خان) بكراتشي.

٣٢- طلب السلامة في ترك الإمامة، مخطوط محفوظ بمكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة النبوية برقم: (٨٠/١٥٨)، الرسالة الخامسة.

٣٣- الغيث المغدق في ميراث ابن المعتق، مخطوط محفوظ في جامعة الملك سعود برقم: (١٣٧٥).

٣٤- غيرة الإيمان الجلي في إيمان أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، مخطوط محفوظ بالمكتبة الملكية (ببرلين) برقم (٣٨٠٧).

٣٥- فتاوى السبكي، طُبع بعناية حسام الدين القدسي، دار الجيل ببيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

٣٦- فصل المقال في هدايا العمال، مطبوع ضمن فتاوى السبكي.

٣٧- فناء الأرواح، مطبوع ضمن فتاوى السبكي.

٣٨- قضاء الأرب في أسئلة حلب، تحقيق محمد عالم عبدالمجيد، طبعة المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

٣٩- القول الصحيح في تعيين الذبيح، مخطوط بمكتبة عارف حكمت بالمدينة النبوية محفوظ ضمن مجموع برقم: (٢٧٢/٨٠)، الرسالة رقم: (٣٤).

٤٠- القول المحمود في تنزيه داود، طُبع ضمن فتاوى السبكي.

٤١- كتاب التحقيق في مسألة التعليق، مطبوع ضمن الدرة المضية في الرد على ابن تيمية.

٤٢- كتاب العلم المنشور في إثبات الشهور، تحقيق محمد جمال الدين القاسمي، طبعة مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٠هـ.

٤٣- كُلّ مولود يولد على الفطرة، تحقيق وتعليق محمد السيد أبو عمّة، طبعة دار الصحابة بطنطا، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ.

٤٤- الكلام على حنث الناسي ويليه رسالة في حتمية لا اجتهاد مع النص، ويليه سؤالان في النظر المصيب في عتق القريب، والمعلم في اتباع ما يعلم، طُبع بعناية السيد يوسف أحمد، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٤٥- المحاورة والنشاط في المجاورة والرباط، مخطوط محفوظ ضمن مجموع بالمكتبة الخالدية بالقدس، ورقمه (٤٤٣٦).

٤٦- مُدرك الركوع ليس بمدرك الركعة على الصحيح، طُبع ضمن جزء القراءة خلف الإمام، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، حققه وعلق عليه فضل الرحمن الثوري، راجعه محمد عطاء الله حنيف الفوجاني، طبعة المكتبة السلفية، لاهور، باكستان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠هـ.

٤٧- معنى قول الإمام المُطّلبي إذا صح الحديث فهو مذهبي، تحقيق علي نايف بقاعي، طبعة دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

٤٨- المواهب الصمدية في المواريث الصفدية، مخطوط مصوّر من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، برقم: We A 502.

٤٩- نقد الاجتماع والافتراق في مسائل الإيمان والطلاق، مطبوع ضمن مجموع رسائل في الرد على ابن تيمية.

٥٠- النقول والمباحث المشرقة، مخطوط محفوظ بالمكتبة الملكية (ببرلين) برقم (١٣٠٠ف).

٥١- نيل العلا بالعطف بلا، مطبوع ضمن الرسائل الكمالية، الكتاب الخامس، طبعة المكتبة المعارف، بالطائف.

٥٢- هدية المسافر إلى النور السافر = تائية السبكي في المعجزات.

٥٣- ورد العَلَل في فهم العِلَل، مخطوط بمكتبة عارف حكمت بالمدينة النبوية محفوظ ضمن مجموع برقم: (٢٧٢/٨٠)، الرسالة رقم (٣٥).

٥٤- وصية تقي الدين السبكي لولده محمد، مطبوع ضمن سلسلة لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام، بعناية نظام محمد يعقوبي، طبعة دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٥٥- القول الموعب في القضاء بالموجب، تحقيق الدكتور/ علي بن إبراهيم القصير، مطبوع ضمن مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، السنة السادسة عشرة، رجب- شعبان- رمضان ١٤٢٥هـ.

٥٦- قصائد شعر من نظم السبكي مخطوط مصوّر من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

٥٧- حفظ الصيام عن فوت التمام، وهو مخطوط محفوظ ضمن مجموع بخط السبكي نفسه بالمكتبة الخالدية بالقدس، ورقمه (٤٤٣٦).

٥٨- مجموع فقهي لأبي الحسن السبكي، مخطوط ضمن الخزانة العامة بالرباط، برقم (٣٠٦ق).

٥٩- مجموع فيه رسائل متنوعة للسبكي، مخطوط في الخالدية بالقدس، برقم (٤٤٣٦).

ثانياً: الكتب الأخرى:

٦٠- الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن علي الأشعري، تحقيق د/ فوقية حسين محمود، دار الأنصار، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.

٦١- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، لأبي عبدالله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي، قام بتحقيقه ودراسة مسائله جماعة من المحققين، طبعة دار الراية الرياض.

٦٢- أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، لصديق بن حسن القنوجي، تحقيق: عبدالجبار زكار طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٩٧٨م.

٦٣- إبطال التأويلات لأخبار الصفات، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي، تحقيق محمد حمود النجدي، دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٦٤- أبكار الأفكار في أصول الدين، لأبي الحسن علي بن محمد الآمدي، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٦٥- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، للسيد محمد بن محمد الحسينى الزبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، سنة ١٤١٤هـ.

٦٦- الإتحاف في الرد على الصحاف، لعبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ، تحقيق عبدالعزيز بن عبدالله بن إبراهيم الزير آل حمد، طبعة دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٦٧- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق سعيد المندوب، طبعة دار الفكر، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٦٨- إثبات صفة العلو، لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي الدمشقي الحنبلي، تحقيق بدر بن عبدالله البدر، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٦٩- إثبات عذاب القبر، للإمام أحمد بن حسين البيهقي، تحقيق شرف محمود القضاة، طبعة دار الفرقان، عمّان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٧٠- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، دار الكتاب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٤هـ.

٧١- الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية، لأبي الثناء محمود شكري الألوسي، المطبعة الحميدية، بغداد.

٧٢- الآحاد والمثاني، لأحمد بن عمرو بن الضحاك أبو بكر الشيباني، تحقيق د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، طبعة دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
٧٣- أحاديث في ذم الكلام وأهله (منتخبة من رد السلمي على أهل الكلام)، تأليف: أبو الفضل عبدالرحمن بن أحمد بن العجلي الرازي، تحقيق: د. ناصر بن عبدالرحمن الجديع، طبعة دار أطلس بالرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.
٧٤- الأحكام السلطانية، لعلي بن محمد الماوردي، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤٢٢هـ.
٧٥- أحكام القرآن، لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي، جمع أحمد بن الحسين البيهقي، علق عليه عبدالغني عبدالخالق، قدّم له محمد زاهد الكوثري، دار الكتب العلمية، بيروت.
٧٦- أحكام أهل الذمة، لا بن القيم محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي، تحقيق يوسف أحمد بكري وشاكر توفيق العاروري، طبعة رمادي للنشر بالدمام، ودار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٧٧- الإحكام في أصول الأحكام، لسيف الدِّين علي بن أبي علي الآمدي، تعليق عبدالرزاق العفيفي، مؤسسة النور، الطبعة الأولى.
٧٨- الإحكام، لعلي بن أحمد بن حزم الأندلسي، دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
٧٩- الإحكام، لعلي بن محمد الآمدي، تحقيق د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبيعة الأولى ١٤٠٤هـ.
٨٠- إحياء علوم الدين، لأبي حامد محمد الغزالي، طبعة دار المعرفة، بيروت.
٨١- أخبار الآحاد في الحديث النبوي، للدكتور/ عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين، طبعة دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.
٨٢- اختلاف الحديث، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق الأستاذ محمد بن أحمد عبدالعزيز، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٣هـ.
٨٣- الإخنائية أو الرد على الإخنائي، لأحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني، تحقيق أحمد بن مونس الغزي، **دار الخراز، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.**

٨٤- آداب البحث والمناظرة، لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، تحقيق سعود بن عبدالعزيز العريفي، طبعة دار علم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٨٥- الآداب الشرعية، لأبي عبدالله محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق شعيب الأرناؤط وعُمر القيام، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ.

٨٦- أدب الطلب ومنتهى الأدب، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: عبدالله يحيى السريحي، طبعة دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٨٧- الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد، لسعود بن عبدالعزيز العريفيّ، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٨٨- الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار، لأبي زكريا يحي بن شرف النووي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٨٩- آراء ابن حجر الهيتمي، لمحمد بن عبدالعزيز الشايع، طبعة مكتبة دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٩٠- آراء السبكي العقدية من خلال كتاب طبقات الشافعية الكبرى، لإبراهيم بن محمد أبو هادي، رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير من قسم الثقافة الإسلامية بجامعة الملك سعود، نوقشت في العام الجامعي ١٤٢٠/١٤٢١هـ.

٩١- آراء المعتزلة الأصولية -دراسة وتقويماً-، للدكتور/ علي بن سعد الضويحي، طبعة مكتبة الرشد وشركة الرياض للنشر والتوزيع.

٩٢- آراء تقي الدين السبكي النحوية والتصريفية في كتابيه (الفتاوى وإبراز الحكم)، لسعيد بن خلف الدوسري، وهي رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير من قسم النحو بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، نوقشت في العام الجامعي ١٤٢٦/ ١٤٢٧هـ.

٩٣- الأربعين في أصول الدين، لأبي حامد الغزالي، تحقيق محمد مصطفى أبي العلا، مكتبة الجندي، مصر، ١٣٩٠هـ.

٩٤- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للإمام محمد بن علي الشوكاني، بعناية أحمد عبدالسلام، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

٩٥- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للإمام محمد بن علي الشوكاني، تحقيق محمد سعيد البدري أبو مصعب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٩٦- الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد، لصالح فوزان الفوزان، دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٩٧- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الإعتقاد، لأبي المعالي عبدالملك الجويني، تحقيق أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٩٨- إرشاد ذوي الفطن لإبعاد غلاة الرافضة من اليمن، للشيخ مقبل الوادعي، طبعة مكتبة صنعاء الأثرية، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.

٩٩- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدِّين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

١٠٠- الأسامي والكنى، لمحمد بن محمد بن أحمد الحاكم، تحقيق: د. يوسف الدخيل، طبعة مكتبة الغرباء، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

١٠١- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا -محمد علي معوض، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

١٠٢- الاستقامة لابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد سعود الإسلامية، سنة ١٤١١هـ.

١٠٣- اسم الله الأعظم جمع ودراسة وتحليل للنصوص وأقوال العلماء الواردة في ذلك، لعبدالله بن عمر الدميجي، دار الوطن، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

١٠٤- أسماء الله الحسنى دراسة في البنية والدلالة، لأحمد مختار عمر، طبعة مكتبة الأسرة بمصر، سنة ٢٠٠٠م.

١٠٥- أسماء الله الحسنى، للدكتور/ عبدالله بن صالح الغصن، طبعة دار الوطن الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

١٠٦- الأسماء والصفات، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق أحمد حيدر، طبعة دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٠٧- الأشباه والنّظائر، لتاج الدين عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية ببيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١٠٨- إشراقة الشرعة في الحكم على تقيم البدعة، لأسامة بن توفيق بن عبدالرحمن القصاص، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

١٠٩- الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق علي البجاوي طبعة دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ.

١١٠- الأصول التي بني عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، لعبدالقادر بن محمد عطا صوفي، مكتبة الغرباء الأثرية المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١١١- أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، للدكتور محمد بن عبدالرحمن الخميس، طبعة دار الصميعي، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

١١٢- أصول الدين لجمال الدين أحمد بن محمد الغزنوي الحنفي، تحقيق الدكتور عمر وفيق الداعوق، طبعة دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

١١٣- أصول الدين، لأبي منصور عبدالقاهر بن طاهر التميمي البغدادي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ.

١١٤- أصول السّرخسي، لأبي بكر محمد بن أحمد السّرخسي، حقّق أصوله أبو الوفاء الأفغاني، طبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١١٥- أصول السنة، لمحمد بن عبدالله بن عيسى (ابن زمنين)، تحقيق عبدالله محمد البخاري، طبعة مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ.

١١٦- الأصول من الكافي، للكليني، طبعة دار الأسوة بإيران، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ.

١١٧- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، طبعة دار عالم الفوائد بمكة، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٦هـ.

١١٨- أطفال الكفار في الآخرة، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق محمد صبحي حلاق، طبعة مكتبة دار البيان الحديثة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ.

١١٩- إظهار الحق، لرحمت الله بن خليل الرحمن الكيرانوي الهندي، تحقيق محمد أحمد ملكاوي، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الطبعة الرابعة ١٤٢٤هـ.

١٢٠- إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين، لأبي بكر ابن السيد محمد شطا الدمياطي، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

١٢١- الاعتصام، لأبي إسحاق الشاطبي، طبعة المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

١٢٢- اعتقاد أئمة الحديث، لأبي بكر الإسماعيلي، تحقيق د/ محمد بن عبدالرحمن الخميس، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١٢٣- اعتقاد أهل السنة في الصحابة، لمحمد بن عبدالله الوهيبي، طبعة المنتدى الإسلامي بلندن.

١٢٤- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تعليق وتخريج أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

١٢٥- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، للفخر الرازي، ومعه كتاب المرشد الأمين إلى اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، مكتبة الكليّات الأزهرية بالقاهرة، سنة ١٣٩٨هـ.

١٢٦- إعجاز القرآن عند شيخ الإسلام ابن تيمية مع المقارنة بكتاب إعجاز القرآن للباقلاني، للدكتور محمد بن عبدالعزيز العواجي، طبعة مكتبة دار المنهاج بالرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ.

١٢٧- إعلام الأعلام بمناقب شيخ الإسلام، لعبدالوهاب بن علي السبكي، مخطوط محفوظ بمكتبة الملك فهد الوطنية، برقم: (٢٢٥٨).

١٢٨- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، للحافظ أبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي، تحقيق د. محمد بن سعد آل سعود، مطبوعات مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٢٩- أعلام الموقعين عن رب العالمين، للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.
١٣٠- أعلام النبوة، لأبي الحسن علي الماوردي، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.
١٣١- الإعلام بقواطع الإسلام لابن حجر الهيتمي= ضمن الجامع لألفاظ الكفر.
١٣٢- الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام، لمحمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي أبو عبدالله، تحقيق د. أحمد حجازي السقا، طبعة دار التراث العربي، القاهرة، ١٣٩٨هـ.
١٣٣- الإعلام والاهتمام بجمع فتاوى شيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري، تقديم وترتيب أحمد عبيد، طبعة عالم الكتب، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٤هـ.
١٣٤- الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلى، دار العلم للملايين، بيروت.
١٣٥- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، للحافظ شمس الدِّين أبوالخير محمد بن عبدالرّحمن السّخاوي القاهري لشّافعي، تحقيق فرانزروزنثال وصالح أحمد العلي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٣٦- أعمال القلوب حقيقتها وأحكامها عند أهل السنة والجماعة، للدكتور سهل العتيبي، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
١٣٧- أعيان العصر وأعوان النصر لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي حققه د/علي أبو زيد وآخرون، من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي.
١٣٨- إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبدالله، تحقيق محمد حامد الفقي، طبعة دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ.
١٣٩- أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمتشابهات، للإمام زين الدين مرعي بن يوسف الكرمي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٤٠- الاقتصاد في الاعتقاد، لأبي حامد الغزالي الطوسى، مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر، سنة ١٣٨٥هـ.

١٤١- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لأحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية، تحقيق د.ناصر بن عبدالكريم العقل، طبعة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الطبعة السابعة ١٤١٩هـ.

١٤٢- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، لمحمد الشربيني الخطيب، تحقيق مكتب البحوث والدراسات دار الفكر، طبعة دار الفكر، بيروت ١٤١٥هـ.

١٤٣- الإقناع لطالب الانتفاع، لموسى بن أحمد سالم الحجاوي المقدسي، تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، طبعة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.

١٤٤- أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان، للدكتور/ عبدالعزيز عبدالله المبدل، دار التوحيد للنشر بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

١٤٥- إلجام العوام عن علم الكلام، لمحمد بن محمد الغزالي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

١٤٦- الأم، لمحمد بن إدريس الشافعي، طبعة دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.

١٤٧- الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع، للسيوطي، تحقيق مشهور حسن سلمان، طبعة دار ابن القيم، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

١٤٨- إنباء الغمر بأنباء العمر، لابن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور حسن حبشي، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٨هـ.

١٤٩- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، ليحيى بن أبي الخير العمراني، تحقيق سعود بن عبدالعزيز الخلف، مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

١٥٠- الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل، لمجير الدين العليمي الحنبلي، تحقيق عدنان يونس نباته، طبعة مكتبة دنديس، عمّان، سنة ١٤٢٠هـ.

١٥١- الإنسان مُسيَّر أم مُخير؟، د. محمد سعيد البوطي، طبعة دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.

١٥٢- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، للقاضي أبي بكر الباقلاني البصري، تحقيق محمد زاهد بن الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ.

١٥٣- الإنكار على من لم يعتقد خلود وتأبيد الكفار في النار، لعبدالكريم بن صالح الحميد، طبعة مركز النجيدي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

١٥٤- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لعبدالله الشيرازي البيضاوي، طبعة دار الفكر، بيروت.

١٥٥- أهل الفترة ومن في حكمهم، لموفق أحمد شكري، طبعة مؤسسة علوم القرآن بعجمان، ودار ابن كثير بدمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

١٥٦- أهوال أهل القبور وأحوال أهلها إلى النشور، لأبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق: الداني منير آل زهوي، طبعة المكتبة العصرية، بيروت، سنة ١٤٢٣هـ.

١٥٧- أوضح الإشارة في الرد على من أجاز الممنوع من الزيارة، لأحمد بن يحيى النجمي، طبعة مكتبة الغرباء، المدينة النبوية، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

١٥٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبدالحميد، طبعة المكتبة العصرية، بيروت.

١٥٩- الآيات البينات في عدم سماع الأموات، لنعمان بن محمود الألوسي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

١٦٠- إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى مذهب الحق من أصول التوحيد، لمحمد ابن إبراهيم بن المرتضى، المعروف بابن الوزير، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣١٨هـ.

١٦١- إيضاح الدلالة في عموم الرسالة لابن تيمية، طبع ضمن مجموع الفتاوى.

١٦٢- إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، محمد بن إبراهيم بن جماعة، دار السلام، القاهرة، سنة ١٤١٠هـ.

١٦٣- الإيضاح في أصول الدين، لأبي الحسن علي بن عبدالله الزاغوني، تحقيق عصام السيد محمود، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

١٦٤- الإيضاح في المناسك، لمحي الدين النواوي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٦٥- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تحقيق الشيخ بهيج غزاوي، طبعة دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤١٩هـ.

١٦٦- إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة، لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق محمد صبحي بن حسن حلاق، دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

١٦٧- الإيمان حقيقته وآثاره، للدكتور/ محمد بن إبراهيم العجلان، وهي رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير من قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، نوقشت في العام الجامعي ١٤٠٠هـ.

١٦٨- الإيمان من إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق د. الحسين بن محمد شواط، طبعة دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

١٦٩- الإيمان ومعالمه وسننه واستكماله ودرجاته، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، -ضمن مجموع- طبعة المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٧٠- الإيمان، لمحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، تحقيق حمد بن حمدي الجابري الحربي، طبعة الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.

١٧١- الإيمان، لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، طبعة المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ.

١٧٢- الإيمان، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحرَّاني الدمشقي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠١هـ.

١٧٣- الإيمان، لمحمد بن إسحاق بن يحيى بن منده، تحقيق د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هـ.

١٧٤- الباعث على إنكار البدع والحوادث، لعبدالرحمن بن إسماعيل أبو شامة، تحقيق عثمان أحمد عنبر، طبعة دار الهدى، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.

١٧٥- بحار الأنوار الجامع لدرر أخبار الأئمة الأطهار، لمحمد باقر المجلسي، مؤسسة التاريخ العربي بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١٧٦- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين ابن نجيم الحنفي، طبعة دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.

١٧٧- البحر الزخار، المعروف بمسند البزَّار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق العتكي البزَّار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، سنة ١٤٠٩هـ.

١٧٨- بحر الكلام، لأبي المعين النسفي، مطبعة الكردي بالقاهرة، سنة ١٩١١م.

١٧٩- البحر المحيط في أصول الفقه، للإمام بدر الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، تحقيق د.محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١٨٠- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

١٨١- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

١٨٢- بدائع الفوائد، للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، طبعة مكتبة نزار مصطفى الباز، سنة ١٤١٦هـ.

١٨٣- بداية السول في تفضيل الرسول ﷺ، للعز بن عبدالسلام، تحقيق إياد خالد الطباع، طبعة دار الفكر المعاصر بيروت ودار الفكر دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠ هـ.

١٨٤- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لمحمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي أبو الوليد، طبعة دار الفكر، بيروت.

١٨٥- البداية والنهاية، لعماد الدِّين أبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير، تحقيق د. عبدالله التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٨٦- البدر الطّالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للإمام محمد بن علي الشوكاني، طبعة دار المعرفة، بيروت.

١٨٧- البدع والنهي عنها، لمحمد بن وضاح القرطبي، تحقيق محمد أحمد دهمان، طبعة دار الصفا، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

١٨٨- بدعة الكلام النفسي-عرض ونقد- للدكتور/ محمد بن عبدالرحمن الخميس، بحث منشور في مجلة جامعة الإمام، العدد: (٢٥).

١٨٩- البدعة تحديدها وموقف الإسلام منها، للدكتور عزت علي عطية، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

١٩٠- برهان الكاشف عن إعجاز القرآن، لعبدالواحد الزملكاني، تحقيق د. أحمد فطلوب وآخر، طبعة مطبعة المعاني، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ.

١٩١- البرهان في أصول الفقه، لعبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني أبو المعالي، تحقيق: د. عبدالعظيم محمود الديب، طبعة الوفاء، المنصورة، مصر، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ.

١٩٢- البرهان في علوم القرآن، محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت ١٣٩١هـ.

١٩٣- البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، لأبي الفضل عباس بن منصور التريني السكسكي الحنبلي، تحقيق بسام علي سلامة العموش، مكتبة المنار، الأردن الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٩٤- البعد الحضاري للعقيدة الإباضية، للدكتور فرحات الجعبيري، مكتبة الاستقامة، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ.

١٩٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة المكتبة العصرية، لبنان.
١٩٦- بيان إعجاز القرآن، لحمد محمد الخطابي، (مطبوع ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق د. محمد خلف الله وآخر، طبعة دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة.
١٩٧- البيان المبدي لشناعة القول المجدي للشيخ سليمان بن سحمان، تصوير مكتبة أضواء السلف.
١٩٨- بيان تلبيس الجهمية أو نقض تأسيس الجهمية، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد ابن عبدالحليم ابن تيمية الحرَّاني الدمشقي، تصحيح وتعليق وتكميل محمد بن عبدالرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٢هـ.
١٩٩- بيان تلبيس الجهمية أو نقض تأسيس الجهمية، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحرَّاني الدمشقي، تحقيق مجموعة، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية ١٤٢٦هـ.
٢٠٠- البيت السبكي بيت علم في دولتى المماليك، لمحمد الصادق حسين، دار الكاتب المصرى، الطبعة الأولى يناير ١٩٤٨.
٢٠١- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحبّ الدِّين أبو الفيض محمد بن محمد مرتضي الزبيدي الحسيني الواسطي الحنفي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.
٢٠٢- تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطّار، طبعة دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٩هـ.
٢٠٣- تاريخ ابن الوردي، لزين الدين عمر بن مظفر الشهير بابن الوردي، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.
٢٠٤- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، وقد نقله إلى العربية د. محمود فهمي حجازي، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩٥م.
٢٠٥- تاريخ الإسلام، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق د. عمر عبدالسلام التدمري، دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٢٠٦- التاريخ الأوسط، لمحمد بن إبراهيم البخاري الجعفي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، طبعة دار الوعي، مكتبة دار التراث، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٧ هـ.

٢٠٧- تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين، وقد نقله إلى العربية د. محمود فهمي حجازي، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة ١٤٠٣هـ.

٢٠٨- تاريخ الخلفاء، لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٧١هـ.

٢٠٩- التاريخ الكبير، للإمام البخاري أبي عبدالله محمد بن إسماعيل، تحقيق السيد هاشم الندوي، طبعة دار الفكر.

٢١٠- تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر، لعبدالقادر بن شيخ بن عبدالله العيدروسي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

٢١١- تاريخ بغداد، لأحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

٢١٢- تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر، تحقيق عمرو العمروي، طبعة دار الفكر، بيروت، سنة ١٩٩٥م.

٢١٣- تأسيس التقديس في كشف الشبهات داود بن جرجيس، لعبدالله بن عبدالرحمن أبابطين، طبعة دار إحياء الكتب، مصر، ١٣٤٤هـ.

٢١٤- تأويل الأحاديث الموهمة للتشبيه، لجلال الدِّين عبدالرّحمن بن أبي بكر السّيوطي، تعليق البيسوني ومصطفى إبراهيم السكرمي، دار الشرق، جدة.

٢١٥- تأويل مختلف الحديث، لعبدالله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق محمد زهري النجار، دار الجيل بيروت ١٣٩٣هـ.

٢١٦- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، شرح لأحمد صقر، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ.

٢١٧- التبرّك أنواعه واحكامه، للدكتور ناصر بن عبدالرحمن الجديع، طبعة مكتبة الرشد، الطبعة الرابعة، سنة ١٤١٨هـ.

٢١٨- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، لأبي المظفر الإسفراييني، تحقيق كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ.

٢١٩- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقا عبدالله بن حسين العكبرى، تحقيق على محمد البجاوي، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٢٠- التبيان في أقسام القرآن، لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، طبعة دار الفكر.

٢٢١- التبيان لعلاقة العمل بمسمى الإيمان، لعلي بن أحمد بن سوف، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٢٢٢- تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، لمحمد ناصر الدين الألباني، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ.

٢٢٣- تحرير المقال في موازنة الأعمال وحكم غير المكلفين في العقبى والمآل، لأبي طالب عقيل بن عطية القضاعي الطرطوشي، ومراتب الجزاء يوم القيامة، لأبي عبدالله محمد بن أبي نصر الحميدي، تحقيق مصطفى باحّو، طبعة دار الإمام مالك، أبو ظبي، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.

٢٢٤- التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور، لمحمد الطاهر بن عاشور، طبعة مؤسسة التاريخ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٢٢٥- التحريف والتناقض في الأناجيل الأربعة، لسارة بنت حامد العبادي، طبعة دار طيبة الخضراء، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤ هـ.

٢٢٦- تحريم النظر في كتب الكلام، تأليف: موفق الدين ابن قدامة المقدسي، تحقيق: عبدالرحمن بن محمد دمشقية، طبعة عالم الكتب بالرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ.

٢٢٧- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، لمحمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري أبو العلا، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٢٨- تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب للسيوطي، لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: د.حسن الملخ، ود. سهى نعجة، طبعة عالم الكتب الحديثة بالأردن، سنة ١٤٢٦هـ.

٢٢٩- تحفة الطالب والجليس في كشف شبهات داود بن جرجيس، لعبدالله أبابطين، تحقيق عبدالسلام آل عبدالكريم، طبعة دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.

٢٣٠- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، لشمس الدين السخاوي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

٢٣١- التحفة المدنية في العقيدة السلفية، لحمد بن ناصر بن عثمان آل معمر، تحقيق عبدالسلام بن برجس بن ناصرآل عبدالكريم، طبعة دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٢م.

٢٣٢- تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد، لإبراهيم الباجوري، تحقيق لجنة تحقيق التراث، المكتبة الأزهرية للتراث، بيروت.

٢٣٣- تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، لمحمد بن عبدالله بن محمد اللواتي أبو عبدالله، تحقيق: د. علي المنتصر الكتاني، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.

٢٣٤- تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي، وابن السبكي، والزبيدي، استخراج أبي عبدالله محمود بن محمد الحدّاد، طبعة دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

٢٣٥- التخويف من النار، لابن رجب الحنبلي، طبعة مكتبة دار البيان بدمشق، سنة ١٣٩٩هـ.

٢٣٦- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تعليق صلاح بن محمد بن عويضة، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٣٧- التدمرية، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحرّاني الدمشقي، تحقيق د.محمد بن عودة السعوي، طبعة مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

٢٣٨- تذكرة الحفّاظ، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدّمشقي، طبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى.

٢٣٩- التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، لأبي عبدالله محمد القرطبي، تحقيق د. الصادق بن محمد بن إبراهيم، مكتبة دار المنهاج، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٢٤٠- ترجمان شعب الإيمان، لسراج الدين أبي حفص عمر بن رسلان البلقيني، تحقيق د. سعود بن عبدالعزيز الدعجان، طبعة مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، ودار العلوم والحكم بسوريا، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٢٤١- التسبيح في الكتاب والسنة والرد على المفاهيم الخاطئة فيه، لمحمد إسحاق كندو، طبعة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٢٤٢- التسعينيّة، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. محمد بن إبراهيم العجلان، طبعة مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٢٤٣- التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي الكلبي، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، سنة ١٤٠٣هـ.

٢٤٤- التصوف الإسلامي في الأدب والأخلاق، لزكي مبارك، طبعة دار الجيل، بيروت.

٢٤٥- تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد، لمحمد إسماعيل الصنعاني، ويليه شرح الصدور في تحريم رفع القبور، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق عبدالمحسن بن حمد العباد البدر، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٢٤٦- تعارض أدلة التشريع وطرق التخلص منه، للدكتور/ حمدي صبح طه، طبعة مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، سنة ١٤٢٥هـ.

٢٤٧- التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٢٤٨- تعظيم قدر الصلاة، لمحمد بن ناصر بن حجاج المروزي، تحقيق عبدالرحمن عبدالجبر الغريوئي، مكتب الدار بالمدينة المنور، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٤٩- تفسير ابن جرير الطبري = جامع البيان.
٢٥٠- تفسير ابن جزي = التسهيل لعلوم التنزيل.
٢٥١- تفسير ابن عاشور (التحرير و التنوير)، لمحمد الطاهر ابن عاشور، مؤسسة التاريخ، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
٢٥٢- تفسير ابن عربي، لمحي الدين بن علي عبدالله الطائي الحاتمي المعروف بابن عربي، إعداد سمير مصطفى رباب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
٢٥٣- تفسير أبي السعود، لمحمد بن محمد العمادي، طبعة دار احياء التراث العربي، بيروت.
٢٥٤- تفسير أبي المظفر السمعاني، تحقيق ياسر بن إبراهيم، وغنيم عباس، دار الوطن، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٢٥٥- تفسير الألوسي = روح المعاني.
٢٥٦- تفسير البغوي = معالم التنزيل.
٢٥٧- تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل.
٢٥٨- تفسير الثعالبي، لعبدالرحمن بن مخلوف الثعالبي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
٢٥٩- تفسير الرازي = التفسير الكبير.
٢٦٠- تفسير السمرقندي، لنصر بن محمد بن أحمد أبو الليث السمرقندي، تحقيق د. محمود مطرجي، طبعة دار الفكر، بيروت.
٢٦١- تفسير القرآن العظيم، لعماد الدِّين أبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير، طبعة دار المعرفة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٧هـ.
٢٦٢- تفسير القرآن، لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبدالجبار السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم و غنيم بن عباس بن غنيم، طبعة دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٢٦٣- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن.

٢٦٤- التفسير الكبير، للفخر الرازي أبي عبدالله محمد بن عمر، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٢٦٥- تفسير النسفي: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، لعبدالله بن أحمد بن محمود النسفي، اعتنى به عبدالمجيد طعمه حلبي، دار المعرفة بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٢٦٦- تفسير الواحدي، لأبي الحسن علي الواحدي، تحقيق صفوان عدنان، طبعة دار القلم والدار الشامية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

٢٦٧- تفسير آيات أشكلت، لابن تيمية، تحقيق عبدالعزيز الخليفة، طبعة مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٢٦٨- تفسير مجاهد، لمجاهد بن جبر المخزومي التابعي أبو الحجاج، تحقيق: عبدالرحمن الطاهر محمد السورتي، طبعة المنشورات العلمية بيروت.

٢٦٩- تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق أحمد شاغف الباكستاني، طبعة دار العاصمة، الرياض، النشرة الثانية ١٤٢٣هـ.

٢٧٠- التقريب لفقه ابن قيم الجوزية، للدكتور بكر بن عبدالله أبو زيد، الطبعة الأولى مطبعة دار الهلال.

٢٧١- التقليد في باب العقائد وأحكامه، د. ناصر محمد الجديع، دار العاصمة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٢٧٢- تكحيل العين بجواز السؤال عن الله بـ(أين)، والرد على أهل الضلال والمين: الكوثري والغُماري والسقاف، ومن لف لفّهم، د. صادق بن سليم بن صادق، تحقيق أبو أويس محمد بن الأمين أبوخبزة الحسني، دار التوحيد للنشر بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.

٢٧٣- التكفير وضوابطه، للدكتور/ إبراهيم الرحيلي، طبعة دار الإمام البخاري، قطر، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٢٧٤- التكملة لكتاب الصلة، لأبي عبدالله محمد القضاعي (ابن الآبار)، تحقيق عبدالسلام الهراس، طبعة دار الفكر، بيروت، سنة ١٤١٥هـ.

٢٧٥- تلبيس إبليس، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، تحقيق: د.

السيد الجميلي، طبعة دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.
٢٧٦- تلخيص البيان في ذكر فرق أهل الأديان، لعلي بن محمد بن عبدالله الفخري، تحقيق د. رشيد البندر، طبعة دار الحكمة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
٢٧٧- تلخيص كتاب الاستغاثة المعروف بالرد على البكري، وبهامشه كتاب الرد على الإخنائي، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحرَّاني، طبعة دار أطلس، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
٢٧٨- تمهيد الأوائل و تلخيص الدلائل، للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، طبعة مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.
٢٧٩- التمهيد في أصول الفقه، لأحمد الحسن الكلوذاني، تحقيق الدكتور محمد علي إبراهيم، طبعة جامعة أم القرى.
٢٨٠- التمهيد لقواعد التوحيد، لأبي المعين النسفي، تحقيق حبيب الله حسن أحمد، دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٢٨١- التّمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد، للعلامة الحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري القرطبي، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبدالكبير البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، سنة ١٣٨٧هـ.
٢٨٢- تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل، لأحمد عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية، تحقيق علي بن محمد العمران ومحمد عزيد شمس، طبعة دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
٢٨٣- تنبيه المختار على عدم صحة القول بفناء النار عن الصحابة الأخيار لسيلمان العلوان، منشور على الشبكة الحاسوبية والعالمية.
٢٨٤- تنبيه المغترين أواخر القرن العاشر على ما خالفوا فيه سلفهم الطاهر، لعبدالوهاب الشعراني، ضبطه عبدالجليل العطا، طبعة دار البشائر بدمشق، الطبعة الأولى.
٢٨٥- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، لأبي الحسين محمد بن أحمد الملطي، تحقيق يمان بن سعد الدين المياديني، رمّان للنشر والمؤتمن للتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٢٨٦- تنزيه الأنبياء عمّا نسب إليهم حثالة الأغبياء، لأبي الحسن عليّ بن أحمد الأموي المعروف بابن خمير، تحقيق د. أحمد عبدالجليل الزبيني، طبعة دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٢٨٧- تنزيه الأنبياء، لعلي بن الحسين المرتضى، طبعة دار الأضواء، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٩م.

٢٨٨- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لعلي بن محمد بن علي بن عراق الكناني أبو الحسن، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، عبدالله محمد الصديق الغماري، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

٢٨٩- تنزيه الشريعة عن الألفاظ الشنيعة، لسليمان بن سمحان ويليه الرد على ابن عقيل الحنبلي، لعبدالله بن قدامة المقدسي، طبعة دار الآثار، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.

٢٩٠- تنوير العقول في الفرق بين النبي والرسول، لأبي نصر محمد بن عبدالله الإمام، مركز دار الحديث بمعبر، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٢٩١- تهافت الفلاسفة، لأبى حامد محمد الغزالي، تحقيق الدكتور/ سليمان دنيا، طبعة دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة.

٢٩٢- تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا يحي بن شرف النووي، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، سنة ١٩٩٦م.

٢٩٣- تهذيب الكمال، ليوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي، تحقيق د. بشار عواد معروف، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٠هـ.

٢٩٤- تهذيب اللغة لابي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

٢٩٥- توحيد الربوبية بين السلف ومخالفيهم من الفرق الإسلامية، لسعيد بن علي العمري، رسالة ماجستير، نوقشت بكلية أصول الدين بالرياض، في العام الجامعي ١٤٢١هـ.

٢٩٦- التوحيد وإثبات صفات الرب، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق عبدالعزيز بن إبراهيم الشهوان، دار الرشد، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٩٧- التوحيد، لأبي جعفر محمد القمى، تحقيق هاشم الطهراني، طبعة دار المعرفة، بيروت.

٢٩٨- التوحيد، لأبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي، تحقيق فتح الله خليف، دار الشرق، بيروت.

٢٩٩- التوسط والاقتصاد في أنّ الكفر يكون بالقول أو الفعل أو الاعتقاد، لعلوي بن عبدالقادر السقاف، طبعة دار ابن القيم، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ.

٣٠٠- التوسل (مفهومه، وأقسامه، وحكمه في الشريعة الإسلامية الغراء) لجعفر السبحاني، طبعة دار الأضواء، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٣٠١- التوسل أنواعه وأحكامه، لمحمد ناصر الدين الألباني، طبعة الدار السلفية، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

٣٠٢- التوصل إلى حقيقة التوسل، لمحمد نسيب الرفاعي، طبعة دار لبنان، توزيع مؤسسة الدعوة السلفية وخادمها، الطبعة الرابعة.

٣٠٣- توضيح الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، لابن قيم الجوزية، تأليف الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق أبو محمد أشرف بن عبدالمقصود، طبعة مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ.

٣٠٤- توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم، لأحمد بن إبراهيم بن عيسى، تحقيق زهير الشاويش، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٦هـ.

٣٠٥- التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق وتذكرة أولي الألباب وطريقة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، لسليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب، طبعة دار طيبة، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.

٣٠٦- التوقيف على مهمات التعاريف، لمحمد عبدالرؤوف المناوي، تحقيق محمد رضوان الداية، طبعة دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٠٧- تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، للإمام محمد بن عبدالوهاب، شرح سليمان بن عبدالله عبدالوهاب، تخريج مجدي بن منصور الشوري، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٣٠٨- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبدالرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق د. عبدالرحمن اللويحق، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٣٠٩- الثّقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، طبعة دار الفكر، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ.

٣١٠- الجامع الأحكام القرآن، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبيّ، صحّحه هشام سمير البخاريّ، دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ.

٣١١- جامع الأمهات، لعثمان بن أبي بكر بن الحاجب الكردي، طبعة دار اليمامة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٣١٢- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق د.عبدالله بن عبدالمحسن التركي، طبعة دار هجر بالقاهرة، ١٤٢٢هـ.

٣١٣- جامع الرسائل، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، طبعة مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

٣١٤- الجامع الصحيح= صحيح البخاري.

٣١٥- جامع العلوم والحِكَم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكَلِم، للإمام زين الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن شهاب الدين بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤١٧هـ.

٣١٦- جامع المسائل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد عزير شمس، طبعة دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

٣١٧- جامع بيان العلم وفضله، للعلامة الحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري القرطبي، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ.

٣١٨- الجامع لألفاظ الكفر، ويشتمل على أربعة كتب: ألفاظ الكفر لبدر الرشيد الحنفي، الإعلام بقواطع الإسلام لأحمد بن حجر الهيتمي الشافعي، رسالة في ألفاظ الكفر لقاسم بن صلاح الدين الخاني، رسالة في ألفاظ الكفر لتاج الدين مسعود بن أحمد الحنفي، تحقيق د. محمد عبدالرحمن الخميس، دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ.

٣١٩- الجامع لشعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق عبدالعلي حامد، الدار السلفية، بومباي، الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٢٠- الجامع لمعمر بن راشد الأزدي، تحقيق: حبيب الأعظمي، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ، منشور كملحق بكتاب المصنف للصنعاني.

٣٢١- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢م.

٣٢٢- الجرح والتعديل، لعبدالله بن مبارك ين واضح المرزوي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية ببيروت.

٣٢٣- جلاء الأفهام في الصّلاة والسّلام على خير الأنام، للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، تحقيق عبدالقادر وشعيب الأرناؤط، دار العروبة، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

٣٢٤- جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، لنعمان خير الدين الألوسي البغدادي، دار الكتب العلمية ببيروت.

٣٢٥- جمع الجوامع في أصول الفقه، لتاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي، تعليق عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٢٦- جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر ليوسف بن عبدالهادي الشهير «بابن المبرد»، تحقيق مأفوسي عاسي (محمد فوزي حسن سعد)، وهي رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير من قسم العقيدة بالجامعة الإسلامية، نوقشت في العام الجامعي ١٤١٨/١٤١٧هـ.

٣٢٧- جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية، لمحمد أحمد لوح، طبعة دار ابن عفّان بالخبر، سنة ١٤١٨هـ.

٣٢٨- جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية، تأليف د. شمس الدين الأفغاني، طبعة دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٣٢٩- الجواب الباهر في زوار المقابر، طبع ضمن مجموع الفتاوى.

٣٣٠- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لشيخ الإسلام ابن تيمية، مطبعة المدني، القاهرة، سنة ١٣٨٣هـ.

٣٣١- الجوهر المنظم في زيارة القبر الشريف النبوي المكرم، لابن حجر المكي، تحقيق وتعليق الدكتور/ محمد زينهم، طبعة مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٠م.

٣٣٢- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، للإمام أبي عبدالله محمد بن أبي بكر (ابن قيم الجوزية)، تحقيق زائد بن أحمد النشيري، طبعة دار علم الفوائد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ.

٣٣٣- حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، سنة ١٤١٥هـ.

٣٣٤- حاشية ابن عابدين (ردّ المختار على الدر المختار)، لمحمد أمين بن عمر أفندي الدمشقي الشهير بابن عابدين، طبعة دار عالم الكتب، سنة ١٤٢٣هـ.

٣٣٥- حاشية الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية لعبدالرحمن بن قاسم العاصمي النجدي، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٦هـ.

٣٣٦- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، لعلي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٣٣٧- الحاوي لفتاوى الإمام جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، طبعة مكتبة الرياض الحديثة.

٣٣٨- الحبائك في أخبار الملائك، للإمام جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، طبعة دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

٣٣٩- الحجة في بيان المحجة، وشرح عقيدة أهل السنة، للإمام أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني، تحقيق محمد بن ربيع بن هادى المدخلى، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.

٣٤٠- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدِّين عبدالرّحمن بن أبي بكر السّيوطي، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ.

٣٤١- حقوق النبي ﷺ بين الإجلال والإخلال، للشيخ/ صالح بن فوزان الفوزان، طبعة المنتدى الإسلامي -مجلة البيان-، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٣٤٢- حقوق النبي ﷺ على أمته في ضوء الكتاب والسنة، للدكتور/ محمد ابن خليفة التميمي، طبعة مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٣٤٣- حقيقة الإيمان عند أهل السنة والجماعة، لمحمد عبدالهادي المصري، طبعة دار الإعلان الدولي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

٣٤٤- حقيقة البدعة وأحكامها، لسعيد بن ناصر الغامدي، طبعة مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة لأولى ١٤١٢هـ.

٣٤٥- حقيقة المعجزة وشروطها عند الأشاعرة -دراسة نقدية- للدكتور/ عبدالله بن محمد القرني، بحث مقدّم لمؤتمر إعجاز القرآن الكريم السابع الذي تقيمه كلية الشريعة بجامعة الزرقاء الأهلية بالمملكة الأردنية الهاشمية في الفترة ١٨-٢٠/٧/١٤٢٦هـ الموافق ٢٣-٢٥/٨/٢٠٠٥م.

٣٤٦- الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى، لمحمد بن ربيع بن هادى عمير المدخلى، طبعة مكتبة لينة دمنهور للنشر والتوزيع.

٣٤٧- حلية الأولياء، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.

٣٤٨- الحمية الإسلامية في الانتصار لمذهب ابن تيمية، لأبي المظفر يوسف السرمري، وتليها قصيدة في الرد على التقي السبكي لأبي عبدالله محمد الشافعي اليمني، تحقيق صلاح الدين مقبول، طبعة مجمع البحوث العلمية الإسلامية بنيودلهي، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

٣٤٩- الحوادث والبدع، لأبي بكر الطرطوشي، تحقيق عبدالمجيد تركي، طبعة دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٣٥٠- حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، لعبدالحميد الشرواني، طبعة دار الفكر، بيروت.

٣٥١- الحياة العلمية في القرنين السابع والثامن الهجريين، للدكتور/ عبدالرحمن بن سليمان المزيني، طبعة نادي المدينة المنورة الأدبي، سنة ١٤٢٤هـ.

٣٥٢- خبيئة الأكوان في افتراق الأمم على المذاهب والأديان، لصدّيق حسن خان، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

٣٥٣- الخصائص الكبرى، أو كفاية الطالب اللبيب في خصائص الحبيب، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٥هـ.

٣٥٤- الخصائص الكبرى، أو كفاية الطالب اللبيب في خصائص الحبيب، لجلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور/ محمد خليل هراس، مطبعة المدني، توزيع دار الكتب الحديثة.

٣٥٥- خصائص المصطفى ﷺ بين الغلو والجفاء، للدكتور الصادق محمد إبراهيم، طبعة مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٣٥٦- الخطط التوفيقية لعلي باشا، المطبعة الكبرى الأميرية، الطبعة الأولى، سنة ١٣٠٦هـ.

٣٥٧- خطط المقريزي = كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار.

٣٥٨- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل، للإمام البخاري أبي عبدالله محمد بن إسماعيل، تحقيق د. فهد بن سليمان الفهيد، طبعة دار أطلس الخضراء، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٣٥٩- الدارس في تاريخ المدارس، لعبدالقادر بن محمد النعيمي، تحقيق إبراهيم شمس الدين، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ.

٣٦٠- درُّ الغَمام الرقيق برسائل الشيخ السيد أحمد بن الصدِّيق، جمع عبدالله بن عبدالقادر التليدي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ.

٣٦١- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدِّين عبدالرّحمن بن أبي بكر السّيوطي، تحقيق الدكتور/ عبدالله التركي، بالتعاون مع مركز هجر بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٣٦٢- الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد لمحمد علي الشوكاني، تعليق أبو عبدالله الحلبي، طبعة دار ابن خزيمة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٣٦٣- درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح، لنجم الدين سليمان بن عبدالقوي الطوفي، تحقيق د. أيمن محمود شحادة، طبعة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٣٦٤- درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحرّاني الدمشقي، تحقيق د. محمد رشاد سالم، طبعة على نفقة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، الطبعة الثانية ١٤١١هـ.

٣٦٥- الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية، د. هادي بن أحمد الشجيري، طبعة دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٦٦- الدرّة فيما يجب اعتقاده، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم، تحقيق أحمد بن ناصر الحمد وسعيد عبدالرحمن بن موسى القزقي، مطبعة المدني بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٣٦٧- الدرر السنية في الأجوبة النجدية، جمع عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي القحطاني النجدي، الطبعة السابعة، سنة ١٤٢٥هـ.

٣٦٨- الدرر السنية في الرد على الوهابية، لأحمد بن السيد زيني دحلان، طبعة دار جوامع الكلم، القاهرة.

٣٦٩- الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، حقّقه وقدّم له ووضع فهارسه محمد سيد جار الحقّ، دار الكتب الحديثة، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ.

٣٧٠- دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية عرض ونقد، للدكتور/ عبدالله بن صالح الغصن، طبعة دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ.

٣٧١- دفاع عن الحديث النبوي والسيرة في الرد على جهالات الدكتور البوطي في كتابه فقه السيرة، لمحمد ناصر الدين الألباني، طبعة مكتبة الخافقين بدمشق.

٣٧٢- دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، للعلامة محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، طبعة دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.
٣٧٣- دفع إيهام التشبيه عن أحاديث الصفات ونقد كتاب (تأويل الأحاديث الموهمة للتشبيه) المنسوب للحافظ السويطي، تأليف د. محمد بن عبدالله السمهري، دار بلنسية للنشر والتوزيع ١٤٢٠هـ.
٣٧٤- دلائل النبوة، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق عبدالمعطي قلعه جي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
٣٧٥- دلائل النبوة، لأبي بكر جعفر بن محمد الفريابي، تحقيق عامر حسن صبري، دار حراء - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٣٧٦- دلائل النبوة، لأبي نُعيم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، تحقيق محمد محمد الحداد، طبعة دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.
٣٧٧- الدليل والبرهان، ليوسف إبراهيم الوارجلاني الإباضي، تحقيق سالم بن حمد الحارثي، ١٤١٧هـ.
٣٧٨- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٧٩- ديوان الأخطل، لغياث بن غوث، طبعة دار الكتب العلمية، سنة ١٤٠٦هـ.
٣٨٠- ديوان المبتدأ أو الخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر= مقدّمة ابن خلدون.
٣٨١- ديوان المتنبي مع شرحه لأبي البقاء العكبري، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبدالحفيظ شلبي، طبعة دار المعرفة، بيروت.
٣٨٢- ديوان المتنبي مع شرحه، لعبدالرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، سنة ١٤٠٠هـ.
٣٨٣- ديوان مجد الإسلام، لأحمد محرم، طُبع بعناية محمد بن إبراهيم الجيوشي، مطبعة المدني، سنة ١٤٠٣هـ.

٣٨٤- الذخيرة، لأحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: محمد حجي، طبعة دار الغرب، سنة ١٩٩٤م.
٣٨٥- ذم الكلام وأهله، لأبي إسماعيل عبدالله بن محمد الأنصاري الهروي، تحقيق: عبدالرحمن عبدالعزيز الشبل، طبعة مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، سنة ١٤١٨هـ.
٣٨٦- ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد، لمحمد بن أحمد الفاسي المكي أبو الطيب، تحقيق: كمال يوسف الحوت، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة ١٤١٠هـ.
٣٨٧- ذيل العبر في خبر من غبر للذهبي تحقيق محمد زغلول، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.
٣٨٨- ذيل تذكرة الحفّاظ للذّهبي، لأبي المحاسن الحسيني الدمشقي وللحافظ السيوطي، انظر: «تذكرة الحفّاظ».
٣٨٩- ذيل طبقات الحفاظ، لجلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية ببيروت.
٣٩٠- الذيل على طبقات الحنابلة، للإمام زين الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن رجب الحنبلي، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، بمصر.
٣٩١- رحلة ابن بطوطة = تحفة النظار في غرائب الأمصار.
٣٩٢- ردّ المختار على الدرّ المختار حاشية ابن عابدين، لمحمد أمين بن عمر عابدين مع تكمله ابن عابدين لنجل المؤلف، تحقيق وتقليق عادل أحمد عبدالموجود وعليّ محمد معوض، دار عالم الكتب، طبعة خاصة ١٤٢٣هـ.
٣٩٣- الردُّ الوافر على من زعم بأنّ ابن تيمية شيخ الإسلام كافر، لابن ناصر الدِّين الدمشقي محمد بن أبي بكر، حقّقه زهير شاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٣هـ.

٣٩٤- رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ في ضوء الكتاب والسنة، للدكتور عماد الشربيني، طبعة مطابع دار الصحيفة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٣٩٥- الرد على ابن عقيل الحنبلي، لموفق الدين عبدالله بن قدامة المقدسي، طبعة دار الآثار، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ.

٣٩٦- الرد على الجهمية، للإمام عثمان بن سعيد الدارمي، تخريج بدر بن عبدالله البدر، دار ابن الأثير الكويت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.

٣٩٧- الرد على الرافضة، للإمام محمد بن عبدالوهاب، تحقيق د. ناصر الرشيد، مطابع الرياض، الطبعة الأولى.

٣٩٨- الرد على الزنادقة والجهمية، للإمام أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشّيباني، تحقيق محمد حسن راشد، المطبعة السلفية القاهرة، سنة ١٣٩٣هـ.

٣٩٩- الرد على المنطقيين، للإمام أحمد بن تيمية، طبعة إدارة ترجمان السنة، لاهور بباكستان، سنة ١٣٩٦هـ.

٤٠٠- الرد على شبهات المستعينين بغير الله، لأحمد بن إبراهيم عيسى النجدي، تصحيح عبدالسلام بن برجس بن ناصر آل عبدالكريم، دار طيبة بالرياض، ١٤٠٩هـ.

٤٠١- الرد على من أنكر الحرف والصوت، لأبي نصر عبدالله بن سعيد بن حاتم السجزى، تحقيق: د. محمد باكريم با عبدالله، دار الراية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٤٠٢- الرد على من قال بفناء الجنة والنار وبيان الأقوال في ذلك، لابن تيمية، تحقيق د. محمد عبدالله السمهري، طبعة دار بلنسية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

٤٠٣- الرسائل العشر لمحمد بن حسن الطوسي، طبعة مؤسسة النشر الإسلامي.

٤٠٤- رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع وموقف السلف منها، للدكتور ناصر بن عبدالكريم العقل، طبعة دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ.

٤٠٥- رسالة الشرك ومظاهره، لمبارك محمد الميلي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الخامسة ١٤٢١هـ.

٤٠٦- الرسالة الصفدية وهو كتاب قاعدة في تحقيق الرسالة وإبطال قول أهل الزيغ والضلالة، لأحمد عبدالحليم تيمية الحراني، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٤٠٧- الرسالة الوازعة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين، ليحيى لبن حمزة الحسينى، ومعها إرشاد ذوى الفطن لإبعاد غلاة الروافض من اليمن، لمقبل بن هادي الوادعي، مكتبة صنعاء الأثرية، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ.

٤٠٨- رسالة إلى أهل الثغر، لأبي الحسن علي الأشعري، تحقيق عبدالله شاكر محمد الجنيدي، مكتبة العلوم والحكم دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

٤٠٩- رسالة في الرد على الرافضة، لمحمد المقدسي، تحقيق عبدالوهاب خليل الرحمن، طبعة الدار السلفية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٤١٠- الرّسالة، لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، طُبع بالقاهرة، سنة ١٣٥٨هـ.

٤١١- الرسل والرسالات، لعمر سليمان الأشقر، مكتبة الفلاح ودار النفائس، الطبعة الخامسة ١٤١٢هـ.

٤١٢- رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار، لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، طبعة المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٤١٣- رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله وتحقيق معنى التوحيد والشرك بالله، لعبدالرحمن بن يحي المعلمي، تحقيق الداني بن منير آل زهوي، طبعة المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٤١٤- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لتاج الدين أبي نصر عبدالوهاب بن علي السبكي، تحقيق وتعليق علي محمد معوّض وعادل أحمد عبدالموجود، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٤١٥- رفع الخصام بين صاحب الصارم المنكي وصاحب شفاء السقام، لمحمد بن صالح بن صديق كمال، مخطوط، أصله محفوظ في مكتبة مكة المكرمة، برقم: (٥٠) فتاوي.

٤١٦- روافد الإيمان إلى عقائد الإسلام، للشيخ نجم الدين الطبسي، طبعة دار الولاء، بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٤١٧- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الثناء شهاب الدين محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤١٨- الروح، للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

٤١٩- الروض الأنف شرح سيرة ابن هشام، لأبي عبدالرحمن السهيلي، الناشر مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤١٠هـ.

٤٢٠- الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم لأبي عبدالله الإمام محمد بن الوزير، طبعة دار الباز للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، سنة ١٣٩٩هـ.

٤٢١- الروض الداني (المعجم الصغير)، لسليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير، طبعة المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٤٢٢- الروض المربع شرح زاد المستقنع لمنصور يونس البهوتي، ومعه حاشية نفيسة للشيخ محمد صالح العثيمين، وتعليقات للشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي، تخريج عبدالقدوس نذير، طبعة دار المؤيد، جدة، ومؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٤٢٣- روضة الطالبين وعمدة المفتين، لأبي زكريا يحي بن شرف النووي، أشرف على طبعه زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٤٢٤- روضة المحبين، لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي (ابن القيم)، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٢هـ.

٤٢٥- روضة الناظر وجنة المناظر، لموفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: د. عبدالعزيز بن عبدالرحمن السعيد، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الثانية، سنة ١٣٩٩هـ.

٤٢٦- الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، لزيد بن عبدالعزيز فياض، مكتبة الرياض الحديثة، الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ.

٤٢٧- زاد المسير في علم التفسير، لجمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي، إشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٤٢٨- زاد المعاد في هدي خير العباد، للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، الطبعة الرابعة عشر، ١٤٠٧هـ.

٤٢٩- الزهد، لعبدالله بن المبارك، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٣٠- زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه، للدكتور عبدالرزاق البدر، طبعة دار كنوز اشبيليا، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.

٤٣١- سؤال في حديث النزول وجوابه، أو شرح حديث النزول، لأحمد بن عبدالحليم ابن تيمية النميري، تحقيق محمد بن عبدالرحمن الخميس، دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٤٣٢- سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، للإمام محمد بن يوسف الصالحي الشامي، تحقيق مصطفى عبدالواحد، طبعة لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، سنة ١٣٩٢هـ.

٤٣٣- سلسلة الأحاديث الصحيحة (المجلد الأول والثاني)، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ. (الثالث) الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ. (الرابع) الدار السلفية، الكويت، والمكتبة الإسلامية، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ. (الخامس والسادس) مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، ١٤١٧هـ.

٤٣٤- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، لمحمد ناصر الدين الألباني، طبعة مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٤٣٥- سمط النجم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، لعبدالملك بن حسين العاصمي المكي، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٩هـ.

٤٣٦- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، لعبدالملك بن حسين بن عبدالملك الشافعي العاصمي المكي، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.

٤٣٧- السنة، لعبدالله بن الإمام أحمد الشيباني، تحقيق محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، طبعة دار ابن القيم، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٤٣٨- السنة، للخلال أبي بكر أحمد بن محمد، تحقيق عطية الزهراني، دار الراية للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٤٣٩- سنن ابن ماجة، لمحمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر ببيروت.

٤٤٠- سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر.

٤٤١- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي السلمي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي ببيروت.

٤٤٢- سُنن الدارقطني، لعلي بن عمر الدّارقطني، طبعة دار المعرفة، بيروت، سنة ١٣٨٦ هـ.

٤٤٣- سنن الدارمي، للإمام عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، الطبعة الأولى، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، سنة ١٤٠٧هـ.

٤٤٤- سنن النسائي الكبرى، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي الخرساني، تحقيق د. عبدالغفار سليمان البنداري وسيد كسروى حسن، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٤٤٥- سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدّمشقي، تحقيق شعيب الأرناؤوط و محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤١٣هـ.

٤٤٦- السيرة الحلبية، لعلي برهان الدين الحلبي، طبعة دار المعرفة، بيروت، سنة ١٤٠٠هـ.

٤٤٧- السيف المشهور في عقيدة أبي منصور، لعبدالوهاب بن علي السبكي، مخطوط، محفوظ بالجامعة الإسلامية، برقم: (١٣) مجاميع.

٤٤٨- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف، مصورة عن المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٩هـ.

٤٤٩- شذرات الذّهب في أخبار من ذهب، لابن العماد أبي الفلاح عبدالحي بن أحمد عكري الحنبلي، تحقيق عبدالقادر ومحمود الأرناؤوط، طبعة دار ابن كثير، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.

٤٥٠- شرح أسماء الله الحسنى، لأبي القاسم عبدالكريم النيسابورى القشيرى، تحقيق طه عبدالرؤف سعد وسعد حسن محمد علي، طبعة دار الحرم للتراث القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٤٥١- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي الطبري، تحقيق د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض ١٤٠٢هـ.

٤٥٢- شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبدالجبار بن أحمد، تحقيق عبدالكريم عثمان، تعليق أحمد بن حسين بن أبي هاشم، مكتبة وهبة بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ.

٤٥٣- شرح الرضى لكافية ابن الحاجب، تحقيق د. يحيى بشير مصري، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٤٥٤- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، لمحمد بن عبدالباقي بن يوسف الزرقاني، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٤٥٥- شرح الزركشي على مختصر الخرقي، لمحمد عبدالله الزركشي، تحقيق عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين، طبعة كتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٤٥٦- شرح السنة، لأبي محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري، تحقيق خالد بن قاسم الردادي، دار السلف ودار الصميعي، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ.

٤٥٧- شرح السنّة، للإمام البغوي أبي محمد الحسين بن مسعود الفرَّاء، تحقيق زهيرالشاويش وشعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٤٥٨- شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، للسيوطي، تحقيق عبدالمجيد حلبي، طبعة دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ.

٤٥٩- شرح العقيدة الأصفهانية، لابن تيمية، تحقيق وتعليق سعيد بن نصر محمد، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٤٦٠- شرح العقيدة السفارينية، لمحمد صالح العثيمين، مدار الوطن للنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٤٦١- شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي الدمشقي، تحقيق الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٩١هـ.

٤٦٢- شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي الدمشقي، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٤٦٣- شرح العقيدة الواسطية، لمحمد صالح العثيمين، تخريج سعد بن فواز الصميل، دار ابن الجوزي، الطبعة السادسة جمادى الأولى ١٤٢١هـ.

٤٦٤- شرح العقيدة الوسطية، د. صالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الخامسة ١٤١٠هـ.

٤٦٥- شرح الكافية الشافية، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالمجيد، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ.

٤٦٦- شرح المصطلحات الكلامية، إعداد قسم الكلام في مجمع البحوث الإسلامية، طبعة دار البصائر، طهران، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٤٦٧- شرح المقاصد في علم الكلام، لمسعود بن عمر التفتازاني، دار المعارف النعمانية، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

٤٦٨- الشرح الممتع على زاد المستقنع، لمحمد صالح العثيمين، تحقيق د. سليمان عبدالله أبا الخيل ود. خالد علي المشيقح، طبعة مؤسسة آسام، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٤٦٩- شرح المواقف، للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، مع حاشية السيالكوتي والحلبي، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٤٧٠- شرح النووي على صحيح مسلم، لأبي يحي بن شرف بن مري النووي، دار إحياء تراث العربي بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.

٤٧١- شرح تائية السبكي للترمانيني، محفوظة بالمكتبة الظاهرية برقم: (٤٦٤٩).

٤٧٢- شرح جوهرة التوحيد، لعبدالسلام بن إبراهيم اللقاني المالكي، ومعه كتاب النظام فريد بتحقيق جوهرة التوحيد، لمحمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ.

٤٧٣- شرح حديث النزول= سؤال في حديث النزول وجوابه، لابن تيمية.

٤٧٤- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، ومعه بلوغ الغايات في إعراب الشواهد والآيات، لبركات يوسف هبود، دار الفكر ببيروت، ١٤١٤هـ.

٤٧٥- شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، للشيخ عبدالله الغنيمان، طبعة مكتبة الدار بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

٤٧٦- شرح كتاب السياسة الشرعية، لابن تيمية، شرح الشيخ محمد بن صالح العثيمين، طبعة الدار العثمانية، عَمّان، ودار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٤٧٧- شرح لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد لابن قدامة، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، طبعة مؤسسة الرسالة ومكتبة الرشد، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٤هـ.

٤٧٨- شرح مختصر الروضة، لنجم الدين أبي الربيع سليمان ابن سعيد الطوفي، تحقيق د. عبدالله عبدالمحسن التركي، طبعة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.

٤٧٩- شرح مشكل الآثار، لأبي أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٤٨٠- شرح منتهى الإرادات، لمنصور البهوتي، طبعة عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.

٤٨١- شرح نخبة الفكر، للملا علي القاري، طبعة دار الأرقم، بيروت.

٤٨٢- شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، طبعة دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية ١٩٦٥م.

٤٨٣- شرح نونية ابن القيم لابن عيسى = توضيح المقاصد وتصحيح القواعد.

٤٨٤- الشريعة، للإمام المحدث أبي بكر محمد بن الحسين الآجرى، تحقيق عبدالله بن عمر ابن سليمان الديجي، دار الوطن بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

٤٨٥- شعب الإيمان، لأبي بكر البيهقي، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٤٨٦- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للإمام أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض الأندلسي اليحصبي المالكي المعروف بالقاضي عياض، تحقيق جماعة، طبعة دارالفيحاء، عمان، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

٤٨٧- شفاء الصدور في زيارة المشاهد والقبور، لمرعي بن يوسف الكرمي، تحقيق جمال بن حبيب صلاح، طبع رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.

٤٨٨- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتّعليل، للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، تحقيق عمر سليمان الحفيان، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٤٨٩- الشفاعة عند أهل السنة والرد على المخالفين فيها، للدكتور ناصر بن عبدالرحمن الجديع، طبعة دار أطلس، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.

٤٩٠- الشفاعة، للشيخ مقبل بن هادي الوادعي، دار الأرقم، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٤٩١- شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق ﷺ، ليوسف بن إسماعيل النبهاني، تحقيق عبدالوارث محمد علي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٤٩٢- شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه، لعبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، دار العاصمة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٤٩٣- الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحرَّاني الدمشقي، تحقيق محمد بن عبدالله بن عمر الحلواني، ومحمد بير أحمد شودري، رمادى للنشر، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٤٩٤- الصارم المُنكي في الرد على السُبكي، للإمام محمد بن عبدالهادي، تحقيق عقيل بن محمد المقطري، طبة مؤسسة الريّان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٤هـ.

٤٩٥- صب العذاب على من سب الأصحاب، لأبي المعالي محمود شكري الألوسي، دراسة وتحقيق عبدالله البخاري، طبعة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٤٩٦- الصحاح للجوهري = تاج اللغة وصحاح العربية.

٤٩٧- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لمحمد بن حبان بن أحمد أبوحاتم التميمي البستي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

٤٩٨- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير اليمامة بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٤٩٩- صحيح الجامع الصغير وزيادته، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ.

٥٠٠- صحيح سنن ابن ماجة، لمحمد ناصر الدين الألباني، أشرف على طباعته والتعليق عليه وفهرسته زهير الشاويش، طبعة مكتب التربيه العربي لدول الخليج، سنة ١٤٠٨ هـ.

٥٠١- صحيح مسلم، مسلم بن حجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٠٢- الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم، لابن قدامة، تحقيق د. محمد بن عبدالرحمن الخميس، طبعة دار الفرقان، الإمارات، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٥٠٣- صريح السنة للطبري، تحقيق: بدر يوسف المعتوق، طبعة دار الخلفاء للكتاب الإسلامي بالكويت الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

٥٠٤- صفة الصفوة، لعبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق محمود فاخوري، د.محمد رواس قلعه جي، طبعة دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

٥٠٥- الصلاة وحكم تاركها، للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، تحقيق بسام عبدالوهاب الجابي، طبعة دار ابن حزم، بيروت الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٥٠٦- الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، لابن حجر الهيتمي المكي، تحقيق د. عبدالرحمن التركي وكامل الخرّاط، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٥٠٧- الصواعق المرسلة الشهابية على الشبهة الداحضة الشامية، لابن سحمان، تحقيق عبدالسلام آل عبدالكريم، طبعة دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٥٠٨- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، تحقيق الدكتور: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٥٠٩- صون المنطوق والكلام عن فن المنطق والكلام، للسيوطي، ويليه مختصر السيوطي لكتاب نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان، لتقي الدين بن تيمية، تحقيق علي سامي النشار، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

٥١٠- صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان، للعلامة محمد بشير السهسواني الهندي، تعليق الشيخ إسماعيل الأنصاري، الطبعة الخامسة، ١٣٩٥هـ.

٥١١- ضعفاء العقيلي، لمحمد بن عمر بن موسى العقيلي، تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٥١٢- الضعفاء الكبير، لمحمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، طبعة دار الكتب العلمية، سنة ١٤٠٤هـ.

٥١٣- الضعفاء والمتروكون، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، طبعة دار الواعي حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ.

٥١٤- الضّوء اللامع، للحافظ شمس الدِّين محمد بن عبدالرّحمن السّخاوي، منشورات دار مكتبة حياة.

٥١٥- ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة للدكتور/ عبدالله محمد القرني، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٥١٦- الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق، لسليمان بن سحمان، تحقيق عبدالسلام آل عبدالكريم، طبعة دار العاصمة، الرياض، الطبعة الرابعة ١٤١٢هـ.

٥١٧- طبقات الحفَّاظ، لجلال الدِّين عبدالرّحمن بن أبي بكر السّيوطي، راجع النسخة وضبط أعلامها لجنة من العلماء، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٥١٨- طبقات الحنابلة، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي، تحقيق محمد حامد الفقي، طبعة دار المعرفة، بيروت.

٥١٩- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين أبي نصر عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي.

٥٢٠- طبقات الشّافعية، لابن هداية الله أبو بكر الحسيني، تحقيق وتعليق عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.

٥٢١- طبقات الشّافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد ابن قاضي شهبة، تعليق عبدالعليم خان، عالم الكتب، الطبعة الأولى، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ١٣٩٩هـ.
٥٢٢- طبقات الشّافعية، للإمام لجمال الدِّين أبو محمد عبدالرحيم بن الحسن الإسنوي، تحقيق عبدالله الجبوري، مطبعة الأرشد، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.
٥٢٣- طبقات المعتزلة للقاضي عبدالجبار أحمد المعتزلي، تحقيق: د/ علي سامي النشار، وعصام الدين محمد علي، طبعة دار المطبوعات الجامعية، سنة ١٩٧٢م.
٥٢٤- طبقات المفسرين، لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
٥٢٥- طبقات فحول الشعراء، تأليف: محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، طبعة دار المدني بجدة.
٥٢٦- طرح التثريب في شرح التقريب لأبي الفضل عبدالرحيم بن الحسيني العراقي، تحقيق: عبدالقادر علي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٠م.
٥٢٧- الطرق الصوفية نشأتها وعقائدها وآثارها، للدكتور/ عبدالله بن دجين السهلي، طبعة كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
٥٢٨- طريق الهجرتين وباب السّعادتين، للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، تحقيق عمر محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ.
٥٢٩- العاقبة في ذكر الموت، لعبدالحق بن عبدالرحمن الإشبيلي، تحقيق خضر محمد خضر، مكتبة دار الأقصى بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٥٣٠- العبودية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ضمن مجموع فتاوى ابن تيمية.
٥٣١- العُدّة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء، تحقيق: د. أحمد علي مباركي، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠هـ.
٥٣٢- العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، تحقيق بكر بن عبدالله أبو زيد، طبعة دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ.

٥٣٣- العرش، لأبي عبدالله محمد بن عثمان الذهبي، تحقيق محمد بن خليفة التميمي، وزارة التعليم العالي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ.

٥٣٤- العرش، لمحمد بن عثمان ابن أبي شيبة العبسي أبو جعفر، تحقيق محمد بن حمد الحمود، طبعة مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٥٣٥- عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، للدكتور/ يوسف بن محمد السعيد، وهو مطبوع ضمن مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد: (٢٨).

٥٣٦- عصمة غير الأنبياء في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، للدكتور/ يوسف بن محمد السعيد، وهو مطبوع ضمن مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد: (٣١).

٥٣٧- العصمة في النبوة والإمامة، لعبدالرحيم الموسوي، مراجعة محمد هادي اليوسف، وصائب عبدالحميد، المجمع العالمي لأهل البيت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٥٣٨- العقائد الإسلامية عرض مقارن لأهم موضوعاتها من مصادر السنة والشيعة، بإشراف علي السيد السيستاني، مركز المصطفى الدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٥٣٩- عقائد الثلاث والسبعين فرقة، لأبي محمد اليمني، تحقيق محمد بن عبدالله زربان الغامدي، طبعة مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ.

٥٤٠- العقائد الدينية في مصر المملوكية بين الإسلام والتصوف، د. أحمد صبحي منصور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ٢٠٠٠م.

٥٤١- العقد الثمين في بيان مسائل الدين لأبي المعالي السويدي، تحقيق صالح بن محمد العيدان (رسالة ماجستير)، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٥٤٢- العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، لمحمد بن أحمد بن عبدالهادي ابن قدامة المقدسي، تحقيق محمد حامد الفقي، طبعة دار الكاتب العربي، بيروت.

٥٤٣- عقيدة السلف وأصحاب الحديث أو الرسالة في اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث والأئمة، لأبي عثمان إسماعيل بن عبدالرحمن الصابوني تحقيق د. ناصر بن عبدالرحمن بن محمد الجديع، طبعة دار العاصمة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

٥٤٤- العقيدة السلفية في كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الردية، لعبدالله بن يوسف الجديع، طبع في الكويت، سنة ١٤٠٨هـ.

٥٤٥- عقيدة العادة عند الأشاعرة، للدكتور جابر السميري، مطبوع ومنشور على الشبكة الحاسوبية العالمية (الإنترنت).

٥٤٦- العقيدة النظامية، لإمام الحرمين عبدالملك الجويني، تحقيق محمد الزبيدي، دار سبيل الرشاد ودار النفاس، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٥٤٧- علم المنطق، للدوكتور أحمد السيد علي رمضان، مكة المكرمة ١٤٢٤هـ.

٥٤٨- علو الله على خلقه، للدكتور موسى بن سليمان الدويش، طبعة مكتبة العلوم والحكم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٥٤٩- عمدة القاري شرح البخاري، للإمام بدر الدين أبى محمد محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٥٠- العمدة في شرح البردة، لأحمد بن محمد بن حجر الهيتمي، تحقيق بسام محمد بارود، دار الفقيه بالدبي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٥٥١- عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد، لأحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري الشافعي المعروف بابن السني، تحقيق كوثر البرني، طبعة دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت.

٥٥٢- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، لمحمد بن إبراهيم، المعروف بابن الوزير، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٥٥٣- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي/ د. إبراهيم السامرائي، طبعة دار ومكتبة الهلال.

٥٥٤- غاية الأماني في الرد على النبهاني، لأبي المعالي محمود شكري الألوسي، تحقيق الداني بن منير آل زهوي، طبعة مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٥٥٥- غاية السول في خصائص الرسول لعمر بن علي بن الملقن، تحقيق عبدالله بحر الدين عبدالله، طبعة دار البشائر الإسلامية بيروت، ١٤١٤هـ.

٥٥٦- غاية المرام في علم الكلام، لسيف الدين الآمدى، تحقيق حسن محمود عبداللطيف، الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة ١٣٩١هـ.

٥٥٧- غاية النهاية في طبقات القراء لمحمد بن محمد الجزري، تحقيق: ج. برجستريسر، طبعة دار الكتب العلمية، سنة ١٤٠٢هـ.

٥٥٨- الفتاوى الحديثية، لابن حجر الهيتمي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٥٥٩- الفتاوى الفقهية الكبرى على مذهب الإمام الشافعي، جمعها ودونها ورتبها تلميذه عبدالقادر الفاكهي، تحقيق عبداللطيف بن عبدالرحمن، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٥٦٠- الفتاوى الكبرى، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحرَّاني الدمشقي، قدَّم له حسين محمد مخلوف، دارالمعرفة، بيروت، لبنان.

٥٦١- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب أحمد بن عبدالرزاق الدويش، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٩هـ.

٥٦٢- فتاوى ورسائل محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف آل الشيخ، تحقيق محمد بن عبدالرحمن بن قاسم، الطبعة الثانية.

٥٦٣- فتاوى ورسائل، لعبدالرزاق عفيفي، تقديم محمد عيد عباسي، دار الفضيلة ودار الهدي النبوي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٠هـ.

٥٦٤- فتح الباري، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق صحب الدين الخطيب، دار المعرفة البيروت.

٥٦٥- فتح القدير، لمحمد بن علي الشوكاني، طبعة دار الفكر، بيروت.

٥٦٦- فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، لعبدالرحمن بن حسن آل الشيخ، تحقيق الدكتور/ الوليد آل فريان، طبعة دار الصميعي، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

٥٦٧- فتح المعين بنقد كتاب الأربعين ويليه بيني وبين الشيخ بكر للغماري، تعليق حسن السقاف، طبعة دار الإمام النووي، الطبعة الثانية.

٥٦٨- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للحافظ زين الدين عبدالرحيم العراقي، تحقيق محمود ربيع، طبعة مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦هـ.

٥٦٩- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للحافظ شمس الدين محمد السخاوي، تحقيق الدكتور/ عبدالكريم الخضير، والدكتور/ محمد آل فهيد، طبعة مكتبة دار المنهاج بالرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

٥٧٠- فتح المنان في نقض شبه الضال دحلان، لزيد بن محمد آل سليمان، تحقيق عبدالله بن زيد آل مسلّم، دار التوحيد للنشر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

٥٧١- الفتوحات المكية في معرفة الأسرار المالكية والملكية، لمحي الدين بن علي الحاتمي المعروف بابن عربي، إعداد: التحقيق بدار إحياء التراث والإسلامي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى.

٥٧٢- الفتوى الحموية الكبرى، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحرّاني الدمشقي، تحقيق: الدكتور/حمد بن عبدالمحسن التويجري، طبعة دار الصميعي، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٥٧٣- فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، لمحمد صالح الزركان، طبعة دار الفكر.

٥٧٤- الفرق بين الفرق، لعبدالقاهر بن طاهر البغدادي، دار الآفاق الجديدة بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

٥٧٥- فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام، وبيان موقف الإسلام منها، للدكتور/ غالب بن علي عواجي، طبعة المكتبة العصرية الذهبية، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٢٢هـ.

٥٧٦- الفروع، لمحمد بن مفلح المقدسي، ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي، وحاشية ابن قندس لأبي بكر بن إبراهيم بن يوسف البعلي، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٥٧٧- الفُروق في اللغة، لأبي هلال العسكري، تحقيق: جمال عبدالغني مدغمش، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٥٧٨- فصل المقال وإرشاد الضال في توسل الجهال، لأبي بكر محمد عارف خوقير الكتبي المكي، تحقيق: أبي بكر بن سالم الشهال، طبعة دار المسلم، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٥٧٩- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لأبي محمد علي بن محمد ابن حزم الظاهري، وبهامشه الملل والنحل لأبي الفتح محمد عبدالكريم الشهرستاني، طبعة دار الفكر، سنة ١٤٠٠هـ.

٥٨٠- الفِطرة حقيقتها ومذاهب الناس فيها، لعلي عبدالله بن علي القرني، طبعة دار المسلم بالرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ.

٥٨١- فهرس الخزانة التيمورية، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، سنة ١٣٦٩هـ.

٥٨٢- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط -السيرة والمدائح النبوية-، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان، سنة ١٩٩٦م.

٥٨٣- فهرس دار الكتب المصرية نشرة بالمخطوطات التي اقتنتها الدار من سنة ١٩٣٦- ١٩٥٥م، لفؤاد سيد، طبعة دار الكتب، سنة ١٣٨٠- ١٣٨٣هـ.

٥٨٤- فهرست الكتب العربية المحفوظة بالخديوية، الطبعة الأولى، القاهرة، سنة ١٣٠٥هـ.

٥٨٥- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق عبدالرحمن المعلمي، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٥٨٦- الفواكه الدواني شرح رسالة أبي زيد القيرواني، لأحمد بن غنيم النفراوي، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤١٥هـ.

٥٨٧- فيصل التفرقة ضمن مجموعة رسائل الغزالي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٥٨٨- فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبدالرؤوف المناوي، طبعة المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ.

٥٨٩- قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لابن تيمية، تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي، طبعة مكتبة الفرقان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٥٩٠- القاموس المحيط، للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ودار الريان للتراث، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

٥٩١- قدم العالم وتسلسل الحوادث بين شيخ الإسلام ابن تيمية والفلاسفة مع بيان من أخطأ في المسألة من السابقين والمعاصرين، لكاملة الكواري، راجعه وقدم له د.سفرالحوالي، دار أسامة الأردن عمان، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

٥٩٢- قراءة صوفية لإنجيل يوحنا، إعداد نخبة من المختصين، طبعة دار بيسان للنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.

٥٩٣- قراءة في علم الكلام الغائية عند الأشاعرة، لنوران الجزيري، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٥٩٤- القصيدة النونية، لابن القيم الجوزية، طبعة دار المعرفة، بيروت.

٥٩٥- القضاء والقدر في الإسلام، لد. فاروق أحمد الدسوقي، المكتب الإسلامي ببيروت، ومكتبة الخاني بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

٥٩٦- القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، د. عبدالرحمن بن صالح المحمود، دار الوطن، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

٥٩٧- قضاة دمشق، والمسمى بالثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام لشمس الدين ابن طولون، تحقيق: صلاح الدين المنجد. مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ١٩٥٦م.

٥٩٨- قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر، لمحمد صديق حسن خان القنوجي، تحقيق عاصم بن عبدالله القريوتي، ويليه كتاب مسائل الجاهلية التي خالف فيها رسول الله ﷺ أهل الجاهلية، لمحمد بن عبدالوهاب، توسع فيها السيد محمود شكري الألوسي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد المملكة العربية السعودية عام ١٤٢٢هـ.

٥٩٩- قوادح الاستدلال بالإجماع، للدكتور/ سعد بن ناصر الشثري، طبعة دار كنوز إشبيليا، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ.

٦٠٠- قواطع الأدلة في الأصول، لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبدالجبار السمعاني، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٨هـ.

٦٠١- قواعد العقائد في التوحيد، ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالي، طبعة دار الكتب العلمية بيروت، سنة ١٤٠٦هـ.

٦٠٢- القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، لمحمد بن صالح العثيمين، لادارة البحوث العلمية والإفتاء.

٦٠٣- قواعد في بيان حقيقة الإيمان عند أهل السنة والجماعة، لعادل بن محمد بن علي الشيخاني، دار أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٦٠٤- القول السديد شرح كتاب التوحيد للإمام محمد بن عبدالوهاب، تأليف الشيخ عبدالرحمن السعدي، طبعة رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء بالسعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٦٠٥- القول المفيد على كتاب التوحيد، لمحمد بن صالح العثيمين، ترتيب وتخريج سليمان ابن عبدالله بن حمود أبا الخليل وخالد بن على بن محمد المشيقح، دار العاصمة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٦٠٦- القول المفيد على كتاب التوحيد، لمحمد صالح العثيمين، تحقيق د. سليمان بن عبدالله به حمود أبا الخيل، ود. خالد بن علي بن محمد المشيقح، طبعة دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٦٠٧- الكافي (في فقه أحمد بن حنبل)، لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي الدمشقي الحنبلي، المكتب الإسلامي، بيروت.

٦٠٨- الكافي في فقه أهل المدينة، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر القرطبي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧.

٦٠٩- الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (القصيدة النونية)، للإمام ابن قيم الجوزية الدمشقي، طبعة دار المعرفة، بيروت.

٦١٠- الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، للإمام محمد أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: د.محمد بن عبدالرحمن العريفي، د.ناصر بن يحيى الحنيني، د.عبدالله بن عبدالرحمن الهذيل، فهد بن علي المساعد، طبعة دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.

٦١١- الكامل في التاريخ، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد الشيباني، تحقيق: عبدالله القاضي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٥هـ.

٦١٢- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر للطباعة والنشر بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ.

٦١٣- كتاب الصفات، لعلي بن عمر بن أحمد الدارقطني، تحقيق محمد بن يحيى آل حطامي، طبعة دار الصميعي، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٦١٤- كتاب المغازي، للواقدي، تحقيق الدكتور مارسدن جوس، طبعة عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.

٦١٥- الكتاب المقدس بين الصحة والتحريف، ليحي محمد على ربيع، طبعة دار الوفاء، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٦١٦- كتاب سيبويه، لعمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل ببيروت، الطبعة الأولى.

٦١٧- الكتب السماوية وشروط صحتها، لعبدالوهاب عبدالسلام طويلة، دار القبلة للثقافة الإسلامية -جدة ومؤسسة علوم القرآن- بيروت، ١٤١٠هـ.

٦١٨- كشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور يونس البهوتي، تحقيق إبراهيم أحمد عبدالحميد، دار عالم الكتب، الرياض، سنة ١٤٢٣هـ.

٦١٩- الكشاف، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق عبدالرزاق المهدي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦٢٠- كشف الأستار لإبطال إدعاء فناء النار المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية، للدكتور/ علي بن علي جابر الحربي، دار طيبة بمكة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٦٢١- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، لعلاء الدّين عبدالعزيز بن أحمد البخاري، تحقيق عبدالله محمود عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

٦٢٢- كشف الأوهام والإلتباس عن تشبه بعض الأغبياء من الناس، لسليمان بن سحمان بن مصلح بن حمدان بن مسفر الفزعي الخثعمي، تحقيق: عبدالعزيز بن عبدالله الزير آل حمد، دار العاصمة بالرياض.

٦٢٣- الطبعة الاولى، سنة ١٤١٥هـ.

٦٢٤- كشف الظّنّون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٣هـ.

٦٢٥- الكشف المبدي لتمويه أبي الحسن السبكي تكملة الصارم المنكي، لمحمد بن حسين إبراهيم الفقيه، تحقيق: د. صالح بن علي المحسن ود. أبو بكر بن سالم شهال، دار الفضيلة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٦٢٦- كشف غياهب الظلام عن أوهام جلاء الأفهام، لسليمان بن سحمان، طبعة دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٦٢٧- كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس على قلب داود بن جرجيس، لعبدالرحمن بن حسن آل الشيخ، تحقيق: عبدالعزيز آل حمد، طبعة دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٦٢٨- الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، تحقيق أبو عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي، طبعة المكتبة العلمية بالمدينة النبوية.

٦٢٩- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ.

٦٣٠- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، لنجم الدين الغزي، تحقيق جبريل سليمان جبور، الناشر محمد أمين دمج وشركاه، بيروت.

٦٣١- اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أبو عبدالرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٦٣٢- لسان العرب، لابن منظور جمال الدِّين أبو الفضل محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي ثمّ المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

٦٣٣- لسان الميزان، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق دائرة المعارف النظامية، طبعة المؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٦هـ.

٦٣٤- لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام، تحقيق مجموعة من طلبة العلم، طبعة دار البشائر الإسلامية.

٦٣٥- اللمعة في الأجوبة السبعة، لابن تيمية، تحقيق د. سليمان الغصن، طبعة دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٦٣٦- لوائح الأنوار السَنيّة ولواقح الأفكار السُنيّة، للعلامة محمد بن أحمد السفاريني، طبعة مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ.

٦٣٧- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية، شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية، للعلامة محمد بن أحمد السفاريني، طبعة مؤسسة الخافقين، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

٦٣٨- مؤلفات الإمام محمد بن عبدالوهاب، توزيع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.

٦٣٩- الماتريدية دراسة وتقويماً د. أحمد عوض الله الحربي طبعة دار العاصمة الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٦٤٠- الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات للشمس السلفي الأفغاني طبعة مكتبة الصديق الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٦٤١- مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، من إملاء أبي بكر محمد بن الحسن بن فورك، تحقيق: دانيال جيماريه، طبعة دار المشرق، بيروت.

٦٤٢- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، للإمام محمد بن حيان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، طبعة دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.

٦٤٣- المجروحين من المحدثين والضعفاء، للإمام أبو حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق محمود إبراهيم زاهد، طبعة دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٦هـ.

٦٤٤- مجمع البيان في تفسير القرآن، لأبي علي الفضل بن الحسين الطبرسي، طبعة دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

٦٤٥- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعلي بن أبي بكر الهيثمي، طبعة دار الريان للتراث بالقاهرة ودار الكتاب ببيروت.

٦٤٦- مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحرَّاني الدمشقي، جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي القحطاني النجدي، وابنه محمد، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة النبوية.

٦٤٧- المجموع شرح المهذَّب للشيرازي، لأبي زكريا محي الدين بن شرف النوويّ، تحقيق محمد نجيب المطيعي، دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ.

٦٤٨- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وساعده ابنه محمد، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ.

٦٤٩- مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين، جمع وترتيب فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن برياض، الطبعة الثانية شوال ١٤١١هـ.

٦٥٠- مجموعة الرسائل المنيرية، الناشر والتوزيع محمد أمين دمج، بيروت.

٦٥١- مجموعة الرسائل والمسائل النجدية، لبعض علماء نجد رحمهم الله، مكتبة الإمام الشافعي الرياض، الطبعة الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

٦٥٢- مجموعة الرسائل والمسائل، للإمام تقي الدين أحمد بن تيمية، تحقيق جماعة من العلماء، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٦٥٣- مجموعة رسائل الإمام الغزالي، لأبي حامد محمد الغزالي، طبعة دار الكتب العلمية بيروت، سنة ١٤٠٦هـ.

٦٥٤- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية (عبدالحق بن غالب)، تحقيق عبدالسلام محمد، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٦٥٥- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، لفخرالدين محمد بن عمر الخطيب الرازى، تلخيص نصير الدين الطوسى، تقديم طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية.

٦٥٦- المحصول في علم الأصول، للفخر الرازي أبي عبدالله محمد بن عمر بن الحسين، دراسة وتحقيق طه جابر العلواني، طبع بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

٦٥٧- محق التقول في مسألة التوسل، لمحمد زاهد بن الحسن الكوثرى، المكتبة الأزهرية للتراث.

٦٥٨- المحكم والمحيط الأعظم، لعلي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٦٥٩- المحيط بالتكليف، للقاضي عبدالجبار بن أحمد، تحقيق: عمر السيد عزمي، مراجعة أحمد فؤاد الأهواني، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، الدار المصرية للتأليف.

٦٦٠- مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، طبعة مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة: طبعة جديدة ١٤١٥هـ.

٦٦١- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، تحقيق سيد إبراهيم، دار زمزم الرياض، ١٤١٤هـ.

٦٦٢- مختصر العلو، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدّمشقي، اختصار وتحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

٦٦٣- مختصر الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية، ضمن مجموعة سبعة كتب مفيدة، لعلوي بن أحمد السقاف، طبعة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، بمصر.

٦٦٤- المختصر في أخبار البشر، لإسماعيل بن علي بن محمود أبو الفدا، طبعة دار المعرفة، بيروت.

٦٦٥- مختصر كتاب إظهار الحق، لرحمت الله بن خليل الرحمن الهندي، تحقيق محمد أحمد ملكاوي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد وكالة شؤون المطبوعات والنشر - الرياض، ١٤١٦هـ.

٦٦٦- مدارج السّالكين بين منازل إيّاك نعبدوإيّاك نستعين، للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي تحقيق محمد حامد الفقّي، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٥هـ.

٦٦٧- المدخل إلى السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبو بكر، تحقيق: د. محمد ضياء االرحمن الأعظمي، طبعة دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ١٤٠٤هـ.

٦٦٨- المدخل إلى الصحيح، لمحمد عبدالله الحاكم، تحقيق د. ربيع هادي عمير المدخلي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٦٦٩- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبدالقادر بن بدران الدمشقي، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

٦٧٠- المدخل، لأبي عبدالله محمد بن محمد الفاسي الشهير بابن الحاج، طبعة دار الفكر، سنة ١٤٠١هـ.

٦٧١- المدخل، لعبدالقادر بن بدران الدمشقي، تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

٦٧٢- مراتب الإجماع، لعلي بن أحمد حزم الظاهري، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٧٣- مسائل الإيمان، للقاضي أبي يعلى، دراسة وتحقيق د. سعود بن عبدالعزيز الخلف، دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٦٧٤- المسائل العقدية في فيض القدير -عرض ونقد- للدكتور/ عبدالرحمن بن عبدالله التركي، رسالة دكتوراه نوقشت بجامعة الإمام قسم العقيدة سنة ١٤٢٢هـ.

٦٧٥- المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة، جمع وتحقيق عبدالإله بن سلمان الأحمدي، دار طيبة بالرياض، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.

٦٧٦- مسالك أهل السُنة فيما أشكل من نصوص العقيدة، للدكتور عبدالرزاق بن طاهر معاش، طبعة دار ابن القيم بالرياض، ودار ابن عفان بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٦٧٧- مسامرة الصديق ببعض أحوال أحمد بن الصدّيق، لمحمود سعيد ممدوح، طُبع في مقدّمة عواطف اللطائف من أحاديث عوارف المعارف، تخريج أحمد بن الصدّيق الغماري، طبعة المكتبة المكية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

٦٧٨- المسامرة بشرح المسايرة، لكمال الدين محمد المعروف بابن الشريف، تحقيق محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، بمصر.

٦٧٩- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٦٨٠- المستصفى في علم الأصول، لمحمد بن محمد الغزالي أبو حامد، تحقيق محمد عبدالسلام عبدالشافي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٣هـ.

٦٨١- المستصفي من علم الأصول، لأبى حامد محمد الغزالي، تحقيق محمد عبدالسلام عبدالشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٦٨٢- المسلك في أصول الدين للحلي، لجعفر بن الحسن الحلي، تحقيق : الحاج الشيخ رضا الاستادى، طبعة مركز الدراسات الإسلامية آستان القدس الرضوي بمشهد، الطبعة الثانية، سنة ٢٠٠٣م.

٦٨٣- مسند ابن الجعد، لعلي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، طبعة مؤسسة نادر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٦٨٤- مسند ابن جعد، لعلي بن جعد الجوهري البغدادي، تحقيق عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٦٨٥- مسند أبي داود الطيالسي، لسليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.

٦٨٦- مسند أبي يعلى، لأحمد بن علي بن المثنى أبي يعلى الموصلي التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد، طبعة دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٦٨٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق مجموعة بإشراف الدكتور عبدالله المحسن التركي، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦٨٨- مسند الإمام أحمد بن حنبل، للإمام أحمد بن حنبل، طبعة مؤسسة قرطبة، مصر.

٦٨٩- مسند البزَّار = البحر الزخار

٦٩٠- المسند، لعبدالله بن الزبير أبو بكر الحميدي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٦٩١- المسودة في أصول الفقه، لعبدالسلام وعبدالحليم وأحمد بن عبدالحليم آل تيمية، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار المدني بالقاهرة.

٦٩٢- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للإمام أبوالفضل عياض بن موسى بن عياض الأندلسي اليحصبي السبتي المالكي المعروف بالقاضي عياض، طبع ونشر المكتبة العتيقة، تونس، دار التراث، القاهرة.

٦٩٣- مشارق أنوار العقول، لأبي محمد عبدالله بن حميد السالمي، تعليق مُفتي سلطنة عُمان أحمد الخليلي، طبعة مكتبة الاستقامة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.

٦٩٤- مشكاة المصابيح، للخطيب التبريزي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.
٦٩٥- مشكل الحديث وبيانه، لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، تحقيق موسى محمد علي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٥م.
٦٩٦- المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير، للعلاّمة أحمد بن محمد بن علي المقّري الرّافعي الفيُّومي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.
٦٩٧- المصنف في الأحاديث والآثار، للحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: كمال الحوت، طبعة مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.
٦٩٨- المصنف، للحافظ أبي بكر عبدالرّزاق بن الهمام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
٦٩٩- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (الموضوعات الصغرى)، لعلي بن سلطان محمد الهروي القاري، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ.
٧٠٠- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، لمصطفى السيوطي الرحيباني، طبعة المكتب الإسلامي، دمشق، سنة ١٩٦١م.
٧٠١- مظاهر الانحرافات العقدية عند الصوفية وأثرها السيء على الأمة الإسلامية، لإدريس محمود إدريس، طبعة مكتبة الرشد، سنة ١٤١٩هـ.
٧٠٢- معارج القبول، لحافظ أحمد حكمي، تخريج عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
٧٠٣- معالم التنزيل (تفسير البغوي)، للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق خالد عبدالرحمن العك، دار المعرفة، بيروت.
٧٠٤- معالم السنن، لحمد الخطابي، تحقيق عزت الدعاس، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ.
٧٠٥- معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي، تحقيق علي البجاوي، طبعة دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٣٨٩هـ.

٧٠٦- معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، لمحمد بن خليفة التميمي، أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
٧٠٧- معتقد فرق المسلمين واليهود والنصارى والفلاسفة والوثنيين في الملائكة المقربين، د. محمد بن عبدالوهاب العقيل، أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.
٧٠٨- المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري، تحقيق: خليل الميس، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٣هـ.
٧٠٩- المعجم الأوسط، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد وأبو الفضل عبدالمحسن بن إبرهيم الحسينى، دار الحرمين القاهرة ١٤١٥هـ.
٧١٠- معجم البلدان، لياقوت الحموي، طبعة دار الفكر، بيروت.
٧١١- معجم الشّيوخ، لتاج الدين عبدالوهاب السبكي، تخريج الحافظ شمس الدين أبي عبدالله ابن سعد الصالحي، تحقيق: د/ بشار عواد ورائد العنبكي ومصطفى الأعظمي، طبعة دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
٧١٢- المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية، لجميل صليبا، دار الكتاب اللبناني.
٧١٣- المعجم الكبير، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة الزهراء الحديثة، بالموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
٧١٤- معجم المؤلفين المعاصرين في آثارهم المخطوطين والمفقودة وما طُبع منها أو حقق بعد وفاتهم، لمحمد خير رمضان يوسف، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض ١٤٢٥هـ.
٧١٥- معجم المؤلّفين تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
٧١٦- المعجم المختصّ بالمحدّثين، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدّمشقي، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصّدّيق، الطائف، المملكة العربية السّعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٧١٧- معجم المطبوعات العربية والمعربة، جمعة ورتبه يوسف إليان سركيس، الناشر مكتبة الثقافة الدينية.

٧١٨- معجم شواهد النحو الشعرية، للدكتور/حنّا جميل حداد، طبعة دار العلوم للطباعة والنشر بالرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ.

٧١٩- معجم مقاليد العلوم، لأبي الفضل عبدالرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق: أ. د. محمد إبراهيم عبادة، طبعة مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٧٢٠- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.

٧٢١- المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: خليل المنصور، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.

٧٢٢- معيد النعم ومُبيد النقم، لعبدالوهاب بن علي السبكي، تحقيق محمد النجار، وأبو زيد شلبي، ومحمد أبو العيون، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٧٢٣- المغني (شرح مختصر الخرقي)، لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن قدامة، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي وعبدالفتاح محمود الحلو، طبعة دار عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ.

٧٢٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف: جمال الدين ابن هشام الأنصاري، ، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، طبعة دار الفكر بدمشق، الطبعة السادسة، سنة ١٩٨٥م.

٧٢٥- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شرح محمد الخطيب الشربيني، دار الفكر، بيروت.

٧٢٦- المغني في أبواب العدل والتوحيد، للقاضي عبدالجبار بن أحمد، تحقيق أحمد الأهوئي وآخرين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر.

٧٢٧- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير.

٧٢٨- مفاهيم يجب أن تصحح، لمحمد علوي مالكي، دار جوامع الكلم، القاهرة.
٧٢٩- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لطاش كبرى زادة، الطبعة الثانية، مطبعة دار المعارف العثمانية بحيدر أباد، سنة ١٤٠٠هـ.
٧٣٠- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، توزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض.
٧٣١- المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت.
٧٣٢- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن علي الأشعري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ.
٧٣٣- مقالات الجبرية، لفيصل بن رثعان العنزي، رسالة ماجستير نوقشت بكلية أصول الدين بالرياض في العام الجامعي ١٤٢٧هـ.
٧٣٤- مقالات الكوثري، لمحمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٤هـ.
٧٣٥- مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها للدكتور/جابر إدريس علي أمير، طبعة مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.
٧٣٦- مقدمة ابن الصلاح، لأبي عمرو عثمان الشهرزوري (المعروف بابن الصلاح) تحقيق نور الدين عنتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.
٧٣٧- مقدّمة ابن خلدون، لعبدالرحمن بن خلدون، طبعة دار الفكر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ.
٧٣٨- المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، لأبي محمد عبدالله بن أحمد ابن قدامة المقدسي، ومعه الشرح الكبير، لأبي الفرج عبدالرحمن بن قدامة المقدسي، ومعهما الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لأبي الحسن علي بن سليمان المرداوي، تحقيق الدكتور/ عبدالله التركي، طبعة دار هجر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.

٧٣٩- الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبدالكريم بن أبي بكر بن أحمد الشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت، ١٤٠٤هـ.

٧٤٠- منار السبيل في شرح الدليل، لإبراهيم بن محمد بن سالم بن.ضويان، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، طبعة دار الصميعي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٧٤١- مناط الكفر بموالاة الكفار، للدكتور/ عبدالله القرني، بحث محكم ومنشور في مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد (٢٢).

٧٤٢- مناهج اليقين في أصول الدين للحسن بن يوسف المعروف بابن المطهر الحلّى، تحقيق يعقوب الجعفري، طبعة دار الأسوة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.

٧٤٣- مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد بن عبدالعظيم الزرقاني، دار الفكر، لبنان، سنة ١٤١٦هـ.

٧٤٤- المنتخب من مسند عبدبن حميد، لأبي محمد عبدبن حميد بن نصر، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، طبعة مكتبة السنة بالقاهرة، الطبعة: الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

٧٤٥- المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال وهو مختصر منهاج السنة، لتقي الدين أحمد بن تيمية، تحقيق محب الدين الخطيب، اختصار محمد عثمان الزهبي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ١٤١٨هـ.

٧٤٦- المنح المكّية في شرح الهمزية، لأحمد بن محمد بن حجر الهيتمي، تحقيق: بسام محمد بارود، المجمع الثقافي بأبو ظبي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٧٤٧- منع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه، لعبدالوهاب بن علي الكافي السبكي، تحقيق د. سعيد بن علي محمد الحميري، دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٧٤٨- منع جواز المجاز في المُنَزَّل للتعبدوالإعجاز، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي، طبعة عالم الفوائد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ

٧٤٩- منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس للشيخ عبداللطيف ابن عبدالرحمن آل الشيخ، ويليه تتمة فتح المنان ردّ صلح الإخوان، لمحمود شكري الألوسي، طبعة تصوير دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٧٥٠- منهاج السنة النبوية، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحرَّاني الدمشقي، تحقيق محمد رشاد سالم، طبع ونشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ.

٧٥١- المنهاج في شعب الإيمان، لأبي عبدالله الحسين بن الحسن الحليمي، تحقيق حلمي محمد فوده، دار الفكر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩هـ.

٧٥٢- منهج ابن حجر العسقلاني في العقيدة من خلال كتابه "فتح الباري"، لمحمد إسحاق كندو، طبعة مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٧٥٣- منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، لعثمان علي حسن، طبعة مكتبة الرشد، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٥هـ.

٧٥٤- منهج الإمام مالك رحمه الله في إثبات العقيدة، تحقيق سعود بن عبدالعزيز الدعجان، مجالس الهدى ودار الأثار، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.

٧٥٥- منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل وأثر المنهجين في العقيدة، لجابر إدريس علي أمير، طبعة أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٧٥٦- منهج أهل السنة والجماعة في تدوين علم العقيدة إلى نهاية القرن الثالث الهجري، للدكتور/ ناصر بن يحيى الحنيني، رسالة دكتوراه نوقشت في كلية أصول الدين، في العام الجامعي ١٤٢٣هـ.

٧٥٧- منهج شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير عقيدة التوحيد، إعداد إبراهيم بن محمد البريكان، دار ابن القيم ودار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٧٥٨- منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي، طبعة دار السلفية، الكويت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٤هـ.

٧٥٩- موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، لعلي بن أبي بكر الهيثمي أبـو الحسن، تحقيـق محمد عبدالرزاق حمزة، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٦٠- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي، طبعة صادر ببيروت.

٧٦١- الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشّاطبي اللّخمي الغرناطي المالكي، بتعليق عبدالله دراز، طبعة دار المعرفة، بيروت.

٧٦٢- المواقف في علم الكلام، لعضد الله والدين القاضي عبدالرحمن بن أحمد الإيجي، طبعة عالم الكتب، بيروت.

٧٦٣- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، لأبي عبدالله محمد بن عبدالرحمن المغربي المعروف بالحطاب الرعيني، ضبطه زكريا عميرات، دار عالم الكتب، سنة ١٤٢٣هـ.

٧٦٤- مورد اللطافة في من ولي السلطنة والخلافة، ليوسف بن تغري بردي الأتابكي، تحقيق: نبيل محمد عبدالعزيز أحمد، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٧م.

٧٦٥- الموضوعات، لابن الجوزي، تحقيق توفيق حمدان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٧٦٦- موطأ مالك، لمالك بن أنس الأصبحي، تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦هـ.

٧٦٧- موقف ابن تيمية من الأشاعرة، لعبدالرحمن بن صالح المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٧٦٨- موقف الأئمة الأربعة وأعلام مذاهبهم من الرافضة، وموقف الرافضة منهم، د.عبدالرازق عبدالمجيد، طبعة مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٧٦٩- موقف الإمام ابن تيمية من التصوف والصوفية، لأحمد بن محمد بناني، دار طيبة الخضراء، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٦هـ.

٧٧٠- موقف الطوائف من توحيد الأسماء والصفات، للدكتور محمد التميمي، طبعة أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٧٧١- موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، للدكتور/ سليمان بن صالح بن عبدالعزيز الغصن، طبعة دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٧٧٢- موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من آراء الفلاسفة ومنهجه في عرضها، إعداد د.صالح بن غرم الله الغامدي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٧٧٣- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدّمشقي، تحقيق على محمد معوض و عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

٧٧٤- ميزان النبوة المعجزة، لجمال الحسينى أبو فرحه، دار الأفاق العربية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٧٧٥- النبذة الشريفة النفيسة في الرد على القبوريين، للشيخ حمد بن ناصر بن عثمان معمر، تحقيق عبدالسلام بن برجس بن ناصر آل عبدالكريم، طبعة دار العاصمة، الرياض، النشرة الأولى ١٤٠٩هـ.

٧٧٦- النبوات وما يتعلق بها، لفخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي، تحقيق د. أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية.

٧٧٧- النبوات، لأبي العباس أحمد بن تيمية، تحقيق محمد عبدالرحمن عوض، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٧٧٨- النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة، للأتابكي جمال الدِّين أبوالمحاسن يوسف ابن تغري بردي، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة.

٧٧٩- نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، لمحمد بن عبدالله بن أدريس الحمودي الحسني، طبعة عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

٧٨٠- نصرة الإمام السبكي برد الصارم المنكي، إبراهيم السمنودي المنصوري، طبع على نفقة مؤلفه بمطبعة الجمهور بالقاهرة، سنة ١٣١٩هـ.

٧٨١- نظرية الكسب عند الأشاعرة، للدكتور/ سالم القرني، مجلة جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، العدد الرابع والثلاثون - ربيع الآخر ١٤٢٢هـ.

٧٨٢- النفي في باب صفات الله بين أهل السنة والجماعة والمعطلة، لأزرقي بن محمد سعيداني، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٧٨٣- نقض أساس التقديس = بيان تلبس الجهمية.

٧٨٤- نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد علي المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد، لأبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق د.رشيد الألمعي، طبعة مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

٧٨٥- النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق ربيع المدخلي، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٧٨٦- نهاية الاقدام في علم الكلام، للإمام عبدالكريم الشهرستاني، تصحيح فرجيوم، مكتبة زهران.

٧٨٧- نهاية السّول في خصائص الرسول ﷺ، للحافظ ابن دحية الكلبي، طبعة إدارة الشؤون الإسلامية بقطر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦هـ.

٧٨٨- النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام مجد الدِّين أبي السعادات المبارك بن محمد ابن الجزري ابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار الفكر، لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

٧٨٩- النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسني، لمحمد الحمود النجدي، طبعة مكتبة الإمام الذهبي الكويت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٧٩٠- النهي عن سب الصحابة وما فيه من الإثم والعقاب، لمحمد بن عبدالواحد المقدسي، تحقيق د. عبدالرحمن التركي، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٧٩١- نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا للدكتور/ رمضان ششن، طبعة دار الكتاب الجديد، بيروت.

٧٩٢- نواقض الإيمان القولية والعملية، للدكتور عبدالعزيز بن محمد بن علي العبداللطيف، دار الوطن بالرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

٧٩٣- النور الوهاج في الكلام على الإسراء والمعراج لنور الدين علي بن محمد الأجهوري، ويليه الإسراء والمعراج للشيخ جمال الدين القاسمي، تحقيق فتحي عبدالرحمن حجازي، طبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٧٩٤- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، للإمام محمد بن علي الشوكاني، دار الجيل، بيروت، طبعة ١٩٧٣م، عن الطبعة المنيرية.

٧٩٥- هجر المبتدع، لبكر بن عبدالله أبو زيد، طبعة دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٠هـ.

٧٩٦- هدم المنارة لمن صحح أحاديث التوسل والزيارة، لعمرو المنعم سليم، طبعة دار الضياء، طنطا، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٧٩٧- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البابانى البغدادي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٣هـ.

٧٩٨- الوابل الطيب ورافع الكلم الطيب، للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، تحقيق بشير محمد عوض، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

٧٩٩- الواسطة بين الله وخلقه عند أهل السنة ومخالفيهم، للمرابط الشنقيطي، طبعة دار الفضيلة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٨٠٠- الوافي بالوفيات، لصلاح الدِّين أبي الصفاء خليل بن أيبك الصفدي، اعتناء أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٨٠١- الوافي في اختصار شرح عقيدة أبي جعفر الطحاوي، للشيخ/ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ، قام باختصاره/ مهدي الشمري، طبعة دار البينة بالرياض، ودار الإمام مالك — أبوظبي — ، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٨٠٢- وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى، لعلي أحمد السمهودي، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ.

٨٠٣- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان أبي العباس شمس الدِّين أحمد بن محمد البرمكي الأربلي الشّافعي، تحقيق إحسان عباس، طبعة دار الثقافة.

٨٠٤- الوفيات، لأبي المعالي محمد بن رافع السلامي، تحقيق: د/ بشار عواد وصالح مهدي عباس، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

٨٠٥- وكل بدعة ضلالة، لمحمد المنتصر الريسوني، تحقيق عبدالرحمن بن أحمد الجميزي، طبعة دار المنهاج، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٨٠٦- اليمانيات المسلولة، لزين العابدين بن يوسف الكوراني، تحقيق المرابط محمد يسلم المجتبى، طبعة مكتبة الإمام البخاري، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٨٠٧- اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر وبأسفله الكبريت الأحمر في بيان علوم الشيخ الأكبر، لعبدالوهاب بن أحمد الشعراني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
أهمية الموضوع، وأسباب اختياره	٥
أهداف الموضوع	٨
الدراسات السابقة	٨
خطة البحث	١٢
منهج البحث	١٥
التمهيد	
بيان منهج السلف في تقرير العقيدة والرد على المبتدعة	١٩-٣٤
أولاً: منهج أهل السنة في تقرير العقيدة	١٩
(أ) منهجهم في تلقي العقيدة	١٩
(ب) منهجهم في الاستدلال على مسائل الاعتقاد	٢١
ثانياً: منهجهم في الرد على المبتدعة	٢٤
الباب الأول	
ترجمة أبي الحسن السبكي، ومنهجه في تقرير العقيدة	٣٥-١٣٤
الفصل الأول	
التعريف بأبي الحسن السبكي	٣٧-١٠٢
المبحث الأول: عصر السبكي	٣٩
أولاً: الحالة السياسية	٣٩
ثانياً: الحالة الاجتماعية	٤٣
ثالثاً: الحالة العلمية	٤٤

الموضوع	الصفحة

المبحث الثاني : حياته الشخصية ٤٧
أولاً : اسمه ، ولقبه ، وكنيته ٤٧
ثانياً : مولده ونشأته ٤٩
ثالثاً : أبناؤه ٥٠
رابعاً : وفاته ٥٤
المبحث الثالث : حياته العلمية ٥٧
أولاً : رحلاته العلمية ٥٧
ثانياً : شيوخه ٥٨
ثالثاً : تلاميذه ٦١
رابعاً : مناصبه العلمية ٦٥
خامساً : مصنفاته ٧٠
ذكر عدد مصنفاته الثابت نسبتها إليه ٧١
ذكر المصنفات المُختلف في نسبتها إليه ٨٢
سادساً : مذهبه ١٠٠
الفصل الثاني
مصادر السُّبْكي ومنهجه في تقرير العقيدة ١٠٣-١٣٤
المبحث الأول : مصادره في تلقي العقيدة ١٠٥
[١] القرآن الكريم ١٠٥
[٢] السنة النبوية ١٠٥
[٣] الإجماع ١٠٦
[٤] أقوال الصحابة والتابعين ١٠٧
المبحث الثاني : منهجه في تقرير العقيدة ١٠٩
أولاً : موقفه من علم الكلام ١٠٩

الموضوع	الصفحة

أولاً: موقفه من التأويل ١١٨
ثانياً: موقف السبكي من أخبار الآحاد ١٢٠
ثالثاً: استدلال السبكي بالإجماع وحكايته له ١٢٤
تعصّب السبكي وموقفه ممن خالفه ١٢٦
الباب الثاني
آراؤه في الإيمان بالله-عرض ونقد ١٣٥-٣٤٢
الفصل الأول
آراؤه في توحيد الربوبية ١٣٧-١٩٢
تمهيد: في معنى الربوبية ١٣٩
المبحث الأول: دلائل توحيد الربوبية ١٤٣
المبحث الثاني: الفطرة ١٥٣
المطلب الأول: حقيقة الفطرة ١٥٣
المطلب الثاني: حكم أطفال المشركين في الآخرة ١٦٣
أولاً: أنّ أطفال المشركين في الجنة ١٦٣
ثانياً: أنهم في النار ١٧١
ثالثاً: التوقف ١٧٢
رابعاً: امتحانهم في الآخرة ١٧٤
المبحث الثالث: إيمان المُقلد ١٨٠
الفصل الثاني
آراؤه في توحيد الألوهية ١٩٣-٢٧٨
تمهيد: في تعريف توحيد الألوهية ١٩٥
المبحث الأول: معنى العبادة، وبيان أنواعها ١٩٩

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول: معنى العبادة	١٩٩
المطلب الثاني: شروط العبادة وأنواعها	٢٠٢
المبحث الثاني: التبرك، والتوسل، والاستغاثة	٢١٣
المطلب الأول: التبرك	٢١٣
المطلب الثاني: التوسل والاستغاثة	٢٢٣
المبحث الثالث: شد الرحال لزيارة قبر النبي ﷺ	٢٥٢
الفصل الثالث	
آراؤه في توحيد الأسماء والصفات	٢٧٩-٣٤٢
تمهيد: في تعريف توحيد الأسماء والصفات	٢٨١
المبحث الأول: الأسماء والصفات إجمالاً	٢٨٣
المطلب الأول: آراء السبكي في توحيد الأسماء والصفات إجمالاً	٢٨٣
أولاً: صفات الله ﷻ لا تشبه صفات المخلوقين كما أن ذاته لا تشبه ذواتهم	٢٨٣
ثانياً: تضمن الأسماء للصفات	٢٨٤
ثالثًا: الثناء على الله بأسمائه وصفاته، والنفي المجمل للصفات..	٢٨٨
المطلب الثاني: شُبهات السبكي في الصفات	٢٩١
أولاً: إثبات الصفات يستلزم تسلسل الحوادث	٢٩١
ثانياً: إثبات الصفات يستلزم التجسيم	٢٩٤
المبحث الثاني: الأسماء، وبيان معانيها	٢٩٨
أولاً: الإله – الله	٢٩٨
ثانياً: الرّحمن – الرحيم	٢٩٩
ثالثاً: القدُّوس	٣٠١
رابعاً: المجيد	٣٠٢

الموضوع	الصفحة

خامساً: العظيم ٣٠٣
سادساً: الوهاب ٣٠٤
سابعاً: الجميل ٣٠٤
ثامناً: الصانع ٣٠٨
تاسعاً: بقية أسماء الله الحسنى ٣٠٩
المبحث الثالث: الصفات وبيان معانيها ٣١٠
صفة العلو ٣١٠
صفة الاستواء ٣١٨
صفة الكلام ٣٢٥
صفة الرحمة ٣٣٧
صفة الغضب ٣٤٠

الباب الثالث

آراؤه في بقية أركان الإيمان -عرض ونقد- ٣٤٣-٥٣٠

الفصل الأول

آراؤه في الإيمان بالكتب ٣٤٥-٣٦٢

تمهيد: في تعريف الكتب ٣٤٧
المبحث الأول: مفهوم الإيمان بالكتب وما يتضمنه ٣٤٨
أولاً: الكلام على تحريف الكتب السابقة، وحكم النظر فيها ٣٥١
ثانياً: النظر إلى شيء مما في أيدي المشركين أو تلاوته ٣٥٣
المبحث الثاني: إعجاز القرآن ٣٥٦

الموضوع	الصفحة

الفصل الثاني

آراؤه في الإيمان بالرسل ٣٦٣-٤٦٠

تمهيد: في تعريف النبوة والرسالة، والفرق بينهما ٣٦٥
المبحث الأول: آراؤه في الإيمان بالأنبياء والرسل عموماً ٣٦٨
أولاً: وجوب الإيمان بالأنبياء والرسل ٣٦٨
ثانياً: نبوة النساء ٣٧٠
ثالثاً: المفاضلة بين الأنبياء ٣٧٧
رابعاً: عصمة الأنبياء ٣٨٣
المبحث الثاني: الإيمان بنبينا محمد ﷺ ٣٩٠
أولاً: واجب المسلم تجاهه ﷺ ٣٩٠
ثانياً: معجزاته ﷺ ٣٩٥
(أ) تعريف المعجزة، وشروطها ٣٩٩
(ب) الإسراء والمعراج ٤٠٣
ثالثاً: خصائصه ﷺ ٤٠٥
[١] تعريف الخصائص، وأقسامها ٤٠٥
[٢] ما ذكره من خصائصه ﷺ ٤٠٦
[٣] ما عده من خصائصه ﷺ وهو ثابت ٤٠٦
أولاً: عُمُوم رسالة النبي ﷺ ٤٠٨
ثانياً: رؤية الرسول ﷺ لربه ٤١٦
(أ) نفي رؤية النبي ﷺ لربه ٤١٧
(ب) إثبات رؤية النبي ﷺ لربه ٤١٨
ثالثاً: المقام المحمود ٤١٩

الموضوع	الصفحة

[٤] ما عدّه من خصائصه ﷺ ولم يثبت ٤٢٢
أولاً: اختصاصه ﷺ بأنه أول النبيين في الخلق والنبوة، وأنه مرسل لجميع الأنبياء وأممهم ٤٢٢
ثانياً: اختصاصه ﷺ بأنه خلق من نور ٤٢٩
ثالثاً: أن القول بذلك يفضي إلى بعض العقائدة الفاسدة ٤٣٢
رابعاً: حكم سبه ﷺ ٤٣٢
المبحث الثالث: فضل الصحابة وحكم تنقصهم ٤٤٠
أولاً: تعريف الصحابة ٤٤٠
ثانياً: فضل الصحابة ٤٤١
ثالثاً: سبّ الصحابة ٤٤٥

الفصل الثالث

آراؤه في الإيمان باليوم الآخر ٤٦١-٥٠٢

تمهيد: في تعريف اليوم الآخر ٤٦٣
المبحث الأول: الحياة البرزخية ٤٦٥
المطلب الأول: عذاب القبر ونعيمه ٤٦٥
المطلب الثاني: حقيقة الروح ٤٧٤
المبحث الثاني: الحياة الآخرة ٤٨١
المطلب الأول: البعث ٤٨١
المطلب الثاني: الشفاعة ٤٨٥
أولها: وهي الإراحة من طول الوقوف وتعجيل الحساب ٤٨٥
الثانية: الشفاعة في إدخال قوم الجنة بغير حساب ٤٨٦
الشفاعة الثالثة: الشفاعة لقوم استوجبوا النار ألاّ يدخلوها ٤٨٧
الشفاعة الرابعة: فيمن دخل النّار من المذنبين ٤٨٧

الموضوع	الصفحة

الشفاعة الخامسة: في زيادة الدرجات في الجنة لأهلها ٤٨٩
المطلب الثالث: فناء الجنة والنّار ٤٩٢
الفصل الرابع
آراؤه في الإيمان بالقضاء والقدر ٥٠٣-٥٣٠
تمهيد: في تعريف القضاء والقدر والفرق بينهما ٥٠٥
المبحث الأول: معنى الإيمان بالقضاء والقدر وما يتضمنه ٥٠٧
المرتبة الأولى: العلم ٥٠٧
المرتبة الثانية: الكتابة ٥٠٧
المرتبة الثالثة: المشيئة ٥٠٨
المرتبة الرابعة: الخلق ٥٠٨
المبحث الثاني: أفعال العباد، وتعليل أفعال الله تعالى ٥١٢
المطلب الأول: أفعال العباد ٥١٢
المطلب الثاني: تعليل أفعال الله تعالى ٥١٧
المبحث الثالث: التحسين والتقبيح ٥٢٣
الباب الرابع
آراؤه في مسائل الأسماء والأحكام -عرض ونقد- ٥٣١-٦٠٠
الفصل الأول
آراؤه في مسائل الإيمان ٥٣٣-٥٦٦
تمهيد: في بيان أهمية مسائل الأسماء والأحكام ٥٣٥
المبحث الأول: تعريف الإيمان ٥٣٧
المبحث الثاني: زيادة الإيمان ونقصانه والاستثناء فيه ٥٤٨
المطلب الأول: زيادة الإيمان ونقصانه ٥٤٨
المطلب الثاني: الاستثناء في الإيمان ٥٥٢

الموضوع	الصفحة
أولاً: تحقيق معنى الإيمان	٥٥٣
ثانياً: دخول الأعمال في الإيمان	٥٥٤
ثالثاً: الاستثناء في الإيمان للجهل بالعاقبة	٥٥٤
رابعاً: تعلّق التصديق بالمصدّق به	٥٥٥
خامساً: الاستثناء للشك في القبول	٥٥٧
سادساً: الاستثناء لا يجوز يكون شكاً في أصل التصديق	٥٥٧
سابعاً: دخول إنْ على الشرط والجزاء شريطة استقلالهما	٥٥٨
ثامناً: التبرك بالمشيئة	٥٥٩
وقد اختلف الناس في مسألة الاستثناء في الإيمان على أقوال	٥٦١
القول الأول: تحريم الاستثناء في الإيمان	٥٦١
القول الثاني: إيجاب الاستثناء في الإيمان	٥٦٢
القول الثالث: جواز الاستثناء في الإيمان	٥٦٣
الفصل الثاني	
آراؤه في مسائل الكفر والبدعة	٥٦٧-٦٠٠
المبحث الأول: مسائل الكفر	٥٦٩
أولاً: تعريف الكفر وبيانه	٥٦٩
ثانياً: تورع السبكي من التكفير بغير حق	٥٧٢
ثالثاً: ضوابط التكفير وموانعه	٥٧٨
رابعاً: اعتبار المقاصد في التكفير	٥٨٣
المبحث الثاني: مسائل البدعة	٥٩٠
أولاً: تعريف البدعة	٥٩٠
ثانياً: التحذير من الابتداع في الدين	٥٩٢
ثالثاً: أقسام البدعة	٥٩٥

الموضوع	الصفحة
الخاتمة	٦٠١
الفهارس	٦٠٥-٦٩٠
فهرس المصادر والمراجع	٦٠٨
فهرس الموضوعات	٦٨١

من إصدارات الصندوق الخيري
لنشر البحوث والرسائل العلمية

[١] بيع التقسيط وأحكامه (مجلد) .... سليمان بن تركي التركي

[٢] أخذ المال على أعمال القرب (مجلدان) .... عادل بن شاهين شاهين

[٣] الغش وأثره في العقود (مجلدان) .... د. عبدالله بن ناصر السلمي

[٤] حماية البيئة والموارد الطبيعية .... فهد بن عبدالرحمن الحمودي

[٥] أحاديث البيوع المنهي عنها: رواية ودراية (مجلد)........... .. خالد بن عبدالعزيز الباتلي

[٦] أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة (مجلدان)... د. مبارك بن سليمان آل سليمان

[٧] ضوابط الثمن وتطبيقاته في عقد البيع (مجلد)................ سمير عبدالنور جاب الله

[٨] أحكام الدين (دراسة حديثية فقهية) (مجلد) .... سليمان بن عبدالله القصير

[٩] استيفاء الحقوق من غير قضاء (مجلد)................. د. فهد بن عبدالرحمن اليحيى

[١٠] استثمار أموال الزكاة (مجلد) .... صالح بن محمد الفوزان

[١١] المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد (مجلدان)......ت: أ. د. عبدالله بن محمد المطلق

[١٢] أحكام الرجوع في عقود المعاوضات المالية (مجلدان) ......د. فضل الرحيم محمد عثمان

[١٣] تسليم المطلوبين بين الدول في الفقه الإسلامي (مجلد) .... زياد بن عابد المشوخي

[١٤] أحكام نقل الأعضاء في الفقه الإسلامي (مجلدان) .... د. يوسف بن عبدالله الأحمد

[١٥] الترتيب في العبادات في الفقه الإسلامي (مجلدان)................. د. عبدالله بن صالح الكنهل

[١٦] الشرط الجزائي وأثره في العقود المعاصرة (مجلد)...... د. محمد بن عبدالعزيز اليمني

[١٧] النسب ومدى تأثير المستجدات العلمية في إثباته (مجلد)..... د. سفيان بن عمر بورقعة

[١٨] أحكام الهندسة الوراثية ....د. سعد بن عبد العزيز الشويرخ

[١٩] أحكام لزوم العقد .... د. عبدالرحمن بن عثمان الجلعود

[٢٠] كتاب التنبيه...لأبي الفضل السلامي.......................... حسين بن عبدالعزيز باناجه

[٢١] القواعد والضوابط الفقهية في الضمان المالي...... د. حمد بن محمد الجابر الهاجري

[٢٢] التدابير الواقية من انتكاسة المسلم .... سارة بنت عبدالرحمن الفارس

[٢٣] شرح مشكل الوسيط، لابن الصلاح (ج١+٢)............... د..عبدالمنعم خليفة أحمد بلال

[٢٤] شرح مشكل الوسيط، لابن الصلاح (ج٣+٤) .... د. محمد بلال بن محمد أمين

[٢٥] التحسين والتقبيح العقليان وأثرهما في مسائل أصول الفقه ...... د. عايض الشهراني

[٢٦] الحاجة وأثرها في الأحكام .... د. أحمد بن عبدالرحمن الرشيد

[٢٧] أحكام المعابد .... عبدالرحمن بن دخيل العصيمي

[٢٨] دفع الدعوى الجزائية أثناء المحاكمة ....عبدالرحمن بن سليمان البليهي

[٢٩] الرؤى عند أهل السنة والجماعة والمخالفين ....د. سهل بن رفاع العتيبي

[٣٠] أحكام التلقيح غير الطبيعي.................................د. سعد بن عبدالعزيز الشويرخ

[٣١] الموسوعة الشاملة لمذهب الروحية الحديثة ....د. علي بن سعيد العبيدي

[٣٢] الانتخابات وأحكامها في الفقه الإسلامي ....فهد بن صالح العجلان

[٣٣] آراء أبي الحسن السبكي الاعتقادية ....عجلان بن إبراهيم العجلان